





١٣٠٩

الاشباه والنظائر

المسيروطنى



٢١٧ ر ٢ الأشباه والنظائر في الفروع، تأليف الجلال السيوطي  
عبد الرحمن ابن أبي بكر ... ٩١١ هـ. كتب سنة  
١٠٩٥ هـ

٢٠٤ ق ٢٧ س ٢١ x ٥٥ سم.

١٢٠٩

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، طبع.

الأعلام ٤ : ٧١ دار الكتب المصرية ١ : ٤٩٧

١ - المذهب الشافعي، فقه المدائني الإسلامية

أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ



ف ۱۹۷ / ۲  
۱۰ / ۱۹  
۱۳۹۷ م

الانبياء والنظار في القرون

انظر رئيس ۱۰ / ۱۹

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	الانبياء والنظار في القرون
اسم المؤلف	عبد الله بن عبد الرحمن بن زيد بن بكر بن عسار
تاريخ النسخ	۱۰۹۵ هـ
عدد الاوراق	۲۰۰
ملاحظات	فقه شافعي

۱۰ / ۱۹



ولا يفتخر به احد # لا النعمة ولا كنه ضنائف الشرايح

على كنه الضنائف

الرواية

علماء يسمون القدي ياخذ من لسانه من اسول الناس فيكونوا

قدي مجاس حاكم

أخلاقهم لا يحبوا مع الناس كلهم ؟ وأخلاقهم مبعوضا اذ لا هم

قالوا انما انت فقي قدس الله روحه لا ضمان على الوكلاء

ولا على الاوصياء ولا على المودعين ولا على المقترضين

الا ان ينفذوا فيه منوا وحاصل ذلك ان الابد

ثلاثة ايام اولها

الحقد كالبيع والقرع المعين قبل البيع والاسم والاجارة الثاني اليد

مؤمنة كانت له لوديعها والشركة والوكالة والقارضة اذ لا يعمل

يسر من ولم يبعثوا

وروا عنه

وفي بن خنيس

اليسر ولم يبعثوا

من حديث ابن

وروا عنه

اليسر ولم يبعثوا

الحديث



علمه  
فصل

فايدة اذا اراد الرجل ان يفطر صام سبعة وثمانين شهرا رمضان  
فما يزه لا كن اذا خرجها فلا ينفذها الا على من يعز في بلده  
وان كان مقصده يعيد في غير البلد التي اخذ من اهلها  
الفطرة فلا يعطاء قاله لعبدك محمد بن احمد  
فايدة اخر امتفق عليه العلماء رحمهم الله تعالى اذا اخرج  
الفطرة يوم العيد قبل خروج الناس للصلاة فاذا  
اراد ان يعطي احدا من ارحامه في غير بلد التي مفطرة  
فيها فيخرجها من بيته الى بيت جاره ثم يرسلها الى  
بلد اخر قاله لعبدك محمد بن احمد

فايدة الثانية اذا صلى المأموم خلف امام ونسب  
في ركن مثل قراءة الفاتحة فان كان لصلاة جهر  
فيحلمها لا امام عنه وان كان لصلاة سرافعليه  
ان ياتي بركعة للتي الم يقر فيها الفاتحة قاله لعبدك  
محمد بن احمد

وبقوله ومن يرد فيه بالحاد بظلم الآية على تفسير الحاد بالمعصية قال الثوري  
يتوكل على التوبة واجبة على الفاعل

قال الثوري في  
البيان



هذه زكوة من  
للحكمة المحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى  
و هو من ماله الله تعالى عبداً واحداً  
ابن محمد بن عبد اللطيف بالله تعالى

ابن محمد بن عبد اللطيف بالمراسمة

المشرفة بتاريخ ١١ شعبان

حقائق و كفى

وصل الى الله على وجهه فاعلم

والله اعلم

والله وحده وحده

المستقيمة

الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الشافعي

رحمة الله

مالك الغفيري محمد بن احمد بن عبد الله بن علي بن علي بن ناصر

۵. ع. ج. اول — ۱۵۶۲

262

هذا كتاب في ملك الفقير الحقير الى الله محمد بن علي بن الحسين المزور عبد الله بن محمد

۱۲۹۲

اسفل بالهبة اشرع عيني الى نوبة الفخير الى الله

احمد ابن صدر الرفاعي

1291



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا  
 مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ نَسْلُهُمَا كَيْدًا أَحْمَدُكَ يَا مَنْ تَزَكَّى فِي كَمَالِهِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَالنَّبَاةِ  
 وَتَقَدَّسَ فِي جَلَالِهِ عَنْ أَنْ تَذَرَكُمُ الْإِبْصَارُ وَتُحِيطَ بِهِ الْأَفْكَارُ أَوْ تَعْرَبَ  
 عَنْهُ الصَّائِرُ وَتَنْزِلَ بِالْكَرَامَةِ وَتَرُدَّ بِالْعِظَةِ فَمَنْ نَارُ عَمِّهِ وَاحِدٌ لَهَا فَهُوَ  
 الْمُفَضَّلُ مِنَ الْبَيِّنَاتِ **وَنَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ** وَحَدُّكَ لَا تَزِيدُكَ لَكَ  
 شَهَادَةٌ تُلَوِّحُ لِلْإِخْلَاصِ أَمَّا يُرْوَى عَنْهُ قَائِلًا بِأَعْظَمِ الْبَشَائِرِ كَيْدًا يَوْمَ تَبْلَى الرَّاكِبُ  
 وَنَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ أَفْضَلُ مَنْ تَسَلَّطَ مِنْ ظُهُورِ الْأَمَائِلِ  
 وَبَطْنِ الْكِرَامِ وَأَرْسَلْتَهُ لِحُدُودِ الْأَرْضِ أَخْرَجْتَ لِلنَّاسِ فَهَدَيْتَ بِهِ كُلَّ حَائِثٍ  
 وَأَرْزَدَيْتَ بِهِ كُلَّ جَائِثٍ وَفَحِيتَ بِهِ مَطَالِقَ الْجَاهِلِيَّةِ وَاحْبَبْتَ بِهِ مَعَالِمَ  
 الْإِسْلَامِ وَالشَّعَائِرِ وَوَعَدْتَهُ الْقَائِمَ الْمَحْمُودَ وَشَفَعْتَهُ فِي الصَّغَائِرِ وَالْكِبَائِرِ  
 وَكَمَّرْتَ بِشَرِيعَتِكَ دِينَكَ الْقَوِيمَ حَتَّى وَرَثَتْهَا مِنْ بَعْدِهِ أُولَى الْبَصَائِرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 مِنْ أَعْظَمِ الْبَخَائِرِ دَائِمِينَ مَا سَادَ الْفُلُكُ الْحَارِي وَدَارَ الْفُلُكُ الْدَائِرُ **أَمَّا**  
**بَعْدُ** فَعَلِمَ الْفَقِيهُ تَحَوُّنَ زَاخِرَةٍ وَرِيَاضَتَهُ نَاضِرَةٍ وَخَوْفَهُ زَاهِرَةٍ  
 وَأَصُولَهُ ثَابِتَةً مُقَرَّرَةً وَفُرُوعَهُ نَابِتَةً مُجَرَّرَةً لَا يَفْنَى بِكَثْرَةِ الْإِتْفَاقِ  
 كَيْفُهُ وَلَا يَنْتَبِي عَلَى طَوْلِ الزَّمَانِ عَنْ أَهْلِهِ قَوَائِمُ الدِّينِ وَبِقَوَائِمِهِ وَبِهِمْ  
 أَسْتَلْزَمُهُ وَانْتِظَامُهُ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَبِهِمْ يَسْتَضِيءُ فِي الدُّعَا وَاسْتِغَاثُ  
 فِي الشَّدَةِ وَالرَّخَا وَيَهْتَدَى كَنُجُومُ السَّمَاءِ وَآلِهِمُ الْمَقَرُّعُ فِي الْأُخْرَى وَالْدُنْيَا  
 وَالْمَرْجِعُ فِي النَّدْرِ يَسُورُ وَالْفَتْيَا وَلَهُمُ الْمَقَامُ الْمَرْتَفَعُ عَلَى الزُّكْرِ الْعُلْيَا  
 وَبِهِمُ الْمُلُوكُ لَا تَلُكُ الْمُلُوكُ حَتَّى أَقْبَاهُ مِنْهُمُ وَفِي تَصَارِيفِ أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ  
 وَهُمْ الَّذِينَ إِذَا طَلَحْتَ الْحَرْبَ أَرَزَّ لَا يَمَانُ إِلَى أَعْلَاهُمْ وَهُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ  
 إِذَا افْتَحْتَ كُلَّ قَبِيلٍ بِأَقْوَامِهِمْ بِيضُ الْوُجُوهِ كَرِيمَةُ أَحْسَابِهِمْ شَمُّ الْأَنْوَارِ  
 مِنَ الْإِطْرَارِ **أَوَّلُ** وَلَقَدْ تَوَعَّاهُ هَذَا الْفَقِيهُ فَنَوَّاهُ وَأَنْوَاهُ عَاوِظًا وَلَوْ  
 فِي اسْتِنْبَاطِهِمْ يَدَا وَبَاعَا وَكَانَ مِنْ أَجْلِ أَنْوَاغِهِ مَعْرِفَةُ نَظَائِرِ الْفُرُوعِ  
 وَأَشْيَاهَا وَمِنْ الْمَفْرَدَاتِ إِلَى أَخَوَاتِهَا وَاشْتِكَا لَهَا وَلَعَمْرِي أَنَّ هَذَا الْفَقِيهَ  
 لَا يَذُرُكَ بِالْتَّمَنَّى وَلَا يَنْالُ بِسُوفٍ وَلَعَلَّ وَلَوْ أَنَّي وَلَا يَبْلُغُ إِلَّا مَنْ كَشَفَ  
 عَنْ سَاعِدِ الْجَدِّ وَشَمَّرَ وَاعْتَزَلَ أَهْلَهُ وَشَدَّ الْمِيزَ وَخَاضَ الْبَحَارَ وَخَالَطَ

رُبِّي  
 عَلِيَّهَا  
 بِسْمِ اللَّهِ

بِأَقْوَامِهِمْ

الحج

الْحَاجُّ وَلِزِمَ التَّوَدُّدُ إِلَى الْأَبْوَابِ فِي اللَّيْلِ لِأَجْلِ يَذُوبُ فِي التَّكْرَارِ وَ  
 الْمَطَالَعَةِ بِكَلِمَةٍ وَأَصِيلًا وَيَنْصِبُ نَفْسَهُ لِلتَّالِيفِ وَالْفَرِيرِ بِبَيِّنَاتٍ وَأَوْفِيَّةٍ  
 لَيْسَ لَهُ هِمَّةٌ إِلَّا مُفَضَّلَةٌ تَحْلُلُهَا أَوْ مُسْتَصْحَبَةٌ عَنْتِ عَنْ الْقَاصِرِينَ فَيُرْتَقَى  
 إِلَيْهَا وَحِيلُهَا يُرَدُّ عَلَيْهِ وَيُرَدُّ وَإِذَا عَزَلَهُ جَاهِلٌ لَا يَصْدُقُ ضَرْبُ مَعَ الْأَ  
 قْدَمِينَ بِسَهْمٍ وَالثَّمَرِ يَضْرِبُ فِي حَدِيدٍ بَارِدٍ وَحُلُقُ عَالِ الْقَضَا يَلْقَا قَتْلَ  
 الشَّوَارِدِ **لَيْسَ** بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْعَلَ الْحَالَةَ فِي وَاحِدٍ لِيَقْتِمَ الْمَهَامَةَ لِلْمَلِكِ  
 الشَّاقَّةِ وَيَفْتَحَ الْأَبْوَابَ الْمُرْتَجَّةَ إِذَا قَالَ الْفَتَى لَا طَاقَةَ أَنْ يَبْدَتْ لَهُ  
 شَارِدَةٌ رَدَّهَا إِلَى جُوفِ الْفِرَا وَشَرَّدَتْ عَنْ نَادَاهُ اقْنَصْهَا وَلَعَالَهَا فِي  
 جَوْالِمَا لَهْ تَقْدِيرُ بِهِ بَيْنَ الْمَهَابِ وَالْهَبَا وَنَظَرُ حَكِيمٍ إِذَا اخْتَلَفَتْ الْأَرَا  
 بِفَضْلِ الْقَضَا وَفَكَرَ لَا يَأْتِي عَلَيْهِ تَقْوِيهِ الْأَغْيَا وَفَقِهٌ ثَابِتٌ لَوَانِ الْمَلِكِ  
 مِنْ خَلْفِ جَيْلٍ قَافٍ مَخْرَقَةٍ حَتَّى يَصِلَ إِلَيْهَا مِنْ وَرَاءِ عَلَى أَنْ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ كَسْبِ  
 الْعَبْدِ وَأَنَّهَا هُوَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ هَذَا وَطَالَ مَا جُمِعَتْ مِنْ هَذَا  
 النَّوْعِ جُمُوعًا وَتَبَعَتْ نَظَائِرُ الْمَسَائِلِ أَصُولًا وَفُرُوعًا حَتَّى أَوْعَيْتَ مِنْ  
 ذَلِكَ مَجْمُوعًا وَابْدَيْتَ فِيهِ تَالِيْفًا لَطِيفًا لَا مَقْطُوعًا فَضْلًا وَلَا مَمْنُوعًا  
 رَتَبْتَهُ عَلَى كِتَابِ سَبْعَةِ **الْكِتَابِ الْأَوَّلِ** فِي شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْخَمْسِ الَّتِي  
 ذَكَرَ الْأَصْحَابُ أَنَّ جَمِيعَ مَسَائِلِ الْفَقْهِ تَرْجِعُ إِلَيْهَا **الْكِتَابُ الثَّانِي** فِي  
 قَوَاعِدِ كَلِمَةٍ يَخْرُجُ عَلَيْهَا مَا لَا يَنْخَصُ مِنَ الصُّورِ الْجَزِيئَةِ وَهِيَ أَرْبَعُونَ  
 قَاعِدَةً **الْكِتَابُ الثَّلَاثُ** فِي الْقَوَاعِدِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا وَلَا يَطْلُقُ التَّرْجِيحُ لظُهُورِ  
 تِلْكَ لِيلِ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِي بَعْضٍ وَمَقَابِلُهُ فِي بَعْضٍ وَهِيَ عَشْرُونَ قَاعِدَةً **الْكِتَابُ**  
**الرَّابِعُ** فِي أَحْكَامِ يَكْتَرِدُ وَرَهَا وَتَقِيحُ بِالْفَقِيهِ جِهْلُهَا كَأَحْكَامِ النَّاسِ وَالْجَاهِلِ  
 وَالنَّاسِ وَالْمَكْرَهُ وَالنَّارِ وَالْمَجْنُونِ وَالْمَغْنَى عَلَيْهِ وَالسَّكَانِ وَالصَّبِي وَالْعَبْدَ  
 وَالْمُبْعُوثَ وَالْأَنْثَى وَالْحَتَّى وَالْمَقِيرَ وَالْأَعْمَى وَالْكَافِرَ وَالْجَانِّ وَالْمُتَّحِرَ وَالْوَلَدَ  
 وَالْوَطَنِيَّ وَالْعَقُودَ وَالصُّوْحُ وَالصَّرْحَ وَالْكُنَايَةَ وَالْمَقْرِيضَ وَالْكِتَابَةَ وَالْأَشَارَةَ  
 وَالْمَلِكَ وَالِدِينَ وَثَمَنَ الْمَثَلِ وَاجِرَةَ الْمَثَلِ وَمَعْرِ الْمَثَلِ وَالْأَهْبَ وَالْفَضْءَ وَالْمَكْنَ  
 وَالْمُخَادَمَ وَكُتِبَ الْفَقِيهُ وَسَلَا 2 الْجَنْدِيَّ وَالرُّطْبَ وَالْعَنْبَ وَالشَّرْطَ وَالْعَلَقَ  
 وَالْإِسْتِثْنَاءَ وَالِدُورَ وَالْحَصْرَ وَالْإِشْأَاعَةَ وَالْعَدَالَةَ وَالْأَدَا وَالْقَضَا وَالْإِعَانَةَ  
 وَالْأَدْرَاكِ وَالْقَمَلَ وَالْتَّجْدِيَّةَ وَالْمَوَالَاهُ وَفُرُوضَ الْكُفَّاءِ وَنَسَبُهَا وَالسُّفْرَ

مُخ

لَيْسَ عَلَى السَّيِّدِ

الْمُسْتَلْزَمُ

بِحُجَّتِهَا



والحرم والمساجد وغير ذلك وفي ضمن ذلك قواعد وفوائد وتتمات  
 ونريد تبليج الناظر وتسريح خاطر **الكتاب الخامس** في نظاير الابواب اعني  
 التي هي من باب واحد مرتبه على ابواب الفقه والمخاطب بهذا الباب والذي  
 يليه المبتدئون **الكتاب السادس** في ما افرقت فيه الابواب المتشابهة **الكتاب**  
**السابع** في نظاير شتى **واعلم** ان كل كتاب من هذه الكتب ليعمل لافاد  
 بالتنصيف لكان كتابا كاملا بكل كل ترجمة من تراجم تصليح التي تكون  
 مولفا حافلا وقد صدرت كل قاعدة باصلها من الحديث ولا اثر  
 وحيث كان في اسناد الحديث ضعف اعلمت جهدي في تتبع الطرق  
 والشواهد لتقريبه عما وجه مختصر وهذا امر لا ترى عينك لان  
 فقها يقدر عليه ولا يلتفت بوجهه اليه وانت اذا تأملت كتابي هذا  
 علمت انه بحجة عمر وزبدته دهر حوى من المباحث المهمة واعان  
 عند نزول الملمات وانار مشعلها من المسائل المدلهمات فانني عمدت  
 فيه الى مقولات ففكرتها ومعضلات فنقوتها ومطولات فخصرتها  
 وغرايب قل ان توجد منصوصة فنصرتها **واعلم** ان الحامل في على  
 ابد هذا الكتاب اني كنت كتبت من ذلك المزدجا لطيفا في كتاب سميت  
 شواذ الفوائد في الطوايط والقواعد فرائده وقع موقعا حسنا من  
 الاطباء وابتاع به كثير من اولي الالباب وهو بالنسبة كقطرة  
 من قطرات بحر وشذرة من شذرات بحر وكاني بالناس وقد  
 افترقوا فيه فرقا فرقة قد انطوى على الجسر جنونهم ورامت اطفالهم  
 بافواههم وما هم ببالخير الا ان يقطع قلوبهم وكيف يقاس من نشأ في  
 حجر العلم ومن كان في مهده ودأب فيه غلاما وشابا وكهلا حتى وصل الى  
 قصده بدخل اقام لسنوات في لهو ولعب وقطع اوقانا بحرق فيها  
 او يكتسب ثملاحت من التفاتة الى العلم فنظر فيه وما احتكم وقنع منه  
 بتخلله القسم ورضي بان يقال عالم وما انتم انا ابن دارة معروفاتها  
 نسي وهل بدارة يا تلميذا من عار على انا لا تكلم على الحساب ولا انساب  
 ولا نكل عن طلب العالي بالاكتساب لسنا وان كنا ذوى حسب يومنا على  
 الاحساب تشكل نبي كما كانت ايلنا تبني ونفعل مثل ما فعلوا واكثرنا عند

هذه الورقة ان تزورني بالشباب وبالشيوخ افتخارها وتلك مشكاة ظاهر  
 عنك عارها ولو انصفت لعرفت ان ذلك من سمات المردح لا من وصات  
 القدح وكفى بالرد عليا عند اولي الالباب ما ورد مرفوعا وهو قرفا ما اوتي  
 عالم علما الا وهو شاب وقرينة غلب عليها الجهل المركب وبعد على طريق  
 الخير وتنكب لا تخرج جدا لا ولا لقي مقالا ولا تحسن جوابا ولا سؤالا ليس  
 لها داب الا اكل الحرام والخوض في اعراض الانام وعمرض الناس بها راو  
 بالليل نيام فهذه لا تصلح الخطاب ولا توهل اذا عابت لان تعاب والسلام  
 وقرينة انا ها الله هياها والهمها تقواها وزكاها مولاهما فزات محاسنه  
 وسناها وفوايده التي لا تنهاها فاعترفت بشكرها وثناها واعترفت من  
 بحرها ولم يلبسها ثوبا عدل عاذل ولا ثابها واستشفت من كوشن حياها  
 وانتشقت من شذا عرف ربهاها وهذه طائفة لا تكاد تراها ولا تسع نجرها  
 فوق الارض وثراها فحياها الله ولبهاها وامطر عليها سحاب فضله واياها  
**فصل** اعلم ان فن الاشياء والنظاير فن عظيم به يطلع على حقاب الفقه  
 ومداركها وما اخذ واسرارها ويتهرب في فهم واستحضارها ونقد رعاها  
 لماق والتمرح ومعرفة احكام المسائل التي ليست بسطرية والحوادث والوقايع  
 التي لا تنقضي على مر الزمان ولهذا قال بعض اصحابنا الفقه معرفة النظاير  
**وقد** وجدت لذلك اصلا من كلام عمر بن الخطاب اخبرني شيخنا الامام  
 تقي الدين الشافعي اخبرنا ابو الحسن بن عبد الكريم انا ابو العباس احمد بن يوسف  
 ح وكتب الى عالينا ابو عبد الله محمد بن مقبل الحلبي عن محمد بن علي الحر اوي  
 قال انا الحافظ ابو محمد الدمي انا الحافظ ابو الحاج بن خليل انا ابو الفتح  
 بن محمد انا اسماعيل بن الفضل انا ابو طاهر بن بن احمد ح قال الدمي انا  
 عالينا ابو الحسن الدارقطني بن المقيرا خبرنا المبارك بن احمد اجازة ثنا ثنا  
 ابو الحسين بن المهدي بالله قال اخبرنا الامام ابو الحسن الدارقطني ثنا ابو جعفر  
 محمد بن سليمان النعماني ثنا عبد الله بن عبد الصمد بن ابي خداش ثنا علي بن  
 يوسف ثنا عبد الله بن ابي حميد عن ابي الميمون الهذلي قال كتب عمر بن الخطاب  
 الى ابي موسى الاشعري اما بعد فان القضاء قضية محكمة وسنة متبعة فانهم  
 اذا ادلى ايك فانه لا يرفع تكلم بحق لا نفاذ له لا يمنعك قضاء قضيه راجعه فيه نفسك



وهديت فيه لرشدك ان تراجع الحق فان الحق قد تم ومراجعة الحق خير من التماهي  
في الباطل الغم الغم فيما يختلج في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب والسنة عرفا لا  
مثال ولا شبهة ثم قس الامور عندك فاعمد الى احبها الى الله وانسبها اليك  
فيما ترى هذه قطعة من كتابه وهي مريحة في الامر ببيع النظار وحفظها  
ليقاس عليها ما ليس بمنقول وفي قوله فاعمد الى احبها الى الله واشبهها بالحق  
اشارة الى ان من النظائر ما يخالف نظاير في الحكم المدرك خاص به وهو الف  
المسمى بالفوق الذي يذكر فيه الفرق بين النظائر المحدثه تصويرا ومعنى المختلف  
حكما وعله وقوله فيما يرى اشارة الى ان المجتهدا لما يكلف بظنه صوابا وليس  
عليه ان يدرى الحق في نفس الامر ولا ان يصل الى اليقين والى ان المجتهدا لا يقلد  
غيره **الكتاب الاول** في شرح القواعد الخمس التي ذكر الاصحاب ان  
جميع مسائل الفقه ترجع اليها حكى القاضي ابو سعيد الهروي ان بعض ائمة الخفية  
باهرة بلغه ان الامام ابا طاهر الدباسي امام الخفية بما وراد النهر رده جميع  
مذهب ابي حنيفة الى سبعة عشر قاعدة فسا فرأيه وكان ابو طاهر ضريحا  
وكان يكرر كل ليلة تلك القواعد عشرة بعد ان يخرج الناس منه فالتفت  
الهروي بحصير وخرج الناس واغلاق ابو طاهر المسجد وسرد من تلك القواعد  
سبعة فحصلت للهروي سبعة فاحسن به ابو طاهر فضربه واخرجه من المسجد  
ثم لم يكررها فيه بعد ذلك فرجع الهروي الى اصحابه وتلاه عليهم تلك السبعة قال  
القاضي ابو سعيد فلما بلغ القاضي حسين ذلك رد جميع مذهبنا فخرج الى اربع  
قواعد **الاولى** اليقين لا يزال بالشك واصل ذلك قوله صل الله عليه وسلم  
ان الشيطان لياقي احدكم وهو في صلاه ثم فيقول له احدثت فلا ينصرف حتى  
يسمع صوتا او يجد ريحا **الثانية** المشقة تجلب التيسر قال تعالى ما جعل عليكم  
في الدين من حرج وقال صل الله عليه وسلم لم يثبت بالخيفة السمعة **الثالثة** الضرر  
يزال واصلها قوله صل الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار **الرابعة** العادة محكمة  
لقوله صل الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسنا انتهى **قال**  
بعض المتأخرين في كون هذه الاربعة دعائم الفقه كله نظر فان غالب الاربع  
اليها الا بواسطة وتكلف وضم بعض الفضلاء الى هذه قاعدة خامسة وهي  
الا مورا بما صدقها لقوله صل الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وقال

في الوطى لا يقوم الوطى مقام اللفظ العقود الثمن والتمن ما لا يسمى بيعا وما يسمى غيره  
من معاوضة ونسيئة وسلف العقود اللازمة واجارته والمستقر وذكر فيها ولاية  
القضا والائنام والاقواق ما يقتضي الايجاب والقبول وما لا يرتد بالرد  
اتحاد الموجب والقابل الايجاب والقبول هل هما اصلان ليس عقد مخنق بصيغة  
الا الذكاح والسلم لا يصح القول بعد موت الموجب الا في الوصية ما يشترط  
فيه القبض اتحاد القابض والمقبض كل عقد كانت المدة فيه ركنا لا يكون الا  
موقتا ما لا يقبل لتاثير الوثايق المتعلقة بالاهيان ما يدخل من الوثايق  
ليس لنا عقد يجب فيه الاشهاد الا الذكاح كل عقدا قضى صححة الفمان ففا  
سده كذلك كل عقد يسمى فاسدا بسقط المسمى لا يضي في الفاسد الا في الحج والعمرة  
كل تصرف نقا عد عن تحصيل مقصوده فهو باطل وقفا العقود بيع الفضول  
الباطل والفاسد متراد فان تعاطى العقد الفاسد حرام الشراء الفاسد ما  
يتطرق اليه الفسخ بعد الانقضاء **الحري** هذه لا يبلغ فيها بالنسب للنسب لنا  
موضع تملك فيه المرأة الفسخ بالذكاح اقسام العيوب الخيارات الفسخ ليس  
لنا عقد يرتفع بالانكار الا الوكالة والوصية الفسخ هل يرتفع العقد من حينه  
او من اصله يغتفر في الفسخ ما لا يغتفر في العقود القول في الصريح والكنايه  
والتعريض يشترط في الطلاق قصد حر وناطلا وقوله تصدقت  
فقط ليس بصريح اللفظ اذا كان صريحا في بابه انت عا كالمبيعه والدم وقال  
انها حرام كل ترجمة تنصب عا ياب من ابواب الشريعة كل تصرف يستقل به  
الشخص يتعقد بالكنايه مع النية كالتعاقده بالصرح مدد صراح الابواب  
وكنايتها والقول في الاثارة الاثارة من الاخر من ذيحة الاخر اشارته  
بالقراءة اشارته وهو جنب كالنطق المعتقل لسانه واسطه بينهما اشترط النطق  
في الامام الاعظم والقاضي اذا علق الطلاق بمشيئة اخرس فاشارة اذا اجتمعت  
الاثارة والعبارة القول في الملك وتفسيره واسبابه لا يدخل في ملك  
الانسان شي بغير اختياره المبيع وخو يملك بتمام العقد المذكر من خيارين  
وما يترتب عما ذلك ومثله الاجارة فيما يملك به القرص ما يملك به العامل  
حصته ما يملك بالاجارة دية القتل تثبت للمورث ابتداء بملك الارث بمجرد  
الموت والصداق بالعقد ما يملك به الخنيمه في الاستقرار الملك اما

وقوع



للغير والمنفعة في ضبط المال والتمول الدين انخص باحكام الزكاة الرهن به  
 وقف الكتب شرط ان لا يعاد لا يرهين وصحة ذلك قبول الاجل ليس دين  
 لا يكون الا حالاً ما في الذمة لا يتعين الا بقض مكلف الاجل لا اجل  
 الا قبل وقته الحال لا يتاجل ما يجوز استبدال من الاجال وما لا ما يمنع  
 الدين وجوبه ما ثبت في الذمة بالاعسار هل ثبت الطلاق في الذمة  
 ما يقدم على الدين ما يقدم من غير المديون اجتمع محدث مع غيره و  
 هنا ما يباح او يوصى به لاجل الناس اجتماع الفضيل والتقصير  
 لا يقدم في التزام تحاقق الحقوق الا مخرج من المثل واجرة ومهره و  
 ذكر مواضع كالنيم والحج اعيا روقت القيمة ما يجب تحصيله بالقر  
 من ثمن المثل ما يجب بيعه باقل منه ما يجب قال المصنوب  
 منه لا اخذ القيمة بل انتظر وجود المثل اخذ له رايهم ثم وجدت الا بل  
 لا يرد اذا لم يعرف الزايد من الدين العاقلين كل المتلفات يعتبر  
 فيها قيمة المتلف الا الصيد المثل المتقوم خاص بالنقد لا تقوم الكلمة  
 الا في الوصية ولا الحر الا في الجنائيات ولا الخمر والخمر لا في الصدق  
 اذا اختلف المتقومون نفس المضمرات الى الفصص وغيره بيان  
 المثل والمتقوم سرد المثليات اسباب الضمان ما يجب فيه اجرة المثل  
 فتوى اجارة وقف باجرة المثل مهر المثل وقت اعتنا به ومكانه  
 وما يتعدد فيه وما لا يتعدد ووطر وجه الاصل والفرع بشبهه اتلاف  
 الصيد في الحرم والاحرام العبد المفضوب يحى بقدر قيمته فيبيعه  
 الغاصب الاختلاف في زوال البكارة بشبهه هل يجب مهر ثيب وارث  
 بكان لا يختلف باختلاف الضامين الا بهر المثل اختلاف في النقدين  
 بالاحكام والمضروب وانفراد احدها وهما قيم الاشياء الا في باب  
 السرقة المسكن والخدم وحكمهما لا يبا عان في حجر الغريب القول في كتب  
 الفقه وسلاح الجندي والاه الصانع الشرط والتعليق ليس لنا خروج  
 من عبادة بشرط الا الاعتكاف والحج الشرط الفاسد يفسد العقود لا  
 يقبل البيع التعليق ما قبل التعليق من التصرفات صح اضافته الى عبده  
 القول في الاستثناء والدور وامثله منه العدا له ما يشترط فيه العود

مطلب الاختلاف  
 في زوال البكارة

وما لا

وما لا يتميز الصغار من الكبار ما يشترط فيه العدا له تقديرات الشرع تقرب  
 او تحديد قد يعذر ان لا يبلغه حضور الاربعين في الجمع الا اذا  
 والقضاء لا عاده والتجديد قول سيد ويدرخل وقت الرواتب قبل الفرض  
 الا فضل تجديل الوقت الا في صور ما يقضى من العبادات العبرة بوقت  
 القضاء صلوة الصبح ان كانت نهارية سوجه قضاء الفايث ليس لنا نفل  
 يستحب قضاء يوم ما يجوز تقديمه على الوقت وما لا القول الادراك  
 القول في التحمل الاحكام التعبدية ما شرعت لسبب التحمل من  
 تجز عن تعليل الحكم من الفقهاء يقول تعبدى القول في الموالاة ما تضر فيه  
 الموالاة ما اعتقر فيه دايماً احدث ضبط التحمل المضر في الابواب اذا  
 وهب للصبى من يعتق عليه فروض الكفاية وسننها احيا الكعبة كل سنة  
 فمن الطواف افضل والعمرة تقيم العلوم احكام السفرة في القصر  
 حكم العبد الا بنية اجمعه حيث اطلوا البعد فهو سافة القول في  
 وما يخص به القول في احكام المساجد احكام يوم الجمعة الكتاب  
**الخامس** المياه اقسام ليس لنا ما طاهر لا مستعمل لا المتعل ولا  
 طاهر في انا نجس ليس في الشرع اعتبار قلتيين الا في الطهارة والاضاع  
 خلاء في كراهة الشمس ما يصح الوضوء بكل منها منفردا لا مختلطاً غمس  
 نجس في ماء طاهر لنا ما الفقله وهو نجس من غير تغير من يجب عليه تحصيل  
 بوله ليتطهر به ما لا نجس فيه الما ما يتاكر فيه السواك لا يبطل شيء  
 العبادات بعد انقضاء عمله لا تبطل الطهارة طهارة رجل ليس في صلاة بحرم  
 عليه ان ياتي بنوع من الذكر اذا مسست المرأة ختانها لا ينتقض وضوها  
 ما يستحب له الوضوء ما يسقط الترتيب شرطه ما يستحب فيه تقديم  
 الايمن ما يجب فيه مسح الخف الخف المفضوب والرجل المفضوب به جنب  
 بحرم عليها الصلاة والطواف دون القراءة والمكث في المسجد لا يجمع التيمم  
 بين فرضين الا في الجنابة والوط لا يصح تيممه الا بعد تيمم غيره من  
 يجب عليه قضاء ما صلى بالوضوء دون التيمم كل مسح احرامه بالوضوء صح  
 بالنفل الدم نجس الا ما استثنى ما خرج من الكبد ليس نجس في الخامسة  
 ما يزال نجس غير ما يعفى عنه قليلاً وكثيره حيث ايتحت الصلاة اربع الوط



حيث اطلق الشرع فصول الهداية لا يؤخر الصلاة عن الوقت ليس لنا عبادة  
يقبل احد تركها الا الصلاة لشبهها باليمان لا يتوالى اذ ان استقبال  
القبلة واستقبال غيرها احوال الاضام في الصلاة يسر النظر الى موضع  
سجوده الا في حال الاشارة لا تحمرا لما موم في شي منها الا بالتأمين ولا  
يفارق الا فيه ما يستحب قراءة الكوثر والاخر من ما لطل عمدة الصلاة  
اذا اقتدى بحنفى لا يرى سجود السهو لا يسجد بعد سجود السهو يتدب  
الغية ليس نفل يجب الاحرام به قايما الا تحية المسجد من سن له الا  
غسل السنة الفخي في مكان كل حكمه في الجماعة يسقط فضيلة الاغنة  
المخصص في تركها اقسام الائمة ومن يتوقف تحريمه عما تحرم غيره من  
سجود يكون اما مالا موما الشروع في صف قبل تمام الاخر لا يتم  
في سفر قصر الا ما استثنى لا يصل اربع ركعات كل ركعة بسجدة ااما  
استثنى كل من احرم خلف مقيم لزمه الا تمام كلما اسقط الجماعة سقط  
اجمع اقسام الناس في اجمعه ليس لنا صلوة تدخل الكفارة في تركها  
استحبابا بالاجمع لا يتصور انعقادها في غير اياها لا ينش صلاة العيد  
للحاج مئني اقسام الموتى قوا عد الزكاة وتعلقها بالبدن او المال مالا  
يعتبر فيه احوال المبادله بوجوب استيفاء الحول لا يجتمع زكاة عن  
مالين الا ما استثنى لا يؤخذ القيمة في الزكاة لا يؤخذ زكاة الماشية الا  
الاثاث من كرمته النفقة لزمته الفطرم لا يتبعض الصاع في الفطرم لا يؤخذ  
دون صاع لا يجتمع الفدية والقضا كل من وجب عليه اذار رمضان فاقطر  
عمدا وجب بالقضا ليس صبي يصوم في رمضان ولمزمه الكفارة ليس موضع  
يسقط فيه فرض الحج وعمرته بالنيا به عن المجنون الا في موضع ليس يحل  
قبل وقته بل هو هدا لا اذ شرط لا يحل شي من محرمات الا حرام بغير عذر  
قبل التحلل الاول الا خلق شرعية البدن فدية الحج الفدية تفارق  
الكفارة اقسام الما يتعدد الجزا بتعدد سببه ليس لنا بيض تحرم اكله  
حيوان يؤكل فرعه ولا يؤكل اصله **كتاب البيع** اقسام البيع باع  
مالا الغير الصورة التي تدخل فيها المسلم في ملك الكافر ما عجز عن تسليمه شرعا  
لحق الغير ما يجبر فيه المالك على بيع ماله باب بيع وشرط باب تفريق الصفقة

باب الحنة

ما يجتمع فيه الخياران وضده لا يتغير خيار المجلس ابتداء الفسخ مقدم على الا  
جانه ما اوجب الرد من العيوب على البائع منع الرد العيب ما ينقص العين  
او القيمة نقص نفوت به عرض صحيح تجوز الاقاله في البيع والسلم والحواله  
والصداق لا يشترط العلم بالمتن قبل العقد التفقات العيوب قبل القبض  
ليس عقد يسقط جميع الثمن با برى غير المشترك بعد المزموم الا في التولية  
لا تجوز السلم فيما دخلته النار ما جاز السلم فيه جاز قرضه وما لا قتله الر  
من غير مضمون الحجر وانواعه الصلح واقسامه حقيقة الحواله ما  
صح الرهن فيه صح ضمانه ليس لنا ضمان من يعقده في غير معينه الا فيما اذا  
اعار شيئا لغيره من ضمن بالاذن رجوع لا يصح الا برعا لا يجب ولا من  
مجهول اذا انفرد احد الثم يكن يقبض هل يشاركه الاخر من صح مباشرته  
لشي صح توكيله فيه ما يقبل في الاقرار من ملك لا نشا اقرار الانسان على  
نفسه كل من له عا رجل مال فاقربه الاقرار لا يقوم مقام الانشا من انكر  
حقا لغيره ثمار اقربه قبل كل من اجر عا قبل نفسه ما لا يثبت في الذمة لا يصح  
الاقرار به لا تجب الاعادة الا حيث تعينت لدفع مفسده لا يلزم الاعار به  
الا في صور هي مضمونه الا في صور ليس عارية عين العين العوارض المقتضية  
لضمان الوديع كل من ضمن الوديع بالاثلة في ضمنه بالنفريط الا المص  
الميز كلما جاز بيعه فعلى متلفه القيمة الا في صور كل من غصب شي وجب  
رده مونة الرد واجبه عا الغاصب لا يجب اخذ الاجرة عا الواجب الا  
في صور لا يقابل شي مما يتعلق ببذل الحرا بعوض ما جاز بيعه جاز هبته  
لا تقع هبة المجهول اقسام ميراث ومن لا الامور التي تقدم عامون النجيز  
العوارث يقدم مقام المورث الحقوق الموروثة اقسام الحقوق التي  
تثبت عا الاشتراك ام ورثت السدس وليس لغيرها ولد ولا ولد ابن  
ولا انثى من الاخوة جده وثبت مع امها بالجدودة التوارث الطرفين  
لا يساوي الذكر الانثى من الاخوة الاثني الا في المشتركة مخالفة الا  
خوة للام غيرهم كل جده تربث الامدلية بذكر بين انثيين لا ينقلب احد  
الانثيين بعد الوض الا في الما كدرته لا يجمع فرضين ويجمع بين فرض  
ونقصيب شخص ولد مسلما وورث من كافر رجل نكح حرة نكاحا صحيحا



ولا ترثه اذ مات اولاد الاخوة عزله ابائهم ولا يبع الوصية بكل المال  
**كتاب النكاح** كلما حرم النظر اليه حرم مسه لربما شتم عقد كانه  
 بغير وكاله لا يدخل الوصي في تزويج انثى الا في امة السفينة الاولى في  
 الاجبار الصور التي يزوج فيها الحاكم يحرم من الرضا ما يحرم من النكاح  
 العيوب الموجبة للفسخ في النكاح اذا علمت المرأة قبل الاختيار لها الا في العتة  
 بجوز اخلاء النكاح من نسيمة المرأة لا يفسد النكاح بفساد الصداق كل  
 من استحققت النفقة من زوجة غير رجعية استحققت القسم كل من علق  
 الطلاق بصفة لم يقع دون وجودها لا يقع طلاق على اثنين معا الا  
 في المشرقة لا يعوق الا في مسائل ليس امراه يبيع ظهارها ولا يبيع حقها  
 لا تكف اللعان الا واجبا او حراما ليس لنا مجهول لا يستلحقه الا واحد معين  
 غير المنفي باللعان كل فرقة من طلاق او فسخ بعد الوطى لو في البر او استدخال  
 الا المحترم كل من انقضت عدته بالاقراء لا ينقض العدة بالاقراء او الا شريح حتى  
 اكمل لا يعتبر في العدة اقصى الاجلين لا تعد حرة بقرين ولا امة بثلاثة  
 ليس امارة تعد للطلاق ونحوه بثلاثة قرو وللموت بشهرين وخمس ليال  
 الا اللقطة بشرط اقسام الرضا البين احامل لها النفقة بنص القران وهل هو  
 للحمل الام او بالخصانه اذا اجتمع القراءات قال الام او **كتاب**  
 القصاص القتل اربعة اقسام كل عاقل بالغ قتل عمدا وجب القود عند النكاح  
 لا يجزى القصاص بغير مائة الا ما استثنى عدد المتقاتل يعتبر في القصاص  
 التساوي من قتل شخص قطع به مال مفصل او حد مضبوط من الاعضاء  
 جرى القصاص فيه لا يستوفى قصاص الا باذن الامام ما ثبت فيه القصاص  
 دون الدية لو عفى من قتل بشي قتل بمثل من استحق القصاص فعفى عنه على مال  
 فهو له الاما استثنى قال الشافعي رضي الله تعالى عنه لا تكفر احدا من اهل  
 القبلة بدين وان عظم منك المجمع عليه على اقسام كل من صح اسلامه صحته  
 ردة ما كان تركه كفر ففعله ايمان من اني معصية لاحد فيها ولا كفارة  
 عزز النفي في غير معصية لا يجوز للمسلم ان يدفع مالا للمخاريق الكفار لا  
 يجلس المريض والمخدر من حبسه القاضي لا يجوز اطلاقه الا برضى خصمه  
**كتاب الشهادات** المواضع التي تشهد فيها بالسماع شرط الوفاق لا يثبت

كل من جنى جناية فهو مطالب بها الا ما استثنى

بالاستفاضة شروط الشهادة معتد عند الاداء الا التحمل الا في النكاح يعتبر  
 الخسة الباطنة في مواضع وشهادة النفي لا تقبل الا في مواضع شروط قبول الشهادة  
 في الحقوق المالية المواضع التي يجب فيها ذكر السبب لوقال الله هدا انا اخرج  
 قبل التردد بين الدعوى والشهادة والرواية لا تقبل شهادة الساتر قبل  
 الاستدراك ما يجب على شاهد الزنا ان يودي الشهادة به اقسام الدعوى كل  
 امين يصدق بيمينه في التلف بشرطه وفي الرد عا من ايتنم الا الميراث في  
 الشجر القول قول الغارم في القيمة وقول الدافع في الجهة الدعوى في  
 المجهول لا يحكم بحكم النكاح الا في صور كل من ثبت له يمين فمات بثلث  
 لورثته كل ما جاز ان يشهد به قله ان يحلف عليه اليمين في الاثبات على  
 البت مطلقا لا يسمع الدعوى واليمين ملك سابق لا تلحق الشهادة تالك  
 ما لا يجوز فعله بانقراده لا يجوز له ان يطلب سيفا كل مكان فرعا لغن  
 لم تسمع دعواه بما يكذب اصله من تسمع دعواه في حالة ولا تسمع في آخر  
 البينة عا الغايب لا بد من ايمان اليمين ما تسمع فيه دعوى من ليس بول ولا  
 وكيل حديث البينة عا المدعي وضابطه من يحلف وما يثبت بالاقراء عليه  
 ومن يقبل قوله بلا يمين وفي شئ دون اخر المكاتب كالحرة ما يخالف فيه  
 الكتابة الفاسدة الصحيحة ام الولد تعتق بموت السيد لا يتصور ان يكون  
 الولد حرا اصليا ولا عليه ولا يوان رقيقا **الكتاب السادس**  
 في مسائل متشابهة ما فارق فيه المس لمس والوصو الغسل غسل الرجل مسح  
 اتحف الرأس واتحف والفرج والتججيل الوضوء اليمين مع الجبين الحق المني  
 الحضر الحيض نفاس الاذان الاقامة سحق دالم هو التلاوة والشكر التلاوة  
 والشكر والامام والمأموم القصر اجمع الجمعة العيد العيد الاستنقا غسل  
 الميت غسل احي وزكاة الفطر غيرها وزكاة المعدن الركاز والمتعة القران وحرم  
 مكة حرم المدينة والسلم القرص وحجر الفلج حجر السفينة والصلح البع والهبة  
 الابراء والقراض المساقاة والمساقاة الاجارة والاجارة الجعالة والاجارة  
 البيع والروضة الامه والصداق المتع والركاع الرجوع والطلاق الظهار في  
 العدة الاستبراء والنفقة الزوجية الغريب وجباية النفس الاطراف والمرد الكافر  
 قتل الكفار البغاه الجزية الهدنة والاصحية العقيقة والامامة العطف القضا



امر الامام بصوم ثلاثة ايام في الاستسقاء والتسجير ما فارق فيه القضاء الجنب  
والحكم والحكم بالصحة والوجوب والسماء الرواية والعتق الوقف والمدبرام الولد  
الكساح السابع ورد الشرع باستحالة الماء الفسخ رفع اوبيان وتظهير في  
الفقه احداث قول ثالث وتظهير مع الراس هل يتصف جميع بالوجوب ما الغلب  
في الطهارة البناء على فعل الغير في العبادات الاموال التي هي اصول بيت المال الواسطة  
في الغنى ابتداء المدة ما وقع فيه اعمال الضدين تفويت الحاصل ممنوع بخلافه  
ما يقوم فيه مضي الزمان مقام الفعل البدل مع مبدله يدخل ملكا لمبيع باخر لفظ  
الغنى والافتقار لهما حكم الظاهر ومثله القلف والاستحباب غير لا تجري بخلافه السراكل  
يجب على الموكيل في التكليف ذكر الموكل قصر من سلك الطريق الا بعد الصلاة  
والطهارة في لفظ الجمع ما يعطى لفظ الاجتماع اطلاق الفقهاء على المكيين  
قول الوقف كثير في الاصول فرق بين مطلق الماء والماء المطلق  
المسايل التي يفتى فيها على القديس ثم ذلك واحمد بن محمد بن الحسين

الفاظا ليعين بلا قصد بخلافه في الطلاق والعتاق فدعواه فيها مخالفا لظاهر  
فلا يقبل قال وكذا لو اقترن باليمين ما يدل على القصد وفي البحر ان الشا  
ففي نص في البويطي على ان من صرح بالطلاق او الظاهر او العتق ولم يكن له نية لا  
يلزمه فيما بينه وبين الله طلاق ولا ظهار ولا عتق ومنها ان يقصد تلفظ  
الطلاق او العتق دون معناه الشرعي بل يقصد معنى له اخر او يقصد ضم شي اليه  
يرفع حكمه وفيه فروع بعضها يقبل فيه وبعضها لا وكلها لا تقتضي الوقوع  
في نفس الامر لفقد القصد القلبي قال الفوري في الاشارة لا يصلح ان كل من  
افصح بشي وقبل فاذا نواه قيل فيما بينه وبين الله دون الحكم وقال نحو القاضي  
حسين والبعوثي والامام في النهاية وغيرهم وهذه امثلة قال انت طالق  
ثم قال اردت من وثاق ولا قرينة لم يقبل في الحكم ويدين فان كان قرينه كان  
كانت مربوطه محلها وقال ذلك قبل ظاهره **مهر** بجده له عام كما سطر البني مسكه  
فقال انه محرم وليس بجده وقصد الغاوص لا العتق لم يعتق فيما بينه وبين الله كما  
في فتاوى الغزالي قال الرافي وهو يشير الى انه لا يقبل ظاهرا قال في المهمات و  
قيا من سلسلة الوثاق ان يقبل لان مطالبة المكاتب قرينة ظاهره في ارادة صرفه  
اللفظ عن ظاهره ورد بانه ليس قرينه دالة على ذلك وانما نظير سلسلة الوثاق  
ان يقال له امك بغني فبقول بل هي حرة فهو قرينه ظاهره على ارادة العتق لا  
العتق **الحج** امرأة فقال يا حرة يا حرة وكانت امته ولا يتعارف الغزالي  
بانه لا تعتق قال الرافي فان اراد في الظاهر فهمين ان يفرق بانه لا يدري  
من يخاطب ها هنا وعنده انه يخاطب غير امته وهناك خاطب لعبد باللفظ القرع  
في البسيط ان بعض الوعاظ طلب من الحاضر من شيا فل يعطوه فقال متصمرا منهم طلب  
ثلاثا وكانت نرجس فيهم وهو لا يعلم فافتي امام الحرمين بوقوع الطلاق وقال  
الغزالي وفي القلب منه شي قال الرافي وكان يقول ينبغي ان لا تطلق لان قوله  
طلقتك لفظ عام وهو يقبل الاستثناء بالنية كما لو حلف لا يسلم عازر بدفع عاقب  
هو فيه واستثناه بقلبه لم يحث واذا لم يعلم ان نرجس في القوم كان مقصوده  
غيرها وقال النووي ما قاله الامام والرافعي عجب اما العجب من الرافي فانه هذا المسلم  
ليست كسيرة الاسلام عازر بديله هناك علم به واستثناه وهناك يعلم بها ولم يستثنه  
واللفظ يقتضي الجميع الا ما اخرجهم ولم يخرجها واما العجب من الامام فلان الشرط قصد لفظ



الطلاق بمعنى الطلاق ولا يكون قصد لفظ من غير معناه ومعلوم ان الواعظ  
 لم يقصد معنى الطلاق فينبغي ان لا تطلق لذلك لانما ذكره الرافي قال في المسألة  
 ونظير ذلك ما حكاه عن الغزالي في مسألة تأخري يا حرة انها لا تعتق وقال  
 البلقيني يخرج من آخر من يقتضيان عدم وقوع الطلاق احدهما ان يخرج  
 ذكر على خلاف لا يعلم عا ز يدقلم عا قوم هو فيهم وهو لا يعلم انه فيهم والمذهب  
 انه لا يثبت وهذه غير مسألة الرافي التي قال من علم فان هناك علم والمستثنى  
 منها لم يعلم اصله الكشاف في ان الطلاق لغة الهجر وتسرعا حل قيد  
 النكاح بوجه مخصوص ولا يمكن حمل كلام الواعظ على المشترك لانه هنا متفق  
 لان شرط حمل المشترك على معنيته ان لا يتضاد اف تعينت اللغوية وهو لا  
 يفيد ايقاع الطلاق في علي زوجة بل لو صرح وقال طلقتم وزوجتي لم يقع الطلاق  
 عليها كما قالوه في نساء العالمين طوالق وانت يا فاطمة من جهة انه عطف  
 على نسوة لم يطلقن انتهى قال يا طالق وهو اسمها ولم يقصد الطلاق لم  
 تطلق وكذا لو كان طارق وطالبا وقال قصدت النكاح لفظ الحرف قال انت  
 طالق ثم قال اردت ان شاء زيدا وان دخلت الدار دين ولم يقبل طاهرا الا  
 لغريمه بان خاصته وقالت تزوجت فقال ذلك وقال اردت غير المحاصلة لو  
 وقع ذلك في اليمن قبل مطلقا كان يحلف لا يكلم احدا ويريد زيدا او لا  
 باكل طعاما ويريد شيا معينا قال انت طالق ثم قال اردت غير هاتين  
 نسائي اليه ديين قال طلقتك ثم قال اردت طلبتك من قال انت طالق  
 ان كلمت زيدا ثم قال اردت ان كلمته شررا قال الامام رضا في الله لا يقع  
 الطلاق باطنا بعد الشهر ولو كان في الحلق بالله قبل طاهر ايضا قال انت طالق  
 ثلاثا للسنن وقال نويت تفريقها عا الاقرا دين ولم يقبل طاهرا لان اللفظ  
 يقتضي وقوع الكل في الحال الا لقرينة بان كان يعتقد تحريم الجمع في قرء واحد  
 ولو لم يقبل للسنن في المذهب انه كما لو قال والذين في الشرحين والمحررانه لا  
 يقبل مطلقا ولا من يعتقد التحريم قال لامرأته واجنبية احدا كما طالق  
 وقال اردت الاجنبية قبل بخلاف ما لو قال عمر قالق وهو اسم امرأته وقال  
 اردت الاجنبية فانه يدبر ولا يقبل تم استثنى مواضع يكتفي  
 فيها باللفظ على رأي ضعيف منها الزكاة ففي وجبه او قول يكفي نيتها لفظا

يكلم

قال

استند

واستدل بانها تخرج من مال المرند ولا تصح نيته وجواز النية فيها ولو كانت نية  
 القلب منعينة كوصف على المكلفها ما شرحتها لان النيات سر العبادان والاخلوص فيها  
 قال ولا يرد عا ذلك الحجة بحدوث نية النية وبشرط فيه نية القلب لانه لا  
 ينوب فيه من ليس من أهل الحج وفي الزكاة ينوب فيها من ليس من أهلها كما لعبد و  
 الكافر ومنها اذا البت في او عمره ولم ينو في قول الله يعقد ويلزمه ما سمي لانه  
 التزمه بالتسمية وعلى هذا الولي مطلقا انعقد الاحرام مطلقا ومنها اذا  
 احرم مطلق في وجهه يصره الى الحج والعمره باللفظ والاصح في الكل انه لا اثر  
 للفظ واما الاصل الثاني وهذا انه لا يشترط مع نية القلب التلفظ به  
 ففيه فروع كنية منها كل العبادات ومنها اذا احيا ارضا بنية  
 جعلها مسجدا فافانها تصير مسجدا بمجرد النية ولا يحتاج الى لفظ ومنها  
 من حلف لا يسلم على زيد فسلم على قوم هو فيهم واستثناه بالنية فانه لا يثبت  
 بخلاف من حلف لا يدخل عليه فدخل على قوم هو فيهم واستثناه بقلبه وقصد  
 الدخول على غيره فانه يثبت في الاصح والفرق ان الدخول فعل لا يدخله الا  
 ستثنوا ولا ينتظم ان يقول دخلت عليهم الا على فلا ان ويصح ان يقال سلمت عليهم  
 الا على فلا ان وخرج عن هذا الاصل صور بعضها عا را ي ضعيف منها  
 الاحرام ففي وجه او قول لا يعقد بمجرد النية حتى يلي وفي آخر تشترط  
 التلبية او سوق الهدي وتقليد وفي آخر ان التلبية واجبة لا شرط لان انعقاد  
 فعله دم والاصح انها لا شرط ولا واجبة فينعقد الاحرام بدونها ولا يلزم  
 شي ومنها لو نوى النذر او الطلاق بقلبه ولم يتلفظ لم ينعقد النذر  
 ولم يقع الطلاق ومنها اشترك شاه بنية التضيعة او الهدي لم تضر ذلك  
 عا الصحيح حتى يتلفظ ومنها باع بالقر وفي البلد نفرد لا غالب فيها فقبل  
 ونوبا في عالم يصح في الاصح حتى يبيناه لفظا وفي لظن من النكاح لو  
 قال من له بنات تزوجتك بنتي ونوبا واحدة صح عا الاصح ومنها قال انت  
 طالق ثم قال اردت ان كسا الله لم يقبل قال الرافي والمشهور انه لا يدبر ايضا  
 بخلاف ما اذا قال اردت ان دخلت او ان شكرت فانه يدبر وان لم يقبل طاهرا  
 قال والفرق بين ان شاء الله وبين صور التعليق ان التعليق مشبه الله برفع  
 حكم الطلاق جملة فلا بد فيه من اللفظ والتعليق بالارضول ونحوه لا يرفع جملة بل

مطلب ان التعليق  
 عيشة المهر في حكم الطلاق



تخصم بحال دون حال ومنها من عزم على العصية ولم يفعلها ولم يلفظ بها لا يا  
 لقوله صل الله عليه وسلم ان الله تجاوز لامتي ما حدثت به انفسها ما لم تتكلم او  
 تعمل به **ووقع** في فتاوي قاضي القضاة تقي الدين ابن رزين ان الانسان اذا  
 عزم على معصية فان كان قد فعلها ولم يتب منها فهو مواخذ بهذا العزم لانه  
 اصرار وقد نظم السبكي في الحلبيات عاذا بك كلامه ما مسوطا احسن في هذا فقال  
 الذي يقع في النفس من قصد المعصية عاخص مراتب **الاولى** الهاجس وهو ما  
 يلقي فيها ثم جربا نه فيها وهو الخاطر ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من التردد  
 هل يفعل او لا ثم الجهر وهو ترجيح قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك القصد  
 والعزم به فالهاجس لا يعاخذ به اجماعا لانه ليس من فعله وانما هو شئ ورد عليه  
 لا قدرة له ولا صنع والخاطر الذي يجره كان قادرا عليه دفعه بصرف الهاجس اول  
 وروده ولكنه هو وما بعده من حديث النفس مرفوعان بالحديث الصحيح ولذا ارتفع  
 حديث النفس ارتفع ما قبله بطريق الاولى وهذه المراتب الثلاث ايضا لو كانت  
 في الحسنات لم يكتب له بها اجر اما الاول فظاهر واما الثاني والثالث فلعدم  
 القصد واما الحكم فقد بين الحديث الصحيح ان الحكم بالحسنة تكتب حسنة والحكم بالسيئة  
 لا تكتب سيئة وينتظر فان تركها الله كتبت حسنة وان فعلها كتبت  
 سيئة واحدة والاصح في معناه انه يكتب عليه الفعل وحده وهو معنى قوله واحد  
 وان الحكم مرفوع ومن هذا يعلم ان قوله في حديث النفس ما لم تتكلم او يعمل ليس له  
 مفهوم حتى يقال انها اذا تكلمت او عملت يكتب عليها حديث النفس لانه اذا كان  
 الحكم لا يكتب حديث النفس اول هذا كلامه في الحلبيات وقد خالفه في شرح  
 المنهاج فقال انه ظهر له المواخذ من اطلاق قوله صل الله عليه وسلم او تعمل ولم يعمل  
 او تجمله قال فيؤخذ منه بحكم الشئ المعصية وان كان الشئ في نفسه مباحا لكن لا  
 تضام قصد الحرام اليه فكل واحد من الشئ والقصد لا يحرم عندا فراه اما اذا  
 اجتمعا فان مع الحكم عملا لما هو من الاسباب الممهور به فاقضى اطلاق او يعمل  
 المواخذ به قال فاشترط بهذه الغاية يد يدك واتخذها اصلا يجرى نفعه عليك  
 وقال ولين في منع الموانع هنا دقيقة نهيها عنها في جمع الجوامع وهي ان عدم المواخذة  
 لحديث النفس والحكم ليس مطلقا بل بشرط عدم التكلم والعمل حتى اذا عمل بواحد يتبين  
 همه وعمله ولا يكون شئ مخفوا ولا وحديث نفسه الا اذا لم يتعصبه العمل كما هو

على كلام السبكي على ما يقع في النفس من قصد المعصية

ظاهر

ظاهر الحديث ثم حكى كلام ابي عبد الله الذي في المنهاج والذي في الحلبيات ورجح المواخذة  
 ثم قال في الحلبيات **واما** العزم فالمحققون على انه يواخذ به وخالف بعضهم فقال  
 انه من الحكم المرفوع وانما تمسك بقول اهل اللغة هم بالشئ عزم عليه والتمسك بهذا  
 غير سد يدلان اللغوي لا ينزل الى هذه الدقائق **واحي** الاولون بحديث اذا  
 اتفق المسلمون بسيفهما فاقا تل والمقتول قالوا فاقا لولا ان رسول الله هذا القاتل  
 في بال المقتول قال كان حريصا على قتل صاحبه ففعل بالحرص واحتجوا ايضا بالاجماع  
 على المواخذة باعمال القلوب كالحسد والحقد ويقولون ومن يرد فيه بالحاد بظلم الانية  
 على تفسير الحاد بالمعصية قال ثمان التوبة واجبة على الفور ومن ضرورتها العزم على  
 عدم العود فمضى عزم على العود قبل ان يتوب منه فذلك مضاد للتوبة فيواخذ به بلا  
 اشكال وهو الذي قاله ابن رزين ثم قال في اخر جوابه والعزم على الكبيرة  
 وان كان سية فهو دون الكبيرة العزم عليها **المبحث السادس** في شروط  
 النية الاول الاسلام ومن ثم لم يقع العبادات من الكافر وقيل يصح غسله دون وضوئه  
 ونيمه وقيل يصح الوضوء ايضا وقيل يصح التيمم ايضا ومحل الخلاف في الاصل  
 اما المتردد فلا يصح منه غسل ولا غيره كما قال الرازي لكن في شرح المذهب ان جماعة  
 اجمروا بالخلاف في المتردد **فخرج** عما ذكره صور **الاولى** الكفاية تحت المسألة يصح  
 غسلها عن الحيض ليجل وطهر يله حكمه في الضرورة وبشرط نيتها كما قطع بها المتأول  
 والرازي في باب الوضوء وصححه في التحقيق كما لا يخفى كالكافر العتق عن الكفارة الا  
 بنية العتق وادعى في المهمات ان المجزوم به في الروضة واصلها في الكفاح عدم  
 الاشتراط وما ادعاه باطل بسببه سواء الفهم بان عبارة الروضة هنا كما اذا ظهرت  
 الذميمة من الحيض او النفا من الزمها الزوج الاغتسال فان امتنع اجبرها عليه  
 واستباحها وان لم تنو للضرورة كما يجبر المسلم المحنونة فقول وان لم تنو بالتا  
 الفوقية عايدا الى مسئلة الامتناع لا الى اصل غسل الذميمة وحي لا شك في ان  
 نيتها لا تستلزم كالمسألة المحنونة واما عدم اشتراط نية الزوج عند الامتناع  
 واكتون او عدم اشتراط نيتها في غير حال الاجبار فلا قوس له في الكلام لا نفيا  
 ولا اثباتا بل في قوله في مسئلة الامتناع استباحها وان لم تنو للضرورة ما يشعر  
 بوجوب النية في غير حال الامتناع وعجبت للاسوي كيف غفل عن هذا وكيف حكاها  
 ما لعوه عنه ساكتين عليه والفهم من خبر ما اوتي العبد **الثانية** الكفاية نص  
 الكفاية

شروط النية



من الكافر ويشترط منه نيته لان المخلب فيها جانب الغرامات والنية فيها للتميز لا  
للقربة وهي بالريون اشبه وبهذا يقع الفرق بين عدم وجوب اعادة بعد لا  
سلام ووجوب اعادة الغسل بعد **الثاني** اذا خرج المرتد الزكاة في حال الردة  
تصح ونحوه **الرابعة** ذكر قاضي القضاة جلال الدين بلبقني انه يصح صوم الكافر  
في صورة وذلك اذا سلم مع طلوع الفجر ثم ان وافق اخر املا منه الطلوع فهو مسلم  
حقيق ويصح منه النقل مطلقا **قال** ونظيرها من المنقول صورة المجامع بحسب  
وهو مجامع بالغ في فبزرع بحيث يوافق اخر نزعه الطلوع وان وافق اول سلامه  
الطلوع فهذا اذا نوى النقل صح على الارح ولا اثر لما وجد من موافق اول الاسلام  
الطلوع كما ذكره الاصحاب في صورة ان يطلع وهو مجامع ويعلم بالطلوع في اوله  
فبزرع في الحال انه لا يبطل الصوم فيه على الاصح حينئذ تلك اللحظة التي كانت وقت  
الطلوع هي المراد بالتصوير وذلك قبل الحكم بالاسلام والاخذ في الاسلام ليس  
بقاعا الكفر كما ان النزاع ليس بقاعا اجماع ولا يصح منه صوم الفرض والحالة  
هذه لان التبييت شرط فان بيت وهو كما في ثم اسلم كما صورنا قال فهل هذه  
النية اثر لما من فرض لذلك ويجوز ان يقال الشرط لا يعتبر وقت النية كما قالوا  
في الحايض تنوي من الليل قبل انقطاع دمها ثم ينقطع الاكثر والعادة فلا يحتاج  
الى التبريد ويجوز ان يقال يعتبر شرط الاسلام وقت النية لان المعتادة على اليقين  
ولا ظاهرها فكان متردد احوال النية فيبطل الحزم كما اذا لم يكن لها عادة او عادات  
مختلفة ولو اتفق الظاهر بالليل لعلم الحزم **قال** وما يناظر ذلك ما اذا نوى  
سفر الفجر وهو كما فرقا انه تعتبر نية فاذا سلم اثنا المسافة قصر على الاصح  
**الشرط الثاني** التميز فلا تصح عبارة صبي لا يميز ولا مجنون **وخرج** عن ذلك  
الطفل بوضعه الولي للطواف حيث يحرم عنه والمجنون يغسلها الزوجه عن الحيض  
وينوي على الاصح **ومن فروع** هذا الشرط مسلة عمدتها في الجنائيات هل هو  
عمدا ولا لانه لا يتصور فيها القصد وصحوا ان عمدتها عمد وضربا به بكماله في  
من لم نوع تميز فخير المميز منها عمد خطاء قطعا ونظير ذلك انكران لا تقضي  
عليه باكدت حتى تستغرق دون اول المشقة وكذا حكم صلواته وسائر افعاله **الشرط**  
**الثالث** العلم بالمنوى قال البغوي وغيره فمن جهد فرضية الصوم والصلاة لم  
يصح منه فعلها وكذا لو علم ان بعض الصلاة فرض ولم يعلم فرضية التي شرع فيها لم يصح

وهل الاركان فان اعتقد الكل سنة او البعض فرضا والبعض سنة ولم يميزها  
لم يصح قطعا او الكل فرضا فوجهان احدهما الصحة لانه ليس فيه اكثر من انه  
اوى سنة باعتقاد الفرض وذلك لا يؤثر **وقال الغزالي** العامي الذي لا يميز  
الفريض من السنن تصح عبادته بشرط ان لا يقصد التنفل عما هو فرض فان قصد  
لم يجز به وان عن التفضيل فيه الجملة كما فيه واختاره في الروضة **قال**  
**الاسنوي** وغيره الوضوء والصلاة في معناها وقال في الحاشية الظاهر انه لا شرط  
ذلك في الحج ويفارق الصلاة فانه لا يشترط فيه تعيين المنوى بل ينعقد مطلقا  
ويصرفه محله في الصلاة ويمكن فعل الاحكام بعد الاحرام بحله في الصلاة ولا  
يشترط العلم بالفرض لانه لو نوى النقل انصرف الى الفرض ومن فروع هذا  
الشرط ما لو نطق بكلمة الطلاق بلفظة لا يعرفها وقال قصدت بها معناها بالقرينة  
فانه لا يقع الطلاق وقطع النكاح في الاصح وكذا لو قال لما علم معناها ولكن نويت  
بها الطلاق وقطع النكاح فانه لا يقع كما لو خاطبها بكلمة لا معنى لها وقال  
اردت الطلاق ونظير ذلك لو قال انت طالق طلق في طلقين وقال اردت  
معنى اهل الحساب فان عرفه وقع طلقا وان جهل فواحدة في الاصح لان ما  
لا يعلم معناه لا يصح قصده ونظير ما ايضا ان يقول طلقك مثل ما طلق زيد  
وهو لا يدري كم طلق زيد وكذا لو نوى عدد طلاق زيد ثم يتلفظ ونظير  
انت طالق طلعت في طلقين قول المقر له عا درهم في عشرة فاندان قصد الحساب بثلثه  
عشره كذا اطلق الشيخان هنا وقيد في الكفاية بان يعرفه قال فان لم يعرفه فثبته  
لزوم درهم فقط وان قال اردت ما يريد الحساب عاقبا مما في الطلاق استنى  
وقد جزم به في الحاشية الصغير ونظير ذلك طلقك مثل ما طلق زيد بعنك مثل ما باع  
به فلا فرق فيه وهو لا يعلم قدره فان البيع لا يصح **الشرط الرابع** ان لا ياتي  
بمناف فلوارتد في اثنا الصلاة او الصوم او الحج او التيمم بطلوا الصوم والغسل لم يبطل  
لان افعاله ما غير منبسط ببعضه ولكن لا يجب المصولة في من الردة ولو ارتد بعد  
الفراغ قال الاصح انه لا يبطل الوضوء والغسل ويبطل التيمم لضعفه ولو وقع ذلك  
بعد فراغ الصلاة او الصوم او الحج او اداء الزكاة لم يجب عليه الاعادة وما الاجر فان  
لم يجد الى الاسلام فلا يحصل له لان الردة تحبط العمل وان عاد وظاهر النص انها  
تخط ايضا والذي في كلامه الرافعي انها اما تحبط اذا انقضت الموت بل في الاساليب



لومات مرتدا فجاءه وعبادته باقية وتغيره المنع من العقاب فانه لو لم يودها لوقب  
 على تركها ولكن لا تغيبه ثوابا لان دار التواب الحية وهو لا يدخلها وحكي الوعد  
 في تفسير سورة النساء في الكافر يوم من ثم يرتد انه يكون مطاوعا بجميع  
 كفره وان الردة تحبط الايمان السابق قال **وهو غلط** لانه صار بالايمان  
 كمن لم يكفر فلو يواظب به بعد ان ارتفع حكمه قال وهو نظير الحلة في ان غابت  
 من المعصية ثم عاود الذنوب هل يقدر في صحة التوبة الماسية والمشر لا  
**قل** ليس بنظيره بل ينما يكون عظيم لغش امر الردة فقد ضل الله تعالى  
 على انها تحبط العمل كله والذين فانه لا يحبط عمله وقدم في الحديث في  
 الكافر يعلم انه ان اساء او خذ بالاول والاخر **ومن نظاير رد** ان من  
 صحب النبي صلى الله عليه وسلم ثم ارتد ومات على الردة كان خطا لا يطلق عليه  
 اسم الصحابي واما من ارتد بعده ثم اسلم ومات مسلما كالا شعث بن قيس فقال  
 الحافظ ابو الفضل العمري في دخوله في الصحابة نظر فقد نص الشافعي وابو  
 حنيفة على ان الردة محبطة للعمل قالوا لظاها انها محبطة للصحة السابقة قال  
 اما من رجع الى الاسلام في حياته كعبدا لله بن ابي سرح فلا مانع من دخوله  
 في الصحبة انتهى **وقال** لو اعتد صبي ابواه مسلمان الكفر وهو في الصلاة ب  
 بطلت قال والذي كنت اقول صلاته صحيحة لان ردته لم تصح ثم ظهر لي ان  
 بطلت نهانا اعتقا ذلكرا بطل لها فلو وقع ذلك في وضوء او صوم  
 فوجهان مبنيان على نية الخوض او في حج او عمة لم يضر لانه لا يبطل بنية  
 الا بطل انتهى كلام صاحب **بوفصل** ومن المنا في نية القطع وفي ذلك  
 فروع **نوي** قطع الايمان والعياذ بالله تعالى صار مرتدا في الحال **نوي** قطع الصلاة  
 بعد الفراغ منها لم تبطل بالاجماع وكذا سائر العبادات وفي الطهارة وجه  
 لان حكمها باق بعد الفراغ **نوي** قطع الصلاة اثنا بطلت بلوغها ولاها  
 شبيهة بالايمان **نوي** قطع الطهارة اثنا هال لم يبطل ما مضى في الاصح لكن يجب  
 تجديد النية لما بقي **نوي** قطع الصوم والاعتكاف لم يبطل في الاصح لان  
 الصلاة مخصوصة بين سائر العبادات بوجوه من الربط مناجات العبد  
**نوي** الاكل والاواجماع في الصوم لم يضره **نوي** فعل منافي في الصلاة كالاكل  
 والعقل الكثير لم تبطل قبل فعله **نوي** الصوم من الليل ثم قطع النية قبل الفجر

مخط

سقط حكمها لان ترك النية ضد النية بخلافها لولاكل بوعها لا تبطل لان  
 الاكل ليس ضد النية **نوي** قطع الحج والعمرة لم يبطل بلوغه ولا انه لا يخرج منها  
 بالافساد **نوي** قطع الجماعة بطلت ثم في الصلاة قولان اذا لم يكن عذرا  
 صحيحا لا تبطل ولها ثواب الجماعة لما سبق فيسقط كما صرح به الشيخ ابو  
 اسحاق الشيرازي واعتمده خامسة المحققين الشيخ جمال الدين الجلي  
 واما التواب في الصلاة والرمي ويحرم اذا قلنا يبطله في شريعت  
 المذهب عن البحر لنوي نية صحيحة وغسل بعض اعضائه ثم بطل اثنا بحد  
 او غيره فهل له ثواب المفعول منه كالأصل اذا بطلت في اثنا بها او لا لان  
 مراد لغيرها بخلاف الصلاة او ان يبطل بغير اختياره فله ولا فله احتمالان  
 فظاهر ان الحصول في الصلاة متفق عليه **نوي** قطع الغائبة فان كان  
 مع سكوت ليس يبطل القراءة في الاصح ولا فله **نوي** قطع السفر والاقامة  
 فان كان سائرا لم يؤثر لان السير يكذبها كما في شرح المهذب وان كان قارا  
 انقطع وكذا لو كان في مغارة لا تصلح للاقامة **نوي** الاقام في  
 اثنا الصلاة امتنع عليه القصر **نوي** بما لا تجاة القنينة انقطع حول التجار  
 ولو **نوي** بما لا القنينة التجار في الاصح **نوي** بالجلي المحرم استعمالها  
 بطل المحل **نوي** بالحيض محرما او كنزا بدا حول الزكاة **نوي** الجناية في الوضوء  
 لم يضمن على الصحيح الا ان يتصل به فغل من الحز كافي قطع القراءة مع السكوت **نوي**  
 ان لا يرها وقد طلبها المالك في الوجهان **نوي** الجناية في القطع في الوجهان  
**فدرج** ويقرب من نية القطع نية القلب قال في شرح المهذب بقا لما ورد في  
 نقل الصلاة الى اخرى اقسام احدها نقل فرض الى فرض فلا يحصل واحد منها  
**الثاني** نقل فغل را تب الى فغل را تب كونه الى سنة الفجر فلا يحصل واحد  
 منها **الثالث** نقل فغل الى فرض فلا يحصل واحد منها **الرابع** نقل فرض الى فغل  
 فهذا نوعان نقل حكم كمن احرى بالظن قبل الزوال جاز فغل فغل ونقل نية  
 بان ينوي قلبه فغلا عامدا فبطل صلاته ولا تثقل فغلا على الصحيح فان كان  
 لغرض احرى بفرض منفردا ثم اقيمت جماعة فسلم من ركعتين ليدركها صحت فغلا  
 في الاصح **فصل** ومن المنا في عدم القدرة على المتوي ما غفل واما  
 شرعا واما عادة فمن الاول **نوي** بوضوئه ان يصلي صلاة وان لا يصلي لم يصح

اصلا  
 اصله الحلي



لتنافسه ومنه ما في **نوى** به الصلاة في مكان نجس قال في المذهب عن ابو يوسف لا  
ومن الثالث نوى به صلاة الجهر وهو في اول السنة او الطواف وهو بالشام ففي  
صحة خلافه في حكمه في الاول الرواية وفي الثانية بعض المصنفين وقوله من الخلاف  
فيمن احرع بالظهر قبل الزوال قلت **نوى** الاصح العزم كما جزم به في التحقيق  
وحكمه في شرح المذهب عن البحر واقرب **نوى** العبد او الزوجة او الجند  
مسافة القصر وهم مع ما ذكرهم ولا يعرفون مقصده لم يقصر العبد ولا الزوجة  
لانهم لا يفتران عما ذكر اذ هما تحت قهر السيد والزوجة بخلاف الجند لانه  
ليس تحت الامر وقهره **صل** ومن المنا في التردد وعدم الجزم وفيه فروع  
تردد وهل يقطع الصلاة او لا او علقا بطاها عما يشي بطلت وكذا في الامان تردد  
في انه نوى القصر او لا وهل يتم او لا لم يقصر تيقن الطهارة وشك في الحدث  
فاحتاط وتظهر ثبوت انه لم يحدث لم يصح بل عليه الاعادة في الاصح بخلاف  
ما لو شك في الطهارة وتكلم تيقن الحدث لان مواعيد الصلاة بخلافه في ما اذا  
شك في نجاسة فضلها لانها لا تحتاج الى نية نوى ليلة الثلثة ثلث شعبان  
صوم غدير رمضان ان كان منه فكان منه لم يقع عنه بخلاف ما لو وقع ذلك  
ليلة الثلثة ثلث من رمضان لاستصحاب الاصل عليه فائتة فشك هل تقضى  
او لا فتقضى هاتم تيقنهما لم يجز به **هم** فتوضا باحدا لا يابن لم يصح وضوءه  
وان بان انه توضا بالطاهر شك في جواز المسح عما الخاف منه ثم بان جواز  
وجوب اعادة المسح وقضا ما صلى به نيم او صل او صام شاك في دخول الوقت  
فبان في الوقت لم يصح نيم بل طلب ثم بان ان لا ما لم يصح نيم بل  
نية ظن بها عليه او لغاية الظاهر فبان العصر لم يصح صلى الى جهة شاك  
انها القبلة فاذا هي لم يصح قصر شاك في جواز القصر لم يصح وان بان  
جواز صلى عانت شاك انه من اهل الصلاة عليه فبان لم يصح صلى خلف  
خشي فبان حله لم سقطت القضا في الاظهر بخلاف ما لو عقد به النكاح فبان  
حله مضي على الصحة في الاظهر لان المقصود فيه الحضور ولا نية يقع فيها التردد  
قال **هذه** زكاة او صدقة لم تقع زكاة للتردد **هذه** ما في الغاي  
ان كان سالما اجناه والام يجزيه عن الحاضر للتردد فيه بخلاف ما سبق في قال  
ان كان مورث مات ورثت ماله فله هذه زكاة فبان لم يجزه بالاخلاق لانه

المسود

لم يستدل الى اصل بخلافه في مسئلة الغاي لان الاصل ثقاوه وخلافه بالمسألة فانه  
لا يحتاج الى نية بحسب النية بالمشي فان نوى التعليق بطلت **والتبرك**  
فلا او اطلق قال في الشا في بطلان اللفظ موضوع للتعليق قال اصوم غدا ان  
شأنه لم يصح وان شاء زيدا وان نشطت فكذلك لعدم الجزم بخلافه ما لو قال  
ما كنت صحيحا مقيما فانه يجزيه **ذكر** صوم صحت فيها النية مع تردد او تعليق  
**الاشتبه** عليه ما وما ورد لا يجزئ بل يتوضا بكل مرة ويغتفر التردد في النية  
للضرورة قال الاسوي ويندفع التردد بان يأخذ عرفة من هنا وعرفة من هنا  
ويغسل شق وجهه وينوي ح ثم يعكس الماخوذ والمغسول عليه صلاة من  
الحسن بشرها فضل الحسن ثم تذكرها قال في شرح المذهب لم ارفيه نقلا ويحتمل ان  
يكون عا الوجهين فيمن تيقن الطهارة وشك في الحدث ويحتمل ان يقطع بان لا  
شك في الاعادة لان اوجباها عليه وفعلها بنية الواجب واجبا ثانيا بخلافه  
مسئلة الوضوء فانه يدبر به ولا يسقط به الغرض قال في هذا الاحتمال  
اظهر قل **صرح** بالثاني في البحر ونظيره من صل منفردا ثم اعاد مع جماعة  
ونوى الفريضة كما هو المشهور ثم بان فساد الاول فان الثانية تجزيه ولا  
يلزمه الاعادة صرح به الغزالي في فتاويه عليه صوم واجب لا يدري  
هل هو من رمضان او نذا الكفارة فنوى صوما واجبا اجزاه كمن نسي الصلاة  
من الحسن ويجزى في عدم جزم النية للضرورة نقلا نقله في شرح المذهب عن  
الصيمري وصاحب البيان واقربها **واما** التعليق ففيه صور منها المحل بان يقول  
مريد الاحرام ان كان زيد محرم ما حرمت فان كان زيدا محرم ما العقد احرامه والا  
فلا ولو علقه مستقبل كقول اذ احرم زيد او جازا من الشر فقد احرم ما الذي  
نقله البغوي واخرون انه لا يصح وذكر ابن القطان والدارمي والشاشي فيه  
وجهين احكما لا ينعقد قال الباقي وقيا من تجوز تعليق اصل الاحرام باحرار  
الغير تجوز هذا لان التعليق موجود في الحالين الا ان هذا تعليق مستقبل وذاك  
تعليق ب حاضر وما يقبل التعليق من العقود يقبلها جميعا قلت **ويؤيده** ما  
ذكره القاضي ابن ابو حامد انه لو قال لي احرامه ان شاء الله ان عقد سوا قصد التعليق  
اولا فقبل له اليس لو قال لعبد انت حر ان شاء الله صح استثنائه فيقال  
الفرق ان الاستثناء يؤثر في النطق ولا يؤثر في النيات والعقود ينعقد بالاطلاق

اشتبه



فلا تكثر الا استثنائه والاحرام ينصحب بالنية فلم يوتر الاستثناء فيه  
فقبل له اليس لو قال لمز وجته انت خلية ان شا الله ونوى الطلاق ان شر  
الاستثناء فيه فقال الفارق ان الكنية مع النية في الطلاق كالصريح فلهذا  
الاستثناء قال في شرح المذهب والصواب ان الحكم فيه كسائر العبادات ان  
نوى التبرك والافله ومن صور التعليق في الحج لو احرمت يوم الثلاثاء من  
رمضان وهو شاك فقال ان كان من رمضان فاحرامه بحجته او من شوال  
فحج كان شوالا كان حجاجها نقله في شرح المذهب عن الدارمي واقرة  
ونظيره في الطهارة ان يشك في الحدث فتوى الوضوء ان كان محدثا والاه  
فقد يدع نقله في شرح المذهب عن البغوي واقرة او ينوي بوضوئه التبرك  
ان صح الوضوء لها والاف الصلوة صح نقله في شرح المذهب عن الحر  
في الصلوة شك في قصر ما منه فقال ان قصرت والا اتممت فيان قصر  
قصر جزم به الاصحاب اختلف مسلمون بكفار او شهداء بغيرهم صلى على  
كل واحد نية الصلوة عليم ان كان مسلما او غير شهيد عليه فائنة وشك  
في ادائها فقال صلى عنها ان كانت الافا فله فبان اجزاء نقله في شرح  
المذهب عن الدارمي قال بجله في ما لو شك في دخول وقت الصلوة فنوى  
ان كانت دخلت فعنها والافا فله او فائته فانه لا يحريه بالاتفاق بخلافه  
لو قال فائته او فله للتردد وفي الزكاة نوى زكاة ماله الغايب ان كان باقيا  
والافض الحاضر فيان باقيا اجزاء عنه او تالفا اجزاء عن الحاضر قال ان كان  
سالما فوضعه والافتطوع فيان سالما اجزاء بالاتفاق وفي الصوم نوى ليلة  
الثلاثين من شعبان صوم ان كان من رمضان فهو فرض وان لم يكن فمطوع  
صح السبكي والاسنوي انه يصح ويجزيه ولا يضر هذا التعليق قلت وهو المختار  
المرجح في اصل الروضة خلاه وفي الجمعة احرم بالصلوة في اخر وقتها فقال ان كان  
الوقت باقيا لجمعة والافظهر فيان بقاؤه ففي صحة الجمعة وجهان في شرح المذهب  
بلا من جميع **المبحث السابع** في امور متفرقة اختلف الاصحاب هل النية ركن في  
العبادات او شرط فاختار اكثر اهلها ركن لانها داخل العبادات وذلك شأن الاركان  
والشرط ما يتقدم عليها ويجب استمرارها فيها واختار القاضي ابو الطيب والاصابع  
انها شرط والا لا فتقرت الى نية اخرى تندرج فيه كما في اجزاء العبادات فوجب

ان يكون

ان يكون شرطا خارجا عنها ولا ولون انفصلوا عن ذلك بلزوم التسلسل والصلف  
كلام الخرافي في ذلك فحدثها في الصوم ركنا وقال في الصلوة في الشرط وشبهه ووقع  
العكس من ذلك في كل من الشيخين فانها عداها في الصلوة ركنا وقال في الصوم النية  
شرط للصوم وهذا يمكن ان يكون له وجه من جهة انها في الصوم متقدمة عليه وقال  
العلاءي يمكن ان يقال ما كانت النية معتبرة في صحته فهي ركن فيه وما يصح بدونها وكن  
يتوقف حصول الثواب عليها كالمباحات ولا تكف عن المعاصي فنية التفريق شرط في الثواب  
**تنبيه** قال ابن دقيق العيد كان الشيخ عز الدين ابن عبد السلام يشكك  
معرفته حقيقة الاحرام جدا وبحث فيه كثيرا فاذا قيل لها انه النية اعترض عليه  
بان النية شرط في الحج الذي الاحرام ركبه والشرط الذي غرسه واذا قيل انه النية  
اعترض عليه بانها ليست بركن وعبارته في القواعد ومن المشكك قولهم ان الحج والعمرة  
يتعقدان بمجرد نية الاحرام من غير قوت ولا فعل فان اريد بالاحرام افعال الحج لم يصح  
لانه لم يتلبس بشئ منها وقت النية وان اريد الانكشاف عن المحظورات لم يصح  
لانه لو نوى الاحرام مع ملازمة المحظورات صح ولا نه لو كان كذلك لما صح احرام  
من جهل وجوب الكف لان الجهل به يمنع توجه النية اليه اذ لا يصح قصد ما جهل  
حقيقته وفي التلقين لابن سراقه الاحرام النية بالحج والعمرة عاقله وقال  
ابن عبد الله الاحرام ان ينوي انه قد احرمت وغلط بعض اصحابنا في حل النية غير  
الاحرام واشار به الى ابن سراج حيث قال لا يتم الحج الا بالنية للاحرام والاحرام  
وعبارته التنبيه وينوي الاحرام بقلبه وهو يدل على ان الاحرام وذلك هو  
التحقيق فانه لو احرمت احراما مطلقا فله صرفه الى ما شافا لنية غير المنوي **و**  
**قال** النووي الاحرام نية الدخول في الحج والعمرة **قال** ابن الرفعة وهذا  
التفسير يخرج الاحرام المطلق فالوجه ان يقال هو نية حج او عمرة او ما يصلح  
حدهما وهو المطلق **تنبيه** اخراجها من النية يخرج الشرط في مسئلة وهي  
ما لو شك بعد الصلوة في تركها او تزلطها فانه يجب الاعادة بخلافه في الشرط قال  
في شرح المذهب والعراق ان الشك في الاركان يكثر لكثيرتها بخلاف الشرط وقال  
في الروضة وشرح المذهب في الصوم لو شك الصائم في النية بعد الغروب فلا اثر  
له **قال** الراعي وتبعه في النية في آيه من تخصص اللفظ العام  
ولا نعم الخاص مثال الاول ان يقول والله لا اكل احدا وينوي زيدا ومثالا الثاني

النية غير

الروضة



ان يحسن عليه رجل ما نال منه فيقول والله لا اشرب منه ما من عطش فان اليمين تعتد  
على ما من عطش فما صد ولا يحسن بطعامه وثيابه ولو نوى ان لا ينتفع بشيء منه و  
لو كانت المنازعة تقتضي ذلك لان النية انما توثق اذا احتمل اللفظ ما نوى به  
يتجوز بها قال الاستوى وفي ذلك نظر لان فيه جهة صحيحة وهي اطلاق اسم  
البعوض على الكل قاعداً مطلقاً لفظاً نية الله فظاً الا في موضع واحد  
وهي اليمين عند القاضي فانها عا نية القاضي دون المالك ان كان موافقاً له في  
الاعتقاد فان خالفه كخفي استخلف شافعي في شفعة الجوار فيمن يختبر بينه  
وجهاً احدهما القاضي ايضاً وهذه فروع منتقاة مع نظيرها اكثر لكل فرع  
**ف**رسع اذ دخل الجنب يده في الا نابعداً لنية او لم يدر بعد غسل الوجه فان  
نوى رفع الحذرت صار مستعملاً او الاعتراف فلا او اطلق فوجهاً احدهما يصير  
وله نظائر منها اذا عقب النية بالمشية فان نوى التعليق بطل او التزك  
فلا او اطلق فوجهاً احدهما تبطل ومنها لو كان اسمها طالق او حرم فقال طالق  
او يا حرة فان قصد الطلاق والعقود حصله او النكاح فلا او اطلق فوجهاً احدهما  
الاصح هنا عدم الحصول ومنها لو كرر لفظ الطلاق بلا عطف فان قصد  
الاستيناف وقع الثلث او التاكيد فواحدة او اطلق في الاصح ثلث ومنها  
قال انت طالق طلعت في طليقتين فان قصد الفرف فواحدة والحساب فثنتان او اطلق  
فقولاً احدهما واحدة وكذا في الاقرار ومنها لو قال انت طالق وطالق وطالق  
وقصد الاستيناف او التاكيد الاول بالثاني او بالثالث فثلاث او التاكيد الثاني  
بالثالث فثلاث او اطلق فقولاً احدهما ثلث وكذا في الاقرار ومنها لو قال  
والله لا اجمع واحدة ممكن فان قصد الامتناع عن كل واحدة فهو من الكل او  
واحدة فقط فهو من اجزاء او اطلق فوجهاً احدهما الحمل على التجميع ومنها لو قال  
انت على كعين امي فان قصد الظهار فظاهر او الكرامة فلا او اطلق فوجهاً  
احدهما لا شيء ومنها لو قال لعائيت لست ابن علي وقال اردت لست من صلبه  
بل بينك وبينه اباءً فلا حداً وقصد القذف حد وان اطلق وقال لم ارد شيئاً لم يحد  
جزم به في رواية الروضة ومنها اذا اتخذ الحلي مقصداً استعماله في مباح لم يجب  
فيه زكاة او بقصد الكفر وجبت ولم يقصد استعماله ولا كثر فوجهاً احدهما في اصل  
الروضة لا زكاة ومنها لو اكره الحلي المباح بحيث يمنع الاستعمال لكن لا يحتاج الى صوغ و

ويقبل

ويقبل الاصل ٢٩ بالاحكام فان جعله تبراً او راهماً او كثره اعتقد الحول عليه من  
يوم الانكسار وان قصد اصداءه فلا زكاة وان تمادت عليه احوال وان لم  
يقصد هذا اولاً ذاك فوجهاً احدهما الوجوب ومنها مسح على الجمر موقوفاً  
البلد الى اسفله فان كان يقصد الاسفل صح او لا على فقط فلا او اطلق فوجهاً  
الاصح الصحة وله حالة رابعة ان يقصد ههنا والحكم الههنا وله في ذلك نظائر  
احدهما اذا انطق في الصلاة بنظم القرآن ولم يقصد سواه فواضح وان قصد  
به التفرغ فقط بطلت وان قصد بها معالم تبطل وان اطلق فوجهاً الاصح بطلان  
**الثاني** اذا تلفظ الجنب بالفاظ القرآن ونحوها فان قصد القراءة فقط حرم  
او الذكوة فقط فلا وان قصد ههنا حرماً او اطلق حرم ايضاً بالخلو في **ويقبل**  
من ذلك حمل المصحف في استنبة فانه ان كان هو المقصود بالحمل حرم وان كان المقصود  
الاستنبة فقط او ههنا فلا **ف**رسع اذا اقترنت نية الوضوء بالمضغطة  
او الاستنشاق ولم تقع الا ان يغسل معهما شيء من الوجه فتصح لنية لكن لا يجزي  
المغسول عن الوجه عا الاصح لانه لم يغسله بقصد اداء الفرض فوجب اعادته  
كذا في الروضة من رواية وايدعي في الهمات ان القول بالصحة وعدمه من المغسول  
عن الفرض غير معقول قلت وجدت له نظيراً وهو ما اذا احرم بالحج في غير  
اشهر فانه يعتد عمره عا الصحيح ولا يجزى به عن عمره الاسلام عما قولاً وعلى هذا  
فقد صححنا نية اصل الاحرام ولم نعتد بالمغسول عن الواجب وهذا نظير حسن لعدم  
ار من تفطن له **ومن** هنا اجرينا القول الى تادي الفرض بنية النقل و  
الاصول عدم اجزائه وفيه فروع اتي بالصلاة معتقداً ان جميع افعالها سنة  
عطس فقال الحمد لله وبنى عليه الفاتحة سلم الاول عا نية الثانية ثم بالخلو فيه  
لم يحسن ولا خلا في كل ذلك توفيق الشاك حيث طام ثم يقن الحديث لم يجز به في الاصح  
ترك لمعة ثم جدد الوضوء فانغسلت فيه لم يجز به في الاصح اغتسل بنية  
الجمعة لم يجز به عن الجنابة في الاصح ترك سجدة ثم سجدة للندوة ولا يجزى به عن الفرض  
في الاصح **ذكر اصول** حرمته عن هذا الاصل فتأدى فيها الفرض بنية النقل  
قال النووي في شرحه الميسر ضابطاً ان تسبق نية تشتمل الفرض والنقل جميعاً ثم يأتي  
بشيء منهما من تلك العبادات ينزك به النقل ويصاد فبقائه الفرض عليه **قلت** هذا  
الضابط مستفيض طرد او عكساً كما يعرف من الامثلة السابقة ولا يتبعه من ذلك مجلس

بازكار



للتشهد الأخير وهو يخطئ لا وثم تذكر اجزائه **فصل** في احوال الطواف وتطوعه على  
الغرض انصرف اليه بلا خلاف في تذكره في القيام ترك سجدة وكان جالس بنية الاسترخاء  
كفاه عن جلوس الركن في المصالح **عقل** المتطهر لعمته فانفصلت بنية التكرار في  
الثانية والثالثة اجزائه في المصالح بخلاف ما لو انفصلت في التجدد لان التجدد  
طلبها رقة مستقلة لم ينو فيه رفع الحدث اصلا والثلاث طهارة واحدة وقد  
تقدمت فيه لية الغرض وانفصل جميعا ومقتضى بنية ان لا يقع شيء عن النفل حتى يقع  
الحدث بالغرض **فصل** في الصلاة الرباعية الى ثالثة ثم ظن في نفسه انه سلم وان  
الذي ياتي به الان صلاة نفل ثم تذكر الحال قال العلامة في المار هذا المسئلة بغيرها  
والظاهر ان ذلك يحزبه عن الغرض كما في مسئلة التشهد قال والمسئلة منقولة  
عن المالكية وفيها عندهم قرآن وكذا لو سلم من ركعتين سهوا ثم قام فصل ركعتين  
بنية النفل هل تتم الصلاة الاولى بذلك وفيها عندهم قولان قال ولا شك ان الاجزاء  
في هذه ابعده من الاولى **فصل** المسئلة الثانية منقولة في الروضة وغيرها  
قال في الروضة من يزاد له لو سلم من صلاة واحرم باخرى ثم يتبين انه ترك ركنا  
من الاولى لم تتعد الثانية واما الاولى فان قصر الفصل بنى عليه وان طال وجب  
استينافها وكذلك في شري المذهب **ومن الغرو** ما قاله القاضي حسي ونقله القول  
في شرح الجواهر انه لو قنت في سنة الصبح ظانا انها الصبح وسلم وبان محققا انما تطل  
لشك في النية واتي بفعال الصلاة على الشك يقتضي بطلان **فصل** ولا يخفى  
ذلك من نظر ثم رايت صاحب الكافي في توقفي عليه قال فان غابته انه اخطأ وسهوا  
والخطا في الصلاة لا يفسدها **فصل** في دخول السجدة في وقت التكرار بعد  
ان يصلي النعمة كرهت له في المصالح ونظر في ما ذكره النووي بخلاف ان يقرأ  
اية السجدة في الصلاة بقصد ان يسجد على هذا اذا سجدت الصلاة وفاز في  
ذلك البليغيني وقال لا يفي في قراءة اية السجدة في الصلاة ليسجد ذكر القاضي حسان  
انه لا يستحب جمع ايات السجود وقرايتها دفعة واحدة من اجل السجود وذلك يقتضي خوان  
ومنع ما ثبت عن ابن عبد السلام وافق بطلان الصلاة ونظر ايضا ما  
لواخر القاينة بطلانها في وقت التكرار فانه يحرم وقاس عليه في المهمات ان يقرأ قضا  
الصوم بوقوع يوم الشك ونظر ايضا من سلك الطريق الا بعد بقصد القصر لا غير  
لا يقصر الاصح ولو احرى مع الامام فلما قام الى الثانية نوى مفارقة واقتدا باخر قد

سرك بقصد اسقاط الفاتحة قال الزركشي فيتحمل ان لا يقع القدوة لذلك قال وليس  
هذا الحسن سا في بقصد القصر والفطر فان هذا اقا صدا اصل السفر وذاك قاصد في اثنا  
السفر ونظر في هذا ان يقصد باصل الاقدا يحتمل الفاتحة ويحتمل السهم فانه يحصل  
له ذلك وقد قال النووي وابن الصلاح فيمن حلف لبطاقة وجبه في نهار رمضان  
**الجواب** فيها ما قاله ابو حنيفة لسائل سأل عن ذلك انه ليس في **فصل**  
المنقطع عن الجماعة لعذر من اعذارها اذا كانت بنية حضورها لولا العذر  
يحصل له ثوابها كما اختار في الكفاية ونقله عن التلخيص للرويان قال في المهمات  
ونقله في البحر عن القفال وارضاة وجرم به الماوردي في الحاوي والغزالي في  
الملازمة وهو الحق انتهى واختار السبكي ان معناه الجماعة اذا تركها لم يحصل  
له اجرها قال ابنه في النوشع هذا يبلغ في قول الرويان من وجه ودونه من وجه  
فابلى من جهة انه لم يشترط فيه القصد بل اكتفى بالعادة السابقة ودونه من جهة  
انه اشترط فيه العادة ومن اختار ذلك البليغيني ايضا والمصحح في شرح المذهب  
انه لا يحصل له الاجر ولكن الاحتياط الاول والاخذ في الصحة تدل لذلك  
ونظر في العذر وورق تركا لمبيت بني لا يلزمه دم ولولا انه نزل منزلة الحاضر  
لزمه الدم ويلزم من ذلك حصول الاجر له بلا شك وخرج البليغيني من ذلك ان  
الواقف لو شرط المبيت في خاتمة مثله فبات من شرط مبيتته خارجا لعذر من خوف  
على نفسه او زوجته او مال ونحوها لا يسقط من معلومه شيء ذكره في فتاويه قال  
وهو من القياس الحسن ثم اسبق اليه ومن نظائر ذلك من حضر الوقفة وهو صحيح  
فرض له مرض لم يطل حقه من الاسهام له سواء كان من جوار الزوال ام لا على الاصح  
ومن يجيز الى فيه قرن بية يستجدها ليشترك في ما غنمه بعد مفارقتها **فصل**  
ذكر الدافعي في الطلاق اذا وطئ امرأتين واغتسل عن الجنابة وحلف انه لم يغسل  
عن الثانية لم يحنث ونظر في ذلك ما ذكره في الايلوا انه لو قال واسد لا اغسل  
عنك سائلا فان قال اردت لاحامعك فقول وان قال اردت الامتناع من الغسل  
او اني اقدم على وطئ وطئ غيرها فيكون الغسل عن الاول لحصول الجنابة  
بها قبل ولا يكون موبيا وفي شرح التلخيص للسبكي لواجبت المرأة ثم حاضت واغتسلت  
وكانت حلفت انها لا تغسل عن الجنابة فالتبوء بالنية فان ثبوت الاغتسال عنهما  
تكون مغسلة عنهما وتحنث وان نوت عن اليض وحده لم تحنث لانهما لم تغسل عن الجنابة وان



كان غسلها بمنزلة ما عاين في الطواف والسعي لا يشترط فيها  
 القصد وإنما يشترط عدم قصد غيرهما ولو لم يكن نظائر منها هل يشترط قصد  
 المشتري بقوله اشترى الجواب او ان شرطه لا يقصد الا ابتداء فيه وجهان احدهما الثاني  
 ومنها الجهر المحترمة هي التي عرفت بقصد الحلية ولا يقصد الجهر به عبارة ان للرافعي ذكر  
 الاول في الرهن والناية في الغصب فلو عرفت بلاك قصد فمحترمة على الثانية دون الاول  
 ولي ومنها هل يشترط في الوضوء ترتيب او الشرط عدم استيكس وجهان الاصح الاول  
 فلو غسل اربعة اعضاء به معاصي على الثاني دون الاول ومنها هل يشترط الترتيب  
 بين حجة الاسلام والنداء والشرط عدم تقديم النذر خلافا للاصح الثاني فلو استند به  
 المعصية برجلين فجاء في عام واحد مع على الثاني دون الاول ومنها هل يشترط في  
 الوقوف ظهور بالقبلة او الشرط انتفاء المعصية وجهان احدهما الثاني فيصح على الاغلبية  
 واهل الذمة والفسقة على الثاني دون الاول وجزم في الروضة بالثاني ومنها  
 هل يشترط في الوقوف القبول او الشرط عدم الرد وجهان صح الراجح الاول ووافق النووي  
 في كتاب الوقوف صح في السرقة من زوايد الروضة الثاني وبجريان في الابرار الاصح  
 فيه الثاني على قول التملك اما على قول الاسقاط فلا يشترط جزم ومنها اذا  
 ضربت القرعة بين مستحقين القصاص فخرجت لواحد لم يجز له الاستيفاء الا باذن  
 جدي وهل الاذن شرط او الشرط عدم المنع وجهان احدهما الاول ومنها  
 المتصرف عن الغير شرطه ان يتصرف بالمصلحة او الشرط عدم المفسد لم يتصرف على  
 الاول ويتصرف على الثاني ومنها المكرم على الطلاق هل يشترط قصد غيره يا  
 لتورية او ان شرطه ان لا يقصد وجهان احدهما الثاني واجراها الماوردي وغيره في  
 الاكراه على كلمة الكفر ومنها من اقر لغيره بشي هل يشترط تصديقه او الشرط  
 عدم تكذيبه حله في الاصح في اصح الروضة الثاني لطيف هذه نظائير  
 نظائير في العريضة ويجوز في منها مسئلة في باب ما لا يتصرف وهو ان فعلا لا يصدق  
 هل يشترط في منع صرفه وجود فعل او الشرط انتفاء فعلا نه قولنا احدهما الثاني  
 فعل الاول يصرف نحو رجاءه وكما في الثاني لا تنبيه اشتملت  
 قاعدة الامور بقاصدها على عدة قواعد كما تبين ذلك مشروحا وقد اتينا على عين  
 ما يلها والافسار يلها لا تحصى وقرعها لا تستقصى **خاتمة** تجري قاعدة  
 الامور بقاصدها في علم الوبيرة ايضا فاول ما اعتر واذا ذكر في الكلام فقال سيبويه

والجمهور باشتراط القصد فيه فلا يسمى كلاما ما نطق به النائم والساهي وما حكمه  
 الحيوانات المعلمة وخالف بعضهم فلم يشترطه وسمى كل ذلك كلاما واختاره ابو  
 حنيفة وقرع عاد ذلك من الفقه ما اذا حلف لا يكله فكله نائما او معي عليه فانه لا  
 يثبت كاجزم به الرافعي قال فان كلمه مجنون فففيه حله والظاهر ان عليه على  
 الجاهل وكفه وان كان سكران حنث في الملاح لا اذا انتهى الى السكران الطامع هذه  
 عبارته ولو قرأ حيوان اية الحمد قال لا ينوي فكلام الاحباب يشترط عدم  
 استيلاء العبود لقراءته ولقراءة النائم والساهي ايضا ومن ذلك المنادي انكر ان  
 قصد نداء واحد بعينه تعز في وجوب بناء في الفهم وان لم يقصد لم يتعرف  
 واعرب بالنصب في من ذلك ان المنادي المنون للضرورة يجوز تلويحه بالنصب  
 والضم فان نون بالضم جائز ضم لغته ونصبه او بالنصب حين نصبه لا انه تابع  
 المتعوك لفظا ومحلها فان نون مقصود نحو يا فتى بني لغته ما نوى  
 في المنادي فان نوى نية الضم جاز الامران او بالنصب نعين ذلك هذه المسئلة  
 ابو حنيفة في كتابة الارتشاف وشرا التسهيل ومن ذلك قالوا ما جاز ان يرب  
 بينا ما جاز اعرا به بدلا وقد استشكل بان البديل في نية سقوط الاول وان  
 يتلوه فكيف يجمع نية سقوطه وتركها في تركيب واحد فاجاب رضي  
 الدين الشافعي بان المراد انه مبين عما قصد المتكلم فان قصد سقوطه واحله له  
 التابع محله اعرب بدلا وان لم يقصد ذلك اعرب ببياننا ومن ذلك العلم المتقول  
 من صفة ان قصد به لمح الصفة المتقول منها اذ خل فيه الولا فله وشرع ذلك كثير  
 بل اكثر من ان يحصى في علم النجوى مبنية على القصد ويجوز ايضا هذه القواعد في العروضة فان  
 الشعر عند اهله كالموزون مقصود به ذلك اما ما يقع موزونا اتفاقا لا عن قصد  
 من المتكلم فانه لا يسمى شعرا في على ذلك فربما وقع في كلام الله تعالى كقوله تعالى لن  
 تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون او رسولكم ههنا ان لا اجمع دعيت في سبيل الله  
 ما لقيت **القاعدة الثانية** البقير لا يزال بالشكل ودليلها قوله صلى الله عليه وسلم  
 اذا وجد احدكم في بطنه شيئا فاشكل عليه اخرج منه شيئا لا فله يخرج من المسجد  
 حتى يسمع صوتا او يجد ريحا رواه مسلم من حديث ابي هريرة واصله في الصحيحين عن  
 عبد الله بن زيد قال شكى الى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يجلس الى الله يجد الشيء  
 في الصلاة قال لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا وفي الباب عن ابي سعيد الخدري رضي



وابن عباس وروى مسلم عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شك احدكم في صلاته فلم يذكر صلى ثلثا ام اربعا فليطرح الشك وليصلي على ما استيقن وروى الترمذي عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمى احدكم في صلاته فلم يذكر احدته صلى ام ثنتين فليصلي على واحدة فان لم يتيقن اصل ثنتين فليصلي على ثلثين فان لم يذكر ثلثا صلى ام اربعا فليصلي على ثلثين وليسجد سجدة قبل ان يسلم **اعلم** ان هذه القاعدة تدخل في جميع ابواب الفقه والمسائل المخرجة عليها تبلغ ثلثة ارباع الفقه والكثرو لو سردتها هنا لظلال الشرح ولكن استوفى منها جملة صالحة **فأقول** ينزل في هذه القواعد عند قوا عد منها قولهم الاصل بقا ما كان عما كان فمن امثلة ذلك من يتيقن الطهارة وشك في الحدث فهو متطهر او من يتيقن الحدث وشك في الطهارة فهو محدث **ومن قواع** الشك في الحدث ان يشك هل تام او نفس او ما رآه روى او حديث نفس او ليس محرما او غيره او رجلا او امرأة او بشرا او شجرة او هلا تام فمكننا او لا او نهالت احدكم البيت وشك هل كان قبل البيضة او بعدها او لمس الخنثى احد فرجيه ثم مس فرجة ثانيه وشك هل لمس سر ثانيا الاول والاخر ومن ذلك النفث لمس الخنثى او لمسه او ما عده **ومن ذلك** من يتيقن الطهارة والحدث وشك في السابق واللاحق انه لم يمس بالذكر فيما قبلها فان كان محدثا فهو الا ان متطهرا لا نه يتيقن الطهارة بعد ذلك الحدث وشك في انتقاضها لا نه لا يدري هل الحدث الثاني قبلها او بعدها وان كان متطهرا فان كان يتيقن الانتقاض فله ان يحد يد فهو الا ان محدث لا نه يتيقن حدثا متاخرا عنه انما كان بان يكون قائل بين الطهارة وبين **ونظير ذلك** ما لم يعلمنا ان يد على عمره الف قدام عمره ويدينه بالاداء او لا بان اقام من يد بينة ان عمره واقوله بالفي مطلقا لم يثبت لهذه البينة شي لا احتمال ان الالف الذي اقر به هو الالف الذي علمنا وجوده وقامت البينة ببراهنه فلا تشتغل دمه بالاحتمال **فصل** في البحر على قولنا ياخذ بالصدقة عا حسنا وهو ما اذا قال عرف قبلها تين **الحكم** ان من حدثنا وطهرا ايضا ولا ادركا بها السابق قال فيعتبر ما كان قبلها ايضا واخذ بمثل بعكس ما تقدم وهو في الحقيقة ضد هذه الحال قال في الحاد م والمائل

بعد  
 قاعا من عريته

والمائل

من حديث ابي هريرة وغيره انما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين **وحديث** يسير ولا تعسر ما وروى احمد بن حنبل في عروة مرفوعا ان دين الله يسير **ثاني** روى ايضا من حديث الاعرابي بسند صحيح خبر دينك اليسير **وروى** ابن ماجة من حديث مجي بن لاذري مرفوعا ان الله انما اراد بهذه الامة اليسر ولم يرد بعسر **العسر** وروى الشيخان عن عائشة ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين امرين الا اختار اليسرهما لم يكن اثما **وروى** الطبراني عن ابي عبد الله مرفوعا ان الله شرع الله من جعله سهلا سمي واسعا ولم يجعله ضيقا قال العلامة يخرج مما هذه القاعدة جمع رخص الشرع وتخفيفاته **واعلم** ان اسباب التحقيق في العبادات وغيرها سبعة **المحل** المسفرق الى النوى ورضه ثانيا **ومنها** ما يختص بالطويل وهو القصر والنفط والسبح اكثر من يوم وليلة **ومنها** ما لا يختص به قطعا وهو ترك الجمعة واكل الميتة **ومنها** ما فيه خلاف فاعلم باختصاصه به وهو الكراهة ومنها ما فيه خلاف في الابعاد عدم اختصاصه به وهو التنفل عما لا يربو اسقاط الركن بالتميم **استدل** ابن الوكيل خصه ناسعة من بها الغوالي وهي ما اذا كان له سنة واراد السفر فانه يفرغ يمينه ويأذن من حرجت لها القعدة ولا يلزمه القضا لضراها اذا رجع وهل يخص ذلك بالطويل وجها ان احدهما لا الثاني المرض ورضه كثير التيمم عند مشقة استعمال الماء وعدم الكراهة في الاستعانة بمن يصب عليه او يغسل اعضاءه والنعوذ في صلاة الركن وخطبة الجمعة والاضطجاع في الصلاة والاعمار والجمع بين الصلاتين عا وجه اختاره النور والسنكي والاسنوي والبلقيني **ونقل** عن النص وصح فيه الحديث وهو المختار **والتخلف** عن الجماعة والجمعة مع حصول الفضيلة كما تقدم **والفطرة** رمضان وترك الصوم للشيخ الهرم مع القدية **والانتقال** من الصوم الى الاطعام في الكفاية والخروج من العتكة **وعدم** قطع التتابع المشروط في الاعتكاف والاستنابة في الحج وفي رمي الجمار **واباحة** محظورات الاحرام مع القدية **والتمثل** عا وجه المشهور **والنداء** بالنجاسات وبالجمرة عا وجه **واساغة** اللقمة لاتفاق **واباحة** النظر حتى للعودة والسوء بين **الثالث** الاكراه **ان الخامس** الجهل وسياق لها مباحث **السادس** العسر وعموم

الاول



البلو كحالة مع الخفاسات الحقو عنها كدم القروح والدمامل والبرا  
 والنقم والصد يد وقليل دم الاجنبى وطين الشارع واثر النجاسة عن حاله  
 ودرق الطيور اذا غم في المساجد والمطاف وما يصيب الجنب من الدوس  
 من روث البقر وبوله ومن ذكر الغنم لا يدركه الطوف ولا ينفس له سائل  
 ريقا لئلا يموت فيموت في الموت ومن ثمل لا يتعدى الحيوان لا يعم اختلاطه بالناس  
 كما قال الغزالي وافواه الصبيان وغبار السرجين ونحوه وقليل الرخا  
 او الشعر النجس ومنفذ الحيوان ومن ثمل لا يغنى عن منفذ الا لا يمكن  
 حوثة عن الماء ونحوه وروث ما تشوه في الماء والمنايع وما في جوف السمك  
 الصغار على وجه اخوان الرويان ومن ذلك مشروعة الاستنجاء بالماء  
 واباحة الاستقبال والاستدبار في قضاء الحاجة في التبين ومنه  
 المحكم للصبي المحدث ومن ثمل لا يباح له اذا لم يكن متعلما كما نقله في  
 المهمات عن مفهوم كلامهم وجواز المسح على العامة لشدة استيعاب الراس  
 ومسح الخف في الحضرة شدة نزعه في كل وضوء من ثم وجب نزعه في  
 الغسل لعدم تكرره وانه لا يحكم على الماء بالاستعمال مادام متروكا على الغض  
 ولا يضر التغير بالكت والطين والطالب وكل ما يضر صوته عنه واباحة  
 الانغال الكثير والاستدبار في صلاة شدة الخوف واباحة النافله على  
 الدابة في السق والحضر على وجه واباحة الفقد فيها مع القدرة وكذا  
 الاضطجاع والابراد بالظهر في شدة الحر ومن ثمل لا ابراد بلحمة لا تتجاوز  
 التبريد اليها وجميع في المطر وترك الجماع واجمع بالا عذار المعروف وعدم  
 فضا الصلاة عما يحضر تكررها مخلوق الصوم ونحوه المستحاضة لندور  
 ذلك واكل الميتة وما لا يخبر بزمان البدل اذا اضطر واكل الوالي من مال اليتيم  
 بقدر حاجة عمله اذا احتاج وجواز تقديم نية الصوم على اوله ونية صوم  
 النفل بالنهار واباحة التحلل من الحج بالا حصار والفوات ولبس الحرير للحكة  
 والقتال وبيع نحو الرمان والبيض في قسوة والموصوف في الذمة وهو  
 السلم مع النهي عن بيع الغرر والاكتفاء بروية ظاهر الضبر وانعوج المنة  
 بارز الدار عن اسرها ومشروعية الخيار لما كان البيع يقع غالبا من غير  
 فيه الندم فيشتق عما عاقد فسهل الشارع ذلك عليه بجواز الفسخ في مجلسه

شروع

له ايضا شرطه ثلاثة ايام ومشروعية الرد بالغيب والتخالف والاقالة والحالة  
 والرهن والقضان والابراء والرضى والشرك والتصلح والحجر والوكام والاجارة  
 والبقاة والمزارعة والقراض والعارية والوديعة للشقة العظيمة في ان كل احد  
 الا ينفع الا بملكه ولا يستوفى الا من عليه حقه ولا يأخذ الا بملكه ولا يتعاطى  
 اموره الا بنفسه فسهل الامور باحة الانتفاع بذلك الغير بطريق الاجارة  
 والاعانة والرضى وبالا ستعانة بالغير وكذا في ابدانها وشركه وقرضها وساقاه  
 وبالا ستيفاء من غير المديون حواله وبالتفويض على الدين برهن وضامن وكفيل  
 وحجره سقاط بعض الدين صلحا او كلفا براءة ومن التحفيض جواز الفقد  
 الجائز لان لزومها يشق ويكره سببا لعدم تعاطيها ولزوم اللزوم واللام  
 يستفيع ولا غيره ومنه اباحة النظر عند الخطبة والتعليم والاشهاد  
 والمعاملة والمعالجة والسيرة ومنه جواز العقد على النكاح من غير  
 نظرها في اشتراط من المشقة التي لا يحتملها كثير الناس في بناتهم وبناتهم من  
 نظر كل خاطب فناسا للتيسير بعدد اشتراطه بخلاف البيع فان اشتراطه الروية  
 فيه لا يفضي الى عسر ومشقة ومنه اباحة اربع نسوة فلم يقصر على واحدة تنسل  
 على الرجل ونما النساء ايضا اكثر ترين ولهم بركة اربع ما فيه من المشقة على الزوجين في  
 القسم وغيره ومنه مشروعية الطلاق ما في البقاء الزوجية من المشقة  
 عند التنافر وكذا مشروعية الخلع والافتداء بالغيب ونحوه والرجوع في  
 العدة لما كان الطلاق يقع غالبا في الخصام والحرارة ويشق عليه التزاه فشرعت  
 له الرجعة في طلقين ولم يشرع دائما لما فيه من المشقة على الزوجة اذا قصد امرارها  
 بالرجعة والطلاق كما كان في اول الاسلام ثم نسخ ومنه مشروعية الاعمال  
 على الوطى والطلاق في الحيول ومنه مشروعية الكفارة في الطهارات واليمينين  
 على المكلفين لما في التزام ذلك من المشقة عند الندم وكذا مشروعية التخيير في كفارة  
 اليمين لتكرره بخلاف كفارة الطهارات والقتل والجماع لندرة وقوعها وان الفقد  
 الزجر عنها ومشروعية التخيير في نذر الحاج بين ما التزم والكفارة لما في الالتزام  
 بالحاج من المشقة ومنه مشروعية التخيير بين القصاص والدية  
 على هذه الامه على الجاني والمجنى عليه وكان في شرع موسى القصاص متحكما  
 وفي شرع عيسى الدية ولا قصاص ومنه مشروعية الكفارة ليتخلص

موجب



العبد من دوام الرق لا فيه من العسر فيريد السيد الذي لا يسبح بالعق مجازاً  
بما يبذل له من الصوم ومنه مشروعية الوصية عند الموت ليتدارك  
الإنسان ما فرط فيه في حال الحياة وفيه في الثالث دون ما زاد عليه دفعا  
لضرر الورثة فحصل التيسير ودفع المشقة في الجاهلين وهذه اسقاط  
الآثم عن المجتهدين في الخلط والتيسير عليهم بما كلفوا بالظن ولو كلفوا الاخذ  
باليقين لشق وعسر الوصول اليه فقد بان بهذا ان هذه القاعدة يرجع اليها  
غالب ابواب الفقهاء **السبب السابع** النقص فانه نوع من المشقة اذا التقى  
مجهول في حجب الكمال فناسب التخفيف في تلك الكيفيات فمن ذلك عدم تكليف  
الصبي والمجنون وعدم تكليف النساء بكثير مما يجب على الرجال كالجماعة والجمعة والجمعة  
والجمعة وتحميل العقل وغير ذلك واباحة لبس الحرير وحلي الذهب وعدم تكليف المرأة  
بكثر مما على الاحرار ككونه على الضيق من الحر في الحدود والحدود وغير ذلك مما ياتي  
في الكتاب الرابع **وهذه** خواصها برئها من المشقة بها الكلام عما هذه القاعدة الاولى  
من ضبط الشاق بالتخفيف الشاق على قسمين مشقة لا تنفك عنها العبادة  
غالب المشقة البرد في الوضوء والغسل ومشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار  
مشقة السفر التي لا انفكاك للحج والجمعة ومنها مشقة الحر في الحدود ورجم الزناه وقتل  
الجماعة فلا اثر لهذه في اسقاط العبادات في كل الاوقات ومن استثنى من ذلك  
جدا في التيمم الخوف من شدة البرد فلم يصح لان المراد ان يخاف من شدة البرد حصول  
مرض من الامراض التي يتبع التيمم وهذا مرينفك عنه لا غنى في الغالب اما الم  
البرد الذي لا يخاف معه المرض المذكور فلا يصح التيمم بحال وهو الذي لا يصح الانتقال  
الى التيمم **واما المشقة** التي تنفك عن العبادات غلبا فعمل مراتب **الاول**  
مشقة عظيمة قادمة كمشقة الخوف على النفس والاطراف ومناقع الاعضاء فهي  
موجبة للتخفيف والتخفيف قطعاً لان حفظ النفس والاطراف لا قامة مصالح الدين  
اولى من تعرضها للفوات في عبادات يهوت بها امثالها **الثاني** مشقة خفيفة  
لا وقع لها كاد في وضوح في اصبغ واد في صداع في الراس او سوس في الحنك فهذا  
لا اثر له ولا التفات اليه لان حصول مصالح العبادات اولى من دفع  
التي لا اثر لها **الثالث** متوسط بين هاتين المرتبتين فما في من  
وجب التخفيف وهو الذي لا يوجب كحفي خفيفه ووجه الضرر بالبد

منه

الحاقه بايها اختلاف فيه ولا ضبط لهذه المراتب الا بالتقريب وقد اشار  
الشيخ عز الدين الى ان الاولى في ضبط مشاق العبادات ان تضبط مشقة  
كل عبادة باد في المشاق العترة في تخفيف تلك العبادة فان كانت مثلها او ازيدة  
ثبتت الرخصة ولذلك اعتبر في مشقة المرض المبيح للفطر في الصوم ان تكون كزيادة  
مشقة الصوم في السفر عليه في الحضر وفي اباحة محظورات الاحرام ان يحصل تركها  
مثل مشقة الحمل الوارد فيه الرخصة واما اصل الحج فلا يكتفى في تركه بذلك  
بل لا بد من مشقة لا يحتمل مثلها كخوف على النفس والمال وعدم الزاد و  
الراحلة وفي اباحة ترك القيام الى العترة ان يحصل به ما يشوش الخشوع والى  
الاضطجاع اشق لانه مناف لتعظيم العبادات بخلافه فالعترة فانه مباح بلا  
عذر كما في التشهد فلم يشترط فيه العجز والكليه ولذلك اكتفى في اباحة النظر  
الى الوجه والكفين باصل الحاجة واشترط في سائر الاعضاء تاكدها وضبطه  
الامام بالقدرا الذي يجوز الانتقال الى التيمم واشترط في السوئين من بدلتا  
كد وضبطه الغزالي بما لا يعدا لتكشف بسببه هتك اللوحه ويعذر فيه  
في العادة **تلي** من المشقة على هذا الضابط التيمم فانهم اشترطوا  
في المرض المبيح لمان يخاف منه تلف نفس او عضو او منفعة او حدوث مرض مخوف  
او بطو البرء او شين فاحش في عضو ظاهر ومشقة السفر دون ذلك بكثير قال  
العلامة ولعل الفارق بين السفر والمرض ان العترة ان لا ينقطع المسافر عن فقة  
ولا يحصل له ما يعوق عليه التغلب في السفر بالمعاش فاعتقر فيه اخف مما يلحق المريض  
اشار الى ذلك امام الحرمين واشكل من هذا انهم لم يوجبوا شرا اذا لما يزيده  
عائنه المشل وجوزوا التيمم ومنعوه فيما اذا خاف شيئا فاحشا في عضو باطن مع ان  
ضرره اشد من ضرر بدل الزيادة اليسير جدا خصوصا اذا كان رقيقا فانه ينقص  
بذلك قيمته اضعا فقدر الزيادة المذكورة وقد استشكل الشيخ عز الدين وغيره  
لاجواب عنه **تلي** ضبط في الروضة واصلا نقلها عن اصحاب المرض المبيح  
ولا لاكل الميتة بالمبيح للتيمم **القاعدة الثانية** قال الشيخ عز الدين  
ان الشرع ستة انواع **الاول** تخفيف اسقاطا كاسقاط الجمعة والحج و  
اد بالاعذار الثاني تخفيف تنقيصا كالتقصير الثالث تخفيف ابدال  
والفصل بالتيمم والقيام في الصلاة بالقعود والاضطجاع والايما



والصيام بالاطعام الرابع تخفيف قد يم كالجوع وتوزع الزكاة على الحول وزكاة  
 الفطر في رمضان والكفارة على الخمس تخفيف تأخير كالجوع وتأخير رمضان  
 للمرض والسفر وتأخير الصلاة في حق مشغل بالنقذ عرق أو نحوه من الأغذار  
 الآية السادسة تخفيف تريض كصلاة المستجير مع بقية النجوم وشرب الخمر  
 للغصنة واكل النجاسة للتداوي ونحو ذلك واستدراك الحلال ما عاين  
 تخفيف تغيير كتغير نظم الصلاة في الحوق **الثالثة** الرخصة قسام ما يجب  
 فعلها كاكل الميتة للمضطروا والفطر لمن خاف الهلاك بغلبة الجوع  
 العطش وإن كان مقدما صحيا أو ساعة الغصنة بالخمر وما يندب كالفطر  
 في السفر والفطر لمن يشق عليه الصوم في سفر أو مرض أو لبراد بالظفر  
 والنظر إلى الخطوبة وما يباح كالسلم وما لا يتركها كالمسح على  
 الخف والجحج والفطر لمن لا يتضرر والتيمم لمن وجد الماء يباع بالثمن من  
 النخل وهو قادر عليه وما يكره فحلتها كالتقصير في أقل من ثلاثة  
 مراحل **الرابعة** تعاطى سبب الرخصة لقصد الترخص فقط هل يبيحه  
 فيه صور تقدمت في أو آخر القاعدة الأولى **الخامسة** يعني هذه القاعدة  
 قول الشافعي رضي الله عنه إذا ضاقت الامراتح وقد اجابت في ثلثة  
 مواضع **أحدها** فيما إذا فحدت المرأة وليها في سفر فقلت أمرها جلا  
 يجوز قال يوسف بن عبد الله لا فقلت له كيف هذا فقال إذا ضاقت بالامر  
 اتسع **الثاني** في أو في الحول بالسرجين يجوز الوضوء منها فقال إذا ضاقت  
 الامراتح حكاها في **الحال** حكى بعض شراح المختصر أن الشافعي سئل  
 عن المذاب بت مجلس غايط ثم يقع على الثوب فقال لا كان في طبرانه ما  
 يحف فيه رجلاه والافا لشي إذا ضاقت اتسع **ولهم** عكس هذه القاعدة إذا  
 اتسع الامراتح قال ابن أبي هريرة في تعليقه وضعت الاشيا في الاضيق على  
 إذا ضاقت اتسعت وإذا اتسعت ضاقت **الثاني** أن قليل العمل والصدقة  
 لما اضطر إليه سوج به وكثير لما لم يكن به حاجة لم يباح به وكذا قليل  
 البراغيث وكثير **وجمع** الخزان في الاحياء بين القاعدتين في التيمم  
 قولهم يغتفر في الدوام لا يغتفر في الابتداء وقولهم يغتفر في الابتداء  
 يغتفر في الدوام وسبب ذكرها فروعهما **القاعدة الرابعة**

في قوله  
 لا يغتفر في  
 الدوام  
 الا يغتفر في  
 الابتداء  
 وقولهم يغتفر  
 في الدوام  
 لا يغتفر في  
 الابتداء

والحاصل انه في الاوتار يأخذ بضد ما قبله والاشغال بمنزلة شك في الطاهر للغير  
 لها وهو قليل أو كثير فالاصل بقاء الطهور به اهرم بالعموم ما يباح وشك هل كان  
 احرم ما يباح قبل طهورها فيكون صحيحا او بعده فيكون باطلا حكم بغيره قال الماوردي  
 لان الاصل جواز الاحرام ما يباح حتى يتبين انه كان بعده قال وهو من تزوج وحرم  
 ولم يدر هل احرم قبل تزويجه او بعده فان الشافعي نصر على صحة نكاحه لان الاصل  
 عدم الاحرام ونص فيمن وكل في النكاح انه صحيح ايضا احرم ما يباح ثم شك هل كان  
 في اشهر الحج او قبلها كان محال لا نه على يقين من هذا الزمان وعلى شك من تقدم ذكره  
 في شرح المذهب اكل اكل الليل وشك في طلوع الفجر صومه لان الاصل بقاء الليل  
 وكذا في الوقوف اكل اخرائها ربي اجتهاد وشك في الغروب بطل صومه لان الاصل  
 بقاء النهار **ثاني** ثم شك هل طلع الفجر ام لا مع صومه بلا خلاف تعاضل الزمان  
 مدة مد يدك ثم ادعت عدم الكسوة والنفقة فالقول قولها لان الاصل بقاءها  
 في ذمته وعدم ادائها من وجب الاب ابتدعت مقتدا بكارها فتشهادان مع نسوة  
 تشبهونها عند العقد لم يبطل لجواز انما التها باصبح او طرفة والاصل ببقاء  
 اختلاف الزوجان في التمسك فقالت سلمت نفسي اليك من وقت كذا فانكر  
 فالقول قوله لان الاصل عدم التمسك ولدت وطلقها فقال طلقت بعد الولادة  
 في الرجعة وقالت قبلها فلا رجعة ولم يعين وقتا للولادة ولا للطلاق فالقول قوله  
 لان الاصل بقاء سلطنة النكاح فان اتفقا على يوم الولادة كيوم الرجعة وقال طلقت  
 يوم السبت وقالت الخميس فالقول قولها لان الاصل بقاء النكاح يوم الخميس وعدم الطلاق  
 او على وقت الطلاق واختلفا في وقت الولادة فالقول قولها لان الاصل عدم الولادة  
 اذ ذاك اسلم اليه في حجرها به فقال اسلم هذا اليه ميتة او مذكأ مجوس وانكر المسلم  
 اليه فالقول قول المسلم القابل قطع به الزبير في المكت والهروي في الاشراق  
 والعبادي في ادب القضاء قال لان الشاة في حال حياتها هي منه فيتمسك باصل  
 التمسك اليه ان يتحقق نواله **الثاني** مائة وادعي نجاسته بئره فالقول  
 قول البايح لان الاصل طهارة الماء عت الرجعية امتداد الظاهر وعدم نقص  
 العدة صدقت ولها النفقة لان الاصل بقاؤها وكل شخص في شراعية ووصفها  
 فاشترى الوكيل جارية بالصفة ومات قبل ان يسلمها للموكل لم يجل للموكل وطهرها لاحتمال  
 انه اشتراها لنفسه وان كان شراء الوكيل الجارية بالصفة الموكلها طاهرا في الحل ولكن

من

مطلب

مطلب



الاصل التحريم ذكره في الاميا **قاعدة** الاصل براءة الذمة ولنذكر لم يقبل في شغل  
الذمة شاهد واحد ما لم يعتضد باخرا ويمن المدعي ولذا ايضا كان القول قول  
المدعي عليه لموافقة الاصل وفي ذلك فروع منها **أخلفا في قيمة المتأخر**  
حيث تجب قيمته على متلف كالسعيير والمستأمن والغاصب والودع والمتعدي  
قال قول قول الغارم لان الاصل براءة ذمته مما زاد وقلها توجهت اليه على المدعي  
عليه فتكفل لا يقتضي مجرد تكوله لان الاصل براءة ذمته بل يفرض على المدعي ومنها  
من صيغ القرض **مكسكته** على ان ترد بدله فلو اختلفا في ذكر البدل فالقول  
قول قول الاخذ لان الاصل براءة ذمته ومنها **لو قال الجاني هكذا اوصحت**  
وقال المجني عليه بل اوصحت موصحتين وان ارفعت المجانيه ما صدق الجاني لان الاصل  
برائة ذمته **لطيف** قال ابن الصايغ فيما نقلته من خطه نظير قول الفقهاء  
ان الاصل براءة الذمة فلا يقوى الشاهد على شغلها ما لم يعتضد باخر قول النجاة  
الاصل في الاسماء الصرف فلا يقوى لسبب واحد على خر وجهه عن اصله حتى يعتضد بسبب  
اخر **قاعدة** قال الشافعي رضي الله عنه اصل ما ابني عليه الاقرار اني اعمل اليقين  
وطرح الشك ولا استعمل الظلمة وهذه قاعدة مطردة عند الاصحاب وموجها  
ان الاصل براءة الذمة كقولهم فيما لو اقرانه وهبه ومكسكه لم يكن مقرا بالقبض  
لانهم ربما اعتقدوا ان الهبة لا تنوقى على القبض واصل الاقرار البناء على اليقين ولو اقر  
لا يثبت بعين فيمكن تنزيل الاقرار على البيع وهو سبب قوي يمنع الرجوع وعلى الهبة  
فلا يمنع الرجوع فافتي ابو سعد الهروي باثبات الرجوع تنزيلا على اقل السببين  
واضعف للملكين وافتي ابو عامر الجبدي بغيره لان الاصل بقاء الملك للمقر له في  
حكم الرافعي عن الماوردي والقاضي ابو الطيب موافقا لابي سعد ثم قال ويمكن ان  
يتوسط فيقال ان اقربا يقال الملك منه الى ابنه قالوا نعم قال القاضي وان اقر  
بالمالك المطلق قالوا نعم قال الجبدي وقال النووي في فتاويه الاصح المختار قول  
الهروي وقبول تفسيره بالهبة ورجوعه مطلق ومن الفروع ان اقرار الحاكم بالشي  
ان كان على جهة الحكم كان حكما وان لم يكن بان كان موضع الحكاية والاخبار على  
الامور المتقدمة لم يكن حكما قاله الرافعي في اواخر الاقرار قال الاستنوي وهذا من قواعد  
المهنة قال فاذا اشككتنا في ذلك لم يكن حكما لان الاصل بقاؤه على الاخبار وعدم نقله  
الى انشاء ومنها **لو اقر بمال او مال عظيم او كبيرا وكثيرا** قبل تفسيره بمقتول وان قل

الحكم

قوله

ولو قال له عندي سيف في عمده او ثوب في صندوق لا يلزمه الفرق او غير فيه سيف  
او صندوق فيه ثوب لزمه الفرق وحده او خاتم فيه فضة لزمه الفض او عبدة  
راسه عما لم يلزمه العامة او دابة في حافرها نعل او جارية في بطنها حمل لم  
يلزمه النعل والحمل ولو اقر له بالف ثوبا قر له بالف في يوم اخر لزمه الف فقط او بالكثر  
دخل الاقل في الاكثر وفروع هذه القاعدة كثر **تنبيه** **سئل** السلي  
عن اتفاق الاصحاب على ان من قال عجل درهم يلزمه ثلاثة ولم يقل يلزم درهم  
هين مع ان بعض اصحابنا قال ان اقل الجمع اثنا عشر كان المشهور لانه ثلاثة  
فلم لا يقل يلزم درهمين على كراهة القولين لجواز ان يكون يجوز واطلق الجمع على ما  
ثبت فان ذلك مجاز سايع بالاتفاق من القائلين بالثبوت مع ان الاقرار متى على  
اليقين **فاجاب** بان الاقرار انما يحمل على الحقيقة واحتمال المجاز لا يقتضي حمل  
عليه اذ لو فتح هذا الباب لم يتمكن باقرار وقد قال الهروي ان اصل هذا ما قاله  
الشافعي انه يلزم في الاقرار باليقين وظاهر المعلوم وهو الظن القوي ولا يلزم مجرد  
الظن كما لا يلزم في حال الشك اذ الاصل براءة الذمة هذه عبارة قال وهذا الذي قاله  
الهروي صحيح واحتمال ارادة المجاز دون الشك لانه وهم فكيف يعمل به بل لو قال اريت  
بقولي درهمين لم يقبل لكن له تخليف غريمه وكون الاقرار مبنيا على اليقين لا  
يقع في هذا لان هذا يقين فانه موضوع اللفظ لغة وليس المراد باليقين القطع  
ولو اراد القطع فقد تقدم في كلام الهروي انه يأخذ باليقين وبالظن القوي في  
حمل اللفظ على المجاز انما يكون لقينه اما بغير قرينه فيحمل على الحقيقة قطعا وهذا هو  
المراد باليقين انتهى **قاعدة** من شك هل فعل شيئا ام لا قال الاصل انه لم يفعله  
وربما قال عدة اخرى من يتقن الفعل وشك في القليل او الكثير حمل على القليل لانه  
المتيقن الا ان تشغل الذمة بالاصل فلا يبرأ الا بيقين وهذا الاستثناء يرجع الى  
قاعدة تالته ذكرها الشافعي رضي الله عنه وهي انما تثبت بيقين انما يرتفع بيقين  
فمن فروع ذلك شك في ترك ما مور في الصلاة يسجد للمسيح او ارتكبا بفن في سجدة  
لان الاصل عدم فعلهما ومنها **اسرى** وشك هل يسجد للمسيح يسجد ومنها  
شك في انشاء الوضوء او الصلاة او غيرهما من العبادات في ترك ركعتين وجبت اعادته  
فلو علمه وشك في عينه اخذ بالاسواق ان احتمال انه التنية وجب الاستيناف فلو  
ترك سجدة وشك هل هي الركعة الاخيرة او غيرها لزمه ركعة لاحتمال ان يكون من غيرها



فتمكّل بركعة تليها ويلغولها باقية ولو شك في محل سجدة بين او تله في وجب ركعتان  
لا احتمال ترك ركعة سجدة من الاولى وسجدة من الثالثة فتكمل الاولى بالثانية والثانية  
لله بالاربعين ويلغولها في وكذا لو انضم الى ذلك ترك سجدة اخرى هكذا اطبق عليه  
عليه الاصحاب واوردنا ذلك ان الصواب في الثلاثة لزوم ركعتين وسجدة لان  
اسوا الاحوال ان يكون المترك السجدة الاولى من الركعة الاولى والثانية من الثالثة  
وواحدة من الرابعة فيبقى على الركعة الاولى والجلس بين السجدة بين والسجدة الثانية  
فلما قدرنا انه ترك السجدة الثانية من الركعة الاولى يمكن ان يكمل سجدة في الاولى  
الركعة الاولى لفقدان المجلس بين السجدة بين قبلها **نحو** بعد ما جلس  
جلس من محسوب فيحصل له من الركعتين ركعة السجدة فيكملها بسجدة من الثالثة  
ويلغولها ثم ترك واحدة من الرابعة فيبقى عليه ركعتان وسجدة وقد اعتمد الا  
صفوي في هذا الايراد في مختصر الروضة والاسنوي في تصحيح التنبيه وقال في  
شرح المنهاج انه عمل على واقع لا شك فيه **واجاب** عنه الفتاوى بان هذا  
خلاف في التصوير فانهم جعلوا المترك في تله سجدة وهذا يستدعي ترك فرض  
اخر واتفاقيهم على ان المترك من الاولى واحدة يبطل هذا الخيال وذكر ان السبلي  
في التوسيع ان والده وقف على رحله في الفقه وفيه اعتماد هذا الايراد فكتب على  
الحاشية لكنه مع حسنه لا يرد اذا الكلام في الذي لا يفقد الا الجود فاذا ما انضم  
له ترك المجلس فليجأ مل على وانما السجدة للجلوس وذاك مثل الواضع المحسوس  
لو شك في محل اربع سجدة ان لزمه سجدة وركعتان لاحتمال ان يكون ترك سجدة  
من الاولى وسجدة من الثانية واخرى من الرابعة وعلى ما تقدم من الاستدراك  
تجب سجدة وان وركعتان لاحتمال ترك الاولى من الاولى والثانية من الثانية وثنتين  
من الرابعة فحصل من التله ركعة ولا سجود في الرابعة ولو شك في محل خمس سجدة  
لزمه تله ركعتان لاحتمال ترك السجدة بين من الاولى وسجدة بين من الثانية وسجدة  
من الثالثة ومنها لو شك هل غسل ثنتين او تله تله بنى على الاقل واتى بالثالثة  
وقال الجويني لا لان ترك سنة اهور من فعل بدعه ورد بانها انما تكون بدعه  
مع العلم بانها رابع ومنها شك هل احرمت او عمة نوكل القرآن ثم لا يجزيه  
الا الح فقط لاحتمال ان يكون احرمت به فلا يصح ادخال العمة عليه ومنها شك هل  
طلعت واحدة او اكثر بنى على الاقل ومنها عليه دين وشك في قدره لزمه اخرج القدر

الثانية

المتيقن

المتيقن كما قطع به الامام الا ان تشغل منه بالاصل فلا تبرا الا فيما يتيقن اذ  
نسي صلاة من الخمس يلزمه الخمس ولو كان عليه زكاة بقرة ونشاة واخرج احدها  
وشك فيه وجبا قاله ابن عبد السلام فيا ساعا الصلاة وهو ع به القفال في فتاويه  
فقال لو كانت له اموال من الابل والبقر والغنم وشك في ان عليه كلها او بعضها لزمه  
زكاة الكل لان الاصل بقاء زكاته **كما** لو شك في الصيام وقال ان اشاع في العشر  
الاول هل على صوم كله وتله تله ايام منه وجب فضا كله ولو اخذنا من  
فضة وذهب وحمل الاكثر ولم يميز وجب ان يركن الاكثر ذهابا وفضة  
ولو كانت عليه عدة وشك هل هي عدة طلاق او وفاة لزمها الاكثر وانما وجب  
الاكثر في هذه الصور لان المكلف يلزم الى تفصيل بخلاف من شك في الخارج ام في  
ام مذي حيث يتخير ولو كان عليه نذر وشك هل صلاة او صوم او صدقة عتق  
قال البغوي في فتاويه يجهل ان يقال عليه الا يتيان جميعا كمن نسي صلاة من  
الخمسة ويجهل ان يقال يجهل بخلاف الصلاة لا يتيقن هناك وجوب الكل فلا  
يسقط الا يفيق وهذا لم يجب الا شي واحد واشتبه بجهل كالقبلة والاواني  
ولو شك وشك هل حلق باله او بالطلاق او العتق قال الزركشي في النبذة في  
الحاكمي ان كل محرم لم يعتد الحلف به لا تدخل في يمينه مع الشك قال وقيل  
مذهبنا ان يقال اذا حلف لا يقع الطلاق لانه لا يقع بالشك واما الكفاية  
فيجهل ان لا يجب في الحال لعدم تحقق شغل المذمة ويجهل ان يجب في الحال فاذا  
اعتق برئ لا يها ان كانت باله او بالظهار او العتق فاعتق بحكم في كلها ولا يضر  
عدم التعيين بخلاف ما لما طمع وكفى **قلت** الاحتمال الاول ارجح ونظيره  
ما لو شك في الحد ارجح او جلد فانه لا يحد بل يعزركا قريه ابن المسلم ان التردد بين  
جنسين من العقوبة اذا لم يكن قاتلا يقتض استقامهما ولا يقال ان التعزير  
سيأتي في احكام الخنثى ومنها رجل فاته صلاة يومين فصلى عشر صلوات ثم  
علم ترك سجدة لا يدرى من اياها فتي القاضي حسين بانه يلزمه اعادة صلوات يوم  
ليلة وهو قبيح من قوله فيمن ترك صلوات لا يدرى عددها انه يجب لقضا الى ان  
يتيقن ايتانه بالمترك وقال ابن القطان في المطارحات الصحيح الاكثف بواحدة فبا  
عادتها يصير شك في وجوب البا في قدر يلزمه بالشك وجوب اعادة اياها وهو  
قباس قول القفال في تلك يلتزم بقضا ما يشك بجهل فانه هل بقي في ذمته شيء

مطلب اذا شك في العدة



**قاعدة** الاصل عدم فيها فروع منها القول نافي الوطئ غا لبنا لان الاصل عدم ومنها القول قول عامل القراض في قوله لمارح لان الاصل عدم الرجح او لم اخرج الاكن لان الاصل عدم الزايد وفي قوله لم تمنني عن شراء كذا لان الاصل عدم النهي ولانه لو كان كما يزعم المالك لكان خاينا ولا اصل عدم الحيانة وفي قدراس المال لان الاصل عدم دفع الزيادة وفي قوله بعد التلف اخذت المال قراضا وقال المالك قرضا كما قاله البغري وابن الصلاح في فتا و ربما لانها اتفقا على جواز التمسك في الاصل عدم الضمان ولو قال المالك قراضا وفي الاخر قرضا وذلك عند بقاء المال ورجحه فلم ارفعه نقله والظاهر ان القول قول مدعي القرض ايضا لا موزع منها انه غلط عليه لانه بصدد ان ينفق المال ويجسر ومنه ان اليد له في المال والرجح ومنه ان قدره على جعل الرجح له بقوله اشترت هذا لي فانه يكون القول قول له ولو اتفقا على ان المال قراض قد عواه ان المال قرض يستلزم دعواه انه اشتراه له فيكون رجحه له ومنه ما لو ثبت عليه دين باقرار او بينة فادعى الادا او الابرا فالقول قول عزمه لان الماخذ عدم ذلك ومنه لو اختلفا في قدم العيب فانكره البايح فالقول قول له واختلف في تحليله فقبل لان الاصل عدمه في يد البايح وقبل لان الاصل لزوم العقد وهذا التحليل خرمه الرافعي والنووي قال لما ورد في يديني على الخلاء في اما لو ادعى البايح قدمه في المدعى جدوته وينصرد ذلك بان يبيعه بشرط البراءة فيدعى المشتري الحدوث قبل القبض حتى يرد به لانه لا يبرأ منه فان علمناه يكون الاجل عدمه في يد البايح صدقنا المشتري لان ذلك المعنى يقتضي الرد هنا وان علمنا يكون الاصل اللزوم صدقنا البايح قال الاستوي ومقتضى ذلك تفصيحي تصديق البايح ومنها اختلف الحائي والولي في مضي زمن يمكن فيه الاندمال فالمصدق الجلي لان الاصل عدم المضي ومنه اكل الطعام غيره وقال كنت اجتهت لي ما نكر المالك صدق المالك لان الاصل عدم الا باحة ومنه سئل النووي عن مسلم له ابني ماتت امه فاسترضع له يهوديه لها ولد يهودي ثم غاب الاب عنده وحضر وقد ماتت اليهوديه فلم يعرف ابنه من ابنتها وليس لليهوديه من يورث ولدها ولا قابضه هناك **فلجاء** سقى الولدان موقوفين حتى يتبين الحال بينة او قايضه او يبلغا فينشأ انتبا يا مختلفا وفي الحال يوضهان في يد المسلم فان بلغا ولم توجد

رجحه

منه تيلطف

انها احكام

بينه ولا قافه ولا انتبا قام الوقف فيما يرجع الى النسب ويتطلف بها الى ان سلما جميعا على اصرا على الامتناع من الاسلام لم يكرها عليه ولا تطالب واحد منهما بالصلاة ولا غيرها من احكام الاسلام لان الاصل عدم الزامها به وشكنا في الوجوب على كل واحد منهما بعينه وهما كرجلين سمع من احدهما صوت حدث وتنا كراه لا يلزم واحد منهما الوضوء بل يحكم بصحة صلاتهما في الظاهر وان كانت احدهما باطلة في نفس الامر وكما لو قال رجل ان كان هذا الطائر غرابا فامراتي طالق فقال اخر ان لم يكن فامراتي طالق فطار ولم يعرف فانه يباح لكل واحد منهما في الظاهر الا ستمتاع بزوجته للبقاء على الاصل وما نفقتهما وموتهما فان كان لكل منهما مال كانت فيه والا وجبت عا بالمسلم نفقه ابن بشرطه وتجب نفقة اخر وهو اليهودي في بيت المال بشرط كونه ذميا وشرطه ان لا يكون هناك احد من اصوله فمن يلزمه نفقه القريب وان مات من اقارب الكافر احد وقفي نصيبه حتى يبين الحال او يقع اصطلاح وكذا ان مات من اقارب المسلم احد وان مات الولدان او احدهما وقفي ما لها ايضا وان مات احدهما قبل البلوغ غسل وصلى عليه ودفن بين مقابر المسلمين واليهود او بعد البلوغ والامتناع من الاسلام جاز غسله دون الصلاة عليه لانه يهودي او مرتد ولا يصح تكا ح واحد منهما لانه يحتمل انه يهودي او مرتد فلا يصح تكا حه كالحثي المشكل **قاعدة** الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمن من فروعهما راي في ثوبه منيا ولم يذكر اختلاف ما لزمه الفصل على الصحيح قال في اللام وتجب عادة كل صلاة صلاها من احدث نومة تامها فيه ومنها توضا من يرايا ما وصلى ثم وجد فيها فارة لم يلزمه قضاء الاما تيقن انه صلاه بالنجاسة ومنها ضرب بطن حامل فالفصل الولد حيا وبقي زما نابلي الم ثم مات فلا ضمان لان الظاهر انه مات بسبب اخر ومنها افق ففصا عن طائر فطار في الحال فمته وان وفق ثم طار فلا احالة على اختيار الطائر ومنها ابتاع عبد اثم ظهر انه كان مريضا ومات فلا جوع له في الاجح لان المرض يتراد فيحصل الموت بالزائد ولا يتحقق اضا فته الى السابق ومنها تزوج امرأة ثم اشتراها وانت ولد يحتمل ان يكون من مملوك الامن وان يكون من مملوك النكاح صارت ام ولد في الاجح وقبل لا احتمال كونه من النكاح وخرج عنه ذلك صور منها لو كان المرض خفوا ففترع ثم قتله انسان وسقط من سطح فمات

الاصول في الحادث تقديره باقرب زمن



او غرق حسب تبرعه من الثلث كما لو مات بذلك المرض ومنها الوضوء  
فتورمت وسقطت بعد ايام وجب القصاص قلت هذه لا تستثنى لان  
باب القصاص كله كذلك لو ضرب او جرحه وتا لم الى الموت وجب القصاص قاعدة  
الاصلي في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل على تحريم هذا مذهبنا وعندنا خيفة  
الاصلي فيها التحريم حتى يدل الدليل على الاباحة ويظهر اثر الخلة في المسكوت  
عنه وبعض الاول قوله صلى الله عليه وسلم ما احل الله فهو حلال وما حرم فهو  
حرام وما سكت عنه فهو عفو فاقولوا من الله عاقبته فانه الله لم يكن ليشي  
شيئا الخزيه البزار والطبراني من حديث ابي الدرداء بسند حسن وروي الطبراني  
ايضا من حديث ابي ثعلبة ان الله فرض فرايض فلا تضيعوها ونهى عن اثينا فلا  
تنتهكوها وحد حدودا فلا تعتدوها وسكت عن اشياء من غير نسيان فله  
تختصها عنها وفي لفظ وسكت عن كثير من غير نسيان فلا تكلفوها رحمة لكم  
فاقبلوها وروي الترمذي وابن ماجة من حديث سلمان انه صلى الله عليه  
وسلم سئل عن الجبن والسم والفرافق الحلال ما احل الله في كتابه والحرام  
ما حرم الله وما سكت عنه فهو مما عفى عنه والحديث طرق اخره ويخرج  
على هذه القاعدة كثير من المنكحل جالها فيها الحيوان المنكحل امر وفيه خلافان  
احدهما الحل كما قال الرازي ومنها الهبات المجهول سميتها قال المنولي بحرم  
اكله وخالفه النووي وقال لا حرم المواقف للملك عن الشافعي في التي قبلها  
الحل ومنها اذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح او مملوك هل يجري عليه حكم  
الاباحة او الملك حتى انما ورد في وجهه من مبيحين على ان الاصل الاباحة او  
الحرم ومنها لو دخل حمام برجه وشك هل هو مباح او مملوك فهو اولى به وله  
النصر فله جزم به في اصله لرويه لان الاصل الاباحة ومنها لو شك في كبر  
الضبة فلا اصل لاباحة ذكره في شرح المذهب ومنها مسله الزرافة  
قال لا يسكن المختار دخل كلها لان الاصل الاباحة وليس لها ناب كاسرقاتها  
ادلة التحريم واكثر لا يصح بل يعرضوا لها اصلا لا محل ولا حرمة وصرح بجائها  
في فتاوى القاضي حسين والغزالي ونسمة التمه وفروع ابن القطان وهو  
المنقول عن بعض الامام احمد وجزم الشيخ في التنبيه بتحريمها ونقل في شرحه  
المذهب لا تفاق عليه وبه قال ابو الخطاب من الحنابلة ولم يذكرها احد من المالكية

السائل

والله اعلم

والخفيه وقواعدهم تقتضي حلها **قاعدة** الاصل في الايمان القوي به ذاتا تقابل  
في المراتل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا اشنع الاحتقار وفيما اذا اخلطت حرمة  
بشوة قريبة محصورات لانه ليس اصلها الاحباح حتى يتبادر الاجتهاد باستقواءه  
وانما جاز النكاح في صورة غير المحصورات رخصه من الله كما صرح به الخطابي لانه  
يشهد باب النكاح عليه ومن فروع هذه القاعدة ما ذكره الغزالي في الاحياء  
انه لو وكل شخصا في شراء جارية ووصفها فاشترى للموكل جارية بالصفة ومات  
قبل ان يسلمها للموكل لم يحل للموكل وطهر لاحتقال انه اشترى لها لنفسه وان كان ثرا  
الموكل الجارية بالصفات المذكورة ظاهرا في الحلال ولكن الاصل التحريم حتى يتبين  
سبب الحل ومنها ما ذكره الشيخ ابو محمد في التنبيه ان وطى السراى اللاتي  
يجلبن اليوم من الروم والهند والترك حرام الا ان يندب في المخام من جهة  
الامام من يحسن قسمتها فيقسمها من غير خيف ولا ظلم وتصل قسمه من حكم او  
تزوج بعد العتق باذن القاضي والمعتق ولا احتياط اجتنابا عن مملوك كان وحريرا قال  
السبكي في الحلبيات ولا شك ان الذي قاله الورع واما الحكم اللازم فالحجارية اما  
ان يعلم حالها او يجعل فان جعل فالرجوع في ظاهرها لشرع الى اليد ان كانت صغيرة والى  
اليد وقرارها ان كانت كبيرة واليد حرة شرعية ولا قرار فان علم في انواع اهلها  
من تحقق اسلافها بلا دها وان لم يجر عليها رق قبل ذلك فعنده لا محل بوجه من  
الرجوع لانه كما يشروطه الثاني كانه من ذمه وبعده فكذا الثالث  
كافرة من اهل الحرب مملوكة ككافرة من اهل الحرب فباعها فهي حلالا لثمة الرابع  
كافرة من اهل الحرب فصرها سبيها ككافرة من اهل الحرب فباعها فهي حلالا لثمة الرابع  
شواكل لثمة بها وهذا النوعان الحل فيه ما قطع وليس محل الورع كما ان النوعين  
الاولين الحرمة فيهما ما قطع **الخامس** كافرة من اهل الحرب لما يجر عليها رق  
واخذها سلم فهذا انما هو احد هاتين ياخذها جيش من جيوش المسلمين  
باب حاف وخذل اوركا ب فهي غنيمة اربعة اخماسها للغانمين وخمسها لاهل الخمس  
وهذا لا خلاف فيه وغلط الشيخ قاج الدين القاري فقال ان حكم الغني والغنيمة  
راجع الى اهل الامام يفعل فيه ما يراه مصلحة وصنف في ذلك كراسة سماها  
الرخصة القيمة في احكام القيمة وانسب له الشيخ محي الدين النوري فرد عليه  
في كراسته اجاد فيها والصواب معه قطعا وقد تنبعت عن ذات السبكي عليه السلام ولم

كتاب السراى

النوع ٢



وسراياه فكلها مما حصل فيه غنيمه او في قسم وخمس وكذلك غنائم بدر ومن تتبع  
 السيرة ذكر مفصلا ولوقال الامام من اخذ شيئا فهو له لم يصح القسم الثاني  
 ان يجزى الكفار عنها بغير ايمان من المسلمين او يموت عنها من لا وارث له من اهل  
 الذمة وما اشبه ذلك فله في تصرف لاهله فالجارية التي تؤخذ من في ارض  
 لا يملك حتى يملك من كل من يملكها من اهل الغنيمه او الكفاي او من المتولي علمه  
 او الوكيل عنهم او من انتقل المالك اليه من جهته ولو بقي فيها حتى يملك حتى يملك  
 من هوله القسم الثالث ان يفرق واحد او اثنان بادن الامام فصار  
 حصل لهما من الغنيمه يختصان باريعة اخماسه واخمس لاهله هذا مذهبنا و  
 مذهب جمهور العلماء ولا فرق بين ان يكون السرية قليلة او كثيرة المراجع ان يفرق  
 واحدا واثنان او اكثر بغير اذن الامام فالحكم كذلك عندنا وعند جمهور العلماء  
 الخامس ان يكون الواحد والاثنان ويخرجهما ليسوا على صورة الغنيمه بل على صورة  
 فقد ذكر الاصحاب انهم اذا دخلوا بخمس ما اخذوه على الصحيح وعلوه بانهم غنوا  
 بانفسهم فكان كالقتال وهذا التعليل يقتضي انه لم ينقطع في الجمل عن معنى الغزو  
 والامام في موضع حكى هذا وضعف وقال المشهور عدم التخصيص في موضع ادعى  
 اجماع الاصحاب على انه يختص به ولا يخمس وجعل مال الكفار على ثلث اقسام  
 غنيمه وفيا وغيرهما كالسرقه فيملكه من يخذلها سائعا المباحات واوقفه  
 الغزالي عاذا ذلك وهو مذهب ابي حنيفة وقال البغوي ان الواحد ان لم يفرق اذا  
 من حربي شيئا على جهة السوم فجزاه او هرب به اختص به وفيما قاله نظر بحمل ان  
 يقال يجب سرده لانه كان ايتمه فان حرم ما قاله البغوي وافق الغزالي بطريق الاولى  
 وقال ابو اسحاق ان الماخوذ على جهة الاختلاس في فقال لما ورد في موافق لکلهم  
 الاكثرين وما قاله ابو اسحاق ان اراد بالغي الغنيمه حصل الوفاق والا ورضعانه ينزع  
 من المختلس يعطى جميعه لغيره من المقاتله واهل الخمس فيعيد فهذا القسم الخامس من النوع  
 الخامس قد اشتمل على صور ولم يفردها الاصحاب بل ذكروها مدرجة مع القسم الرابع  
 فالجارية الماخوذة على هذه الصور فيها هذا الخلاف واجتنب بها محل الورع الكسبي  
 على الاصلية الا ان الحقيقة وفي ذكر وقوع منها اذا اوقف على اولاده او اوصي  
 لهم لا يدخل في ذلك ولد الولد في الامام لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وفي و  
 جه نعم حلاله على الحقيقة الجارية ومنها لو حلف لا يبيع ولا يشتري ولا يفرق عبده

غنيمه وما قاله  
 الماوردي

وذكر

فكل في ذلك لم يجز حملها للفظ على حقيقة وفي قول ان كان من لا يتولاه بنفسه  
 كالسلطان او كان المملوك عليه فيما لا يختص بالحالف فعلم بنفسه كالبنا وخو خنت  
 اذا امر بفعله ومنها لو قال وقفت على حفاظ القرآن لم يدخل فيه كالحفاظ  
 ونسبه لانه لا يطلق عليه ما فظ الاجازة باعتبار ما كان نقلا السنوي عن المرويه  
 منها او قولا ورثة من يد وهو لم يصح لان المولى لا ورثة له قاله في الجارية  
 قال الامام سنوي ولو قيل يصح حملها على المجازي ورثته لو مات لكان محتملة و  
 منها لو حلف لا يبيع ولا يشتري او لا يستاجر ويخو ذلك لم تحت الا بالبيع دون  
 الفاسد بناء على ان الحقائق الشرعية انما تتعلق بالصحيح دون الفاسد ومنها  
 لو قال هذه الدار لزيد كان اقرارا له بالملك حتى لو قال اردت ان تها مسكنه لم يمتنع  
 ومنها لو حلف لا يدخل دار زيد لم تحت الا بدخول ما يملكها دون ما يملكها بائنا  
 او اجازة لان ايضا فتا اليه مجاز الا ان يريد مسكنه ولو حلف لا يدخل مسكنه لم تحت  
 بدخول داره التي هي ملكه ولا يملكها في الاصح لانها ليست مسكنه حقيقة ومنها لو  
 حلف لا ياكل من هذه الشاة خنت بلحها لانه الحقيقة دون لبنها فتا بها لانه  
 مجاز نعم ان هجرت الحقيقة تعين العمل بالمجاز على الراجح كان حلف  
 لا ياكل من هذه الشجرة فانه يجزى ثمرها وان كان مجازا دون ورقها ونصا  
 وان كان حقيقة تجزى قد يشكك على هذا الاصل ما لو حلف لا يصلي  
 فالاصح في اصل الروضة انه يجزى بالتحريم وفي وجه لا يجزى الا بالفرع لانها  
 قد تقصد قبل تمامها فلا يكون مصليا حقيقة وهذا هو قياس القاعده وفي  
 ثالث لا يجزى حتى يركع لانه يكون اني بالعظم فيقوم مقام ركعة والرافعة  
 حكى لا وجه في الشرع ولم يصح شيئا **ذكر تعارض الاصل والظاهر**  
 قال النووي في شرح المذهب ذكر جماعة من متاخرى الخراسانيين ان كل مسلم  
 تعارض فيها اصل وظاهر او اصلان ففيها قولان وهذا الاطلاق ليس على ظاهره  
 فان لنا مسائل يعمل فيها بالظاهر بلا خلاف كشهادة عدلين فانها تفقد الظن ويعمل  
 فيها بالاجماع ولا ينظر الى اصل برائة الذمة ومسئلة بول الطيئة واشباهها  
 ومسائل يعمل فيها بالاصل بلا خلاف كمن ظن حد ثا واطلوه قاء وعقبا واصل ثلثة  
 ايام او اربع فانه يعمل فيها بالاصل بلا خلاف قالوا في الصواب في الضابط ما  
 حذر به الاصحاب فقال اذا تعارض اصلان او اصل وظاهر في نظر في الترجيح



كما في تعارض دليلين فان ترد في الراجح في مسائل القولين وان ترجح دليل الظاهر  
حكم به بلا خلاف وان ترجح دليل الاصل حكم به بلا خلاف وانتهى في الاقسام **اربعة**  
**الاول** ما يرجح فيه الاصل جزئيا ومن امثله جميع ما تقدم من الفروع وضابطه  
ان يعارضه احتمال **الثاني** ما ترجح فيه الظاهر جزئيا وضابطه ان يستند الى  
سبب منصوص شرعا كاشها في تعارض الاصل والرواية واليه في الدعوى واضرار  
الثقة بدفع الوقت او نجاسة الماء واخبارها بالحض وضابطه الاقل المعروف  
عادة كارض على شط نهر الظاهر انها تعرف فيها بالماء فلا يجوز استنجائها وجوب  
الرافعي ترجحه على نقابل الاصل والظاهر هو مثل الزكشي لذلك باستعمال المرجح  
في او اني الفخا فيحكم بالنجاسة قطعا وتعلل عن الماوردي وبالماء الخارج من الحمام لا  
طرا فاعادة بالبول فيه او يكون مع ما يعتضد به كمثل بول الطير ومنه لو  
اخذ الحمر بيض دجاجة واحضنها صيد افسد بيضه ضمنه لان الظاهر ان الفساد  
نشأ من ضم بيض الدجاجة الى بيضه ولم يحكي فيه الرافعي فيه خلوق **الثالث** ما  
يرجح فيه الاصل على الاصل وضابطه ان يستند الاحتمال الى سبب ضيق واشتد  
لانكا وتخصر منها الشيء الذي لا يتيقن بخاسته ولكن الغالب فيه النجاسة  
كاواني وثياب مدني الحمر والقصابين وانكفرا المتدينين بها كالمجوس  
ومن ظهر اختلاطه بالنجاسة وعدم احترازه فيها مسلما كان او كافرا كما في قول  
المذهب عن الامام في النجاسة والنجاسة بغير المنوشة حيث لا يستيقن  
والعنى كما قال الامام وغيره التي جرى النجس في اطرافها والغالب على الظن  
انتشار النجاسة فيها وفي جميع ذلك قولنا ان اصحاب الحكم بالظاهري استقصاها  
للاصل ومن ذلك ما لو ادخل الكلب راسه في الاناء واخرجه وفيه رطب ولم  
يعلم ولو غرر ولا يصح انه لا يحكم بنجاسه الا نفا ان اخرج به باسافطاهر قطعا  
من ذلك لو سقط في بئر فانه واخذ ولو قبل ان تنزع الى الحد المتبرر وغلب  
على الظن انه لا يخلو من شعرة ولم يرى فغلب القولان ولا يظهر الطهارة ومنها اذا انزع  
الامام فظهر منه حر فان هل يلزم المأموم المفاارقة اعمالا للظاهر الغالب المتقضي بطلان  
الصلاة او لا لان الاصل بقا صلاته ولعله محذور في التحريم فلا يزال الاصل باليقين  
قولنا ان اصحاب الثاني ومنها لو امتشط الحمر فانصلت من تحت شعرات ففينة  
وجها ان اصحابها لا فدية لان النجاسة لا يتحقق ولا اصل براءة الذمة والثاني فيجب المشتط

ميسر

سبب ظاهر فتناف في اليه كاصنافه الاجزاء من الماء القريب ومنها الدم الذي  
تدركه كالحامل هل هو خيض قولنا ان اصحابنا نعم لان الارض يترو دبين كونه دم علة  
او دم جبك ولا اصل لسلامته والثاني لا لان الغالب في الحامل عدم الخيض  
ومنها لوقد في مجهول او ادعي رقة فقولا ان اصحابنا ان القول قول القاذف لا ان  
الاصل براءة ذمته والما في قول القاذف لان الظاهر ان ربه فانها الغالب في  
الناس ومنها لو جرت خلوة بين الزوجات وادعت الاصابة فقولا ان  
اصحابنا تصديق المنكر لان الاصل عدمها والثاني تصديق مدعيه لان الظاهر  
من الخلوة الاصابة غائبا ومنها لو اختلف الزوجان الوثنيان قبل الدخول  
فقال الزوج اسلمنا معا فالدخول باق وانكرت فالقول قولها في الاظهر لان الاصل  
بقا النكاح والما في قولها لان التساوي في الاسلام نادرا فالظاهر خلافه  
ومنها ادعى المدعيون لاني مقابلة مال الاعسار فيه قولنا ان اصحابنا القول  
لان الاصل لعدم والما في لان الظاهر زحالة المراه يملك شيئا ومنها اذا ادعى  
الغاصب عبدا خلقيا في المصوب كقول له ولد اكمه او عرته او فاقا ليدفعه فان  
اصحابنا تصديق لان الاصل لعدم ويمكن المالك اقامة البيعة والما في تصديق المالك  
لان الغالب بالسلامة بخلاف ما لو ادعى عبدا حاد ثاقا فالظاهر تصديق المالك لان  
الاصل والغالب دوام السلامة والثاني الغاصب لان الاصل براءة ذمته فهذه  
الصدرة تعارض فيها اصلا وان اعتضد احد هما لظاهر **ونظير ذلك** ما لو جنى  
على طرف وزعم نفسه فانه ان ادعى عبدا خلقيا في عضو هو صدق الجاني في الاظهر  
لان الاصل لعدم وبرائة الذمة مما لا يمكن اقامة البيعة وان ادعى عبدا  
دنيا او اصليا في عضو باطن فالظاهر تصديق الجاني عليه لان الاصل لسلامة ومنها  
لو ادعى المالك انه كان كاتبا صدق الغاصب لان الاصل لعدم وبرائة الذمة مما زاد  
والقول بالما في المالك لان الظاهر الغالب ان صفات العبد لا يعرفها الا السيد  
منها لو قال هذا ولدي وجارتي هذه لحقة عند الامكان وهل ثبت كون الجارية  
ام ولد لانه الظاهر اولا لا حتم لان يكون استولدها بالزوجه فيه قولنا  
رجح الرافعي الثاني قال ولها خروج عما نقابل الاصل والظاهر ومنها لو قال الرهن  
للمرئى لم تقبض العين المرهونة عن الرهن بل عرستها فالاصح ان القول قوله لان  
الاصل عدم اللزوم وعدم الاذن في القبض وقبل قول المرئى لان الظاهر انه



انه قبضه عن الرهن ومنها جال المتبايعان معا فقال احدهما لم افارقة فلي  
 خبار المجلس فالقول قوله لان الاصل عدم التفريق كذا اطلق الاصحاب قال الرازي  
 وهو يبين ان قصر المدة واما اذا طالت فدام الاجتماع خلا في الظاهر فلا  
 يبعد تحريمه على تعارض الاصل والظاهر وثنا بعه ابن الرغوة ومنها طلع  
 العصير في الدن واحكم براسه ثم حلفا انه لم يستحل خمر او لم يفتح راسه  
 الى مده ولما فتحه وجد خله فوجها لحدوها لا يحتلان الاصل عدم الاستحالة  
 وعدم الحنث والثاني ان كان ظاهر الحال صيرورته خمر وقت الحلف حنث والا  
 فلا ومنها جرح الحرم صيدا وغاب ولم يعلم هل يرى او مات فالله  
 ان عليه ضمان ما نقص لان الاصل براءة الذمة من الزايد وقيل عليا الجزا  
 لانه قد صير فمعتنه والظاهر بقاؤه عا هذه الحمول ولو غاب ووجده ميتا  
 ولم يد رهل مات بحججه او بسبب اخر فهل يجب جزاءه كما مله او ضمان الجرح فقط  
 فولا قال في الروضة اصحهما الثاني **ونظير** في مسلة الضبيتان  
 يرى الماء عقب البول بل يغيب ثم تجدد متغيرا فانه لا يحكم بان التغير عن البول لا  
 يحل في الاظهر ومنها لو رمى حصاة الى المرمى وشك هل وقعت فيه او لا قولان  
 اصحهما لا يجزئ به لان الاصل عدم الوقوع فيه وبقا الرمي عليه والثاني مخير  
 لان الظاهر وقوعه في المرمى **الرابع** ما يرجح فيه الظاهر على الاصل ما كان سبب  
 قويا مستضبطا وفيه فروع ومنها من شك بعد الصلاة او غيرها من العبادات  
 في ترك ركن غير النية فالمشهور انه لا يؤثر لان الظاهر انقضاء العبادة على العمى  
 الثاني يقول الاصل عدم فعله **ومنه** لو قرأ الفاتحة ثم شك بعد الفراغ في  
 حرقها او كلة فلا اثر له فعله في شرح المذهب عن الجويني وكذا الواجب وشك  
 هل استعمل حجرين او ثلاثة كما في فتاوى البغوي قال الزركشي وقيل سر كذا فيما  
 لرغسل النفس وشك بعد ذلك هل استوعبه **ومنها** اختلف المتأقدان في  
 الصية والفساد فالاصح تصديق مدعي الصية لان الظاهر جريان العقود بين المسلمين  
 عما قالوا في الشرع والثاني يقول الاصل عدمها ومنها من حلف ان يقيم الامام  
 واقتدى وشك هل تقدم فالاصح الصية وقيل لا لان الاصل عدم تأخره فيها ولو وكل  
 بتزويج ابنته ثم مات الموكل ولم يعلم هل مات قبل العقد او بعده فالاصل عدم  
 الزكاح وصححه الرويان وقال القاسمي حسين الاصح صحته لان الظاهر بقا الحياة

الحالة

من

ومنها لو ادعى الجاني رفق المقتول صدق القريب في الاصح لان الظاهر الغالب  
 ومنها **اشهد** في الواقعة عدل ثم شهد في اخرى بعد زمان طويل فالاصح  
 طلب تعديله ثانيا لان طول الزمان يغير الاحوال والثاني لان الظاهر الاصل  
 عدم التغير ومنها **اشهد** اذا جوفعت فقصت شهورها ثم اغتسلت ثم خرج بها  
 مني الرجل فالاصح وجوب اعادة الغسل لان الظاهر خروجها معها والثاني  
 لان الاصل عدم حرج وجه ومنها **اشهد** قال المالك اجر تك الدابة وقال الرازي  
 يلزم عرتني فني قول يصدق الرازي لان الاصل براءة ذمته من الاجرة والاصح  
 تصديق المالك اذا مضت منه لمثلها اجرة والدابة باقية لان الظاهر يقتضي  
 عتقا دعيا قوله في الاذن فكذلك في صفته ومنها **اشهد** لو اتاه في ما او تارفا  
 وقال الملقى كان يمكنه اخذ وج فني قول يصدق لان الاصل براءة ذمته والاصح عند  
 النووي يصدق الولي لان الظاهر انه لو تمكن لخرج ومنها **اشهد** اذا رأت  
 المرأة الدم لوقت يجوز ان يكون حيضا امسكت عما تسكر عنه الكليض لان الظاهر  
 انه حيض وقيل لا عملا بالاصل **فصل في تعارض الاصلين**  
 قال الامام وليس المراد بتعارض الاصلين تعاقبا بلهما عا وزنا واحد في الترجيح  
 فان هذا كلاما متينا قضى بل المراد تعارض حيث يتخيل الناظر في ابتداء النظر فاذا  
 حقق فكره رجع فثبته ان يحزم باحد الاصلين وثبته بجري المناق في ويرجح بما عصفه  
 من ظاهرا وغيره قال ابن الرغوة ولو كان في جهة اصل وفي جهة اصلان حزم  
 بندي الاصلين ولم يجز الخلاف في قول من فرغ من ذلك اذا ادعى الغيبين الوطى في المدة  
 وهو سليم المذكور والانيبين فالقول قوله قطعا مع ان الاصل عدم الوطى لان الا  
 صل بقا النكاح واعتضد بظاهرا ان سليم ذلك لا يكون عندي في الغالب فلو كان  
 خصيا او مجبويا جري وجهان والاصح تصديقها ايضا لان اقامة البنين على الوطى  
 تعسر فكان الظاهر الرجوع الى قوله فلو ثبتت بكارتها رجعت الى تصديقها قطعا  
 لا اعتضا دا هذا الاصلين بظاهر قوي ومنها **اشهد** قالت سالتك لطلاق بعرض  
 فطلقين عليه متصلا فانما منك باين وقال بل طول الفصل على الرجعة فالمصدق الزنق  
 قال السبكي ولم يخرجوه على تعاقب الاصلين ومنها **اشهد** قال يفتك الشجرة بعد التابير  
 قال ثمة لي وعاكسة المشتري صدق البايع لان الاصل بقاء ملكه جزم به في الروضة  
 ومنها اختلفا في ولد المبيعة فقال البايع وضعته قبل العقد وقال المشتري بل بعد قال

الحايق



قال الامام كتب الشيخ الحليم الى الشيخ ابي زيد يسلمه عن ذلك فاجاب بان القول  
قول البايع لان الاصل بقا ملكه وعلى الدار في المصدق وجهان ومنها اختلاف  
مع مكاتبته فقالت ولدته بعد الكتابة فكاتبته مثلي وقال السيد بل قبلها صدق  
السيد قال البعوي والرافع فالاول زوج امته بعبده ثم باعها له فولدت وقد  
بكرت له وقال السيد ولدت قبل الكتابة فهو لي وقال المكاتب بل بعد النكاح فكتب  
صدق المكاتب وفرقا بان المكاتب هنا يدعي ملكا لولده لان مكاتب ولد امته ملكه  
وبه مقره على هذا الولد وهي تدعي على الملك والمكاتب لا تدعي على الملك بل ثبوت حكم  
الكتابة به فبهرق منها **المرور** في الما نجاسة وشكر هل هو قتلان او اقل  
فوجهان احدهما نجس وبه حزم صاحب المحاموي واخرون يفتقون نجاسة الاصل عدم  
الكثرة والثاني لا وصوبه النووي لان الاصل لظهوره وقد شككت في نجاسة  
منجسه ولا يلزم من النجاسة التجسس ورجح الشيخ زين الدين الكنتاني مقالته  
صاحب المحاموي وتبعه البلقيني لان النجاسة محققة وبلوغ القلتين شرطا والاصل  
عدمه ولا يجوز الاخذ بالاستصحاب عندنا بل يبين بان الاصل يقطع بوجوده المنافي  
واما السبكي فانه راجع مقالته النووي وخرج ابن ابي الصنف عن هذه المسئلة  
فرعا وهو قتلان معتبرا بنجاسة غائب عنها ثم عاد ولا تغير وقد في بقا الكثرة  
فقال لان قلنا بالظهور في الاول فاما اولي والا فوجهان لان الاصل بقا الكثرة  
ونازعه المحامي لطري مقال لا وجه للبناء ولا الخلاف لان تلك تعارض فيها اطلاق  
فتشا قولان وهذا الاصل بقا الكثرة بالامراض ومنها لو سلمت في ما اصاب  
من دم البراغيث اقليل ام كثير فغير احتمالا لان الاما من لان الاصل اجتناب  
النجاسة والاصل في هذه النجاسة العفو وهذه المسئلة نظير ما قبلها وقد  
رجح في اصل الروضة ان له حكم القليل ومنها **الواد** رك الامام وهو راجح  
ومك هل فارق حد الدار كعين قبل ركوعه فتولا ان احدهما انه مدر لان الاصل  
تعاركوه والثاني لان الاصل عدم الادراك وهو الاصح ومنها **الونوي**  
وشكر هل كانت نيته قبل الفجر او بعده لم يصح صومه لان الاصل عدم النية قال  
النووي ويحتمل ان يجبي فيه وجه لان الاصل بقا الدليل كمن شك في ادراك  
الركوع ومنها **لو** اصدقها تعليم قرآن ووجدناها تحسنه فقال انا  
علتها وقالت بل غير فتولا لان الاصل بقا الصداق وبراءة ذمته والاصح تصديقها

فمن

ومنها اذا غاب العبد وانقطعت اخيه بوفى قول تجب فطرح وهو الاصح لان الاصل  
بقا حيا ثم وفي قول لا لان الاصل براءة ذمة السيد ورجح الاول بانه ثبت اشتغال  
ذمة السيد قبل غيبة العبد بقطرته فلا يزال الا بيقين موته وتجرى القولان  
اجزا وعقبة عن الكفارة والاصح انه لا يجزي لان الاصل اشتغال ذمته بالكفارة  
فلا يجزي الا بيقين والظن في اعمال كل من الاصلين في حالة اذا دخل رجل في  
واحد قبل وصول القدم الى مستقرها لا يجوز المسح ولو اخرجها الى الساق ثم  
ادخلها لا يضر عملا بالاصل في الموصفين **ولو اراد** جماعة انشا قرية لا للسكن  
فاقيم بها الجمعية لم يجز **ولو كانت** قرية وانهدمت واقاما ثلثا لبنائها وقيم  
بها الجمعية صح عملا بالاصل في الموضعين **ولو وجد** كحم ملقى وشكر هل هو ميت  
او مذكي لا يحل اكله ولو لا في شيئا لم يجزه عملا بالاصل فيهما ومنها اذن  
المرتهن في البيع فهو راجح ثم ادعى الرجوع قبيل البيع فوجهان لان الاصل عدم البيع  
وعدم الرجوع والاصح تصديق المرتهن ومنها **شكر** هل رضع في الحولين ام  
بعدها فتولا لان الاصل الحد وبقا الحولين والاصح لا تحريم ولو شك هل رضع  
خمس او اقل فلا تحريم قطع لعدم معاوضة اصل لا باحة باصل اخر ومنها **شكر**  
باعه عصيرا او قبضه ووعد خمر افقا لا يبيع خمر عندك وقال المشرك بل عندك فا  
لاصل عدم التخيير وعدم القبض الصحيح وصح النووي تصديق البائع ثم جحا الاصل  
استمرار البيع وتجري القولان فيما لو كان رهنا مشروطا في بيع ومنها **الرفق**  
المسلم فيه فحاشا لمعيب وقال هذه الذي قبضته وانكر المسلم اليه فالاصح تصديق  
المسلم لان الاصل اشتغال ذمة المسلم اليه ولم يتيقن البراءة والثاني يصدق للمسلم  
اليه لان الاصل سلامة واستقرار العقد **ولهذا** يصدق البائع قطعا فيما لو  
جا المشتري لمعيب وقال هذا البيع لانه لم يعارضه اصل اشتغال الذمة وقاله  
لانها اتفقا على قبض ما ورد عليه **المشتري** وتنازع في سبب القبض والاصل عدمه  
ومنها **الوراء** يبيع قبل العقد ثم قال البائع هو بحاله وقال المشتري لا يغير  
فوجهان احدهما يصدق البائع لان الاصل عدم التغير والاصح المشتري لان  
البائع يدعي عليه الاطلاع على المبيع عا هذه الصنف والمشتري ينكر ذلك ومنها  
اذا سلم الدار الساخرة ثم ادعى المستاجر انها غصبت فالاصح ان القول قول  
المكري لان الاصل عدم الغصب ووجه الاخران الاصل عدم الانتفاع لكن اعتضد

واشترى العبد ببيع وفي الذمة فيه  
بموجب ان قال المسلم



الاول بان بعد التسليم بقي الاصل وجوب الاجرة عليه الى ان يتبين ما يسقطه **ومنها**  
 لو اعطاه ثوبا يغسله فحاطه قبا وقال امرني بقطعه قبا فقال بل قبصا فالظاهر  
 تصديق المالك لان الاصل عدم الادان في ذلك والثاني المستاجر لان الاصل  
 براءة ذمته والظاهر انه لا يتجاوز اذنه **ومنها** قد ملفوف او زعم موته ففي قوله  
 يصدق القائل لان الاصل براءة ذمته والاصح يصدق الولي لان الاصل بقاء الحياة **و**  
**منها** لو زعم الولي سرايه والحاج في سبب اخر فالاصح تصديق الولي لان الاصل  
 تصديق الولي لان الاصل عدم السبب والثاني في الجاني لان الاصل براءة الذمة  
 ولو عكس بان قطع يديه ورجليه فزعم الرب سببا اخر والحاج في سرايه فالاصح  
 تصديق الولي لان الاصل بقاء الذي يتبين الواجبين والثاني في الجاني لان الاصل  
 براءة ذمته **ومنها** لو قلع سن صغير ومات قبل العود فقيل يجب الارش لان الجاني  
 قد تحقق والاصل عدم العود والاصح لان الاصل براءة الذمة والظاهر انه  
 لو عاش لعادت **ومنها** ادعى احد الزوجين التفويض والاخر النسبية فالاصل  
 عدم النسبية من جانب وعدم التفويض من جانب كذا في اصل الروضة قال البيهقي  
 لم يبين فيه الحكم وكأنه احواله على ما اذا اختلفا في عقد من قال كل واحد على نفي  
 دعوى الاخر **ومنها** اذا قال كان له علي كذا ففي كونه مقرا به خلا لان الاصل  
 الاستمرار والاصل براءة الذمة والاصح انه ليس باقرار **ومنها** اطلعنا عاكاف في  
 دارنا فقال خلعت بامان مسلم ففي مطالبة بالبتة وجهان لان الاصل عدم الادان  
 مان وبعضه ان الغالب على من يستامن الاستيئان من الاشهاد والاصل حق الدماء  
 وبعضه ان الظاهر ان الحر لا يقدم عما هذا الا بامان وهذا هو الاصح **ومنها**  
 لو شهد عليه بكلمة الكفر فاذا عي الاكره فيلجج دالا سلام فان قتله مبادر  
 قبل التحديد ففي الضمان وجهان قال في الوسيط ما خوذ ان من تغافل الاصلين  
 عدم الاكره وبراءة الذمة **ومنها** طارط بر فقال ان لما صدر هذا الطائر اليوم  
 فانت طالق ثم اصطاد ذلك اليوم طائرا وجعل هل هو ذاك او غيره ففي وقوع الطلاق  
 ظهور في لغراض اصلين بقاء النكاح وعدم اصطيد ذه ورجح النووي من زواجه  
 عدم الوقوع **ومنها** زاد المقتض في الموضع وقال حصلت الزيادة باضطراب الجاني  
 والكر في المصدق وجهان في الروضة بلا ترجيح لان الاصل براءة الذمة وعدم الاضطراب  
 قال ابن الرفعة وينبغي القطع بتصديق الشحج يعني وهو مقتضى لانه وجد في حقه

اصلان

اصلان براءة الذمة وعدم الادان وتماش ولم يوجد في حق الاخر الاصل واحد بل والظاهر  
 ايضا ان من سبه الة القصاص يتحرك بالفضد **ومنها** ضربها الزوج وادعى ثوبها  
 قال ابن الرفعة لمدار فيها نفعه قال والذي يقوى في ظني ان القول قوله لان الشايع  
 جعله وليا في ذلك **تذييل** لهم ايضا فاعرض الظاهر من ومن امثلته اذا  
 اقرت بالنكاح وصدقها المخرجه بالزوجية فالجدي يرد قبول الاقرار لان الظاهر  
 صدقهما فيما تصادقا عليه والتقديم ان كانا بلدتين طوليا باليتنة لعرضه  
 هذا الظاهر بظاهرا خروجه وان البلدتين يورقها لهما اتصافا ليا فسهل عليهما  
 اقامة البينة **قوله** بدختم بها الكلمة على هذه القاعدة الاولى قال ابن القاص  
 في التخصيص لا يزال الحكم البقن بالشك الا في احدى عشرة مسئلة **احدها** شك ما يصح  
 الحق هل انقضت المدهام لا **الثانية** شك هل سمع في الحضرة في السفر حكم في المسئلتين  
 بانقضاء المده **الثالثة** اذا احرى المسافر بنية القصر خلف من لا يدركه امسافر  
 هوام مقيم لم يجز القصر **الرابعة** بالحيوان في ماء كثير ثم وجد متغيرا ولم  
 يدركه تغيرا بالبول لم يغرس فهو نجس **الخامسة** المستحاضة النجس يلمسها الفضل  
 عند كل صلاة يشك في انقطاع الدم قبلها **السادسة** من اصابتها نجاسة في  
 ثوبه او بدنه وجعل موضعها نجس غسل كله **السابعة** شك مسافر او صل بلدهام  
 لا يجوز له الترخص **الثامنة** المستحاضة وسلس البول اذا انقضت ثم شك هل قطع  
 حدثه ام لا فصل بطهران لم تصح صلاته **العاشرة** نيم ثم رأى شيئا لا يدرك  
 اسراب هوام ما بطل نيمه وان كان سرا **الحادية عشر** رمى صيدا جرحه ثم  
 غاب فوجه ميتا وشك هل اصابت به ميتة اخرى من حجر او غيره لم يحل الكله وكذا  
 لو ارسل عليه كلبا هذا ما ذكره ابن القاص وقد نازعه القفال وغيره في اشتراكها  
 بانه لم يترك اليقين فيها الشك وانما عمل فيها بالاصل الذي لم يحقق شرط العود  
 عنه لان الاصل في الاول والثاني نية غسل الرجل وشرط المسح بقاء المدة فتكلمنا  
 فيه فعمل باصل الفضل وفي الثانية وفي السابعة والثامنة القصر رخص بشرط فاذا لم يتحقق  
 رجع الى الاصل وهو الا تمام وفي الخامسة الاصل وجوب الصلاة فاذا شك في  
 الانقطاع فصلت بل يغسل لم يتبين براءة منها وفي السادسة الاصل انه ممنوع  
 من الصلاة الا بطهارة عن هذه النجاسة فلما لم يغسل اجمع فهو شاكي في زوال  
 منعه من الصلاة وفي العاشرة انما بطل النيم لانه توجه الطلب وفي الحادية عشر في

اصلان براءة الذمة وعدم الادان وتماش ولم يوجد في حق الاخر الاصل واحد بل والظاهر  
 ايضا ان من سبه الة القصاص يتحرك بالفضد **ومنها** ضربها الزوج وادعى ثوبها  
 قال ابن الرفعة لمدار فيها نفعه قال والذي يقوى في ظني ان القول قوله لان الشايع  
 جعله وليا في ذلك **تذييل** لهم ايضا فاعرض الظاهر من ومن امثلته اذا  
 اقرت بالنكاح وصدقها المخرجه بالزوجية فالجدي يرد قبول الاقرار لان الظاهر  
 صدقهما فيما تصادقا عليه والتقديم ان كانا بلدتين طوليا باليتنة لعرضه  
 هذا الظاهر بظاهرا خروجه وان البلدتين يورقها لهما اتصافا ليا فسهل عليهما  
 اقامة البينة **قوله** بدختم بها الكلمة على هذه القاعدة الاولى قال ابن القاص  
 في التخصيص لا يزال الحكم البقن بالشك الا في احدى عشرة مسئلة **احدها** شك ما يصح  
 الحق هل انقضت المدهام لا **الثانية** شك هل سمع في الحضرة في السفر حكم في المسئلتين  
 بانقضاء المده **الثالثة** اذا احرى المسافر بنية القصر خلف من لا يدركه امسافر  
 هوام مقيم لم يجز القصر **الرابعة** بالحيوان في ماء كثير ثم وجد متغيرا ولم  
 يدركه تغيرا بالبول لم يغرس فهو نجس **الخامسة** المستحاضة النجس يلمسها الفضل  
 عند كل صلاة يشك في انقطاع الدم قبلها **السادسة** من اصابتها نجاسة في  
 ثوبه او بدنه وجعل موضعها نجس غسل كله **السابعة** شك مسافر او صل بلدهام  
 لا يجوز له الترخص **الثامنة** المستحاضة وسلس البول اذا انقضت ثم شك هل قطع  
 حدثه ام لا فصل بطهران لم تصح صلاته **العاشرة** نيم ثم رأى شيئا لا يدرك  
 اسراب هوام ما بطل نيمه وان كان سرا **الحادية عشر** رمى صيدا جرحه ثم  
 غاب فوجه ميتا وشك هل اصابت به ميتة اخرى من حجر او غيره لم يحل الكله وكذا  
 لو ارسل عليه كلبا هذا ما ذكره ابن القاص وقد نازعه القفال وغيره في اشتراكها  
 بانه لم يترك اليقين فيها الشك وانما عمل فيها بالاصل الذي لم يحقق شرط العود  
 عنه لان الاصل في الاول والثاني نية غسل الرجل وشرط المسح بقاء المدة فتكلمنا  
 فيه فعمل باصل الفضل وفي الثانية وفي السابعة والثامنة القصر رخص بشرط فاذا لم يتحقق  
 رجع الى الاصل وهو الا تمام وفي الخامسة الاصل وجوب الصلاة فاذا شك في  
 الانقطاع فصلت بل يغسل لم يتبين براءة منها وفي السادسة الاصل انه ممنوع  
 من الصلاة الا بطهارة عن هذه النجاسة فلما لم يغسل اجمع فهو شاكي في زوال  
 منعه من الصلاة وفي العاشرة انما بطل النيم لانه توجه الطلب وفي الحادية عشر في

شك ما يصح  
 ام لا يجوز له الترخص



حال الصيد قولان فان قلنا لا يحل فليس تركه يقين بشك لان الاصل التحريم  
وقد شككنا في اللاحقة وقد نقل النووي ذلك في شرح المذهب وقال ما قاله  
القفال فيه نظر والصواب في اكثر هذه المسائل مع ابن القاص قال وقد استثنى  
امام الحرمين ايضا والغزالي ما اذا شك الناس في انقضاء وقت الجمعة فانهم لا يصلون  
الجمعة وان كان الاصل بقا الوقت قال ومما يستثنى اذا انقضت وقت الجمعة فانهم لا يصلون  
ام لا وفيه وجهان الاصح صحة وضوئه ولا يقال الاصل عدم المسح ومثله لو سلم  
من صلاته وشكر هل صلى صلاة ثالثة او اربع او اظهر ان صلاته مضت على الصحة  
قال فان تكلف متكلف وقال المسئلان داخلان في القاعدة فانه شك هل ترك  
اولا والاصل عدمه فليس بشي لان الترك عدم باق على ما كان وانما المشكوك فيه الفعل  
والاصل عدمه ولم يحل بالاصل قال واما اذا سلم من صلاته فاعليه نجاسة واحتمل  
حصولها في الصلاة وحديثها بعدها فلا تلزم معاودة الصلاة بل مضت على الصحة  
فيحتمل ان يقال الاصل عدم النجاسة فلا يحتاج الى استثنائها لدخولها في القاعدة  
ويحتمل ان يقال تحققت النجاسة وشك في انعقاد الصلاة والاصل عدمه ويقاها  
في الزمة فيحتاج الى استثنائها انتهى كلام النووي وزاد ابن السبكي في نظائر من  
اخرى منها اذا اجاز من قدام الامام واقتدى به وشك اهو متقدم على الصحيح  
في تحقيق وشرح المذهب بانه تصح صلاته فهذا ترك اصل من غير معارض وذلك  
رجح ابن الرفعة مقلدا لانه لا يصح عملا بالاصل السلام على المعارض ولو كان جافا خلف  
الامام صوت قطعا لان الاصل عدم تقدمه وفي نظير هذه السلم لو صل وشك هل  
تقدم على الامام بالتكبير او لا تصح صلاته ووفق بان الصحة في الموقف اكثر في  
قائمه تصح في صورتين التاخير والمساواة وتبطل في التقدم خاصة والصحة في التكبير  
التكبير اقل وقومها قائمها تبطل بالمعارضة والتقدم وتصح في صورة واحدة وهي التأخر  
ومنها من له كفان عاملتان او غير عاملتان فبما هما متساويتان تنقض وضوئه  
مع الشك في انها اصلية او زائدة والزائدة لا تنقض ولهذا لو كان احدهما عاملا  
فقط انقضت وضوئه وحدها على الصحيح ومنها اذا ادخل الغاصب تلف الغصوب صدق  
بيمينه على الصحيح ولا يتخذ الخيس عليه اذا كان صادقا وعجز عن البيعة والتاخير  
انك لان الاصل انما ينافي قواعد صور اخرى ومنها مسألة  
الحرمة فان الاصل نجاسة فيها وترك الاحتمال ولو غلب في ما اكثر وهو شك

ومنها من راي منيا في ثوبه او فرشه الذي لا ينام فيه غيره ولم يذكر اخلاها  
لرأيه الضلعي الاصح مع ان الاصل عدمه ومنها من شك بعصوم يوم من  
الكفارة هل يؤى لم يؤت على الصحيح مع ان الاصل عدم النية ومنها من عليه  
فائمه شك في فضلها لم تلزمه مع ان الاصل بقاؤها ذكره الشيخ عز الدين في مختصر  
النهاية **الفائدة الثانية** قال الشيخ ابو حامد الا سفراني انك على  
ثلاثة اضراب شك طرعا اصل حرام وشك طرعا اصل مباح وشك لا يعرف  
اصل **فالأول** مثل ان يجد شاة في بلد فيها مسلمون ومجوس فلا تحل حتى  
يعلم انها ذكاة مسلم لانها اصلها حرام وشككنا في الذكاة الميمنة فلو كان الغالب  
فيها المسلمون جاز لا كل عملا بالغالب الميمنة للظهور والساكن ان يجد ما  
متغيرا واحتمل تغيره بنجاسة او بطول الكثرة يجوز الظاهر به تعالى باصل  
الطهارة **والثاني** مثل معاملته من اكثر ماله حرام ولم يتحقق ان  
المأخوذ من ماله عين اكرام فلا تحرم مباحه لا مكان الحلال وعدم تحقق  
التميز ويمكن يكره خوف من الوقوع في الحرام انتهى **الثالث** قال النووي  
اعلم ان مراد اصحابنا بالشك في الماء والحدث والنجاسة والصلاة والعق والطلاق  
وغیرها هو التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء كان الطرفان في التردد سواء  
او احدهما راجحا فهذا معناه في استعمال الفقهاء وكتب الفقهاء **اما اصحاب**  
الاصول فاعلموا فرقوا بين ذلك وقالوا التردد ان كان على سواء للشك  
وان كان احدهما راجحا فالراجح ظن والمرجوح وهم ووقع للرافعي انه فرق بينهما  
في الحديث فقال انه يرفع بظن الطهر لا بالشك فيه وتبعه في الحاي والاصغر وقيل  
انه غلط معدود من افرادهم قال ابن الرفعة لهما لغيرة قال في الممان وفي  
القامل انما قلنا ينقض الوضوء بالتوم مضطحا لان الظاهر خروج الحديث فصدق  
ان يقال رفعنا يقين الطهارة بظن الحدث بخلاف عكسه فكان الرافعي اراد ما  
ذكره ابن الصبان فانعكس عليه ومحال احتمال فيما اذا ظن الحدث باسباب عارضه  
في تخرجه عما قضي الاصل والغالب قال الزركشي وما زعمه النووي من انه في سائر  
الابواب لا فرق فيه بين المساوي والراجح يرد عليه انهم فرقوا في مواضع كثيرة منها  
في الايلة لو قيدت مستبعد الحصول في الاربعه كقول علي قول وان ظن حصول قبلها  
فلا وان شك فوجهان **ومنها** شك في المذبح هل فيه حياة مستقرة حرم للشك المبيع

المعرق بين الشك  
والظن والوهم

لم  
مستبعد



وان غلب على ظنه بقاؤها حل **ومنها** في الاكل من مال الغير اذا غلب على ظنه  
الرضي جاز فان شك فلا **ومنها** وجوب ركوب البحر في الحج ان غلبت السلامة وان شك  
فلا **ومنها** المرض اذا غلب على ظنه كونه مخوفاً فافترس من الثلث وان شك  
في كونه مخوفاً لم يفتل بقول اهل الخبرة **ومنها** قال الرازي في كتابه في كفاية  
فقولهم لا يقع الطلاق بالشك سمع لكنه يقع بالظن الغالب انتهى وبشهادة لوقال  
ان كنت حاملاً فانت طالق فاذا مضت ثلثة ايام من وقت التخليق وقع الطلاق  
مع ان الاقرار لا تفيد الا الظن ولهذا ابدى الامام احتمالاً بعدم الوقوع **الرابعة**  
يعبر عن الاصل في جميع ما تقدم باستصحاب وهو استصحاب الماضي والحاضر  
واما استصحاب الحاضر في الماضي فهو الاستصحاب المقلوب **قال الشيخ** تقي الدين  
السبكي ولم يقل به الاصحاب الا في مسألة واحدة وهي ما اذا اشترى شيئاً  
فادعاه مدعي وانترعه منه محبة مطلقه فانهم ايطبقوا على ثبوت الرجوع له  
على البائع بل لو باع المشتري او وهب وانترعه المشتري منه والمهر ب له كالمشتري  
الا للرجوع ايضا فهذا استصحاب الحال في الماضي فان البينة لا تنشئ الملك  
وكنن نظيره والمك سابق على اقامتها لا بد من تقدير زمان لطيف له ويحمل انتقال  
الملك من المشتري الى المدعي ولكنهم استصحبوا مقلوباً وهو عدم الانتقال منه فيما مضى  
قال ابن تاج الدين وقيل به ايضا على وجه ضعيف في ما اذا وجدنا ركازاً لم ندر هل  
هو جاهل او ساهي ام نرجح بان جهلي ولو كان المقتضوب باقياً وهو عور مثله  
فقال الغاصب هكذا غصبته فالقول قول الغاصب صرح به الشيخ ابو حامد وفيه  
فهذه استصحاب مقلوب **ونظري** لوقال الامام كان طعامي جديداً وقال الغاصب  
عتيقاً فالمصدق الغاصب **القاعدة الثالثة** الشقة تجلب تيسيراً الاصل في  
هذه القاعدة قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله ما جعل عليكم في  
الدين حرج وقوله صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفتين السجدة اخرجها احد في  
مسند من حديث جابر بن عبد الله ومن حديث ابي امامة والري في مسند  
الزود ومن حديث عائشة واخرج احد في مسنده والطبراني والبخاري وغيرهم  
عن ابن عباس قال قيل يا رسول الله اني اجد الى الله قال الحنيفية السجدة  
واخرج البخاري من وجه اخر بلفظ اني اجد الى الله الحنيفية السجدة وروى الطبراني في الاوسط  
ما حديث ابي هريرة ان ابا الدرداء الى الله الحنيفية السجدة وروى الشيخان وغيرهما

اصحابها قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار واخرجه مالك في الموطأ  
عن عمرو بن يحيى عن ابيه مرسله واخرجه الحاكم في المستدرج والبيهقي والدارقطني  
من حديث ابي سعيد الخدري واخرجه ابن حبان من حديث ابي عيسى و  
عبادة ابن الصامت **اعلم** ان هذه القاعدة ينبغي عليها اكثر من ابواب  
الفقه من ذلك الرد بالعيب وجميع انواع الخيارات من اخلاء الوصف المشروط  
والتعريض واداء المشتري وغير ذلك والحج بانواعه والشفعة لانها شرعية  
لرفع الضرر القسمة والقصاص والحدود والكفارات وضمان المتلف والقيمة و  
نصب الامانة والقضاء ودفع الصائل وقتال المشركين والبقاء وفسخ النكاح  
بالعيوب والاعسار وغيرها من ذلك وهي مع القاعدة التي قبلها متناهية او متناهية  
ويتعلق بهذه القاعدة قواعد **الاول** الضرورات تبيح المحظورات بشرط  
عدم نقصانها عنها ومن ثم جاز اكل الميتة عند المحضرة وساعة اللقمة بالخمر  
والتلطف بكلمة الكفر للاكراه وكذا اطلاق المال واخذ مال المحتج من اداء الدين  
بغير اذنه ودفع الصائل ولعادي الى قتله **ولو علم** الحرام قطراً بحيث لا يوجد فيه  
حالة الا نادراً فانه يجوز استعمال ما يحتاج اليه ولا يقتصر على الضرورة قال  
الامام ولا يرتقي الى التيسر واكل الملاء ذبل يقتصر على قدر الحاجة قال ابن  
عباد السلام وفرض المسئلة ان يتوقع معرفة صاحب المال في المستقبل فاما  
عندنا لياس قالم **المصالح** لان من جملة اموال بيت المال ما جهل مالكه  
**وتجوز** اكله في شجر الكفار وبنائهم لحاجة القتلى والظفر بهم وكذا الحيوان  
الذي يبقا تلون عليه **وتلبس** الميت بعد دفنه للضرورة بان دفن بلا غسل  
او بغیر القبلة او في ارض وتوب مغسوب وغصب الخيط بجيا طه جرح حيوان  
محرّم وقولنا بشرط عدم نقصانها عنها يحرم ما لو كان الميت نبياً فانه لا يحل  
اكله المضطر لان حرمة اغطيه في نظر الشرع من مهجة المضطر وما لو اكره  
القتل والزنا فلا يباح واجد منها بالاكره لما فيه من البغضة التي تعاقب  
حفظ مهجة المكره او تزديداً ولو دفن بلا تكفين فلا يلبس لان مقصد هتك  
حرمة اشد من عدم تكفينه الذي قام الستر بالترايب مقامه **الثانية**  
ما يباح للضرورة بعد ردها ومن فروعه المضطر لا يأكل من الميتة الا  
قدر سد الرمق **ومن** استشير في خا طيب واكتفى بالعرض كقوله لا يصح لك

الحاكم

٢١

خله



لم يعد الى التصريح ويجوز اخذ نبات الحرم بغير الهبائيم ولا يجوز اخذ لبيعه  
 لمن يعلف والطعام في دار الحرب يؤخذ على سبيل الحاجة لا لغيره للضرورة فاذا  
 وصل عمران الاسلام امتنع ومن معه بقية ردّها **ويعفى** عن محل استجاره  
 ولو حمل مستجرا في الصلاة بطلت **ويعفى** عن الطلح في الماء فلو اخذ ورق وطه  
 فيه وغيره ضرر **ويعفى** عن ميت لا دم نفس له سايه فان طرحت ضرر ولو قصد اجني  
 امرأة وجب ان تسرح جميع ساعدتها ولا يكتفى بالمال بد منه للفصد والجبان  
 يجب ان لا تستمر من الصبح الا ما بد منه للاستيساك والمجنون لا يجوز تهرؤجه  
 اكثر من واحد لا ندفاع الحاجة بها واذا قلنا بجواز تعدد الجمعة لعسر الاتماع  
 في مكان واحد لم يجز الا بقدر ما يتدفع فلو اندفع بمجتدين لم يجز ثلاثة صرح به الامام  
 وجزم به السبكي ولا يستوى ومن جاز له اقتنا الكلب للصيد لم يجز له ان يقتني باده  
 على القدر الذي يصطاد به صرح به بعضهم وخرجه في الخادم في هذه القاعة  
**تليق** خرج عن هذا الاصل صور **منها** العرايا فافانها ايجت  
 للفقرا ثم جاز له غني في الاصح **ومنها** الخلع فانه ابيع مع المرأة على سبيل الرخصه  
 ثم جاز مع الاجني **ومنها** اللعان يجوز حيث تعصا قامة البينة عازاها ثم جاز  
 حيث يمكن على الاصح **قال** بعض المراتب خمسة ضرورية وحاجة  
 ومنفعة وزينة وفضول فالضرورية بلوغه حدان لم يتنا ولا ممنوع هكنا  
 وقاوت وهذا ببيع تنا ولا حرام والحاجة كالجائع الذي لو لم يجد ما يأكله لم يهلك  
 غير انه يكون في جهل ومشقة وهذا لا يبيع الحرام ويبع الفطر في الصوم والمنفعة  
 كما لا يشترى خبز البرولم الغنم والطعام الدسم والزيت كالمشهي الملوک  
 والسكر والثوب المنسوج من حرير وكتان والفضول المتوسع باكل الحرام والشبه  
**تد تليق** قريب من هذه القاعة ما جاز لعذر يطل بنوا له كالتيمم بطل  
 بوجود الماء قبل الدخول في الصلاة ونظيره الشهادة على الشهادة لرض وكو  
 يبطل اذا حضر اصل الحاكم قبل الحكم **الثالثة** الضر لا يزال بالضرر قال ابن السبكي  
 وهو كعنا بد بغيره على قولهم الضر ينزاد اي ينال ولكن لا يضر رفقا بها شأن  
 الاخص مع الاغم بالها سوا لا نه لوانه لا يضر لما صدق الضرر من ولد ومن فرغ هذه  
 القاعة عدم وجوب العان على الشريك في الجذب بدو عدم اجار الجار على وضع المزدوج  
 وعدم اجبار السيد على الكاح العبد والامة التي لا تخل له ولا ياكل المضطر طعام

ضم

من مضطرا ولا قطع فله من فخذ ولا قتل ولله او عبده ولا قطع فله من  
 نفسه ان كان الخوف من القطع كالخوف من تراك الاكل او التروك اذا قطع السلعة  
 المخوفة ولو مالها يطا الى الشارع او ملك غيره لم يجب اصلاحه ولو سقطت  
 جرة ولم تندفع عنه الا بكسرها ضمنها في الاصح ولو وقع دينار في حربة  
 ولم يخرج الا بكسرها كسرت وعلى صاحبها الا رش فلو كان بفعل صاحب الحربة  
 فلا شيء ولو ادخلت لهجمة راسها في قدر ولم تخرج الا بكسرها فان كان جبا  
 جبهامها فهو مفطر بترك الحفظ فان كانت غير ما كوله كسرت القدر وعليه رش  
 النقص او ما كوله ففي ذبح وجهان فان لم يكن معها فان فرط صاحب القدر  
 كسرت ولا رش والا فله الارش ولو انتقت دابتان على شاق ولم يكن  
 تخلف واحدة الا باتلاف الاخرى ولو سقط على جرح فان استمر قتله وان  
 انتقل قتل غيره فقبل يستمر لان الضر لا يزال بالضرر وقيل بتخير الاستوى  
 قال الامام لا حكم له في هذه المسئلة ولو كانت ضيقة المجل لا يمكن وطوها  
 الا بافضاها فليس له الوطى ولو رهن المغلس المبيع او غرسا وبني فيه  
 فليس للبائع الرجوع في صورة الرهن لان فيه اضارا بالرهن ولا في صورة  
 الغرس ويبقى الغراس والبنا للمغلس لانه ينقص قيمتها ويضر بالمغلس والغرساه  
**تليق** قال السبكي يستثنى من ذلك ما لو كان احداهما غطى ضررا  
 عبارة ابن ابي ابي من النظر لا خفها او اغلظها ولهذا اشترع القصاص  
 واكد ود وقتا لا البقاء وقاطع الطريق ودفع الصائل والشفعة والفسخ لعيب  
 المبيع والتكاح والاعسار والاجبار على قضاء الديون والتفهم الواجبه  
 مسئلة الظفر واخذ المضطر طعام الغير غيره وقتا له عليه وقطع شجر  
 الغير اذا قصلت في هواداه وشق بطن الميت اذا بلغ ما لا او كان في بطنها  
 ولد ترجى حياته ورعى الكفارا اذا انترا سوا بنساء وصبيان او باسرى المسلمين  
 ولو كان له عشر دار لا يصح السكنى والباقي الاخر وطلب صاحب الاكثر  
 صاحب الاكثر القسمة اجيب في الاصح وان كان فيه ضرر شريكه ولو احاط  
 الكفار بالمسلمين ولا مقاومة لهم جاز دفع المال اليهم وكذا استنقاذ الاسرى منهم  
 بالمال اذا لم يمكن بغيره لان مفسدة بقاءهم في ايديهم واصطلاهم للمسلمين اعظم  
 من بدل المال والخلع في الحيض لا يحرم لان نقاذها منه مقدم على مفسدة طهر

مطلب حله في الحيض



الحدة عليها ولو وقع في نار تحرقه ولم يخلص إلا بما تعرفه وراه اهون عليه  
 من الصبر على لغات النار فله الانتقال اليه في الاصح ولو وجد المضطربة و  
 طعام غائب فالاصح انه يأكل الميتة لأنها مباحة بالنصر وطعام الغير بالاجتهاد  
 او ميتة وصيدا فالاصح كذلك لأنه يتركب في الصيد بحضور من القتل والاكل  
 ونشأ من ذلك قاعدة رابعة وهي اذا تعارض مفسدتان روعي اعظم ضررا  
 بالارتكاب باخفهما ونظرهما **قاعدة خامسة** وهي درء المفاسد اولي  
 من جلب المصالح فاذا تعارض مفسدة ومصلحة قدم دفع المفسدة غلبا  
 لان اعتنا الشرع بالمنهيات او لم يعتنا به بالمورات ولذا قال صلى الله  
 عليه وسلم اذا امرتكم بأمر فإتوا منه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شيء فإ  
 جتنبوه او من ثم سوغ في ترك بعض الواجبات باء في مشقة كالقيام في  
 الصلاة والظن والطهارة ولم يباح في الاقدام على المنهيات ومضوضها  
 الكذب **ومن قروع** ذكر المبالغة في المضطرة والاستسقاء منسوق  
 وتكره للصائم وخليل الشعر سنة في الطهارة ويكره للمحرم وقد نزع  
 المصلحة لغلبتها على المفسدة من ذلك الصلاة مع اختلاعه شرط من شر وطهار  
 من الطهارة او الاسترا والاحتياط فان في كل ذلك مفسدة لما قد مر من المصلحة  
 بجلاء لانه لا يباح في الاعلى اكل الميتة حلال ومتى تعذر شيء من ذلك جازت  
 الصلاة بدونه تعديا لمصلحة الصلاة على هذه المفسدة ومنه الكذب  
 مفسدة محترمة ومتى تضمن جلب مصلحة تبرأوا عليه جاز كالكذب للدواعي  
 صلاح بين الناس وعمل المروعة لاصلاحها وهذا النوع راجع الى ارتكاب  
 اخف المفسدين في الحقيقة **القاعدة السادسة** الحاجة تنزل منزلة  
 الضرورة عامة كانت او خاصة من الاول مشروعية الاجارة والجماعة والحال  
 وكراهة جوارت عاقلة في القياس لما في الاول من ورود العقد منافع  
 معدومة وفي الثانية من الجهالة وفي الثالثة من بيع الدين بالدين  
 الدين لعموم الحاجة الى ذلك والحاجة اذا عمت كانت كالضرورة ومنها ضمان  
 الدين بوزع عاقلة في القياس اذا الباع اذا باع منك نفسك ليس ما اخذ من  
 الثمن ديناً عليه متى تضمن لكن لا يحتاج الناس الى المعاملة من لا يعرفونه  
 ولا يؤمن خروج المبيع مستحقاً ومنها مسئلة الصلح وابطاح النظر للمعاملة

مظهر درء المفاسد اولي  
 من جلب المصالح

الدين  
 مطلب من الدين

في حق

ونحوها وغير ذلك ومن الثانية تضيق الانا بالفضة نحو الحاجة ولا يعتبر  
 العجز عن غير الفضة لانه يبيع اصله الا ما من النقد من قطع بل المراد الاغراض  
 المتعلقة بالتضيق سوى التزين كاصلاح موضع الكسر والشدة والتوثق و  
 منها الاكل من الغنمة في دار الحرب حاجتها ولا يشترطه للكل ان لا  
 يكون معه غيره **تضييق** من المشكل قوله المهادج وبياح النظر للتعليم  
 مع قوله في الصداق ولو اصدقها تعليم قران فطلق قبله تعدر تعليمه في الاصح  
 واجاب السبكي بانه انما تعدر لان القران وان امكن تنصيفه من جهة الف  
 والكلمات لكنه يختلف سهولة وصعوبة وتابعه في المهمات فقال لان القيام  
 بتعليم نصف مشاع لا يمكن والقول استحسان نصف معين بحكمه لا دليل عليه  
 ويورد الى النزاع فان السورة الواحدة تختلف الايات في الطول والقصر  
 والصعوبة والسهولة فتعين البدل واعتبر من هذا الجواب بانه خاص  
 بالاطلاق قبل الدخول وقد صرحوا بتعذر التعليم ولو طلق بعد الدخول واستحق  
 بعد الدخول تعليم الكل **واجاب** الشيخ جلال الدين المحلي في شرح المنهاج  
 بان ما ذكره النووي من اباحة النظر للتعليم تفرد به وهو خاص بالامر  
 لانه لما حرم النظر اليه مطلقا ولو يله شهوة استشعر ان يورد عليه الامر  
 محتاج فحاجة الرجال للتعليم وينتفع عليه الاجتهاد والتسريع وما رايت السلف  
 والعلماء في الحاجة المرد في مجالسهم وتعليمهم فاستثنى النظر للتعليم لذلك  
 اما المرأة فلا تحتاج الى التعليم كاحتياج الارء واما الواجبات فلا ت  
 لعدم من يعلمها اياها من محرمات الزوج او غيب من وراء حجاب وكان شيخنا  
 قاضي القضاة شرف الدين المناوي ياتي هذا الجواب ويقول يجوز لباحة  
 للمرأة ايضا ويحجب عن مسئلة الصداق بان المطلقة امتدت اليها لاطاعه  
 فناسب ان لا يوذ في النظر اليها بخلاف غيرها او التحقيق ما قاله الشيخ جلال  
 الدين وقد اشار الى نحو ما قاله السبكي فقال قد كشفت كتب المذهب فاما  
 ظهر منها جواز النظر للتعليم فيما يجب تعلمه وتعليمه كالفاتحة وما يتبعها  
 من الصناديق بشرط التعذر من وراء حجاب واما غير ذلك فان كلهم يفتقرو  
 المنع نفاستشهد بالمدكور في الصداق **القاعدة الخامسة** العادة تجلده  
 قال القاضي حسين اصلها قوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو

الامام ح



طلب اعتبار العادة

عند الله حسن قال العلاء ولم اجد من فوعا في شيء من كتب الحديث اصله  
ولا بسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال وانما هو من قول  
عبد الله بن مسعود موقوفا عليها خرج احمد في مسنده اعلم ان اعتبار  
العادة والعرف راجع اليه في الفقه في مسائل لا تعد كثرة فمن ذلك سن  
الحض والبلوغ والانزال واقل الحض والنفس والطهر وغالبها والنها  
وضابط الغلة والكثرة في الضمة والافعال المنافية للصلاة والنجاسة  
المعصية عن فليها وطول الزمان وقصر في موالاته الوضوء في وجهه والبناء  
على الصلاة في الحج والخطبة والجمعة وبين الايجاب والقبول والندم  
ورده والتأخير لما نه من الرد الجيب وفي الترتيب وسقي الدوا ببر الجواهر  
والانصار المملوكة القائمة له مقام الاذن اللفظي وتناول الثمار الساقطة  
وفي احرام المال الموقوف وفي المعاطاة عما اختاره النروي وفي عمل الصلح  
عما استحسنه الرافعي وفي وجوب السرج والاكاف في استجار دابة  
الركوب والحبر والحيط والحمل على من جرت العادة بكونها عليه في الاستيلاء  
في الغضب وفي رد ظرف الهدية وعدمه وفي وزن او كيل ما جله  
في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فاه الامم انه يرعى فيه عادة بلد البيع وفي  
ارمال المواتي لها راضفها ليله ولو اطردت عادة بلده بعكس ذلك اعتبر  
العادة في الامم وفي صدم يوم النكاح له عادة وفي قبول القاضي للهدية  
من له عادة وفي القبض والاقباض ودخول الحمام ودور القضاء والولاء  
والاكل من الطعام المقدم ضيافة بلا لفظ في المسابقة والمناضلة اذا  
كانت للرماة عادة في مسابقة ينزل المطلق عليها وفي ما اذا اطردت عادة  
المتبارزين بالامان ولم يحرم بينهما شرط فالامم انها تنزل منزله الشرط  
في الفاظ العاقف والموصي وفي الايمان وسيا في ذكر امثلة في كل شيء يتعلق  
بفقه الفاعلة من حيث الاول فيما ثبتت به العادة وفي ذلك  
في وع احدها الحض قال الامام والغزالي وغيرهما العادة في باب الحض راجعه  
اقسام احدها ما ثبتت فيه بمر بلا خلاف وهو الاستحاضة لانها علة منية  
فاذا اوجبت فيه فالظاهر دورها وسوا في ذلك المتبدلة والمعتادة في  
المهينة الثاني ما لا تثبت فيه بالمرورة ولا بالمرأة المتكررة بلا خلاف وهي

في النزاع

الاستحاضة

المتحاضة اذا انقطع دمها فترات يومًا دما ويوما نقا واستمر لها ادوار هكذا ثم  
اطبق الدم على لون واحد فاته لا يلقط لها قدرا يام الكهل الدم بلا خلاف ذلك  
قلنا باللفظ بل يحيط بها ما كنا نجعل فيها بالتلفيق وكذا لو ولدت مرارا ولم تنفاسا  
ثم ولدت واطبق الدم وجاءت ستين يوما فان عدم النفاس لا يصير عادة لها  
بلا خلاف بل هذه مبتدأة في النفاس الثالث ما لا تثبت بمر ولا بمرات  
عما الامم وهو التوقف على الصلاة ونحوها بسبب تقطع الدم لها كانت ترى يوما  
دما ويوما نقا كرايع ما ثبت بالثلاث وفي نبوته بالمرأة والمرتين خلا في  
والامم الثبوت وهو قد راجع في الطهارة لثاني الجارحة في الصيد لا بد من تكرار  
يغلب على الظن انه عادة ولا يكفي مرة واحدة قطعا في المرتين والثلاث  
خلاف الثالث القاييف لا خلاف في اشتراط التكرار فيه وهل يكفي مرتين  
اولا بد من اثلاثه وجهان رجع الشيخ ابو حامد واصحابه اعتبارا لثلاثه فقال  
امام احمد ميني لا بد من تكرار يغلب على الظن به انه عارف الرابع اختيار  
الصبي قبل البلوغ بالما كسة قالوا بخير مرتين فصا عدمتي يغلب على الظن فيه  
الخامس عيوب المبيع بالزنا يثبت المردومة واحدة لان فقه الزنا لا  
نزول وان تاب ولذا لا يجذ قاذفه ولا باق كذلك قال القاضي حسين  
وغيره يكفي المرة الواحدة منه في يد البائع وان يابوقه يد المشتري قال الكراعي  
والسرة قريب من هذين وامام ابو بكر في الفرائض فالأظهر اعتبار الاعتياد  
فيه السادس العادة في صوم يوم الشك كما اذا كان له عادة بصوم يوم  
الاثنين فصا في يوم الشك احدها بما اذ ثبتت العادة قال الشيخ ناج الدين  
السكي لم ارفيه نقلا وقال في الخادم لم يتعرف صلا يضابط العادة فيعمل ثبوتها  
بمرة او بقدر يعيد في العرف متكررا السابع العادة في الاهداء للقاضي قبل  
الولاية قال السكي ايضا لم ارفيه نقلا عما اذ ثبت به قال وكلام الاقارب  
يلوم بثبوتها بمر واحدة ولذلك عبروا في بقوله يعهد منه الهدية والعهد  
صادق بمر العادة في تجديد الطهر لمن يفسد طهرا وحدا وكان  
قبلها من طهر فانه ياخذ بالضد اذا اعتاد التجديد بالمثل ان لم يعتد  
لم يلبسوا بمر تلك العادة لكن ذكر السكي في شرح المنهاج ان من ليست له فيه  
عادة محضه كن اعتاده في اخذ بالضد وظهر هذا الاكتفا فيه بالمر ونحوها

٣٤

ثلاث



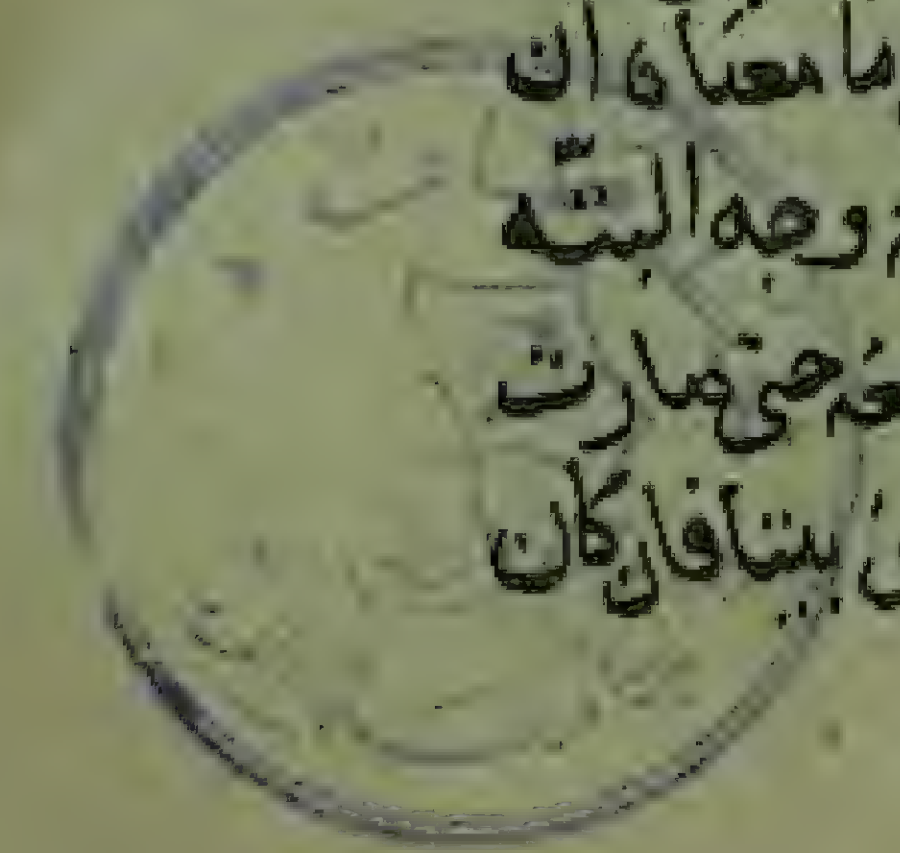
**التاسع** انما يستدل بحضرة الخنثى وامنايه على الاثنية والذكوة بشرط  
التكرار ليتأكد الظن ويندفع توهم كونه اتفاقا قال الاستاذي وجزم  
في التعذيب بانه لا يكفى مرتان بل لابد ان يصير عادة قال ويظهر المعنى فيه  
بما قيل في كتاب الصيد **المبحث الثاني** انما تعذر العادة اذا اطرحت فان  
اضطربت قلنا وان تعارضت الظنون في اعتبارها فخذ في قوله الامام في  
باب الاصول **في التمسك** كلها يتفق فيه اطراد العادة فهو الحكم ومضمون  
كما لم يذكر صريحا وكما تعارض الظنون بعض التعارض في حكم العادة فيه فهو  
شار الخلفه فانه في ذلك فروع **منها** باع بدراهم واطلق نزل  
على النقد لغالب فلما اضطربت العادة في البلد وجب البيان والابطال  
البيع **منها** غلبت المعاملة بحسن من العروض او العرض او نوع منه انصرف  
التمن اليه عند الاطلاق في الاصح كالنقد **منها** استاجر الخياطه والنسج  
الحمل فالخياط والحبر والحمل على من خلاه في صحيح الراعي في الشرح الرجوع فيه  
الى العادة فان اضطربت وجب البيان ولا يقتضى الاجارة **ومنها** البطالة  
في المدارس سئل عنها ابن الصلاح فاجاب بان ما وقع منها في رمضان ونصف شعبان  
لا يمنع من الاستحقاق حيث لا يرضى من الواقف على اشتراط الاشتغال في السنة  
المذكورة وما يقع منها قبلها يمنع لانه ليس فيها عرف مستمر ولا وجود لها في المدارس  
والاماكن فان استويا عرف في بعض البلاد واشتهر عرف مضطرب فيجزي فيها  
في ذلك البلد الخلفه في ان الوقف الخاص هل ينزل في التاثير منزله العام والظاهر  
تنزيله في اهله بتلك المنزلة انتهى **منها** المدارس الموقوفة على دارس الحديث  
ولا يعلم مراد الواقف فيها هل يدرس فيها علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح المختص  
ابن الصلاح ونحوه او بقرائنه الحديث كالتجاري ومسلم ونحوهما ويتكلم  
على ما في الحديث من فقه وعرب ولفظ ومشكل واختلف في كاهن عرف  
الناس الان وهو شرط المدرسة الشيخية كما رآته في شرط وقفها وقد  
سال الشيخ الاسلام ابو الفضل ابن حجر تلميذ الحافظ ابا الفضل العراقي عن  
ذلك فاجاب بان الظاهر اتباع شروط الواقفين فانهم يختلفون في الشروط  
وكذلك اصطلاح اهل كل بلد فان اهل الشام يقولون دروس الحديث كالسماع  
وتكلم المدرس في بعض الاوقات بخلاف المصريين فان العادة جرت بينهم في هذه الاعصار

بالحديث

بالجمع بين الامرين بحسب ما يقع وفيها من الحديث **فصل** في تعارض العرف مع  
الشرع هو نوعان احدهما ان لا يتعلق بالشرع حكم فيقدم عليه عرف الاستعمال  
فلو خلف لا ياكل لحما لم يحث بالسمك وان سماه الله لحما ولا يجلس على سباط  
او تحت سقفه او في ضوء سراج لم يحث بالجلوس على الارض وان سماها الله  
بسباط ولا تحت السما وان سماها الله سقفا ولا في الشمس وان سماها الله  
سراجا ولا يصنع راسه على وتدل تحت بوضعها على جبل او لا ياكل ميتة او  
دما لم يحث بالسمك والجراد والكبد والطحال فقدم العرف في جميع ذلك لانها  
استعملت في الشرع تسميته بل لا يتعلق حكم وتكليف واكثر في ان يتعلق  
به حكم فيقدم على عرف الاستعمال ولو خلف لا يصلح لم يحث الا بذات الركوع  
والسجود او لا يصوم لم يحث بطلاق الامساك او لا ينكح حث بالعقد  
لا بالوطي او قال ان رايت الهلال فانت طالق فراه غيره واعتلت به  
طلقت حملها على الشرع فانها فيه معنى العلم بقوله اذا ارتمى فوضووا  
و لو كان اللفظ يقتضي العموم والشرع يقتضي التخصيص اعتبر خصوص الشرع  
في الاصح فلو خلف لا ياكل لحما لم يحث بالميتة او لا يبطا لم يحث بالوطي  
في الدبر على ما رجحه في كتاب الايمان او اوصى لا قاربه لم يدخل ورثته  
على تخصيص الشرع اذ لا وصية لو اوت او حلف لا يشرب ما لم يحث بالمعتر  
كثيرا برعفران ونحوه **فصل** في تعارض العرف مع اللغة حكى صاحب الكافي في  
جهنم في المقدم احدها وذهب اليه القاضي حسين الحقيقة اللفظية عملا بالوضع  
اللغوي **والثاني** وعليه اللغوي الدلالة العربية لان العرف يحكم في التصرفات  
سيما في الايمان قال فلو دخل دار صدقة فقدم اليه طعما ما فامنع فقال ان  
لم تأكل فامان في طالق فخرج ولم يأكل ثم قدم اليوم الثاني فقدم اليه ذلك  
الطعام فاكل فعلى الاول لا يحث وعلى الثاني يحث انتهى وقال **الرافعي** في  
الطلاق ان تطابق العرف والوضع فذاك وان اختلفا فكلهم الاصحاح عمل الى  
اليصحح والامام والقزالي يريان اعتبار العرف وقال في الايمان ما معناه ان  
عمن اللغة قدمت على العرف وقال غيره ان كان العرف ليس له في اللغة وجه البتة  
فالاعتبار باللغة وان كان له فيه استعمال ففقه خله في وان هجرت اللغة حتى صارت  
نسبا منسيا فقدم العرف **ومن الفروع** المخرجة عن ذلك حلف لا يسكن بيتا فان كان

٢٥

وان سماها اس او تادا





بدوا تحت بالمبنى وغيره لانه قد تظاهروا فيه العرف واللغة لان الكل يسمي بيتا  
وان كان من اهل القرى فجهان بناء على الاصل المذكور ان اعتبرنا العرف لم تحت  
والاصح تحت ومنها حلف لا يشرب ما تحت بالمع والى ان لم يقدر شربا اعتبارا  
بالاطلاق والاستعمال القوي ومنها حلف لا ياكل الخبز تحت بخبز الارض  
وان كان من قوم لا يتعارفون ذلك لا طلاق الاسم عليه لغة ومنها قال  
اعطوه بعير الا يعطى ناقة عما المنصوص وقال ابن مريح نعم لا نذارجه فيها لغة  
ومنها قال اعطوه دابة اعطى فرسا او بغا او حمارا عما المنصوص لا الا بل والفر  
اذ لا يطلق عليه عرفا وان كان يطلق عليها لغة وقال ابن مريح ان كان ذلك في غير  
مصر لم يدفع اليه الا الفرس ومنها حلف لا ياكل البيض والروسي لم تحت  
ببيض السك والجراد ولا يروس العصا فيروا تحت ان لعدم طلاقها على عرفا  
ومنها قال من وجى طالق لم يطلو سلم برز وجانه عمه بالعرف وان كان وضع  
اللغة يقتضي ذلك لان اسم الجنس اذا اضيف عم وكذا قوله الطلاق يلزم مني  
لا يحمل على التلاوة وان كانت الالف واللام للعوام ومنها اوصى للقرا فهل يدخل  
من لا يحفظ ويقرأ في الصحف ولا وجهان ينظر في احدهما الى الوضع وفي الثاني الى  
العرف وهو الاظهر ومنها اوصى للفقير فهل يدخل الخلاء فيكون المناظر ون قال في  
النكا في جمل وجهين لغرض العرف والحقيقة تليق قال الشيخ ابو زيد  
لا ادري ما اذ بنى الشافعي مسائل الايمان ان اتبع اللغة فيمن حلف لا ياكل  
الروسي فينبغي ان تحت بروسي الطير والسمك وان اتبع العرف فاهل القرى لا  
يعدون الخيام بين نفاق المراجع الشافعي يتبع مقتضى اللغة نارة وذلك عند  
ظهورها وشمولها وهو الاصل وتارة يتبع العرف اذا استمر وطرد وقال ابن  
عبد السلام قاعده الايمان البناء على العرف اذا لم يقتر ب فان اضطر بالرجوع  
الى اللغة تليق انما يتخذ الوضع والعرف في القوي اما الاصح فيضير  
عرفه قطعاً اذ لا وضع يحمل عليه فلو طفق على البيت بالفارسيه لم تحت بيت الشعر  
ولو اوصى لا قاريه لم يدخل قريته في وصية العربي يدخل في وصية اليه ولو  
قال ان مايت اهل الان فان قره غيرها قال القفال ان علقنا نجيبه حمل على  
المعانه سواء فيه البصر والاعمى قال والرفا شرعي في حال الروية على العلم لم  
يثبت الا في اللغة العربية ومنع الامام الفرق بين اللغتين ولو حلف لا يدخل دار زيد

فيغير

قد دخل مكنة حاجات اللغتين لم تحت وقال القاضي حسين ان دفع على ذكر الفارس  
حمل على السكن قال الرافي ولا يكاد يظهر فرق بين اللغتين **مصل** في تعارض العرف  
العام والخاص والصابغة ان كان المنصوص محصورا لم يترك لو كانت عادة  
امراة في الحبض اقل ما استقر عادان النساء ردت الى الغالب في الاصح وقبل تعتبر  
عادتها وان كان غير محصورا اعتبر كما لو جرت عادة قوم بحفظ رزقهم ببلده  
مواشيهم بشار افضل ينزل ذلك منزلة العرف العام في العكس وجهان للاصح نعم  
**البحث الثالث** العادة المطردة في ناحية هل تنزل منزلة الشرط فيه صور **منها**  
لو جرت عادة قوم بقطع الحصر قبل النجس فهل تنزل عادتهم منزلة الشرط حتى يصح  
بيعه من غير شرط القطع وجهان احدهما لا وقال القفال نعم **ومنها** لو عم في الناس  
اعتب كمنافع الرهن للمرفق فهل ينزل منزلة شرط حتى يفسد الرهن قال الجمهور  
لا وقال القفال نعم **ومنها** لو جرت عادة المقرض برد ان يدع ما اقترض فهل ينزل  
منزلة الشرط ويحرم اقراضه وجهان احدهما لا **ومنها** لو اعتاد بيع العينة بان  
يشترى موجهه باقل مما باعه فقد افهل يحرم ذلك وجهان احدهما لا **ومنها** لو  
بارز كافرا مسلما وشرط الامان لم يحرم للمسلمين اعانة المسلم فلو لم يشترط ولكن شرط  
العادة في المبارزة بالامان فهل هو كالمشروط وجهان احدهما نعم فلهذا الصورة  
مستثناة **ومنها** لو دفع ثوبا مثله الى خياط ليخيطه ولم يذكر اجرة وجرت  
عادته بالاجرة فهل ينزل منزلة شرط الاجرة خلافا للاصح في المذهب لا  
واستحسن الرافي مقابلته **البحث الرابع** العرف الذي يحمل عليه الالفاظ  
انما هو لقارن السابق دون المتأخر قال الرافي العادة الغالبة انما تقرر  
في المعاملات ككثرة وقوعها ورغبة الناس فيما يروج في البقعة غالباً ولا  
يؤثر في التحليف فلقوله وقوعه واما في الاقرار فقلقه انه اخباره وهو ب  
سابق ورعا تقدم الوجوب على العرف الغالب فلو اقر بدينهم وفسر هاتين  
سكة البلد قبل قال الامام وكذا الدعوى بالبراهم لا تنزل على العادة كما ان  
الاقرار بها لا ينزل على العادة بل لا بد من الوصف ولذا قال الشيخ ابو حامد والماور  
والرويان وغيرهم وقرقوا بما سبق من الدعوى والاقرار اخبار عما تقدم فله  
يغيبه العرف المتأخر بخلاف العقد فانه امر بالشئ في الحال فقيده العرف والواقع  
بالفمطلقة في بلده راعيه ناقصه لزمه الناقص في الاصح وقبل يلزمه وزنه لعرف

اباحة صح

المحقق الثالث

المحقق الرابع



الشرع ولا خلاف انه لو اشترى بالغ في هذه البلد لزما لنا قصدا لا البيع  
معاملة والغالب ان المعاملة نفع بما يروج فيها بخلافه لا قرار **ومن الفروع**  
المخرجة على هذا الاصل ما سبق في مسئلة البطالة فاذا استمر عرق في شهر  
مخصوصه حل عليه ما وقف بعد ذلك لا ما وقف قبل هذه العادة ومنها كسوة  
الكعبة نقل الراغب عن ابن عبيد ان ابنه منع من بيعها وشراؤها وقال ابن الصلاح  
الا فربما الى اري الامام واستحسنه النووي وقال العلوي وغيره الذي يقتضيه  
التجاس ان العادة استمرت بانها تبدل كل سنة وتؤخذ تلك الحقيقة فيصرف فيها  
بيعا وغيره ويقرهم الائمة على ذلك في كل عصر فلا ترد فيه جوازها وما بعد ما  
اتفق في هذا القرب من وقول الامام صيغ محينة على ان يصرح بها في كسوة  
الكعبة فلا يتردد في جواز ذلك لان الوقف بعد استقرار هذه العادة والعلم بان قول  
لفظ العاقبة على **ومنها** الاوقاف القديمة المشروطة بنظر الحاكم وكان الحاكم  
اذ ذاك شافعيان الملك الظاهر احدث القضاة الاربع سنة اربع وستين  
وسميا بما كان موقوفا قبل ذلك اختص نظره بالشافعي ولا يشاركه غيره وما اطلق  
من النظر بعد ذلك محمول عليه ايضا لان العرف غالبا لا يفرق بين من اطلق الحاكم  
غير الشافعي قال السبكي فتاويه ذكر الشيخ يوهان الدين ابن العزكاح قال  
وقعت على قتيالها انه جعل النظر لحاكم دمشق وكان حينئذ في دمشق حاكم واحد على  
مذهب معين ثم روى السلطان في دمشق اربعة قضاة ومات القاضي الذي كان  
موجودا حين الوقف وبعد ذلك روى القضاة الاربع واحد من عاهل مذهب الذي  
كان حين الوقف اولا وقد كتب على جماعة منهم الشيخ زين الدين القاري واصفي  
الهندي وآخرون انه يختص بذلك الذي هو عاهل مذهب الموجود حين الوقف  
قال السبكي ومستند ذلك انه لما حصلت التولية في زمن الملك الظاهر حصلت  
ثلاثة مع القاضي الذي كان حين الوقف وذلك القاضي لم يتغير عن نظره ولا  
جعل الله له من ضمن له في كل ما يستحقه بل افرده به على وقافي ولا يشاركه  
والنواب ويبيات المال واصل الثلاثة مشتركة له في الباقي كما هو نواب له في  
بعض الاشياء وفصل الحكومات على مذهبهم لا في النظر لتمامات ذلك  
القاضي توفي واحد على مكانه على عاده فينتقل اليه كل ما كان بيد الذي قبله ولا  
يشاركه فيه واحد من الثلاثة قال ايضا فان قول الواقف النظر للحاكم ان حل على

صو

العموم

العموم اقتضى دخول النواب والعرف بخلافه فانما يحل على العموم هو ذلك الشخص  
وكل عليه بعيد لا نه لا يدوم فوجب ان يحل عليه وعلى من كان مكانه فكان هو  
بالنوع لا بالشخص والذي وي مع ليس مكانه فلا هو من نوعه وانما ارادوا به  
اقامة من يحل بذلك المذهب المتقدد فيما لا يمكن الحاكم المستمر الحكم به لكونه خلاف  
مذهبه فلا مدخل له نظرا في ذلك قال **فان قلت** لو قال لا راي  
مكرر الا رفعة الى القاضي فالصحيح انه لا يتعين ذلك القاضي بل قاضي تلك البلد  
من كان حاله اليمن او بعد ها **قلت** نعم وكذا اقول لا يتعين قاضي حاله الوقف  
بل هو اوفى من تولى مكانه والثلاثة لم يرد لو امر كانه قال **فان قلت** لو كان حال  
اليمن في البلد قاضيا ن بر بالرفع الى من شأ منها فقياسه اذا شرط النظر للقاضي  
وهنا كقاضيا ن ان يشتركا فيه **قلت** المقصود في اليمن الرفع الى من يختار  
المكروه وكلاهما يغيرا لكن فكل منهما يحصل به الغرض والقصود بانتم اط النظر  
فعل مصلحة الوقف والاشتراك يودي الى المفسدة بخلافه ولا راي فوجب  
الصرف الى واحد وهو الكبير قال **وقد وقع** في بعض الاوقاف وقفي بل دعا  
الحرم وشرط النظر فيه للقاضي واطلق ففیه احتمالا لان احدها انه قاضي الحرم  
والثاني انه قاضي البلد الموقوفة قال **وهنا** لا احتمال لان يشبهان الوجهين  
في انه اذا كان التيمم في بلد وما له في بلدا اخر والا مع عند الراغب ان النظر  
لقاضي بلد التيمم وعند الغزالي انه لقاضي بلد المال فعل ما قال الراغب يكون لقاضي  
الحرم والثالث ان يكون لقاضي بلد السلطان كما في اليمن فعل هذا هل يكون  
قاضي بلد السلطان الاصلية التي هي مصر او قاضي البلد الذي كان السلطان بها  
حين الوقف قال والذي يترجح ان يكون النظر لقاضي البلد الموقوفة لانه اعرافا  
لحما فالظاهر ان الواقف قصده وبه تحصل الصلح سيما اذا كان السلطان  
حين الوقف فيها **قلت** الظاهر احتمال ما بين وهما ان يكون قاضي البلد التي  
جرى الوقف بها والظاهر انه مراد السبكي ببلد السلطان بقرينة تشبيهه  
بمسئلة اليمن والله اعلم **المبحث الخامس** قال الفقهاء كل ما ورد به الشرع  
مطلقا ولا ضابط له فيه ولا في اللفظ يرجع فيه الى العرف ومثله بالحرف في البرقة  
والفرق في البيع والقبض ووقت الحيز وقدره والحيات والاستيلاء في  
العصب والكتف في نية الصلاة بالمقارنة العرفية بحيث بعد مستحضر الصلاة على



ما اختاره النووي وغيره وقالوا في الأيمان أنها تبني أولاً على اللغة ثم على العرف  
وخرجوا عن ذلك في مواضع لم ينعقدوا فيها العرف مع أنها لا ضابط لها في الشرع  
ولا في اللغة منها **المعاطاة** على أصل المذهب لا يصح البيع بها ولو  
اعتبرت لاجرم أن النووي قال المختار الرابع دليل الصحة لأنه لم يصح في الشرع  
اعتبار لفظ موجب الرجوع إلى العرف كغيره من الألفاظ ومنها **أسئلة** استضع  
الصانع الجارية عادة نهم بالعمل بالأجر لا يستحقون شيئاً إذا لم يشترطوا  
في الأصح ومن أمثلة ذلك أن يدفع ثوباً إلى خياط ليخيطه وقصاً ليقصر  
أو جالس بين يدي حائك فيخشق رأسه أو دلاء في ذلك أو دخل مغشياً بآذ  
وسار إلى الساحل وما دخل الحمام فانه يوجب الأجر وإن لم يجز لها ذلك  
قطعا لأن الداخل مستوفى منفعة الحمام سكرته وهناك صاحب المنفعة  
صرفها ومنها **المعاطاة** لا يصح في ضابط الخديف **فرع** سأل الغزالي عن اليهودي  
إذا أجر نفسه مدة معلومة ما حكم السبوت التي يتخللها إذا لم يستثنها فإن  
استثنىها فهل يصح الأجر لأنه يورث إلى تأخير التسليم عن العقد فأجاب  
إذا طرد عرفهم بذلك كان الطلاق العقد كما نصرت بالاشتراك استثنى الدليل  
في عمل لا يتولى وحكمه أنه لو اشتت الجارة في أول الليل مصرحاً بالاضافة إلى أول  
العقد لم يصح وإن أطلق صح وإن كان الحال يقتضي تأخير العمل كما لو أجاز رصاً  
للزراعة في وقت لا يتصور المبادر إلى زرعها أو أجزأ إذا شجونه بالامتعة  
لا تفرغ إلا يوم أو يومين انتهى وقد نقله عنه الداعي والنووي ولم يقلوا  
عن غيره قال السبكي ولا ينبغي أن يوجد مسلماً بل ينظر فيه قال وقد سئل عنه  
قاضي القضاة أبو بكر الشافعي فقال يخبر على العمل فيها لأن الاعتبار بشرعنا في ذلك  
فذكر له كلام الغزالي فقال ليس يصح ثم قال ويحتمل أن يقال ذلك ويستثنى العرف  
قال السبكي وكلام الغزالي متين قوي وفيه فوائد وهو أولى من قول أبي بكر الشافعي  
لأن العرف وإن لم يكن عاماً لكنه موهود فينزل منزلة العرف في أوقات الراحة  
ونحوها قال وقوله إذا طرد عرفهم بذلك فينبغي أن يحمل على عرف المستاجر والمؤجر  
جميعاً سواء كان المستاجر مستملاً أم لا فلو كان عرفاً يهودياً مطرداً أبدت ولو كان  
المستاجر مسلماً لم يعرف ذلك لم يكن إطلاق العقد في حق من لا منزلة الاستثنى

والقول

والقول قول المسلم في ذلك إذا لم يكن من أهل تلك البلدة ولم يعلم من حاله ما يقتضي  
عرفته بذلك العرف وحينئذ هل تقول العقد باطل أو يصح ويثبت له الجارية أو  
يلزم لليهودي بالعمل فيه نظر والأقرب الثالث لأن اليهودي مفرد بالاطلاق مع  
من ليس من أهل العرف قال إذا اقتضى الحال استثنىها فاسم الذي في مدة الأجر  
وإن علم بعد إسلامه يوم سبت وجب العمل فيه لأننا لنقل عند الاستثنى أنه  
خارج عن عقد الأجر فانه لو كان كذلك لجرى في الأجر فضلاً في كجانه العقب  
ولجاز له أن يوجر نفسه يوم السبت لا غير ويجوز ذلك بعد فانه يلزم منه عقد  
الأجر على العيني لتخصيصه على الكمال في مدة واحدة وكلام الفقهاء ياباه و  
مخرجاً به أنه إذا أورد عقد على عين لا يجوز أن يعقد عليها مثله وهكذا نقول في  
استثنى أوقات الصلوات ونحوها ليس معناه أن تلك الأوقات متخللة بين زمان  
الأجر كجانه العقب بل نقول في كل ذلك أن منفعة ذلك الشخص جميع تلك المدة  
مستحقة للمستاجر مملوكة بمقتضى العقد ومع هذا يجب عليه توفيره من العمل  
في تلك الأوقات كما أن السيد يفتقر شفعه عبده في جميع الأوقات ومعه ذلك يجب  
توفيره في أوقات الصلوات والراحة بالليل ونحوها فهذا هو معنى الاستثنى وهو  
استثنى من الاستيفاء من الاستحقاق وإن شئت قلت **من الاستيفاء**  
المملوك كما من الملك وإن شئت قلت العقد مقتضى الاستحقاقها ولكن منع مانعاً  
استثنىها وحينئذ في السبوت داحلة في أجرة مملوك المستاجر منفعة فيها  
وإنما امتنع عليه الاستيفاء لمرع في مروط بقاء اليهودي فإذا أسلم لم يبق  
مانع والاستحقاق ثابت لعموم العقد فيستوفيه ويجب عليه بعد ما أسلم أن يورث  
الصلوات في أوقاتها ويؤثر الاستحقاق المستاجر لا يستيفها بالسلام وإن كانت  
مملوكة له بالعقد كما لم يستحق استيفائها في استيفاء المسلم وإن كانت لمملوكة  
له بالعقد وإنما وجب استحقاق صرفها قبل الإسلام إلى العمل لعدم المانع من  
استيفاء بيع استحقاقها **ونظر** لو اشتت جارية لعمدة فخاضت في  
بعضها فأوقات الصلاة في زمانها غير مستثناة وفي غيره مستثناة ولا  
ينظر في ذلك إلى حال العقد بل إلى حال الاستيفاء وهكذا أكثر المال إلى الحج وسرها  
تحمول على العادة والمنازل المعتادة فلو اتفق في مدة الأجر بخير العادة  
وسار لنا من خلاف ما كانوا يسرون فيما لا يضر الأجر والمستاجر وجب الرجوع



الى ما صار عادة للناس ولا نقول ما نضاح العتد واعتبار العادة الاولى هذا  
مقتضى الفقه واذ لما جده منقولاً قال ولو استعمل المتاجر اليهودي يوم السبت طالما  
او اوزم المسلم العمل في اوقات الصلاة ونحوها لم يلزمه اجرة التثنية فقد قال البخاري  
في فتاويه انه لو اشترى عبد افاستعمله في اوقات الراحة لم يجب عليه اجرة زيادة  
لان جملة الزمان مستحقه وتركه للراحة ليتوفر عليه عمله فان دخله نقص وجب  
عليه ارش نقصه كما لو استعمله في اوقات الصلاة لا يجب عليه زيادة اجرة وعليه  
تركها لقضاء الصلاة هذه عبارة انتهى ونظير مسئلة اسلام الدخيل ما لو اجر  
داراً ثم باعها لغير المتاجر ثم تقابل البائع والمشتري الاجارة والذى ذكره المتول  
ان المتافع تعود الى البائع سوقنا ان الاقاليم ابيع او فسخ على الصحيح لا يها ترجع  
العقد من حينه قطعاً فلم يوجد عنه الرد ما يوجب الحق للمشتري وحل بما لو فسخت  
الاجارة بغير او طرق ما يقتضي ذلك وجهين مبنيين على ان الرد بالبيع يرفع  
العقد من أصله او من حينه ان قلنا بالاول فليست يري وكان الاجرة لم تكن  
او الثاني والى البائع بما تقدم **الكتاب الثاني** في قواعد حكمية  
يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية القاعية **الاول** في الاجتهاد  
لا ينقض بالاجتهاد الاصل في ذلك اجماع الصحابة نقله ابن الصباغ وان ابا  
بكر حكم في مسائل خالفه عمر فيها ولم ينقض حكمه وحكم عمر في المسئلة بعدم المشاركة  
ثم بالمشاركة وقال ذلك على ما قضينا وهذا عام ما قضينا وقضينا في الجد قضاي باختلاف  
وعلقه انه ليس بالاجتهاد الثاني باقوى من الاول وانه يودي الى ان لا يستقر حكم  
وفي ذلك مشقة شديدة فانه اذا نقض هذا الحكم نقض ذلك لتقصير هذا جزاً  
**ومن فروع ذلك** تغير اجتهاده في القبلة عمل بالثاني ولو قضا حتى لو صل  
اربع ركعات لاربع جهات بالاجتهاد فله قضى ومنها لو اجتهد فظن  
طهاره احد الا نايين فاستعمله وترك الاخر ثم تغير ظنه لا يعمل بالثاني  
بل يتيمم ومنها لو شهد الفاسق فردت شهادته فتاب واعادها  
لم يقبل لان قبول شهادته بعد التوبة يتضمن نقض اجتهاده بالاجتهاد  
كذا علله في التيمم ومنها لو اخطأ القاي فبا حدا المتداعين  
ثم رجع قايها آخر والحقة بالآخر لم يقبل ومنها لو اخطأ قايها  
حدهما فجا قايها آخر فالحقة بالآخر لم ينجح به لان الاجتهاد لا ينقض الاجتهاد

ومنها لو حكم الحاكم بشيء ثم تغير اجتهاده لا ينقض الاول وان كان الثاني  
اقوى غير انه في واقعة جدد به لا يحكم الا بالثاني بخلافه ما لو تيقن الخطا ومنها  
حكم الحاكم في المسائل المجتهد فيها لا ينقض ولذا كذا امثله منها **الحكم بمسألة**  
الفرقة في اللعان بالكثر الكلمات الخمس ويطلقان خيرا المجلس والعرايا ومنع اقتصاص في  
المثقل وصحة النكاح بولي او بشهادة فاسق او ببيع ام الولد وثبوت الرضاع بعد  
حولين وصحة نكاح الشغار والنعمة وانه لا قصاص بين الرجل والمرأة في الاطراف  
ورد الزوايد مع الاصل في الرد بالجيب وجريان التوارث بين المسلم والكافر وقتل الوالد  
بالولد والحر بالعبد والمسلم بالذمي ما صح في اصل الروضة في الجميع وان كان الصواب  
في الاخير النقص لما قلناه النص الصحيح الصريح ومنها الرضاخ زوجه ثلثاً ثم  
تزوجها الرابعة بلا محلل لا اعتقاده ان الخلع فسخ ثم تغير اجتهاده وهو باق معها بذلك  
النكاح قال الغزالي ان حكم الحاكم بجملة لم يجب عليه مفارقتها وان تغير اجتهاده لما  
يلزم في فراها من تغير حكم الحاكم في المجتهدين قال لان حكم الحاكم فسخه ترد في  
المختار وجوب المفارقة لما يلزم في مساكها من الوطى الحرام على معتقده الثاني قالوا ما  
ذكره في حكم الحاكم منبئ على ان حكمه ينفذ باطناً ولا ينفذ من فرقها اياها تنقض حكم  
الحاكم لان هذا بالنسبة للاخذه في خاصة نفسه لا متناع نقض الحكم في المجتهدين  
لما تقدم ليظهر اثره في المتنازعين وعلى ذلك ايضا ينبغي ما حكاه ابن ابي الدرم في ادب القضاء  
عن اصحاب ان الحنفى اذا خلد امرافا تلفها عليه شافعي لا يعتد بظنهما رتبة بالتحليل  
فترافعا الحنفى ثبت ذلك عند بطريقه يقضى على الشافعي بضمها الزميه ذكر قول  
واحد اعني لو لم يكن للدمعي بينه وطالبه بعد ذلك باذا ضامها لم يجر الدمعي عليه ان  
يجاف انه لا يلزمه شيء لانه عاقله في ما حكم به الحاكم والاعتبار في الحكم باعتقاده  
القاضي دون اعتقاده وكان هذا مفرع على نفوذ الحكم باطناً ولا فسخ له الخلف  
ويؤيد الخلاف في ما اذا حكم الحنفى للشافعي بشفعة الجوارصل تحلل له **بمسألة**  
**الاول** وقع في فتاوى وكما سبق ان امرأة وقعت ذراذ كرت انها سدها ف  
ملصقاً برتفها عاذرتتها وشرطت النظر لنفسها ثم لولدها واشهد حاكم ما فعي  
عائنه بالحكم بموجب الاقرار المذكور وثبتت ذلك عنده وبالحكم به ونفذت ما  
فعي اخر فاراد حاكم ما لولدها مال هذا الوقف بمقتضى شرطها النظر لنفسها واستمرار  
يدفها عليها وبمقتضى كون الحاكم لم يجمع بصحة وان حكمه بالمرجوب لا يمنع النقص واقفاه



واقفاه بعض الشا فيه بذلك تعلقا بما ذكره الرازي عن ابي سعيد الهروي في قول  
الحاكم صرح وورد هذا الكتاب علي فقبلته قبول مثله والزمنا العمل بحجبه  
انه ليس بحكم ونصوب بالرافعي ذكر قال السبكي والصواب عندي انه لا يجوز نقضه  
سواء فنصر على الحكم بالمرجول لا لان كل شيء حكم فيه ما حكم حكما صحيحا لا ينقض حكما  
من حصر ذلك الحكم بالصحة فله وليس هذا اللفظ في شيء من كتب العلم فليس شرط  
امتناع النقض ان ياتي الحاكم بلفظ الحكم بالصحة قال ولان الحكم بموجب الاقرار  
مستلزم الحكم بصحة الاقرار وصحة المراجعة في حق المقر فاذا حكم الحاكم بطلان  
الوقف مستلزم الحكم بطلان الاقرار وبطلان المقر به في حق المقر قال ولان الا  
ختلاف بين الحكم والصحة والموصوب انما يظهر فيما يكون الحكم فيه بالصحة مطلقا على كل  
احد اما الاقرار فالحكم بصحته انما هو على المقر والحكم بموجبيه كذا قال العام ما  
نقله الرازي عن الهروي فالصريح في قوله بموجبيه عايد على الكتاب وموجب الكتاب  
صدور ما تضمنه من اقرارا ونصرا وغير ذلك وقوله طرأ على العمل به هو انه ليس  
بزور وانما ثبتت المحجة غير مردود ثم يتوقف الحكم بها على امور اخر منها عدم معار  
بيننا وبين كاصرح به الهروي في بقية كلامه وغير ذلك ولذا قال الرازي الصواب  
انه ليس بحكم ونحن نوافق على ذلك في تلك المسئلة اما مسئلتنا هذه فالحكم بموجب  
الاقرار الذي هو مضمون الكتاب ولم يتكلم الرازي ولا الهروي فيه شي في التعلق  
بكله فيما انتهى **الثاني** معنى قوله لا اجتهاد ولا ينقض بالاجتهاد اي في الماضي  
ويمكن بغير الحكم في المستقبل لا تنفاه الترجيح الا ان ولهذا يعمل بالاجتهاد الثاني في  
القبلة ولا ينقض ما مضى وفي المطلب ما قاله الاصحاب في الخشني انه اذا تعارضت بوث  
مع كعض فلا دلالة تقضي انه لو بالحق فرج الرجا لو حكمت بذكره ثم حاض في  
اوانه حكما بشكا له اذا البول يتقدم امكان الحضر قال وما اقتضاها كله فمشكل  
لانه نقض للاجتهاد بالاجتهاد قال الما سوي والجواب عنه ان النقض الممتنع  
في الاحكام الماضية ونحن لا نتعرض لها وانما غلبنا الحكم لا نتقال المرح الا ان  
صارا لمجهول في القبل وغيرهما اذا غلب على ظنه دليل فاخذ به ثم عارضه دليل  
اخر فانه يتوقف عن الاخذ به في المستقبل ولا ينقض ما مضى **الثالث** انشئي  
من القاعدة صور **الاولى** للامام الحمي فلو اراد من بعده نقضه فله ذلك في الجمع  
لانه للمصلحة وقد يتغير ومنع الامام المستثنى وقال ليس بماخذ التجويز هذا ولكن

حتى الاول كان للمصلحة وهو المتبع في كل عصر **الثانية** لو قسم في قسمه اجبارا ثم  
قامت بدنة بخلط القاسم او حيفه نقضت مع ان القاسم قسم بالاجتهاد فتنقض  
القضية بقول مثله والمتهود به مجتهد فيه مشكل وقيل استشكل صاحب المطلب لذلك  
**الثالثة** اذا قدم المقرمون ثم اطلع على صفة زيادة او نقص بطلان التقويم  
الاول لكن هذا يشبه نقض الاجتهاد بالنقض بالاجتهاد **الرابعة** لو قام  
الخارج بينه وحكم له بها وصارت الدار في يده ثم اقام الدار بدنة حكم له بها ونقض  
الحكم الاول لانه انما قضى للخارج لعدم حجة صاحب اليد هذا هو الاصح في الرافعي و  
قال الهروي في الاشراف قال القاضي حبي اشكلت على هذا المسئلة فندري في  
عشرين سنة لما فهم من نقض الاجتهاد بالاجتهاد وتوردة جوابي ثم استقر رأي  
علي انه لا ينقض **فايل** قال السبكي اذا كان للحاكم اهلية الترجيح ورجح في  
منقول لا بد ليل جدي جان ونفذ حكمه وان كان مرجوحا عند اكثر اصحاب ما لم يخرج  
عن مذهبه وليس له ان يحكم بالشاذ الغريب في مذهبه وان ترجح عنده لانه كالحا  
رجح عن مذهبه فلو حكم بقول خارج عن مذهبه وقد ظهر له رجحانه فان لم يشرط  
عليه الامام في التولية التزام مذهب جان وان شرط عليه باللفظ والعرف لقوله  
على قاعدة من تقدمه ونحو ذلك لم يصح الحكم لان التولية لا تشمل **وافي** ابن عبد  
السلام بان الحاكم المذهب اذا حكم بخلاف مذهبه وكان له رتبة الاجتهاد او  
وقع الشك فيه فالظاهر انه لا يحكم بخلاف مذهبه فينقض حكمه وقال الماوردي  
ان كان الحاكم شافيا واذا اجتهاده في قضية ان يحكم بمذهب ابي حنيفة جان  
ومنع منه بعض اصحابنا لتوجه التهمة اليه ولان السبكي نقض موافقة استقرار  
المذهب ومخبراهما **وقال** ابن الصلاح لا يجوز لاحد ان يحكم في هذا الزمان بغير  
مذهبه فان فعل نقض لعقد الاجتهاد من اهل هذه الزمان **خامسة** ينقض  
قضاء القاضي اذا خالف نصا او جماعا او قيا ساجليا قال الرازي او خالف النص اعد  
الكلمة **قال** الحنفية او كان حكما لا دليل عليه نقله السبكي في فتاويه قال وما خالف  
شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نقضه في الواقف نصا او ظاهرا  
**قال** وما خالف المذاهب الاربعة فهو مخالف للجماع قال واما ينقض حكم الحاكم تبين  
خطا به والخطا قد يكون في نفس الحكم لكونه خاطئا او شيئا مما تقدم وقد يكون  
الخطا في السبب كان يحكم بدنية مزورة ثم تبين خطا فيكون الخطا في السبب لا في الحكم

مطلب نقض حكم القاضي  
اذا خالف نصا







فلهذا ان كان منهن ولو اخلط جام مخلوك بمباح لا ينحصر جاز الصيد ولو كان المملوك  
غير محصور ايضا في الاصح قال في رواية الروضة ومن المهم ضبط العدد المحصور  
فانه يتكرر في ابواب الفقه وقال من بينه قال القرافي وانما يضبط بالتقريب فكل  
عدد لو اجتمع في صعيد واحد عسر على الباطن عدة محجرات النظر كالالف ونحوه فهو  
غير محصور وما يسهل كالعشرة والعشرين فهو محصور ومن الطرفين او ساقطا  
من شاهدة تحقق باحد الطرفين بالظن وما وقع فيه الشك استفتي فيه الغلب ولو  
ملك المالك بالاستقاء ثم انصب في غير منزل ملكه عنه ولا يمنع الناس بالاستقاء  
وهو في حكم الاخلط بغير المحصور **وقال** في الاجساد لو اخلط في البلد  
حرام لا ينحصر لغيره الشرا منه بل يجوز الاخذ منه الا ان تقتصر به علامة على  
انه من الحرام **فصل** يدخل في هذه القاعدة تفرق الصفقة وهوان  
يجمع في عقد بين حرام وحلال ويجري في ابواب وفيها غاليا قولان ووجهان  
الصحة الصحة في الحلال والثاني البطلان في الكل **وادي** في المهمات انه  
المذهب **واختلف** في علته فالصحيح انها الجحيم بين الحلال والحرام فغلب الحرام  
وقبل الجاهلية بما يخص الملك من العوض **ومن** أمثله ذلك البيع ان يبيع خلاء  
وخمر او شاه وخنزيرا او عبدا او حرا او عبدا وعبدا غيره او مشتركا بغيره ان يشترط  
او مال الزكاة قبل اخراجها او الماء الجاري مع قرائه او غير الجاري وقلنا اما لا يملك  
والاظهر الصحة في القدر المملوك بخصته من المسما **وهذه** ان يجب ذلك كأم  
به في القيمة فيما اذا ذهب عبدا فخرج حصته مستحقا او بغيره او بغيره او بغيره  
عليها **وفي النكاح** ان يجمع ولا تملك له الامة بين حرة وامة في عقد فالأظهر صحة  
النكاح في الحرة وكذا لو جمع في عقد بين مسلمة ووثنية واجنبية وحرم او خلية  
او من وجه وكذا لو جمع من تحله الامة بين ثمة واختير فانه يبطل في الاختيار وفي  
الامة القولان **وفي الهبة** اذا زادت على القدر الجائز بطلت في الزائد وفي الباقي  
القولان اظهرهما الصحة **وفي المناضلة** اذا كانت بين حزينين فظهرت أحدهما  
بحسن الرمي بطل العقد فيه وسقط من الحرب الاخر مقابله وهل يبطل العقد في الباقي  
فيه القولان اظهرهما **وقال القرافي** ولا يراد ان يضمن كذا الدراهم التي على فلان  
او ابرأته من الدراهم التي عليك وهو لا يعلم قدرها فهل يصح في ثلاثة لا ينفك القدر  
المستيقن وجهان من تفرق الصفقة كذا في الروضة واصلا في الصدق ومقتضاها الصحة

وذكر المسئلة في باب الفان وقالوا وجهان كما لو أجر كل شهر بدراهم هل يصح في الشهر  
الاول ومقتضاها يصح البطلان فانه الاصح في مسئلة الاجارة ولو اهدى ثمنه  
عادة بالاهل القاضى وزاد على المعتاد قبل الولاية ففي اصل الروضة واصلا صار  
هذه بطلان به ما لم تحصد منه الهدية ومقتضاها تحريم الكل قال في المهمات في  
القضاء من خصيص ذلك ما زاد ونحوه في الباقي على تفرق الصفقة فحينئذ نصير الهدية  
مشتركة على الصحيح فان زاد في المعنى كان الهدى الحر بعد ان كان هدى التثان  
فهل يبطل في الجحيم او يصح فيها بقدر قيمته العادة فيه نظر والوجه الاول انه يبي  
وقال البلقيني المعتدرا خصصا من التفرق بالزيادة فان تميزت والاحرم الكل وفي  
احياء الموات لو تفرق الشخص اكثر مما يقدر على احيايه فبطل في الجحيم لانه لا يميز  
ما يقدر عليه من غيره ومما لا يتوكل به فيما يقدر عليه قال في الروضة وهو قوي وفي  
الوصية لو اوصى بثلاثة لوارث واجنبى بطلت في الوارث وفي الاخر وجهان اصحهما  
الصحة والحق بعضهم بذلك ما اذا اوصى بالثلاثة لوارث له والمعروف فيه الجرم  
بالصحة في ذلك **وقال الشهاب** ان لو جمع في شهادته بين ما يجوز وما لا يجوز هل  
يبطل في الكل او فيما لا يجوز خاصة وتقبل في ما يجوز فيه قولان تفرقا اصفق ومن  
اشبهته لو ادعى بالحق فشهد له بالحقين بطلت في الزائد وفي المدعى بها في لان اصحهما  
تقبل **في** ذكر واجربان الخلاف في تفرق الصفقة شروط الاول ان لا يكون  
في العبادات فان كانت في بيع فانه قطعاً ولو عمل زكاة سنتين في سنة قطعاً  
ولو نوى حجتي انقضت واحدة قطعاً ولو نوى في الفل أربع ركعات بتسليمتين  
انقضت بركتين قطعاً دون الاخيرتين الا بدنية وتكبيره ذكره القاضي حين في  
فتاويه **ويستثنى** صوم الاوى لو نوى في رمضان صوم جميع الشهر بطل فيما عدا  
اليوم الاول وفيه وجهان اصحهما الصحة **الثاني** لو نوى النية لم يرضى بطل  
في احداهما وفي الاخر وجهان اصحهما الصحة وقد انعكت هذا المسئلة على الزكوة فقال  
في قواعد صح لو اخلط في الاخر خلا فوهو غلط **الثالثة** ادعى على الخاضع لغيره  
على بعد لم يقبل فيما زاد على القدر المحتمل وفي المحتمل وجهان اصحهما القول فيه **الرابعة**  
لو نوى قطع الوضوء في اثنا عشر بطل ما صادف النية قطعاً وفي الماضي وجهان اصحهما لا قال  
في كذا م وهو من مسائل تفرق الصفقة في لعبات **الخامسة** مع اعما الخفين وهو  
ضعيف ومصل بلل كالا اسفل القوي وقصد هاتم يصح في الاعلى وفي الاسفل وجهان اصحهما الصحة



**السادسة** صلي على موق و اعقدهم احد عشر فموا عشرين فوجهان  
 في البحر الصلح الصلح والثاني لبطان لان النية قد بطلت في الحادي عشر  
 كونه معدوما فيبطل في الباقي **السابعة** صلي على حي وميت فالذي يظهر ان  
 يكون فيه وجهان من تزيق الصفقة لكن في البحر ان جعل الحال ميت والا فلا  
 كمن صلي الظهر قبل الزوال وقتما قاله نظر **الثامنة** ولما من تعرض لها اذا  
 جاوز العايط الا لتيين او البول الحشفة وتقطع فان الما يتعين في المجاوز قطعها  
 وفي غير وجهان اصحابها بحري فيه الحجر ذكره في شرح المذهب وجزم به في الكفاية  
 ونقل القاضي حسين عن النضر والرواية في عن الاصحاب والنا في كجس غسل الجميع  
 حكاية الحاروي **الشرط الثاني** ان لا يكون مبيتنا على الكرامة والتخليب  
 فان كان كالمطلة والعقود بان طلق وجهه وغيرها او عتق عبده وغيره او  
 طلقه اربع نفذ فيما يملكها **الثالث** ان يكون الذي يبطل فيه معين بالتقص  
 او الجزية يخرج ما اذا اشترط الحيا رابعة ايام فانه يبطل في كل ولم يقل احد  
 بانه يصح في ثلاثة وتغلظا بالسي في شرح التنبيه حيث خرجها عن القولين وما  
 ذا العقد على خمس نسوة او اختين معا فانه يبطل في الجميع ولم يقل احدا بالهبة  
 في البعض لانه ليست هذه بأول من هذه وغلط صاحب الذخاير بتخرجها ولو لم  
 من محل له المدة لا عسان بين حرة وامته في عقد فطريقا ان اظهرهما عند الامام  
 وانهما قاضاه على القولين وقال ابن الحداد وابوزيد واخرون يبطل قطعان  
 جمع بين امراتين يجوز افراد كل منهما ولا يجوز الجمع فاشبه الاختين والاولا في بان  
 الاختين ليس فيهما اقوى والحرى اقوى واستثنى من هذا الشرط مسلتنا المناضلة في بحر  
 السابقين فان الامح فيهما الصلة تخرجها عن العقدين مع انه لا يتعين الذي يبطل فيه  
**الرابع** امكان التوزيع يخرج ما لو باع مجهولا ومعلوم ومن ذكر لوباء ارضا  
 مع بذرا او زراع لا يفرد بالبيع فانه يبطل في الجميع على المذهب وقيل في الارض القلان  
 واستثنى من ذلك مسلة بيع المار مع قراره فان الما الجاري مجهول **الخامس**  
 ان لا يخالف الاذن يخرج ما لو استعار شيئا لغيره عا عشر فانه باكثر المذهب البطلان  
 في كل المخالفة الاذن وقيل يخرج عا تزيق الصفقة ولو استأجره لينسج له ثوبا طوله  
 عشرة اذرع في عرض معين فنسج احد عشر لم يستحق شيئا من الاجرة او تسعة فان كان  
 طول السدي عشرة اسحق من الاجرة بقدره لانه لو اراد ان ينسج عشرة لتكن من وان

طلب الاستشارة  
 برهنة في عشرة

كان طوله تسعة لم يستحق شيئا حكاية الدافعي عن التمس ولو اجر الداهن العزل المهن  
 مدة تزيد على محل الدين بطل في الكل على الصحيح وقيل بل في القدر الزايد وفي الباقي فولا  
 تفرق الصفقة واختاره السبكي **والنظر في ذلك** ان بشرط الواقف ان لا يوقف الوقف  
 اكثر من سنة مثله فن اذ فاقى التيم وفي الدين الحرافي بالطلون في الكل قبا ساعلى سلة  
 الرهن وافتى قاضي القضاة جلال الدين الملقب بالصفحة في القدر الذي شرطه الواقف  
 فقال له الشيخ ولي الدين ان تبث تقول بقول الماوردي في الرهن قال بخلافه فافرق  
 قال حتى اعطى المسئلة كتب **قلت** والمسئلة ذكرها الركني في قواعد وقال  
 لما رفق نقلوا والظاهر انها على خلافه فان تولى الصفقة حتى يصح في المروط وحده  
 وذكرها ايضا الركني في اذ ب القضاة وقال لا نقل فيها **والمتحجج** يخرج عا تزيق  
 الصفقة انتهى **قلت** قال الركني مخالفة للاذن عا ثلاثة اقسام مخالفة  
 اذن وضعي كسلة الاعارة للرهن ومخالفة اذن شرعي كسلة اجارة المهرين ومخالفة  
 للاذن التشرطي كسلة اجارة الوقف المذكور **السادس** ان لا يبنى على الاضيلا  
 فلو زاد في العرايا على القدر الجايز فالمذهب يبطل في الكل وفي المطلب عن الجوز  
 نخرج عا القهرين ولو اصدقا لولي عا الطفل والمجنون عين ما له اكثر من مهر  
 المثل فالجوز ومهره في الصداق في اصل المروضة فسادا الصداق والذي في التنبيه ان يبطل  
 الزايد فقط ويصح في قدر مهر المثل من المسمى واقوه التصحيح وصحة في اصل المروضة في تكا  
 السفيه ثم حكى عن ابن الصباغ ان القياس بطلان المسمى وجوب مهر المثل وان الوقف  
 انه عا قوله يجب مهر المثل في الذمة وعلى الاول تسفق الوجه مهر المثل من المسمى قال ابن  
 الرقعة فهدانا قضا اذ لا فرق بين ولي الطفل وولي السفيه وقال السبكي في تصوير  
 المسئلة بين الاصحاب ابن الصباغ نظر فان الولي ان لم يتعرض للمهر فالعقد بائنا يكون عا  
 الذمة ولا يصح الا بمهر المثل لا بمسمى غيره فلا يتحقق اكلاه في وان اذن في عين هي اكثر من  
 مهر المثل فيبلغ ان يبطل في الزايد وفي الباقي خلاه وتزيق الصفقة او هو كسبعة با  
 الاذن عينا من ماله قال ويمكن ان تصور بقوله ان لا فلا نه واصلهها من هذا الال  
 فاصدق منه اكثر من مهر المثل مثلها لكن يا في فيه الخلو في اذنه في البيع قال وقيل  
 تصور عا اذ لم ينص على المهر وعقد عا را يد من غير نقد البلد فهدا ذكر ابن الصباغ  
 يرجع الى مهر المثل من نقد البلد وعنده غيره يصح في قدر مهر المثل عا سمي انتهى **السابع** ان  
 يوردها الجمل يخرج لو ما قاله اجر تدر كل شهر بدبرهم فانه لا يصح في ساير الشهور

ع



قطعا ولا في السفر الا لوجبا لا محالة ولو قال صليت فمضيت فوجه فالتحريم في الغد  
وما بعده فاشد وهل يصح في يوم النحر وجهان احدهما لا ينافي في عامسلة الاحارة  
**النامس** ان يكون المصوم الى الجايز يقبل العقد في الجملة فلو قال نزلت منك نتي و  
ابني او فرسي مع نكاح البنت على المذهب لان المصوم لا يقبل النكاح فلو قال نزلت منك نتي و  
**تنبيه** كما تفرق الصفقة في الثمن تفرق في الثمن ومثاله ما قاله في  
الشفقة لو خرج بعض المسمى مستحقا بطل البيع في ذلك القدر وفي الباقي خلافة تفرق  
الصفقة في الابتداء **فصل** ويرصد في هذه القاعدة ايضا عدة اذا  
اجتمع في العبادة ما يباحض وجانب السفر غلب جانب الحض لان اجتماع المباح والمحرّم  
غلب المحرم **فصل** في سفره انما سافر او عكس انما مع مقيم ولو سافر احد الخطين حضرا  
والاخرى سفره فذلك على الاصح عند النووي طرد اللقاء عدة ولو احضر قاصدا  
فبلغت سفينة دار اقامته انما ولو شرع في الصلاة في دار الاقامة فسارت  
سفينة فليس له القصر **واستشكر** بضمه لان القصر شرطه لنية في الاحرام ولا  
تصح نيته في الاقامة فامتناع القصر اذا سافر اثنا لها لفقد نيته لا لتغلب حكم الحض  
واجيب بانما تعلق وجوب الاتمام بعلمين احدهما اجتماع حكم الحض والسفر والاخرى  
تقدنية القصر ولو قضى فائتة سفر في الحض او عكسه امتنع القصر ولو اصبح صابما في الاقامة  
فما فرأنا انما راو في السفر فاقام اثنا حرم الفطر على الصحيح **ولو ابتدأ** الشافعي  
على الارض ثم اراد السفر فادترك الاستقبال المحرم له لا خلاف في قوله في شرح المذهب  
**ولو اقام** بين الصلاتين بطل الحج او قبل فرضيهما في جميع التأخير صارت الاولى قضاء  
لو شرع المسافر في الصلاة بالتيه فرائي الماء لم تبطل فان نوى الاقامة بعده بطلت على  
الصحيح **ولو نوى** الاقامة ولم يدر ما اتمها وهل يجب الاعادة وجهان احدهما نعم  
لانه صار مقيما والمقيم يلزمه الاعادة والثاني وبه قطع الروايات واختاره المصنف  
قال البغوي ولو اتصلت السفينة التي يصلي فيها بدار الاقامة في أثناء صلواته بالتيه  
لم تبطل ولم يجب الاعادة في الاصح كما لو وجد الماء فنقل ذلك في شرح المذهب وفاقه  
فحل ما ذكره الروايات والبغوي يستثنى ذلك من القاعدة **فصل** في ذلك ولم  
ارفع منقولا **لوا حرم** بالجمعة في السفينة بدار الاقامة على الشطآن اتصلت الصفو  
اليه فصل مع الامام ركعة ثم نوى المفارقة جاز وصح اتمامه بالجمعة فلو سارت السفينة  
وكان له هذه فارقت عمران البلدة فيحتمل ان يتم لانه ادركها بدار ركعة مع الامام  
والوقت

والوقت باق ويحتمل ان تنقلب ظهر الان الجمعة بشرطها دار الاقامة فلما في رقتها شبه  
ما لو خرج الوقت في اثنا بها ويحتمل ان تبطل الصلاة بالكلية لانه طرأ مانع من اتمامها  
جمعة والوقت باق وفرضه الجمعة وهو عاصم بفرضه بدار الجمعة قبل انقضاءها  
يمكن من العود اليها لادراكها وفرضه الجمعة لا يصح منه الظاهر قبل انقضاءها  
الاحتمال اوجه عندي ولما اراد المسلم مسطورة **فصل** ويدخل في القاعدة  
ايضا قاعدة اذا صار المانع والمقتضى قدم المانع ومن فروعها لو استشهد الحجب  
فالاصح انه لا يغسل ولو صار في الوقت او المانع سنن الطهارة حرم فعلها ولو ارتد  
الزوجا في معايشهما الصداق في الاصح كما لو ارتد واحد ولو خرج جرحين عمدا  
وخطا او مضوتا وهدر ادمان بفساد اقصا من ولو كان ابن الجاني ابن عم لم يغسل  
وفي قول نفع كما يلي النكاح في هذه الصورة واجاب الاول بان البتة في العقل  
مانعه فلا يعمل معها المقتضى وفي ولاية النكاح ليست مانعه بل غير مقتضية فاذا وجد  
مقتضى عمل **ونظير ذلك** ما ذكره ابن السليم في استحقاق الخنثى السنان قلنا المرأة  
لاستحقاقه قال يحتمل وجهين منشاها التردد في ان الذكورة مقتضية ان لا تؤنثها  
قال ولا يظن بالاستحقاق ولو تغير في الصائم بسبب غير الصوم كان فام بعد الزوال  
فهل يكون له السواك قال الزركشي في هذه القاعدة الكراهة وصحة المحرم الطهارة  
بانه لا يكره وخرج عن هذه القاعدة صورته اخلاط مولى المسلمين بالكفار و  
الشهاد بغيرهم يجب غسل الجرح والصلاة وان كان الصلاة على الكفار والشهاد حراما  
واجب له اليه حتى بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجلس فيه اخلاط من المسلمين والمشركين فلم  
عليهم **وهنهم** يحرم على المرأة ستر جزاء من وجهها في الاحرام ويجوز ستر جزء منه  
مع الراس للصلاة فيجب مراعاة الصلاة **ومنها** الحجرة على المرأة من بلاد الكفر و  
اجبة وان كان سفرها وحدها حرام **خاتمة** لهذه القاعدة عكس هذه  
القاعدة وهي الحرام لا يحرم الحلال وهو لفظ حديث اخرجه ابن ماجة والدارقطني عن  
ابن عمر فروعا قال ابن السبكي وقد عورض به حديث اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام و  
ليس يعارض لان المحكوم به ثم اعطى الحلال حكم الحرام تعليلها احتياطيا لا صيرورتها  
في نفس حراما **ومن فروع** ذلك ما تقدم في خلط الدرهم الحرام بالمباح وخلط الحمام الحرام  
بالمباح غير المحصور وكذلك المحرم بالاجانب وغير ذلك **ومنها** لو ملكا خنثين فوطيوا  
احده حرمت عليه الاخرى فلو وطئ الثانية لم تحرم عليه الاولى لان الحرام لا يحرم الحلال وفي

٥٤

يشطر

الحجب



انظر الى آثار في

وفي وجهه اذا احبل الثانية حلت وحرمت الاولى قال في الروضة وهو غريب **القاعدة الثالثة** الا يثار في القرب مكره وفي غيرهما محسوب قال تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عز الدين لا يثار في القربات فلا يثار بما الطهارة ولا يسترا العورة ولا بالصف الاول لان الغرض بالعبادات العظمى والجلال فمن اثر به فقد ترك اجل لاله وتعظيمه وقال الامام لو دخل الوقت ومعه ماء يتوضأ به فوجهه لغيره ليتوضأ به لم يجز لا اعرف فيه خلا قالان الا يثار انما يكون في ما يتعلق بالنفوس لا في ما يتعلق بالقرب بالعبادات وقال في شرح المذهب في باب الجمعة لا يقام احد من مجلسه يجلس في موضعه فان قام باختياره لم يكن فان انتقل الى بعد من الامام كره قال اصحابنا لانه اثر بالقربة وقال الشيخ ابو محمد في الفروق من دخل عليه وقت الصلاة ومعه ما يكفي ليطهارة وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجز له الا يثار ولو اراد المضطر اثارا رغبة بالطعام لاستيفاهم كان له ذلك وان خاف فوات مهمته والوقت ان الحق في الطهارة لله فلا يسوغ فيه الا يثار في كمال المحضه لنفسه وقد علم ان المجهتين على شرف التلف الواحدة يستدرك بذلك الطعام تحسن اثارا غير عاقله قال ولينبغي هذا الفرق مسئلة المدافعة وحوان الرجل اذا قصد قتله ظلما وهو قاتل رعل الرفع غير ان الدفع ربما يقتل القاصد فله الاستسلام وقال الخطيب في الجامع كره قوم اثارا لطلب غيره بنوبته في القراءة لان قراءة العلم والمنارعة اليه قربة ولا يثار بالقرب مكره انتهى وقد جزم بذلك النووي في شرح المذهب وقال في شرح مسلم الا يثار بالقرب مكره او خلا في الاولى وانما يستحب في حفظ النفس وامور الدنيا قال الزركشي وكلام الامام ووالله يقضي الا يثار بالقرب حرام محصله لانه اوجه فليس كذلك بل لا يثار ان ادى الى ترك واجب فهو حرام كالماء وسائر العورة والمكان في جماعه لا يمكن ان يصل فيه اكثر من واحد ولا تنفي النوبة لاخره الا بعد الوقت واشياء ذلك وان ادى الى ترك سنة او ارتكاب مكره فمكره او ارتكاب حلال في الاولى ما ليس فيه فهي مخصوص بخلاف الاولى وهذا يرتفع الخلاف وتكليف من المشكل عاقله من جاء ولم يجد في الصف فوجه فانه يجزى شخص بعد الاحرام ويندب للمجرب ان يبا عده فهذا يغتفر عاقله نفسه قربة وهو اجر

الصف

الصف الاول **القاعدة الرابعة** التابع تابع يدخل في هذه العبارات قول عدل الاولى انه لا يفرج بالحكم لانه انما حصل تبعا ومن فروع عدل واحدا شيئا له حريم فكذا الحريم في الاصح تبعا فلو باع الحريم دون المالك لم يبيع **منها** الحمل يدخل في بيع الام تبعا لها ولا يفرج بالبيع **منها** الجوهر والمتولد في الطعام يجوزنا كله معه تبعا لا مفردا في الاصح **منها** ليرتفع السوقه العهد ولم يعل الرئيس والاشراق في انتفاض العهد في حق السوقه وجهان احدهما المنع كما لا اعتبار بعهد حكمه الراعي عن بيعه **منها** قولهم صفات الحق لا تفرد بالاسقاط لانها كما بيعه فلو اسقط من عليه الدين المرحل الاجل لم يسقط ولا يتمكن المستحق من مطالبة لبيته في الحال في الاصح لانه صفة تابعي الصفة لا تفرد بالاسقاط وكذا لو اسقط اكوده او الصفة لا يسقط من به الراعي ولو اسقط الرهن او الكفيل سقط في الاصح وقال الجويني لا كما لاجل و فرق غيره بان شرط القاعده ان يكون الوصف مما يفرج بالعقد كالرهن والكفيل بخلاف الاجل فانه وصف لازم لا يمكن انشاؤه بعقد مستقبل **الثانية** التابع يسقط بسقوط المتبوع وحرفه من فاته صلاة في ايام الجنتين لا يستحب قضاء روايتها لان الوضوء سقط فكذا تابعه **منها** من فاته الحج فيتحمل بالطواف والسعي والحلق لا يتحمل بالرمي والمبيت لانها من توابع الوقوف وقد سقط فسقط التابع **منها** اذ يبطل امان حال او اشراق ففي وجه يبطل الامان في الصبيان والنساء والسوقه لانهم انما دخلوا في الامان تبعا ولكن الاصح خلا **منها** لومات الفارس سقط سهم الفرس لانه تابع فاذا فات المصل سقط ولومات الفرس سقط الفارس سهم الفرس لانه متبوع **منها** لومات الغازي ففي قول لا يضر ولا ولاده ويزق من الديوان لان تبعيته من المات فهو له والاصح قتله في ترعيب **منها** الجهاد **منها** لو اشترى غسل الوجه في الوضوء لعله به وما جاوزه صحيح لم يمتحن غسله للفرق كما صرح به الامام ونقله في المطلب واقرب لانه تابع لغسل الوجه فسقط سقوطه لكن جزموا بان لو قطع من فوق الذراع ندب غسل باقي عضده كما فطره على التجمل قال الجويني وانما لم يسقط التابع في هذه الصور لسقوط المتبوع كمن فاته صلاة زمن الحيض ويحكم فانه لا يقضي روايتها كما يقضي الوضوء لان سقوط القضاء فيما ذكر خصه

٤٥



مع امكانه فاذا اسقط الاصل مع امكانه فالتابع اولى وسقوط الاصل هنا التعذر  
والتعذر مختص بالذلة فبقى التعذر على ما كان من الاستحباب وصار كالحرم الذي لا  
شعور به يندب امرار موسى عليه كذا فرق الجورني وجز مبه الشيمان وفرق بين  
الرفعة بان السنة شهدت بان تلك النوازل لم تكن لتفصل لفرافقة الم يكن في  
قوله كمله وليس تطول بل التحجيل ما مور به لتكلمة غسل اليدين والرجلين لانه كامل  
بالمشاهدة فتعين ان يكون مطلقا لنفسه وفي هذا الفرق منع كونه تابعاً واليه مال  
الاسنوك وقرق بين مسئلة اليد والوجه بان فرض ان اسلم يمين وهو باق عند تعذر  
غسل الوجه واستحب ب مسح العنق ولا ذنن باق بحاله فاذا لم يستحب غسل  
ذلك لم يحل المحل المطلوب عن الطهارة ولا كذلك في مسئلة اليد **تبسة** يوجب  
من ذلك قولهم الفرع يسقط اذا سقط الاصل **ومن فروع** اذا بر الاصل  
بري ايضا من لانه فرع فاذا سقط الاصل يسقط بوجه وعكسه وقد ثبتت  
الفرع ولم يثبت الاصل **ولذلك صور منها** لو قال لشخص لزيد عا عمر والف  
وانا من به فانكرت يد في مظالمه الفاضل من وجهان احدهما نعم **ومنها** ادعى  
الزوج الخلع وانكرت ثبتت البينونة وان لم يثبت المال الذي هو الاصل **ومنها**  
قال بعت عبدي من يدي واعتقه زيد فانكرت يدي او قال بعت من نفسه فانكرت عبدي غنق  
فيهما ولم يثبت العوض **ومنها** قال احد الابنين فلو انه بنت ابنا وانكرت الاخر في حلها  
لغير وجهان والمجزم به في النهاية التبريد وهو المحول به فقد ثبتت الفرع دون الاصل  
**ومنها** قال لزوجتي انت اخي من النسب وهي نفي وفرة النسب من غير ابيه ففي محرمها  
عليه وجهان او مجهولة النسب وكذا ثبت انفس نكاحها في الاصح **ومنها** ادعت زوجة  
رجل فانكرت في فخرها لنكاح عليها وجهان فادعت الاصابة قبل الطلاق وانكرت في  
وجوب اعادة عليها وجهان الاصح نعم **الثالثة** التابع لا يتقدم على المتبوع **و**  
**من فروع** المزارعة على ابي من بين الغل والعنب جائزة تبعاً لها  
بشرط من ان يتقدم لفظ المساقاة فلو قدم لفظ المزارعة فقال نزارعتك  
على ابي من وما قيتك على الغل على كذا لم يصح لان التابع لا يتقدم على المتبوع **ومنها**  
لو باع بشرط الرهن فقدم لفظ الرهن على البيع لم يصح **ومنها** لا يصح تقديم المأمر  
على الامانة في الموقف ولا في تكليس الاحرام والسلام ولا في سائر الافعال في وجه  
**ومنها** لو كان بينه وبين الامام شخص حصل به الاتصال ولو لا هو لم يصح قد وثقه لم يصح

الحكم

ان يحرم قبل لانه تابع له كما انه تابع لامامه ذكره القاضي حسين **ومنها** ذكر القاضي  
ايضا انه لو حضر لكمة من لا تتعقد به كالمسا في العبد والمرأة لم يصح احرامهم بها الا  
بعذر امارا يعني من اهل الكمال لا يعم تبع لهم كما في اهل الكمال مع الامام **الرابعة**  
يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها وقربى منها يغتفر في الشيء منها ما لا يغتفر  
فيه قصد او ربما يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في الاول بل وقد يقال ان اهل العقوق  
توكده بما لا يوكده او اخرها والعبد الاول احسن واعم ومن فروع سجدة السلاوة في  
الصلاة تجوز على الداحلة قطعاً وتبعاً وجري فيه خارجها خلا في استقلاله **ومنها** المستعمل  
في الوضوء لا يشعل في الجنابة اتفاقاً ويستتبع غسل الجنابة بالوضوء الاصح ويندرج فيه  
الترتيب والمسح **ومنها** المستعمل في الحدث لا يشعل في الجنب وعكسه على الاصح و  
لو كان على محل نجاسة فضله عنها وعن الحدث طهراً في الاصح **ومنها** لا يثبت  
شوال الاشهادة اثنين قطعاً ولو صاموا بكفاءة واحد ثلاثين يوماً ولم يترك الحلال  
افطروا في الاصح كصوله ضمناً وتبعاً **ومنها** لا يثبت النسب بشهادة النساء ولو  
شهدن بالولادة على الفرائض ثبت النسب تبعاً **ومنها** البيع الضمني يغتفر فيه ترك الاعيان  
والقبول ولا يغتفر في ذلك في البيع المستعمل **ومنها** الصور التي يصح فيها ملك الكافر للمسلم  
كونها تبعاً ولا يصح استقلالاً وسيأتي في الكتاب الخامس **ومنها** لا يصح بيع الزرع  
الاخضر الا بشرط القطع فان باعه مع الارض جاز تبعاً **ومنها** لا يجوز تعليق الابرا  
ولوعلق عتق المكاتب جاز ان كان متضمناً للابرا **ومنها** لا يجوز تعليق الاختيار  
ولو تعليق طلاق اربع منهن مثله فيقع الاختيار مطلقاً ضمناً فان الطلاق اختياري  
للمطلقة **ومنها** الموقف على نفسه لا يصح ولو وقف على فقر اثم صار منهم استحق  
في الاصح تبعاً **القاعلة الخامسة** تصرف الامام على الرعية منوطاً  
لمصلحة هذه القاعدة نص عليها الشافعي وقال منزلة الامام على الرعية منزلة الولي  
من اليتيم قلنا اصل ذلك ما اخرج به سعيد بن منصور في سننه قال ثنا  
ابو الاحوص عن ابن اسحاق عن البراء قال قال عمر رضي الله عنه اني نزلت نفسي  
من مال الله بمنزلة والي اليتيم ان احتجت اخذت منه فاذا ايسرت رددته  
فان استغنيت اسعفت **ومن فروع ذلك** انه اذا قسم الزكاة على الاصناف  
يحرم عليه التفضيل مع تساوي الحاجات **ومنها** اذا اراد اسقاط بعض الجند من  
الديوان بسبب جاز وبغير سبب لا يجوز حكاية في الروضة **ومنها** ما ذكره الماوردي

مطلب  
هذا المشكل ما اذا كان امام جمعته  
واحد من المتعبد به كما لصي في الكمال  
بما يقع ويثبت شرطه على اهل الكمال  
سيد الماوردي



انه لا يجوز لاحد من ولاية الامور ان ينصب اماما للصلاة فاستقام وان صحح الصلاة  
خلفه لا يكره ووجهه وولي لا مرما مور بمراعاة المصلحة ولا مصلحة في حمل الناس على فعل  
الكفر **ومنها** انه اذا تجبر في الاسير بين القتل والرق والقدام لم يكن له ذلك با  
التشهي بل بالمصلحة حتى اذا لم يظهر وجه المصلحة بحسبهم ان يظهر **ومنها**  
انه ليس له ان يزوج امرؤا بغير كفوه وان نصبت لان حق الكفاه للمسلمين وهو  
كلنا يب عنهم فلا يقدر على اسقاطه **ومنها** انه لا يجبر وصية من لا وارث  
له باكثر من الثلث **ومنها** انه لا يجوز له ان يقدم في مال بيت المال غير الحاج  
على الاحوج قال السبكي في فتاويه فلوله يمكن امام ففعل غير الاحوج ان يتقدم  
بنفسه فيما بينه وبين الله اذا قدر على ذلك لم يمت الى انه لا يجوز واستنبطت  
ذلك من حديث انما انا قاسم والله المعطي ووجه الدلالة انه ينهيك عن الاعطاء  
انما هو من الله لا من الامام فليس له ما من ان يحكم احدا الا ما ملكه الله وانما صيغة  
الامام القسمة والقسمة لا بد ان تكون بالعدل ومن العدل تقديم الاحوج و  
التسوية بين متساوي الحاجات فاذا قسم بينهما ما ودفعه اليهما علمنا ان الله ملكهما  
قبل الدفع وان القسمة انما هي معينة لما كان بينهما كما هو بين الشريكين فاذا لم يكن  
امام ويدر احداهما واستأثر به كان كما لو استأثر بعض الشركاء بالمال المشترك  
ليس له ذلك قال ونظيره كذا ما ذكره الامام ورد في باب التيمم انه لو ورد  
اثنا عشر ماء مباح واحدها اخرج فبدر الاخر واخذ منه انه يكون مسيا في  
**منها** وقع بعد السجدة به بيلا والصحيح ان عبد انتهى الملك فيه لم يمت  
المال فاشترى نفسه من وكيل بيننا لما لافقي اشخ جله لا الدين والاشياء بالحق  
ورفعت الواقعة الى القاضي فسمى الرين الاصل في فقال لا يقع لانه عقد عتاقه  
وليس لو وكيل بيت المال ان يعق عبد بيت المال قال **ان السبكي في الترشيع**  
والصواب ما افق به المحدثان وان هذا العتق انما وقع بعوض فلا يصح  
ليه على بيت المال **القاعدة السادسة** الحدود تسقط بالشبهة قال  
صلى الله عليه وسلم ادر والحدود بالشبهات اخرجها ابن عدي في جزء له من حديث  
ابن عباس واخره ابن ماجة من حديث ابي هريرة ادفوا الحدود ما استطعتم  
واخره الترمذي والحاكم والبيهقي وغيرهم من حديث عائشة ادر والحدود عن  
المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلم يخرجوا سبيله فان الامام لان يحيط

في العفو

في العفو خير من ان يحيط في العقوبة واخرجه البيهقي عن عمر وعقبة ابن عامر  
ومعاذا ابن جبل موقوف او اخرج من حديث علي مرفوعا ادر والحدود فقط وقال  
مسدد في مسنده ثنا يحيى القطان عن شعبه عن عاصم عن ابي وايل بن مسعود  
قال ادر والحدود بالشبهة وهو قوف حسن الاسناد واخرج الطبراني عنه موقفا  
ادر والحدود والقتل عن عبا والله ما استطعتم الشبهة تسقط الحد ما كانت في  
القاعل كمن وطئ امرأته ظننها حليمة او في الحبل بان يكون للوطئ فيها ولكن او شبهة كالامة  
المشركة والكتابة وامه ولد ومملوكة المحرم ما في الطريق بان يكون حلالا عند  
توهم حراما عند اخرين ككراه المتعة والنكاح بين ولي او بلى شهود وكل نكاح  
مختلف فيه وشرب الخمر للتداعي وان كان الاصح تحريمه شبهة الخلاف وكذا  
يسقط الحد بقذف من شهد اربعة بزناها واربعة انها عذرا لاحتمال صدق  
بيته الزنا وانها عذرا لم تنزل بكارتها الزنا ومفقط عنها الحد شبهة الشهادة  
بالنكاح **ولا قطع** سرقة مال اصيله وفرعه وسيد واصله وفرعه  
لشبهة استحقاق النفقة وسرقة ما طنته ملكه او ملكا لبيه او ابنه ولو  
ادعى كون المروقه ملكه سقطا لقطع نص عليه للشبهة وهو الأصل لنظره  
ونظيره ان برني لا يعرف الفان وخته فيدعي انها زوجته فلو وجد ولا  
يقتل فاذا لظهور بن يترك الصلاة متعمدا لانه مختلف فيه وكذا من مس او  
لمس وصلي متعمدا وهو شافعي وتوضا ولم يبنو ذكره القفال في فتاويه و  
يسقط القصاص ايضا بالشبهة فلو قد ملقوا وزعم موته صدق الولي ولكن  
تجب الدية دون القصاص للشبهة **ولو قيل** حراما ولمسلم لا يدرى ايسلم  
او كافر وحرا وعبد فلا قصاص للشبهة نقله في اصل الروضة عن البحر  
الشبهة لا تسقط النعز بنو تسقط الكفارة فلو جامع ناسيا في الصوم او  
الحج فلا كفارة للشبهة وكذا الوطئ على ظن ان الشمس غربت او ان الليل باق و  
بان خلا ففانه يقطر ولا كفارة قال القفال لا تسقط الدية بالشبهة لانها  
تضمنت غرامة بخلاف الكفارة فانها تضمنت عقوبة فالتحقق في الاستقاط بالحد  
وسقط الاثم والخمر بان كانت في القاعل دون الحبل **تلي** شرط الشهادة  
ان تكون قربة والا فلا اثر لها وهذا يحكم بوطئ امة اياها السيد ولا يراعي خلاف  
عطاء في باحة الجوارى للوطئ في سرقة مباح الاصل كالحطب ونحوه وفي القذف على



صورة الشهادة ولو قتل مسلماً ذمياً فقتله ولياً الذي قتل به وإن كان موافقاً  
 للراي أبي حنيفة ومن شرب النبيذ تعد ولا يراعي خلافه في أبي حنيفة  
**القاعدة السابعة** الحر لا يدخل تحت اليد ولهذا لو جلس حراً ولم يمنعه  
 الطعام حتى مات خنقاً بغيره أو باغياً حراً لم يوطأ ويخون لم يضمن ولو كان عبداً  
 ضمنه ولا يضمن منافع ما دام في جليسه إذا لم يستوفها ويضمن منافع  
 العبد ولو ولى حرته بشبهة فأصلها وما نبت بالولادة لم يجز يتهلف  
 الأصح ولو كانت نكاحاً وجبت القيمة ولو طأ وعنته حرته على  
 الزنا فلا مهر لها بالاجماع ولو طأ وعنته أمة فلها المهر في رأي لأن كونه  
 للسيد فلا يوثق سقاطها وإن كان الأصح خلافه ولو نام عبداً بغير قضاء  
 وأخرجه عن القافلة قطع أو مرقاً في الأصح ولو وضع صبياً حراً في مسبة  
 فأكله سبع فلا ضمان في الأصح بخلافه لو كان عبداً ولو كانت امرأة تحت  
 رجل وادعى لها زوجته فالصحيح أن هذه الدعوى عليها لا على الرجل لأن الحرمة  
 لا تدخل تحت اليد ولو أقام كل بيتة لها زوجة لم تقدر بيتة من هي تحت لما  
 ذكرنا بل كما لو أقام ما يتبين على خلتيه ولو كان في يد المذنب ما لفق الكسبة  
 بعد موت السيد فهو في وقال الدارث بل قبله فهو في صدق المذنب بيمينه لأن  
 اليد له بخلاف دعواه أنها الولد لا بها تزعم أنه حر والحر لا يدخل تحت اليد وثبات  
 الحر وما في يده من المال لا تدخل في ضمان الخاص لا بها في يد الحر حقيقة وكذا  
 لو كان صغيراً أو مجنوناً على الأصح **القاعدة الثامنة** الحر لم يوطأ  
 هو حریم له الأصل في ذلك لمشتبهات لا يعلهن كثير من الناس عن أنقى الشبهات  
 استبرأ لدينه وعرضه كما لا داعي حول المحي بوشك أن يقع فيه الحديث أخرجه  
 الترمذي قال إن ركش الحریم يدخل في الواجب والحرام والمكروه وكل محرر لهم  
 يحيط به والحريم هو المحرم المحبط بالحرام كالخمر والخمر ما حرمت العورة الكبرى  
 وخبرها الواجب ما لا يتم إلا بالجماع به ومن تعد وجب غسل  
 جزء من الرقبة والراش مع الوجه ليتحقق غسله وغسل جزء  
 من العنق والساق مع الذراع وترجوة من السرة والركبة  
 مع العورة وجزء من الوجه مع الرأس للمرأة وحرم الاستمتاع  
 بما بين الكتف والركبة في الجهر حرمة الفرج **صابط** كل محرر حریم

قوله صل الله عليه وسلم  
 الحلال بين والحرام بين  
 وبينهما مذبح

حرام الا صورة واحدة لم أر من تفتن لاستثنائها وهي بر الزوجة فانه حرام  
 وضربوا بجوار التلذذ بحريمه وهو ما بين الالتي **فصل** ويدخل هذه  
 القاعدة حریم المحرم فهو مملوك لما لك المحرم في الأصح ولا يملك بالاحياء قطعاً  
 وحریم المسجد حكم المسجد فلا يجوز الجلوس فيه للبيع ولا للجنس ويجوز الاقتداء  
 فيه بمن في المسجد ولا اعتكاف فيه **وصابط** حریم المحرم تعرضوا له في باب  
 احيا الموات **وأما** رجة المسجد فقالت في شرح المذهب قال صاحب الشامل  
 والبيان وهي ما كان مضافاً إلى المسجد وعناء المحامي المتصل به خارجيه  
 قال النووي وهو الصحيح خلافه قال ابن الصلاح انها صفة وقال البندجي  
 هي البيت المحي له بجوار منضلاً به وقال القاضي أبو الطيب هو ما هو له وقال  
 الرافعي الأكثرون على عدم الرجة منه ولم يفرقوا بين أن يكون بينهما وبين  
 المسجد طريق أم لا وهو المذهب وقال ابن حجر ان انفصلت عنه فله **القاعدة**  
**التاسعة** إذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل  
 أحدهما في الآخر غالباً **من فروع ذلك** إذا اجتمع حدث وجنا به كفي الفصل  
 على المذهب كما لو اجتمع جنابة وحيض ولو باشر المحرم بما دون الفرج لمزمت  
 القدية فلو جامع دخلت في الكفارة على الأصح بناء على تداخل الحدث والجنابة  
 ولو اجتمع حدث ونجاسة حكيمه كفت لها غسل واحد في الأصح عند النووي  
 لو جامع بدو ما يل فعن المسعودي أنه لا يوجب غير الجنابة والممس الذي يضمن  
 يصير محموراً به كمن وجع الخارج الذي يضمنه لا يزال ولا أكثر من قال يحصل  
 الحدتان لأن المس يسبق خفيفه الجاه بخلافه في الحر وجنه فانه مع الانزال ولو  
 دخل المسجد وصل لفرض دخلت فيه التحية ولو دخل المحرم محرم ما عدا فورة  
 دخل فيه فلا حرام لدخول مكة ولو طأ في القاد من فرضاً ونذر دخل فيه  
 طواف القدوم بخلافه ما لو طأ في قاضية لا يدخل فيه طواف الوداع لأن كل منهما  
 مقصود في نفسه ومقصودها مختلف بخلاف ما لو دخل المسجد الحرام فوجد  
 يصلون جماعة فصلاها فانه لا يحصل له التحية البيت وهو الطواف لأن ليس  
 من جنس الصلاة ولو صلى عقب الطواف في فريضة حسبت عن ركني الطواف اعتباراً  
 بنجسة المسجد نص عليه في القدر وليس في المديد ما يخالفه وقال النووي انه المذهب  
 ولو تعدد السهو في الصلاة لم يعتد بالسجود بخلافه في جبراً فان كان حرام لا



لا تتداخل لأن المقصد بسجود السهور غم انف الشيطان وقد حصل بالسجدتين  
أخر الصلاة والمقصود بجذبات الأحرار جبرهتك الحرمة فكل هذا خبرا مختلف  
المقصود ولو زنا بكرا وشربا وسرقا كفى حد واحد قال الراجح وهل  
يقال وجب لها حدود ثم عادت إلى حد واحد لم يجب الحد وجعلت الزنيات كالمكات  
في مرتبة واحدة ذكرها فيها احتماكن ولو زنا أو شربا فقيم عليه بعض الحكماء  
فعاد إلى الجرمه دخل الباقي في الحد الثاني وكذا لو زنا في عدة النفر بغير  
ثأبنا ودخلت فيها بغية المدة ولو قد فرغ من عدة النفر بغير  
في الأصح ولو زنا وهو بكر ثم زنا وهو ثيب فهل يكتفى بالجرم وجهان  
في أصل الروضة بلي ترجيح وجه المنع أخلا في جسمها لكن صح  
البارز في التمييز المتداخل بخلاف ما لو سرق وزنا وشرب وارتد  
فلا تتداخل لا اختلا في الجسد ولو سرق وقتل في المحاربة فهل  
يقطع ثم يقتل أو يقتصر على القتل والصلب يدرج حد السرقة في حد  
المحاربة وجهان في الروضة بلي ترجيح ولو وطئ في نهار رمضان  
مرتين لم يلزمه بالثاني كفارة لأنه لم يصادف صوما بخلاف  
ما لو وطئ في الأحرار ثانيا فان عليه شأه ولا تتداخل في الكفار  
لمصادفته أحراما لم يحل منه ولو لبس ثوبا مطيبا فخرج الراجح  
لزوم فديتين وصح النووي واحدة لا تحاد الفعل وتبعه الطيب  
ولو قتل المحرم صيدا في الحرم لزمه جزا واحد وقد اختلفا في الحرمتان  
في حقه لأنها من جنس واحد كالقارن إذا قتل صيدا الزم جزاء  
واحد وإن كان قد هتك به حرمة الحج والعمره ولو أحرمته بالعمرة  
فخرج صيدا ثم أحرمت بالحج فخرج جزا آخر ثم مات فهل يلزمه جزا  
قال الشيخ أبو اسحق في المحاكم هذه المسئلة لا نفوذ لها نقل ولو كسخت  
الحرم جلد الرأس فدية والشعر تابع قال الراجح وبشبهه مما لو  
أرضعت أم الزوج زوجته يجب المهر ولو قتلها لم يجب ولو تكررت  
الوطئ بشبهة بكرا وجب ارش البكارة ولا تتداخل لا اختلا في الجسد  
لأن ارش البكارة يجب أبلا والمهر نفقا والارش للمهر لا للمهر  
ولو قطع كامل الأصابع يدانا قصة أصبعان لفظ أصابعه الأربع

فله حكومة أربعة أخماس لكف ولا تتداخل لأنها ليست من جنس لقصاص  
ولو حكومه خمس لكف أيضا وإن أخذ دية الأصابع الأربع فله حكومة لأنها  
من لكف لا اختلا في الجبهة ولو زال أطرافها لطيف ثم مات سراية أو حزة  
حلت في دية النفس ولو كان أحد الفعلين عمدا أو لا خطأ فلا تتداخل  
للاختلاف فان دية العمد مثلثة حاله على الجاني ودية الجاني خمسة مائة  
على العاقلة ولو قطع الإصبعان وعليها أهداب دخلت حكومتها في ديتها  
وكذا تدخل حكومة الشعر في دية الموضوعة والشارب في دية الشفخ واللا  
طفار ولكف في دية الأصابع والسبح في دية السن والذكر في دية كشف  
والثدي في دية الحمله على الأصح في الكل وكذا حكمه قصة الانف في  
دية المارن على ما قال الإمام أنه الظاهر وصح في أصل الروضة وقال  
في المهمات الفتوى على خلافه ولا يدخل ارش الجرم في دية العقل ولا إلا  
سنان في المحبين ولا الموضوعة في الأذنين ولا حكومة جرم الصدر في دية  
الثدي ولا العانة في دية الذكر والشفرين لا اختلا في محل الجنابة فيها  
ولو لزمتها عدتا الشخص من جنس بان تطلق ثم وطئ في العدة تتداخلان  
ما إذا كانتا شخصين بان وطئ غير بشبهة فلا تتداخل ولو كانتا لواحد  
اختلف الجنس بان كانت الأولى بغير الحمل والثانية به فوجهان أحدهما التداخل  
وقيل لا اختلا في الجنس والوجهان مبنيان على التداخل في العدد هل هو  
سقوط الأولى والاكتفى بالضمان أو انضمام الأول للثاني فيؤدى بان قضائية  
واحد وفيه وجهان فعلى الأولى تتداخل وعلى الثانية لا وقد علمت ما أورده  
من الفروع ما احترازناه بقولنا من جنس واحد وبقولنا لم يختلف مقصودهما  
وبقولنا غالبا **فصل** يدخل في هذه القاعة قاعدة التأسيس  
أولى من التأكيد فإذا دار اللفظ بينهما تعين حمل على التأسيس وفيه فروع  
قال ابن طالق انت طالق ولم ينو شيئا فالأصح الحمل على الاستيناف ومنها إذا قال  
لزوجته ان طاهرت من فله نه الأجنبي فانت على كظهر أمي ثم تزوج تلك في  
ظاهر فهل يصير مظاهرة أم الزوجه الأولى وجهان أحدهما في التسمية لا حمل للصنف  
على الشرط فكأنه علق طهاره على طهره من تلك حال كونها أجنبية وذلك تعليق على ما  
لا يكون ظاهرا راسخا والثاني نعم ويجعل الوصف بقوله الأجنبي توضحا لا تخصيصا



وهذا هو الراجح عند النور **القاعدة العاشرة** اعمال الكلام اولي  
من احواله **من فروع** ما لو اوصى بطبل وله طبل لهما وطبل حربي وحمل  
على الجار بنرض عليه والحق به القاضى حين ما لو كان له زق حمزوز في خاله  
فاوصى باحدهما وحمل على الخل **ومنها** ما لو قال لزوجته وهما را احدا طلاق  
فانها تطلق بخلاف ما لو قال في كلبها ولا جنبتيه وقصد الا جنبتيه يقبل في الاصح  
لكون الا جنبتيه من حيث الجملة قابله **ومنها** لو وقف على اولاده وليس له اولاد  
اولاد حمل عليهم كما جزم به الراعي لتعذر الحقيقة وصونا للفظ على الاحمال  
**ونظير** ما لو قال لزوجتي طلاق وليس له الا رجعيات تطلقن قطعا  
وان كان في دخول الرجعية في ذلك مع الزوجات خلاف **ومنها** قال الزوج  
ان دخلت الدار انت طالق كخوف الفاقان الطلاق لا يقع قبل الدخول صونا للفظ  
عن الاحمال وقال محمد بن الحسن صاحب ابي حنيفة يقع لعدم صلاحية اللفظ للجنس  
لسبب عدم الفاحل على الاستيناف ونقل الراعي عدم الوقوف عن جماعه ثم نقل  
عن ابو شبيب انه يسأل فان قال اردت التخيير حكمه به قال الاسنوي وما قاله  
البوشنجي لا استحلال فيه الا انه يشتر بوجوب سوا له **ومنها** قال الزوج في مهر  
انت طالق في مكره ففي الراعي عن البويرطي انها تطلق في الحال وتبعه في البرصه قال  
الاسنوي وسببه ان المطلقة في بلد مطلقة في باقي البلدان قال لكن رايه في طبقات  
العبادي عن البويرطي انها لا تطلق حتى تدخل مكة قال وهو متجه فان حل الكلام  
على فائدة اولي من الثابتة قال وقد ذكر الراعي قبل ذلك تحليل عن اساميل  
البوشنجي مثله واقرب عليه **ومنها** وقع في فتاوى السكاك ان رجلا وقف عليه في علي  
اولاده ثم اولاده وسله وعقبه ذكر اوائتي للذكر مثل حظ الانثيين علان  
من توفي منهم عن ولد او نسل عاد كما كان جاريا عليه من ذكر على ولده ثم  
على ولد ولده ثم على نسله على النصف وعلى ان من توفي عن غير نسل عاد كما كان  
جاريا عليه على من في درجته من اهل الوقف المذكور يقدم الاقرب اليه فالاقرب  
ويستوي الاخ الشقيق والاخ من الاب ومن مات من اهل الوقف قبل استحقاقه  
لشي من منافع الوقف وترك ولدا او اسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي لو بقي  
حيا الى ان يصير اليه شئ من منافع الوقف المذكور وقام في الاستحقاق مقام  
المتوفي فاذا اوصوا فعلى الفقراء وتوفي الموقوف عليه وانتقل الوقف الى ولده

الا

البلاد

أمر

احمد وعبد القادر ثم توفي عبد القادر وترك ثلاثة اولاد وهم علي وعمر  
والطيفه وولدي ابنته محمد المتوفي في حياة والده وهما عبد الرحمن ومليكة ثم  
توفي عمر عن غير نسل ثم توفيت لطيفة وترك بنتا سمي فاطمة ثم توفي علي و  
ترك بنتا سمي زينة ثم توفيت فاطمة بنت لطيفة عن غير نسل فالي من ينتقل  
نصيب فاطمة المذكورة **فاجاب** الذي ظهر لي الا ان نصيب عبد  
القادر جميعه ينقسم هذا الوقت على ستين جزءا لعبد الرحمن منه اثنا عشر و  
وللمليكة احدى عشر ولزينة سبعة وعشرون ولا يستحق هذا الحكم في اعقابهم بل  
كل وقت يحسبه قال ويان ذلك ان عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه الى اولاده  
الثلاثة وهم عمر وعلي والطيفه للذكر مثل حظ الانثيين لعلي خمسة ولعمر خمسة  
وللطيفة خمسة هذا هو الظاهر عندنا ويحتمل ان يقال يشتركون عبد الرحمن ومليكة  
ولما محمد المتوفي في حياة ابيه ونزل منزلة ابنيهما فيكون لهما السبعان  
ولعلي السبعان ولعمر السبعان وللطيفة السبع وهذا ان كان محمدا في موضع  
عندنا لان المتكلم في ما اخذه ثلثة اسوار **احد**هما ان يقصود الواقفان لا  
بحرم احدهما من رتبته وهذا ضعيف لان المقاصد اذ لم يدل على اللفظ لا اعتبار  
الثاني ادخالهم في الحكم وجعل الترتيب بين كل طبقة اصل وفرع لا بين الطبقتين  
جميعا وهذا محتمل لكنه خلاف الظاهر وقد كنت ملتأ لم حجة في وقوف اللفظ  
اقتضاه فيه استاء عمه في كل ترتيب الثالث الاستناد الى قول الواقف ان مات  
من اهل الوقف قبل استحقاقه لشي قام ولده مقامه وهذا قوي لكن انما يتم لو  
صدق على المتوفي في حياته والذاته من اهل الوقف وهذه مسئلة كان قد  
وقع مثله في الشام قبل التسعين وستمائة وطلبوا فيها نقلا فلم يجدوه فارسلوا  
الى الديار المصرية يسألون عنها ولا ادري ما اجابوهم لكني رايت بعد ذلك في  
كلام الاممات في ما اذا وقف على اولاده عما ان مات منهم انتقل الى  
اولاده ومن مات ولا ولده انتقل الى الباقي من اهل الوقف مات واحد عن  
ولد انتقل نصيبه اليه فاذا مات اخر من غير ولد انتقل نصيبه الى اخيه وابن اخيه  
لانه صار من اهل الوقف فهذا التحليل يقتضي انه انما صار من اهل الوقف  
بعد موت والده فيقتضي انه ابن عبد القادر المتوفي في حياة والده ليس من اهل  
الوقف وانه انما يصدق على اسم اهل الوقف الى الالاستحقاق قال ومما يثبت



له ان بين اهل الوقف والموقوف عليه عموماً وخصوصاً من وجه فاذا وقف مثله  
على يد ثم عمر وثم اولاده فموقوف عليه في حياة زيد لانه معين فصد  
الوقف بخصوصه وسماء وعينه وليس من اهل الوقف حق يوجد شرطاً مستحقاً  
وهو موت زيد واولاده اذا ازال اليهم الاستحقاق كل واحد منهم من اهل الوقف  
ولا يقال في كل واحد منهم انه موقوف عليه بخصوصه لانه لم يعين الوقف  
واما الموقوف عليه جهة الاولاد كما لفقرا قال فنيين بذلك ان ابن عبد  
القادر وعمر عبد الرحمن لم يكن من اهل الوقف اصلاً ولا موقوفاً عليه لان  
الوقف لم ينص على اسمه قال وقرئ ان المتوفي في حياة ابيه سكنى  
انه لو مات ابوه جرى عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق الى اولاده  
قال وهذا قد كنت في وقت اجتهته ثم رجعت عنه فلذا قلت قد يقال  
الواقف ان من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه شيء فقد ساء من اهل  
الوقف مع عدم استحقاقه فيدل على انه اطلق اهل الوقف على من لم يصل  
اليه الوقف فيدخل محمد والذ عبد الرحمن ومليكه في ذلك فيستحقان حق  
انما خرج في الاوقات الى ما دل عليه لفظ واقفها سواء وقف ذلك عرف  
الفقر ام لا قل لا نسلم مخالفة ذلك لما قلناه اما اولاد  
فلا نه لم يقل قبل استحقاقه وانما قال قبل استحقاقه شيء فهو الذي  
قد استحق شيئاً صار به من اهل الوقف ويرث في استحقاقه من اهل الوقف  
قبله فنصر الواقف على ان ولده يقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل  
اليه ولو سلمنا انه قال قبل استحقاقه فيقول ان يقال الموقوف عليه في  
البطن الذي بعده وان وصل اليه الاستحقاق اعني انه صار من اهل  
الاستحقاق في الوقف قد تباخر استحقاقه اما لانه شرط بمدة كقول في كل  
سنة كذا فيموت في ثنائها او ما شبهه ذلك فيصح ان يقال ان هذا  
من اهل الوقف والى الان فاستحقاق الخلة شيئاً لعدم شرط الا  
ستحقاق في بعض زمان او غيره هذا حكم الوقف بعد موت عبد القادر فلما  
توفي عمر عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخوته على شرط الواقف لم يفي  
درجته فيصير نصيب عبد القادر كله بينهما اثنان على الثلثان والطفيفة  
الثلث ويترحم ما ان عبد الرحمن فلما ماتت لطيفة انتقل نصيبها وهو الثلث

يتمثل

الابن

الى ابنتها ولم ينتقل عبد الرحمن ومليكه شيء لوجود اولاد عبد القادر  
وهو محبوسهم لانهم اولاد وقد وقفهم على اولاد الذين هم منهم  
فلما توفي علي بن عبد القادر وخلف بنته من ينيب احتمال ان يقال نصيبه  
كله وهو ثلثا نصيب عبد القادر ولها عملاً بقول الواقف من مات منهم عن  
ولده انتقل نصيبه لولده وتبقى من ينيب عمته مستوعبة نصيب حلتها  
لنصيب ثلثا ولها طمعه ثلثه واحتمل ان يقال ان نصيب عبد القادر كله  
ينقسم الان على اولادها بقول الواقف ثم على ولده ثم على اولاد اولاده  
فقد اتت جميع اولاد الاولاد استحقاقاً بعد الاولاد وانما يجنبنا عبد  
الرحمن ومليكه وهما من اولاد الاولاد لا اولاد فاذ انقرض الاولاد نزل  
الحق فيستحقان وينقسم نصيب عبد القادر بين جميع اولادهم فلا  
يحصل لنصيب جميع نصيب ابنتها وينقسم ما كان بيد فاطمة بنت لطيفة  
وهذا امر مقتضاه النزول الحادث بالقراض طمعة الاولاد المستفاد  
من شرط الواقف ان اولاد الاولاد بعدهم ولا شك ان فيه مخالفة لظاهر  
قوله ان من مات نصيبه لولده فان ظاهره يقتضي ان نصيبه على بنته  
يترك واستمرار نصيب لطيفة لبنتها فاطمة فخالفتنا بهذا العمل فيها جميعاً  
ولو لم يخالف ذلك لزمنا مخالفت قول الواقف ان بعد ذلك الاولاد يكون  
لاولاد الاولاد وظاهره يشتمل الجميع فهذا ان الظاهر ان تقارنا  
وهو عارض قوي محب ليس في هذا الوقت محض اصوب منه وليس  
الترجح فيه باليهين بل هو محل نظر لفقته وخطره في هذه طرق  
ان الشرط يقتضي الاستحقاق اولاد الاولاد جميعهم متقدم في كل  
الوقف والشرط يقتضي اخراجهم بقوله من مات انتقل نصيبه  
لولده متأخر فالعمل بالمتقدم اولى لان هذا ليس من باب التمسك حتى  
يقال العمل بالتأخر اولى ومنها ان ترتيب الطبقات اصل في كل انتقال  
نصيب الوالد الى ولده فرع وتفصيل لذلك الاصل وكان التمسك بالاصل  
اولاً ومنها ان من صيغته عامه فقوله من مات وله ولد صالح الكل  
منهم لمجموعهم واذا اريد مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم الى مجموع الاولاد  
من مقتضيات هذا الشرط فكان اعماله من وجه مع اعمال الاولاد لم

٥١



يجعل بذلك كان الفا لاول من كل وجه وهو مرجوح **ومنها** اذا تعارض  
الامر بين اعطاء لذرية وحرمانهم تعاضلا ترجيح فيه فالاعطاء اول  
لانه لا شك اقرب الى غرض الواقفين **ومنها** ان يستحق رتبة لاول  
الامر بين وهو الذي يخص اذا اشرك بين بقية اولاد الاولاد محقق  
وكذا فاطمة والزائدة على المحقق في حقها مشكوك فيه ومشكوك في استحقاق  
عبد الرحمن ومملكته له فاذا لم يحصل ترجيح في التعارض بين اللفظين بقسم  
بينهم فيقسم بين عبد الرحمن ومملكته وزينب وفاطمة وهو يقسم للذكر  
مثل حظ الانثى فيكون لعبد الرحمن خمسة واكبر من الانثى خمسة  
الهم دون اصلهم او ينظر الى اصولهم فيكون منزلتهم لو كانوا  
موجودين فيكون لفاطمة خمسة ولزینب خمسة ولعبد الرحمن ومملكته  
خمس في احتمال وانا الى الثاني اميل حتى لا يفضل فخذ على فخذ في المقدار  
بعد ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة من غير نسل والباقيون  
من اهل الوقوف زينب بنت خالتها وعبد الرحمن ومملكته ولدا معها وكلهم  
في درجتها وجب قسم نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه ومملكته ربع  
ولزینب ربع ولا نقول هنا ينظر الى اصولهم لان الانفصال من  
يساويهم ومن هو في درجتهم فكان اعتبارهم بالنسبة اولى فاجتمع  
لعبد الرحمن ومملكته خمس اصله لهما بموت علي ونسبهم خمس  
الذي لفاطمة بينهما بالنسبة فللعبد الرحمن خمس ونصف خمس وثلاث  
خمس ومملكته ثلثا خمس وربع خمس واجتمع لزینب خمس بموت والدها  
وربع خمس فاطمة فاجتمعا الى عدد يكون له خمس وخمسة ثلث وربع  
وهو ستون فقسمنا نصيب عبد القادر عليه لزینب خمسة وربع خمسة  
وهو سبع وعشرون ولعبد الرحمن اثنا عشر وعشرون وهي نصف  
ونصف وثلاث خمس ومملكته احد عشر وهي ثلثا خمس وربع خمس فكذا  
ما ظهر لي ولا اشتهى احدا من الفقهاء يقلدني بل ينظر لنفسه انتهى كلام السبكي  
**قلت** الذي يظهر احتياجه اولاد لعبد الرحمن ومملكته بعد  
موت عبد القادر رحمه بقوله ومن مات من اهل الوقوف الى اخره وما  
ذكر السبكي من انه لا يطلق عليه انه من اهل الوقوف ممنوع وما ذكره في تأويل

قوله

قوله قبل استحقاقه خلا والظاهر من اللفظ وخلا والمتبادر الى الافهام  
بل صنع كلام الوقفا انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل  
في الاستحقاق بالكلية ولكنه بعد ان يصير اليه وقوله شيء من اهل الوقف  
دليل قوي لذلك فانه تذكر في سياق كلام الشرط وفي سياق كلامه معناه انني  
فبح لان المعنى ولم يستحق شيئا من منافع الوقف وهذا صريح في رد التأويل  
الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحق ما كان يستحقه المتوفي كونه شيئا الى ان يصير  
اليه شيء من منافع الوقف هذه الالفاظ كلها صريحة في انه مات قبل خلا  
استحقاق وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي لاستغنى عنه بقوله او لا عما ان  
من مات عن ولد عاد ما كان جارا عليه عا وكذا فانه يعني عنه ولا يناقض هذا  
اشتراطه الترتيب في الطبقات بشئ لان ذاك عام خصصه هذا ايضا كما  
خصصه ايضا قوله على ان من مات عن ولد الى اخره وايضا فانا اذا علمنا عموم ترتيب  
الترتيب لزم منه الغا هذا الكلام بالكلية وان لا يعمل في صورة لانه على هذا  
التقدير انما استحق عبد الرحمن ومملكته ما استقوا في الدرجه اخذنا من قوله عاد على  
من في درجته فبقوله ومن مات قبل استحقاقه الى اخره مما لا ينظر اثره في صور  
مخلاف ما اذا علمناه وخصصنا به عموم الترتيب فانه فيه اعمالا لا تكلمين و  
جما بينهما وهذا امر ينبغي ان يقطع به **فمنقول** لما مات عبد القادر  
قسم نصيبه بين اولاده الثلثة وولديه ولد اسبا لعبد الرحمن ومملكته السبع  
اثلاثا فلما مات عمر عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخوته وولديه اخيه فبصير نصيب  
عبد القادر وكله بينهم لعل خمس ونصف خمس ولعبد الرحمن ومملكته خمس  
انك تاملنا فوفيت لطيفه انتقل نصيبها بكامله لبنتها فاطمة ولما مات  
علي انتقل نصيبه بكامله لبنته زينب ولما توفيت فاطمة بنت لطيفه و  
الباقيون في درجتها زينب وعبد الرحمن ومملكته قسم نصيبها بينهم للذكر مثل حظ  
الانثى اعتبارا بينهم لا باصولهم بل ذك السبكي لعبد الرحمن نصف وكل بنت  
ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمر خمس وثلث وموت فاطمة نصف وخمس  
ومملكته بموت عمر ثلثا خمس وموت فاطمة ربع خمس ولزینب بموت علي  
خمس بموت فاطمة ربع خمس فقسم نصيب عبد القادر رشتين من الرزيب  
سبعة وعشرون وهو خمس ونصف خمس ولعبد الرحمن اثنا عشر وعشرون وهي خمس



ونصف وثلاث وملكه احد عشر وهي ثلثا من ربع فصح مما قاله السليكن  
 الوقت تقدم استحقاق عبد الرحمن وملكه والجزم **ح** بصفة هذه القصة والسليكن  
 تردد فيها وجعلها من باب قسمة الشكوك فيهم في استحقاقه وعن لا تردد  
 في ذلك **وسل** ايضا عن رجل وقف على حمزة ثلثا ولادة ثم اولاده وشرطان  
 مات من اولاده انتقل نصيب الباقي من اخوته ومن مات قبل استحقاقه  
 شيء من منافع الوقف وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفي لو كان حيا  
 فمات حمزة وخلف ولدين هما عماد الدين وخديجة وولد له مات ابوهم في  
 حيات والده وهو نجم الدين بن مويده الدين ابن حمزة فاخذ الولدان نصيبهما  
 وولد الولدان النصيب الذي كان ابوهم حيا لا خذته ثم ماتت خديجة فهل نصيب  
 اخوها بالباقي او يتشارك ولد اخيه نجم الدين **فاجاب** تعارض فيه  
 اللفظان فيحمل التشارك لكن الارح اختصاص الاخ وبرحمته ان التخصيص على  
 الاخرة وعلى الباقي منهم كالتخصص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالتعامر  
 فيقدم الخاص على العام **فيسأل** قال السليكن وولد له هذه القصة  
 ان يتولى الاعمال والاهمال بالنسبة الى الكلام اما اذا بعد الاعمال عن اللفظ وصار  
 بالنسبة اليه كالغرف له يصير راجحا **ومن ثم** لو اوصى بعوض من عيادته وله  
 عيادان لهو عيادان قسي وبنافلا مع بطلان الوصية تنزل على عيادان اللهو  
 لان اسم العود عند الاطلاق له واستعماله في غيره مروج وليس كالطفل  
 لوقوعه على الجميع وقوعا واحدا كنافق في الاصحاب بين المستثنين ولو قال  
 نزلت عليك فاطمة ولم يقل ننتي لم يصح على الاصح كثرة الغواطم **القاعدة**  
**الحادية عشر** الخراج بالضمان هو حديث صحيح اخرجه الشافعي واخره ابو  
 داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث عائشة وفي بعض  
 طرقه ذكر السب وهو ان رجلا ابتاع عبدا فاقامه عنده ما شاء الله ان يقيم  
 ثم وجد به عيبا فاحتمى الى النبي صلى الله عليه وسلم فردّه عليه فقال الرجل يا رسول  
 الله قد استعمل غلامي فقال الخراج بالضمان قال ابو عبيد الخراج في هذا  
 الحديث غلة العبد يشتر به الحمل الرجل ثم قسعه له زمانا ثم يجتر منه عيب  
 بسببه البائع فيردّه ويأخذ جميع الثمن ويفوز بغلته كلها لانه كان في ضمانه  
 ولو هلك هلك من ماله انتهى وكذا قال الفقهاء معناه ما خرج من الشيء من غلة ومنفعة

فيما يشبه

وعن

وعين فهو المشترك عوض ما كان عليه من ضمان الملك فانه لو تلف المبيع كان من  
 ضمانه فالغلة له ليكون الغنم في مقابلة الغرم وقد ذكرنا هذا سواين **ها**  
 لو كان الخراج في مقابل ملك الضمان كما نزلت الرواية قبل القبض للبائع ثم انعقد  
 او الفسخ ككونه من ضمانه ولا مقابل به **واجيب** بان الخراج يعمل قبل القبض  
 بالملك وبعد به وبالصالح معناه واقتصر في الحديث على التعليل بالثمن لا  
 انه اظهر عند البائع واقطع لطلبه واستعادته ان الخراج للمشتري **الثاني**  
 لو كانت العلة الضمان لزم ان يكون الزوال للغائب لا الضمان لما شهد من  
 ضمان غيره وهذا اصح لا في حقيقته في قوله ان الغائب لا يضمن منافع المضمون  
**واجيب** بانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في ضمان الملك وجعل  
 الخراج لمن هرب ما ملكه اذا تلف ثمنه على ما ملكه وهو المشتري والغائب لا يضمن  
 وبان الخراج هو المنافع جعلها لمن عليه الثمن ولا خلاف ان الغاصب على ملك  
 الغصوب بل اذا تلفها فالخلاف في ضمانها عليه ولا يتناول موضع الخلاف **ثم**  
 خرج عن هذا مسألة وهي ما لو اعتقت امرأة عبدا فان ولده يكره لا يملكها  
 ولو ضل جنبا خطا فالعقل على عصمتها دونة وقد يحتمل في بعض النسخات  
 يعقل ولا يبرئ **القاعدة الثانية عشر** الخروج من الخلاف  
 مستحب فروعها كثيرة جدا لا يمكن تحصيل **فمنها** استحباب الملك في الطهارة  
 واستنجاها بالمراس بالمسح وغسل المني بالماء والترتيب وقضا الصلوات وترك  
 صلاة الا اذا خلفها تقصيا وعكسه والعصر في سفر يبلغ ثلث مراحل وتركه فيما  
 دون ذلك والملاح الذي يرافقه اهله واولاده وترك الحج وكفاية الجهد القوي  
 الكسوف ونية الامامة واجتناب استقبال القبلة واستدبارها مع الاستمرار  
 وقطع المنيهم الصلاة اذا راى الماء فخرج من خلافه من اوجبه جميعه ومن كراهه  
 الحيل في باب الربا ونكاح المحلل خلو وجان خلو ومن حرمها وكراهه صلاة التفرّد  
 خلف الصف خروجا من خلافه ومن ابطلها **وكذا كراهه** مفارقة الامام بلا عذر  
 والا فتدا في خلو الصلاة خروجا من خلافه ومن لم يجز ذلك **فمنها**  
 لمراعات الخلاف وشروط احدها ان لا يوقع مراعاته في خلافه فخر ومن لم كان  
 فيصل الوتر افضل من وصله ولم يبرأ خلافه في حقيقته لان العلم من لا يجوز الاصل  
**الثاني** ان لا يغافل سنة ثمانية من تسهر من ربيع اليدين في الصلاة ولم يبال

يجز



براي من قال لا بطل الصلاة من الخفية لانه ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من رايه نحو خمسين صحابيا **الثالث** ان يقوى مدرك حيث لا يذهب فروع ومن  
ثم كان الصوم في السفر افضل لمن قوي عليه ولم يبال بقوله داود انه لا يصح  
وقد قال امام الحرمين في هذه المسألة ان المحققين لا يقيمون الحلاء فاهل  
الظاهر وزنا **تنبيه** شكك بعض المحققين على قولنا بافضلية الخروج  
من الحلاء في فقال لا ولويه والافضل انما تكون حيث منه ثابتة واذا  
اختلف الامم على قولين قول بالحل وقول بالتحريم واحتياط المسترير لدينه  
وجرى على الفرق حذر من ورطات الحرمة لا يكون فعله ذلك سنة لان  
القول بان هذا الفعل يتعلق به الثواب من غير عقاب على الترك لم يقل به احد  
والامة كما ترى بين قابل بالاباحة وقابل بالتحريم فمن اين افاضليته  
**اجاب** ابن السبكي بان افضليته ليست بثبوت سنة خاصة فيه  
بل لعدم الاحتياط والاستعانة بالدين وهو مطلوب شرعي مطلقا فكان القول  
بان الخروج من الحلاء انما يفصل ثابت من حيث العموم واعتماده من النوع  
المطلوب شرعا **خامس** من فروع هذه القاعدة في  
العربية اذا دار الامر في ضرورة الشراء والتنا سبب بين قصر الممدود ومد  
القصور فالاول اول لانه منفق عليه والثاني مختلف فيه **القاعدة الثالثة**  
**عسر** الدفع اقوى من الرفع وهذا المستعمل اذا بلغ قلتي في عوده طهورا و  
جهان ولو استعمل القلتين ابتداء لم يضر مستعمل بلا خلاف والفرق ان الكثرة  
في ابتداء دفعه وفي الاثنان رافعه والدفع اقوى من الرفع **ومن ذلك**  
منع زوجته من الحج الفرض ولو شرعت فيه بغير اذنه في جوار تحليلها قولان  
وجودا لما قبل الصلاة للتمتع به الدخول فيها وفي ابتداء لا يبطلها حيث  
نسقط به **واختلاف** الدين المانع من الزكاة يدفعه ابتداء ولا دفعه  
وفي الاثنان بل يوقف على انقضاء العدة **والفسق** منع انعقاد الامامة ابتداء  
لو عرض في الاثنان لم ينعزل **القاعدة الرابعة عشرة** الرخصة لا تنال بالحامي  
ومن ثم لم يستباح الحامي سفره شيئا من رخص السفر من القصر والجمع والمطر والمسح  
ثلاثا وانتفل على الداحلة وترك المحبة واكل الميتة وكذا التيمم على وجه احتساب  
السبكي وياتي بترك الصلاة اتم تاركها مع امكان الظاهر لانه قادر على استباحة التيمم

في حاله

العد

بالنوبة

بالنوبة والصحيح انه يلزمه التيمم لحرمة الوقت وتلزمه الاعادة لتقصيره بترك النوبة  
ولو وجد الحامي سفره ماء واحتاج اليه للعطش لم يجز له التيمم بلا خلاف  
وكذا من به مرض وهو عاص بسفره لانه قادر على النوبة قال القفال في شرح  
التلخيص فان قيل كيف حرمتهم اكل الميتة على الحامي سفره مع انه مباح للحاضر  
في حال الضرورة وكذا من به مرض يجوز له التيمم في الحاضر فاجواب ان ذلك  
وان كان مباحا في الحاضر عند الضرورة لكن سفره سبب لهذه الضرورة وهو  
معصيته فحرمت عليه الميتة في الضرورة كما لو سافر لقطع الطريق فيخرج لا يجوز  
له التيمم لذلك اخرج مع ان الحاضر يخرج يجوز له فان قيل فحرمت الميتة للتيمم  
يؤدي الى الهلاك فاجواب انه قادر على استباحة بالنوبة انتهى **وهل**  
يجوز للحامي سفره مع المقيم وجهان احدهما نعم لانه قادر على استباحة بالنوبة  
لا تقيطا عليه كاكل الميتة وحلي الوجهان في الحامي بالاقامة كعبادة الله سدا  
بالسفر فاقام قال في شرح المذهب والمشهور القطع بجواز وطرد الامس طحري  
القاعدة في سائر الرخص فقال ان الحامي بالاقامة لا يستباح شيئا منه ووفق  
الاكثر بان الاقامة نفسها ليست بمعصية لانها كلف وانما الفعل الذي يقع  
في الاقامة معصية والسفر في نفسه معصية ومن فروع القاعدة لو استنحي  
بمحرم او مطعم لم يجز به في الاصح لان الاقتصار على الحجر رخصة فلا ينال بحصه  
ومنها لو استنحي بذهب او فضة ففي وجه لا يجز به لانه رخصة واستعمال  
النقد حرام والصحيح الاجزاء ومنها لو لم يمس خفا مضمونا ففي وجه لا يصح  
عليه لانه رخصة لشقة الترع وهذا عاص بالترك واستدراجه لليس الحجة كقول  
كا التيمم بترك مضمون قال في شرح مع ان التيمم رخصة قال باللقبي ونظائر  
المسح كخف مضمون غسل الرجلين المضمون به في الوضوء وصورتها ان  
يجب عليه التمكن من قطعها في قصاص او سرقة فلا يمكن من ذلك ولو لم يمس  
خفا من ذهب او فضة ففيه الوجهان في الخصوب وقطع المتولى هذا بالفتح  
لان التيمم هنا معني في نفس الخف فصارت كالذي لا يمكن متابعه الشيء عليه قال  
في شرح المذهب وينبغي ان يكون الحريم مثله ولو لم يمس الخرم الحق فلا ينعزل عنه عندنا  
والصحيح عند المالكية انه ليس له المسح وهو ظاهر فان المعصية هنا في نفس اللبس  
تم رايك الاستوى ذكر المسألة في القاموس وقال ان النتيجة المنع جزم ولا يخرج



صلوات

من الخلاء في الغصوب وخوفه فان المنع هناك بطريق العرض لا المعنى في اللباس  
 وهكذا ليس ويسع عليه واما المحرم فقام به معنى اخر اخرج عن اهليه السمح لاقتناع  
 اللبس مطلقا **ومنها** لو حزن المرء وجب عليه قضاء ايام اجنونه ايضا بخلاف  
 ما اذا حاضت المرأة لا تقضى صلوات ايام اجنونه لان سقوط القضاء في كل يوم  
 عن وجه وعن المجنون رخصة والمرء ليس من اهل الرخصة ومنها لو شربت  
 دوا فاسقطت ففي وجه تقضى صلاة ايام انقاس لانها عامية ولا صلا لا لان  
 سقوط القضاء عن النفساء عن وجه لا رخصة **ومنها** لو اتى نفسه فأنكرت  
 رجاءه وصلى قاعدا ففي وجه يجب القضاء لعصيانه ولا صلا لا **ومنها** لا  
 يجوز تقديم الكفارة على الحنث رخصة فلو كان الحنث بعصية في جهان لان  
 الرخص لا تنبسط بالمعاصي **ومنها** لو صب الماء بعد الوقت لغير غرض ونيم  
 ففي وجه يجب الاعادة لعصيانه ولا صلا لا **ومنها** اذا حكت  
 نجاسة جلد الاذي بالموت ففي وجه لا يطهر باليد بل بالاناء استعماله معصية  
 والرخص لا تنبسط بالمعاصي ولا صلا لا يطهر كغيره ويحرمه ليس لحيته بل لله تعالى  
 على اي وجه كان ولانه يحرم استعماله وان قلنا بطهارته **تبيين** معنى قولنا  
 الرخص لا تنبسط بالمعاصي ان فعل الرخصة متى توقع عا وجوبه في ذلك الشيء  
 فان كان تعاطيه في تعصيه حراما امتنع معه فعل الرخصة ولا فلاح **ومنها**  
 يطهر الفرق بين المعصية بالسفر والمعصية فيه فالجسد لا يبق والتأشيرة والمسافر  
 فكس وخوفه عاص بالسفر فالسفر نفسه معصية والرخصة منوطة به الواحد  
 به ومطلقة ومترتبة على ترتيب السبب على السبب فله تباح ومن سافر مباحا  
 فشر بالخر في سفر فهو عاص فيه اي تركت المعصية في السفر لمباح ففعل السفر  
 ليس معصية ولا آثما به فتباح فيه الرخص لا بها منوطة بالسفر وهو في نفسه  
 مباح ولهذا جاز السمح على الحنث لغصوب بخلاف المحرم لان الرخصة منوطة  
 باللبس وهو للمعصية ولو لم يترك اللبس لم تنزل المعصية بخلاف المحرم **القاعدة**  
**الخامسة عشر** الرخص لا تنبسط بالتكثير كرها الشيء في الدين السكينة ورفع  
 عاها انه اذا غسل احدى رجله وادخلها لا يستنجح لانه لم يدخلها طاهرا  
**ومن فروعها** وجوب الغسل لمن شك في جوار المسح وجوب الاتمام لمن شك في جوار

الفرق

الفرق وذلك في صور متعددة **القاعدة السادسة عشر** الرضا بالشي  
 رضا بما يتولد منه وقرين منها قاعدة المتولد من ما دون فيه لا اثر له **من**  
**فروعها** رضي احد الزوجين بعيب صاحبه فزاد فيه خيارا على الصحيح **ومنها**  
 اذن المهرين للزاهن في ضرب العبد المهرين فهلك في الضرب فلا ضمان لانه تولد  
 من ما دون وفيه كما لو اذن في الوطي فاجعل **ومنها** قال مالك امرم قطع يدي  
 ففعل فسرى فقد رعا الاظهر **ومنها** لو قطع قصاصا او حدا فسرى  
 فلا ضمان **ومنها** تطيب قبل الاحرام فسرى الى موضع اخر بعد الاحرام فلا فدية  
 فيه **ومنها** لو سبق ماء المضمضة او الاستنشاق الى جوفه ولم يبلغ لم  
 يطر في الاصح بخلافه في ما اذا بالغ لانه تولد من منه عنه واستثنى من القاعدة  
 ما كان مفسرا وطائفة العاقبة كغضب المعلم والزوجة والولي وتغيب الحاكم واخرج  
 الجناح ونحو ذلك **القاعدة السابعة عشر** السؤال معاد في  
 اجواب فلو قيل له عا وجه الاستحباب لا طلق زوجتك فقال نعم كانا قرا  
 به يواخذ به في الظاهر ولو كان كاذبا ولو قيل ذلك على وجه التماس الانشاء  
 فاقصر على قوله نعم فقولا ناصحها انه كناية لا يقع الا بالنية والثاني وهو لا ص  
 صريح لان السؤال معاد في اجواب فكأنه قال طلقها وحي لا يقع كونه صريحا في  
 حصرهم الفاظ الصريح في الطلاق والفرار والسرار ولو قالت اني بالغ فقال  
 اننكح ونوى الزوج الطلاق دونها فوجها ناصحها لا يقع الطلاق لان طلاقه  
 جواب على سوالها فكان المال معاد في اجواب وهي لم يوجد من القول لعدم  
 نه الفراق وهو انما رضى بعض وهذا ما صحح الامام والثاني انه يقع رخصا ويحل  
 ذلك على استصحاب منه لانه مستقل بنفسه ووجه البصر **ومن فروعها** ان  
 سأل الاقرار كلها اذا قال لي عندك كذا فقال نعم وليس لي عليك كذا فقال لي  
 او قال لي في الصورتين فحقوا قران بما سأل عنه ولو قال لي عليك مائة  
 فقال لا دبرها ففي كونه مقررا بما عدا المستثنى وجهان اصحهما المنع ان  
 الاقرار لا يثبت بالمفهوم **القاعدة الثامنة عشر** لا ينسب  
 لساكن قول هه عيان الشاقي رضي الله عنه ولهذا لو سكت عن وطي  
 امته لا يقطع المهر قطعا او عنه قطع عضوا وانكح في شيء من ماله مع القدرة  
 عا الدفع لم يسقط ضمانه بلاحلاه في خيله في ما اذا اذن في ذلك ولو سكتت



الثب عند الاستئذان في النكاح لم يقع مقام الاذن قطعاً ولو علم بالبيع  
بوطي المشتري الجارية في مدة الحيا لا تكون اجارة في الاصح ولو حمل من مجلس  
الحيا ولم يمنع من الكلا لم يبطل حيا في الاصح **وخرج** عن القاعدة صور  
**منها** البكر سكوتها في النكاح اذن لله بالحد قطعاً وليس بالعصبة والحاكم  
في الاصح **ومنها** سكوت المدعي عليه عن الجواب بعد عرض اليمين عليه  
كالمنكر الناكل ويرد اليمن على المدعي **ومنها** لو نقص اهل الذمة  
ولم ينكر ابا فون يقول ولا فعل بل سكتوا انتقض فيهم ايضاً **ومنها** لو  
راى السيد عبده يتلفوا لا غيره وسكت عنه ضمنه **ومنها** اذا سكت المجرم  
وقرطقه الحالا مع القدرة عما منعه لزماً لغيره في الاصح ومنها لو باع العبد  
البالغ وهو ساكت مع البيع ولا يشترط ان يعرف بان البيع مبرور في الاصح **و**  
**منها** القراءة على الشيخ وهو ساكت بتزل منزلة نطقه في الاصح **ومنها**  
ما يلاخر ذكرها لقاضي جلاء الدين البلقيني اكثرها ضعيف وبعضها  
اقترب به فقام مقام النطق وبعض فيه نظر **القاعدة التاسعة**  
**عشر** ما كان اكثر فعلاً كان اكثر فضلاً اصله قوله صلى الله عليه وسلم العائنة  
اجرك على قدر نصيبك واه مسلم ومن ثم كان فصل الوتر افضل من وصلته لزيادة  
النية والتكبر والسلام وصلاة النفل قاعدة على النصف من صلاة القيام  
ومضطجاً على النصف من القاعد وافراد النسك افضل من القرآن وخرج عن ذلك  
صور الاولى القمر افضل من الاتمام بشرطه الثانية الضحى افضل من ثمان والثالثة  
ثلاث عشرة والاول افضل تاسياً بفعله صلى الله عليه وسلم **الثالثة**  
الوتر ثلاث افضل منه خمس او سبع او تسع عما قاله في البكر طبعاً لشيخه  
ابا مكرم بن وهو ضعيف والمجزم به في شرح المذهب خلافه وان  
الاكثر افضل ونقل ابن الرفعة عن الرواية في الطب وقال بن الاستاذ  
ينبغي القطع به **الرابعة** قراءة سورة قسرة في الصلاة افضل من بعض  
وان طال كما قاله المتولي لانه المحمود من فعله صلى الله عليه وسلم غالباً الخامسة  
الصلاة مرة في الجماعة افضل من فعلها وحده خمساً وعشرين مرة السادسة  
صلاة الصبح افضل من سائر الصلوات مع انها اقصر من غيرها **السابعة**  
ركعة الوتر افضل من ركعتي الفجر على الجدي بل من التهج في الليل وان كثرت ركعاته

فلي

ذكر في المطب على سبيل نسحاب حكمها بما تقدمها **الثامنة** تحضر ركعتي  
افضل من تطويلها **التاسعة** صلوة العبد افضل من صلاة الكسوف مع كونها اشق  
واكثر عملاً **العاشرة** الحج بين المضمضة والاستنشاق مثله عرفات والنفل  
بغير قن افضل منه **الحادية عشرة** الصدق بالاضحية بعد كل لغيره  
بها افضل من الصدق بمحبة **الثانية عشرة** الاحرام من الميتات افضل منه  
من ديرة اهله على الاظهر **الثالثة عشرة** الحج والوقوف في الجاه افضل منه  
ما شئتاً سائياً بفعله صلى الله عليه وسلم في الصور بين تليد **الرابعة** انكر الشيخ  
عز الدين كون الشاق افضل وقال ان تساوتما احله ان من كل وجه في الشرق  
والشرايط والسنن كان الثواب على الشقة اكثر كما لا غبار في الصنف والتساوي  
في الافعال ويزيد اجر الاغتسال في الشتاء بتحل مشقة البر وفليس التفاوت  
في نفس لا تعلم بل فيما لزم عنهما وكذا كرمشاق من الوسائل كقاصد المساجد او  
الحج والعمرة من مسافة قريبة واخر من بعده فان ثوابها يتفاوت وتتفاوت  
الوسائل وتساويان من جهة القيام باصل العبادة وان لم يتساوا والجلال  
ولا يطلق التقوى لتفضل شقتها يدل ان الايمان افضل الاعمال مع سهولته  
وخفته على اللسان وكذا لذكر على ما شهدت به الاخبار وكذا كل  
اعطاء الزكاة مع طب نفس افضل من اعطائها مع البخل ومجاهدة النفس و  
كذا جعل النبي صلى الله عليه وسلم الماهر بالقران مع السفة الكرام البررة  
وجعل الذي يقرأه ويتتبع فيه وهو عليه شاق له اجران **القاعدة**  
**العشرون** المغدري افضل من القاصر ومن لم يقل الا ستاداً او اسحق  
وامام اكرم من وابوه للقيام بوض الكفاية منية على العين لانه يستقط الخرج  
عن الامة وقال الشافعي طلب العلم افضل من صلاة النافلة وانكر الشيخ عز  
الدين هذا الاطلاق ايضاً وقد يكون القاصر افضل كالامان وقد قدم النبي  
صلى الله عليه وسلم التيسير على الصلاة على الصدقة وقال خير اعمالكم الصلاة  
وسئل اي الاعمال افضل فقال ايمان بالله ثم جهاد في سبيل الله ثم حج بغير رول  
وهذه كلها قاصر ثم اختار رتبة للقراني الاحيان فضل الطاعات عا قدر  
المصالح المتبعة عنها **القاعدة الحادية والعشرون** الوض افضل  
من النفل قال صلى الله عليه وسلم جميعها يحكيه عن رتبة وما يقرب الي المتقربون

قاعد

قاعد



بمثل ادراك ما افترضت عليهم رواه البخاري قال امام الحرمين قال لا يمتنع خص الله  
بعباده صل الله عليه وسلم بانجاب اشياء لتعظيم ثوابه فان ثواب الارض  
يزيد عما ثواب المندوبات بسبعين درجة وتساوي ما رواه سلمان قال  
ان رسول الله صل الله عليه وسلم قال في شهر رمضان من تقرب فيه بحصة  
من فضائل الخير كان كمن ادى فريضة فيما سواه ومن ادى فريضة في غير رمضان  
ادى سبعين فريضة فيما سواه فقلنا لا نقل فيه بالفرق في غيره فقال بل الفرق  
فيه سبعين فريضة في غيره فاشعر هذا بطريق الحق ان الفرق بين ثواب النفل  
سبعين درجة انتهى قال ابن السكيت وهذا اصل مطرد لا سبيل الى نقضه  
بشي من الصور **وقد استثنى** فروع احدها ابراء المعسر فانه افضل  
من انظاره وانظاره واجب وابرأه مستحب **وقد انفصل** عنه  
التقي السكيت بان الابراء يشتمل على الانظار اشتمال الاخص على الاعم لكونه  
تاخير للمطالب فلم يفضل ندب واجبا وانما فضل واجب وهو الانظار الذي  
تضمنه الابراء وزيادة وهو خصوص الابراء واجبا اخر وهو مجرد الانظار  
قال ابنه ويقال ان الابراء يحصل المقصود الانظار وزيادة من غير اشتماله  
عليه قال وهذا على تقدير تسليم ان الابراء افضل وغاية ما استدلو عليه بقوله  
تعالى وان تصدقوا خير لكم وهذا يحتمل ان يكون افتتاح كلامه فلا يكون  
دليلا على ان الابراء افضل وينتظر من هذا الى ان الانظار افضل لشدة  
ما يتناول المنظر من الصبر مع تشويق القلب وهذا فضل ليس في الابراء  
الذي انقطع فيه الياس **الثاني** استدلوا بانه سنة والرد واجب  
والابتداء افضل لقوله صل الله عليه وسلم وخبرها الذي يبدأ صاحبه بالسلام  
وحكى القاضي حسين في تعليقه وجهين في ان الابتداء افضل او الجواب و  
توزع في ذلك بانه ليس في الحديث ان الابتداء افضل من الجواب بل ان  
المبتدئ افضل من المجيب وذلك لان المبتدئ فعل حسنة وتيسر له فضل  
حسنة وهي الجواب مع ما دل عليه الابتداء من احسن الطوبى وترك الجواب  
اكفأ الذي كرهه الشارع **الثالث** قال ابن عبد السلام صلاة  
نافلة واحدة افضل من احدى الخمس الواجب فعلها عما من ترك واحد منها  
ونسي غيرها **قلت** كما ارى من تعقبه وهو اولى بالتعقب من الاولين

خير

وما ذكر

وما ذكره من ان صلاة نافلة واحدة افضل من احدى الخمس المذكورة فنظر  
والذي يظهر انها ان لم ترد عليها في الثواب لا تنقص عنها **الرابع** الاذان  
سنة وهو على ما رجحه النووي افضل من الامامة وهو فرض كفاي نفاذ عين  
وفرسل عن ذلك السكيت في الحلييات فاجاب بوجوده منها **الثاني** لا يلزم  
من كون الجماعة فرضا كون الامامة فرضا لان الجماعة تحقق نية الامام  
الا يتم دون نية الامام ولو نوى الامام فنيته محصلة لجزء الجماعة  
والجزء ليس يتوقف عليه الكل لما بيناه فلا يلزم وجوبه واذا لم  
يلزم ذلك لم يلزم القول بان الامامة فرض كفاي فلم يحصل تفصيل نقل على  
فرض وانما نية الامام شرط في حصول الثواب **ومنها** ان الجماعة  
صفة للصلاة المفروضة والاذان عبارة مستقلة والقاعدة المستقرة في  
ان الفرض افضل من النقل في العبادتين المستقلتين **ومنها** ان في  
عبادة وصفه فقد يختلف فان الصناعات والحرف فروض كفايات وبعد ان  
يقال ان واحدة من رذائلها افضل من نظير الصلاة وان سلم انه افضل  
من جهة ان فيه خروجا من الاثم ففي طوع الصلاة من الفضايل بل ما قد  
يجوز ذلك ويتردد عليه وجنس الفرض افضل من جنس النفل وقد يكون في  
بعض مجلس المفضول ما يبرو اعلى بعض افراد المجلس لفاضل لتفصيل بعض الناس  
على بعض الرجال واذا توكل ما جمعه الا ان من الكلمات العظيمة ومجانبتها  
ودعوتها تظهر تفضيله وانى تدانيه صناعة قبل ان يفرض كفايها انتهى **الخامس**  
الوضوء قبل الوقت سنة وهو افضل منه في الوقت صرح به القوي  
في الجواهر وانما يجب بعد الوقت **وقلت** قد بما الفرض افضل من  
طوع عايد حتى ولو قد جاء منه باكثر الا التطهر قبل وقت ابتداء  
للسلام كذا في ابرار معسر **القاعدة الثانية والعشرون**  
الفضيلة المتعلقة بنفس العبادات اولى من المتعلقة بما فيها قال في شرح  
المهذب هذه قاعدة مهمة صرح بها جماعة من اصحابنا وهي مفهومة من  
كلام المتقدمين وينتج عنها سلب كل مشهورة منها الصلاة في جوف اللحية



افضل من الصلاة خارجها فان لم يرح فيها الجماعة وكانت خارجها فانه  
 بجماعة خارجها افضل **ومنها** صلاة الفرض في المسجد افضل من غير المسجد ولو كان  
 مسجد الجماعة فيه وهناك جماعة في غير فصلاهما مع الجماعة خارجة افضل  
 من الانفراد في المسجد **ومنها** صلاة النفل في البيت افضل منها في المسجد لان فعلها  
 في البيت فضيلة تتعلق بها فانه سبب لتتمام الخشوع والاخلاص وابعاد الريا  
 وشبهه حتى ان صلاة النفل في بيته افضل منها في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كذا  
**ومنها** القرب من الكعبة في الطواف مستحب والركل مستحب فلو منعته الرحمة  
 من الحج بينهما ولم يمكنه الركل مع القرب وامكنه مع البعد فالمحافظة على الركل  
 مع البعد اولى من المحافظة على القرب بل يركل كذا **ومنها** عن ذكر صور **ومنها**  
 الجماعة القليلة في المسجد القريب اذا خشي التعطيل لولم يحضر فيه النفل من  
 الكثير في غيره **ومنها** الجماعة في المسجد افضل منها في غيره وان كثرت  
 صرح به الماوردي لكن خالفوا بوالطيب **القاعدة الثالثة**  
**والعشرون** الواجب لا يتراعى الا الواجب وعبر عنها قومه الواجب لا يترك  
 لسنة وقوم يقولون ما لا بد منه لا يترك الا لما لا بد منه وقوم يقولون ما كان  
 بقولهم يجوز ما لو لم يشرع لم يجز دليل على وجوبه وقوم يقولون ما كان  
 ممنوعا اذا جاز وجب وفيها فروع **ومنها** قطع اليد في المرقعة لو لم يجب  
 لكان حراما **ومنها** اقامة الحد ودعوى الجرائم **ومنها** وجوب اكل  
 الميتة المضطر **ومنها** الختان لو لم يجب لكان حراما لما فيه من قطع عضو  
 وكشف العورة والنظر اليها **ومنها** العود من قيام الثالثة الى التشهد الاول  
 يجب لمتابعة الامام لانها واجبة ولا يجوز للامام والمنع لانه ترك فرض  
 لسنة وكذا العود الى القنوت **ومنها** التنحي بحيث يظهر حرمانه ان كان  
 لاجل القراءة فعذر لانه لو اوجب او لم يجز فلا لانه سنة **ومنها** عن هذه  
 القواعد صور **ومنها** سجود الهوى وسجود التلاوة ولا يجب ان ولو لم يشرع لم يكون  
**ومنها** النظر الى المخطوبة لا يجب ولو لم يشرع لم يجز **ومنها** الكتابة لا يجب اذا  
 طلبها الرقيق الكسوف وقد كانت المعاملة قبلها ممنوعة لان السيد لا يعامل  
 عبده **ومنها** رفع اليد عن التوال في تكبيرات العدة **ومنها** قتل الحية  
 في الصلاة لا يجب ولو لم يشرع لم يجز وكان مبطل للصلاة **ومنها** زيادة ركوع

لعل  
 افضل

في

في صلاة الكسوف لا يجب ولو لم يشرع لم يجز **ومنها** المشكل هنا قول المنهاج ولا  
 يجوز زيادة ركوع ثالث لتماذي الكسوف ولا نقصه ولا تجلوه في الاصح فانه يشرع  
 بوجوبه وهو مخالف لما في شرح المذهب من انه لو صلاها ركعتين كسنة الظهر  
 صحت وكان تاركها لافضل **ومنها** قد جمع بينهما الشيخ جمال الدين المحلي بان ذاك  
 حيث نوى في الاحرام اداها على تلك الكيفية فلا يجوز له التغير **تنبيه**  
 استنبطت من هذه القاعدة دليل لما افتيت به من ان الصلاة في صفة  
 فيه قبل اتمام صف امامه لا يحصل فضيلة الجماعة لامرهم بالتخطي اذا كان  
 امامه فرجه لا يتم مقصرون بتركها واصل التخطي مكروه او حرام كما احتج  
 النووي فلو لا انه واجب لا تمام لصف لم يجز وليس هو واجبا لصحة الصلاة  
 فتعين ان يكون حصول الفضيلة **القاعدة الرابعة والعشرون**  
 ما اوجب عظم الامر من بخصوصه لا يوجب اهونهما بجموعه ذكرها الرازي  
 وفيها فروع **ومنها** لا يجب على الزاني التغير برباطه مسنة والمفاضة فان  
 اعظم الامر من وهو الحد قد وجب **ومنها** زنا المحصن لم يوجب اهون الامر من  
 وهو الحد لعدم كونه زنا خلافا لابن المنذر **ومنها** خروج المني لا يوجب  
 الوضوء على الصحيح بجموعه كونه خارجا عنه قد اوجب الفضل الذي هو اعظم الامر من  
 ونقضت هذه القاعدة بصور **ومنها** الحيض والنفاس والولادة فانها  
 توجب الغسل مع اجماعها الوضوء ايضا **ومنها** ما اشتراط سدا ووطي امره  
 المهر وارش المكاتة ولا يندرج في النهر **ومنها** لو شهدوا على محصن بالزنا فرجم  
 ثم رجعوا اقتض منهم وحدوا للقد فاء **ومنها** من قاتل من اهل الكمال  
 اكثر من غيره يرفع له مع السهم ذكره الرازي عن البغوي وعده **القاعدة**  
**الخامسة والعشرون** ما ثبت بالشرع مقدم على ما ثبت بالشروط وهذا  
 لا يصح نذر الواجب ولو قال اطلقتك بالشرع على ان لي الرجعة سقط قوله بال  
 شرع وبقي رجعي لان المال ثبت بالشرع والرجعة بالشرع فكان اقوى  
 نحو نذر المستر لانه لا يصح لانه عتقها بالموت ثابت بالشرع فلا يحتاج  
 معه الى تدبير **ولو** اشترى قريبه ونوى عتقه عن الكفاية لا يقع عنها  
 لان عتقه بالتقابة حكم فقهي والعنق عن الكفاية يتعلق بايقاعه واختياره  
 ومن لم يرح اذا احرر نطق او نذر وقع عن حج الاسلام لانه يتعلق بالشرع ووفق

يتخلو



ووقوعه عن التطوع والنذر متعلق بايقاعه عنها والاول اقوى ولو كان  
امة مورثه ثم قال اذا مات سيدك فانت طالق فمات السيد والزوجة برثته  
قال اصح انه لا يقع الطلاق لانه اجتمع مقتضى الانفساخ ووقوع الطلاق  
في حالة واحدة واجمع بينهما ممتنع فقدم اقوالهما والانفساخ اقوى لانه حكم  
ثبت بالقهر شرعا ووقوع الطلاق حكم متعلق باختياره والاول اقوى ولو  
شرط مقتضى العقد لم يضر ولم يضره ومقتضى العقد مستفاد منه يجعل الشارع  
لامر الشرط **تلييه** قال ابن السكيت هذه الفروع تدل لانه اذا  
اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط يكون ابتدا خيار الشرط من التفريق وهو وجه  
لان ما قبله ثابت بالشرع فلا يحتاج الى الشرط وقال قد يقال لامعارضيهما  
عند من يجوز اجتماع علقتي **القاعدة السادسة والعشرون**  
ما حرم استعماله حرم اتخاذ **ومن** ثم حرم اتخاذ الالة المله في واولي  
النقد والكلب لمن لا يصيد والخنزير والفواسق والخمر والحرس والحق  
للرجل ونقضت هذه القاعدة بمسئلة الباب في الصلح فالاصح ان له فتحه  
اذا ستمه واجيب عنها بان اهل الدرس ينعونه من الاستعمال فان  
ما توافور شتمه واما متخذا لانا ونحوه فليس عنده من يمنعه فربما جرحه  
اتخاذ الى استعماله **القاعدة السابعة والعشرون** ما حرم  
اخذه حرم اعطاه كالمربوب والبقى وحلوا ان الكاهن والرشوة واجره  
الفاحة والزمار في سبب ثمن الرشوة للحاكم ليصل الى حقه وفكر الا  
سير واعطاه شيء لم يخاف هجومه ولو خاف الرضا ان يتولى غاصب على المال  
فله ان يودي شيئا يحصله وللقاضي بذل المال على التولية ويجرم على السلطان  
اخذه **تلييه** يقرب من هذه القاعدة ما حرم فعله حرم طلبه  
الا في مستلتي الاول اذا ادعى دعوى صادقة فانكر الغريم فله تخليفه  
الثانية الجزية يجوز طلبها من الذمي مع انه يجرم عليه اعطاؤها  
لانه ممكن من ازالة الكفر بالاسلام فاعطاؤه اياها انما هو على استمراره على  
الكفر وهو حرام **القاعدة الثامنة والعشرون** المشغول لا يشغل  
ولهذا لو رهن رهنا يدين ثم رهنه باخر لم يجز في الجدي ومن نظائره لا يجوز  
الاحرام بالعمرة للعائف بئى لاشتغاله بالرعي والمبيت ومنها لا يجوز ايراد عقدين

ينفعه

حاشية

قاعدة

قاعدة

على عين في محل واحد واعلم ان ايراد العقد على العقد بان احدهما ان يكون  
لزوما والاول تاما فهو باطل للهول ان صدر من البائع كما لو باع المبتاع  
في من الخيار او اجرا واعتقه فهو فسخ وامضا للهول ان صدر من المشتري بعد  
القبض **الثاني** ان يكون له وجه وهو ضمان الاول ان يكون مع  
غير العاقلة الاول فان كان فيه ابطال الحق الاول لغا كما لو رهن داره ثم  
باعها بخير اذن المرتهن او اجرها مدة يحل له ان يبيعها وان لم يكن فيه ابطال  
للال مع كمالوا جردان ثم باعها لآخر فانه يصح لان مورد البيع العين في الجاه  
المنفعة وكذا لو رهن وج اتمته ثم باعها **الثاني** ان يكون مع العاقلة الاول  
فان اختلف المورد مع قطعا كما لو جردان ثم باعها من المستاجر مع وك  
تنفسخ الاجارة في الاصح بخلافه وما لو تزوجت بامته ثم اشترىها فانه يصح و  
ينفسخ النكاح لان ملك النكاح اقوى من ملك النكاح فسقط الاضعف **الثاني**  
كنا علىه واستشكل الرافعي بان هذا موجود في الاجارة ولو رهنه دارا  
ثم اجرها منه جاز ولا يبطل الرهن جزم به الرافعي قال وهكذا لو اجرها  
ثم رهنها منه يجوز لان احدهما ورد على محل غير الاخر فان الاجارة على المنفعة  
والرهن على الرقبة وان اتحد المورد كما لو استأجره وجع لا رضاع ولده قال  
العراقيون لا يجوز لانه يستحق الانتفاع بها في تلك الحالة فلا يجوز ان  
يعقد عليها عقدا اخر يمنع استيفاء الحق والاصح انه يجوز ويكون الاستيحاء  
من حين يترك الاستمتاع ولو استأجر انسانا للخدمة شهر التجران  
يستأجر تلك المدة بخياطة ثوب او عمل اخر ذك الرافعي في التفقيات قال  
الزركشي ومنه لو وجد امتناع استيجار الحكماء للبحر قال وهذا من قواعد  
شغل المشغول لا يشغل بخلاف شغل الفارع **القاعدة التاسعة**  
**والعشرون** المكبر لا يكبر ومن ثم لا تستر تلبس في عضلات الكلب  
خلافا لما وقع في الشامل الصغير ولا التغلظ في ايمان القسامة ولا  
دية الحمد وشبهه ولا الخطا اذا غلظت بسبب فلا يبراد التغلظ بسبب  
اخر في الاصح واذا اخذت الجزية باسم زكاة ووضعت لا يصف الجيران  
في الاصح لانها لو ضعفت لكان ضعف الضعف والزيادة على الضعف لا يجوز  
**تلييه** تجري هذه القاعدة في العودية من فروعها الجمع يجوز

بالاقوى

قاعدة



جميعه مئة ثمانية بشرط ان لا يكون على صيغة منتهى الجموع ونظيرها  
في العربية ايضا فاعادة المصغر لا تصغر وقاعدة المعرف لا يعوق ومن ثم  
امتنع دخول اللام المعرفة على العلم والمضاف **القاعدة الثالثة**  
من استعمال شيئا قبل او انه عوقب بحرمانه من فروصها اذا خللت الحريطة  
شيئا لم يظهر ونظيرها اذا ذبح الحمار ليؤخذ جلده لم يجز كما جزم  
به في الروضة في الاواني قال بعضهم وقياسه انه لو ذبح لم يظهر لكن  
صرح القولي في الجواهر بخلافه وممنها حرمان القاتل للارث ومنها  
ذكر الطحاوي في مشكل الآثار ان المكاتبة اذا كانت له قدرة على الاداء فخره  
ليدوم له النظر الى سيدته لم يجز له ذلك لانه منه واجبا عليه ليقبض له  
ما يحرم عليه اذا اداه ونقله عنه السبكي في شرح المنهاج وقال انه  
يخرج حسن لا يبعد من جهة الفقه **وخرج** عن القاعدة صور منها  
لو قتل ام الولد سيد ما عتقت قطعا ليدل تحت قاعدة ان ام الولد تفتق  
بالموت وكذا لو قتل المدبر سيد ولو قتل صاحب المدين الموهل المدين  
خل في الامع ولو قتل الموصي له الموصي استحق الموصي به في الامع ولو امسك  
نحو حصة مسيئا عشرتها لاجل ارثها ورثتها في الامع ولا لجل الخلع نفذ  
في الامع ولو شربت دواء فحاضت لم يجب عليها قضاء الصلوات قطعا وكذا  
نفسه به او رمي نفسه من شاهق ليس صل فاعدا لا يجب القضاء في الامع ولو  
طلق في مرضه فوارث من الارث نفذ ولا ترثه في الجديد ليدل يلزم التوريت بلا  
سبب ولا نسب او باع المال قبل المول فزارا من الزكاة صحرما ولم يجب  
الزكاة ليدل يلزم اجماعها في مال لم يحل عليه اكله فملكه فمقتل قاعدة الزكاة  
او شرب شيئا يمرض قبل الفرج فاصبح مريضا حاز له الفطر قاله الرويان او  
افطر بالاكل متعديا لجماع فلا كفارة **ولو جبت** ذكر زوجها او هدم  
المتاجر المار المستاجر ثبت لهما الخيار في الامع ولو دخل الحرم بغير طهر شي  
فيها كنقلها من شمس الى ظل وعكس طهرت في الامع ولو قتل الحرة نفسها قبل  
الدخول استقر المهر في الامع **تنبيه** اذا تاملت ما اوردناه علمت  
ان الصور الخارجة عن القاعدة اكثر من الداخلة فيها بل في الحقيقة لم يدخل فيها  
غير حرمان القاتل للارث ولما تحيل الخرفلة العلة فيه الاستعمال في الامع  
بل بتحيس الما في ثم عودة علة بالنجيس قاما مسئلة الطهارة في فليست العلة

قاعدة

فيه الاستعمال في شي وكنت اسمع شيخنا قاضي القضاة علم الدين البلقيني  
يزكر عن والده انه زاد في القاعدة لفظا لا يحتاج معه الى استثناء فقال منذ  
استعمل شيئا قبل او انه ولم تكن المصلحة في ثبوته عوقب بحرمانه **لطفة**  
رايت لهذه القاعدة مثالا في العربية وهو ان اسم الفاعل يجوز ان يثبت بعد  
استيفاء معموله فان نعت قبله امتنع علم من اصله **القاعدة الحادية**  
**والثلاثون** النفل اوسع من الرض ولهذا لا يجب فيه القيام ولا الاستعا  
في السفر ولا تجدد الاجتهاد في القبل ولا تكريرا للتيمم ولا بتبسيط التيمم ولا  
يلزم بالشروع **وقيل** يضيق النفل عن الرض في صور تدرج الى قاعدة ما جاز  
للضرورة يتقدرها من ذلك التيمم لا يشرع للنفل في وجه وسجود السهول لا يشرع  
في النفل في قول غريب والنيابة عن العضوب لا يجزي في حج التطوع  
في قول **القاعدة الثانية والثلاثون** الولاية الخاصة  
اقوى من الولاية العامة ولهذا لا يتصرف القاضي مع وجود الولي الخاص  
واصلية ولو اذنت للولي الخاص ان يزوجهها بغير كفوف ففعل في الحاكم  
لم يصح في الامع وللولي الخاص استيفاء العصا من العفو عن الدين بحانا  
وليس له ما العفو بحانا ولو تزوج الامام لخبية الولي وزوجه الولي  
الغاييب باخر في وقت واحد وثبت ذلك بالبدن قد مر القول ان قلنا  
ان تزويجه بطريق النيابة عن الغاييب وان قلنا انه بطريق الولاية فهل  
يبطال كالوزوج الاوليان معا وتقدم ولاية الحاكم لقوة ولايته وعموما  
كما لو قال الولي كنت زوجها في الغيبة فان كاح الحاكم تقدم كما هو جوابه ترد  
فيه صاحب الكفاية والاصح ان تزويجه بالنيابة بدليل عدم الانتقال الى  
الا بعد فعل هذا يقدم كاح الولي **صاحب** الولي قد يكون وليا في  
المال والنكاح كالأب والجدة وقد يكون في النكاح فقط كإب الحصة  
كالأب فمن طراسهما وقد يكون في المال فقط كالوصي قال السبكي  
مراتب الولايات اربعة **الاولى** ولاية الأب والجدة وهي شرعية وهي  
ان اثاره فوض لهما التصرف في مال الولد لو فو شفقتهما وذكروا صفاتي  
لها فلو عزل انفسهما لم ينزع الا بالاجماع لان مقتضى الولاية الابوة والجدوة  
وهي من جود مستمرة لا يتقبح الخلف فيها لكن اذا امتنع من التصرف تصرف القاضي

قاعدة

قاعدة



وهكذا ولاية النكاح لساير العصبية **الكثارة** وهي السفلة الوكيل  
تصرف مستفاد من الاذن مقيد بامتنال الامر موكل فكل منهما الغزل  
حقيقته انه فسخ عقد الوكالة او قطعه والوكال عقد من الحقوق قابل  
للفسخ واختلاف لا صحتها اذ كانت تلفظ الاذني عقد فقبل الفسخ  
او اباحة فلا يقبل لان الاباحة لا ترد بالرد والمهور الاول وفي  
الفرق بين الوكالة والاذن غموض **الكثارة** الوصية وهي بين  
المرتبتين فانها من جهة كونها تفويضات تشبه الوكالة ومن جهة  
كون الموصي لا يمكن التصرف بعد موته وانما خوزت وصيته للحاجة لتفقدته  
على الاولاد وعلمه من هو استحقاقه عليه تشبه الولاية وبوجيعة لا حظ  
التاني فلم يجوز له عزله نفسه والتصرف لاحظ الاول فجوز له عزل  
نفسه على المشهور من مذهبه ولنا وجه كراهية ابي حنيفة في اربعة  
ناظر الوقف يشبه الوصي من جهة كون ولايته تامة بالتفويض  
يشبه الولاية من جهة انه ليس لغرض تملك على عزله والوصي تملك  
الموصي على عزله في حياته بعد التفويض بالرجوع عن الوصية من جهة  
انه يتصرف في مال الله تعالى فالتفويض اصله ان يكون فيه ولكنه اذن  
فيه للواقف في ولاية شرعية ومن جهة انه منوط بصفة كراهية  
وتحريم وهو مستمر كالابوة واما منوط بانه كشرط النظر لزيد وهو مستمر  
فلا يفيد العزل كما لا يفيد في الا بخله والوكيل والوصي فانه يقطع ذلك  
الحد او يرفعه قال فلذلك قول الله الذي شرط له الواقف النظر معينا  
او موصوفا بصفة اذا عزل نفسه لا يفيد عزله لنفسه لكن ان اتسع من النظر  
اقام الحاكم مقامه وان لم يجد ذلك جاز به في كله مالا يحجب الا ان يصلح  
قال في فتاويه لو عزل الناظر نفسه فليس للواقف نصب غيره فانه لا نظر له بل  
ينصب الحاكم ناظرا وهذا نوع من اذعان نفسه ان لا يمكن تأويله قال ابو حنيفة  
ذلك ان شرط النظر من الواقف اما تملك او توكيل فان تملكه لم يصح ان يكون  
توكيله عزله لا يشترط له فكيف يوكل ولا نه لو كان وكيله عن جاز  
له عزله وهو لو عزله لم ينفذ ولا عن الوقف عليه للموتين فليبق الا انه  
يملك او توكيل عن الله تعالى او اثبات حق في الوقف اشد فان رقبه

اي الغزل

مصرها

الموقوف

الموقوف ينتقل الى الله ولا يدلهما من مصرف ومن متصرف واعتبر الشارع بحكم  
الواقف في مصرف وفي تعيين المتصرف وهو الناظر فعلم ان استحقاق الناظر النظر  
بشرط كاستحقاق الموقوف في عليه الغلة والموقوف عليه لو اسقط حق من الغلة  
لم يسقط فذلك اسقاط النظر ثم ان جعلناه تملك منه حسن اشتراط القبول  
باللفظ كما يراعى التملك وان جعلناه استحقاقا عن الله لم يشترط ان يملك  
ان لا يشترط ايضا على التملك لانه ليس بعقد مستقل بل وصف في الوقف كغير  
شروطه قال وهذا هو الاقوى قال بل ازيد انه لو رد لا يرتد بخلاف الوقف  
على معين حيث يرتد بالرجوع قلنا من ان النظر ليس مستقلا بل وصف في الوقف  
تابع له كما يشترطه الا ان لا ينظر بالتمام التطويل ان شاء الله تعالى  
لم ينظر في نظر الحاكم قال ثم هذا كله اذا كان المشروط له النظر معينا  
اما اذا كان موصوفا فينبغي ان لا يشترط القبول قطعا كالاوقاف  
الحاجه ثم قال فان قيل النظر حق من الحقوق فيتمكن صاحبه من  
اسقاطه فان كل من ملك شيئا له ان يخرج عنه ملكه عينا كان او منفعة  
او دينا فكيف لا يتمكن الناظر من اسقاط حق من النظر فاجاب ان  
فيما هو في حكم خصل واحد وحق النظر في كل وقت يتجدد بحسب صفته  
فيه وهو الرشد مثلا ان علقه الواقف لها او بحسب ذاتها ان شرط له  
بغيره فلا يصح اسقاطه كما لو اسقط الاب او الجد حق الولاية من مال  
ولده او التزوج ونحوه انتهى كلام السككي لمخاض كتابه تسريح الناظر في  
انزال النظر **الفائدة الثالثة والثلاثون** لا عبرة بالظن المحظا البين  
خطا ومن فروقها لوطن المكلف في الواجب الموسع انه لا يعيش الى  
آخر الوقت تضيق عليه فلوله بفعله ثم عاش وفعله فاداعا الصبح ولو  
ظن انه منقطع فصلي ثم بان حدثه او ظن دخوله الوقت فصلي ثم بان انه  
لم يدخل او طهره الماء فتوضا به ثم بان نجاسته او ان امامه مسلم او حنفي  
او قاري فبان كافرا وامراة او اميا او بقاء الليل او غروب الشمس فاكل  
فبان حلالا فادفع الزكاة الى من ظنه امن اهلها فبان حلالا فادفع الزكاة  
وظنوه عدوا فوصلوا صلوة شدة الخوف فبان حلالا فادفع الزكاة  
فندى او استتاب على الحظا فانه لا يرجح برقة فيرجح في الصور كلها



ولو انفق على البابين ظاهرا فبانت حايلا استرته وشبهه الرافعي  
 بما اذا اظهر ان عليه دين فاداه ثم بان خلو فيه واما اذا انفق على طين  
 اعمار ثم بان ساره فلو سرق دنا يبرطتها فلو ساقط قطع بخلاف ما لو  
 سرق ما لا يظن بمكده او مكلا بيه فلا قطع كما لو وطئ امرأة يظنها زوجه  
 او امته ويستثنى صول منها الرسل خلف من ظنه متطهر اقبان جلته  
 صحت صلواته ولو راي المتهم رجلا فظن ان معهم ما توجه عليه الطلب  
 ولو خاطب امراته بالطلاق وهو يظنها اجنبية او عبدة بالعق وهو يظن  
 لغيبه لم ينفذ او لو وطئ اجنبية حرة يظنها زوجه الرقيقه فلا يصح  
 انها تعتد بغير بين اعتبارا بظنه او امة يظنها زوجه الحرة فلا يصح انها  
 تعتد بثله ثقاترا كذلك **القاعدة الرابعة والثلاثون** الاشتغال بغير المقصود  
 اعراض عن المقصود ولهذا الحلف لا يمكن هذه الدار ولا يقيم فيها فتردد  
 ساعة خنت وان اشتغل بجمع متاعه والنهي لا يبالى بالغل فلا ولو قال  
 طالما الشفعة المشتري عند لقائه بكم اشتريت او اشتريت رخصا  
 بطل حقه ولو كتب انت طالق ثم استمر فكنت اذا جاز كر كما في فان لم يجمع  
 الى الاستدراك طلقت ولا فلا **القاعدة الخامسة والثلاثون**  
 لا ينكر المختلف فيه وانما ينكر المجمع عليه ويستثنى صور ينكر فيها المختلف  
 احدها ان يكون ذلك المذهب بعيدا عما خذت به يفتقر ومن ثم  
 وجب الحد على المرتضى بوطيه المهرنه ولم ينظر غلوه وعطاء الثانية  
 ان يتزاف فيه لما حكم به عقيدته ولهذا الحد الحنفى يشرب التيسر او لا  
 يجوز للمحاكم ان يحكم بخلوه ومعتقد ثالثه ان يكون للمكر فيه حق  
 كالزواج يمنع زوجته من شرب البسبب اذا كانت تعتقد باحتبه  
 وكذا كذا الذمية على الصحيح **القاعدة السادسة والثلاثون**  
 يدخل القوي على الضعيف ولا عكس ولهذا يجوز ادخال الحاي على العرة قطعا  
 لا عكسه على الاظهر ولو وطئ امة ثم تزوج واختها ثبت نكاحها وحرمت  
 الامة لان الوطئ يفرش النكاح اقوى من نكاح اليمين ولو تقدم النكاح  
 حرم عليه الوطئ بالملك لا نه اضعف الفرائشي **القاعدة السابعة**  
**والثلاثون** يختص في المسائل بالاختصاص في المقاصد ومن شجر حرم

قاعدة

قاعدة

قاعدة

قاعدة

يمنع نوقست الضمان وجرك في الكفالة خلوه فلان الضمان التزام للمقصود  
 وهو المال والكفالة التزام للوسيلة ويغفر في الوسايل ما لا يغفر في المقاصد  
 وكذلك لم يختلف الامة في ايجاب النية للصلوة واختلفوا في الوضوء  
**القاعدة الثامنة والثلاثون** الميسور لا يسقط بالمعسور قال ابن السكيت وهو  
 من اشهر لقوا عند المستنظمة من قوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم  
 بامر فاتوا منه ما استطعتم وبها رد امها بنا على ان خيفة قوله  
 ان العريان يصلى قاعدا فقالوا واذا لم ينسرسر العورة لم يسقط  
 القيام المفروض وذكر الامام ان هذه القاعدة من الاصول السابقة  
 التي لا تكاد تنسي ما اقيمت اصولا شرعية وفروعا كثيرا منها اذا  
 كان مقطوع بعض الاطراف بجعل النية في جزئها **وهي** القادر على  
 بعض السرة يستتر به القدر الممكن جزئها **وهي** القادر على بعض القاعة  
 فاني به بلا خلاف **وهي** اذا لم يمكنه رفع اليد في الصلاة لا  
 بالزيادة على القدر المشروع او نقصا في ما يمكن **وهي** اذا كان محدثا  
 وعليه نجاسة ولم يجد الا ما يكفي احد هما عليه غسل النجاسة فطحا في  
 منها لو غشي عن الركوع والسجود دون القيام لزمه بلا خلاف وعندنا  
 ومنها نقل القوافي عن نصر الشافعي ان الاخر من يلزمه ان يركع  
 لسانه لا عن غير تلك اياه بالقرات كالتأني بالركوع والسجود ومنها  
 لو خاف الخب من الخروج من المسجد ووجد غير ثياب المسجد وجب عليه التيمم  
 كما صرح به في الروضة ووجهه بان احدا الطهورين التراب وهو يسور فلا  
 يسقط بالمعسور **وهي** وجد ما لا يكفي لحدته او نجاسة ولا ظهر  
 وجوب استجماله **وهي** وجد ثوبا لا يكفي والمذهب القطع بوجوب  
 استجماله ومنها من حمله خرج بمنعه استجماله بالمال والمذهب القطع  
 بوجوب غسل الصحيح مع التيمم عن الخرج **وهي** المقطوع من المرفق  
 يجب غسل ما من عظم العضد المشهور **وهي** وجد بعض الصاع في  
 الفلن يلزمه اخراجه في الامم **وهي** لو اعتق نصيبه وهو من سرق بعض  
 نصيب شريكه فالاصح السرا به الى القدر الذي يسره **وهي** لو استسقى  
 الى الكفاية الى الاطعام فلم يجد الا خلو نبي مسكينا فالاصح وجوب اطعامه

قاعدة



وقوله به الامام **وهذه** لو قدر على الانتصاب وهو في حد الركن  
 فالصحيح انه ينفذ كذلك **ومنها** من يملك نصا ببعضه عند بعضه غائب  
 فالاصح انه يخرج عما في يده في الحال **ومنها** المحدث القاعد اذا وجد  
 ثلجا او برءا قيل يجب استئجاره فتيه عن الوجه واليد ثم يمسح به الرأس بعد  
 يتيم عن النبي الرجلين ووجهه التوكوي في شرح المذهب نظر القاعلة  
 والمذاهب **وهذه** اذا اوصى بعتق رقبة فلم يوجد الا  
 اثنيان وشقص في شراء الشقص وجها باحدهما عند الشيخين لا وخالها  
 ابن الرقبة والسبيل نظر القاعلة **تكميل** خرج عن هذه القاعلة  
 عدة مسائل **ومنها** واجد بعض الرقبة في الكفاية لا يعتقها بل ينقل  
 الى البلد بلا خلاف **ووجه** بان اجبا بعض الرقبة مع صوم الشهرين  
 جمع بين البدل والمبدل وصيا مشهر مع عتق نصف الرقبة فيه تبعض  
 القاعلة وهو محتج وبان التارعة قال فان لم يجدوا او واجد بعض الرقبة  
 لم يجد فلو قدر على البعض الرقبة ولم يقدر على الصيام ولا الاطعام فله ان  
 اوجه لابن القطان احدها يخرج ويكفنه **والثاني** يخرج ويبيع  
 الباقي في ذمته **والثالث** لا يخرج **ومنها** القاعد على صوم  
 بعض بوقدر دون كله لا يلزمه امساكه **ومنها** اذا اوصى بثلاثة ليشترى  
 به رقبة فلم ينفذ بها لا يشترى شقص **ومنها** اذا اطاع على عبث لم  
 ينسب له الرد ولا الاشهاد لا يلزمه التلفظ بالعتق في الاصح **القاعلة**  
**الكتاسعة** **والثاني** ثلث ما لا يقبل التبعيض فاذا اختار بعضه  
 كما اختار كله واستقاط بعضه كما سقاط كله من فرقها اذا قال انت  
 طالق نصف طلقة او بعضك طالق طلقة طلقة **ومنها** اذا عتق شقيق  
 القضا من عن بعضه او عتق بعض المستحقين سقط كله **ومنها** اذا عتق  
 الشفيع عن بعض حقه فالاصح سقوط كله **والثاني** لا يسقط شيء لان  
 التبعض تحذير وليس الشفعة مما يسقط بالشبهة فقارفت القضا  
 والطلا في **ومنها** عتق بعض الرقبة او عتق بعض المالكين نصيبه  
 وهو موصوف **ومنها** هل للمام ارقاق بعض الاسير في وجهه فان قلنا  
 لا نضر الرق على بعضه رفق كله قال الراعي وكان يجوز ان يقال لا يرق شيء

هذه القاعلة  
 من مذهبنا  
 قاعد

وضطر

وضطر ابن الرقبة بان فارقا كله ذرعا القتل وهو يسقط بالشبهة كما  
 لقضا من ثم وجهه بنظر من الشفعة **ومنها** اذا قال احرمت نصف  
 نسك انعقد بنسك كاطلاق كما في زوايا الروضة ولا نظير لها في العبادات  
**ومنها** اذا اشترى عبد من فوجد باحدهما عيبا لم يجز افراجه بالرد فلو قال ردت  
 العيب منها فالاصح لا يكون رداهما وقيل يكون **ومنها** اذا عتق ذكرا  
 فعتق في باب الشفعة ان بالعفو عن بعضه لا يسقط شيء منه واستشهد به  
 للوجه القابل بمثله في الشفعة وتبعه جماعة اخرهم السبيل قال ولده ولو زك  
 المسألة في باب حد القذف وانما ذكر فيه مسألة عتق بعض لورثه وفيها الوجه  
 المشهور **ومنها** ان لمن بقي استيفا جميعه وهو يورث ان حد القذف لا يتبع  
 قال وفيه نظرا انه جلدات معروفة الحد ولا ريب في ان الشخص  
 لو عتق بعد جلد بعضه سقط ما بقي منها فذكر ذلك اذا سقط منها في  
 الابتداع **ومنها** ما تكميل حيث جعلنا اختيار البعض اختيارا  
 لكل فهل هذا بطريق السراية او لا بل اختياره للبعض نفس اختياره لكل  
 فيه خلاه ومشهور في تبعض المطلق وطلاق البعض وعتق البعض  
 وارفاق البعض **ضابط** لا يبريد البعض على الكل الا في مسألة  
 واحدة وهي اذا قال انت على كظهر ابي فانه مخرج ولو قال انت علي  
 كما مي لم يرد **مراجا القاعلة الاربعون** اذا اضع السب  
 والغزو والمباشرة فدمت المباشرة من فروغها **القاعلة** الواكل المالك  
 طعامه الغصوب جاهلا به فله ضمان على الغاصب ولا اظهر وكذا لو قدمه  
 الغاصب للمالك على انه ضيافة فاكله فان الغاصب يبرى ولو خربيرا  
 فرداه فيها اخر او امسكه فقتله اخر او القاه مرشاه فقتله اخر فقتله  
 فالقضا من على المردى والقاتل والقاذ فقط **تكميل** يستثنى من  
 القاعلة صور **ومنها** اذا غصب ثوبا وامر قضا بايدجها وهو جاهل  
 بالخال فقرار القاض على الغاصب قطعها قاله في الروضة **ومنها** اذا اشتا  
 لحمل طعام فسلمه لرايدا فحمله المورج جاهلا فقتل المدا به ضمه  
 المتاجر في الاصح **ومنها** اذا افتاء اهل الفتوى بانه في ثمن بين خطا  
 قاضيان على المفتي **ومنها** قتل الجلود بامر الامام ظملا وهو جاهل بالقاض

كل م

قاعده



على الامام وقف ضيعة على قدمه فرفعت غلته اليه فخرت  
 مستحقه ضمن الواقف لتغير بها **كتاب الثالث**  
 في القواعد المختلفة فيها ولا يطلق الترجيح لا خلافة في الفروع وهي  
 عشرون قاعدة **القاعدة الاولى** الجمعة ظهر مقصودها في  
 صلاة على حالها قولان ويقال وجهان قال في شرح المهذب ولحلها مستيطان  
 من كلام الشافعي فيصح تسبنتها قولين وجهين والترجيح بينهما مختلف في  
 الفروع المبنية عليها **ومنها** لو نوي بالجمعة الظهر المقصورة قال  
 صاحب التقييد ان قلنا هي صلاة على حالها لم يصح بل لا بد من نية الجمعة وان قلنا  
 ظهر مقصود فوجها ان احدهما يصح جمعة لانه نوي الصلاة على حقيقة والآخر  
 لا لان مقصود النيات التمييز فوجب التمييز ما يخص الجمعة ولو نوي الجمعة  
 فان قلنا صلاة مستقلة اجزائه وان قلنا ظهر مقصود فهل يشترط نية الغرض  
 فيه وجهان الصحيح لا انتهى والاصح في هذه الفروع انها صلاة مستقلة  
**ومنها** لو اقتدى سائر في الظهر بمن يصل الجمعة فان قلنا ظهر مقصود  
 فله الغرض والا لزمه الامام وهو الاصح **ومنها** هل له جمع العصر  
 اليها لو صلاها وهو صا فرقا لا لعل ويجوز تحريم على هذا الاصل فان قلنا  
 صلاة مستقلة لم تجزوا لا جاز **قلت** ينبغي ان يكون الاصح اجواز **ومنها**  
 اذا خرج الوقت فيها فهل يتيمونها ظهر انباء او يلزم الاستيفاء قولان قال  
 الرافعي مبنيا على الخلاف في ان الجمعة ظهر مقصود او صلاة على حالها ان  
 قلنا بالاول جاز البناء والا فلا والاصح جواز البناء فدرج في هذا الفرع انها  
 ظهر مقصود **ومنها** لو صلوا الجمعة خلف من نوي الظهر فان قلنا هي ظهر  
 مقصود متى قطعوا وان قلنا صلاة مستقلة جري في العوز خلا **فالقاعدة**  
**علة الثانية الصلاة** خلف المحدث المجهول الحال ان قلنا بالجمعة  
 هي صلاة جماعة او افراد وجهان والترجيح مختلف فدرج الاول في فروع منها  
 لو كان في الجمعة وتم البعد لغيره ان قلنا صلاة بهم جماعة صحت والا فلا والاصح  
 الصبر **ومنها** حصول فضيلة الجماعة والاصح يحصل **ومنها** لو سكت  
 وسهوا ثم علموا حديثه قبل الزاغة وفارقوه ان قلنا صلاة بهم جماعة مسجد و  
 لسهوا الامام لا لسهواهم والا فبالعكس الاصح الاول **ومنها** الثاني في الفروع

72  
 منها اذا ادركه المسبوق في الركوع ان قلنا صلاة جماعة حسبته الركعة ولا  
 فله والصحيح عدم الحسبان **القاعدة الثالثة** قال الاصحاب ان  
 ما نيا في الفرض دون النفل في اول فرض او اثنا به بطل فرضه وهل تنقضه  
 نقلا او تبطل فيه قولان والترجيح مختلف فدرج الاول في فروع منها اذا  
 احرم فرض فاقبمت جماعة قبل من ركعتين ليدركها والاصح حكمها بنقله  
**ومنها** اذا احرم بالفرض قبل وقته جاهدوا الاصح الاعتقاد بنقلها  
 اذا اتى بكيفية الاحرام او بعظمتها في الركوع فالاصح الاعتقاد بنقله وترجيح  
 الثاني في الثاني صورتين اذا كان عالما وفي ما اذا اقلب فرضه الى فرض  
 اخر او الى نفل بله سبب وفي ما اذا وجد التصلية في صلاة ته وفردا  
 القيام فلم يقيم وفي ما اذا احرم القادر على القيام بالفرض فاقبمت **القاعدة**  
**الرابعة** النذر هل يسلك به مسلك الواجب والمجاز قولان والترجيح مختلف  
 في الفروع **ومنها** نذر الصلاة والاصح فيه الاول فيلزمه ركعتان  
 ولا يجوز القعود مع القدرة ولا فعلها على الراحة ولا يجمع بينهما ومن فرض  
 او نذر اخر تبهم ولو نذر بعض ركعة او سجدة لم ينعقد نذره على الاصح في  
 الجمع **ومنها** نذر الصوم والاصح فيه الاول فيجب التبييت ولا  
 يحزى امساع بعض يوم ولا ينعقد نذره بعض يوم **ومنها** لو نذر  
 الخطبة في الاستسقاء وخوفه والاصح فيها الاول حتى يجب فيها القيام عند  
 القدرة **ومنها** نذر ان يكسوا ثيما والاصح فيه الاول فلا يخرج عن  
 نذره بيتهم ذمي **ومنها** نذر الاخمية والاصح فيها الاول فيسقط  
 فيها السبل او سلامة من الحيوان **ومنها** نذر الهدى ولم يسم شيئا  
 والاصح فيه الاول فلا يحزى الا ما يحزى في الهدى الشرعي ويجب ايضا له الحرم  
**ومنها** الحج والاصح فيه الاول فلو نذر مغصوب لم يحز ان يستدرك  
 صبيبا او عبدا او سفيه بعد الحز له يجوز للولي منعه **ومنها** نذر اتيان  
 المسجد الحرام والاصح فيه الاول فيلزم اتيانه حج او عمره **ومنها** الاكل  
 من المذوبة والاصح فيه ان كان في معية فله الاكل او في الذمة فلا  
**ومنها** العتق والاصح فيه الثاني فيعزى عتق كافر ومعتق **ومنها**  
 لو نذر ان يصلي ركعتين فصلى اربعاً بسلامة بنشدرا وشهدين والاصح فيه الثاني



**فيحزيه ومنه** لو نذر أربع ركعات فاداهما تسليمتين والاصح فيه البان  
 فيحزيه قال في زوايد الموضحة والفرق بينهما وبين سائر المسائل المحجة  
 على الاصل غلبة وقوع الصلاة مشي وزيادة فضلها **ومنه** لو نذر ركعتين  
 التي لم توضع لتكون عبادة وانما هي اعمال واخلاق مستحسنه رغبت في  
 العموم فايدتها كعبادة المرض واقبها السلام وزيادة القاد من وسعت  
 العاطس وتشجيع الجنان والاصح فيها الثاني فيلزم بالنذر روعا مقابل لا يلزم  
 لان هذه الامور لا يجب حسمها بالشرع **ومنه** لو نذر صوم يوم  
 معين والاصح فيه الثاني فلا يثبت له خواص رمضان من الكفارة بالجماع  
 فيه وجوب الامساك لوافطر فيه وعدم القبول صوم اخر من قضا او كفارة  
 بل توصاه عن قضا او كفارة مع وفاء التذيب وجه انه لا يعقد كايام  
 رمضان **ومنه** لو نذر الصلاة قاعدة والاصح فيها الثاني فلا يلزمه  
 القيام عند القدرة قال الامام وقد جزم الاصحاب فيما لو قال قل ان اصلي  
 ركعة واحدة بانه لا يلزمه الا ركعة ولم يجز جوع الخاف في وتكفوا بينهما  
 فرقا قال ولا فرق فيجب تنزيله على الخاك في ومثله لو اصبغ بمسحكا  
 فنذر الصوم يومه ففي لزوم التوافق بين بناء على الاصل المذكور فانه  
 بالاضافة الى واجب الشرع بمنزلة الركعة بالاضافة الى اقل واجب  
 الصلاة قال الامام والذي اراه للزوم واقره الشيخان فعل هذا يكون  
 الصلح فيه الثاني **ومنه** اذا نذر صوم الدهر فلم منه كفارة ولا  
 صح فيه الثاني فيصوم عنه ويغدي عن النذر روعا الاخر لا بل هو كالعاج  
 عن جميع المحصال **ومنه** ان ينعلم ان بعد من فروع هذه القاعدة لو  
 نذر الطواف لم يجزه الا سبعة اشواط ولا يكفي طوفة واحدة وان كان يجوز  
 التطوع بها كما ذكر في الخادم تنزيلا لها بمنزلة الركعة الا السجدة منها  
 ومما سلك بالنذر فيه مسلك الجائر الطواف المندور فانه يجب فيه البنية كما يجب  
 في النقل ولا يجب في الفرض لشول بنية الحج والعمرة له وهذا المعنى مستوفى النقل  
 والنذر ولو نذر صلاة لم يودن لها ولا يقيم ولم يحكموا فيه خلافا وكان السبب  
 فيه ان الاذان حق الوقت على الجديد وحق الملتحق به على القديم وحق الجماعة  
 على لايه في الاملا والثلاثة مستقيمة في المندورة على ان صاحب النذر قال ان

النذر

المندورة يودن لها ويقيم اذا قلنا سلك بالنذر ومسك واجبا للشرع لكن قال في  
 شرح المذهب انه غلط منه وان الاحكام بالتفوق على خلافة وحزب المذهب  
 عن النقل والفرض معا في صورة وهو ما اذا نذر الركعة فانه يجب بنية كما نقله  
 القولي في الجواهر مع ان قراءة النقل لا بنية لها وكذا قراءة المغروضة في الصلاة  
**القاعدة الخامسة** هل العبرة بصيغ العقود او بمعانيها خلاف  
 والترجيح مختلف في الفروع **ومنه** اذا قال اشتريت منك ثوبا  
 صغته كذا هذه الدراهم فقال بعثك فخرج الشيطان الله ببيعك بيجا  
 اعتبرا باللفظ والثاني في ورجحه السبكي سلما اعتبرا بالمعنى **ومنه**  
 اذا وهب بشرط الثواب فهل يكون بيعا اعتبرا بالمعنى او هبة اعتبرا باللفظ  
 الاصح الاول **ومنه** بعثك بلا ثمن او لا ثمن لي عليك فقال اشتريت  
 فقبضه فليس بيجا وفي انعقاد هبة قولنا تعارض اللفظ والمعنى ومنها  
 اذا قال بعثك ولم يذكر ثمن فان راينا المعنى انعقد هبة واللفظ فهو  
 بيع فاسد **ومنه** اذا قال بعثك ان شئت ان نظرنا الى المعنى صح  
 فانه لم يشأ لم يشتر وهو الاصح وان نظرنا الى لفظ التعليق بطل ومنها  
 لو قال اسلمت اليك هذا الثوب في هذا العبد فليس ببيع قطعا ولا ببيع بيجا  
 على لاظهر لاختلاف اللفظ والثاني في نزع نظرنا الى المعنى **ومنه** اذا قال لمن  
 عليه الدين وهبته منك في اشترط القبول وجهان احدهما بشرط اعتبارا  
 بلفظ الهبة والثاني لا اعتبارا بمعنى الا برأويحه الرافي في كتاب الصداق  
**ومنه** الرصالحه من الف في الذمة على حسمانية في الذمة مع وفي  
 اشترط القبول وجهان قال الرافي لاظهر اشترطه قبل وقد يقال ان  
 مخالفا لما صحه الرافي في الهبة وليس كذلك فقد قال سبكي ان اعتبارنا  
 اللفظ اشترط القبول في الهبة والصلح وان اعتبرنا المعنى اشترط في الهبة  
 دون الصلح **ومنه** اذا قال اعتق عبدك عنى بالفهل هو بيع او عتق  
 بعوض وجهان فايدتهما اذا قال انت حر غدا على الفان قلنا بيع فسد و  
 تحب قيمة العبد وان قلنا عتق بعوض صح ووجب المسمى ذكرها الهروي و  
 شرح في ادب القضاء **ومنه** اذا قال خالعتك لم يذكر عوضا قال الهروي  
 في لان بناء على القاعدة واحدة لا شيء والثاني خلع فاسد يوجب للمثل



وهو الصحيح في المنهاج على كلام فيه سياق في بحث الصريح واكتنايه ومنها  
لو قال خذ هذه الالف مضاربة في قول البضائع لا يحسن فيه شيء وفي آخر  
مضاربة فاسده توجهاً للمثل ومنها الرجعة بلفظ التكاثر  
فيها خلا في خرجه الهروي على القاعدة والاصح محتمل به ومنها  
لوبياع المبيع للبائع قبل قبضه بمثل التمثيل الاول فهو اقل بلفظ المبيع  
صاحب التتمه وخرجه السبكي على القاعدة قال ثم رايت التتمه للفقاهي  
حسيني قال ان اعتبرنا اللفظ لم يصح وان اعتبرنا المعنى فاقاله ومنها قال  
استأجر منكم لتعقد تحلي بكذا من ثمرة فافلاصح انها اجارة فاسده نظرا الى  
اللفظ وعدم شرط في الاجارة والثاني انه يصح مساقاه نظرا الى المعنى ومنها  
لو تعاقد في الاجارة بلفظ المساقاة فقال سافقتك على هذه الخيل مدة كذا  
بدراهم معلومة فالاصح انه مساقاه فاسده نظرا الى اللفظ وعدم وجود  
شرط المساقاة اذ من شرطها ان لا تكون بدراهم والثاني يصح اجارة نظرا  
الى المعنى ومنها اذا عقد بلفظ الاجارة على عمل في الذمة فالاصح  
اعتبار قبض الاجرة في المجلس لان معناه معنى السلم وقيل لا نظرا الى لفظ الاجارة  
ومنها لو عقد الاجارة بلفظ المبيع فقال بعثتك منفعة هذه الدار شهر  
فالاصح لا ينعقد نظرا الى اللفظ وقيل ينعقد نظرا الى المعنى ومنها اذا قال  
قارضتك على ان كل النزع كذا فالاصح انه قراض فاسده رعاية اللفظ والمالي  
فرض صحيح رعاية للمعنى وكذا لو قال على ان كله لي فهو قراض فاسده  
او ابضاع الاصح الاول وكذا لو قال ابضعتك على ان نصف النزع كله ففصل  
هو ابضاع او قراض فيه الوجهان ومنها اذا وكله ان يطلق زوجه  
طاه قاتلها او كان قد دخلت الدار فقال لها ان كنت دخلت الدار فانت  
طالق ففصل يقع الطلاق فيه وجهان لانه منجز من حيث المعنى معلق من حيث  
اللفظ ومنها اذا اشترى جارية بعشرين وزعم ان الموكل امره فانكس  
يتلف الحاكم بالموكل لبيعها له فلو قال ان كنت امرتك بعشرين فقد  
بخنتكها فالاصح الصحة نظرا الى المعنى لانه مقتضى الشرع والثاني لا نظرا  
الى صيغة التعليق ومنها اذا قال لعمرك بعثتك بعثتك بكذا من ثمرة وعنتق  
في المال ولزمه المال في ذمته نظرا الى المعنى وفي قول لا يصح نظر الى اللفظ

وجود

لنظر

اذا قال ان ادبت لي الفا فانت حر ففصل كناية فاسده وقيل بما مله صحيح  
منها اذا قصد بلفظ الاقالة المبيع ففصل يصح بيعا نظرا الى المعنى وقيل لا  
يصح نظرا الى اختلاف اللفظ ومنها اذا قال ضمنت ما لك على فلان ب  
شرط انه بري ففصل قول ابن ضمان فاسده نظرا الى اللفظ وقول جواله بلفظ  
الضمان نظرا الى المعنى والاصح الاول ومنها لو قال اجتلك بشرط الا بر  
ففيه القولان والاصح ومنها المبيع من البائع قبل القبض قبل بيع  
ويكون فصح اعتبار المعنى والاصح نظرا الى المعنى بلفظ المبيع اذا وقف  
على قبيلة غير مخصصة كبنية مثالا او وصي لهم فالاصح الصحة اعتبارا بالمعنى  
ويكون المقصود الجملة لا الاستيعاب كالفقار والمساكين والمالي لا يصح  
اعتبارا باللفظ فانه عليك لجهول ومنها اذا قال خذ هذه البعير بعيرين  
فهل يكون قرضا فاسده نظرا الى اللفظ او بيعا نظرا الى المعنى وجهان ومنها  
لو ادعى الا بر ان شهد له شاهدان انه وهبه ذلك او تصدق عليه فهل يقبل نظر  
الى المعنى او لا نظرا الى اللفظ وجهان ومنها اصابة منافع الدار هل يصح  
ويكون اعارة نظرا الى المعنى ولا وجهان حكاهما الرافعي في المصنف من غير ترجيح  
ورجح البلقيني انه عليك منافع الدار وانه لا يلزم الا ما استعملك من المنافع  
ومنها لو قال اذا دخلت الدار فانت طالق فهل هو حلق نظرا الى المعنى لانه  
تعلق به مبيع او لا نظرا الى اللفظ لكونه اذا ليست من الفاظه لما فيها من التاقيت  
بخلاف ان وجهان الاصح الاول ومنها لو وقف على دابة فله ان فلاح  
البطلان نظرا الى اللفظ والمالي يصح نظرا الى المعنى ويرى في علمها فلو لم يكن لها  
مالك بان كانت توقفا فهل يبطل نظر اللفظ او يصح نظر المعنى وهو انفاق عليها  
اذ هو من جملة القرب وجهان حكاهما ابن الوكيل **القاعدة السادسة**  
العين مستعانة للرهن هل المذهب فيها جازي الصان او جازي العارية قولان  
قال في شرح المذهب والرجح مختلف في الفروع ومنها هل للمعير الرجوع  
بعد قبض المير ففصل ان قلنا عارية نعم او ضمان فله وهو الاصح ومنها الاصح  
اشتراط معرفة المعير بحسن الدين وقدره وصفته بناء على الصان والمالي لا بناء  
على العارية ومنها هل له اجبا المستعير على فك الرهن ان قلنا له الرجوع  
فله وان قلنا لافله ذلك على القول بالعارية وكذا في القول بالصان ان كان حالا



نحوه فالقول كن ضمن دينا موقبل لا يطالب الاصيل بتجديله لتبراد منه  
ومنها اذا حل الدين وبيع فيه فان قلنا عارية رجع المالك  
بقيمتها وضمان رجع بما يبيع به سواء كان اقل او اكثر وهو الاصح ومنها  
لو تلف تحت يد المرتهن ضمنه الراهن عا قول العاربية ولا شيء عا قول  
الضمان لا عا الراهن ولا عا المرتهن او تحت يد المرتهن فعلى القولين كما في المرتهن  
والاصح في هذا النوع ان الراهن يضمنه كذا قال ابو وكي انه المذهب فقد  
صح هنا قول العاربية ومنها الرجعي فيبيع في الجناية فعلى قول  
الضمان لا شيء عا الراهن وعلى قول العاربية يضمن ومنها لو اعتقه المالك  
فان قلنا ضمان فهو كما عطف المرهون قاله في التهذيب وان قلنا عارية  
مع وكان رجوعا ومنها لو قال صنت ما كره عليه في رقبته عبدك هذا  
قال القاضي حسين يصح ذكر عا قول الضمان ويكون كالا عارة للرهن بتبليغه  
عبر كثيرا ونقول هل هو ضمان او عارية وقال لا ما للعقد فيه بشايبه  
من هذا وشايبه من هذا وليس القولان في محض كل منهما بل هما في ان  
المغلب منهما ما هو فذلك عبرت به وكذا في القواعد لانه الفاعل  
الكسابة الحوالة هل هو بيع او استيفاء خلا ف قال في شرح  
المذهب والترجيح مختلف في الفروع ومنها ثبوت الخيار فيها الاصح لا  
بناء عا انها استيفاء وقيل نعم بناء عا اذ يبيع ومنها لو اشترى عبدا  
بماية واحال البايع بالثمن عا رجل ثم رد العبد يعيب او تكالفا او قاله ونحو  
قالاظهر البطلان بناء عا انها استيفاء والثاني لا بناء عا انها بيع ومنها  
التمس في مدة الخيار في جواز الحوالة به وعليه وجهان قال في التمهيد ان قلنا  
استيفاء جازا وبيع فلا كالنصف في المبيع في زمن الخيار والاصح اجوازي  
منها لو احتال بمرط ان يعطيه الحال عليه رهنا او يقيم له ضمانا فوجهان  
ان قلنا بائنا بيع جازا واستيفاء فلا والاصح اجوازي ومنها لو احال  
عا من لادين عليه برضاه فالاصح بطلانها بناء عا انها بيع والما يبيع بناء عا  
انها استيفاء ومنها في اشتراط رضى الحال عليه اذا كان عليه دين وجهان  
ان قلنا بيع لم يشترط لانه حق الحمل فلا يحتاج فيه الى رضى الغير وان قلنا  
استيفاء اشترط لتعذر اقتراضه من غير رضاه والاصح عدم الاشتراط ومنها

الراهن

77  
بحوم الكتابة في صحة الحوالة بها وعليها اوجه احدها العينة بناء على  
انها استيفاء والثاني المنع بناء عا انها بيع والاصح وجه ثالث وهو ان  
لا عليها لان للمالك ان يقضي حقه باختياره والحوالة عليه تؤدي الى انجاب  
العقبة عليه بغير اختياره وفي الوسيط وجه بعكس هذا والوجه حاربه  
في المبيع فيها ومنها قال المتول لراجل من عليه الزكاة الساعي جازان  
قلنا استيفاء وان قلنا بيع فلا لا متناع اخذ العرض من الزكاة ومنها  
لو خرج الحال عليه مفسدا وقد شرط يسره فالاصح لا رجوع له بناء عا انها استيفاء  
والما يبيع بناء عا انها بيع ومنها لو قال لرجل لستحق الدين اخذ على يدك  
الذي في ذمة فلان عا ان تبريه فرضي واختار ابو البراءين فقيل يصح وقيل لا  
بناء عا انها استيفاء اذ ليس للاصيل دين في ذمة الحال عليه ذكره في  
السلسلة ومنها لو احال احد المتعاقدين الاخر في عقد الربا وقضى  
في المجلس فان قلنا استيفاء جازا وبيع فلا والاصح المنع كما نقله السبكي في تكملة  
شرح المذهب عن النص والاصحاب القاعدة الشاهنة لا يبرأ  
هل هو اسقاط او تمليك قولان والترجيح مختلف في الفروع ومنها الاثر  
مما يجهله المبري والاصح فيه التمليك فلا يصح ومنها ابن المبري بقوله نقوله  
لمدعيه ابرأيت احدا كما والاصح فيه التمليك فلا يصح كما لو كان في يد كل واحد  
عند فقال ملكك احدا كما الحد الذي في يده لا يصح ومنها تعليقه  
والاصح فيه التمليك فلا يصح ومنها لو عرف المبري قدر الدين ولم  
يعرف المبرأ والاصح فيه الاسقاط كما في الشرع الصغير واصل الروضة  
في الوكالة فصيح ومنها اشتراط القبول والاصح فيه الاسقاط فلا  
يشترط ومنها ارتداده بالرد والاصح فيه الاسقاط فلا يصح ومنها  
لو كان لابييه عا رجل دين فابراه منه وهو لا يعلم موت الاب فيان ميتا  
فان قلنا اسقاط صح من ما او تمليك ففيه الخلاف فيمن باع مال مورثه ظانا  
حياته فيان ميتا ومنها اذا وكل في الابراء والاصح اشتراط علم الموكل  
بعد رد الوكيل بناء عا انه اسقاط وعلى التمليك عكسه كما لو قال يبيع بما  
باع به فلا ن فرسه فانه يشترط لصحة البيع علم الوكيل دون الموكل ومنها  
لو وكل المدين لغيره بفسخ عا قول الاسقاط وهو الاصح وحرره القرافي  
كما في العبد في العتق والمراة في طلاق نفسها فلا يصح عا قول التمليك



كما لو وكله لبيعه من نفسه **وهي** لو ابرأ به عن دينه فلا يرجع  
 على قول لا سقا طوله على التملك ذكره الرافعي وقال أبو يونس لا يكون  
 له رجوع على القولين كما لا يرجع اذا ازال الملك عن الموهوب **القاعدة**  
**التاسعة** الاقالة هي فسخ او بيع قولان والرجوع مختلف في الفروع فمنها  
 لو اشترى عبدا كافر فاسلم ثم اراد الاقاله فان قلنا ببيع لم يرجع او فسخ جاز كما  
 لرد بالعبودية **والاصح** **وهي** الاصح عدم ثبوت الخيارين فيها بناء على  
 انها فسخ والثاني بيع بناء على انها بيع **وهي** الاصح لا يتجدد حق الشفعة  
 بناء على انها فسخ والثاني بيع بناء على انها بيع **وهي** اذا تقابلا  
 في عقود الرابح يجب التقابل في المجلس بناء على انها بيع ولا يجب على انها فسخ  
 وهو الاصح **وهي** يجوز ان يقال قبل القبض ان قلنا فسخ وهو الاصح  
 وان قلنا ببيع فلا **وهي** لو تقابلا بعد تلف المبيع جاز ان قلنا فسخ  
 وهو الاصح ويرد مثل البيع او قيمته وان قلنا ببيع فلا **وهي** لو اشترى  
 عبدا من خلفا صدها جازت الاقالة في الباقي ويستحب التالف على قول الفسخ  
 وهو الاصح وعلى ما قلناه لا **وهي** اذا تقابلا واستمر في يد المشتري فقد  
 تصرف البايح فيه على قول الفسخ وهو الاصح ولا ينفذ على قول البيع  
**وهي** لو تلف في يده بعد التقابل انفسخت ان كانت بيعا وبقي البيع الاصل  
 بحاله وان قلنا فسخ ضمنه المشتري كالمستأجر وهو الاصح **وهي** لو  
 تعجب في يده غرم الارش على قول الفسخ وهو الاصح وبما الاخرين يبايع بين  
 ان يجيزوا الارش له او يفسخ وبأخذ السن **وهي** لو استعمله بعد الاقالة  
 فان قلنا فسخ فعليه الاصح وهو الاصح لا يرجع فلا **وهي** لو اطلع  
 البايح على عيب حدث عند المشتري فلا رد له ان قلنا فسخ وهو الاصح وان  
 قلنا ببيع فلا **الرد** **القاعدة العاشرة** الصداق المعين في  
 يد الزوج قبل القبض مضمون ضمان عقد او ضمان بد قولان والرجوع مختلف  
 في الفروع **وهي** الاصح لا يصح بيعه قبل قبضه بناء على ضمان العقد  
 والثاني يصح بناء على ضمان اليد **وهي** الاصح انقضاء الصداق  
 اذا تلف او تلفه الزوج قبل قبضه والرجوع الى مهر المثل بناء على ضمان العقد  
 وهو الاصح والثاني لا ويلزم مثله او قيمته بناء على ضمان اليد **وهي**  
 لو تلف بعضها فسخ فيه لا في الباقي بل لها الخيار فان فسخت رجعت بغيره

مثل

مثل

المثل وهو على الاصح والمبدل على الاخرين المثل على قولهما ان العقد هو الاصح  
 والقيمة العبد من عا مقابله وان اجازت رجعت الى حصته التالف من مهر المثل على  
 الاصح والقيمة الى الاخر **وهي** لو تعجب فلها الخيار على الصحيح وفي وجهه  
 خيار ضمان العقد فان فسخت رجعت الى مهر المثل على الاصح والمبدل على الاخر وان  
 اجازت فلا شيء لها على الاصح كما لم يبيع قبل القبض وعامان اليد لها الارش ومنها  
 المنازع الفاينه في يده لا يضمنها على الاصح بناء على ضمان العقد ويضمن بناء على ضمان  
 اليد **وهي** لو زان في مدة منفصله والمراة قطعاً بناء على ضمان اليد وعلى  
 ضمان العقد وجهان كما لم يبيع **وهي** لو اصدقتها بضايا ولم يقبضه حتى حال  
 اكول وجبت عليها الزكاة في الاصح كما لم يصب ونحوه وفي وجهه لا ضمان  
 العقد فيكون فيه الحلا وكما لم يبيع قبض القبض فقد صح هنا قول ضمان اليد  
 ومنها لو كان دينا جاز الاعتياض عنه على الاصح بناء على ضمان اليد وعلى  
 ضمان العقد لا يجوز كما لم يبيع فيه ففسخ صور اخرى صح فيها قول ضمان اليد  
**القاعدة الحادية عشر** الطلاق الرجعي هل يقطع الزكاح او لا قولان  
 قال الرافعي والتحقيق انه لا يطلق ترجيح واحد منهما لاختلاف الترجيح في  
 فروعه **وهي** لو وطئها في العدة وراجع فالاصح وجوب المهر بناء  
 على انه ينقطع **وهي** لو مات عن رجعية فالاصح انها لا تغسله والثاني  
 لا تغسله كالزوجة **وهي** لو طالعها فالاصح العدة بناء على انها زوجة  
 ومنها لو قال اني اوري وجاتي طوالق فالاصح دخول الرجعية فيس هـ  
**تلييه** **انت** **الاول** **الجزم** بالاول في تحريم الوطئ والاستمتاع  
 كلها والنظر والحلوة وجوب استبراء لو كانت رقيقة واشترها في حرم  
 بالثاني في الارث وحقوق الطلاق وقحة الطهار والابلاء واللعان وقحة  
 النفقة **الثاني** في اصل القاعدة قول ثالث وهو الوقوفان لعدم  
 يراجعها حتى انقضت العدة بتبينا انقطاع الزكاح بالطلاق وان تراجع  
 تبينا انه لم ينقطع **والظن** ذلك الا قول في الملك من الخيارات **الثالث**  
 يعبر عن القاعدة بعبارة اخرى فيقال الرجوع هل هو ابتداء نكاح او استدائه  
 فصح الاول فيما اذا اطلق المولى في المدة ثم راجع فانها تستأنف ولا تبني  
 صح الثاني في ان العبد يراجع بغير اذن سيده وانه لا يشترط فيها المشاهدة



وانها تصح في الاحرام **القاعدة الثانية عشر** الظاهر هل المظن  
فيه مشايخ الطلاق او مشايخ البيهقي فيه خلاه والرجح مختلف فرجح  
الاول في فروع **منه** اذا اظهر من أربع نسوة بكلمة واحدة فقال  
انتن علي كطهر احي فاذا امسكن لزمه أربع كفارات عما احدثه في الطلاق في  
لا يفرق فيه بين ان يطلقن بكلمة او كلمات والقديم كفارة تشبه باليمين كما  
لو حلف لا يصح جماعه لا يلزمه الا كفارة واحدة ونظير هذا الخلف في يمين  
قد قد في جماعة بكلمة واحدة فيحد لكل واحد حدا في الاظهر والثاني حدا  
واحد **ومنه** اهل يصب بالخط الاصح نعم كالطلاق في صرح به لما روي  
وانهم كلام الاصحاب بحيث قالوا اكملوا استقبل به التخص في الخلف وفيه  
كوقوع الطلاق بالخط وحزم القاضي حسين بعدم الصحة في الظاهر كاليمين  
فانها نعم لا باللفظ **ومنه** اذا تكرر لفظ الظاهر في مرة واحدة  
عما الاتصال ونوي الاستيناف في الحد بل يلزمه لكل كفارة كالطلاق في  
والثاني كفارة واحدة كاليمين ولو تفصلت وقال اروت التاكيد هل يقبل  
منه الاصح لا يشبهها بالطلاق والثاني نعم كاليمين **ورجح الثاني في فروع**  
**منه** لو طاهر موقتا فالاصح الصحة موقتا كاليمين والثاني في الطلاق  
**ومنه** التوكيل فيه والاصح المنع كاليمين والما في الجواز كالطلاق **ومنه**  
لو طاهر من احدي زوجتيه ثم قال للاخرى اشركتكم معها ونوي الظاهر  
فقولان احدها بصير مظاهرها **منه** ايضا كما لو طلقها وقال للاخرى اشركتكم  
معه ونوي الطلاق والثاني لا كاليمين **القاعدة الثالثة عشر**  
فرض الكفاية هل يتعين بالشروع او لا فيه خلاف ورجح في المطلب الاول والبارز  
في التميز الثاني قال في الحاد ولم يرح الرافعي والنووي شيئا لانهما عندهما  
من القوا عدالتى لا يطلق عليهما الترجيح لاختلاف الترجيح في فروع **منه**  
صلاة الجنازة الاصح تعينها بالشروع لما في الاعراض عنها من هتك حرمة الميت  
**ومنه** الجهاد ولا خلاف فيه ان يتعين بالشروع نعم جرك الخلف في  
صورة منه وهي ما اذا بلغ رجوع من يتوقف غزو عا اذنه والاصح ان يجب  
المصابرة ولا يجوز الرجوع **ومنه** العلم من اشتغله وحصل منه طرفة  
وانس منه الاهلية هل يجوز له بتركه وتجب عليه الاستمرار وجهان **الاصح الاول**

79  
ووجه بان كل مسألة مستقلة براسها منقطعة عن غيرها قال العلوي ومقتضى كلام  
الغزالي ان الاصح في ما سوا القتال وصلاة الجنازة من فروض الكفايات انها لا تتعين  
بالشروع وينبغي ان يلحق بها غسل الميت وتجهيزه **قلت** صرح بما اقتضاه كلام الغزالي  
البارز في التميز ولو كان تبدل هذه القاعدة لقاعدة اخرى اعم منها فنقول  
فرض الكفاية هل يعطى حكم فرض العين او حكم النقل فيه خلاف والرجح مختلف  
في الفروع **منه** الجمع بينهما وبين فرض اخر يمتنع فيه وجهان والاصح الجواز  
**ومنه** صلاة الجنازة قاعدا مع القدرة وعما الواحدة فيه خلاف والاصح  
المنع وفرق بان القيام معظم اركانها فلم يجز تركه مع القدرة بخلاف الجمع بينهما  
وبين غيرها باليمين **ومنه** هل يجبر عليه تاركه حيث لم يتعين فيه مختلف في  
الاصح الاجبار في صورة **الاولى** والثانية اذا ادعى للاوامع وجود غيرهما  
فيما اذا ادعى التملك فيما اذا امتنع من الخروج معها للتقريب وفيما اذا طلب  
للقضي فاستمع **القاعدة الرابعة عشر** الزايل العايد هل هو  
الذي كادى لم يزل او كادى لم يعد فيه خلاف والرجح مختلف فرجح  
الاول في فروع **منه** اذا اطلق قبل الدخول وقدر الملك عن  
الصداق وعاد تعلق بالعين في الاصح **ومنه** اذا اطلقت رجعا  
عاد حقها في الحضنة في الاصح **ومنه** اذا اتخمت المهرهون بعد القبض  
ثم عاد دخلا يعود رهنها في الاصح **ومنه** اذا باع ما اشتراه ثم علم به  
عيبا ثم عاد اليه بغير رد فله رده في الاصح **ومنه** اذا خرج العجل المراكاة  
في اثنا الحول عن الاستحقاق ثم عاد يجزى في الاصح **ومنه** اذا فاته  
صلاة في السفر ثم قام ثم سافر يعرضها في الاصح **ومنه** اذا ارضى  
انسان او كراهه او سمعه او بصح ذوقه او شممه او افضاها ثم عاد سقط  
القصاص والضمان في الاصح **ورجح الثاني في فروع** **منه**  
لو زال الموهوب من ملك الفرج ثم عاد فلا رجوع للاصل في الاصح **ومنه**  
لو زال المشترك ثم عاد وهو مفلس فلا رجوع للبايع في الاصح **ومنه**  
لو عرض عن جلد ميتة او خرف فحمل بيد غيره فلا يعود الملك في الاصح **ومنه**  
لو رهن شاة وما تفتد ببيع الجلد لم يعد رهنها في الاصح **ومنه** لو حن  
قاضي او خرج عن الاهلية ثم عاد لم تعد ولا يئنه في الاصح **ومنه** لو فلق



فقد ذكر ما دام  
على ايد  
مجلس

قال

إذا حلف لياكلن هذا الرغيف غدا فأكله قبل الصلوة فهل يحث في الحال أو حتى يحى الغدا  
 وجهان أحدهما لا في وقتها لو كان اليقصر بحيث تظهر منه العورة عند الركوع  
 ولا يظهر عند القيام فهل تنعقد صلاته ثم إذا ركع تبطل أو لا تنعقد وجهان أصلا  
 وجهان أحدهما الأول ونظيرهما لو لم يبق من مدة الحفما يسع الصلاة  
 فأحررهما فهل الوجهان الأصح نعم وفائدة الصحة في المسئلة من صحة الاقتداء به  
 ثم مفارقتها في المسئلة الأولى صححتها إذا التفت على عاتقه ثوب قبل الركوع قال  
 صاحب المعين ويلبى القطع بالصحة فيما إذا صلى على جنازة أو لا ركع فيها  
 منها **سأله عليه عشرة أيام من رمضان فلم يقضها حتى بقي من شعبان خمسة**  
 أيام فهل يجب فدية ما لا يسعه الوقت في الحال أو لا يجب حتى يدخل رمضان فيه  
 وجهان شهرهما الراعي وعنده بما إذا حلف ليشتري ما هذا الكوز غدا فأنقب قبل  
 الغد قال السبكي وفي هذا التشبيه نظر لأن الصبح فيما إذا انفس بنفسه عدم  
 الحث وتطيره هنا إذا لم يزل عزه إلا ذلك الوقت ولا شك أنه لا يجب عليه  
 شيء فيجب قرضا المسئلة في ما إذا كان التمكن سابقا وجب فدية فطره أن  
 يصيب هو المأفاهه بحيث وفي وقت حنثه الوجهان قال الراعي أنه لو ورد  
 ابن حج أنه لا يحث إلا عند مجي الغد وعاقباً به هذا لا يلزم إلا بعد  
 مجي رمضان **وهذه** لو أسلم فيما يع وعوده عند الحفل فأنقطع قبل  
 الحفل فهل يتجزأ حكمه لا تقطاع وهو ثبوت الحيا في الحال أو يتأخر إلى  
 الحفل وجهان أحدهما الثاني **وهذه** لو بوى في الركعة الأولى  
 الخروج من الصلاة في الثانية أو علق الخ و2 بشي يحتمل حصوله في الصلاة  
 فهل تبطل في الحال أو حتى توجدا لصفة وجهان أحدهما الأول **وهذه**  
 من عليه حين موصل محل قبل رجوعه فهل له السفر أو لا مطالبه في الحال أو لا  
 إلا بأذن الدارين لأنه يجب في غيبته وجهان أحدهما الأول **وهذه** إذا  
 استأجر امرأة اشترفت على الحيفر كنس المسجد جاز وإن ظن طوره وللقاضي حين  
 احتمال بالنس كالتس الرجعة إذا حملت قال لا لها والغرق على الأصح أن الكنس في  
 الحمل جائز والأصل عدم طره والحض **وهذه** هل العبرة في مكافات القضاء  
 بحال الجرح أو الزهوق **وهذه** هل العبرة في الإقرار بالوارث بكونه  
 وارثا حال الإقرار أو الموت وجهان أحدهما الثاني كالوصية **وهذه** العبرة

اذا طوف



بالثلاث الذي يتصرف فيه المريفن كمال الوصية او الموت وجهان اصحهما الثاني  
ومقابلته قاسه عما لو نذر التصديق ماله **وهي** اهل العبرة في الصلوة  
المقضية كمال الاداء والقضاء وجهان ياتيان في محنته **وهي** اهل العبرة في  
الكفاية تجيل الزكاة بحال الحول والتجيل ومنها اهل العبرة في الكفاية المرتبة  
بحال الوعد بادل اذا قولان اصحهما الثاني **وهي** اهل العبرة بطلاق  
السنة والبدعة بحال الوقوع او التعليق **وهي** اتربية جروا والكلب  
لما يباح تربيتة الكبير له **وهي** الجارية المبيعة هل يجوز وطرها بعد  
الترافع الى مجلس الحكم قبل التحالف وجهان اصحهما نعم وبعد التحالف وجهان  
مرتبان واولي بالمنع **وهي** الوعدت في المخصوب نقص يسري الى التلف  
بان جعل الخطة هريسية فهل هو كالتلف ولا بل يرد مع ارش النقص  
قوله ان اصحهما الاول **تلي** جزم باعتباره الحال في مسابيل منها  
اذا ذهب للطفل من لعتق عليه وهو محسر وجب على الولي قبوله لانه لا يلزمه  
نفقته في الحال فكان قبول هذه الهبة لحصل خير وهو الحق بضرر ولا  
ينظر الى ما لعله يتوقع من حصول سائر النسي واصار لهذا القريب لانه غير  
متحقق وجزم باعتباره المال في مسابيل **وهي** ابيع الجحش الصغير حايض  
وان لم ينتفع به حالا لتوقع النفع به مالا **وهي** احوار التيمم لمن  
معها محتاج الى شربه في المال لا في الحال **وهي** المساقاة على مالا  
يثمر في السنة ويثمر بعد ها حايض كذا في جده واجارة الجحش الصغير لان موقع  
الاجارة تجيل النفعه ولا كذا في مساقاة اذ تاخر الثمار محتمل كذا في فرق  
الرافعي قال ابن السكيت وبه يظهر كذا في نفقة المشترطة في البيع غير المشترطة  
في الاجارة اذ تكاد اعم من كونها حالا او مالا ولا كذا في الاجارة تلي  
يتحقق بهذه القاعدة قاعدة تنزل بالاكتساب منزلة المال الحاضر وقتها  
**فروع** **وهي** في الفقر والمسكن قطعوا بان القادر على اكتساب كذا  
**وهي** في سهم الغارمين هل ينزل بالاكتساب منزلة المالا فيه وجهان  
الاشبه لا وفاق الفقهاء والمسكين بان الحاجة تنجد كل وقت والكسب  
يتجدد كذا في الغارم محتاج الى وفادته لان وكسبه متوقع في المستقبل  
**وهي** المكاتب اذا كان كسوبا هل يعطى من الزكاة فيه وجهان الاصح لا يعطى

ما كان

كالغازم **وهي** اذا اجر عليه بالفلس نفق على من تلزمه نفقته من  
ماله الى ان يقسم الا ان يكون كسوبا **وهي** اذا قسم ماله بين غرمائه  
وبقي عليه شيء وكان كسوبا التمسك عليه الكسب لوفاء الدين قال الفراء  
الا ان يكون له من لزمه سبب هو عاقر به كالتلا ومالا لسان عدوانا  
فانه يجب عليه ان يكتب لوفائه لان التوبة منه واجبه ومن شرطها  
ايصال الحق الى مستحقه فيلزمه التوصل اليه حكمه عنه ابن الصلاح  
في فوايد رحلته **وهي** من له اصل وفرع ولا ماله هل يلزمه  
الاكتساب لله نفاق عليهما وجهان احدهما لا كما لا يجب لوفاء الدين  
والاصح نعم لانه يلزمه احيانا نفسه بالكسب فكذا احيانا بعضه وفي  
التممة ان محل الخلاف بالنسبة الى نفقة الاصول اما بالنسبة الى نفقة  
الفرع فيجب بالاكتساب قطعاً لان نفقة الاصول سبيلها سبيل المواساة  
ولا يكلف ان يكتب لغير من اهل المواساة ونفقة الفرع ليس حصول  
الاستمتاع فاحقت بالنفقة الواجبة للاستمتاع وفي نفقة الزوجة  
قال المرافعي وهذا ذهاب الى لقطع بوجوب الاكتساب لنفقة الزوجة  
وهو الظاهر لكن في كلام الامام وغيره ان فيها ايضا وجهين رئيس على  
وجوب الاكتساب لنفقة القريب وهي اولى بالمنع لا تخافا بالديون  
**وهي** المتفق عليه من اصل وفرع لو كان قادرا على اكتساب فهل  
يكلف به ولا يجب نفقته اقوال اصحها لا يكلفه الاصل اعظم حرمة الابوة  
فتمت نفقته بخله والفرع والثاني يكلفان لان القادر على الكسب يستغني عن  
ان يحمل غيره كله **والثالث** لا يكلفان ويجب نفقتهما اذ يقع ارتكاف  
الانسان قربه الكسب مع اتساع ماله **وهي** اذا كان الاب قادرا  
على كسب ممر حرة او ثمن سريته لا يجب اعطافه وينزل منزلة المال الحاضر قال  
الشيخ ابن علي قال المرافعي وينبغي ان يحى فيه الخلاف المذكور في النفقة  
لواجر السفينة نفسه هل ينزل كبيعة شيئا من امواله حكى القاضي حصر عن  
العنادي فيه وجهين وفي الحاوي ان اجر نفسه في ما هو مقصود من عمله مثل  
ان يكون صانعاً وعمله مقصود في كسبه لم يصح وتولي الولي العقد عليه ولا كان  
غير متعود مثل ان يوجر نفسه في خج او وكالة في عمل لا خذ اذا جاز ان



ينتطوع عن غيره بحمله فاولى ان يجوز بعض كمالها يصح خلعه لان له ان  
يطلق حجابا فالحض او الى انتى تبنى **هـ** واعم من هذه القاعدة قاعدة  
ما قارب الشئ هل يعطى حكمه وفيه فروع **هـ** غير ما تقدم اليه  
المساوية بما لا يفسد هل يوجب الحجر عليه وجهان **الاحم** لا وفي المقاربة من  
المساواة الوجهان واولى بالمنع **هـ** الدم التي تراه الحامل حال  
الطلاق ليس بنفاس على النصف ومنها لا يملك الكاتبة ما في يده على **الاحم**  
وروجه مقابل له انه قارب العتق **القاعدة السادسة عشر**  
اذا بطل انكوص هل يبقى النكاح فيه خلوف والترجيح فمتلوع في الفروع  
**هـ** اذا اخرج بالقرض فبان عدم دخول الوقت بطل انكوص  
كوفي ظهر امثله ويبقى نفلا في **الاحم** **هـ** لو نوى بوضو  
وهو غير مكف فالاصح الصحة الغالب للصحة **هـ** لو اخرج في  
غير شهره بطل ديني اصل الا حرام فينقذ عمره في **الاحم** **هـ** لو  
علق الوكالة بشرط فسدت وجاز له التفرق لعزم الاذن في **الاحم** ومنها  
لو تبين لغيره قبل وقته فالاصح البطلان وعدم استباحة التفرق به و  
منها لو وجد لقا بعد خفة في اثناء صلوة ثم فليقم بطلت ولا يتم  
نفلا في الاظهر **هـ** جزم بمقتلته في صور **هـ** اذا افاق  
عن كفارة بطل كونه وعتق جرم **هـ** لو اخرج نكاحه ماله الغائب  
فبان تالفه وقعت تطرعا قطعا وجزم بعدمه في صور **هـ** لو كلف  
ببيع فاسد فليس له البيع قطعا لا صحيحا لانه لم ياذن فيه ولا فاسدا لعدم  
اذن الشارع فيه **هـ** لو اخرج بصلوة الكسوف ثم تبين ان نجلا  
قبل تحريره لم تنقذ نفلا قطعا لعدم نخل على هيبته حتى يندرج في بلبته  
**هـ** لو اشار الى طيبته وقال هذه اخيجه لغا ولزمه التصديق بها  
قطعا قاله في شرح المهذب **القاعدة السابعة عشر**  
الحمل هل يعطى حكمه المعلوم او المجهول فيه خلوف والترجيح فمتلوع في الفروع  
**هـ** بيع الحامل الاحملها فيه فولا ان اظهرها لا يصح بناء على انه مجهول  
واستثنى المجهول من المعلوم بصير الكل مجهولا **هـ** بيع الحامل بحر  
وفيه وجهان ايضا احدهما البطلان لانه مستثنى شرعا وهو مجهول ومنها لو قال

معتك

معتك الجارية او الدابة وحملها او حملها او مع حملها وفيه وجهان **الاصح**  
البطلان ايضا لما تقدم **هـ** لو باعها بشرط انها حامل فبطلت لانها  
البطلان لانه شرط معها شيئا مجهولا واحدهما الصحة بناء على انه معلوم لانها  
بيع اوجب كواله في اليه **هـ** اهل للبائع حبس الولد الى استيفاء الثمن  
هل سقط من الثمن حصته لو تلف قبل القبض وهل للمشتري بيع الولد قبل  
القبض **الاحم** نعم في الاولين ولا في الثالث بناء على انه يعلم ويقابل فسط  
من الثمن **هـ** لو حملت امه الكافرة من كافر قاسم فالحمل  
مسلم فيحمل ان يوسر ما لكل الامة الكافرة بازالة ملكه عن الام ان قلنا الحمل  
يعطى حكم المعلوم قاله في البحر **هـ** الاجارة للمملوك لا تظهر كما قال  
العراقي الجواز بناء على انه معلوم **هـ** تنبيه **هـ** جزم باعطائه حكم المجهول  
فيما اذا بيع وحده فلا يبيع قطعا وباعطائه حكم المعلوم في الوصية له والوقف  
عليه فصحا **هـ** قطعا **القاعدة الثامنة عشر** المنادر هل الحق  
بجنسه او بلفظه فيه خلوف والترجيح فمتلوع في الفروع **هـ** منها مثل الذكر  
المباين فيه وجهان احدهما انه ينقض لانه يسمى ذكر **هـ** المس العصب  
المباين من المرأة فيه وجهان احدهما عدم النقص لانه لا يسمى امرأة والنقص شرط  
لمس المرأة **هـ** النظر الى العصب والمباين من الاجنبية فيه وجهان **هـ**  
احدهما التبريد ووجه مقابل له ندور كونه محل فتنة والخله في جارية في قلاوة  
الظفر **هـ** لو حلف لا ياكل اللحم فاكل الميتة ففيه وجهان احدهما عدم النكاح  
عدم الحنث ووجهان فيما لو اكل ما لا يؤكل كذئب وحمارة **هـ** الاكتسا  
النادر كالتصية واللقطة والهبة هل تدخل في المهاييات في العبد المتترك  
وجهان **الاحم** نعم **هـ** اجماع الميتة يوجب عليه الغسل والكفارة عن  
افساد الصوم والحج ولا يوجب الحد ولا اعادة غسل **هـ** الاصح فيه ما ولا الهرو فيها  
يجزي الحج في الذي والودي **الاحم** **هـ** بيتي المباد للثبائعين  
لثبائعين اذا ادا ما اياها **الاحم** **هـ** في جريان الربا في القلوس  
ساجت رواج النقص ووجهان احدهما لا **هـ** ما ينسأ عن اليه لفساد  
في شرط النسيان وجهان احدهما لا يجوز تنبيه **هـ** جزم بالاول في صورتها  
من خلق له وجهان لم يثبت ان لا بد منها تجب غسلها قطعا ومن خلقه لا مكانة



لها حكم لا يكا رقعا ومن انت بولد لسته اشهر ولحنتين من الوطى لم يقطع  
وان كان نادرا وجزم بالثاني في صورته **منها** الاصح الزايدة لا تلحق  
بالاصلية في الدية قطعا وكذلك سائر الاعضاء **القاعدة التاسعة عشر**  
القاعدة اليقين هل له الاجتهاد والاخذ بالظن فيه خلاف والترجيح مختلف في الفروع  
**منها** من معه انا ان احدهما نجس وهو قادر على يقين الطهارة يكونها البهرا  
او عند ثالث طاهر او يقدس على خلطهما وهما قلنا والاصح انه له الاجتهاد وهما  
لو كان معه ثوبان احدهما نجس وهو قادر على طاهر يقيين والاصح انه له الاجتهاد  
**منها** من شك في دخول الوقت وهو قادر على ثبوت الوقت والمخرج من  
البيت المظلم لرؤية الشمس والاصح انه له الاجتهاد **وهي** الصلاة الى الحجر  
الاصح عدم هجرته الى القبر المأثور وفيه انه من البيت وسببه اضيق الرأه  
ففي لفظ الحجر من البيت وفي لفظ اربعة اذرع وفي اخر سنة وفي اخر خمسة  
والكل في صحيح مسلم فعولنا عنه الى اليقين وهو الكعبه وذكرنا ايضا في فروعها  
ايضا الاجتهاد بخبرته صلى الله عليه وسلم وفي زمانه والاصح جواز تنبيهه  
جزم بالمنع في ما اذا وجد المجتهد نصا فلا يعدل عنه الى الاجتهاد جزما وفي  
الكي لا يجتهد في القبلة جزما وفرق بين القبلة والاواني بان في الاعراض عن  
الاجتهاد في الانية اضاعة مال وبان القبلة في جهة واحدة فطلبها مع القلة  
عليها في غير هاتين والماجه ته متعددة **وجزم** بالجواز في من استنبه  
عليه ليس طاهر وشخص ومعه ثالث طاهر يقيين والاضطرار فانه يجتهد ببله  
خلافه في شره **المذهب القاعلة العشرون** المانع الطاري  
هل هو كالمقارن فيه خلاف والترجيح مختلف في الفروع **منها** طريان  
الكثرة على الاستعمال **والشفاعة** المستحاضة في اثناء الصلاة والردى على  
الاحرام بقضل المعصية على الطاعة وعكسه والاحرام على مكمل الصيد  
واخذ العيوب على الزوجة والمخالفة على دين الفليس الذي كان موجبا ومك  
المكاتبه وجبة سيده والردى على الرخصة اعني اذا وقعت زوجه عليه والاصح  
في الكل ان الطاري كالمقارن يحكم لما بالطهارة وللصلة والاحرام بالابطال  
ولما في عدم الذخض في الاول وبالرخص في الثانية وبازالة المدرك عن الصيد  
وباثبات الخيار للزوج وبرجوع البائع في عين ما لم يبا نفسا في النكاح في شر المكاتب

الوقوف

والموقوف كما لا يجوز له نكاح من وقعت عليه ابتداء **وهي** طريان القدر  
على المار في اثناء الصلاة ونية التجارة بعد الشراء ومك على روجه الاب  
الصوم من كج جارية ولله واليسار ونكاح الحرة على حرته امة ومك المروحة  
لزوجها بعد الدخول قبل قبض المهر ومك الانسان عبد له في ذمته دين والاحرام  
على التكليف في النكاح والاسترقاق على حره استباحه مسلم والعنق على عبد اح  
سببه منه والاصح في الكل ان الطاري ليس كالمقارن فلا يبطل الصلة ولا  
يجب الزكاة ولا ينفسح النكاح في الصور الاربع ولا يسقط المهر والدين عن  
ذمة العبد ولا يبطل الوكالة ولا تنفسح الاجارة في صورتين تنبيه  
جزم بان الطاري كالمقارن في صورته **طريان** الله على الماء  
النجس والرضاع المحرم والردة على النكاح ووطى الاب والابن والام او  
البت شهرة ومك الزوج الزوجة او عكسه والحدث العبد على الصلاة  
ونية القنية عامر وض التجارة واحد العيوب على الزوج وجزم خلافه  
في صورته **طريان** الاحرام وعدة الشهرة وامن العنت على النكاح  
ولا سلام على السبي فلا يزال الملك ووجدان الرقبة في اثناء الصوم والا  
باق وموجب الفساد على الرهن والاعتماد على الاعتكاف في الاسلام على عبد  
الكافر فلا يزال الملك بل يومر بالانته ودخول وقت الكراهة على التيمم  
لا يبطله بله خلاف ولو نيم فيه لتقبل لم يصح **خاتمة** تعذر  
يعتبر عن احد شفي هذه القاعدة بقا عدة تغتفر في الدوام لا يغتفر في  
الابتداء ولهم قاعدة عكس هذه وهي يغتفر في الابتداء لا يغتفر في الدوام  
من فروعها اذا طلع العجر وهو مجامع فترع في الحال صح صومه ولو وقع مثل  
ذلك في اثناء الصوم اطله **وهي** الاحرام بمجامع او عمره فوجه  
احدها ينقذ صحيحا وبه جزم الرافعي باب الاحرام واقره في الروضة فان  
ترع في الحال استمر والافسد نسكه وعليه الفدية والقضاء والمضي في القاسد فعل  
هذا اغتفر الجماع في ابتداء الاحرام ولم يغتفر في اثنائه والوجه الثاني لا يعقد اصلا  
وهو الاصح في بن وايد الروضة والثالث ينقذ فاسدا فان ترع في الحال لم يجز  
البدنة وان مكث وجبت والفرق بينهم وبين الصوم ان طلوع الفجر ليس  
من فعله بخلاف اثناء الاحرام **وهي** الجنون لا يمنع ابتداء الاحل فيجنون

الكافر



لوليها ان يشترى له شيئا بثلثين موقعا ويمنح دوامه على قول صححه في الروضة  
فيحل عليه ان يبيع الموقعا اذا جن وتكن العتد خله **وهذه** اوهاجها  
تقدم الفطرة لا يباع فيها السكن والمخادم قال الاصحاب هذا في الاستدرا  
ولو ثبتت الفطرة في ذمة انسان بعنا خادمه ومسكنه فيها لا يباع بعد  
الثبوت التحققت بالديون **وهذه** اذا مات المرحوم قريب وفي ملكه  
صيد ورثته على الاصح ثم يوزل ملكه عن غير الفوق **وهذه** الوصية  
بملك الغير المباح صحتها حتى اذا ملكه بعد ذلك اخذه الوصي له ولو وصى بما  
ملكه ثم ادان الملك فيه بطلت الوصية كذا جزموا به **قال الاستنوي** و  
كان القياس ان تبقى الوصية بما لها فان عاد الى ملكه اعطيتاه الموصى له  
كما لو لم يكن في ملكه حال الوصية بل العتة هنا والى انهي وعما جزموا به  
قد اغتفر في الاستدرا ما لم يغفر في الدوام **وهذه** اذا اطلق بالطلاق  
لا يجتمع من وجته لم يمنع من الايلاج الحشفة على الصحيح ويمنع من الاستمرار  
لانها صارت اجنبية **الكتاب الرابع** في احكام  
يكثر دورها ويقع بالفقيه جهلها القول في الناسي والحاحل والكراهة  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله وضع غرامتي الخطا والنسيان  
وما استنكر هو عليه هذا حديث حسن اخرجه ابن ماجه وابن حبان في صحيحه  
والحاكم في مستدركه بهذا اللفظ من حديث ابن عباس واخرجه الطبراني  
والدارقطني من حديثه بلفظ تجاوز بدل وضع واخرجه ابو القاسم الفضل بن  
جعفر التميمي في قوائمه من حديثه بلفظ رفع واخرجه ابن ماجه ايضا  
من طريقه اي بكر الهذلي عن شهر عن ابي ذر **قال رسول الله صلى الله عليه**  
وسلم ان الله تجاوز لي عن امتي الخطا والنسيان وما استنكر هو عليه واخرجه  
بهذا اللفظ الطبراني في الكبير من حديث ثوبان واخرجه في الاوسط من  
حديث ابن عمر وعقبة ابن عامر بلفظ وضع غرامتي الى اخره واسناده  
حديث ابن عمر صحيح واخرجه ابن عدي في الكامل واثيرجيم في التاريخ من  
حديث ابي بكر بلفظ رفع الله عن هذه الامة الخطا والنسيان والامم بكرهوا  
عليه واخرجه ابن ابي حاتم في تفسيره من طريق ابي بكر الهذلي عن شهر بن حوشب  
عن ام الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تجاوز عن امته ما مضى من ثلثة الخطا

والنسيان

والنسيان والاستنكاره قال ابو بكر وذكروا ذلك الحسن فقال اجل ما تقر ان ذلك  
قرانا ربنا لا نؤخذنا ان سدينا او اخطانا ابو بكر ضعيف وكذا شهر وامم  
الوردان ان كانت الصغار فالحديث مرسل او الكبري فهو منقطع وقال سعيد  
ابن منصور في سننه حديثنا خالد بن عبد الله بن هشام عن الحسن عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال ان الله عفا لكم عن ثلاث عن الخطا والنسيان وما استنكره هن  
عليه وقال ايضا حديثنا اسمعيل بن عباس عن جعفر بن حيان الطبراني  
عن الحسن قال سمعته يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تجاوز الله لابن  
ادم عما اخطا وعما نسي وعما اكره وعما غلب عليه واخرج ابن ماجه من  
حديث ابي هريرة ان الله تجاوز لامي عما يؤسوس به صد رها ما لم تعمل  
او تتكلم به وما استنكر هو عليه فهذه شواهد قوية تقتضي الحديث بالصحة  
**واعلم** ان قاعدة الفقه ان النسيان والجهل يسقطان الاثر مطلقا واما  
الحكم فان وقع في ترك ما هو لم يسقط بل يجب تداركه ولا يحصل الثواب  
المرتب عليه لعدم الايتما او فعل منه ليس من باب التلا فخله شي او  
فيه اتلاف لم يسقط النسيان فان كان يوجب عقوبته كان نسيانه في مقامها  
وخرج عن ذلك صور نادور فهذه اقسام **من فروع القسم الاول**  
من نسي صلاة او صوما او حجا او زكاة او كفارة او ذاب وجب تداركه  
بالقضاء بلا خلاف وكذا لو وقع بغير عرفة علفا يجب القضاء اتفاقا  
**وهذه** امن نسي الترتيب في الوضوء او نسي الما في حله فتيمم وصلى ثم ذكر  
او صل بنحاسة لا يغني عنها ناسيا او جاهلا بها او نسي قراءة الفاتحة في الصلاة  
او تيقن الخطا في الاجتهاد في الما والقبيل والتوسيع وقت الصلاة والصور والوقوف  
بان بان وقوعها قبل او صلوا السوا دظنوه عدوا فبان خلوه فادفع الزكاة  
لمن ظننه فقيرا فبان غيبا واستناب في الحج لكونه مغضوبا فبرأ وفي هذه  
الصور كلها خلا في قال في شرح المذهب بعضها كبعض وبعضه مرتب  
على بعض او اقوى من بعض والصحيح في الجميع عدم الاجزاء وجوب الاعادة  
وماخذ الخلاف ان هذه الاشياء هل هي من قبيل المامورات التي هي شروطها  
عن الحديث فلا يكون النسيان ذكرا في تركها لغوات المصلحة فيها  
وانها من قبيل المناهي كالاكل والامانة فيكون ذكرا في تركها لظهور ذلك



ولذلك يجب الاعادة بلا خلاف فيما لو نسي نية الصوم لانها من قبيل المأمورات  
وفيما لو صادف في صوم لا سير ونحو الليل دون النهار لانه ليس وقت للصوم  
كغير ما العبد ذكره في شرح المذهب ولو صادف الصلاة او الصوم بعد الوقت  
اجزا بلا خلاف فيمكن ان يكون اذا للضرورة او قضا لانه خارج عن وقته فلو ان او  
وجها ان احدهما الثاني ويتفرع عليه ما لو كان الشهر ناقصا ومضيا  
ثان ما واما الوقوف اذا صادف ما بعد الوقت فان صادف الحادي عشر لم يكن  
بلا خلاف في كماله لو صادف السابع وان صادف العاشر اجزا ولا قضاء لان  
كل من اياه لم ياتوا الغلط في العام الآتي ويستثنى ما اذا اقل المحرم على خلاف  
العادة فانه يلزم منه القضاء في الاصح لان ذلك نادرا ووفق بين الغلط في  
الثامن والعاشر وجهين احدهما ان تاخير العبادة عن الوقت اقرب الى  
الاحتساب من تقديمها عليه والثاني ان الغلط بتقديم يمكن الاحتراز  
عنه فانما يقع الغلط في الحساب والحلل في الشهادة الذي شهدوا بتقديم الهلال  
والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم لما عمن الرواية ومثل ذلك لا يمكن الاحتراز  
عنه ثم صورة المسئلة كما قال الرافعي ان يكون الهلال غمفا فكلوا في القعدة  
ثلاثين ثم قامت بيته بروية ليلة الثلاثاء ثين اما لو وقع الغلط بسبب الحساب  
فانه لا يجوز بلا شك لتقريبهم وسوا تبين لقعد ذلك بعد العاشر اوقته في  
اثنا الوقوق او قبل الزوال فوقفوا عاشرين كما نقله الرافعي عن عطاء بن السائب  
وصححه في شرح المذهب ولو اخطا الاجتهاد في شهر الحج فاحرمه لتغير العام  
في غير اشهر ففي انعقاده حجا وجهان احدهما نعم كما لحظ في وقوف العشر  
الثاني لا والفرق اننا لو ابطالنا الوقوف في العاشر ابطالناه من اصله  
فيه اضرارا واما هنا فيعقد نعم كما في شرح المذهب بلا ترجيح ومن  
فروع هذا القسم في غير العبادات ما لو فاضل في الربوات جاهلا فان  
العقد يبطل اتفاقا فهو من باب ترك المأمورات لان المماثلة شرط بل العلم  
بها ايضا وكذا لو عقد البيع او غيره على عين يظنها ملكه فبانت بخلافه وان كان  
على محرر او غيره من المحرمات جاهلا لا يصح ومن فروع القسم الثاني من  
شرب خمر جاهلا به فلا حد ولا تعزير ومنتهى لو قال انت انز في من فلان  
ولم يعرف في لفظه برفي فله ان يكتنه كان ثبت زنا به باقرارا وبينه والقابل جاهل

فليس

فليس بقاذف بخلافه في ما لو علم به فيكون قاذفا لها ومنها الاتيان بمفسرات  
العبادات ناسيا او جاهلا كما لا يخفى في الصلاة والصوم وفعل ما بنا في الصلاة  
من كلام وغيره والجماع في الصوم وتلا عتقا في الاحرام والخروج من المعتكف  
والعود من قيام الثالث في الشهادة ومن السجود الى القنوت والافتتاح  
وذي غايته وسبق الامام بركتين ومراعاة الحرم ترتيب نفسه اذا ركع  
مام في الثانية فارتكاب محضورات الاحرام التي ليست بالتلا في كماله  
والاستمتاع والتهن والطيب سوا جهل الخمر او كونه طيبا والحكم في الجمع  
عدم الفساد وعدم الكفاية والغدبة وفي اكثرها خلاف **واستثنى**  
من ذلك الفعل الكثير في الصلاة كالاكل فانه يبطلها في الاصح لندوة واحق  
بعضهم الصوم بالصلاة في ذلك ولا يصح انها لا يبطل بالكثير لانه لا يندرفيه  
بخلاف الصلاة لان فيها هيبة مذكورة ومنها لو سلم خيرا كعتي ناسيا  
وتكلم عامدا لظنه اكما لا الصلاة لا تبطل صلاته لظنه انه ليس في صلاته ونظيره  
ما لو تحلل من الاحرام وجامع ثم بان انه لم يتحلل يكون ربه وقته قبل نصف  
الليل فالله ذهب انه لا يفسد حجه **ومن نظائره** ايضا لو اكل ناسيا  
فطن بطلان صومه فجاءه في وجهه لا يفطر قبا سا عليه والاصح الفطر كما لو جامع  
على ظن ان الصبح لم يطلع فبان خلافه ولكن لا يجب الكفاية لانه وطى وهو يعتقد انه  
غير صائم ونظيره ايضا لو طهر بطلاقة وجهه بغيره فاشهد عليه  
بطلان قبه ومن فروع هذا القسم ايضا ما لو اشترى الوكيل مبيعا جاهلا  
بانه يقع عن الموكل ان ساوى ما اشتراه به وكذا ان لم يسا وفي الاصح بخلافه  
اذا علم **تجب** من المشكل تصوير الجهل بنحو لا اكل في الصوم فان ذلك  
جهل بحقيقة الصوم فان من جهل الفطر جهل الانسا كمنه الذي هو حقيقة الصوم فلا  
يصح نية قال السبكي فله فخلص لا با حرامين اما ان يفرض في فطر خاص من  
شيء النادرة كالتراب فانه قد ينجى ويكون لامسا كمن المعتاد وما عداه شرط  
في صحته واما ان يفرض كما صوره بعض المتأخرين فيمن اخرج او اكل ناسيا فظن انه  
افطر فاكل بعد ذلك جاهلا بوجوبه لا مساك فانه لا يفطر على وجه لكن الاصح  
فيه الفطر انتهى وقال القاضى حسين كل مسئلة تدق ويخص معرفتها هل يجوز فيها  
العامي وجهان احدهما نعم ومن فروع القسم الثالث اتلا في ما لا يعرف ولو

الصوم



قدم له غاصب طعاما ضيافة فأكله جاهله فقار النصار عليه في اظهر القولين  
ويجربان في تلاف مال نفسه جاهله وفيه صور ~~منه~~ لو قدم له غاصب  
الغصون منه فأكله ضيافة جاهله برك الخاص في الاظهر ~~منه~~  
لو اتلف المشتري المبيع قبل القبض جاهله فضره فابض في الاظهر ~~منه~~  
لو خاطب زوجته بالطلاق جاهله بانها زوجته بان كان في ظلمة او نكحها له  
وليه او وكيله لم يعلم وقع وفيما احتال له امام ~~منه~~ لو خاطب امته بالعتق  
كذلك قال الرافعي ~~منه~~ **نظايرها** اما اذا نسي انه له زوجة فقال  
زوجي طالق ~~منه~~ كما قال ابن عبد السلام ما اذا وكل وكيله في  
اعتاق عبده فاعتقه ظنا منه انه عبد المملوك فاذا هو عبد المملوك نفسه  
عتقه قال العلوي ولا يحى فيما احتال الامام لان هذا قصد قطع الملك  
فنفذ ~~منه~~ اذا قال الغاصب لما كان العبد المقتضى باعتق عبدي  
هذا فاعتقه جاهله عتق عني العبد وفي وجه لا لانه لم يقصد قطع ملك نفسه  
قلت ~~منه~~ خرج عن هذا النظر مسئلة وهي ما اذا استحق الغاصب على رجل  
فقتله خطأ فالاصح انه لا يقع الموضع ~~منه~~ **فروع** هذا القسم ايضا  
مخطورات الاحرام التي هي ازالة الشجر والظفر وقتل الصيد لا يسقط  
فديتها بالجمل والنسيان ~~منه~~ **يبين** الناس والجاهل فاذا طلق عاتق  
بالله او الطلاق والعق ان يفعله فتركه ناسيا او لا يعلم ففعله ناسيا  
للحلف او جاهلا او انه المحلوف عليه او على غيره لمن يباي يمينه ووقع ذلك  
منه جاهلا او ناسيا فقولان في الحنث رجع كله من محض ورجع الرافعي في  
الحنث عدم الحنث مطلقا واختاره في رواية الروضة والفتاوى قال الحديث  
رفع الخطا والنسيان وهو عام فيعمل بعمومه لا ما دل على تخصيصه  
كعزيمة المتلفات ثم استثنى من ذلك ما لو حلف لا يفعل عامدا ولا ناسيا  
فانه يحنث بالفعل ناسيا بلا خلاف ولا التزام حكمه ~~منه~~ في الحلف على المستقبل  
**اما على الماضي** كان حلفه لم يفعل ثم تبين انه فعله فالتى بلفظه  
من مشايختنا انه يحنث ويدل له قول النووي في فتاويه صورة المسلم ان  
يعلق الطلاق عا ففعل شي فيعلمه ناسيا ليمين او جاهلا بانه المحلوف عليه  
ولا يبرز في فيه كلام مبسوط ساد ذكره والذي في الشرح والروضة في القولين

في النسيان

في النسيان ومقتضاه عدم الحنث وعبارة الروضة لو جلس مع جماعة قام  
وليس حتى غيه فقال لثامرا انه استبدلت تخفك في ليست حق غيرك  
فحلف بالطلاق انه لم يفعل ان قصد في لما اخذ به له كان كاذبا فان كان  
طلقت وان كان ساهيا فقول طلاق والناسي انتهى وهكذا ان تقول  
لا يلزم من اجرا القولين الاستنوا في الصحيح وابرز من البسط من تكلم  
على المسئلة وهما ما اوردها عنه بنصها كما فيها من لغوا يدق الجمل  
والنسيان والاكراه هاتان احداهما ان يكون ذلك واقعا في نفس اليمين او  
الطلاق فخره لثامرا في ان المكره على الطلاق ولا يقع طلاقه اذا كان  
غير مختارا لذلك من جهة غير الاكراه بل طواع المكره فيما اكره عليه بعينه  
وضفته وليستوي في ذلك الاكراه عينا ليمين وعلى التعليق ويلحق بالاكراه  
في ذلك الجمل الذي يفقد مع القصد الى للقطع مع عدم فهم معناه والنسيان  
وذلك بان يتلفظ بالطلاق من لا يعرف معناه اصله او عارفه ثم نسيه فذاك  
نظير المكره فلا يقع بذلك طلاق ولا ينعقد مثله بيمين وذلك اذا لم يف باسم من  
اسم الله وهو لا يعرف انه اسمه اما اذا جهل المحلوف عليه او نسيه كما اذا دخل  
بغير الله وجعل ذلكا الحالف او علمه ثم نسيه فحلف بالله او بالطلاق انه ليس في  
الماضي اليمين طاهرها بصدق نفسه في التقي وقد عرفت ان يقصد  
الامر كذلك في اعتقاده او فيما انتهى اليه علمه اي لم يعلم خلافة ولا يكون  
قصد الحنث بان لا مركزا في الحقيقة بل ترجع يمينه الى انه حلف انه  
يعتقد كذا او يظنه وهو صادق في انه يعتقد ذلك او طان له فلن قصد  
الحالف ذلك حالة اليمين او تلفظ به متصلا به لم يحنث وان قصد المعنى  
الاولى واطلق ففي وقوع الطلاق ووجوب لكفارة قولان مشهوران  
ما خذها ان النسيان والجهل هل يكونان عذرا في ذلك كما كانا عذرا  
في باب الاوامر والنواهي ام لا يكونان عذرا كما لم يكونا عذرا في غرامات  
المتلفات ويقوى الحاقهما بالاثلة فان الحالف بالله ان يرد في  
الدار اذا لم يكن فيها قد انتهك حرمة الاسم العظم جاهلا او ناسيا فهو كالحاق  
خطا والحالف بالطلاق اذا كانت يمينه بصيغة التعليق كقوله انه لم يكن زيد في  
الدار فزوجتي طالق اذا تبين انه لم يكن فيها فقد تحقق الشرط الذي علق الطلاق



عليه فانه لم يتبرض الا لتعلق الطلاق على عدم كونه في الدار لا اثر لكونه  
جاهلا او ناسيا في عدم كونه في الدار وما ان كان بغير صيغة التعلق بقوله  
لزوجتي انت طالق فقد جاز في الدار وكقوله بغير صيغة التعلق في الدار فقد  
اذا قصد به النهي جري مجرى التعلق والالوقع الطلاق في الحال واذا جري  
مجرى التعلق كان حكمه حكم الحالة الثانية الجمل والنسيان والاكره  
ان يعلق الطلاق على دخول الدار ودخول من يد الدار او يخرج من الدار  
بفعل ذلك فاذا دخلها المحلوف عليه ناسيا او جاهلا او مكرها فان جرد  
عن التعلق المحض كما اذا حلف لا يدخل السلطان بلدا اليوم او لاج الناس في  
هذا العام فظاهر المذهب وقوع الطلاق والخش في مثل هذه الصور ووقع  
ذلك عمدا او نسيانا او اختيا او اوجها او جهلا وان قصد باليمين تكليف  
المحلوف عليه ذلك لكونه يعلم انه لا يبرى فالحلف مع حلفه او قصد باليمين على  
فعل نفسه ان تكون بمنزلة رادعه عن الفعل فالحلف في هاتين الصورتين  
انه لا يثبت اذا فعل المحلوف عليه ناسيا او جاهلا اذا رجع حقيقة هذه اليمين  
الى تكليف نفسه ذلك او تكليف المحلوف عليه ذلك والناسي لا يجوز تكليفه وكذلك  
الجاهل واما ان فعله مكرها فالأكره لا يثبت في التكليف فانا نأمر بما المكره  
القول ونبيح له الفطر في الصوم واذا كان مكلفا وقد فعل المحلوف عليه فيظهر  
وقوع الطلاق والخش كما تقدم في السئلة الاولى الحاقا بالادلة والتحقيق و  
جود الشرط المعاق عليه اذ لفظ التعلق عام يشمل فعل المعلق عليه محض او مكرها  
وناسيا وجاهلا وذا كرا اليمين وعالمنا بهذا انفسك من مال الى الخش و  
قوع الطلاق في صورة النسيان والجمل لكنا انما اخترنا وقوع الطلاق فيهما  
لان قصد التكليف محضا ونحوهما عن الدخول تحت عموم اللفظ فلا ينفق  
لان يخرج الاكره لكونه لا يثبت في التكليف كما ذكرنا هذا ما ترجع عذري في  
الصورتين فقلت وبقي صون واحدة وهي ما اذا اطلق التعلق ولم يقصد التكليف  
ولا قصد التعلق المحض بل فرجه خرج اليمين بهذه الصورة في التي اطلق  
معظم الا حقا في القولين واختار صاحب المذهب والانتصار و  
الرافعي عدم الخش وعدم وقوع الطلاق وكان شيخنا ابن الصلاح يختار و  
وقوعه ويعلمه بكونه مذهب اكثر العلماء وعموم لفظ التعلق ظاهر لكن قرينة

خبر في  
الطلاق

عدم  
الحكم

الحشر

الخش والمخ تعلق للتخصيص وفيها بعض الضعف ومن ثم توقف صاحب  
الحاشي ومن حكى عنه التوقف من اشتياخه في ذلك فالذي يقوى التخصيص ان  
ينضم الى قرينة الخش والمخ قصد الخش والمخ فيقوى حينئذ التخصيص  
كما اختارناه والقالب ان المخالف على فعل مستقبل من فعل من يعلم انه يريد  
منه بقصد الخش او المخ فيفتي ايضا ان لا يقع طلاقه بالفعل مع الجهل و  
النسيان الا ان يبرره عن الخش او المخ بقصد التعلق على الفعل مطلقا  
فيقع في الصور كلها بوجود الفعل واما من حلف على فعل نفسه فلا يثبت وقوع  
طلاقه بالنسيان او الجهل الا عند قصد الخش او المخ انتهى كلامه بحرف  
وما جزم به من الخش في الحالة الاولى وهي الحلف على الماضي ناسيا او جاهلا  
ذكره محرفه القوي في شرح الوسيط جازما به ونقله عنه الاذرع في  
القبول وقال انه اخذه من كلام ابن رزين ونقل غير واحد ان ابن  
الصلح صرح بتصحيحه وتصحيح الخش في المستقبل ايضا فاذا جمعت بين  
المسئلتين حصل ثلاثة اقوال ثلثها الخش في الماضي دون المستقبل وهو  
الذي قرره ابن رزين ومنا يجوز وهو المختار **تنبيه** من المشكل  
قول المنهاج ولو علق بفعله ناسيا للتعلق ومكرها لم تطلق في الاظهر  
او بفعله غيره ممن يباي تعلقه وعلم به فكذلك ولا يقع قطعا في  
الاشكال ان قوله ولا يدخل فيه ما اذا لم يباي تعلقه ولم يعلم به وما اذا  
علم به ولم يباي وما اذا باي ولم يعلم والقطع بالوقوع في الثانية مردود  
وقد استشكل السبكي فقال كيف يقع بفعل الجاهل قطعا ولا يقع بفعل الناسي  
في الاظهر مع ان الجاهل اولى بالمعذرة من الناسي قال وقد بحث الشيخ علا الدين  
الناجي في ذلك وهو الشيخ بن الدين بن الكنتاني في درس ابن بنت الاثر  
وكذا ابن الكنتاني مصححا ما اقتضته عبارة المنهاج والناجي في مقابله  
قال السبكي والصواب ان كلام المنهاج محمول على ما اذا قصد الزوج مجرد  
التعلق ولم يقصد اعلاجه ليمتنع وقد ارشد الرازي الى ذلك فان عارته  
وعبارة النووي في الروضة ولو علق بفعل الزوجة او اجنبي فان لم يكن المحلوف عليه  
شعورا بالتعلق ولم يقصد الزوج اعلاجه ففي قوله ولم يقصد اعلاجه ما يرتد  
الى ذلك وقال في المهمات اشار بقوله ولم يقصد اعلاجه الى قصد الخش والمخ وعبر



عنه به لان قاصده بقصد اعلام الحالف بذلك ليمتنع ولهذا لما تكلم على القبول  
ذكر الحث والمنع عرضا عن الاعلام قال فالظاهر ان معطوف بالواو  
حتى لا يكون المجموع شرطاً فان الرافعي شرط بعد ذلك لعدم الوقوع شرطا  
ثلاثة شقوق وان يبالي وان يقصد الزوج الحث والمنع قال وبما اقتضاه  
كلامه الرافعي من الحث ان لم يعلم المحلوف عليه ربحه الصدق لا في ما جمعه  
من طريقه يسمى القفال فقال فان قصد منعه فان لم يعلم القاذم حتى قد  
حس الحالف وان علم به ثم نسي فعل قولين ومنهم من قال على قولين فكل حال  
وكذلك اعراضا عن البسيط فقال اما اذا اعلق بفعله في عيبه فلا اثر لثبوتها  
وان كانت مكرهة فالظاهر الوقوع لان هذا في حكمه التحليل لا قصد المنع  
منهم من طرد فيه الخلاف وانتهى وخالف الجمهور فخرجوه على القولين الشيخ ابو  
حامد والمجمل على صاحب المذهب والتقدير والجرحاني والخوارزمي انتهى  
وقال ابن النقيب القسم الثالث وهو ما اذا ابالي ولم يعلم ليس في الشرح و  
الروضة هنا ومقتضى المنهج الوقوع فيه قطعاً فيلحق **ف**  
السايل المبنية على الخلاف في حث الناس والمكره قال لا تقتل ذلوا وهو  
يظنه جبا فكل من يتنا في الكفاة خلاف الناسي قال لا اسكن هذه الدار  
فخرج وعجز عن الخروج فحق الحث خلاف المكره قال لا شرب ما هرا الكور  
فانصب او شربه غيره او مات الحالف قبل الامكان ففيه خلاف والمكره قال  
لا ابيع لزيد ما لا فوق كل زيد وكيله واذا كان له في التوكيل فوكل الحالف فباع  
وهو لا يعلم ففيه خلاف والناسي قال لا قضيت حقك عند امانات الحالف قبل ابراءه  
او عجز ففيه خلاف والمكره قال لا قضيت عند راس الهلال فاخره عن المصلحة  
الاولى للشك فيه فيما نكوتها من الشر ففيه خلاف والناسي قال لا رايبت منكرا الا  
رفعتني الى القاضي فلم يتمكن من الرفع لمصرا وجبس او جازا الى باب القاضي فحبس او  
مات القاضي قبل وصوله اليه ففيه خلاف والمكره قال لا فارقت حتى استوفي حتى  
فقر منه العتري ففيه خلاف والمكره فان قال لا تغارقتي فغرا غريمه حث مطلقا  
لانها يمين على فعل غيره بخلاف الاول ولا يجنب مطلقا ان فر الحالف فان افس  
في الصورة الاولى فمنعه الحاكم من ملو من منه ففيه خلاف والمكره وان استوفى  
فبان ناقصا ففيه خلاف والجاهل **ف** خرج عن هذا القسم صور عند رايها

الجاهل

باجمل في الضمان منها اذا اخرج الودعة الحرز على ضمانها ملكه فقتلت فلا  
ضمان عليه ولو كان عالما ضمن ذكره الرافعي قال لا يسوي ومثله لا استعمال الخلط  
وتحريمها ومنها اذا استعمال المستعير العارية بعد رجوع المصور جاهلا فلا  
اجرة عليه نقله الرافعي عن القفال وارضاها ومنها اذا اباح له ثمة  
بستان ثم رجع فان الاكل لا يجر ما اكله بعد الرجوع وقيل العلم كما ذكره  
في الحاوي الصغير وحكي الرافعي فيه وجها من غير تصريح بترجيح ومنها  
اذا وهبت المرأة نوبتها من القسم لضربها ثم رجعت فانها لا تغرد الى الدور  
من الرجوع على الصحيح بل من حين العلم به ومنها **ف** روع القسم الرابع الرطب  
بشبهة فيه مهر المثل لا تله في منفعت البضع دون الحمل ومنها من قال جاهلا  
بترميده القتل لا قصاص عليه ومنها **ف** اقتل الخطا فيه الدية والكفارة  
ون القصاص ومنها ذلك مسئلة الوكيل اذا اقتض بعد عفو موكله جاهلا  
فلا قصاص عليه على المنصوص وعليه الدية في ماله والكفارة ولا رجوع له  
على العاقبة لا به بحسن بالعفو وقيل لا دية وقيل هي على العاقلة وقيل يرجع على  
العاقبة لا به عه بالحق ونظير هذه المسئلة ما لو اذن الامام للولي في قتل  
المانية ثم علم جملها فرجع ولم يعلم الولي رجوعه فقتل فانها على الولي ومن  
ذكر بعض اقسام مسئلة الدهشة ولها خصصها فنقول اذا قال استحق اليمن  
للماني اخرجها فاخرج بسانه فقطعت فله احوال احدها ان يقصد باختها  
فهي تخرج من القصاص ولا دية سوا علم القاطع انها اليسار وانها لا تجزي ولا  
لان صاحبها بذلها مجانا ولا ن فعل الاخراج اقترن بقصد الا باحة فقام  
مقام النطق بتقديم الطعام الى الضيف ولا ن الفعل بعد السؤال والطلب  
كالاذن كما لو قال ناولني يدك لا قطعها فاخرجها او ناولني متاعك لا لقيه  
في البحر فناولته فلا ضمان **ف** روع القسم الخامس قسم القصاص واليمين  
كما كان فان قال طنت انها تجزي او علمت انها لا تجزي ولكن جعلتها عوضا عنها  
سقط وعدل الى دية اليمين بربها بسقوط قصاصها اكتفاء باليسار  
**الحال الثاني** ان يقصد المخرج اجزاها عن اليمين فيسأل المقتصر  
فان قال طنت انها باحها بالاجزاء او انها اليمين او علمت انها اليسار  
وانها لا تجزي ولا تجعل بدلا له قصاص فيها في الصور الثلاثة في الاصح



لتسليط المخرج له عليها ولكن يجب ديتها ويبقى قصاص اليمين وان قال علمت  
 انها اليسار فظننت انها تجزي سقط قصاص اليمين ويجب قتل اليمين على الاخر  
**الحال الثالث** ان يقول دهشت فاخرجت اليسار وظنني في اخرج اليمين  
 فيسأل المقص فان قال ظننت انه اباها قال الراعي فقياسا المذكور في الحال  
 الثاني ان لا يجب القصاص في اليسار قال الاذري وصرح به في الكافي لو جرد  
 صرقة البدل وقال البلقيني هو السديد وقال البغوي يجب كمن قتل رجلا  
 وقال ظننته اذن لي في القتل لان الظنون البعيدة لا تدرك القصاص وان  
 قال ظننتها اليمين او علمت انها اليسار فظننتها تجزي فلا قصاص في الاصح اما  
 في الاول فلا ان الاشتباه فيهما قريب واما في الثانية فلعمد بالظن وان  
 قال علمت انها اليسار وانها لا تجزي وجب القصاص في الاصح لانه لم يرد من  
 المخرج بذل وتسليط وفي الصور كلها يبقى قصاص اليمين الا في قوله ظننت انها  
 اليسار تجزي وان قال دهشت ايضا لم يقبل منه ويجب القصاص لان الدهشة  
 لا يليق بها وان قال قطعته عدوانا وجب ايضا وان قال فخرجت لهما سمع اخرجه  
 بمنك وانما وقع في سمعي يسارك او قال قصدت فعل شي يخض لي او كان مخنونا  
 فهو كالدعوى **في** ان يخرج من احكام هذه المسئلة وفي نظرها من الحل تجزي  
 وسقط قطع اليمين بكل حال والفرق ان المقصود في الحل التنبيل وقد حصل  
 القصاص من جنتي على التماثل وان الحدود مبنية على التحقيق وان اليسار قطع  
 في السرقة في بعض الاحوال ولا تقطع في القصاص عن اليمين بحال **في** عروج  
 عن هذا القسم صور لم يعذر فيه بالجمل **منها** ما اذا نادى احد الاولياء  
 فقتل الجاني بعد عفو بعض الاولياء جاهله به فان اظهر وجوب القصاص  
 عليه لانه متغير لا نفاد **منها** ما اذا قتل من علمه مرتدا او ظن  
 انه لم يسلم فالمدح وجوب القصاص لان ظن الرد لا يفيد اباة القتل  
 فان قتل المرتد الى الامام او الى الاحاد **منها** ما اذا قتل من عهده  
 دمي او عبدا وجهلا سله به وحرية فالمدح وجوب القصاص لان جهل  
 الاسلام او الحرية لا يبيح القتل **منها** ما اذا قتل من ظنه قاتل ابيه فان  
 خلاه فلا يظهر وجوب القصاص لانه كان من حقه التثبت **منها**  
 ما اذا ضرب مريضا جهلا مرضه من باقتل المريض دون العي فمات قال لا يصح

مطلب ضرب مريضا

القصاص

القصاص لان جهلا المريض لا يبيح الضرب وعلم من ذلك ان الكلام فيمن لا يجوز  
 له الضرب اما من يجوز له للتأديب فله يجب عليه القصاص قطعاً وصرح به  
 في الوسيط **وخرج** عنه صور عذريتها بالجهل حتى في الضمان **منها**  
 اذا قتل مسلما بدار الحرب خطأ كره فله قصاص قطعاً ولا دية في الاظهر  
**منها** اذا رمي الى مسلم تنسب به المشركون فان علم اسلوة وجهته  
 الدية ولا فله **منها** اذا امر السلطان رجلا بقتل رجل ظالم والمأمور  
 لا يقاتل قصاص عليه ولا دية ولا كفارة **منها** اذا قتل الجاهل  
 في القصاص فان فصل الجنيين ميتا فدية غرة وكفارة او حيوانا فدية قدر  
 ان استقل الولي بالاستيفاء فانها ان عليه وان اذن له الامام فاعلم او  
 جهلا او علم الامام دون الولي اختص الضمان بالامام على الصحيح لان البحث عليه  
 وهو لا يربيه وفي وجهه على الولي لانه المباشرة في اخر علمها وان علم الولي ذلك  
 الامام اختص بالولي على الصحيح لا حتماء العلم والمباشرة وفي وجهه بالامام  
 لتقصيره ولو باشرا قتل جلد الامام فان جهل فله ضمان عليه بحال لانه  
 اله الامام وليس عليه البحث عما يجره به وان كان عالما فكالولي ان علم الامام  
 فله شيء عليه ولا اختص به ولو علم الولي مع الجلة في اصل الرخصة الاصح  
 انه يوتر حتى اذا كانوا عالمين ضمنوا مثله مشا قال في المهمات وهذا غير  
 مستقيم لان الاصح فيما اذا علموا جهلا ان الضمان على الامام خاصة فكيف  
 يستقيم ذلك هنا قال فالصواب تفريع المسئلة على القول بالوجوب علمها اذا  
 علمت من المشكل انها صحيحة اختص الضمان بالامام اذا علمه والولي وصحها  
 فيما اذ رجع الشهود هذا واقتصر الولي بعد حكم الحاكم بالان القصاص واجب على  
 الكل بل لم يقل احد بان الضمان في هذه الصورة يختص بالحاكم وصحها فيما اذا امر  
 السلطان بقتل رجل ظالم وكان هو والمأمور عالمين اختصا به بالمأمور اذا لم  
 يكن اكراه فله ثلثة نظائر مختلفة **قال في مهديان الفرسان**  
 وكان الفرق ان الاطالة بسبب المنع من الاقدام على القتل في غير مسئلة الحامل  
 لا يوفى عما اخبار الحاكم به بخلافه فيها فان ساطا المنع فيها الناشئ من شهادة النسوة  
 بالحمل ومنصب سماع الشهادة يختص بالحاكم فاذا مكن من القتل بعد ادائها اذن  
 ذلك بضعف السبب عنده فاشترى في الولي ظن فلذلك اصيل الضمان على توطيط الحاكم



لعله  
ومن لا يقبل

ولم يقبل به عند رجوع الولي والقاضي لعدم ذلك فيما انتهى من يقبل عنه  
**دعوى الجمل ومن يقبل** كل من جهل بحرمه شيء مما يشترك فيه غالب  
الناس لم يقبل الا ان يكون قريب عهد بالاسلام او تبادلية بعدة يخفى فيها  
مثل ذلك كتحريم القتل والزنا والسرقة والخمر والكلام في الصلاة والاكل في  
الصوم والقتل بالشهادة اذ ارجعوا ولا تعهدوا ولم يعلم انه يقتل شهيدا تبا  
ووطي المصوبة والمرهونه بغدا ان الراهن فان كان باذنه قبل مطلقا لان  
ذلك يخفى على العوام ومن هذا القبيل اعني الذي يقبل فيه دعوى الجمل بطلان  
خفايه كون الترخيم مبطلا للصلاة او كون القدر الذي اتي به من الكلام محرما  
او النوع الذي تناوله مفسدا لاصح في الصور الثلاثة عدم البطلان  
ولو علم تحريم الطيب واعتقد في بعض انواع الطيب انه ليس بحرام فالصحيح  
وجوب الغدبة لتقصيره كذا في كتب التبيين فقد يقال انه مخالف لمصلحة  
الصلاة والصوم ولا يقبل دعوى الجمل بثبوت الرد بالعيب والاخذ بالشقة  
من قديم الاسلام لا شتهار ولا يقبل في حيا والعنف ونحو الولد في الاظهر  
لانه لا يعرف الا احواس **قاعا علق** وكل من علم تحريمه شيء وجهل ما  
يترتب عليه لم يفده ذلك كمن علم تحريم الزنا والخمر وجهل وجوب الحد  
يحد بانفاق لانه كان حقه الامتناع وكذا لو علم تحريم القتل وجهل  
وجوب القصاص من وجب القصاص او علم تحريم الكلام وجهل كونه مبطلا بطل  
او تحريم الطيب وجهل وجوب الغدبة **ف** في علم ثبوت اختيار  
وقال لما علم انه على الفور قالوا في الرد بالعيب والاخذ بالشقة يقبل بان  
ذلك مما يخفى كذا اطلاق الراعي واستدركه النووي فقال شرطه ان يكون  
مثله ممن يخفى عليه وفي عنق الامة نقل الراعي عن الغزالي انما لا يقبل  
وجزم به في احكام الصغرة لان من علم ثبوت اصل الخيار علم كونه على  
الفور ثم قال الراعي ولما رتبه هذه الصورة تعرضا في سائر كتب الاصحاب  
نحو صورها اعيادي في الرقعة بان تكون قديمة عهد بالاسلام في  
خالف طائفة فان كانت حديثه عهد ولم يحالط اهله فقولان وفي قول الاول  
سوى في التبيين بله وبين دعوى الجمل باصل الخيار فيفضل فيه بين قديم  
الاسلام وقريبه واقره النووي في التبيين ولا ذكر للسنة في الروضة

واصلها

واصلها **ف** في نظاير متعلقة بالجهل منها عزل  
الوكيل قبل علمه فيه وجهان لاصح انزاله وعدم تفرقه ومنها عزل القاضي  
قبل علمه والاصح فيه عدم الانعزال ببلوغه والفرق عسر تتبع احكامه بالا  
بطلان خلاه والوكيل ومنها الواهية ثبوتها في القسم اذ ارجعوا ولم  
يعلم الزوج لا يلزمه القضا وقيل فيه خلاه والوكيل ومنها الواسية  
المرح ليلتين والامة ليل فعتقت ولم تعلم قال الماوردي لا قضا وقال  
ابن الرقعة القياس ان يقضي لها ومنها الواجح ثما رستا نه ثم رج  
ولم يعلم المباح له ففي ضمان ما اكل خلاه والوكيل ومنها النسخ قبل  
بلوغ المكلف فيه خلاه والوكيل قاله الرويان ومنها الدعوى الولي  
ولم يعلم الجاهل وفي وجوب الغدبة قولان يخرجان من عزل الوكيل اصحهما  
الوجوب ومنها الواجح لو اذن لعبد في الاجرام ثم رجع ولم يعلم العبد  
فانه تحليله في الاصح ومنها الواجح للرفق في بيع المرهونه ثم رجع  
ولم يعلم الراهن ففي نفوذ تصرفه قولان وجهان اصحهما لا ينفذونه  
اذا خرج الاقرب عن الولاية فهي لا بعد فلو زال المانع من الاقرب وزوج  
الا بعد وهو لا يعلم ففي القوة خلاه وجهان ومنها الوعتقت لامة ولم  
تعلم فصلت مكشوفة الراس فقولان اصحهما تجب الاعادة ومنها الوكيل  
وهو غائب فهل يكون وكيله من حين التوكيل او من حين بلوغ الخبر وجهان  
مقتضى ما في الروضة تصحيح الاول ومنها الواجح لو اذن لعبد في النكاح ثم  
رجع ولم يعلم العبد ففي صحة نكاحه خلاه والوكيل ومنها الواجح لو اذن لها  
غير الجبر فاذا ثبت ثم رجعت ولم يعلم حتى رجع ففي صحة خلاه والوكيل  
**ف** فيما ما المكره فقد اختلف اهل الاصول في تكليفه  
على قولين وفصل الامام فخر الدين واتباعه فقال وانا نهي الاكرام الى حد  
الا لجام يتعلق به حكم ان لم يثبت الى ذلك فهو مختار وتكليفه جائز شرعا  
وعقلا وقال الغزالي في البسيط الاكرام ليقطع اثر التفرق عندنا الا في جنس  
مواضع وذكر الاسلام المحرم والقتل والارضاع والزنا والطلاق اذا اكره  
على فعل المعلق عليه وراى عليه غيره مواضع وذكر النووي في تهذيبه انه يستثنى  
ساية مسئلة لا اثر لاه كراه فيها ولم يجد لها طائفا لها معنت النظر في تتبعها



حتى جمعت منها جملة كثيرة وقد رأت الاكراه ساوي للنسيان فالواضع  
 المذكور اما من باب تركها لما مور فلا يسقط نذركه ولا يحصل الثواب المرتب  
 عليه واما من باب الاتله فلا يسقط الحكم المرتب عليه ويسقط العقوب  
 المتعلقة به الا القتل على الاظهر وهما آنا اسرد ما حضري في ذلك **الاول** الاكراه  
 على الحدث وهو من باب الاتله وفاته اتله للطهارة ولهذا لو احدث ناسيا انتقص  
 وفي من الفرج وجه ضعيف انه لا ينقض ناسيا اذا توعدت هذه الصورة الى  
 اسباب الحدث الاربعة والجماع كثر الصور **الثاني** في الاكراه على  
 افساد الماء بالاستجمال او الغساسة او بغير طاهر فانه مفسد وهو ايضا من باب  
 الاتله في اذ لا فرق فيه بين العمد وغيره **الثالث** قال في الروضة لو اتقى  
 انسان في نهر مكرها فتوى فيه رفع الحدث مع وضوءه وقال في شرح المذهب  
 قال الشيخ ابو علي اطلق الاعقاب صحة وضوءه ولا بد فيه من تفصيل فان نوى رفع  
 الحدث وهو يريد المقام فيه ولو لحضه صح لانه فعل ينصور قصده وان كره المقام  
 وتحقق الاضطرار من كل وجه لم ينع وضوءه اذ لا يتحقق النية به **الرابع**  
**والخامس** الاكراه على غسل النجاسة ودفع الجلد **السادس** الاكراه على الغسل  
 عن القبلة في الصلاة فيبطل **السابع** الاكراه على الاكل في  
 الاظهر لذوره والاكراه على فعل ناسيا في الصلاة فيبطل قطعاً لذوره **التاسع**  
 الاكراه على ترك القيام في الفرض **العاشر** الاكراه على تأخير الصلاة عن  
 الوقت فيبطل قضاء **الحادي عشر** الاكراه على تغرق المتصارع قبل  
 القبض فيبطل كما ذكره في الاستقصاء وغيره وكذا يبطل مع النسيان  
 كما نضر عليه ويكمل كما صرح به الماوردي قال الزركشي وقياسه في راس مال العلم  
**الثاني عشر** لو ضربا في خيار المجلس حتى تفرقا ففي انقطاع الخيار في  
 حث المنة **الثالث عشر** الاكراه على اتله في مال الغير فانه يطالب  
 بالضمان وان كان الفزار على المنة في الاصح **الرابع عشر** الاكراه على اتلاف  
 الصدقة كذا بخلاف مال المولى خلق شعير مكرها لا يكون الخمر طهر في اتلاف  
 على الاظهر لانه لم يبا شر **الخامس عشر** الاكراه على الاكل في الصوم فانه يفسد  
 في الجدي احد الفقهاء وصححه الرازي في **الحرم** **السادس عشر** الاكراه  
 على الجماع في الصوم فيه طرفان في اصل الروضة **الاني** **السابع عشر** الاكراه على

الجماع

الجماع في الاحرام فيه طرفان في اصل الروضة بل ترجيح احدها بفسد طهره  
 بناء على ان اكراه الرجل على الوطى لا يتصور والثاني فيه وجهان بناء على ان  
 من عسر الاكراه على الخروج من المعتكف فانه يبطل في احدا القولين كما لا كل  
 في الصوم **التاسع عشر** الاكراه على اعطاء الوديعة فانه يضمن في الاصح ثم  
 يرضع على من اخذ منه **العشرون** في الاكراه على الذبح او الرمي من محرر  
 او مجوسي لحله لو سئل **الحادي والعشرون** في الاكراه الجزئي على الاسلام **الثاني**  
**في والعشرون** في الاكراه المترد عليه **الثاني** في الاكراه الذي  
 على وجه الاكل خلا فيه **الرابع والعشرون** في الاكراه على تحليل الخمر  
 بلا عين قال الاسنوي تحتل الحافة بالمختار وعمل القطع الخامس في الخمر  
 الى اتله تون الاكراه على وطي فيحصل الاحصان ويستغفر المهر وعمل المطلق لانا  
 وليحقه الولد وتصير امته به مستولى ويلزمه المهر في غير الزوجة قلت  
 تحت كما تدرأت الاسنوي ذكر تحتها انه كاتله في المال **الحادي والثلاثون**  
 الاكراه على القتل فيها القصاص على المكره في الاظهر **الثاني** في اتله تون الاكراه  
 على الزنا لا يباحته **الثالث** في اتله تون وعلى اللواط **الرابع** في اتله تون  
 ويوجب الحد في قول **الخامس** في اتله تون الاكراه على شهادة الزور والحكم بالبالا  
 طل في قتل وقطع او جلد **السادس** في اتله تون الاكراه على المحلوق عليه في احد  
 القولين **السابع** **والثامن** **والثاسع** في اتله تون الاكراه على طلاق  
 بوجه المكره او بيع ماله او عتق عبده لانه ابلغ في الاذان اما لو اكره اجنبي  
 الوكيل على بيع ما وكل فيه ففي نظيره من اطله قاحتم لان الرواية حكاهما عن في  
 الروضة فاصلها اصح ما عنده عدم الصحة لانه المباشرة **الامر بعون الاكراه**  
 على ولا يبا القضا **الحادي** **والاربعون** لو اكره المحرم او الصائم على الزنا قال  
 الاسنوي لا يحضري فيها ثقل والمقته انه نفسد عبادته لانه لا يباح بالاكراه قال  
 الا ان عدم وجوب الحلف قد يزج عدم **الافساد الثاني** **والاربعون** لو  
 اكره على ترك الوضوء فتبهم قال الرواية لا قضا قال النووي وفيه نظر قال الكشي  
 ما ذكره لانه في معنى من غصب ما وه قال الاسنوي والمقته خلافة لان الغصب كسر  
 معهود بخلاف في الاكراه على ترك الوضوء فعل هذا يستثنى **الثالث** **والاربعون**  
 الاكراه على الرقة لا يسقط الحد في قول **الرابع** **والاربعون** لا يبرئ القاتل من كرها

لظالم



هذا اذا اختلف  
في الحكم  
فلا يثبت  
الاحكام

السادس

على الصحيح الخامس والاربعون الاكراه على الارض بجرم اتفاقا ووجوب المهر  
اذا انفسخ به الزكاح على الرضعة على الامح قال الاسنوي وفيه نظر السليح و  
الاربعون الاكراه على القذف بوجوب الحد في الوجه للثامن والاربعون الاكراه  
على وقت تحت ذلك صور الاكراه على الاذان وعلى فعل الصلاة والوضوء واركاب  
الطهارة والصلاة والحج واداء الزكاة والكفارة والدين وبيع ماله فيه الصوم  
والاستجارة والحج والانفاق على رقيقه وكهينه وقريبه واقامة الحدود وعناق  
المنذور وعنفه والصوم كما صرح به في البحر والمشتري بشرط العتق وطلاق  
المولى اذا لم يطل واختيار من اسلم على اكثر من اربع وعسل المستر والمهاد بكل  
ذلك يرضع مع الاكراه فلهذه الترخيصات صور في ضابط الاكراه حق  
**وهو** فيما ذكره الاسنوي ان يادك اجنبى للعبد للعبد في بيع ماله  
فيمنع فيكرهه السيد فلا شك في الصحة لان السيد غرض صحيح في ذلك اما  
لتقليد امانته به اذا خذ اجرة فهذه اكثر من سبعين صورة لا اثر للاكراه في  
وفي بعض صورها ما يقتضي التعدد باعتبار انواعه فتبلغ بذلك المائة  
وفي نحو عشر صور على رأي ضعيف **تلي** من الخل قول المنهج  
في الكاح وان قال ان قبضتي قبيل ما لا عطا ولا مع كسائر التلقين فلا يملك  
ولا شرط للاقباض بجلوس بشرط تحقق الضيقة اخذ به من قبله ولو تركه  
ووجه الاشكال ان العلق عليه اقتباسه والاقباض مع الاكراه ملغى اثره  
اعتبار به قال السبكي فذكره في المنهاج لا يخرج له الاحتمال على السبكي ولم يذكر  
ذلك في الروضة والتشريح الا فيما اذا قال ان قبضت منك لاني قد قبضت  
قال السبكي فوافق في المنهاج وهم انتقل من مسألة ان قبضت اليك  
ان قبضتي ما يباح بالاكراه وما لا يباح به **وهو**  
الاول التلقظ بكلمة الكفر فيباح به للانية ولا يجب بل الا فضل الامتناع بمصارف  
على الدين واقبدا بالسلف وقيل لا فضل التلقظ صيانة لنفسه وقيل ان  
كان ممن يتوقع منه الزكاه في العدو والقيام باحكام الشرع فلا فضل للتلقظ  
لصلحة نفايه ولا فلا فضل الامتناع الثاني في قتل المحرم بحق الله ولا يباح  
به جلاؤه والتحريم للمالية كنس المحرم وصيانه فباح به الثالث في الزنا  
ولا يباح به بالاتفاق ايضا لان مفسدته الخش من الصبر على القتل وسواها كالمعد

كجلا

السادس

جلاؤه او ابراءه كراي على اللواط ولا يباح به ايضا صرح به في  
الخامس القذف قال الحلبي ولما اراد من تعرض له في كتب الخفية انه  
يباح بالاكراه ولا يجب به حد وهو الذي تقتضيه قواعد المذهب  
**قلت** تعرض له ابن الرفعة في المطلب فقال شبهه ان يعلق باللفظ ب  
بكلمة الكفر ولا نظر الى تعلقه بالمعذوق لانه لم يتعرض به **السادس**  
الرفقة قال في المطلب يظهر ان يلحق باتباعه فاما لا يهادون الا بانه في  
قال في الحاد م وقد صرح به جماعة باجماع به منهم القاضي الحسين في تعليق  
**قلت** وجزم به الاسنوي في التمهيد السابع شرب الخمر وبيع به قطعاً  
استيفاء للدية كما يباح لمن غصب بلفظه ان يسبغها به ولكن لا يجب على  
الصحيح كما في اصل الروضة الثامن من محرم البول واكل الميتة وبيعها  
وفي الوجوب احتمالا ان للقاضي حسين **قلت** ينبغي ان يكون أحدهما  
الوجوب **السادس** اتله و ما لا خير وبيع به بل يجب قطعاً كما يجب  
على المضطر اكل طعام غيره **العاشر** شهادة الزور فان كانت تقتضي قتله  
او قطعاً الحق به او اتله و ما لا الحق به او جلد فهو محل نظر ان بعض القائل  
كذا في المطلب وقال الشيخ عز الدين لو اكره على شهادة زور او حكم باطل  
في قتل او قطع او اخله لبيع استسكاه للقتل وان كان يتصل اندوهه و ما لا  
له به كحكم حفظ للجنة **الحادي عشر** النظر في رمضان وبيع به بل يجب  
على الصحيح الثاني عشر الخروج من صلاة الفرض وهو كالتفريط الفطر **قال**  
صنط الارودي هذه الصور بان ما يسقط بالتوبة يسقط حكمه بالاكراه وما لا  
فلا ينظر في الروضة واميلها قال في الحاد م وقد اورد عليه شرب الخمر فانه  
يباح بالاكراه ولا يسقط حكمه بالتوبة وكذا القذف ما ينص صريحه  
بالاكراه وما لا قال العلماء لا يتصور الاكراه على شيء من فعل القلوب وفي  
المرأ ومجان احدهما انه يتصور لانه منوط بالايداع والثاني لان الايداع  
المكروه مع الانتشار به بل راجع الى الاختيار وما لشهوة وفي التوبة  
ولا يثبت راجع من اهل فرض الصلاة في تأخيرها عن الوقت الا ناسا وراس  
الوجه على تأخيرها اذا استشكل تصوير الاكراه على تأخير الصلاة فان كل  
حاله ينتقل مادونه الى احوار الاقوال على القلب وهو شيء لا يمكن الاكراه على تأخير



وهو فعله غير موخر وصوله في شرع المذهب بالاكره على التمس بها في  
وقال القاضي زين الدين البلقيني في المراءاة ان ياتي بها غير الوجه  
المعزى من الطهارة ونحوها ولا يكون الا كراه عذرا في الاجراء لندوس  
او يكره المحدث على تأخيرها عن الوقت وينبغي من الوضوء في الوقت وقال  
الشيخ تاج الدين السبكي في التوضيح قد يقال المكره قد يدهش حتى عن الاما  
بالطريق ويكون مؤخر معذور انما المكره على الطلاق لا يلزمه التوريب اذا  
اندهش قطعاً ما حصل به الا كراه قال الرازي الذي مال اليه  
المخترون ان الاكره على القتل لا يحصل الا بالتخويف بالقتل او ما يجاز منه القتل  
واما غيره ففيه سبعة اوجه احدها لا يحصل الا بالقتل الثاني القتل  
او القطع اوضح بخلاف منه الهلاك الثالث ما يسلب الاختيار ويجعل  
كالهارب من الاسد الذي يخطى لشوك النار ولا يبالى فيمنع عنه المجلس  
ام كراه اشترط عقوبه بدنية تتعلق بها قود الخامس اشترط عقوبه  
شد يله تتعلق ببده كالحبس الطويل السادس ان يحصل ما ذكره ياخذ  
المال وان يلفه ولا يتحقق بالامانة بل واهائه كالصنف باملاء وتسويد  
الوجه **وهذا** اختيار جمهور العراقيين وصحة الرازي السابع وهو  
اختيار البروي في الروضة انه يحصل بكل ما يؤثر العاقل الا قد اجمعت على حذر  
ما هو هدياً دية وذلك مختلف باختلاف الاشخاص والافعال المطلب في الامور  
المخوفة بها فقد يكون الشيء اكرها في شي دون غيره وفي حق شخص دون اخر فاما  
لاكره على الطلاق يكون بالتخويف بالقتل والقطع والحبس الطويل والغرب الكثير  
والمسقط لمن لا يحميه بدنه ولم يحدد وتخوف ذوي المروءة بالصغار  
الملاء وتسويد الوجه ونحوه وكذا بقتل الوالد وان سفل على الصبي لا سفل  
المحار وان له والمال على الاحكام وان كان الاكره على القتل على نحو ما جاز  
قتل الولد ليس اكرها وان كان على ان يله في مال بالتخويف بجميع ذلك اكره قال  
التووي وهذا الوجه صحيح لكن في بعض تفصيله المذكور ينظر في المندرجين  
عن البلد اكره على الافح لان مفارقة الوطن شديده ولهذا جعلت عقوبة الزاني  
وكذا تفديد المرأة بالزنا والرجل بالواط ولا بد في كل ذلك من امور ادها قدرة  
على تحقيق ما هدد به بولاية او تغلب او قهر هجوم تائيب عجز المكره عن دفع

المر

بهر ب او استغاثته او مقامه فالتصا طهارة ان امتنع عما اكره عليه  
او وقع به المتوعد **سما** يكون المتوعد مما يحرم تعاطيه على المص  
فلو قال ولي القصاص للجاني طلق امرأتك والا اقتصصت منك لم يكن اكره  
خامسها **سما** كونه عا جلا فلو قال طلقها ولا تقتلك عدا فليس باكره  
سادسها **سما** ان يكون معصا فلو قال اقتل زيد او عمر فليس باكره **سما**  
بعضها **سما** ان يحصل بفعل المكره عليه القصاص من المتوعد به فلو قال اقتل  
نفسك ولا تقتلك فليس باكره ولا يحصل الاكره بقوله ولا تقتل نفسي او  
كثرت او ابطلت صومي او صله في وشي شرط في الاكره على الكفر طائفة  
القلب بالايمان فلو نطق معتقدا لما كفر ولو نطق غافلا عن الكفر ولا يمان  
ففي ردة وجهان في الحاوي قال في المطلب والاية ته لعل انه مراد  
قال الماوردي ولا خوال الثلثة ياتي مثله في الطلاق ولا يشترط في  
الطلاق التوريب بان ينوي فيه هاءا الاصح وفي شرع المذهب نص  
الثاني على من اكره غائب خمر او اكل محرمة يجب عليه ان يتقيا افا قدس  
**امر السلطان** هل يكون اكرها اختلف في امر السلطان هل ينزل منزلة  
الاكره عا وجهين او قولين احدهما لا وانما الاكره بالتهديد صريحاً كغير  
السلطان والثاني نعم لعلين احدهما ان الغالب من حاله المطلق عند  
المخالفة والثاني ان طاعته واجبة في الجملة فينتهض ذلك شبهة قال  
الرازي ومقتضى ما ذكره الجمهور نصراً ودلالة انه لا ينزل منزلة الاكره  
قال ومثل السلطان في اجراء الخلاف الزعيم والمغلب لان المدا رعا خوف  
المخذور من مخالفة **واما حكم الحاكم** وحكم الشرع فهل ينزل منزلة  
فيه فروع **سما** لو طلق بغيره حتى يستوفي حقه فافلس ومنعه الحاكم  
من بلوغ منه ففيه قول الاكره **سما** لو طلق بغيره حتى يستوفي حقه فافلس ومنعه الحاكم  
فخرجها حايضاً بحيث لو اكره عا ترك الوطى ومنها لو قال ان لم  
يصومي عدا فانه طالق فاضت قوقوع الطلاق عا الخلاف في المكره ذكره  
**سما** منها ما يمنع طرق خيط ليل او بقية طرفه خارجاً ثم اصبح صا  
بما قبل نزع افطر وان تركه لم يصح صلاه لانه متصل بخمسة قال  
في الحاد فطره ان يجبر الحاكم على نزع ولا يفطر لانه كما المكره قال بالوقيل

على امر السلطان هل ينزل منزلة الاكره



لا يفطر بالنزع باختياره لم يعد تنزيلا لا يجاب الشرع منزلة الاكراه  
كما خلف ان يطاها في هذه الليلة فوجدنا حاشا لا تحت ومنها  
لو حلف بمينا مغلظة فوجب عليه يمين وقلنا بوجوب التعليق حلف وحش  
ومنها لو كان له عبد مفيد فحلف بحلف بعقبة ان في قيده عشر اربال  
وحلف بعقبة لا يحله فهو ولا غيره فشهد عند القاضي عدلان ان في قيده  
خمس اربال فحكم بعقبة ثم حل القيود فوجد عشر اربال قال ابن الصباغ لا  
شي على الشاهد بن لان العتق حصل محل القيد ووال شهادة لا تحقق كذبهما  
حكاها الراعي في واخر العتق تنبيه يقع في الفتاوى كثيرا ان يحله  
يحلف بالاطلاق لا يودي الحق الذي عليه فيفتي في خلاصه بان يرفع الى  
الحاكم فيحكم عليه بالاداء فانه لا تحت تنزيلا لا منزلة الاكراه وعندي  
في هذا وقفه اما في الاكراه لا يشحن لم ينزل الحكم منزلة الاكراه  
في كل صورة ولا قرأ في ذلك قاعدة عامة بل ذكره في بعض الصور وذكر  
خلافه في بعضها كما تراه فليس الحاق هذه الصورة بالصورة التي حاشا  
فيها بعدد المحت باولي من الحاقها بالتي حكاهما بالاحت واماننا فلا ن  
الاكراه بحق لا اثر له في عدم النفوذ بدليل صحة بيع من اكرهه الحاكم عاين  
ما له لو فاء دينه وطلاق المولى اذا اكرهه الحاكم لان الاكراه فيها بحق فالتدري  
ينشرح له الصدق فيما نحن فيه القول بالاحت ولا اثر للحكم في منعه هذا  
اذا كان معترفا بالحق فان كان منكرا له ونبت بالبيننة قوي في هذه  
الحالة عدم الاحت لانه يزعم انه مظلوم في هذا الحكم فلم يكن الاكراه بحق في  
دعواه والطلاق لا يقع بالشك وقوي في هذه الحالة لعدم الاحت اي طاهر  
فلو كانت البينة صادقة في الواقع وهو عالم بان عليه ما شهدت به وقوع  
باطنا والله اعلم ثم رابت الزركشي قال في قواعد ذكر الراعي في كتاب  
الطلاق انه قال ان اخذت حقلك مني فانت طالق فاكراهه السلطان في  
اعطى بنفسه فعلى القولين في فعل المكره وقضيته ترجيح عدم الاحت في  
التي خلا فيه لانه اكرهه بحق هذه عبارته القول في النائم والمجنون  
والنائم عليه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة  
النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر هذا حديث صحيح

اخرجه ابوداود بهذا اللفظ من حديث عائشة واخرجه من حديث  
علي وعمر عن المجنون حتى يبرأ وعن النائم حتى يغفل واخرجه ايضا عنهما  
بلفظ وعن المجنون حتى يفيق وبلقط عن الصبي حتى يحلم وبلقط حتى يبلغ  
وذكر ابوداود ان ابن جريح رواه عن القاسم بن زيد عن علي عن النبي  
صلى الله عليه وسلم فزاد فيه والحرف واخرجه الطبراني من حديث ابن  
عباس وشدا دا بن اوس وثوبان والبراء من حديث ابن هريس  
قلت قد الفا لسبكي في شرح هذا الحديث كتابا سماه ابرار الحكم  
في حديث رفع القلم ذكر فيه ما بينة وعمله بين فائدة تتعلق به وساقط  
منه هنا وفي محبت الصبي ما تراه ان شاء الله تعالى واولها منه عليان  
الذي وقع في جميع روايات الحديث في سنن ابى داود وابن ماجه و  
النسائي والدارقطني عن ثلثة ثلثة اثبات الهاوي يقع في بعض كتب الفقهاء ثلاث  
بغيرها قال وليه اجله اصله قال الشيخ ابواسحق العقلي صفة  
بغيرها بين الحسن والقبيح قال بعضهم وينزله الجنون والاعماء والنوم و  
قال الغزالي الجنون ينزله والاعماء يغمر والنوم يسكنه قال لسبكي واما الميم  
مذكر الغنى عليه في الحديث لانه في معنى النائم وذكر الحرف في بعض الروايات  
وان كان في معنى المجنون لانه عبارة عن اختلاط العقل بالكبر ولا يسمى جنونا  
لان الجنون يعرض من امراض سوداوية ويقبل العلاج والحرف بخلاف  
ذلك وكذا لم يقل في الحديث حتى يعقل لان الغالب انه لا يبرأ منه الى الموت  
قال ويظهر ان الحرف رتبة بين الاعماء والجنون وهي الى الاعماء اقرب بانتهى  
ولعلمنا ان ثلثة قد يشتركون في احكام وقد ينفرد النائم عن المجنون والمغشي  
عنه تارة يكون كالحق بالنائم وتارة يلحق بالمجنون ويسان ذلك بغيره الاول  
الحديث يشترط فيه ثلثة ثلثة في استنباط الفصل عند الاقامة للمجنون و  
ثقله المعنى عليه الثالث قضاء الصلاة اذا استغرق ذلك الوقت يجب غايب النائم  
عن المجنون والمغشي عليه كما المجنون الكرايح قضاء الصوم اذا استغرق في النهار  
يجب على المعنى عليه بخلاف المجنون والعرق بينة وبين الصلاة كثر تكررها  
في طهر وجوب قضاء الصوم على الماهض والنفساد دون الصلاة واما النائم  
اذا استغرق في النهار وكان نومي من الليل فانه يصح صومه على المذهب والفرق بينه وبين

او تكرره



الغنى عليه انه ثابت العقل لانه اذا انبه انتبه بخلافه وفي النوم وجهه انه يضره  
كالاغما وفي الاغما وجهه انه لا يضره كالفهم ولا يخلو في الجنون وامام غير المتفرق  
من الثلاثة فالنوم لا يضر بالاجماع وفي الجنون قولان المذهب الاول لانه  
مما في الصوم كالحض وقطع به بعضهم وفي الاغما طرق احدثها لا يضر ان افاق  
جزا من النهار سواء كان في اوله او اخره والثاني القطع بانها ان افاق في اوله  
ولا افلا والثالث وهو لا يضر فيه اربعة اقوال اظهرها لا يضر ان افاق قطعه  
ما والثاني في اوله خاصه والثالث في طريقه والرابع يضر مطلقا فيسقط  
الافاقه جميع النهار الفرع الخامس الاذان لو نام واغمى عليه اثناء ثم افاق  
ان لم يطل الفصل بنى وان طال وجب الاستيقاظ عما المذهب قال في شرح  
المهذب قال اصحابنا والجنون هنا كالاغما **السادس** لو لم يفسد  
ثم نام حتى مضى يوم وليلة انقضت المدة قال في التلخيص ولو جن او اغمى عليه  
قال في سائر الاحتساب عليه المدة لانه لا تجب عليه الصلاة بخلافه والنوم لو وجب  
القضاء قال ولما لم ينعرض لذكر **السابع** اذا نام المصلي فحسب من  
النوم من الاعتكاف قطعاً لانه كالمستيقظ وفي زمان الاغما وجهان اخهما  
محسب ولا يحسب من الجنون قطعاً لان العبادات البدنية لا يصح ادائها  
في حال الجنون **الثامن** يجوز للمولى ان يحرم عن المجنون بخلاف الغنى عليه  
كما جزم به المرافعي **التاسع** الوقوف بحرقة لا يصح من الجنون والغنى عليه  
مثله في الاصح بخلاف النائم المستغرق في الاصح وحكى المرافعي عن المتولي وقرره  
انه اذا لم يجز في الجنون يقع نفل الحج الصبي وكذا الغنى عليه كما في شرح المهذب  
**العاشر** يصح الرمي عن الغنى عليه من اذن له قبل الاغما في حال يجوز له الاستنابة  
قال في شرح المهذب والجنون مثله صريح به المتولي وغيره **الحادي عشر**  
يبطل بالجنون كل عقد جائز كالوكالة الا في رمي الجمار والايداع والعارية  
الكتابة الفاسدة ولا يبطل بالنوم وفي الاغما وجهان اخهما كالجنون الثاني  
عشر ينجز القاضى بجنونه وبالاغما بخلافه والنوم **الثالث عشر** الامام  
الا عظم ينجز بالجنون ولا ينجز بالاغما لانه متوقع التزوال **الرابع عشر**  
اذا جن ولي النكاح انتقلت الولاية للابعد والاغما ان دام اياما في وجهه كالجنون  
والاصح لا بل ينتظر كما لو كان مريضاً الى ان يشفى **الخامس عشر** يزوي الجنون ولو

بشرطه المعروف ولا يزوي المغمى عليه كما يفهم من كلامهم وهو نظير الاحرام  
**الحادي عشر** قال الاصحاب لا يجوز الجنون على الاستنابة لانه نقص  
ويجوز عليهم الاغما لانه نقص ونبيه السبكي على ان الاغما الذي يحصل له ليس كما  
لاغما الذي يحصل لاحاد الناس وانما هو غلبة الاغما وحاجه الى الظاهر فقط  
دون القلب قال ولانه قد ورد انها غما تنام اغمهم دون قلوبهم فاذا خفت  
قلوبهم وغصت من النوم الذي هو اخف من الاغما فمن الاغما بطريق الاغما  
الاولى انتهى وهو نفيس جداً **السابع عشر** الجنون يقتضي الحجر وما  
الاغما فالظاهر انه مثله كما يفهم من كلامهم **الثامن عشر** يشترط  
الثلاثة في عدم صحة مباشرة العبادات والبيع والشر وجميع التصرفات  
من العقود والقسوة كالطلاق والعقود وفي غرامات المتلفات وارش  
الحنايات **التاسع عشر** لا يقطع خیار المجلس بالجنون والاغما على  
الصحة ولم ار من تعرض للنوم **العشرون** لو قال ان كلت فلان فافات  
طالق فكلته وهو بايم او مغمى عليه او هذنت بكلامه في نومها او اغماها  
لم تطلق وكلته وهو مجنون طلق او هو مجنون فافات قال ابن ابي عمير لا  
تطلق وقال القاضى حسين تطلق قال المرافعي والظاهر تحريمه عا حث الناس  
**الحادي والعشرون** لو وطئ المجنون زوجة ابيه حرمت عليه قال القاضى حسين  
**الثاني والعشرون** ذهب القاضى والفوراني الى ان المجنون لا يزوي الامه  
لانه لا يتحقق من وطئ بوجوب الحد ولا ثبوت الاصح خلافه كذا في الماشي  
والنظار لا يثبت لو قيل ثم ذكر ان الشافعي نص على ان المجنون لا يزوي منه  
امه **الثالث والعشرون** في شرح المهذب بين انفاظ النائم للصلاه  
لا سيما ان ضاق وقتها وقال السبكي في كتابه المتقدم ذكره اذا دخل على  
الكل وقت الصلاه وتمكن من فعلها واراد ان ينام قبل فعلها فان وثق من نفسه  
انه يستيقظ قبل فروع الوقت بما يكفيه ان يصل فيه جاز ولا لم يجز وكذا  
لو لم يتمكن ولكن مجرد دخول الوقت قصد ان ينام فان نام حيث لم يتق من  
نفسه بالاستيقاظ اثم اتمها اتمها اتمها ترك الصلاه والثاني انما التيسير  
وهو معنى قوله يا اثم بالنوم فان استيقظ عا خلا في وقت في الوقت  
لم يحصل له اثم ترك الصلاه واما ما ذكره لا اتم الذي حصل فلا يرتفع الا بالاستغفار ولو



ولو اراد ان ينام قبل الوقت وغلب عليه ظنه ان نومه يستغرق الوقت لم يجتمع عليه ذلك كون التكليف لم يتعلق به بعد ويشهد له ما ورد في الحديث ان امرأة عابت زوجها بانها نيام حتى تطلع الشمس فلا يصح الصبح الا ذلك الوقت فقال انا اهل بيت معروف فلما ذكر اي نيامون من الليل حتى تطلع الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا استيقظت فصل واما اتفاق النائم الذي لم يصل فالاول وهو الذي نام بعد الوجوب يستحب ليقاظه من باب النهي عن المنكر وما الذي نام قبل الوقت فلا لار التكليف لم يتعلق به لكن يمكن اذا لم يخش على ضرر اقله في الصلاة في الوقت انتهى لم يخص القول في السكران اختلاف في تكليفه على قولين والاصح المنصوص في الامرانه مكلف قال الراعي وفي محل القولين اربع طرق احدها انها جارية في اقواله وافعاله كلها ماله وما عليه والثاني انها في اقواله كلها كالطلاق والعتاق والاسلام والردة والبيع والشرى وغيرها واما افعاله كالقتل والقطع وغيرها فكانت كالصالح بل لا خلاف في لقطة الافعال الثالث انها في الطلاق والعتاق والجنابات واما بيع وشراؤه وغيرها من المعاولات فلا يصح بل لا خلاف في لانه لا يعلم ما يعقد عليه والعلم شرط في المعاملات اكرامها في ما لم كان كالحاج والاسلام اماما عليه كالاقرار والطلاق والظهار فينقصد قطعا تغليظا وعلى هذا لو كان له من وجه وعليه من وجه كالبيع والاحالة نفذ تغليظا لطلب القليل هذا ما اوردته الراعي وقد اعترضه بعضهم فقالا تغريبا على الاصح السكران في كل احكامه كالصالح الا في نقض الوضوء **قلت** وفيه نظر فالصواب نقض ذلك بغير اعياد ان يستني مع الاسلام اما العبادات فليس فيها كالصالح كما نبين ذلك **منها** الاذان فلا يصح اذانه على الصحيح كالمجنون والمغفل عليه لان كلامه لم ينفذ من اهل العبادات وفيه وجه انه يصح بناء على انه قد فانه قال في شرح المذهب وليس يشرى قال اما من هو في اول النشوة فيصير اذانه بلا خلاف **منها** الوضوء المسكر يلهو به في سكره جميعا انتهى لم يصح صومه وعليه الغضاضة وانصح في بعضه فهو كالاغما في بعض النهار **منها** الوضوء المتكف بطل اعتكافه وتتابعه ايضا **واعلم** ان في بطلان الاعتكاف بالسكر والردة ستة طرق نظير مسئلة العفو عن ما لا يدركه

تعليلها

الطرف

الطرف في الماء والشرب **الاول** وهو الاصح بطلانها قطعاً لانها الخش من المزج من السجود والثاني لا قطعاً والثالث فيها قولان الرابع بطلان في السكر دون الردة لان السكران ليس من اهل المقام في السجود لانه لا يجوز اقراره في حقه ضار كما لو خرج من السجود والمرد من اهل المقام فيه لانه يجوز اقراره فيه **الخامس** بطلان الردة دون السكر لانه كالنوم بخلافه لا يحلها تناف في العبادات **والسادس** بطلان في السكر لا اعتبار زمانه وكذا الردة ان طالت زمانها والا فلا قال الراعي ولا خلاف في انه لا يحسب زمانها في **منها** لا يصح وقوف السكران بعرفة سواء كان منعديا ام لا كما لم يصح عليه ذكره في شرح المذهب **منها** في وجوب جالس عليه اذا سلم وكذا الجنون وجهان في الروضة بله ترجيح قال في شرح المذهب بطلانها في وجوبه عليها ولا يسن ابتداءها فلهذا فروع ليس السكران فيها كالصالح وتوفي في لمار من ذكره وهو لو بان امامه سكران فصل تحت له عادة كما لو بان مخمورا لانه لا يخفى حاله ولا كما لو بان محدثا الظاهر **الاول** **ح** السكر فيه عماران قال الثاني في السكران هو الذي اختلط كلامه المنظم وانكشف ستر المكتوم **وقال** المزني هو الذي لا يفرق بين السماء والارض ولا بين امه وامراته وقيل هو الذي يفصح بما كان يحتشم منه وقيل هو الذي يتماثل في مشيه ويهذي في كلامه وقيل الذي لا يعلم ما يقول وقال ابن سريج الرجوع فيه الى العادة فاذا انتهى تغير الى حاله يقع عليه اسم السكران فهو المراد بالسكران قال الراعي وهو الاقرب ولم يرتض الامام شيئا من هذه الجاه وقال الشارب له ثلثة احوال **الاول** انه في حالة من شارب اذا في دبت الخمر فيه ولم تستول عليه بعد ولا يزول العقل في هذه الحالة بل لا خلاف في هذا بيفضل طاه وتعرف انه لنفا عقله **الثاني** السكر وهو ان يصير طاف او ينفط كالغشي عليه لا يتكلم ولا يكاد يتحرك فلا ينفذ طاه ولا غيره لانه لا عقل له **الثالث** حالة متوسطة بينهما وهو ان يحتلط احواله ولا ينتظم اقواله وافعاله ويبقى تمييز وفهم وكلامه فلهذا **الثالث** سكر وفيه القولان وما ذكره في الحالة الثانية نابع عليه الغرض الى جعله لفظه كلفظ النائم قال الراعي في الطلاق ومن لا يحلها من جعله على الخلاء وتعديه

ث حد

رات

1



بالتسبب الى هذه الحالة قال وهو مرفوع لاطلاقه قال لاكثر من قال الاسوي وقد  
 خالف في مواضع فخرم بان الطامح الذي سقط تمييزها بالكلية كونه لغو في  
 ولاية النكاح فقال السكران حصل بسبب يفسق به فان قلنا الفاسق لا يلي  
 فذا ان كان قلنا يلى او حصل بسبب يفسق فان لم ينفذ تصرف السكران فالسكر  
 كالاغما وان جعلت تصرفه كصرف الصاحي فمنهم من صح تزويجه ومنهم من منع  
 لاختلاف النظر ثم الخلاف فيما اذا بقي له تمييز ونظر فاما الطامح الذي سقط تمييزه  
 بالكلية فكله لغو ومنه في اواخر الطلاق قال ان كملت فلو نأقانت طالق  
 فكلته وهو سكران او مجنون طلقت قال ابن الصباغ يشترط ان السكران يث  
 يسمع ويحكم وما كلامه في سكرها فتطلق به على الاصح الى اذا انتهت الى السكر  
 الطامح وذكر مثله في الامكان تلي من المشكل قولنا نهج في  
 عدة مواضع منها في الطلاق يشترط لنفاذه التكليف الا السكران وقال  
 في الدقايق وغيرها ان قوله الا السكران زيادة على المحر لا بد منها فانه غير مكلف  
 مع انه يقع طلاقه قال الاسوي وهذا كلام عجيب غير مستقيم فان الصواب  
 انه مكلف وحكمه حكم الصاحي في ماله وماله عليه غير ان الاصوليين قالوا  
 انه غير مكلف وابطلوا تصرفاته مطلقا فخلطوا بين طريقتي الفقهاء بطريقتي  
 الاصوليين فانه نفى عنه التكليف مع ذلك حكمه بجملة تصرفاته وهما طريقان لا  
 يمكن الجمع بينهما قال الحاكم ما ذكره الاسوي مردود بل الاصوليون قالوا  
 انه غير مكلف مع قولهم بنفوذ تصرفاته بذلك الا ما دام والغالي وغيرهما واجابوا  
 عن نفوذ تصرفاته بانها من قبيل ربط الاحكام بالاسباب الذي هو خطاب  
 الوضع وليس من باب التكليف وعن ابن مرتج انه اجاب بجواب اخر وهو  
 انه لما كان سكره لا يعلم الامن جهته وهو من دعوى السكر لفسقه الاشاعرة  
 حكموا قوله وافعاله وطردنا ما لزمه في حال الصحة القول في احكام  
الصبي قال في كفاية التحفط الولد ما دام في بطن امه فهو جنين فاذا ولدت  
 سمي صنبا فاذا فطم سمي غلاما الى سبع سنين ثم يصير ناضجا الى عشرين ثم يصير  
 جشرا الى خمسة عشر انتهى وانفق يطلقون الصبي عام من لم يبلغ وهو في  
 الاحكام على اربعة اقسام الاول ما لا يلحق فيه بالبالغ بلا خلاف وذكر في  
 التكاليف الشرعية عن الواجبات والمحرمات والحدود والتصرفات من العقود والفسوخ

والولايات

والولايات ومنها تحمل الفعل الثاني ما يلحق فيه بالبالغ بلا خلاف عندنا  
 وفي ذلك فروع ومنها وجوب الزكاة في ماله والانفاق على قربه منه  
 وبطلان عبادته بتحمل المبتطل لاختلافه في ذلك في الطهارة والصلوة والصوم  
 وخدمة العبادات منه وتزويج الثواب عليها فاما ماله في غير الجمعة ووجوب  
 تنبيه النية في صوم رمضان قال في الروضة في باب الغصب الرجل والمرأة  
 والعبد والفاسق والصبي المميز مشتركون في جواز الازالة المنكرات  
 ويشاب الصبي عليه كما يشاب البالغ وليس له حد منعه من كسر الملاءة وواراقة  
 الحمر وغيرها من المنكرات تحمل ليس له منع البالغ فان الصبي فان لم يكن مكلفا  
 فهو من اهل القرب وليس هذا من الولايات وقال التبركي خطاب اللدب  
 ثابت في حق الصبي فانه مأمور بالصلوة من جهة الشارع امر ندب خطاب اللدب  
 وكذلك يوجب في حقه خطاب بالاباحة والكرهية حيث يوجد خطاب اللدب  
 وهو ما اذا كان مميزا انتهى الثالث ما فيه خلاف والاصح انه كالبالغ وفيه  
فروع الاول اذا حدث الصبي واجنب وتطهر فطهارته كاملة فلو بلغ صلى  
 بها ولم يجب اعادته وفي وجه حكمه المحتوي عن المزني انها ناقصة فليزمه  
 الاعادة اذا بلغ ولو تيمم ثم بلغ لم يبطل تيممه في الاصح ويصل به الفرض في  
 الاصح وفي وجه يبطل وفي اخر يصل به النفل ومن الفرض الثاني في صحة اذانه  
 وجهان الصحيح وبه قطع الجمهور صحة بكن بكن الثالث القيام في صلاة  
 الفرض هل يجب في صلاة الصبي او يكون له القصور وجهان في الكلف به بل لا يوجب  
 قال لا ذرعي والاصح عن صاحب البحر المنع قال الاسوي ويجزيه في الصلاة  
 المعادة قال وكلامه لاكثر من مشعر بالمنع قلت ولا ينبغي ان يجزى فيها  
 اذا خطب الصبي للجمعة بل يقطع بنع القعود كما لم يبع في صحت امامته في الجمعة  
 قولنا اصحاب النسخة بشرط ان يتم العرد بخبر الخامس في سقوط فرض  
 صلاة الجنائز به وجهان اصحهما السقوط لانه نص في امامته فاشبهه بالبالغ وفي  
 نظيره من رد السلام وجهان اصحهما عدم السقوط والفرق ان المقصود هناك الدعاء  
 وهو حاصل وهذا الامان وفي سقوط فرض الجماعة بالصبيان احتمالا لان الحث  
 المبرر السادس في جواز توكله في دفع الزكاة وجهان الاصح يجوز الاستباحة  
 بجواز عتق قول في الاذن في دخول داروا يصل هديه في الاصح وحمل الوجهين

صلوة



ما اذا لم تكن قرينة ولا فيتعهد قطعا التام من يحصل بوطية التحليل على المشهور  
 اذا كان من يتاقي منه اجماع اما المطلقة الصغيرة ثلاثا اذا وطئت فغيره وان كان  
 احدهما اكل قطعا والثاني في التي لا تشتهى الوجهان في الصبي **التاسع** التقاطه  
 صحيح على المذهب كاحتطابه واصطباؤه **الحادي عشر** الحاش في وجوب  
 الرد اذا لم يسل وجها واحدا او وجها **الحادي عشر** في طهارة قوله ان  
 احدهما اكل فان كان يميز اكل قطعا كذا في عشر في صحة اسلام الصبي المميز استقله  
 لا وجهان المخرج منهما البطلان والتمناؤه عند استقني الصحة وهو الذي اعتقده  
 ثم رأت السكينة ما له اليه فقال في كتابه ابرار الحكم استدرك من قال ببطلانه  
 بالحديث بمثل ما اخرج به بطلان بنيه ووجه الدلالة في البيع انه لو صح  
 لا يستلزم المواصلة بالتسليم وانما لم يطرأ له بالعمد واكدت ذلك بما عدهم  
 اخذوه ولو صح ايضا لكفا حكمه ببيع وهو لا يكلف شيئا وكذا في الاسلام لو كان  
 احكامه فاللزام منتف بالحديث قال وهذا استدلال ضعيف لا يفي من ترتيب  
 احكامه ظهورا اثرها بعد البلوغ والقبيل لصحة اسلامه يقول انه اذا بلغ  
 ووصفه كالفصار مرتدا وهذا لا ينفية كحديث انما يتبع المواخذة حين الصبي  
 والاسلام كالعبادات فكما يصح منه الصوم والصلاة والنج وغيرها يصح منه الاسلام  
**انتهى قلت** وما يدل لصحة من الحديث ما رواه ابو داود في سننه عن مسلم  
 التميمي قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فلما جهزنا القوم  
 تقدمت احدى بني عافرس فاستقبلتنا النساء والصبيان فيجرون فقلت لهم  
 تريدون ان تحمروا انفسكم قالوا نعم فقلت قولوا لشهران لا اله الا الله وان  
 محمدا عبده ورسوله فقالوا نعم فاجابهم في فلاموني وقالوا شرفنا على الغنمة  
 فمنعنا ثم انصرفنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت فقال انتم من ما صنع  
 لقد كتب الله بكل انسان كذا او كذا ثم ادنا في منة **الثاني عشر** في كونه  
 كالبايع في غير النذر حتى يجرى على المرأة الاحتجاب من وجهها احدها في الرابع  
 عشر في اسحقا في سلب القتل الذي يقتله وجهان احدهما نعم **الخامس**  
 عشر في جواز القم والجمع له رايان قال صاحب البيان لا يجوز لانهما غايان  
 في الفرائض والاصح الجواز قال لعاد في فلو جمع تعد بما شمل به لانهما الغاية  
**السادس عشر** في كون عمه في كنيات عمدا قولان الاظهر نعم ويكفي عمدا ذلك

فروع منها وجوب القصاص على تركه بجرح او اكرام ومنها اغلظ  
 الدية عليه ومنها فساد الحج بجماعه ووجوب الكفارة والقصاص ومنها  
 وجوب الفدية اذا ارتكب باقى الخطورات ومنها اذا وطئ اخيه  
 فهو زنا الا انه لا حد فيه لعدم التكليف وعما القدر الاخر هو كالتواطى  
 بشبهة فيترتب عليه تحريم المصاهرة **الرابع** ما فيه خلاف والاصح  
 انه ليس كالبايع وفيه فروع **الاول** سقوط السلام برده كما مر  
**الثاني** في وجوب نية الفرض في الصلاة الاصح في لا يشرط في حقه  
 كما صوبه في شرح المذهب **الثالث** قبول روايته فيه  
 وجهان الاصح النع الرابع **والخامس** في وصيته وتدبيره قولان ولا يظهر  
 بطلانهما **السادس** من منعه من مس المصوف وهو محدث وجهان الاصح  
 لا قال الاسنوي ولما رخص ما تمكينه في حال الجنابة والقياس المنع لانها فارة  
 وحكمها اغلظ **قلت** صرح النووي بالمسألة في فتاويه وسوي فيه  
 بين الجنابة والحديث قال في الحاد م وفيه نظر لانها لا تتكرر فلا تشق قال  
 وعما قياسه يجوز المكث في المسجد وهو بعيد لا ضرورة **السابع** في منعه  
 من لبس اكبر وجهان احدهما لا يمنع **الثامن** اذا بطل ما نزل لا يبطل  
 اما ان الصبيان في الاصح **التاسع** هل يجوز ان يتلفظ المميز وجهان الاصح  
 نعم كغيره **الحاشي** اذا انقروا الصبيان بغزوة وغنموا خست وفي الباقي  
 اوجه احدها يقسم بينهم كما يقسم الرضخ عما يقضيه الراي من تسوية وتفضيل  
 والثاني في تقسيم كالغنيمة للفارس ثلثة اسهم وللراجل سهم **والثالث** يرضخ  
 لهم منه ويجعل الباقي بسية المال **الحادي عشر** في صحة الامان منه وجهان  
 احدهما لا يصح **ص** **باب** المواضع التي يقبل فيها خبر المميز الاذن في دخول  
 الدار وايصال الهدية واخباره بطلب صاحب الدعوة واختياره احد ابويه  
 في الحضرة ودعواه استجبال الانبياء بالرد وك وشراية المحقرات نقل كجوزي  
 الاجماع عليه ما يخص به البلوغ هو شيئا الاولي الانزال وسوا فيه الذكر  
 نزل في وفيه وجه لا يكون بلوغا في النساء نادرا فمن ووقت امكانه استكمال  
 سبع سنين وفيه وجه مضى نصف العاشرة وفي اخر استكمالها قال الاسنوي  
 وهذا الوجهان في الصبي ما الصبي فقيل اول **التاسعة** وقيل نصفها من جبه

منع الصبي من المسك خال الجناح

حاصل في  
 كتاب ما حصل به البلوغ



في التهمة وتعليل الرافعي برشد اليه ونظيره الحيف والاصح فيه الاول وفي  
وجه مضي نصف التاسعة وفي اخر الشروع فيها واللين وحرمة فيه الاول  
الثاني السن وهو استكمال خمس عشرة سنة وفي وجه الطعن في الخامسة عشر  
وفي آخر حكمه السبكي بمضي ستة اشهر منها قال السبكي والحكمة في تعليق الكيف  
خمس عشرة ان عندها بلوغ الزكاه وهيجان الشهوة والتوقان وتبع  
بها الشهوة في الاكل والتبسط ودواعي ذلك ويدعو الى الزكاه بالابدي  
ولا يحجره عن ذلك ويرد النفس عن جماها الارابطة التقوى وتشديد  
المرايق عليه والوعيد وكان مع ذلك قد كل عقله واشتد اسره وقوة فإ  
قتضت الحكمة الالهية توجه التكليف اليه لقوة الدواعي الشهوانية والوصول  
العقلية واحتمال القوة للعجز بلسان المخالفة وقد جعل الحكيم الانسان  
اطوار كل طور سبع سنين وانه اذا تكمل الاسبوع الثاني يقوى مادة الدماغ  
لا تساع الجاري وقوة الهضم فيعتدل الدماغ ويقوى الفكر والذكر وتنشأ  
الامرنية وتتسع الخجرة فيغلظ الصوت لنقصان الرطوبة وقوة الحرارة  
ويثبت الشعر لتوليد الانحرة ويحصل الانزال بسبب الحرارة وتعام الاسبوع  
الثاني هو في اواخر الخامسة عشر لان الحكماء يحسبون بالتسمية والشمس  
يعتبرون انه لا يولد له ونحوه الخامسة عشر من عمره عن ذلك شهر قاما ان يكون  
الشرعية حكمت بتمامها لكونها مضبوطا ولا ان هناك دقايق طيلة عليها  
ولم فصل الحكماء اليها اقتضت تمام السنة قال وقد اشتملت الروايات  
الثلاث في حد رافع القلم وهي قوله حتى يكبر وحتى يعقل وحتى يجتهد على  
المعاني الثلاثة التي ذكرنا انها تحصل عند خمس عشرة قالوا لك اشارة الى  
قوته وشدة واحتماله التكليف الشاقه والعقوبات على تركها والعقل  
المراد به الفكر فانه وان ميز قبل ذلك لم يكن فكره تاما وتعامه عندها  
السن وبذلك يباهل للمخاطبة وفهم كلام الشارع والوقوف مع الاوامر  
والنواهي والاحتلام اشارة الى انفتاح باب الشهوة العظيمة التي تقع في  
الموتقات وتجرب الى الهوى في الدركات وجا التكليف كالحكمة في راس  
البصيرة يمنعها من السقوط انتهى كلام السبكي ثم قال وانا اقول ان البلوغ  
في الحقيقة المقضي للتكليف هو بلوغ وقت الزكاه للابوة والمراد بلوغ وقت

الشرع

بالاستعداد

بالاستعداد والقوة والتوقان واشباه ذلك فهذا في الحقيقة هو البلوغ الثاني  
في الالة الكريمة وضبطه الشارع بانواع اظهرها الا نزال فاذا نزل تحققت  
حصول تلك الحالة اما قبيل الانزال واما مقارنه الثالث انبات العانة وهو  
مقتضى الحكم بالبلوغ في الكفار وفي وجه الاستعداد ايضا وصبي المراه في علمه بلوغ  
حقيقة او دليل عليه وفيه قولان اظهرهما الثاني فلو قامت بينه على انه لم يكمل  
خمس عشرة لم يحكم ببلوغه **الرابع** انبات خلافه والحجة والشارع فيها  
طريقتان احدها انه لا اثر لها قط **الرابع** انبات خلافه والحجة والشارع فيها  
التهديب لا بط ٦ دون الحجة والشارع **الخامس** انبات خلافه والحجة والشارع فيها  
غلظ الصوت وهو الذي لا اثر لها على المذهب وتختص المرأة بالحيض والجل  
**ف** اذا بلغ في اثناء العبادات فان كانت صلاة او صوم او حج او غيره مما  
واجبات على الصحيح والثاني يستحب الا تمام وتجب الاعادة لانه شرع فيه  
ناقصا او مجزا او عمرة فان كان قبل الفوق في الحج والطواف في العمرة اجزائه  
عن فرض الاسلام ولا فلو وفي الحال الاول يجب اعادة السعي ان كان قدومه  
وان كان بلغ بعد فعله اجزائه الصلاة دور الحج والعمرة والفرق انه ما موك  
بالصلوة دون الحج مضروب عليها بخلاف الحج وان الحج لما كان وجوبه مرة واحدة  
في الغمر اشترط وقوعه في حال الكمال بخلاف الصلاة وعقوب العبد واقافته  
الجنون كبلوغ الصبي **فأبطل** ذكر السبكي في الحديث السابق سواين لعددها  
ان قدره حتى يبلغ وحتى يستيقظ وحتى يعتق غايات مستقبله والفعل  
المخاليق وهو رفع ماض والماض لا يجوز ان يكون غايته مستقبله لان  
مقتضى كون الفعل ماضيا كون اجزاها جميعا ماضيه والغاية طرف الغاية  
ويستحيل ان يكون المستقبل طرف الماضى والآن فاصل بينهما والغاية اما  
داخله في الماضى او ماضيه ايضا واما خارجة مجاورة فتصح ان تكون  
الآن غاية الماضى واما ان تكون منفصلة حتى يكون المستقبل المنفصل عن  
الماضي غاية له مستحيل الثاني ان الرفع قد يقال انه مقتضى سبق وضع  
ولم يكن القلم موضوعا على الصبي واجام **عن** الاول بالنزاع حذف  
او مجاز حتى يصح كلامه فيقدر رفع القلم فلا يزال مرتفعا حتى يبلغ او فهو  
مرتفع **وعن** الثاني بان الرفع لا يستدعي تقدم وضع وان اليه في

مهما



قال ان الاحكام انما ينطقت خمس عشرة سنة من عام الحندق وقبل ذلك كانت  
تتعلق بالتميز فان ثبت هذا احتمل ان يكون المراد بهذا الحديث انقطاع ذلك  
الحكم وبيان انه ارتفع التكليف عن الصبي وان ميز حتى يبلغ فيصح فيه انه رفع  
بعد الوضع وهو صحيح في التاميم بلا اشكال باعتبار وضعه عليه قبل نومه وفي  
الحنونة قبل جنونه اذا سبق له طالع تكليف **القول في احكام**  
**العبد** قال ابو حامد في الرونق يفارق العبد الحر في خمس مسائل هي  
لا جنهه عليه ولا تجب عليه الجعة ولا تتعقد به ولا حج عليه ولا عمره الا  
بالندرو عورة الامة كعورة الرجل ويجوز النظر الى وجهها غير محرم ولا يكون  
شاهد ولا ترجمان ولا قايما ولا قاسما ولا خارصا ولا مقوما ولا كاتبا لحاكم  
ولا ائتمنا لحاكم ولا قاضيا ولا ينفذ امر اعاما ولا يملك ولا يطب بالفسري  
ولا تجب عليه الزكاة الا زكاة الفطر ولا يعطى في الحج في الكافارات مالا ولا يأخذ  
من الزكوات والكفارات شيئا الا سهم الكاتبين ولا يصوم غير الفرض الا اذا  
سبى ولا يكره سبى افراره بالمال ولا يكون وليا في النكاح ولا في قضا  
ولا حد ولا يرث ولا يورث وحده النصف من ميراث من ميراث  
ولا يرث في الرثا ويجب في اطلاقه قيمته وما نقص من بقيته ولا  
يحمل الدية ولا تعقل عنه ولا تحمل العاقلة قيمته ويتزوج بامرأتين سواء  
كانتا حرتين او امتين وطلاقه اثنتان وعدة الامة قراة ولا لعان  
بينهما وبين سببها في احد القولين ولا ينفى في الرثا في احد القولين ولا  
يقتل به احدهما ولا من فيه بعض الحر له ولا يودي به فرض الكفارة ولا يجر  
بنفسه ولا يكره على التزويج وقسم الامتعة بالنصف من قسم الحر ولا يجر  
قاذفه ولا يسلم له من الغنيمه وبأخذ اللقطة على حكم سيده ولا يكره  
وصيا ولا تصم كفالة الا باذن سيده ويجعل صداقا ولا يجعل نذرا او يكره  
رهنا انتهى **قلت** لقد جمع ابو حامد فاحسن وبقى عليه اشياء  
سادكرها بعد ان انكلم عما ذكره فقوله ولا حج عليه ولا عمره الا بالندرو  
فيه امران احدهما انه يلزمه الحج والعمره بخير طريق التطهر والندرو هو الفساد  
اذا احرمت ثم جامع فانه يلزمه القضاء على المذهب وبه قطع جماهير اصحاب  
لانه مكلف وهل يجزى به في حال رقة قولان اصحهما نعم **الامر الثاني** اذا

انظر التعلق في احكام العبد

لزمه بالندرو فهل يصح منه في حال رقة قال الرويان في وجهه ان كما في قضا  
الحجة التي يفسدها كذا في شرح المذهب ومن 2 به في رواية الروضة بنحوه الا  
جزا **وقوله** وعورة الامة كعورة الرجل هو الاصح وفيه وجه انها كما  
لجنة الا لراس وفي اخر الا لراس والساق وفي ثالث الا ما يبدو وفي حال الخدمة  
وهو المذكوران والرقبة والساعد **وقوله** ويجوز النظر الى وجهها هو  
وجه صحه الراغب ومع الصح النووي انها في ذلك كالحرة **وقوله** ولا يكون  
شاهدا استثنى منه صورتان على رأي ضعيف الاول هلال رمضان اذا ا  
كتفيا فيه بواحد في جوان كونه عبدا وجهها لا يصحها المنع والثانيه اسماع  
القاضي الاصم اذا لم يشترط فيه العدد في جوان كونه المستمع عبدا وجهها كالملا  
اصحها المنع **وقوله** ولا قايما هو الاصح وفيه وجه **وقوله**  
ولا كاتبا لحاكم هو الصحيح وقال القفال في شرح التلخيص يجوز كونه كاتب  
لان الكتاب لا يتعلق بها حكمه لان القاضي لا يعطي ما يكتبه حتى يقض عليه والعقد  
انما هو شهادة الشهود الذين يشهدون بما تضمنته المكتوب **وقوله**  
ولا يملك هو الاظهر وفي قول قد يجرانه عندك تملك السيد ملكا ضعيفا  
للسيد الرجوع فيه متى شاء وفي احتياجه الى القول وجهان بناء على اجبان  
في النكاح قال الراغب ولا يجرى الكلا في في تملك الاجنبي وفي الطلب ان  
جماعة اجر وفيه منهم القاضي حسين والمأوردي **وقوله** ولا تجب  
عليه زكاة الا زكاة الفطر ان اراد الوجوب بسببه فيجب فيه زكاة  
الفطرة ايضا وان اراد الوجوب بيلو فيه فهو منى على الخلاء وفي زكاة  
الفطر هل الوجوب بيلو في المودي عنه ثم يحملها المودي او لا وفيه قولان  
اصحهما الاول قال وتظهر غايته فيما اذا لم يخرج السيد عنه ثم عتق هل  
يخرج ما مضى **وقوله** ولا يورث قد يستثنى منه مسلم وهو ما لو وجب  
له ثم يرث بقد في دما قال الاصم ان حقه ينتقل الى سيده لا نفاه عقوبة و  
حيث لم تسقط بالموت كالحرة قال الاصحاب وليس ذلك على سبيل الارث  
ولكنه احصا ان من له ما ثبت له في حياته يكون لسيده بعد موته بحق المال  
وفي وجه يستوفيه اقراره لان العار يعوز اليهم وفي ثالث يستوفيه السلطان  
كمزاورته وفي الرابع ينقط فغل هذا يفارق الحر **وقوله** ولا



تتجمل العاقلة فتمنه هو قول ولا يظهر خلافة على الاول لا يجوز فيه القضا  
وتجزي على الثاني وعنه كذا في حامد يكون من ذلك القول ولم يذكر مسئلة  
القسامة وقول **هـ** وطلوفا اثنتان قول **هـ** عدة الامة قران  
بقوله ذات الاشهر ولها شهر ونصف في الاظهر والثاني شهران والثالث  
ثلاثة كالحرة والمتوفى عنها ولها شهران وخمسة ايام وقول **هـ** ولان  
بينما وبين سيدها في احد القولين هو الاظهر قول **هـ** ولا ينفي في الزنا  
في احد القولين الاظهر انه ينفي نصف سنة وفي سنة كالحرف قوله ولكن  
على التزويج هو في الامة كذا في العبد قول **هـ** ولا يظهر انه لا يجبر سوا  
كان كبيرا او صغير قال ابن الرفعة والقياس ان احرام السيد عن عبده  
كثر ونحوه قول **هـ** ولا سهم له من الغنمة هذا ان كان في المقاتلة  
حرفان كانوا كلهم عبيدا فاولهم ما يقسم بينهم اربعة اجناس ما غنوا  
كما يقسم الرمح على ما يقتضيه الرأي من تسوية وتفضيل والثاني يقسم  
كالغنمة والثالث يرمع لهم منه ويجعل الباقي لبيت المال قول **هـ**  
وما خذ اللقطة الاظهر انه لا يصح التقاطه ولا يعتد بغيره قول **هـ**  
ولا يصح كفالته الا باذن سيده كذلك ضمانه هذا ما يتعلق بما ذكره وبقي  
عليه الله لا يؤذن جماعة ولا يحضرها الا باذن سيده ذكر الاول في شرح  
المهذب والقياسي حسين والحراولي منه في الاذان كما في شرح المهذب ولا  
مامة وانما يرمع ونذره للمحج بلا اذن كما في الروضة واصلا وبلا صلاة والصوم  
قال **هـ** في الجواهر يثبت حقها وللقرب المالية في الزمة قال **هـ** الكفاية  
كضمانه فيتوقف على اذنه ولا يصح منه بيع ولا غيره من العقود الا باذن السيد ولا يملك  
وكذا في ايجاب النكاح ولا عامله في الزكاة الا اذا عين الامام قوما يأخذونهم  
قدرا بعين او هل يعطى جند من سهم العاملين وفي استحقاقه سلك القسائل الذي  
يقتله وجهان احدهما نعم وفي قبوله الوصية والهبة وتملك المباحات بلا اذن  
وجهان ولا جزية عليه ولا فطره عن امراته بل يجب على سيدها ان كانت  
امة ونفقته نفقة المعسرين ولا تنكح الامة الا بشرط ولا يحل الحرة ولا تنكح  
وان كانت حرة الا مع نفق الرق وادانها العبد على الحرة في استحقاقها السبع  
والثلاث وجهان احدهما نعم كالحرة شرع لا ارتفاع الحشمة وحصول المباشرة وهو يتعلق

بالطبع

بالطبع فلا يخلف بالرق والحرية وفي وجه تستحق الشطر كالقسم ففي وجه يكمل  
التسوية الاقرا والطلاق والاشية لان التضييق فيه ممكن ولا تصير الامة  
فراشا بغير الملك حتى يبطا وتصير الحرة فراشا بغير العقد والازوجها السيد  
استخدمها نهارا واسلمها للزوج ليلا ولا نفقة على الزوجة حينئذ في المباح  
وبما فيها السيد بدون اذنه ويضمن العبد باليد ويقطع سارقا ونقمن  
منافعه بالنفقات بخلاف في الحر في الثلثة ويبيع وقفه ولا يصح وقف الحر  
نفسه ولا يصح وصيته وقيل ان عتق ثم ماتت صحت ولا يصح الوقف عليه  
لنفسه ولا الاصل له ولا توطا الامة بغير الملك حتى تستبرأ وتوطا الحرة  
بغير العقد وحصل استبرأها بوضع حمل زنا ولا تصح انقضاء عدة الحرة  
بالحمل زنا في تحت نفقة العبد والامة وفطرهما وان عصيا وابقا بخلاف  
الزوجه لانها في الرقيق للملك وهو باق مع الا باق والعصيان وفي الزوجه  
لا يستماع وهو مستنف مع الفشوة ونفقة العبد والزوجه مفردة  
ولا تسقط بمضي الزمان ونفقة الرقيق الكفاية وتسقط بمضيته ونفق  
بعض الاما على بعض في النفقة والكسوة بخلاف في الزوجات وكذا  
حصر بعد التسري ولا يجب لهن قسم ويجوز جمعهن في مسكن بخلاف  
رعاهن ولا يجزي فيهن ظهار ولا ايلاد ولا يطا لسيدها العتبان  
بوطي ولا يمنع منه ان كان به عيب ولا تجب نفقة الرقيق على قريبه ولا  
حضائنه له ولا حضنه اقاربه بل سيده ولا تعقبة له كما ذكره البلقيني  
تجوز نكاح لو كان ابوه غنيا لانه لا نفقة له عليه وانما يخاطب بالعقيقة  
من عليه النفقة ولا يسن للسيد ان يعق عن رقيقه وفي ذلك قول **هـ**  
يلجأ اليها الساكن في العقبة على خبر طرقة فهل لنا نخل غني لسرقته من  
عقيقته ولا يسقط ضمان قتله او قطعه باذنه في ذلك وفي سقوط  
القتل باذنه لم يشأ وجهان في المروضة بلا ترجيح قال البلقيني  
انكحها السقوط وفي الباب الجناية على العبد مثلها على الحر الا في سبعة  
اشيا لا يقتل به الحر ولا من فيه حرية وتجب فيه الغنمة بالعدة ما بلغت  
ويعتبر نقصان اطرافه من ضمان نفسه ولا يخلف فيه الذكر والانثى  
ويجب في جنسية نقدا بالبدل ولا تجزي فيه القسامة قول **هـ** الاصح تجري فيه كان

محل نفقة العبد والزوجه



طلب جناية  
على العبد

في الاظهر

تدبير الجناية على العبد تارة تكون من غير اثبات يد  
وتارة باثبات اليد فقط وتارة بهما فالاول يجب فيه القيمة في نفسه  
وفي اطرافه من القيمة ما في اطراف اكر من الدية وفي غير المقدح ما نقص  
منها والثاني فيه ارش النقص فقط والثالث فيه اكثر الارش  
منها **حكم اقرب** يقبل في ما اوجب جدا او قصاصا لا تقا  
القيمة فلو اقر بالقصاص فعفي عن مال فالاصح تعلقه برقبته وان  
كذب السيد لانه انما اقر بالعقوبة واحتمال المواطاة فيها لجيد وان  
اقر بسرقة قطع ولا يقبل في المال اذا كان نالفا بل يتعلق بذمته كما لو اقر  
به ابتداء وان كان باقيا وهو في يد السيد لم ينزع منه الا بدنية او  
في يد العبد فقبل يقبل قطعا وقبل لا قطعاً وقبل قولان والظاهر لا يقبل  
مطلقا وان اقر بدين جنائية او غصب او سرقة لا يوجب القطع او  
اتلاف وصدقه السيد تعلق برقبته والا فبذمته او معاملة  
ولم يكن ما ذون له لم يتعلق برقبته بل بذمته او ما ذون قبل وادي  
من كسبه **الاموال المتعلقة بالعبد هي اقسام الاول** ما يتعلق  
برقبته فيباع فيه وذكرا ارش الجناية وبديل المتلفات سرا كان ما ذون  
السيد ام لا لوجوبه بغير رضى المستحق ويستثنى ما اذا كان العبد  
صغيرا لا يميز او مجنونا او اعرجا يرى وجوب طاعته الامر في كل شيء  
فلا يتعلق برقبته ضمنا على الاصح لانه كالا لة فاشبه الهبة في  
الثاني نعم لانه بدل متلف **الثاني** ما يتعلق بذمته فينتج به اذا  
عنتق وهو ما وجب برضى المستحق دون السيد كيد المبيع والقرض اذا  
اتلف وكذا الوكع وزاد على ما قدر له السيد فالزائد في ذمته او امتل  
وليس مكسبا ولا ما ذون له وفي قول في هذه الحالة هو على السيد  
وفي آخر في رقبته ولو نكح بغير اذن سيده ووطئ فمحل يتعلق به المثل  
بذمته لكونه وجب برضى مستحقه او برقبته لانه ائتلف في قولان المهر  
الاول فان كان بغير رضا كان نكاحا مة بغير اذن سيدها ووطئها  
فطريقان احدهما طرد القولين والثاني في القطع بتعلقه بالرقبة وبه قال  
ابن كذا اذا كملوا كراهة او حره على الزنا ولو اذن سيده في النكاح فمحل

فاسدا

فاسدا كما وطئ فمحل يتعلق بذمته او برقبته او كسبه اقول لا يظهر الا  
قول ولو اظننت في رمضان بحمل او رضاع خوفا على الولد فالعقوبة  
في ذمته قاله القفال **الثالث** ما يتعلق بكسبه وهو ما يثبت  
برضاها وكذا المهر والنفقة اذا اذن له السيد في النكاح وهو كسب  
او ما ذون له في التجارة وكذا اذا نكح صحيا وفسد المهر او اذن له في  
نكاح فاسد ووجب مهر المثل كما ذكره الرازي قيا سا او ضمن باذن السيد  
او لزمه دين تجارة وحيث قلنا بتعلق بالكسب فسوا المعتاد والنادر  
على الصحيح ويختص بالحادث بعد الاذن دون ما قبله وحيث كان ما ذون  
تعلق بالزوج اكما صل بعد الاذن وقوله وبراس المال في الاصح وحيث لم  
يعرف في الصور تعلق القاضل بذمته ولا يتعلق بكسبه بعد الحجر في الاصح  
وفي وجه ان المال في مسئلة الضمان يتعلق بذمته وفي آخر برقبته  
**المالك** ما يتعلق بالسيد وذلك جناية المستولدة والعبد لا يجبي  
وغيره كالمهر والنفقة اذا اذن في النكاح على القديم تنبيه  
من المشكل قول المنهاج فان باع ما ذون له وقبض الثمن فنتلف في  
يده في جت السلعة مستحقه ربح المشتري ببذلها على العبد وله  
مطالبة السيد ايضا وقبل لا وقبل ان كان في يد العبد وفا فلا يولد  
اشترى سلعة ففي مطالبة السيد بثمن هذا الخلا في ثم قال  
ولا يتعلق دين التجارة برقبته ولا ذمة سيده بل يودي من مال التجارة  
ولذا من كسبه فما ذون من ان دين التجارة لا يتعلق بذمة السيد بخلاف  
بقوله قيل ان السيد يطالب ببذل الثمن التالف في يد العبد ويضمن السلعة  
التي اشترىها ايضا **وقد وقع** الموضعات كذلك في المهر والرضة  
واصلها قال في المطلب ولا يجمع بينهما محل الاول على محرم المطالبة و  
الثاني على محل بيان محل الدفع فان الوجه الثالث المفضل يابى ذلك قال  
السيكي ولا يستوي وسبب وقوع هذا التناقض ان المذكورين ولا هو  
طريقه الامام واشتار في المطلب الى تصعيفها وثا نيا هو طريقا لا كثرين  
فجمع الرازي بينهما فلم يميز ما لزم وحمل التقيدي قوله ان دين التجارة لا  
يتعلق بذمة السيد على ان المهر ما يراى له القول في احكام المحض



هو اتمام الاول ما الحق فيه بالاحرار بلا خلاف وفي ذلك فروع منها  
حق البيع والشراء والمسلم والاحرار والرهن والوصية والارفاق وكل  
تبع الا العتق والاقارب لا يفر المالك ويقتل فيما يضره في حقه دون  
سده ويقضي مما في يده ومنها **كثرت** خيار المجلس والشرط و  
الثقة ومنها **صححة** ظلعها وفتح النكاح بالاعسار وان السيد لا  
بطاها ولا يجبرها على النكاح ولا يقيم عليها كذا **الثاني** ما اختلف فيه  
بالارقا بلا خلاف وفيه فروع منها **أ** انه لا ينعقد به الجمعة ولا يقب  
عليه في غير نوبته ولا يجب عليه الحج ولا يسقط حجه حجة الاسلام ولا ضمان  
ان لم يكن مهايأه او ضمن في نوبة السيد ولا يقطع بصفة مال السيد  
ويقطع سائر فقه ولا يملك بلا اذن وينكح الامة ولو كان موسرا نقل الامام  
الاتفاق عليه كما ذكر في المهمات ولا يملك الحق ببعضه ولا من يملك بعضها  
او يملك بعضه ولا يثبت لها الخيار تحت عبء وثبت بعنق طلقا تحت بعض  
ولا يقتل به الحر ولو كان كافرا ولا يكون واليا ولا وليا ولا شاهدا ولا  
خارصا ولا قاسما ولا مترجما ولا وصيا ولا قافيا ولا يحمل العقل  
ولا يكون محصنا في الزنا ولا في القذف ولا يجزي في الكفارة ولا يرث  
ولا يحكم لبعضه ولا يشهد له ولا يجب عليه الجهاد وظلاله في طلقات  
وعدهما قران ومنها **الثالث** ما فيه خلاف والاصح انه  
كالاحرار وفيه فروع ومنها **أ** وجوب الزكاة فيما يملكه ويورث  
ويكفر بالطعام والكسوة ويصح التقاطه ويدخل في ملكه ان كان في نوبته  
وكذا زكاة الفطر ولو اشترى زوجته بالمال لشرائه باذن سيده يملك  
جزوها وانفس النكاح وكذا غيرها ذنه في الاظهر ويجال الص مال فكل ذلك  
او مال السيد فكله ولو اوصى لنصف الحر خاصة والرقيق خاص في الهبة  
وجها ان احدهما في زوايا الرضوخة يصح ويكون له خاصة في الاول والرسالة  
خاصة في الثانية والثاني لا يرث ولو اوصى له وبعضه مملوك  
وارث الموصي فان كان مهايأه في نوبته صححت او نوبة السيد في الرضوخة  
الوارث وكذا ان لم يكن مهايأه وقال الامام محمد ان تبع بعض الوصية  
**الرابع** ما فيه خلاف والاصح انه كالارقا وفيه فروع منها **أ** ان لا يقب

عليه الجماعة في نوبته ولا يقتل به بعض سوا كان احرار حرية منه ام لا  
ونفقة نفقة المعسرين ويحد في الزنا والقذف حد العبد ويجمع من الشراء  
ولا تجب عليه نفقة القريب ولا الجزية وعورته في الصلاة كالامة وعورته  
في الصلاة كالامة واشترط النجوم اذا كوتب الخامس ما اوزع فيه  
الحكم وفيه فروع منها **أ** كونه الفطر حيث لا مهايأه عاقل منه  
ومن سيده نصف صاع والنسب النادر كذا وكذا ويجب على قريبه من  
نفقته بقدر حرته وتحمل عاقلته نصف الدية في قتله الخطا وفي قتله  
واجباية عليه وعمرته من الدية بقدر الحرية وبقدر الرقة من القيمة و  
بزواج البعض السيد مع قريبها فان لم يكن منع معتقها فان لم يكن  
فمن الحاكم وقيل لا تزوج ويعتلف في نوبته دون نوبة السيد ومن  
غرائب هذا القسم ما ذكره الكرواني لو ملك المبعوض بالاحرية فاشترى  
قترضة منه السيد ورهن عنده تصيبه الرقيق صح قال العلوي وهذه  
من مسائل العاياة لانه يقال فيها ببعض لا يملك ما يملك النصف يعتق نصيبه  
الا باذن البعض لان هذا النصف اذا كانا موهوبا عنده لم يتمكن السيد  
من عتقه اذا كان معسرا الا باذنه انتهى وفي فروع لا ترجح فيها و  
منها ما لا نقل فيه منها **أ** لو قدر على مبعوضه هل يملك الامة فيه  
تردد للامام لان ارقا في بعض الولد اهلون من ارقا في كذا في اصل الزو  
ضية بلا ترجيح ومنها **أ** اذا التقط لغيره في نوبته هل يستحق كفالته  
وجها ان نقلها الرافعي عن صاحب المعتمد ومنها **أ** لو سرق سيده ما يملك  
حرية قال القفال لا يقطع وقال ابو علي يقطع ومنها **أ** لو قيل الرضوخة  
بالادان فهل يقع في حصته وجها **أ** ومنها **أ** القسم للبعض هل يعطى حكم  
الحر اير او الاما او يوزع قال العلوي لا نقل فيه قلت **ب** بل صرح الماوردي  
بما فيها كالامة وجز ماله الا ذرعي في القوت ثم ذكر التوزيع بحسب ومنها **أ**  
هل له نكاح اربع كاحرا وكا لعبد او يوزع قال العلوي الظاهر الثاني لان  
النصف الرقيق منه غير منفصل فيودي الى ان يملك به اكثر من اثنين قلت  
ويؤيد مسلنا الطلاق والعتق ثم دلت الحكم المذكور من حانه منقول عن  
الماوردي وصاحب الكافي والروني واللباب وبجست الزركشي فيه التوزيع

ورجح الركني البيع



تخرج من وجه في الحد ونظير ما لو سقى الزرع بمطر وما اشتراه سرا كان فيه ثلاثة ارباع العشر ومنه اهل يعم الوقف عليه او لا كما قيل قال العلوي لا نقل فيه قل **ب** هو منقول صرح بصحة ابن خيران في المسطيف قال الزركشي ولو اراد سيده ان يقف عليه نصفه الرقيق فالظاهر الصحة كما لو صبه ومنه **ا** اذا اجتمع رقيق ومبعض قال العلوي ان المبعض اولى بالامامة ومنه **ب** يغسل الرجل امته بخلاف المبعض فيما يظهر لا من اجنبية قاله العلوي **و** في من المكاتب وقدر جزوا بانها لا تغسل السيد ومنه **ج** يجوز توكيل مكاتب الراهن في قبض المهر ون لا من اجنبى لا عبده وفي المبعض نظر قال العلوي يحتمل ان يكون كما لمكانت **وهذه** اهل يقسم له من الخيصة قال العلوي فيه نظر ويؤكد ذلك اذا كان في نوبته وقا تل باذن سيده ويكون ذلك كما لو كتبت ولا يخرج على الاكتاب النادرة لان اذنه في القتال لا يجعل الخيصة نادرة وليس له ان يقاتل بلاء اذن قطعوا ولم يعرضوا له وان لم يكن مهابا بعد الاسراهم **وهذه** هل يرى سيده اذ اقلنا بحوانه للعبد قال العلوي فيه نظر وينبغي ان لا يراها قل **ص** الماوردى بمنع وقال لا يختلف فيها اصحابنا **منه** اهل يرى من نصفها له والباقي حر قال العلوي يحتمل ان يكون فيه خلاف في الصلاة وقدرج الماوردى انها كالحرة ورجح ابن الصباغ وطائفة انها كلامة **ومنهم** لو اعتدت من الوفاة او في الاسترقاق قال نقلوا وقد قالوا ان عدتها قران فالظاهر انها في الاشهر على النصف كلامة وكذا قال الاذرعى وغيره بحثا **تلي** يدخل في المهايا الكس والمون المعتادة قطعا وفي النادر من الاكتاب كاللفظة والوصية والمون كاجرة الحام والطيب قولان او وجهان اصحها الدخول ولا يدخل ارش الحناية بالاتفاق لانها متعلقة بالرقبة وهي مشتركة كذا في الروضة نقلا عن الامام وصوصنح في ان من السئلة في جنايته هو وبه صرح الامام اما لو جنى عليه فالظاهر ايضا انه كذا قاله **فاليق** التبعض يقع ابتداء في صور الاول ولما المبعض من زوج او زنا سبل عنه القارني حسين فقال يمكن تخريمه على الرجعتين في الجارية المشتركة انا وطبها الشريك وهو مبعض ثم استقر جوابه على انها كلامة حرية ورقي قال الامام وهذا هو الوجه

قال العلوي له ارقية

لانه لا يجب له ان يمتد الا لام فيتقدر بقدرها الثانية من الجارية المشتركة اذا وطئها الشريك العسر واختلف فيه الصحيح في المكاتب بين اثنين يطاها امرها وهو مبعض قال الرازي وتبعه في الروضة في الولد وجهان اصحها نصف حر ونصف رقيق والثاني رقيق كله حر للشبهة وقالا في استيلاء واحد العائدين المحصورين اذا اثبتا الاستيلاء ان اذا كان معسرا هل يفقد الولد حرا او بقدر حصته والباقي رقيق وجهان وقيل قولان احدهما كله حر لان الشبهة تعم الجارية وحرية الولد تثبت بالشبهة وان لم يثبت الاستيلاء ووجه الثاني انه يتبع الاستيلاء وهو مبعض فالاول وهذا الخلاف في يجري في ما اذا اولد احد الشريكين المشتركين وهو مبعض فان قلنا كله حر لزم المستولد قيمة حصته المشتركة في الولد وهذا هو الاصح كما قاله القاضي ابو الطيب والدرويا في غيرها قال بلقيش والصحيح انه يتبع بعض الثالثة اذا استولد لابا الحر جارية مشتركة بين ابنته وبين غيره وهو مبعض فيكون نصف الولد حرا ونصفه رقيقا عالا لا يظهر المراد بع العتيق الكافر بين المسلم والذي اذا انقض العبد وانفق بدارا كره فبني فانه يسترق نصيبا الذي على الاصح في لا يسترق نصيب المسلم عما المشهور من النجاسة ضرب الامامة الرق على بعض شخص ففي جوان وجهان اصحها في الروضة واصحاب الجوار قال البيهقي فان منعاه فان ضرب الرق على بعضه رقيق كله وهذه صورة يسري فيها ولا نظير لها واياها عنيبت بغولي انتهى الفقيه ابد لك الله ولا تزلت في امامه وليس هل لنا بتق نصيبا فيلغي ولنا صورة الرق يسري السادس اذا وصى بنصف حمل الجارية ثم اعتق الوارث الجارية بعد الموت ثم حدث ولد فان نصفه حر ونصفه رقيق للموصي له **واما** التبعض في عبده اكاله صولا يقع الا في ثلاثة صور الاول ان يرهق عبده وبقضه ثم اعتق غير المهر ون وهو مبعض فانه يعتق ذلك البعض فقط الثانية حتى عبد بين اثنين ففداه احدهما ثم اشترى الذي لم يفد ذلك البعض المفدى و اعتقه وهو مبعض عنق فقط الثالثة وكل وكيل في عتق عبده فاعتق الوكيل نصفه فوجه اصحها في الروضة واصحابه يعتق ذلك النصف فقط والثاني يعتق كله ووجهه بلقيش ينزل بعبارة الوكيل عبادة الموكل والثالث لا يعتق شيئا لخالفه الوكيل **القول في احكام الانثى** قال الذكور في احكام لا يجزي في بوطها النصف ولا الحرام كانت ثيبا والمسلمة في عانتها النصف ولا يجب فماتها في وجهه ويجب عليها باطن



لحيته وسير خلقها وتمنع من خلق راسها ولبنها طاهر على الصحيح ولبن  
 الرجل كاهن سندكه ومنهها نجس في وجهه وتزيد في اسباب  
 البلوغ بالحوض والحمل ولا تؤذن مطلقا ولا تقم للرجال وعورتها  
 تخالف عورة الرجل وصوتها عورة في وجهه وبكسرها الحجام وقيل  
 يحرم ولا تجهر في الصلاة بحضرة اجانب وفي وجهه مطلقا وتضم بعضا  
 الى بعض في الركوع والسجود واذا نابتها شي في صلاتها صفت  
 الرجل يسبح ولا تجب عليه الجماعة ويكره حضرة رها للسانه ولا يجوز  
 الا باذن الزوج وهي في بيته افضل من المسجد ولا يجوز اقتداء الرجل  
 والخنثى بها وتقوا اذا قت النساء وسطهن ولها لبس الحرير وكذا اقتراشه  
 في الاصح وحلى الذهب والفضة ولا جمعة عليها ولا تنقدها ولا ترفع  
 صوتها بتكبير العبد ولا تلبسه الخ ولا تخط بحال **والافضل** تقبيلها  
 في خمسة اشواق وللرجل ثلثة وثيقف المصل عليها عند عجزها وفي الرجل  
 عند راسه ويندب لها نحو القنة في التابوت ولا يسقط به فرض الجنان  
 مع وجود الرجال في الاصح ولا تحمل الجنان وان كان الميت انثى ولا  
 تأخذ من سهم العالمين ولا يسيل الله ولا المولعة في وجهه ولا تقبل في  
 الشهادات الا في الاموال وما لا يطعم عليها الرجال ولا كفارة عليها فيجاء  
 في رمضان ويصح اعتكافها في مسجد ببيتها في القديم ويكره لها الا  
 عنكا في حيث كرهت الجماعة ولا تسافر الا مع زوج او محرر ويشترب  
 لها ذلك في وجوب الخ عليها ويشترط لها ايضا الحمل لانه استرو ويندب  
 لها عند الاحرام خضب يديها ووجهها ويصلح لها الخضب بالحناء مطلقا ولا  
 يجوز للرجل الا لظفونه ولا يحرم عليها في الاحرام الخيط وستر الراس بل  
 الوجه والقفا من ان ولا تقبل الحجر ولا تستلمه ولا تقرب من البيت الا  
 عند خلوا المطاف من الاجانب ولا ترمي في الطواف ولا تضطجع ولا ترقى  
 على الصفا والمروة ولا تعدو بين الصفا والميلين ولا تطوف ولا تسلي الا بالليل  
 وتقوف في حاشية الموقف والرجل عند الصغرات وقاعدة الرجل راسها ولا  
 تومر بالخلف ولا ترفع يدها عند الرمي والتضحية بالذكرا افضل منها في الشوق  
 يقف عن ثابة وعن الذكرا ثنتين والذكر في الذبح اولى منه يجوز بيع لبنها سوا

ع  
 للشهادة

كانت

سوار كانت امته او حرة عا الاصح بخلاف لبن الرجل ولا يجوز قرضها والتقليل  
 للقتل المبرح حر في الاصح بخلاف العبد ولا تكون وليا في النكاح ولا وكيد في  
 ايجابه ولا قبوله ولا في الطلاق في وجهه والعنف منها غير متقوم ومن العبد  
 متقوم ولا يصح معها المسابقة لانها ليست اهل الحرب ولا يقبل قولها في  
 استحقاق الولد الا ببنية في الاصح بخلاف الرجل وهي على النصف من الرجل في  
 الارث والشهادة والغرم عند الرجوع والدية نفسها وحرها وفي هبة الولد  
 في وجهه وفي النفقة على القريب في احد الوجهين ولا تلي القضاء ولا في الوصاية  
 في وجهه ونجبر الامه عا النكاح بخلاف العبد في الاظهر ولا يحرم سبها عا  
 تزويجها قطعا اذا كانت تحمل له فمحرر على تزويج العبد في قول ويجرم عليها  
 ولدها من زنا بخلاف الرجل ويحل لها نكاح الرقيق مطلقا وبغيرها بضمها يقابل  
 في المهر دون الرجل ويحرم لبسها دون لبن الرجل عا الصحيح وتقدم عا الرجال في  
 القضاء والنفقة والدعوى والنفر من من دلفه الى منى والانصراف من الصلاة  
 وتؤخر في الفطر والموقف في الجماعة وفي اجتماع الجنان عند الامام وفي المحدث  
 وتقطع حلة الرجل بحملتها لا عكسه وفي حملتها الدية وفي حملته الحكومة عا الاصح  
 وفي استرسال فقدتها الحكومة بخلاف الرجل ولا تباشرا ستيفاء القصاص ولا  
 تدخل في القرعة عا الاصح في الشرع والروضة ولا تحمل الدية ولا ترمى اذا نظرت  
 في الدار في وجهه ولا اجتهاد عليها ولا جزيه ولا تقتل في الحرب ما لم تقتل  
 وفي جواز عقد الايمان لها استقلال من غير ادخال رجل في العقد فيه وجهان  
 في الشرع بلا ترجيح ولا يسلم لها ولا تستحق السدح وجهه ولا يقم المد على قتيها  
 في وجهه ويحفر لها في الرجم ان ثبت زناها ببيتة بخلاف الرجل وتجدر جالسة والرجل  
 قاسما ولا تكلف الحضور للدعوى اذا كانت مخدرة ولا اذا توجهت اليها اليه بل يحضر  
 اليها القاضي فيحلفها او تبعث اليها نايبه **تلييه** في مواضع مهمة  
 تقدمت الاشارة اليها منها **تقدم** ان لبنها طاهر وما لبن الرجل فلم يتعرض  
 له الشيطان وصرح الصيغري في شره الكفايه بطهارته وصحة البلقيني وصرح  
 ابن الصباغ بانه نجس ومنه **المرأة** في العورة لها احوال حاله مع الزوج ولا  
 عورة بينهما وفي الفرج وجهه وحالة مع الاجانب وعورتها كل البدن حتى الوجه  
 والكفان في الاصح وحالة مع المحارم والنساء عورتها ما بين الشرة والركبة وحالة



في الصلاة وعورتها كل البدن الا الوجه والكفين ومرتبة الامام في الهامة بان  
الذي يجب ستره منها في الخلوة هي العورة الصغرى وهو المستور من عورة الرجل  
وهذه المحرم به وهو الوارد في الحديث ان المرأة اذا نابتها شئ وصلو  
تھا تصفق ولا تسبح قال السنوي وقد صحوا انها تجزئ في الصلاة بحضرة زوج  
او محرم او نسوة او وحدها وفيما من ذلك ان تسبح في هذه الاحوال كما  
لرجل ويحمل الحديث على غير ذلك لان التسبيح في الصلاة البقوة على العمل  
خصوصا التصفيق ومنها **هل يحرم على الاجانب نزع ثيابه** الشا  
به لا يصرح بذلك في كتب الرافعي والنووي وابن الرفعة وذهب ابو  
الفتوح في احكام الخنا في ان المحارم يجوزونها وغير المحارم يجوزون الخوض  
دون الشاة قال السنوي ومقتضاها التحريم ومنها هل يجوز  
ان تكون المرأة بديعة اختلف في ذلك ومن قبل بنو قريظة من يحرر قال  
السبكي في الحلييات ويشهد لنبوتها ذكرها في سورة مريم مع الانبياء  
وهو قريظة قال وقد اختلف في نبوة سورة غير مريم كما موسى و  
اسمه وحوى وساره ولم يصح عندنا في ذلك **في القواعد** احكام  
**الخنثى** قال الاصحاب الاصل في الخنثى ما روى الكلبى عن ابي صالح عن  
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في مولود له بالرجل ما  
للنساء يورث من حيث يبول اخرجه اليهم متى وهو ضعيف جد او يكن روى  
ذلك عن علي وغيره قال سعيد بن منصور في سننه حدثنا هشام عن  
غيره عن الشعبي عن علي انه قال الحمد لله الذي جعل عدونا يسلنا عما نزل  
به من امر دينه ان معاوية كتب الي يسألني عن الخنثى فكتبت اليه ان يبول  
رثه من قبل مبا له قال النووي الخنثى ضربان ضرب له فرج المرأة وذكر  
الرجل وضرب ليس له واحد منهما بل له ثقبه يخرج منه الخارج  
ولا تشبه فرج واحد منهما فالاول بين امرء بامور اخرها  
البول فان بال يذكى الرجل وحده فرج او فرج النساء امرأة او يما الشبر  
بالسابق ان انقطع معا وبالمتاخر ان ابتدا معا فان سبق واحد وتأخر  
اخر اعتبر بالسابق فان اتفقا فيها فلا دالة في الامم ولا ينظر الى كثرة البول  
من احدها ولا الى الترتيب برما او الترتيب الثاني والثالث خروج

الخنثى  
في احكام الخنثى  
اتولى

المني

المني والحيض في وقت الامكان فان امنى بالذكور فرجل والفرج او حاض  
فامرأة الشيطان ينكر رجلا وجه ليتأكد الظن ولا يتوهم كونه اتفاقا كما  
جزم به الشيخان قال السنوي وسكرتهما عن ذلك في البول يقتضي عدم  
اشراطه فيه والمتجه استواء الجميع في ذلك قال واما العدد المقتضى فالتكرار  
فالمتجه التحاقه بما قيل في كلب الصيد بان يصير عادة له فان امنى بها فلا يصح  
انه يستدل به فان امنى بصفة مني الرجال فرجل او بصفة مني النساء  
فامرأة فان امنى من فرج الرجال بصفة منهم ومن فرج النساء بصفة منهم  
او من فرج النساء بصفة مني الرجال او عكسه فلا دالة وكذا اذا تناقضا  
بول وحيض او ومنى بان بال بفرج الرجال وحاض او امنى بفرج النساء  
وكذا اذا تناقضا مني والمني والحيض في الامم الرابع الولادة وهي تفيد القطع  
بانوثته وتقدم على جميع العلومات المعارضة لها قال في شرح المذهب  
ولو اتى مضغرة وقال القوي بل انه مبدا خلق آدمي حكمه به وان شكك في ام  
الاشكال قال ولو انقح بطنه وظهرت امارات حمل لم يحكم بانه امرأة  
حتى يتحقق الحمل قال السنوي والصواب الاكتفاء بظهور الامان فقد جزم  
به الرافعي في اخر الكلام على الخنثى وتبعه عليه في الرخصة وكذا في شرح المذهب  
في موضع اخر وهو الموافق لاجاري على القواعد المذكورة في الرد بالعيب  
وتحرير الطلاق واستحقاق المطلق النفقة وغير ذلك الخامس عدم  
اكنض في وقت علامته المذكور يستدل بها عند التساوي في البول  
نقله السنوي عن الماوردي قال وفي مسئلة حسنة قل من تعرض لها  
السادس اجباله لغيرة ثقله السنوي عن العلاء لابي عبد الله  
الطبري وابي الفتوح وابن المسلم قال ولو عارضه حبله قدم فاجباله  
حتى لو وطئ كل من المشكلين صاحبه فاحبله حكنا بانها اثنيان و  
تعبنا نسا كل منهما عن الاخر السابع الميل ويستدل به عند الخنز  
عن الامارات السابقة فانها مقدمه عليه فان مال الرجل فامرأة  
او الى النساء فرجل فان قال لا ميل اليها ملة واحدا ولا ميل الى واحد منهما  
فمشكل الثامن ظهور الشجاعة والفرسية ومصابة العدو كما ذكره  
السنوي نعا لامين **المسألة الثانية عشر** في اثبات الحجية

المني



وهو الشدي ونزول اللبن وتفاوت الاضلاع في وجهه والامر بها لا  
دلالة لها واما **الضرب** الثاني ففي شرح المذهب عن البغوي  
انه لا يبين الا بالميل قال الاستوي ويبين ايضا بالمعنى المتصف بالامر  
فانه لا مانع منه قال واما الحيض فيمنه اعتبار ما يصار بحمل حلق  
لان الدم يستلزم ان يكون خيضا وان كان بصفة الحيض يجوز ان يكون  
دم فساد بخلاف المعنى واما **احكام الخشني** الذي لم يبين فاقسامه و  
الضارط انه يوجد في حقه بالاحتياط وطرح الشك **القسم الاول**  
ما هو فيه كالانثى وذلك في نطفة العانة ودخول الحام وحلق الراس ونضح  
البول والاذان والاقامة والعورة والجهر في الصلاة والتضييق فيها  
اذا نابه شيء واجماعه ولا يقتدوا بحجة ورفع الصوت بالكبير والتكبير  
والتكفين وقوف المصلي عند عجزها وعدم سقوط فرض الخنثى بها  
وكونها لا تأخذ من سهم العالمين ولا سبيل الله ولا المولعة وشرط  
وجوب الحام وليس الخنثى والقرب من البيت والرمال والاضطباع والرفق  
والعدو والوقوف والتقدم من مزدلفة والعقيقة والذبح والتوكيل  
في الزكاح وغيره والقضاء والشهادة والدية وعدم تحمل العقول وفي  
الجهاد والسلب والرضخ والجزية والسفر بلا محرمة ولا يخلو وطية القسم  
**الثاني** ما هو فيه كالذكر وذلك في لبس الحرير وحلي الذهب والوقوف  
امام النساء اذا امكن لا وسطهن لاحتمال كونه رجلا يودى وقوفه  
وسطهن الى مساواة الرجل للمرأة وفي الزكاة وليس وطية في من الخمار  
فسخا ولا اجارة ويقبل قوله في استحقاق الولد كما صحح ابو الفتوح ونقل  
الاستوي احتياطا للنسب ولا تحرم رضاعه ولا دية في حليته ولا  
مكثومة في ارسال تدية او خفاق لبنه **القسم الثالث** ما وقع  
فيه الحكم وفي ذلك فروع **الاول** الخنثى لا يستحق حلقه لاحتمال كونه  
تينا ذكر وكونه تينا فتشقه ويجب في الوضوء غسل باطنه لاحتمال كونه  
اسراة كما حرم به الشيطان وغيرها وذكر صاحب التحف في شرحه انه كما  
لرجل لان الاصل عدم الوجود **الثاني** لا ينتقض وضوءه  
الا باخر وجع من فرجيه او مسها او لمسه رجلا وامرأة ولا غسله الا بالان

بالانزال

بالانزال منها او بايلوجه والا يلهو فيه قال البغوي وكل موضع لا يجب  
فيه الغسل على الخشني المولع لا يبطل صومه ولا حجه ولا يجب على المرأة التي  
اولج فيها عدة ولا مهر لها واما **الحمل** فلا يجب على المولع ويجب  
على الخشني الجلد والتغريب ولو اولج فيه رجل واولج الخشني في دبره فغسل  
الخشني الجلد وكذا الرجل ان لم يكن محصنا فان كان محصنا فان حده  
يتقد برأئته الخشني الرجم ويتقد برأئته الجلد والقاعدة ان  
التردد بين جنسين من العقوبة اذا لم يشركا في القتل يقتل سقطين  
بالطية ولا تنقل الى التغريب لانه لا يمكن الجمع بينهما وليس احدهما باولى  
من الاخر كذا ذكره ابن المسلم في احكام الخشني وقال الاستوي انه حسن  
متجه وح يجب على الرجل التغريب وهذه من غرائب المسائل شخص  
اتي ما يوجب الحمل فان كان محصنا غريب وان كان غير محصن جلد وغرب  
واياها عنت بقولي ملغى قل للعقوبة اذا القيت محبا ومرتبا  
فروع بذاتي حكمه لا ولي انتهى ستغيب الشخص اتي ما وحده قطعا غدا  
مستوجبا ان تلفه بكر اجلدت ميتا وغربا واذا اتراه محصنا غريب  
مترقبيا قد اصبح النحر يرمي ما قتله متجبا فابنه دمت مؤثما  
للمشكلات **معهذ** **بالتاليف** اذا حاض من الفرج حكم بانوثته و  
بلوغه ولا يحرم عليه محرمات الحيض لجواز كونه رجلا والخارج دم فساد  
المرء يجب عليه ستر كل بدنه لاحتمال كونه امرأة فلو اقتصر على ستر  
عورة الرجل وصل فوجها انهما في التحقيق الصحة للشركي وهو ب  
قال الاستوي والفتوى عليه فانه الذي يقتضيه كلام اكثر من صحيح في  
شرح المذهب وزوايد الروضة البطلون لان الستر شرط وقد شككنا  
في حصوله **الخامس** لا يجب عليه العدية في الحج الاستر راسه ووجهه  
معا ولا يحوط له ان يستر راسه دون وجهه ويدنه بغير الحنيط كما قال  
الفتاوى ونقله الاستوي **السادس** من الارث معا قبل في حقه كالمراة  
وفي حق سائر الورثة كالجدة والابن والفاصل للبيان فان مات فله  
به من الاصطلاح على المذهب **القسم الرابع** ما خالف فيه النوعين  
وقه فروع منها اختانه والامح تحل بمه لان المخرج لا يجوز بالشك

٩٧



وهي لا يجوز له الاستنجاء بالحجر لا في ذكره ولا في غيره من جهة القياس  
الاصلي بالنزاهة والحجر لا يجري الا في الاصل ومنها اذا ما تلبس  
الرجال ولا النساء الا جانب كما اقتضاه كلام الرازي ومعه في شرح المذهب انه  
يفسده كل منهما ومنها انه لا يباح له من الفضه ما يباح للنساء ولا ما  
يباح للرجال ومنها لا يصح له فيه لبس ولا يصح قبضه عن العلم  
في حارة او عبيد لا احتمال كونه عكس ما اسلم فيه ومنها لا يصح نكاحه  
القبيح الخامس ما وسط فيه وبين الذكر والانثى وفي ذكره وفي غيرها  
او صبي ثوبك لا يول النساء به قدمت المرأة ثوبا الخنثى ثوبا للرجل ومنها  
يقف خلف الرجل الى امام الذكر ثم الخنثى ثم النساء ومنها ان يصر في  
بعد الصلاة النساء الخنثى ثوبا للرجال ومنها ان يقدم في الجنازة الى  
الامام والى الحد الذي ذكر ثم الخنثى ثم النساء ومنها التضميم بالذكر  
افضل ثم الخنثى ثم الانثى ومنها الاول في الذبح الرجل ثم الخنثى  
ثم الانثى فسرع اذا فعل شيئا في حال اشتكائه ثوبا ان ما يقتضي ترتيب  
اكثر عليه هل يعتد به فيه نظاير الاول اذا اقتدى بخنثى فبان  
رجله وفي الاجزاء اقول ان اظهرها عدم الاجزاء الثاني اذا عقد النكاح  
خنثيين فبان ان ذكرين ففي صحته وجهان بناء على مقتضى الاقتداء بالنكاح  
لكن الاصح هنا الصحة لان عدم جزم النية يوثق في الصلاة الثالث  
لو تزوج رجل بخنثى ثوبا ان امرأة او عكسه جزم الروايات في الخبر لا يصح  
واقضى كلام ابن الرفعة الاتفاق عليه وانهم لم يكرروا فيه خلاف في الاقدام  
في بين النكاح والصلاة بان احتياط الشارع في النكاح اكثر من احتياطه  
في الصلاة لان امر النكاح غير قاصر على الزوجين وامر الصلاة قاصر على  
المصلي ولهذا لا يجوز الاقدام على النكاح بالاحتياط عند اشتباهه من اجل  
من لا تحل ويجوز ذلك فيما يتعلق بالصلاة من طهارة وستر واستقبال القبلة  
الاسنوي الصواب للحاقة بما اذا كان يشاهد الاسنوي الجميع في الركبة  
فدفع به ابن المسلم قاله يوجبها في الخبر انه لو تزوج امرأة وهما  
يعتقدان بينهما اخوة من الرضاع لم يثبت خلاف ذلك في النكاح على الصحيح

الاصح

الاصح اذا تزوجا او اغتسلت حيث لم يحكم بانتقاء الطهارة لم يحكم  
بانتقاء الماقلوبان هل يثبت الحكم باستعماله يثبت على ان طهارة الا  
حساب هل ترفع الحدوث الواقع في نفس الامر ام لا ولا يصح لا فلا يحكم  
علم بالاستعمال ذكره الاسنوي الخامس لو وصل الظهر ثم بان رجلا  
وامكنه ادراك الجمعة لزمه السعي اليها فان لم يفعل لزمه عادة الظهر بناء  
على ان من وصل الظهر قبل فواتها لم يصح قوله في شرح المذهب ان  
دس لو خطب في الجمعة او كان احدا لا رجعين لزمه بان يصل لزمه  
في الاصح الوجهين السابع لو وصل على الجنازة مع وجود الرجل ثم بان  
رجلا لم سقط الفرض على اصح الوجهين وهما مبنيان على مسئلة لا  
قد اقال الاسنوي ووجهه ان نية الفرضية واجبة وهو متردد فيها  
الثامن اذا قلنا يجوز بيع لبن المرأة دون الرجل فيبيع لبن  
الخنثى ثوبا ان امرأة ففيه القولان في من باع مال مورثه طافا حاته  
فبان ميتا الثاني سبع اسلم في عبادة او حارة فسلمه خنثى لم يصح فلو قبضه فبان  
بالصفة التي اسلم بها فوجها ان كالمسألة التي قبلها ذكره ابن المسلم كذا بان  
انما قيمته لو نذر ان يهدي ناقة او جملا فاهدي خنثى وبان وان اعتق عبدا  
او امة فاعتق خنثى وبان قاله ابن المسلم ايضا العاشر وكل خنثى في الحجاب  
النكاح او قبوله فبان رجلا ففي صحة ذلك وجهان كالمسألة قبلها قاله  
ابن المسلم الحادي عشر رضع منه طفل ثم بان انثى ثبت التحريم  
جزما الثاني عشر وجبت له نية على العاقلة لم تحمل الخنثى فان  
بان ذكر او طفل بعزم حصته التي اذا ما غيره قاله الرازي فيه وجهان في  
التهديب وصح في الروضة من رواية الغرم حثا ونقله الاسنوي عن ابي  
القاسم رصاحب البيان الثالث عشر لا جزية على الخنثى فلو بان ذكر او  
فصل يؤخذ منه جزية السنتين الماضية وجهان في الشرح قاله في الروضة ينبغي  
ان يكون الاصح الا قد قال الاسنوي بل ينبغي تصحيح العكس فان الرازي ذكر انه  
اذا دخل حريم دارنا وفي مدة ثم اطلقنا عليه لا نأخذ منه شيئا لما مضى  
الصحيح لان عماد الجزية القول وهذا حرمي لم يلزم شيئا وهذا موجود  
هنا في الاول لا نأخذ منه الجزية في الخنثى وقال ابن المسلم ان كان الخنثى حرميا

٩٨



حربيا ودخل باما ن تدينين انه رجل فلا جزية لعدم العقل وان كان  
ولده مي فان قلنا ان من بلغ من ذكورهم يحتاج الى عقد جلد بدلا لشي  
عليه ولا وجبت قال الاسنوي والذي قاله مدرك حسن الكرايم  
عشر لو وليا القضا ثم بان رجلاه لم ينعقد حكمه الواقع في حال الاشكال  
على المذهب وقيل فيه وجهان وهل يحتاج الى تولية جديدة قال  
الاسنوي القياس نعم فقد عزم الراجح بان الامام لو ولي القضا لا يوفى حاله  
لم يصح ولا يته وان كان اهله الخمس عشر لو لم يحكم بان تقاض  
ظهر بلس او ايلاد او غيرهما فمضى ثبوت بان خلافة فقي وحي  
القضا طريقا من احدهما انه على القولين فيمن تيقن الخطا في القبلة ولا يصح  
القطع بالاعادة كما لو بان محدثا والفرق ان امير القبلة مبني على التحقيق  
بدليل تركها في نافلة السفى بخلاف الطهارة **فصل** في لا يجوز  
اقتداء الخشي بمثله لاحتمال كون الامام امرأة والمأموم رجلا  
**ونظير** لو اجتمع اربعون من الخش في قرية لم تصح اقامتهم  
اكتفاء ذكره ابو الفتوح ولو كان له اربعون من الخش خبا في قال  
الاسنوي والمثله ان لا يجوز له واحد منها الجوار ان يكون المخرج ذكر او  
الباقى انا ن لا يشترى انثى بقيمة واحد منها قال ويحمل ان يجوز له  
على صفة المال فلا يكلف الا لكسواه **فصل** في الخشي اما ذكر  
او انثى هذا هو الصحيح المعروف وقيل انه نوع ثالث وتقع على  
ذكر فر وع منهن **فصل** اذا قال ان اعطيني غلاما او طارئة فاقبضت  
طالق طلقت بالخشي على الصحيح ولا تطلق على الاخر ومنهن **فصل** في  
لا يكلم ذكر او لا انثى فكل الخشي حنت على الصحيح ولا يكت على الاخر  
منهن **فصل** اوقف على الاول ولا يدخل الخشي او النسي او النسيات  
لم يدخل على الصحيح ولكن يوقف نصيبه كالايت او النسي  
والنسيات دخل على الصحيح لانه اما ذكر او انثى وقيل لا لانه لا يور  
احد منهما **فصل** في احكام الخشي الواضح منها ان فرجه  
الزائد له حكم في المنفح تحت المعدة مع انفتاح الامم ومنه  
انه لا يجوز له قطع ذكره واقتبيل لان الجرح لا يجوز بالشك ذكره ابو الفتوح

قال ولا يجهل تخزجه على قطع السلحة نقله الاسنوي ومنها اشترى  
رقيا فوجده خشي واذا ثبت الخيار في الاصح كما لو بان متكله وكذا لو بان  
اصدا له وجين في قول ولو اشتراه عالما به فوجبه ببول بفرجه معا  
ثبت الخيار ايضا لان ذلك لا يسترخا المشا نه **فصل** في اطلاق  
الخشي في الفقه فالمراد به المشكل **القول في احكام الخشي**  
انا يطلق هذا الاسم على ناسية عادتها في الحيض قدرا ووقتا وشمي ايضا  
محمرة بلسا ليا لا لها حيرت الفقيه في امرها وقد افاض الدارمي في  
احكامها مجلدة واختصرها النووي فالاصح وبه قطع كجهدرانها  
نومر بالاحتياط ويان ذلك بغير وع الاول **فصل** في حرمة على زوجها  
وسيدها وطبها بكل حال لاحتمال الحيض وفي وجهه لا يحرم لانه يتحقق  
الاستمتاع فلا يحرمه بالشك فعلى الاول لو وطى غصا ولا يلزمه التصديق  
بدنيا وعلى القديم لانا لم نتيقن الوطى في الحيض وما بين سرتها وكتفها  
كما يفيض وعما الزوج نفقة ويقسم لها ولا حار له في فسح الزكاح لان  
جماعها ليس ما يوسا منه بخلاف الرنقا قال **فصل** في الاذرع ولو  
اعتقد المروج ابا حة الوطى فالظاهر انه ليس لها المنع الثاني يحرم  
عليها قراءة القرآن خارج الصلاة دخول المسجد كما لها ايضا قال في  
شرح المذهب لا المسجد الحرام فانه يجوز دخوله للطواق الغرض في  
كذا المتن في الاصح ولا يجوز لغيره **الثالث** يحرم عليها قراءة القرآن  
خارج الصلاة واختار الدارمي جوازها وما في الصلاة فتق الفاتحة  
وكذا غيرها في الاصح **فصل** في الجوارح يجوز تطوعها بالصلاة والصوم والطواف  
في الاصح لان التوافل من جهات الدين وفي منعها تضيق عليها ولا يها  
منبهة على التخفيف وقيل يحرم لان حكمها كالحايض وانما جوارها الغرض  
للضرورة ولا ضرورة هنا وقيل يجوز الرابطة وطواف القدوم دون  
المنفل اطلاقا كما حسن يجب عليها الغسل كل فرض اذا لم تعلم وقت  
القطاعة فان علمته كعند الغروب وجب كل يوم غفب الغروب ويتبرط  
وقوع الغسل في وقت الصلاة لانها طهارة ضرورة ولا يشترط المبادرة  
بالصلاة بعده على الصحيح فيما السباد من يجب عليها اذا الصلاة



والصوم لوقتهما مع قضاء الصوم ايضا اتفاقا ومع قضا الصلوة فيهما مع  
التيمم وصحح الاسوي حله ونقله عن نصر الشافعي ونقص الطواف  
ايضا اذا فعلته السابح لا يصح ان تقتدي بها طاهر ولا مسمى لاحتمال  
مصادقة الحيض فاشبه صلاة الرجل خلف حشيت الثامن ليرها الحج  
بني الصلواتين تقديم لان شرطه تقدم الاولى وهي صحيحة يقينا او بناء على  
اصل ولم يوجد هذا التماسح لو افطرت تحمل او رضاع خوفا  
على الولد فلا فدية على الصحيح لاحتمال الحيض والاصل براءتها العائش  
يجب عليها طواف التوداع ولو تركته فله دم عليها لما ذكره الرواية في الحاشية  
دي عتق عتقها بثلثة اشهر في الحال ولا تقوم بانتظار من الياس  
على الصحيح هذا اذا لم تحفظ دورها فان حفظت اعتدت بثلثة تدوير  
سواك انتا اكثر من بركة اشهر اقل الثاني عشر اشهر اوها قال  
البلغيني لم الثالث عشر هل يجوز - ثلثها خائف اغتدا اذا  
كانت امة لم ارم من تعرض له والظاهر المنع لان وطهرها منعت شرعا فلا تنزع  
الحاجة بها وهل يجوز كمال الامة لمن عنده مغيرة الظاهر المنع ايضا لانها  
لنفسها يفسد من نجاستها نجاسة الرق والتقاء الحمل الجوار **القول في احكام**  
**الا عمن** قال ابو حامد في الرقيق يفارق الاعمي البصير في سبع سنين  
لا جهاد عليه ولا يجهاد في القبلة ولا تجوز امامته عاراي ضعيف ولا يصح  
بيعه ولا شراؤه ولا دية في عينيه ولا تقبل شهادته الا في اربع مسائل  
الترجمة والنسب وما تحمل وهو بصير واذا اقر في اذنه رجل فتعلق به حتى  
يشهد عليه عند الحاكم انتهى **فصل** في اشياء اخرى لا يلى الامانة اعلى  
ولا القضاء ولا يجب عليه الجمعة ولا الحج الا ان وجد قايده او قال القاضي الحسين  
في الجمعة ان احسن التي بانفسا من غير قايده لزمه قال في الحادم في بيتي  
خرياته في الحج بل اولى لعدم تكرره ولا تضع اجارته ولا رهنه ولا ماقته  
ولا قبضه ما ورثه او وهبه واشتراه مسلما او قبل العمي او دية له  
يصح ان يشتري نفسه ويخرجها لانه لا يجهلها وان يشتري ما رآه قبل العمي  
ولم يتغير ويكره صيده يرمى او يملكه في الجاه ولا يخرى عتقه في الكفاية  
في بكم كبحه وكونه مودة نارا وحره والبصير في بيتي يخل بالبيت

صحيح في حكاية الجاهل

لا يكون

ولا يكون محرما في المسافة بقر بيته ذكره العبادي في الزبادات وهل له  
حصانة قال ابن الرفعة ولما رايها تنافيه تبا غير ان في كلام الامام ما  
يؤخذ منه ان العمي مانع فانه قال ان حفظ الامر للولد الذي لا يستقبل ليس  
مما يقبل فان المولود في حر كانه وسكنا نه لولم يكن مكتوبا من مرافق  
لا يهره ولا يعقل ويشكر ان يهلك ومقتضى هذا ان العمي يمنع فان الملاحظة  
معه كما وصف لا يتاقي قال الاذرع في القوت ورايت في فتاوي ابن  
البرزي انه سئل عن حصانة العمي فقال لما رفته مسطورا والذي  
اراه انه يختلف باختلاف احوالها فان كانت تاهضه لحفظ الصغير  
وتدبيره والنهوض بمصلحته وان تقية من الاسوا والمضا رفلها الحصانة  
والا فلا وافتى قاضي حجابان العمي ليس بقادح في الكضا نه بشرط ان يكون  
الكاض قايما بمصالح المحضون اما بنفسه او بمن يستعين به وفي فتاوي  
عبد الملك بن ابراهيم المقدسي الحمداني شارح المفتاح من اقران  
ابن الصاع انه لا حصانة لها قال الاذرع في حله اشبه وقد قلت قدما  
نحوه في الاعمي غيره في مسائل فدونها نظما وافرغ لها فكل  
امانة العظمى قضاء شهادة وعقد وقبض منه بظلمها طرا  
سوى اليك التوكيل الاكراه فتقه ولا يخرى قط في القبلة الغسر  
وكره اذان وحده وذكاته واول اصطيا داسنه او رميه خطرا  
ولا جمعة او حج اذ ليس قايده ولا عتقه بحري لغرض خلو السدرا  
رئيس له في حمله من حصانة وفي غسل ميت غيره منه فلا خرى  
ولا دية في عينيه بل حكومت ولا يلف في الاسفار مع امرأة حذرا  
في هذا الذي استثنى وقدر بعضهم امورا عاراي ضعيف فطت ذكره  
وفي مسائل فيها حله والراجح انه كالصير منه في الامانة في الصلاة  
فيها اوجه قبل البصير اولى لانه اشد تحفظا من الجاسات وقيل لا يلى  
اصح ولا يلى انهما سوى ومنها هل يجوز اعتماد صوت المود  
الجار في الغيم والصحو فيه اوجه اصحها الكواز للبصير والاعمى والثما  
يجوز للاعمى دون البصير ورايها يجوز للاعمى مطلقا والبصير في الكهوى  
دون الغيم لانه ليس بالبصير لاجتماع المودون في الغيم مجتهد فلا يقلده من

52



من فرضه الاجتهاد وصحة الراي ومنها في صحة السلم لله وجهان  
الاصح نعم والثاني ان عمي قبل تمييزه لم يصح **ومنها** في اجتهاد عتقه  
في النذر القولان المشهوران احدهما الاجزاء **ومنها** اهل الجوزان  
يكون وصيا وجهان الاصح نعم لانه من اهل التصرف في الجملة وما لا يصح منه  
يوكل فيه **ومنها** في كونه وليا في النكاح وجهان الاصح يكره  
**ومنها** في قتله اذا كان حريبا قولان الاظهر يقتل والياني يرق بنفس  
الاشراك لسا **ومنها** في ضرب الكزبة عليه طريقان المذهب القوي  
**ومنها** في كونه مترجما للقاضي وجهان احدهما يجوز لان الحاكم  
يرى المترجم عنه والاعمى يحكي كلامه **ومنها** في قبول رايه  
ما تخلفه بعد العمى وجهان احدهما القبول اذا كان بحسب موثوق به واختر  
الامام والغزالي المنع **ومنها** في قبول شهادته بالاستفاضة و  
وجهان الاصح نعم اذا كان المشهود به قوله وعليه معروفين لا يحتاج و  
احد مذهبهم الى انشائه **ومنها** اهل يكا في البصرة وجهان الاصح نعم  
**ومنها** هل يصح ان يكاتب عبده وجهان الاصح نعم تغليب الحائض الحق اما  
قبوله الكتابه من سيده فنصح من ما **واما** مسائل الاجتهاد فله  
خلاف في انه يجتهد في اوقات الصلاة لان مدركها الاوراد والادكار و  
نسيها وهو يشترك البصير في ذلك ولا خلاف في انه لا يجتهد في القبلة لان  
غالب ادلتها بصرية وفي الاواني قولان اظهرها يجتهد لانه يمكنه الوقوف على  
الامارات باللمس والشم واعوجاج الانا واضطرار الغطاء وغير ذلك والثاني  
لا لان للنظر اثر في حصول الظن بالمجتهد فيه لكنه في الوقت مخير بين  
الاجتهاد والتقليد وفي الاواني لا يجوز له التقليد والفرق ان الاجتهاد في  
الاوليات انما يتأتى باعمال مستغرقة للوقت وفي ذلك مشقة ظاهرة  
بخلافه في الاواني فان تخير في الاواني قد ولا تغلب البصير ان تخير  
بل يتخير **واما** اجتهاده في الثياب ففصل القولان في الاواني  
كما ذكر في الكفاية **واما** اوقات الصوم والفطر فقال العلامة يكره  
اظهارها منقولة فيجوز ان يكون كافات الصلاة ويمكن الفرق بينهما بما  
في مراعاة طلوع الفجر وغروب الشمس ايمان المشقة فالظاهر جواز التقليد

فدوم

فان لم يجد من يقبله خمس واخذ بالاحوط قل **ومنها** هذا كلام غير  
مستفيض لانه يشعر بان له التقليد في اوقات الصلاة والمنقول خلافه  
فان اوقات الصوم والصلاة سوى في جواز الاجتهاد والتقليد و  
هو يقتضي عموم كلام الاصحاب والله اعلم ومن مسائل الاعمى  
انه يجوز له وطى زوجته اعتمادا على صحتها او في جفنها ليدية ويقطع  
به جفن البصير **القول في احكام الكافر** اختلف  
هل الكفار مكلفون بفروع الشريعة على مذاهب اصحاب نعم قال في البر  
هان وهو ظاهر مذهبنا في فعل هذا يكون مكلفا بفعل الواجب  
وشرك الحرام وبالا اعتقاد في المتروك والمكروه والمباح والثاني  
لا واختاره ابو اسحاق الاستغرائي والثالث مكلفون بالنواهي  
دون الاوامر والرابع مكلفون بما عدا الجهاد اما الجهاد فله  
لا متاع قتالهم انفسهم والخامس المرتد مكلف دون الكافر الاصيل  
وقال النووي في شرح المهرذب اتفق اصحابنا على ان الكافر  
الاصيل لا يجب الصلاة والزكاة والصوم والحج وغيره من فروع  
الاسلام والصحيح في كتب الاصول انه لما طيب بالفرع كما هو  
مخاطب باصل الايمان وليس بخالفا لما تقدم لان المراد هنا غير المراد  
هناك انهم لا يبالون في الدنيا مع كفرهم واذا اسلم احد هم  
لم يلزمه قضاء الماضي ولم يتعرضوا لحقوقه في الاخرة ومما ادهم في  
كتب الاصول انهم يعذبون عليه في الاخرة زيادة عذاب الكفر فلهذا  
قلنا وعلى الكفر جميعا لا على الكفر وحده ولم يتعرضوا للمطالبة في الدنيا  
فذكروا في الاصول حكم طرف في الفروع حكم الطرق الاخر قال ما اذا  
فعل الكافر الاصيل قربة بشرط النية ليعتقها كالصدقة والضيافة ولا  
عتقا والقرض وصلة الرحم وانشاء ذلك فان مات على كفره فله ثواب  
له عليه في الاخرة لكن يطعم في الدنيا ويوسع في رزقه وعليشه فان اسلم  
فالصواب المختار انه يتأب عليه في الاخرة للحديث الصحيح ان رسول الله  
صل الله عليه وسلم قال لا ذنبا الا بعد خمس اسلوه منه كتب الله له كل حسنة  
كان زلفها اي قدمها وفي الصحيحين عن حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله

حكم الكافر



امور ايت امور اكنه ان تحت بها في الجاهلية من صدق او عتاقه  
او صفة رحم فيها اجر فقال املت غاما اسلفت من خير فهدان  
حدثنا ان صليحان لا يمنعها عقل وليد يردها للشرع بمجملها فوجب  
العمل بها وقد نقل الاجماع على ما ذكرته من اثبات ثوابه  
اذا اسلم واما قول اصحابنا وغيرهم لا يصح من كافر عبادة ولو  
اسلم لم يعتد بها فمرا دهم لا يعتد بها في احكام الدين وليس فيه  
تعريض لتوابع الاخرة فان اطلق مطلق انه لا ثواب عليها في الاخرة  
وصرح بذلك فهو مجاز في غلط مخالفة للسنة الصحيحة التي لا معارض  
لها وقد قال الشافعي والاصحاب وغيرهم من العلماء اذا يلزم الكافر  
كفارة ظهرا او قتلا او غيرها فكفارة في حال كفره اجزاه واذا اسلم  
لا يلزمه اعادتها انتهى كلامه شرح المذهب **فاحكام**  
يجري على الذي احكام المسلمين الا ما يستثنى من ذلك لا يومر باكبادات  
ولا تقع منه ولا يمنع من الملك في السجد جنبيا بمجملها فيه حائضا وليس له  
دخوله بلى اذن ويعزر ان فعله ولا يؤذن له لنوم او اكل بل لسمع وان  
او علم ولا يصح نذره وللا مام استيجاره على الجهاد ولا يجد بشر  
اخر ولا يراق عليه بل ترد اذا غصبت منه الا ان يظهر شرها او بيعها ولا  
يمنع من لبس الحرير والذهب ولا من تعظيم المسلم عن ظهر عند المرافعة  
ونيج الامه بلا شرط ولا يلزمه اجابت من دعاء لوليتة ولوقتها كواجب  
فاسدا وتبايعوا فاسدا وتقاوضوا واسلموا لم يتعزض لهم والامة الكتابية  
لا تحل لاسلم ولو كان عبدا في المشهور ومما يجري عليه في احكام المسلمين وجوب  
كفارة القتل والظهار واليمين والصبر في الحرم وحدا الزنا والرقبة **صالح**  
الاسلام بحسب ما قبله من حقوق الله دون ما تعلق به حق ادمي كالتعاص  
وضمان المال ويستثنى من الاول صورتهن **اجنب** ثم اسلم  
لا يسقط الفسل خلافا للاصطفي ومنه **الوجاوز المبيقات**  
مريدا للنسك ثم اسلم واحرم دونه وجب الدم خله فالحزني ومنه  
اسلم وعليه كفارة او ظهرا او قتلا لم تسقط في الاصح وتوزني ثم  
اسلم فعرض الشافعي ان حد الزنا يسقط عنه بالاسلام **شرع**

اخفى

اختص اليهود والنصارى بالافرار بالجزية وحل المناكحة والذبايح ود  
ياهم ثلث دية المسلمين وشاركهم المحوس في الاول فقط ودياتهم ثلثا  
عشر دية المسلمين ومن له امان من وثني وخوف له الاخير فقط **شرع**  
لا توارث بين المسلم والكافر وكذا القعد وولاية النكاح وبرك  
اليهود والنصارى وعكسه لا الحزني الذي وعكسه ويمنع عاذ كالتعقل وولاية  
النكاح **الفصل في احكام الحان** قل من تعرض  
لها من اصحابنا وقد اختلف فيها من الحنفية القاضي بذر الدين الشبلي في  
كتابه احكام المهرجان في احكام الحان قال **السبكي** في فتاويه وقال  
ابن عبد البر الجني عند الجماعة مكطوفون مخاطبون وقال القاضي عبد  
الحجاز لا تعلم خله قايين اهلا للنظر في ذلك والقوان ناطق بذلك في ايا  
ت كمين **وهذه** فروع الاول هل يجوز للاسني نكاح الحنسية قال  
العاد ابن يونس في شرح الوجيز نعم وفي المسائل التي سأل عنها الشيخ  
جمال الدين الاسنوي عنها قاضي القضاة شرف الدين البارزي اذا اراد ان  
يتزوج بامرأة من الجن عند فرض مكانه هل يجوز ذلك او يمنع فان  
الله تعالى قال ومن اياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا فامتن اليها  
بان جعل ذلك من جنس ما يولف فان جوزنا ذلك وهو المذكور في شرح  
الوجيز لا ابن يونس فهل يجبرها على ملازمة السكن او لا وهل منعها  
من التشكل في غير صورة الادميين عند القدرة عليه لانه قد يحصل النفر  
او لا وهل بعد علة فيما يتعلق بشروط النكاح من امر وليها وخلوها  
عن الموانع او لا وهل يجوز قبول ذلك من قاضيهم او لا وهل اذا رآها  
في صورة غير التي الفها وادعت انها هي فهل يعتد عليها ويجوز له وطئها  
او لا وهل يكلف الاتيان بما يالفون من قوتهم كالعظم وغيره اذا امكن  
الاقتيات بغيره او لا **فاحكام** لا يجوز له ان يتزوج  
امرأة من الجن لغوهم لا يتين المذكورين الكرميين قوله في سورة النحل  
والله جعل لكم من انفسكم ازواجا وقول **هذه** في سورة الروم ومن  
اياها ان خلق لكم من انفسكم ازواجا قال المفسرون في معنى لا يتين جعل لكم من  
انفسكم اي من جنسكم ونوعكم وعما خلقكم كما قال تعالى لقد جعلكم رسول من

انفسكم

مطهر حرام



انفسكم اي من الادميين ولا ان اللاه في محل نكاحهن بنات العمومة وبنات  
الخوالة فدخل في ذلك من هو في نهاية البعد كما هو المعلوم من اية الا  
جناب وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك و  
الجرعات غيرهن وهن الاصول والفروع وفروع اول الاصول واول  
الفروع من باقي الاصول كما في اية التحريم في النساء فهذا كله في النب  
وليس بين الادميين والجن هذا جواب البارزي فان قلت  
ما عندك في ذلك قلت الذي اعتقده التحريم لوجوه منها  
ما تقدم من الاليتين ومنها ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
عن احمد بن اسحاق قال ثنا محمد بن يحيى القطيعي ثنا بشر بن عمر ثنا  
ابن الهيثم عن يونس بن يزيد عن الزهري قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن نكاح الجن والحديث وان كان رسلا ففقد اعتضد باقوال  
العلماء فروي المنع عنه عن الحسن البصري وقتادة والحكيم بن عتيبة و  
اسحاق بن راهويه وعقبة الاصم وقال اجماع المجتهدين من الخنفية  
في كتاب منية المفتي عن الفتاوى السراجية لا تجوز المناكحة بين الانس  
والجن وانما لا اختلا فالجنس ومنها ان النكاح شرع للاف  
والسكون والاستيناس والمودة وذلك مفقود في الجن بل الوجه فيهم ضد  
ذلك وهو العداوة التي لا تزول ومنها انه لم يرد الاذن من الشارع  
في ذلك قال ان الله تعالى قال فانكحوا ما طاب لكم من النساء والنساء اسم لانا  
بني ادم خاص فبقى ما عداهن عا التحريم لانه الاصل في الابضاع حتى يرد  
دليل على الحل ومنها انه قد منع من نكاح الحر لانه لما حصل الولد  
من الضرر بالارفاق ولا شك ان الضرر يكون من خبيثه وفيه شائبه من الجن  
خلقوا وخلقوا وله بهم اتصال ونخالطة اشد من ضرر الارفاق الذي هو رجوع  
الزوال بكثير فاذا منع من نكاح الامة مع الاتحاد في الجنس للاختلاف في النوع  
فلا ينفع من نكاح ما ليس من الجنس من باب اولى وهذا يخرج عن  
لما روي من تنبيه له ويقويه ايضا انه روي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في نكاح الجن والمتوكل منها يخرج عن جنس الجن فيكون من قتلها  
وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما يفعل ذلك الذين لا يعلمون فالمنع من ذلك مما ينبغي فيه

اول

اولى واذا اتقرر المنع من نكاح الانس الجنية فالمنع من نكاح الجن الانس  
اولى واخرى لكن روي ابو عثمان سعيد بن العباس الرازي في كتاب  
الالهام والوسوسة فقال حدثنا مقاتل حدثني سعيد بن داود  
الريسي قال كنت قوم من اهل اليمن الى ما لك يا لونه عن نكاح الجن  
وقالوا ان ههنا رجلا من الجن يخطب الناجارية في عمه انه يريد الخلال  
فقال ما اري بذلك باسا في الدين ولكن اكره اذا وجد امرأة حامل  
قبلها من زواجك قالت من الجن فيكثر الفساد في الاسلام بذلك انتهى  
الفصل الثاني لوطي الحنيفة فصل في حجبها عن الفضل  
لم يذكره في كتابنا وعن بعض الخنفية والحناابلة انه لا غسل لها  
لعدم تحقق الايلوج والائزال فهو كالمناجم بغير انزال قلت فهو  
الحاري عا قواعدا الثالث هل تعتقد الجماعة بالجن قال  
صاحب الامام المرحوم نعم ونقله عن ابن البصري في الحنبلي واستدل  
بحديث احمد بن محمد بن مسعود في قصة الجن وفيه فلما قام رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يصل اذ ركة شخصان منهم فقالا يا رسول الله انا  
نحب ان نؤمن في صلواتنا قال فضعها خلفه ثم صلى بنا ثم انصرف وروي  
سفيان في تفسيره عن اسماعيل بن الجهم عن سعيد بن جبير قال قلت للجن  
لنبي صلى الله عليه وسلم كيف لنا بمسجدك ان تشهد الصلاة معك ونحن  
ناون عنك فنزلت وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا قلت  
ونظرة لك ما في الحلبيا ن للسك ان الجماعة تحصل بالملك كما تحصل  
بالادوية قال وبعد ان قلت ذلك بحثا رايته منقول في فتاوى ا  
الحنابلة من اصحابنا فيمن صلى في قضا من الارض باذان واقامة وكان  
مفرجا ثم حلف انه صلى بالجماعة هل يثبت اولا فقال يكون بارا في  
دينه ولا كفارة عليه لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اذن  
واقام في قضا من الارض وصل وحده صلت الملة بكة خلفه صفوا  
قال حلف على هذا الجن لا يثبت انتهى قال السكوي ويني عا ذلك ان  
من اراد الجماعة لم يقدروا قضاها فصرع عن هل يقول بحق القضا  
من صلى فاذا الطهورين فان كان كذلك فصلة الملة بكة ان قلنا بانها



كصلة الادمين وانها تصيرها جماعة فقد يقال انها تلي سقوط القضا  
 قلت **وعلى هذا** يندب نية الجماعة للصلاة او امامة **المرح**  
 قال في اكام المرحان نقل ابن الصيرفي عن شيخه ابي البقاء العكبري  
 ان كسلي انه سئل عن الجن هل تصلي الصلاة خلفه فقال نعم لانهم مكلفون  
 والنبي صلى الله عليه وسلم قرأ لهم الحمد اذا امر الجن بين يدي الصل  
 فهل يقطع صلاته فيه روايتان عن احمد قلت اما مذهبنا فالصلوة  
 لا يقطعها مردوشى لكن يقال كما يقال لا نسى لسانه قال  
 ابن يمينه لا يجوز قتل الجن بخير حق كما لا يجوز قتل الانسى بلا  
 حق والتظلم محرم في كل حال فلا يحل لاحد ان يظلم احدا ولو كان  
 كافرا او اجن يتصورون في صور شتى فاذا كانت حيات البيوت  
 قد تكون جنبا فيؤذن ثلثا كما في الحديث فان ذهبت ولا قتلت  
 فانها ان كانت حية اصلية قتلت وان كانت جنبا فقد اضررت على العبدان  
 بظهورها لانه في صور حية تغرقهم بد نك والحادى هي الصايل  
 الذي يجوز دفعه بما يدفع ضربوه ولو كان قتله انتهى **وقال مروى**  
 ابن ابي الدنيا ان عائشة رأت في بيت حية فامرته بقتلها فقتلت  
 فانبت في تلك الليلة فصيل لها انها من النفر الذين استمعوا من النبي صلى الله  
 عليه وسلم فاسلته الى اليمن فابتيح لها اربعين اسافا عتقهم **وروى ابن**  
**ابى شيبة** في مصنفه نحوه وفيه فلما اصبحت امرت بانثى عشر الف درهم  
 ففرقت عا المساكين **وكيفية** الايدان كما في الحديث اننا  
 لنسلك بهد نوح وبعهد سليمان ابن داود وان لا تؤذنا **وقال**  
 في رواية ابن كعب بن مالك في رواية صاحب اكام المرحان اننا راينا جوارحه  
 فكانه رأى بذلك قول روايتهم والذي اقول ان الكلام في مقامين  
 روايتهم عن الانسى ورواية الانسى عنهم فاما الاول فلا شك في روايته  
 جواز روايتهم عن الانسى باسمهم او بقرى عليهم وهم سمعون سوا  
 علم الانسى بحضورهم لا فاذا اجاز الشيخ من حضورهم وجاز ان يسموا  
 وان لم يعلم بهم كما في نظير ذلك من الانسى **واما** في رواية  
 فالظاهر منها لعدم حصول الثقة بعد التهم وقد ورد في الحديث في شك

قال في نسخة ابن كعب

في الحديث

ان يخرج شياطين كان او ثقها سليمان بن داود فيقولون حدثنا واخبرنا  
**واما** في رواية ابن كعب بن مالك في رواية صاحب اكام المرحان وهي ما اخرجها  
 ابو يعقوب ثنا الحسن بن اسحاق بن ابراهيم ثنا احمد بن عمرو بن جابر بن  
 ثنا احمد بن محمد بن طريق ثنا محمد بن كثير عن الامشج حدثني وهب بن  
 جابر عن ابي ابن كعب قال خرج قوم يريدون مكة فاضلوا الطريق فلما  
 عابوا الموت او كادوا ان يموتوا بسوا الكفاية وتضجوا للموت فخرج  
 عليهم جنى فخلل الشجر وقال انا بقية النفر الذين استمعوا من محمد صلى الله عليه وسلم  
 سمعتم يقولوا خولوا من ود ليله لا يخذله هذا الما وهذا الطريق فقال  
 ابن ابي الدنيا حدثني ابي ثنا عبد العزيز القرشي انا اسير اسير عن السدي  
 عن مولى عبد الرحمن بن بشر قال خرج قوم حجاجا في امرة عثمان فابا  
 صابهم عطش فانهوا الى ماء ملح فقال بعضهم لو تعذبتم فاننا نأكل من ههنا  
 ههنا الماء فصاروا حتى امسوا فلم يصيبوا ما فادجوا الى شجرة سمير فخرج  
 عليهم رجل اسود شديد السواد جسيم فقال يا معشر الكلب اني سمعت رسول  
 صلى الله عليه وسلم يقول من كان يومئذ بالله واليوم الاخر فليمت للمسلمين ما  
 يحب لنفسه ويكره للمسلمين ما يكره لنفسه فيسيروا حتى تنتهوا الى مكة  
 فخذوا عن يسارها فان الماء ثم وقال ايضا ثنا محمد بن الحسن بن ثابت  
 ابن الحكم الر في ثنا فياض بن محمد محمد بن عبد العزيز بن بلال هو  
 يسار عما فعل اذا هو بجبان ميت عا قارعة الطريق فامرته فعدل عن  
 الطريق ثم حفر له فدفنه وواراه ثم مضى فاذ هو بصوت عال يبعث له  
 يرون احدا اليه منك المشارة من الله يا امير المؤمنين انا وصاحبى هذا الذي  
 دفنته من الجن الذي قال الله واذ صرفنا الذين من الجن سمعوا القرآن فلما  
 اسلمنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحبى هذا استموت في ارض غربة  
 يد فترك فيها يومئذ خيرا هل لارض فاجواب عنها ان روايتها ممن سمع من  
 النبي صلى الله عليه وسلم فاعطاه ان لم يحكم الصحابة في عدم البحث عن عد التهم  
 وقد ذكره في الحديث من صنف في الصحابة مومنى الجن فيهم قال الحافظ ابو  
 الفضل العراقي وقد استشكل ابن الاثير كرمومنى الجن في الصحابة دون من رايهم من  
 الملايكة وهم اولي بالذكر قال وليس كما علم لان الجن من جملة المكلفين الذين تعلمهم الله

الله



الرسالة والبعض فكان ذكر من عرف اسمه من راء حسنا بخله والملاءمة  
 انتهى **الكشاف** من لا يجوز الاستنجاء بزاد الجن وهو العظم كما ثبت في الحديث  
 قول **ابن** الاولي الجمهور على انه لم يكن من الجن **نبي** **واما** قوله تعالى  
 يا معشر الجن والانس لم ياتكم رسول منكم فتاولوه على انهم رسل عن الرسل  
 سمعوا كلامهم فانذروا قدامهم لا عن الله وهذه الضحكة وابن حرم  
 الى انه كان منهم انبياء واستدل بالحديث وكان النبي يبعث الى قومه خاصة  
 قال وليس الجن من قومه ولا شكل انهم قد انذروا قدامهم جاءهم انبياء  
 منهم **الكشاف** لا خلاف ان كفار الجن في النار واختلف هل يدخل  
 موثوقهم الجنة ويثابون على الطاعة على احوال احسنها نعم ومنع  
 ومن ادلت قوله تعالى ولم يخاف مقام ربهم جنتان في الدنيا والآخرة  
 تكذبان الى اخر السورة والخطاب للجن والانس فامتن عليهم بحزب الجنة  
 ووصفها لهم وشوقهم اليها فدل على انهم يثابون ما امتن به عليهم اذا امنوا  
 وقيل لا يدخلونها وتوالى لهم الجنة من النار وقيل يكونون في الاعراف والنار  
 كشيء ذهب الحارث المحاسبى الى ان الجن الذين يدخلون الجنة يكونون  
 يوم القيامة نراهم ولا يروننا عكس ما كانوا عليه في الدنيا **المرابطة**  
 صرح ابن عبد السلام بان الملاءمة في الجنة لا يرون الله تعالى قال  
 لانه تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وقد استثنى منه  
 موثوقا بشر فبقى عامومه في الملاءمة قال في اكاد المرحان في مقتضى  
 هذا ان الجن لا يرونه لان الآية باقية على الحزم انهم ايضا والله اعلم  
**القول في احكام المحارم** قال الامام **الحارث** المحارم من حرم  
 نكاحها على التام بغير سبب او سبب مباح كمرمتها فخرج باول العموم والحواله  
 ونقولنا على التام بغير سبب او سبب مباح كمرمتها فخرج باول العموم والحواله  
 بنا ام الموطورة بشبهة ونبتها فانها حرمه على النكاح وليست  
 محرما اذ وطئ الشبهة لا يوصف بالاماحة ويقول لنا حرمته الملاءمة  
 فانها حرمت تغليظا عليه والاحكام التي للحرم مطلقا سواء كان من جنس  
 او رضاع او مصاهرة تحريم النكاح فلا يشارك فيه على التام بغير سبب  
**واما** سائر المحرمات فليست على التام بغير سبب او سبب مباح كمرمتها فخرج باول العموم والحواله

وجواز النظر والحيوة  
 والافقة وعدم نقص  
 الوصف واما تحريم  
 النكاح 2 ص

خل

تخل بفارقها والامة تخل اذا اعتقت او عسر والمجوسية تخل اذا اسلمت  
 والمطلقة ثلاثا تخل اذا نكحت زوجا غيره **واما** جواز النظر فلهذا  
 فيه العبد وجهان صحح الرازي منهما الجواز ووافقه النووي في المنهاج و  
 قال في الروضة من زوايد فيه نظر وصح مجموع له على المذهب التحريم  
 وبالغ فيه وعبارته هذه المسئلة بما نعم به البلوى ويكثر الاحتياج اليها و  
 الخلا في فيها مشهور والصحيح عند اكثر اصحابنا انه محرم لها كما نضر عليه الشافعي  
 ونقل عن جماعة تصحيحه وقال الشيخ ابو حامد الصحيح عند اصحابنا انه لا  
 يكون محرما لها لان الحرمة انما تنبت بين الشخصين كمن خلق بينهما المشهور  
 كالاخ والاخت وغيرها **واما** العبد وسيدته شخصان خلق بينهما  
 الشهوة قال واما الآية وهي قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم فقال اهل التفسير  
 فيها المراد بها الاما دون العبد **واما** الحرة وهو ما رواه ابو داود في  
 البيهقي عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى فاطمة بعبد قدوهج لها  
 وفي فاطمة ثوب اذا قنعت به راسها لم يبلغ رجلها واذا غطت به رجلها  
 لم يبلغ راسها فلما راى النبي صلى الله عليه وسلم ما تلقي قال انه ليس عليك يا  
 من انما هو ابوك وغلامك فيحتمل ان يكون الغلام صغيرا قال وهذا الذي  
 صححه الشيخ ابو حامد هو الصواب بل لا ينبغي ان يجري فيه خلاف في بل يقطع  
 بتحريمه وكيف يفتح هذا الباب للنسوة الفاسقات مع حسان المالك  
 الذين الغالب من احوالهم الفسق بل العدالة فيهم في غاية القلة وكيف  
 يتصور الا ناس الا فتا بان هذا المملوك يبيت وتقبل مع سيدته  
 كمن اذ لك مع ما هما عليه من التقصير في الدين وكل مصنف يقطع بان  
 اصول الشريعة تستقيم هذا او يحرمه اشتر تحريم ثم القول بان محرم  
 ليس له دليل ظاهر فان الصواب في الآية انها في الاما والخبر محمول  
 على انه كان صغيرا انتهى كلام النووي وقد اختلف في التحريم ايضا  
 السكي في تحريمه المذهب وفي الحلبين وقال ان تاويل الحديث  
 على انه كان صغيرا جيد الاسماء والافلام في اللغة انما يطلق على الصبي  
 وهو وافقة حال ولم يعلم بلوغه فلا حجة فيها للجواز ولم يحصل مع ذلك  
 خلوة ولا معرفة ما حصل النظر اليه وانما فيه نفي الباس عن تلك الحالة

منصف



التي ما علمت حقيقتها ولم تجد فاطمة ما يحصل به كمال السر الذي يقصده  
 وغايتها التعديل باسم الغلام وهذا اسم للنصب او محتمل والاحتمال في وقايح  
 الاحوال سقط الاستدلال انتهى واختاره ايضا الاذرع وشيء من  
 المتأخرين واقترنت به ميراث ولا اعتقد سواه واما الخلق و  
 المسافر والعبد فبما مبني على النظر ان شارك المحرم فيه شارك فيها والا فلا  
 ويشارك الزوج فيما لا محالة بل يزيد في النظر ويكتفي في سحر الوضوء  
 بنسوة ثقات عما سياتي تحريم في احكام المحرم جواز عارة الامة واجا  
 رتها له ورضعها عنده واقراضها ومن اطعم الى دار عين وبها محرم  
 له لم يجز رعيه ويجوز ان ياكل الرجل مطلقته مع محرم له او لها  
 ولو عاشرها في عدة الرجعية كزوج مع وجود محرم لم يمنع انقضاء  
 العدة **ويختص المحرم النسب** باحكام منها تغليظ الدين  
 في قتله خطا فله يغلط في المحرم بالرضاع والمصاهرة قطعاً ولا في  
 القرب غير المحرم على الصحيح ومنها كره قتله في جهاد الكفار  
 وقتال البغاة والجلود قال ابن النقيب واما غير القرب من المحارم فلم  
 ار من ذكر المنع من قتله ومنها غسل الميت فيقدم في المرأة  
 نساء المحرم على نساء الاجانب ويجوز لرجال المحارم التقصيل **ويختص**  
**الاصول والفروع** من بين سائر المحارم باحكام **الاول** عدم الاجتماع  
 في الملك فمن ملك اباه او امه او احدا صول من الاجداد والحداث من  
 جهة الاب او الام او احدا اولاده او اولادهم وان سفلوا علق عليه  
 سوا ملكه فصر اباً لارت او اختاً بالشر او غيره **الثاني** جواز بيع المحرم  
 منهم للكافر لانه يستعقب العتق فلا يبقى في الملك وفي وجه لا يقع لما فيه  
 من تبوت الملك **الثالث** وجوب النفقة عند الحج والوفرة  
**الرابع** لا يقطع احدهما برفقة مال الا لتبعية استحقاقه النفقة  
**الخامس** لا يعقل احدهما عن الآخر لان الاصل والفروع بعض الجاني فكلما  
 لا يتحمل الجاني في سائر البغاضية **السادس** لا يحكم ولا يشهد احد في الآخر  
**السابع** لا يدخلون في الوصية للاقارب **الثامن** تحريم موطوءة كل منهما

واقف به مرث

لعل  
كأنه قارب

منه

ومنه وجبة على الآخر مختص الاصول فقط باحكام **الاول** لا يقتلون الفرع  
 ولا له سوا الاب والام والجداد والحداث وان علو من قبل الامه او  
 الام وحكي في الاجداد والحداث قول شاذ ولو حكم بالقتل حاكم نقض حكمه  
 بخلاف ما لو حكم بقتل الحر بالعبد **الثاني** لا يجدون بقذف الفرع ولا  
 له كالقتل **الثالث** لا تقبل شهادة الفرع عليهم بما يوجب قتلاً في وجه  
**الرابع** لا يجوز المسافر الا باذنه الا ما يستثنى وسوا الكافر والسائر  
 المهر والرقيق **الخامس** لا يجوز الاجهاد الا باذنه بشرط الاسلام وقيل  
 لا بشرط اذن الجديع وجود الاب ولا الجدة مع وجود الام والاصح خلا  
 في **السادس** لا يجوز التفرق بينهم بالبيع حتى يميز الفرع وفي قول  
 حتى يبلغ فان فعل لم يصح البيع ومثله الهبة والقسمة وكذا الاقالة و  
 الرد بالعيب كما صححه ابن الرفعة والسبكي والاسنوي وليس في المروضة  
 ترجيح والتفرق كما نقله ابن الرفعة والاسنوي عن قتوب الغزالي و  
 اقراه بخلاف العتق والوصية وانما يعتبر الاب والجدة للام عند فقد  
 الام فلو فرق بينهما وهو مع الام جاز في الاجداد والحداث لا بوجه  
 ثالثها يجوز بين الاجداد والحداث والمجنون كالطفل في ذكره في  
 الكفاية **السابع** اذا دعاه احد الابوين وهو في الصلاة فغضب وجهه  
 حكاية في الحرب البحر احدهما تجب الاجابة ولا تبطل الصلاة ثانياً  
 يجب ولكن تبطل وصحة الرواية ثالثها لا تجب وتبطل وقال السبكي في كتاب  
 بر الوالدين المختار القطع بانه لا يجيب ان كانت الصلاة فرضاً سوا ضاق  
 الوقت ام لا لانها تلزم بالشروع وان كانت نافلة وجبت الاجابة ان علم  
 ناهيها بغير كراهة لكن تبطل قال القاضي جلال الدين البلقيني والظاهر ان  
 الاصول كلها في هذا المعنى كالا بون الشا من الابوين منع الولد من  
 الاخراج بحج التطوع قال **الخلاف** البلقيني ما ظاهراً انه يتعدى الاجداد  
 والحداث ايضا **الثامن** لم تادب الفرع وتغريه وهذا فرضه  
 التخييل في الاب فقد تعلق بالاولاد البلقيني شبه ان يكون كلاماً اذا كان  
 الصبي في حضنتها كمن فقد حوا في الامر بالصلاة والفرض عليه بان  
 له نهيات كالا باني ذلك **قلت** وكذا الاجداد والحداث العاشر لهم

الكلام على اجابة الابوين  
في الصلاة

منه



الرجوع فيما وهبوه للفرع بشرطه والمذهب ان الاب والام والاحياء والجدات  
 في ذلك سواء الخادي عشر بتبعه الفرع لهم في الاسلام اذا كان صغيرا الثاني  
 في عشر لا يحسبون بدلين الولد في وجه جزم به في المأوى والصغير  
 الثالث عشر عشر غيب ان يعني كل من الاصول بالمولود واختص لا  
 صول المذكور بوجوب الاعفاف سواء الاب والجد له والجد للام واختص  
 الاب والجد للاب باحكام منها ولاية المال وقيل تلي الام ايضا  
 وتولي طرف العقد في البيع ونحوه وولاية الاحياء في النكاح تثبت ولا  
 بن والصلوة في الجنان والعفو عن الصداق غا القديم والاحرام عن  
 الطفل والمجنون وقيل يجوز للام ايضا وقطع السلعة واليد المتاكل اذا  
 كان الحظر في الترك اعظم اثر واعلم ان الجد في كل ذلك معتبر فقد  
 الاب وقيل له الاحرام مع وجوده واختص الاب بان فقد شرط في  
 التيمم ولا اثر لوجود الجد واختص الجد للاب بانه ينولي طرف العقد  
 في تزويج بنت ابنه بانه لا ينفذ الاخرى اختصت الام بامتناع التوق  
 كما تقدم فاعلم كل موضع كان للام فيه مدخل فالشقيق مقدم فيه قطعا  
 كالارث ومهر المثل وكل موضع لا مدخل لها فيه ففي تقدمه خلاف في الام  
 ايضا تقدم كصلوة الجنان وولاية النكاح **اخرى** لا يقدم الام  
 لام وابنه غا الجد الا في الوصية والوقوف كقرب الاقارب ولا في  
 شقيق / ولاب غا الجد الا في ذلك وفي الولد **ق** قال البلقيني  
 الجد ابوالاب ينقسم في تنزله منزلة الاب وعدم تنزله منزلة الاب  
 الى اربعة اقسام منها ما هو كالأب قطعا وذلك في صلوة الجنان  
 وولاية النسب وولاية المال وولاية النكاح بالنسب والله لا يجوز للاب  
 ان يوصي غا الاولاد مع وجود ابني ابيه كما لا يجوز ان يوصي عليهم مع  
 وجود ابنيه في الاجبار للبكر الصغيرة والحضنة والاعفاف والانفاق و  
 عدم التحمل في العقد والعنف بالملك وعدم قبول الشهادة له والعفو عن  
 كالأب الصداق وان قلنا به وليس قطعا في اية لا يرده الام المثلث ما بقي في صورة  
 تزويج وابوين او زوجة وابوين قالوا كان يدل الاب جدا فخذت الام  
 الدش كما مله وان الاب يسقط ام نفسه ولا يسقطها الجد وكذا لا جبال الام

مطلب لا يجوز للاب  
 ان يوصي غا الاولاد

وكالاب

في انه يجمع بين الفرض والتعصيب وانه يجبر البكر بالغة وان له الرجوع  
 في هبته له وانه لا يقبل بقتله وليس كالأب غا الاصح في انه لا يسقط الام  
 والاخوان لا يورثون اولاد بل يشاركون ويقدم اخ المقتل الحاص على جده  
 في الارث والتزويج وصلاح الجنان والوصية للاقرب ويدخل في الوصية  
 للاب قارب ولا يحتاج الى فقد في الوصية لليتامى ولا في قسم الف والقيمة  
**ق** قال في اللباب يترتب على النساء ثمانية عشر حكما تورث  
 المال والولا وتخريجه الوصية وتخل الدية وولاية التزويج وولاية  
 غسل الميت والصلوة عليه وولاية المال وولاية الحضنة وطلب الحد  
 وسقوط القصاص وتقليظ الدية **القول في احكام الولد** قال  
 الاصحاب الولد يتبع ابيه في النسب واه في الحر والرقه موافقا لما  
 دينا واخسها نجاسة واخسها زكاة واغلظها فيه وتقال ايضا  
 احكام الولد اقسام **احدها** ما يعتبر بالابوين معا وذكور في ذرية  
**مبا** حل / لا كل فلا يد فيه من كون ابويه ما كولين **ومنها** ما يجزي  
 في الاصلية كذكر **ومنها** ما يجزي في جزا الصيد **ومنها** الزكاة فلا تجز  
 في المتولد بين الغنم والظبا **ومنها** استحقاق سهم الغنمة فلا سهم  
 للخل المتولد بين الفرس والحمير **ومنها** المناكحة والتبنيح وتبنيها  
 قولان ولا يظهر الاعتبار بهما والثاني في الاعتبار بالاب **الثاني** ما يقدر  
 بالاب فاصبه وذلك بالنسب وتواجه من استحقاق سهم ذوي القربى والكفاة  
 ومهر المثل والولاء فانه يكون لموالي الاب وقدرا حرية اذا كان لابيته حرية  
 وامه من قويم لحرية اخرى فالعبر حرية ابنة **الثالث** ما يعتبر بال  
 لام خاصة وذلك الحرية والرق **ويشتمل** من الرق صور **منها**  
 ان كانت مملوكة للواطي او لابنه فان الولد يعتق حرا **ومنها** ان  
 يظهر حرة اما بان يغير حرية في تزويجها او بيطاها بشبهة طائفا  
 امته او بوجه الحرة ولو كان الواطي رقيقا **وح** هذا حر تولد بين  
 رقيقين **اد** ان لم يسم حرية ثم غلب المسلمون عاديهم و  
 استرققت بالاسر بعد ما حلت منه فانه ولدها لا يتبعها في الرق لانه  
 مسلم في الحكم ما يعتبر باحد ما غير معين في وذلك في الدين وضرب

مطلب احكام الولد

في الرق والحرية



الجزنة والنجاسة وتحريمه الاكل والاكثر في قدر الغرة تغليباً لما في النظر  
 في النصارى والتحريم وفي وجهه ان الجنب يعتبر بالاكل وفي اخره بالاب واما  
 في الدين فقال المتولي انه كالمناكة والرجح ومقتضاه اعتبار الاصل و  
 جزم في الانتصار باعتبار الاغلب كما يجب الجزا في المتولد بين ما كوله غيره  
 ونقله في الحاوي عن النص **وقلت** قد بما ينبع الابن في انتساب  
 اياه ولا في الرق والمهرية والزكاة الا في ولد بن الاصل والذي  
 اشتد في جزا ودية واخص بالاصل رجسا وذكراً ونكاحاً والاولى لا في  
**ما يتعدى حكمه الى الولد الحادث وما لا يتعدى فيه فروع**  
 الاول اذا انت المتولد بولد من نكاح او زنا تعدى حكمها الى قطع  
 فيعتق بموت السيد الثاني نذر رضية فانت بعد ذلك بولد خله  
 مثلها قطعاً **الثالث** وله المغصوبة مضمون مثلها قطعاً الرابع  
 عاين شاة عاين في ذمتها بالنذر فانت تبعتها في الاصل كولد المجنونة ابداً  
 وفي وجهه لا في اخر ان ذمتك لزمت ذمتها وان ماتت فلا تخاف من  
 ولد المشتري قبل القبض للمشتري عاين وهو في يد ابيه امانه فلو  
 مات دون الام فلا خيار للمشتري لان العقد لم يرد عليه السادس  
 ولد لامة المندور عتقها اذا حدث بعد النذر فيه طريقاً الاصل قطع  
 بالتبعية والثاني فيه الخلاف في المدينه السابع ولد المدينه من  
 نكاح او زنا فيه قولان اظهرهما يري حكمها اليه حتى لو ماتت قبل السيد  
 او فرق بينهما حيث يكون او رجع عنه ان جوزه نكاح لم يطل فيه ولو لم ينفق  
 الثلث الا باحدهما اقرع في الاصل والثاني بوزع اقرع عليها ليلامحج  
 القوع عاين الولد فيعتق ويرق الاصل **الثامن** ولد المكاتبة الحادث  
 بعد الكتابة من اجني فيه القولان ولا يظهر التدبير فيعتق بعتقها  
 مادامت الكتابة باقية ثم حق الملك فيه للسيد كولد المتولد وقيل لا  
 لانه مكان عليها التاسع ولد العلق عتقها بصفة هل يتبعها فيه  
 القولان في المدينه لكن المنع هنا اظهر وصحة التووي والفرق في التدبير  
 يشابه الاستيلاء في العتق بعد الموت العاشر اذا قال لامته انت حرة  
 بعد موتى بسنة فانت بولد قبل موت السيد فيه القولان في المدينه  
 او بعد فطرفان احدهما القطع بالتبعية لانه سبب العتق تارك والثاني انه

يتشدد بالاب  
 للوزن

على القولين **الحادي عشر** ولد المدينه بها فيه طريقان احدهما القطع بعدم  
 التبعية الثاني عشر ولد العارية والاقوذة بالسوم فيه وجهان  
 احدهما انه غير مضمون **الثالث عشر** ولد الوديعه الحادث في يد  
 المودع فيه وجهان احدهما انه وديعه كالا م والثاني امانه كالنوب  
 تلقى يجب رده في الحال حتى ولو لم يردده كان ضامناً له الرابع  
 عشر ولد الموقوف يملكه الموقوف عليه كالميراث والتموهما سواء  
 بالهبة والجارية عاين الاصل وقيل انه وقف بعلامه كولد الاصل  
**الخامس عشر** ولد المرهونه الحادث بعد الرهن ليس برهن في  
 الاظهر فان انفصل قبل البيع لم يتبعه اتفاقاً **سادس عشر** قال  
 ابن الوكيل قد روي ان الولد لا يلحق بالستة اشهر وهو خطأ فان الولد  
 يلحق لدون ذلك فيما اذا جني عاين حامل فالقت جنباً لدون ستة اشهر  
 شهراً فانه يلحق ابويه وتكون الغرة لها وكذا اجتهاده لغير ضاياه  
 كانه موته بجهنم وتكفيله عاين به واما يتقيد بالستة اشهر الولد  
 الكامل دون الناقص **سابع عشر** اختلف كلام الاصحاب في  
 ما يلزم الحمل هل يعتبر فيه الانفصال التام او لا فاعتبروا الانفصال  
 التام في انقضاء العدة ووقوع الطلاق المعلق بالولادة والارث  
 واستحقاق الوصية والدية فلو خرج نصفه فغيرها ضارب في انفصال  
 ميتا فالواجب العدة دون الدية فلو كانت الصورة كالحا وضاح  
 فحل رجل رقبته ففقه القصاص او الدية عاين الاصل ولا يعتبر في وجوب  
 العدة ايضا الانفصال التام عاين الاصل **القواعد القيسية المشقة**  
 فيقول عليها ما به وحسنون حكما وجوب الغسل والوضوء  
 وتحريم الصلاة والسجود والخطبة والطواف وقراءة القرآن وحمل  
 المصحف ومسسه وكفايته على وجه الملك في السجود وكراهة الاكل  
 والشرب والنوم والجماع حتى يغسل فرجه ويتوضا وجوب شرب  
 الخمر والكفاية وجوب الوضوء في اول الحيض بدنياً واخره بنصفه  
 وفساد الصوم وجوب قضائه والتعزير والكفاية وعدم انعقاد  
 اذا طلع الفجر **و** قطع التتابع المشروط فيه وفي الاعتكاف وفساد

في كل



الاغتلاف والحج والعزم ووجوب المضي فاسد حيا وقضيا بهما والبر  
فيهما والشاة بتكراره وقوعه بعد الخلل الاول او بعد قوته في  
حجها بمراته التي وطئها في الحج والعمرة والتفقه عليها باياها  
والنفقة لبق بينهما قول وعدم انعقادها اذا احرام حالة الايلوج و  
قطع خيار البايع والمشتري في المجلس والشرط وسقوط الرد اذا فعل بعد  
ظهور العيب او قبله وكانت بكر او كونه رجوعا عند الفلاس وفي هبة  
الفرع او الوصية في وجه في الثلاثة ووجوب مهر المثل للكرهية خرة  
او مهوره او مفضل به او مشتراه من الغاصب او شرا فاسدا او مكانه  
والموطوءة بشبهة او في كذا فاسد او عدة الخلف او الرجوع وكوف  
الولد بالسيد وسقوط الاجبار والولاية فلا تزوج حتى قبله وتحرم  
التريض بالخطبة لمن طلقت بعده لا بابنا وبيع العبد فيه اذا لم يغير  
اذن سيده او باذنه نكاحا فاسدا عاقلا وحرمة الرقيقه وتحريم المو  
طاة اذا كانت بشبهة او امة له عا اباه وابناه واصولها وورعها  
عليه وتحريم امته عليه اذا كان الوطى اصله وحلها للزوج الاول و  
لسيدها الذي طلقها كذا ثاقب الملك وتحريم وطئ اختها وعمتها او خالتها  
اذا كانت امة وكونه اختيارا ممن اسلم على الكفر من اربع في قول ومنعه  
اختيارا لامة فيما اذا اسلم عا حرة وطئها وامة فتاخرت واسلمت لامة  
ومنعه نكاح اختها اذا اسلم عا مجوسية خلفت حتى تنقضي الحدة وكذا اربع  
سواها ومنعه تحيز الفرقة فيمن خلفت عن الاسلام اذا اسلمت او ارتد  
او ارتد معها او متعاقبا وزوال العنة وابطال الحيا والعنفه او  
روجه المعيب او زوجه المعيبة حيث فعل مع العلم وزوال العنة وثبوت  
المسم ووجوب مهر المثل للموضة ومنع الفسخ اذا اعسر بالصدوق بعد  
ومنعه المجلس بعده حتى يقبض الصدوق وعدم عفو الولي بعده ما قبلنا  
له العفو وسقوط المتعة في قول ووقوع الطلاق في العلق به وثبوت النسبة  
والبدعة فيه وكونه نعييا لهم طلاقها عا وجه ثبوت الرجوع والعنة  
من الايلوج ووجوب كفارة اليمين ح ومصير كفارة الظاهر فطنا  
ووجوب كفارة الظاهر الوقت في المدة واللعان وسقوط حضانه لقال

النفقة

والنفقة له بشرطه ووجوب العدة باقيا بها وكون الامة به فرائشاوي  
تزوجها قبل الاستبراء وتحريم لبن شارب ووجوب النفقة والسكنى  
للطلق بعده **والنكاح** بالنواحة في الزنا واللواط وقتل البهيمة في قول  
ووجوب ثمنها عليه ح ووجوب التعزير ان كان في ميتة او مشتركة او  
موصى بمنفعها او محرر مملوك او بهيمة او دبر برز وجه بعد ان بهاها لما  
كم وشرب الاحصان وعدم نكاح الاسير بعده عا وجه وانتقام عهد  
الذي ان فعله بمسلة بشرطه وابطال الامانة العظمى على وجه والخلع عن  
القضا والولاية والوصية والامانة ورد الشهادة وحصول التستر  
به مع النية عا وجه ووقوع العتق العلق بالوطى **قوا عد عشر**  
**الاول** قال البغوي في فتاويه حكمه انكر الا نكاح الصحيح الا انه لا  
يثبت النسب ولا الاحصان ولا التخليل ولا يوجب مهر او اعدة ولا  
التعزيم بالمصاهرة ولا يبطل الاحرام قال وهكذا القول في المذكر المبان  
**باب** لا رقة في الايلوج بين ان يكون بحرقة او لا الا في نقص  
الموضوع **الثاني** ما ثبتت للمختصة من الاحكام ثابت لمقطوعها  
ان بقي منه قدرها ولا يشترط تغيب الباقي في الامع وان لم يبق قدرها  
لم يتخلق به شيء من الاحكام الا فطر الصايمية في الامع الرابع قال في الرو  
ضة الوطى في الدبر كونه القبل الا في سبعة مواضع التخصيص والتخليل  
والحر وج من الفية ومن العنة ولا يغير اذن البكر عا الصحيح واذا و  
طئت الكبيرة في فرجها وقضت وطئها واعتلت ثم خرج منها المني وجب  
اعادة الفسل في الامع وان كان ذلك في دبرها ثم تعد ولا يجل تجال  
والقبل يجل في الزوجة والامة واستدرك عليه صور منه **الوطى**  
بهيمة في دبرها لا تقتل ان قلنا تقتل في القبل تقتل في القبل ومنه  
وطئ امته في دبرها فانت بولد لا يلحق السيد في الامع كذا في الروضة و  
اصدقها في باب الاستبراء وخالفاه في باب نكاح والطلاق وصحح اللحق  
ومنه **وطئ** البزج في ز من اختيار فسخ عا الصحيح لا في الدبر الا مع  
ومنه **وطئ** زوجته في دبرها فانت بولد فله نفقة باللعان ومنه  
ان النفقة له به تحله بطلاق وان كان محصنا ومنه ان الفاعل يصير به

109



جنباً لا محدثاً بخلافه فخرج المرأة ومنها لا كفارة عما المفعول به في  
 الصوم بله خلوه رجله كان او امرأة وفي القبل الخلوه والمشرور ومنها  
 قال بلقيش تخرجها وطى الامة في دبرها عيب ترد به ومنعه من الرد والقهر  
 بالقدر ومنها على رأي ضعيف ان الطلاق في طهر وطهرها فيه في البر  
 لا يكون به عيا وان المفعول به لا يسقط حضانتها ولا يوجب العدة  
 ولا المضاهاة ولا هي في الاربعه انه كالقبول **الخامسة** قال ابن عبدان  
 الاحكام الموجبة للوطى في النكاح الفاسد سبعة مهر المثل وكوف  
 الولد وسقوط الحد وتحرير الاصول والنوع وتحريرها عليهم وتبصير  
 فراشا ويمدك به اللعان وفي مكر اليمين سبعون تحريمها على اصوله وفروع  
 وتحريم اصولها وفروعها وجوب الاستبراء ونصير فراشا وتحريم ضم  
 اختها اليها **السادسة** كل حكم يتعلق بالوطى لا يغير فيه الانزال الا  
 في مسئلة واحدة وهي ما لو حلف كما يتسرى لا يثبت الا بتخصيص الجارية  
 والوطى والانزال **السابعة** قال الاصحاب لا يخلو الوطى في غير ملك  
 اليمين عن مهر او عقوبة الا في صور الاول والذمية اذا نكحت في الشراك على  
 التقويض وكانها يرون سقوط المهر عند الميسر **الثانية** اذا تزوج  
 امته بجدها **الثالثة** وطى البائع الجارية المبيعة قبل الاقباض **الرابعة**  
 السفية اذا تزوج رسيدها غير اذن الولي ووطى **الخامسة** المريض اذا  
 اعتق امته وتزوجها ووطى ومات وهي ثلث ماله وخيرت فاختارت  
 بقا النكاح **السادسة** اذن الراهن للمرته في الوطى فوطى طاهراً للخل **السابعة**  
 ووطى المرتد واكرمية بشبهة **الثامنة** الحبد اذا ووطى سيدة بشبهة **الخامسة**  
**سعة** تحتها الراقي فيما لو اصدق الحرة امراته مستلماً استرقوا قبضها  
 ثم اسلموا وانتزع من يدها انه لا يجب مهر كما لو اصدقها خمر او قبضها ثم  
 اسلمها **الحاشية** الموقوف عليه اذا ووطى الموقوف **القاعدة الثامنة**  
 قال العلوي الذي يحرم على الرجل ووطى زوجته مع بقا النكاح الحضر و  
 النفاس والصوم الواجب الصلاة كضيق وقتها ولا اعتكاف والاحرام  
 والاياله والظهار قبل التكفير وعدة وطى الشبهة واذا افضها حتى يترأ  
 وعدم ختمها الوطى لصغار ومرض او عبا لته والطلاق الرجعي والميسر قبل توفية

الصداق

الصداق وتوبة غيرها في القسم **قلت** ومن عريب ما يلحق بذلك ما  
 ذكره الشيخ ولي الدين في نكته ان كل كلام الامام ما يقتضي منع الزوج من وطى  
 زوجته التي وجب عليها العصا وليس بها حمل طاهر لانه لا يحدث منه حمل يمنع من  
 استيفاء ما وجب عليها ويقرب من ذلك من مات ولد من زوجته من غير  
 له الوطى حتى يعلم هل كانت عند موته حاملاً لتراث منه ام لا ذكره **فان**  
 قال الامام الجماع مع دواغية اقسام **الاول** ما يحرم فيه ادون دواغية  
 وهو الحيض والنفاس والمستبراه المسببه الثاني ما يحرم فيه ولا تحرم  
 دواغية بشرط ان لا تحرك الشهوة وهو الصوم الثالث ما يحرم فيه وفي  
 دواغية قولان وهو الاعتكاف الرابع ما يحرم فيه كالحج والعمرة والمشي  
 والرجع **القاعدة التاسعة** اذا اختلف الزوجان في الرطى ف  
 بقول قول نافية عملاً باصل عدم **الا في مسائل** الاولى اذا ادعى  
 العنين الاصابة قال قول قوله يمينه سواء كان قبل المدة ام بعدها  
 ولو كان خصياً ومقطوع بعض الذكر على الصحيح **الثانية** المولى اذا ادعى  
 الوطى يصدق بيمينه لاستدانة النكاح **الثالثة** اذا قالت طلقني بحد  
 الدخول في المهر وانكر فالقول قوله لا صل وعليها العدة مواخذة بقولها  
 ولا نفقة لها ولا سكنى وله نكاح بنتها واربع سواها في الحال فان انت  
 بولده لم من محتمل ولم يلا عن ثبوت النسب وقوي به جانبها فيرجع الى  
 تصديقها بيمينها ويطالب الزوج بالنصف الثاني فان لاعن نزال المرح  
 وعدنا الى تصديقها كما كان **الرابعة** اذا تزوجها بشرط الكافة  
 فقالت نزلت بوطئك فالقول قولها بيمينها لرفع الضم وقوله  
 بيمينه لرفع كمالها مهر حكاها الراقي عن النووي واقعه **الخامسة**  
 اذا ادعت الطلقة ثلاثاً ان الزوج الثاني اصابها قبلت لتحل للطلاق لا  
 لاستقرار المهر ذكره الراقي في التحليل **السادسة** اذا قال طاهر انت  
 طالق للسنة ثم قال لم يقع لاني جافعتك فيه فانكرت قال اسماعيل ابو شيخي  
 يقتضي المذهب قبول قوله بقا النكاح حكاها عنه الراقي **واحاب**  
 بمثلها القاضي حسن في فتاويه فيما اذا قال ان لم انفق عليك اليوم فانت  
 طالق كما ادعى لانفاق فيقبل لعدم اطلاق لا لسقوط النفقة لكن في فتاوي

مطلب في اختلاف الزوجان في الرطى



ابن الصلاح ان الظاهر الوقوع في هذه المسئلة **التابعة** اذا جرت  
خلوة بتيب فانها تصدق ثاقول ولكن لا تظهر خلافه **الثامنة** وهي  
على رأي ضعيف ايضا اذا اعتقت تحت عبء وقلنا الخيار الى الوطى فدعا  
وانكرت ففي المصدق وجهان في الشرح بلا ترجيح لتعارض الاصلين  
بكالنكاح وعدم الوطى وقد نظمت الصور الستة التي على المرح في ابيات فقلت  
يا طالب ما فيه قول ثبت وطي . تقبله ونافيه ولا يول معالا  
من الكروطيا حللها وانت . باين ولعانا اي وقال لا محالا  
او طلق في الطهر سنة ونفا . او قال بوطى ومن يعن والى  
او زوج بكر ابشر طها فازيلت . قالت هو منه وعنه زوجي زالا  
او رجعت البنت وادعته يعطى . صارت وان الزوج قد نفاه حلولا  
هذه اجوابي بحسب مبلغ علمي . والله له العلم والحمد لله تعالى  
**القاعدة العاشرة** لا يقوم الوطى مقام اللفظ الذي في مسئلة واحد  
وهي الوطى في زمن الخيار فانه فسخ من البايح واجازة من المشتري وامسا  
وطى الموصى بها فان اتصل به اجبال فرجوع والا فلا في الاصح فان عز لفظا  
**القول في العقود** قال المدايري في جامع الجوامع ومن خطه فقلت  
اذا كان المبيع غير الذهب والفضة بواحد منهما فالنقد من غيره مسمى  
هذا العقد بيعا واذا كانا غير نقد سمي هذا العقد معاوضة ومقابلته  
مناقلة ومبادلة وان كانا نقدا سمي صرفا ومصارفة وان كان الثمن مؤجرا  
سمي تسببة وان كان الثمن مؤجرا سمي سلفا وان كان المبيع منفعة سمي  
اجارة او رقبه العبد لم سمي كتابه او بضعاً سمي صداقا او خلعاً انتهى فقلت  
ويبراد عليه ان كان كل منهن ديناً سمي حوالة وللمتعدين والتمن غير عني عن  
هو عليه سمي استبدالاً وان كان بمنزلة الثمن الاول غير البايح الاول سمي تولية او  
زيادة سمي مزاحمة او نقص سمي محاطة او اخذ لا في بعض المبيع سمي اشتراكا  
او بمنزلة الثمن الاول البايح الاول سمي اقالة **تقسيم ثلث العقود** الواقعة  
بين اثنين على اقسام ثلثة الاولى من الطرفين قطعا كالمبيع والصف والسلم والتولية  
والتثريب وصح المعارضة والحوالة والاجارة والساقاة والحبس بلا جني بعد  
القبض والصداق ومخوض الخلع **الثاني** جاز من الطرفين قطعا كالشركة ولو كانت

والقراض

والقراض والوصية والعارية والوديعة والعرض والمجالة قبل الفراغ و  
القضاء والوصاية وسائر الولايات غير الامانة **الثالث** ما لا خلاف في الاصح  
انه لازم منهما وهو المسابقة والمناظرة بناء على انهما كالاجارة ومقابلته  
يقول انها كالجعالة والنكاح لازم من المرأة فطعا ومن الزوج عا الاصح كالبيع و  
قبل جاز منه لقدرته على الطلاق **الرابع** ما هو جاز ويؤول الى الزوم وهو  
الهيئة والرهن قبل القبض والوصية قبل الموت **الخامس** ما هو لازم من الموصى  
جائز من القابل كالرهن والكتابة والضمان والكفالة وعقد الامانة والامانة  
العظمى **السادس** عكسه كالحقبة للاولاد **تليق** صرح العلوي  
في قواعد بان من الجائز من الجائزين ولاية القضاء والتولية على الاوقاف والا  
يتام وغير ذلك من جهة الحكم هذه عبارة فاما القضاء فواضح فكل من الولي  
والمولى العزل واماً الولاية على الايتام فظاهرها ذكره ان الحاكم اذا  
انصب قيميا عا يتيم فله عزله وكذا لمن يلي بعده من الحكم وهو ظاهر فانه  
نايب الحاكم في امر خاص والحاكم عزل نائيه وان لم يفسق وقد كنت اجبت  
بذلك مرة في ايام شيخنا قاضي القضاة شيخ الاسلاف م شرف الدين المناوي  
فاستفتي فافتي بخلافه وانه ليس للحاكم عزله ولم يتضح لي ذلك الا ان كان  
راي واقعة الحال تقتضي ذلك فان الحاكم الذي اراد عزل القيم انما كان غرضه  
اخذ مال اليتيم منه ليستعين به فيما غرمه عا الولاية لجهة السلطنة ولا ينافي  
هذا ما في الروضة واصلاحها من المذهب الذي قطع به الاصحاب ان القوام على الا  
يتام والاوقاف يعزلون بموت القاضي القاضي وانزاله ليدل يتعطل ابواب المصالح  
ويهم كالميتوي من جهة الواقف لان هذا في الانزال بلا عزل او امان التولية على  
الاوقاف فقد ذكر الاصحاب ان للواقف على الصحيح عزل من ولاه النظر و  
التدريس ونصب غيره قال الرافي وسببه ان تكون المسئلة مغروضة في التولية  
بعد تمام الوقف دون ما اذا اوقف بشرط التولية لفلان لان في فتاوى التخييري  
انه لو وقف مدرسة ثم قال العالم فوضت اليك تدريسها او اذهب  
ودرس فيها كان له تبديله بغيره ولو وقف بشرط ان يكون هو مدرسا او  
قال حال الوقف فوضت تدريسها الى فلان فهو لازم لا يجوز تبديله كالموقوف  
لنوع او لولد الفقير لا يجوز التبديل بالاغنيا قال الرافي وهذا احسن



في صيغة الشرط وغير متضمن في قوله وقفها وفوضت التدريس اليه زاد النووي  
في الروضة هذا الذي استحسنه الراعي هو الاصح والصحيح ويتعين ان  
تكون صورة المسئلة كما ذكر ومن اطلقها فكله مع محمولها هذا وفي فتاوى  
ابن الصلاح انه ليس للواقف تبديل من شرطه النظر حال نشأ الوقف وان  
راي المصلحة في تبديله ولو عزل الناظر المعين حال ان نشأ الوقف نفسه  
فليس للواقف نصب غيره فانه لا نظره بعد ان جعل النظر في حال الوقف  
لغيره بل ينصب الحاكم ناظرا انتهى واختار السبكي في هذه الصورة اعني اذا  
عزل الناظر المعين نفسه انه لا ينبغي وضعه الى ذلك المدرس الذي شرط تدرسه  
في الوقف انه لا ينبغي عزل نفسه والى ذلك مذهبنا فعلى هذا يكون لازما  
من الجانبين فيضم الى القسم الاول وقيل ان منشا الخلاف فيه انه نرددين  
اصلين احدهما الولاية لانه تفويض فينزع الثاني ولاية النكاح فلا  
ينزع وفي الروضة واصلها عن فتاوى البغوي واقره اب القيم الذي يذهب  
الواقف لا يبذل بعد موته تنزيلا له منزلة الوصي فيكون هذا من القسم  
الرابع وكان هذا الفرع مستندا في شيخنا فيما تقدم لكن الفرق في  
لان الحاكم ليس له عزل الاوصياء بله سبب بخلاف التوام لانهم نوابه وفي  
الروضة قبيل الغنيمة عن الماوردي فاقره انه اذا اراد ولي الامرات  
بعض الاجناد المتبئين في الديوان بسبب جاز او غير فلا يجوز قال  
المتأخر ون يفيد بهذا ما اطلقناه في الوقف من جواز عزل الناظر والمدرس  
فلا يجوز الا بسبب **نحو** افي جمع من المتأخرين منهم الغرافاوي  
والصديريين الوكيل والبرهان بن الزكاح والبلقيني يانه حيث جعلنا الناظر  
العزل لم يلزمه بيان مستنده ووافقه الشيخ شهاب الدين المقدسي في قوله  
اذا كان الناظر موثوقا بعلمه ودينه وقال في التوشيح لا حاصل هذا القيد  
فانه ان لم يكن كذلك لم يكن ناظرا وان اراد علما ودينيا ينبغي ان يكون  
اليه الناظر فلا يصح ثم قال في اصل الفتيا نظر من جهة ان الناظر ليس بالقاضي  
العام الولايه فلم لا يطاق المستند وقد صرح شرح في اداب القضاة بان  
المتمولي الوقف اذا ادعى صرفه على المستحقين وهم معينون وانكروا فالقول قولهم  
ولهم المطالبة بالحساب وقال الشيخ ولي الدين العراقي في نكته كفى لعقد المقدسي

وله حاصل فليس كل ناظر يقبل قوله في عزل المستحقين من وظائفهم من غير ابد  
مستند في ذلك اذا نازعه المستحق فان عد الله ليست قطعية فيجوز ان يقبله  
الخلل وعلمه قد تخطا ايضا بظن ما ليس بقادح قاده جاحله فمن تمكن في العلم والدين  
وكان فيه قدر زائد عما يكفي في مطلق النظر من تمييز بين ما يقدح وما لا يقدح  
ومن ورع وتفقو يحولان بدينه وبين متابعة الهوى وقد قال البلقيني في حاشية  
الروضة مع فتواه بما تقدم ان عزل الناظر للمدرس وغيره لقول من غير طريق  
يسوع لا ينفذ ويكون قادحا في نظره فيعمل كل من جوابه على حاله انتهى هذا  
حكم ولايات الوقف **واما** اصل الوقف فانه لا يزم من الوقف من الوقف  
عليه ايضا اذا قيل حيث شرطنا القبول فلوردد بعد القبول لم يسقط حكمه  
ولم يطل الوقف وفي الاشياء والنظائر لا ينسب كثيرا ما يقع ان يخصا  
يقربانه لاحقه في هذا الوقف وان يداها المستحق وونه ويخرج شرط  
الواقف مكذا بالمعروف مقتضاها لا استحقاقه فيظن بعض الغبيها ان المقر واخذ  
ياقره والصواب انه لا يواخذ سوا علم شرط الواقف وكذب في اقراره  
ام له يعلم فان ثبوت هذا الحق له لا ينتقل بكذبه **ضابط** ليس لنا في  
العقود الا لزمه ما يحتاج الى استقرار الحق عليه لا البيع والسلم والا  
جاءه والمسايقه والصدوق وعوض الخ **تقسيم ثالث** من العقود  
ما لا يفتقر الى الايجاب والقبول لفظا **وهي** ما يفتقر الى الايجاب  
والقبول لفظا **وهي** ما يفتقر الى الايجاب **تلك** القبول لفظا بل يكفي  
الفعل **وهي** ما لا يفتقر اليه لفظا اصلا بل شرطه عدم الرد **وهي**  
ما لا يرد بالرد فيسند خمسة اقسام فالاول منه الهدية والصحيح انه لا  
يشترط فيها الايجاب والقبول لفظا بل يكفي البعث من المهدى والقبض من المهدى  
اليه وفي وجه شرطان وفي ثالث لا يشترط في الماكولات ويشترط في غيرها  
وفي رابع لا يشترط في الاستفاعة ويشترطان في التبرع **وهي** الصدقة  
قال الراعي وهو كاهدية بلا فرق **وهي** ما يجعله السلطان على العادة  
**وهي** ما قلنا بوجه المعاطاة فيه من البيع والهبة والاجارة والرهن  
ونحوها على ما اختار في الروضة وشرح المهدب من الرجوع فيه الى العرف  
وقيل يحصر المحقرات كمثل خبز ونحوه وقيل بما نصه **والثاني البيع**

لفظا ولا يفتقر الى



**والصرف والسبا والتولية والتشريك** وصالح **المعاوضة** والصالح من  
الدم على غير جنس الدية **والرهن والاقالة والحوالة والشركة والاي**  
**جاة والساقاة والهبة والنكاح والصدوق وعوض الخلع** ان بدا  
الزوج او الزوجة بصيغة معاوضة والخطبة فلو لم يصح بالاحابة لم  
تحرم الخطبة عليه واكتنبت به وعقد الامامة والوصاية وعقد الخزانة  
وكذا القرض في الاصح والوصية وكذا الوقف على معين في الاصح كما ذكر الشيخان  
في بابه واختار في الروضة في السرقعة عدم استراطها وصحة بن الصلاح والسبي  
والاسنوي وقال في المهمات المختار في الروضة ليس في مقابلة الاكثين بل يعني  
الصحيح والراجح **واما ولاية القضاء** فنقل الرازي عن الماوردي انه يشترط  
فيها **القبول** وقال ينبغي ان يكون كالوكالة **والسبا** كمن **الوكالة** و  
القراض **والوديعة** والعارية والمجالة ولو عذر العامل وخلع ان بدا  
بصيغة تخلق كمتى عطيتي الفانث طالق والامان فانه يشترط قبول  
في الاصح ويكفي فيه اشارة مفهومة والراجح الوقف على ما اختار النووي و  
الخامس الضمان وكذا الوقف وجهه والابرار الصالح عن دم العمد على الدينة  
واجابة الحديث صرح البلقيني بانه لا يشترط فيها القول والظاهر ايضا  
انها لا ترد بالرد **صائب** اتحاد الموجب والقابل ممنوع الا في  
صور **الاولى** الاب او الجد في بيع مال الطفل بنفسه وبيع ماله للطفل  
وكذا في الهبة والرهن **الثانية** الجد في تزويج بنت ابنه بغير ائنه  
الاخر عا **الثالثة** اذا تزوج عبدة الصغير بامته عاقول **الاجابة**  
**الرابعة** الامام الاعظم اذا تزوج من لا ولي لها عا وجه بحر في  
القاضي وابن العم والعق **الخامسة** اذا وكله وآذن له في البيع بنفسه  
وقدر الثمن ونهاه عن الزيادة ففي المطلب ينبغي ان يجوز لا تنقضاء التهمة  
**قال** **الاجاب** والقول هل هما اصلان في العقد او لا يجاب اصل  
والقول خرج قال في السبي دأبت في كلام ابن عدلان حكايته فله في  
ذلك وبنى علم بمفهوم ما اذا اتم الخصال المشتري يعني فقال البايح هل يعتقد ان قلنا  
بالاولى والافلا لان الفرع لا يتقدم على اصله **صائب** ليس لنا  
عقد مختص بصيغة الا النكاح والتم **صائب** كل ايجابا فنقل الى القول

يقول

فقوله بعد موته الموجب لا يعتد الا في الوصية وكل من ثبت له قبولات  
بموته الا الموصى له فانه اذا مات قام وقارته فيه مقامه **نفسه** **صائب**  
من العقود ما لا يشترط فيه القبض لا في صحة ولا لزومه ولا استقراره  
وهي **صائب** ما يشترط في صحة ومنها ما يشترط في لزومه ومنها  
ما يشترط في استقراره **قال اول** النكاح لا يشترط فيه القبض **والنكاح** و  
الحوالة فلو افسس الخال عليه او محمد فلا رجوع للمختار والوكالة والوصية  
والمجالة وكذا الوقف على المشهور وقبل يشترط في المعين **والثاني** الهبة وبيع  
الربوي واسمال السلم واجرة الدمة **والثالث** الرهن والهبة  
**والرابع** البيع والسلم والاحارة والصدوق والقرض يشترط القبض فيه  
لذلك لكنه لا يعتد بالزوم لان الحق من الرجوع مادام باقيا بحاله **صائب**  
**بط** اتحاد القبض والقبض ممنوع لانه اذا كان قابضا لنفسه احتاط  
لهوا اذا كان مقبضا وجب عليه وفاء الحق من غير زيادة فلما خالف الغرض  
والطباع لا تنضب استنع الجح وهذا لو وكل الراهن المرهن في بيع الرهن  
لاجل وفاء دينه لم يحز لاجل التهمة واستعمال البيع ولو قال المستحق الخطر  
من دينه اقبض من زيد مالي عليه لتفكك ففعل لم يصح ويستثنى صور  
الاولى **والثاني** يتولى طرف في القبض في البيع لان القبض لا يرد على العقد  
وهو عند الأفراد به **الثانية** وفي النكاح اذا اصدق في دينه  
او في مال ولد وله بنت ابنة **الثالثة** اذا اخلعها عا طعام في ذمتها  
بصفة السلم واذن لها في صرفه لولده منها فصرفته له بلي قبض ببيت المال  
**الحقة** مسلمة الطغراء اظن بغير جنس حقه او مجلسه وتعدرا استيفاء  
من المستحق عليه طوعا فاحله يكون قبضا منه الحق نفسه فهو قابض مقبض  
**الخامسة** لو اجر دارا واذن له في صرف الاجرة في العارة جاز  
**السادسة** لو وكل الموهوب له الغاصب او المستعير او الساجر قبض  
ما في يده من نفسه وقيل صح ويرى الغاصب والمستعير اذا مضت مدة  
ثبات في القبض كما نقله الرازي في باب الهبة عن الشيخ ابو حامد وغيره  
ثم قال وهذا مخالف لاصل المشهور ان الواحد لا يكون قابضا ومقبضا  
**السابعة** نقل الجوزي عن الشافعي ان الساعي يأخذ من نفسه لنفسه

113



**الثامنة** اكل الوصي الفقير مال اليتيم قال الشيخ عز الدين ان جعلناه  
 قرضا اتحادا لغرض والمقرض وان لم يجعله اقرضا فقد قبض من نفسه لنفسه  
**التاسعة** لو امتنع المشتري من قبض المبيع فاب التراضي عنه فان فقد في  
 وجه ان البايح يقبض من نفسه للمشتري فيكون قابضا مقبضا والمشهور خلافه  
 فيه وانه من ضمان البايح كما كان قال الامام ولو صح ذلك الوجه لكان من  
 عليه دين حال او حضره الى مستحقه وامتنع من قبضه يقبض من نفسه و  
 يصير في يده امانه ويبرئ ذمته ولم يقل بذلك احد **الحاشية** لو  
 اعطاه ثوبا وقال بيع هذا واستوف حقه من ثمنه فهو في يده امانة لا  
 يضمن لو تلف وهل يرجع ان يقبض من نفسه فيه وجهان **قلت** وسئل  
 عن رجل اذن لزوجته ان تقترض عليه كل يوم مائة درهم وتتفق على  
 نفسها ففعلت ذلك **فاجبت** نعم وبلغني ان بعض من لا علم عنده  
 ولا تحقيق انكره لانه يلزم منه اتحاد القايض والمقبض **قد نيب**  
 يعرف من قاعدة اتحاد القايض والمقبض ما لو قطع من عليه السرقة بنفسه  
 او جلد الزاني بنفسه باذن الامام او قطع من عليه القصاص بنفسه باذن  
 المستحق او وكله في قتل نفسه او جلد في القذف والاصح المنع في صورتي  
 القصاص وجلد القذف والزنا والاحزاب في صورة السرقة لحصول الغرض وهو  
 التشكيل بذلك بخلاف الجلد لانه قد لا يؤلم نفسه ويؤلم الايلاء فلا يحقق  
 حصول المقصود ويخلو في صورتي القصاص قيا ساعا مسلة الجلد وعلى  
 مسلة قبض المشتري المبيع من نفسه باذن البايح فانه لا يغتد به **تفهم**  
**خامس** قال البلقيني كل عقد كانت المدة ركنا فيه لا يكون الامور كالاجارة  
 والساقاة والهدية وكل عقد لا يكون كذلك لا يكون الا مطلقا وقد عرض  
 له التناقض حيث لا ينافيه كالتراخيص يذكر فيه مدة وينع من الشرائع بعدھا  
 فقط وكذا لا ذك المقيد بالزمان في ابوابه وكالوصاية وما لا يقبل التناقض  
 الجزية في الاصح وما يقبله الايلاء والظهار والندوة واليمين ونحوها انتهى  
 واتحاصل ان ما لا يقبل التناقض حال ومثاق بطل البيع بانواعه والنكاح  
 والوقف قطعا والجزية ويقبل وهو شرط في صحة الاجارة وكذا الساقاة و  
 الهدية على الاصح ويقبل وليس شرطا في صحة الوكالة والوصاية **تفهم** **سادس**  
 قال

لو عطا ثوبا  
 مطلب

قال الامام الوثايق المتعلقة بالاعيان ثلاثة الرهن والقبيل والشهادة  
 فمن العقود ما تدخله الثلاثة ثم كالمبيع والسلم والعرض ومنها ما تدخله  
 الشهادة دونها وهو المساقاة حزم به الماوردي ونحوه الكتاب ومنها  
 ما تدخله الشهادة والكفالة دون الرهن وهو الجعالة ومنها ما تدخله  
 الكفالة دونها وهو ضمان الدرك **ضابط** ليس لنا عقد يجب فيه الاشهاد  
 من غير تقييد الموكل الا بالنكاح قطعا والرجعة عا قول وعقد الخلاء فيه على  
 وجه مما قيل بوجود الاشهاد وفيه من غير العقود اللفظة عا وجه والقبيل  
 عا الاصح كخوف ارقاقه **قواعد** الاولى قال الامام كل عقد اقتضى صحته  
 الضمان فكذا لك فاسده وما لا يقتضي صحته الضمان فكذا لك فاسده اما الاول  
 فلا يصح اذا وجب الضمان فالفاسد اول واما الثاني فلا ان اثبات اليد  
 عليه باذن المالك ولم يلزم بالعقد ضمانا ولا يستثنى من الاول **الاول**  
 اذا قال قارضتك على ان ارجع كلتي في الصحيح انه قارض فاسد ومع ذلك لا  
 يستحق العامل اجرة على الصحيح **الثانية** اذا ساقاه على ان الثمرة كلها له وهي  
 كالقراض **الثالثة** ساقاه عا واد ليغرسه ويكون الشجر بينهما او ليغرسه  
 ويتعهد مدة والثمر بينهما فسد ولا اجرة وكذا اذا ساقاه عا واد يغررس  
 وقد رمت لا يثمر فيها في العادة **الرابعة** اذا فسد عقد الزمة من غير الا  
 مام لم يصح على الصحيح ولا جزية على الذمعي عا الاصح **الخامسة** اذا استقر السلم  
 للمكاتب لم يصح ولا تسمى **السادسة** استاجر ابو الطويل امه لارضاعه وقلنا لا يكون  
 فلا يستحق اجرة المثل في الاصح **السابعة** قال الامام لمسلم ان دلتني على  
 القلعة الفلانية فلكم منها جارية ولم يعين الجارية فالصحيح الصحة كالرجعي  
 من كافران قلنا لا يصح يستحق اجرة **الثامنة** السابقة اذا امت فاع  
 لغاريه مضمون واذا فسدت لا يضمن في وجه **التاسعة** النكاح الصحيح  
 لا يجب المهر بخلاف الفاسد ويستثنى من الثاني مسایل **الاول** الشركة  
 فانها اذا امت لا يكون عمل كل منهما في مال صاحبه مضمونا عليه واذا  
 قيدت يكون مضمونا بآية المثل **الثانية** اذا صدر الرهن او  
 الاجرة من الغاصب فتلفت العين في يد المرتهن او المستاجر فللمالك  
 تضمنه على الصحيح وان كان القرائع الغاصب مع انه لا ضمان في صحيح



الرهن والاجارة **الثالثة** لضمان في صحيح الهبة وفي المقبوض الهبة  
 الفاسدة وجه انه يضمن كالباع الفاسد **الرابعة** ما صدر من السفيه  
 والصبي مما لا يقتضي صحته الضمان فانه يكون مضمونا عاقبا بضم منه مع  
 فساد ه **تنبيه** المراد من القاعدة الاولى استوى الصحيح  
 والفاسد في اصل الضمان لا في الضمان ولا في المقدار فانها قد لا يستويان  
 اما الضمان فله في الاول اذا استأجر على عمل للصبي اجارة فاسدة تكون للا  
 جرة على الولي لا في مال الصبي كما صرح به المغني في فتاويه بخلاف  
 الصحيحة واما المقدار فله ان صحيح البيع مضمون بالثمن وفاقا سده بالقيمة  
 او المثل وصحيح القرض مضمون بالمثل مطلقا وفاقا سده بالمثل او القيمة  
 المساقاة والقراض والاجارة والمسابقة والمعامله مضمون بالمسمى وفاقا  
 باجرة المثل والوطي في النكاح الصحيح مضمون بالمسمى وفي الفاسد مضمون  
**ضابط** كل عقد يسمى فاسدا يبيح المسمى في مائة مسألة وهي ما  
 اذا اعتد الا ما مع اهل الذمة السكنى والحجاز على ما لا في اجارة فاسدة  
 فلو سكنوا ومضت المدة وجب المسمى لتعذر ايجاب عوض المثل فان  
 منفعة دار الاسلام سنة لا يمكن ان تقابل باجرة مثلها **تنبيه**  
 لا يلحق فاسد العبادات بصحيتها ولا يفسد فيه الا الحج والعمرة **القاعدة**  
**الثانية** كل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل ولزك المبيع  
 بيع الخمر وام الولد ولا نكاح المحرم ولا الخمر ولا الاجارة على عمل محرمة  
 واشباه ذلك واختلاف شرط خيار المجلس في البيع فمن ابطال العقد والشرط  
 نظر الى ان مقصود العقد اثبات الحيا رفيه للتروي فاشتراط نفيه يخل  
 بمقصوده ومن صحه نظر الى ان لزوم العقد هو المقصود والخيار في  
 فيه **الثالثة** في وقف العقود قال الرازي اصل وقف العقود ثلاث  
 مايل احدها بيع الفضولي وفيه قولان احدهما وهو المنصوص في الجديد  
 انه باطل والثاني انه موقوف لان اجارة المالك او المشتري له فهو ولا  
 بطل ويحرم بالان في ساير تصرفات كزوج موليته وطلاق زوجته  
 وعتق عبده وهبته واجارة دابة وغير ذلك **الثانية**  
 اذا غصب مولا ثم باعها وتصرف في اثائها مرة بعد اخرى ففيه قولان

الحكم

الحكم

احدهما بطلان الكل والثاني ان المالك ان يحجزها او يخذلها من مالها  
 لثمة اذا باع مال ابيه عما ظن انه حي وان الباع فضولي فكان متعاطلة  
 العقد ففيه قولان احدهما صحه البيع بمصادفته ملكه والثاني المنع لانه  
 لم يقصد قطع الملك وقد تحرر من اضافته قوله الموقوف في هذه المسائل  
 الثلاثة ان الوقف نوعان وقف تبين ووقف انعقاد ففي الثالثة ه  
 العقد في نفسه صحيح او باطل ونحن لا نعلم ذلك ثم تبين في ثانيا الحال في  
 الاولتين الصحة او نفوذ الملك موقوف على الاجارة على القول بذلك ه  
 فتكون الاجارة مع الانجاب وبوالقبول ثلثها اركان العقد وهو في  
 مسألة الغصب اقوى منه في بيع الفضولي لما فيها من عمر تتبع العقود ه  
 الكثير بالنقص **ثم هنا من انما** قيل في الوقف فيها اضافتها  
 تصرف الراهن في المهرول بما يزيل الملك كبيع وهبة او بما يقل الرغبة  
 كالزواج بغير اذن المهرين والمشهور بطلان ذلك وعلى وقف العقود تكون  
 موقوفه ان اجاز المهرين او وكل الرهن تبين نفوذها والافله وهي اول  
 به من بيع الفضولي لوجود الملك المقتضى لصحة التصرف في الجملة **ومنها**  
 تصرف المجلس في شيء من اعيان ماله المحجور عليه فيه بغير اذن الغرماء والاصح  
 بطلانه والثاني انه موقوف فان فضل ذلك عن الدين باارتفاع سعر او ابراء  
 بان تحوده من حين التصرف والابان بطلانه هكذا عبر كثير من طاهرين الوقف  
 وقف تبين وماله الراعي الى انه وقف انعقاد **ومنها** تصرف المريض با  
 لما به فيما زاد على الثلث وفيه قولان احدها بطلانه والاصح وقفه فان  
 اجازها الوارث صحته والابطال وهذه اول بالصحة من تصرفات المجلس لان ضيق  
 الثلث امر مستقيل والمانع من تصرف المجلس والراهن قائم حالة التصرف **القاعدة**  
**الرابعة** البطلان والفاسد عندنا مترادفان الا في الكتابة والخلع و  
 القارية والوكالة والشركة والقراض وفي العبادات في الحج فانه يبطل بالردة  
 وينفد بالجماع ولا يبطل قال الامام في الخلع كلما اوجب البيوتة واثبت المسمى في  
 الخلع الصحيح وكلا اسقط الطلاق بالكتابة او اسقط البيوتة فهو الخلع الباطل  
 وكلا اوجب البيوتة من حيث كونه خلعاً وفسد المسمى فهو الخلع الفاسد وفي الثانية  
 الصحيح ما وقع الحق واثبت المسمى بان انتظمت اركانها ونشروطها **والباطل**



ما لا يوجب عتقا بالكلية بان اختلف بعض اركانها **والفاسدة** ما اوقع باحق  
 وتوجب عوضا في الجملة بان وجبت اركانها من تصح عبادته ووقع الخلل في  
 العوض او اقترن بها شرط مفسد **القاعدة الخامسة** تعاظم العوض  
 الفاسدة حرام كما يؤخذ من كلام الاصحاب في عدة مواضع قال لا ينوي  
 وخرج عن ذلك صورة وهو المضطر اذا لم يجد الطعام لا بزيادة عما من التل  
 فقد قال الاصحاب ينبغي له ان يتناول في اخذ الطعام من صاحبه ببيع فاسد  
 ليكون الواجب عليه القيمة كذا نقل الرازي **تدني** نظير هذه القاعدة  
 الواجب والغرض عندنا مترادفان الا في الحج فان الواجب بحجر يدم ولا  
 يتوقف التحلل عليه والغرض بخلافه **صا** قال الرويان في الفروق  
 التصرفات في الشرائع فاسد كلها كصرفات الغاصب الا في وحرث الحد عليه  
 والعقود الولد حر او كونه ام ولد على قول **القول في الفسوخ** قال  
 السبكي الفسخ حل ارتباط العقد **فسوخ** البيع قال في الروضة قال لا يصح اذا  
 انعقد البيع لم ينظر في الفسخ الا باحد سبعة اسباب خيار المجلس و  
 الشرط والعيب وخلف المشرط والاقالة والتخالف وهلاك البيع قبل  
 القبض وزيد عليه امور خيار يتلقى الركب ان وتوفى الصفقة دواما في  
 ابتداء وفلس المشترك وما راه قبل العقد اذا تغير عن وصفه وما لم يره على  
 قول والتغير بالفعلي من التصرية وكونها وجعل الدكة تحت الصبرة وجعل  
 الغضب مع القدرة على الانتزاع وطرايا العجز مع العلم به وجعل كون البيع  
 مستاجرا او لا متناع من المشرط غير العتق ومن العتق على راي وتعود قبض  
 البيع الغصب كونه وتعذر قبض الثمن لغيبه مال المشترك الى مافة اقم  
 وظهور الزيادة في الثمن في المراحة وظهور الاجار المدفونه في الارض المسبعة  
 اذا ضا القلع والترك او القلع فقط ولم يترك البايع الاجار واختلاف الثمرة  
 والبيع قبل غيره او لم يسم البايع وبعث الثمرة بترك البايع السعي في  
 التنازع في السقي اذا ضا الثمرة وض ترك الثمرة وتعذر العذر بعد بيع الجاني  
 والخيار في الاجار الاجنبى لا للبايع ولا للمشتري ففسده نحو قوله بن سينا  
 وكلها يثبت شرها العاقد دون الحاكم الا في التخاليف في وجه انما يشرع  
 الحاكم والاصح لا يتعين لهدوا وحدها وكلها تحت الى قسم ولا يفسخ شي منها

ثمن

بنفسه

نفسه/ الا التخاليف في وجه واختلاف البيع قبل القبض على قول وكلها تحتاج  
 الى لفظ الا الفسخ في خيار المجلس والشرط فيحصل بوطي البايع واعتاق وكذا  
 بيعه واجارته وتزويجه ورهنه وهبته في الاصح الا الفسخ بالنفس  
 فيحصل بهذه الامور في راي **السل** يتطرق اليه الفسخ بالاقالة ونقص  
 المسلم فيه عند الحلول ووجود المسلم السلم اليه في مكان غير محل التسليم و  
 لنقله مونه **اقرض** يتطرق اليه الفسخ بالرجوع قبل التفرق فيه **لرهن**  
 يتطرق اليه الفسخ بالاقالة وهو معنى قولهم ويلق بفسخ الرهن ويلق الرهن  
 ويتعلق حق الجارية برقبته وبأخذ طائفة التمر من الرهن **لرهن**  
 يتطرق اليه الفسخ فيما لو احال بتمن مبيع ثبت بطلانه ببيئته  
 او باقرارها والمحك **الضمان** يتطرق اليه الفسخ ببراء الاصيل  
 الضمان من الشريك والوكالة والعارية والوديعة والقراض كلها  
 بنفسه بالعرف من المتعاقدين او احدى وجبوا كل منهما او اياه  
 وترك يذالوكالة تبطله نهيا لا نكاحا حيث لا غرض فيه **الهبه**  
 يتطرق اليها الفسخ بالرجوع في هبة الاصل للفرع ولا يحصل بالاقالة  
**الاجارة** يتطرق اليها الفسخ بالاقالة وتلف المستاجر المعين كموت  
 الدابة والفساد الدار وعصبه في اثناء المدة واستمر حتى انقضت وقيل  
 بل ثبت الخيار كما لو ستم وموت موجرا او وصي له بهامدة عمره او هي  
 وقف عليه فانتقلت الى البطن الثاني ومضي المدة قبل التسليم وينفسخ  
 وجهه استاجر قلعها وبذمتا كلة استاجر لقطعة او العفو عن قصاص  
 استجر لا يستفاهه فيما اطلقه الجاهل ويثبت فيه خيار المجلس الفسخ  
 بظهور عيب متفاوت به الاجرة قديم او حادث ومنه انقطاع  
 ميا ارض استرجرت للزرع والغصب والابقا حيث لم يستمر وموت  
 الموجر في الذمة حيث لا وفاء في التركة ولا في الوارث وهرب الجاهل بحاله  
 حيث تعذر الاكتر اعليه **الفسخ** اجروا في الطفل مدة لا يبلغ فيها  
 بالنفس فبلغ باختلاف لم تنفسخ الاجارة عا الاصح وعلى هذا لا خيار له  
 عا الاصح كالصغيرة اذا زوجت قبلت ويحري ذلك فيما لو اجر محض  
 فافاق او العبد ثم عتقه واستاجر المسلم دارا من حربي في دار الحريم ثم عنها

فانتقلت



العقدين

المسلم او الشا جر حريان فاسترق النكاح فرقة انواع فرقة  
طلاق وتخلع وابلا واعزاز مهر واعزاز نفقة الحكيم وفرقة غنة  
وفرقة غرور وفرقة عيب وفرقة عتق تحت رقيق وفرقة رضاع  
وفرقة طر ومجرهيه وفرقة سبي احد الزوجين والاخر وفرقة جمل سبق  
احد العقدين وفرقة تبين فسق الشاهد بن وفرقة موت كل مانع  
الا الطلاق وفرقة الحكيم والتخلع على الجديد وفرقة الايلاء على الاصح  
وفي الاعزاز وجه انه طلاق وكلها لا تحتاج الى حضور حاكم كالنكاح  
الا اللعان فانه لا يكون الا بحضوره ولا يقو حكمه فيه مقام الحاكم على  
الصحيح واما ما لا يحتاج الى اصداف لطلقة والتخلع والعتق وما لا يحتاج  
الى انفس وهو الاسلام والردة وطهر والمهرية والسبي والرضاع وكلها  
يقوم الحاكم فيها مقامه اذا اقتنع بالاختيار وكذا الابلا في قول  
**ضابط** ليس لنا موضع نمسك فيه المرأة فسق النكاح ولا نمسك اجارته  
الا فيما اذا عتقت تحت رقيق وطلقتها رجعا او ارتدت فلها الفسخ والتاخر  
الى الرجعة والاسلام وليس لها الا جارة قبل ذلك **نذير** قال النووي  
في تهذيبه العيوب ستة عيب المبيع ورقبة الكفارة والغرة والاهمية  
والهدي والعقيقة والاجابة والنكاح وحدها تختلف المبيع ما  
ينقص ما لينة او الرغبة او العين اذا كان الغالب في جنس المبيع عيب  
وفي الكفارة ما يضر بالعمل ضارا يبين وفي الاهمية والهدي والعقيقة  
ما ينقص اللحم وفي الاجابة ما يوثق في المنفعة تاثيرا يظهر به تفاوت  
في قيمة الرقبة لان العقد على المنفعة وفي النكاح ما ينفر عن الزوجي  
يكسر شهوة التوقان وفي الغرة كالمبيع انتهى وفي عيب الدينة وهو كالمبيع  
وعيب الزكاة كذلك على الاصح وقيل كالاهمية وعيب الصداق اذا شرط  
وهو ما فات به عن رض مبيع سواء كان في مثاله عينه ام لا وعيب المهر  
وهو ما نقص القيمة فقط **خاتمة** الخيارات في هذه الفسوخ على اربعة  
اقسام احدها ما هدر على الفور بلا خلاف كخيار العيب الا في صورتين احدهما  
اذا استجرارض الزراعة فانقطع ما وها ثبتت الخيار للمبيع **قال**  
الماوردي على التراضي وجزم به الراعي **ولا حرج** كل مفسوخ غم في الذمة

وغيرها

في الفسخ

من سلم او كناية اذا اوجبه مبيعا فله الرد وهو التراضي ان قلنا بملك الرضى  
وكذا ان قلنا بالقبض على الاوجه قال الامام الثاني ما هدر على التراضي بلا خلاف  
كخيار والى الرد في الرجوع ومن ابيهم الطلاق او العتق او اسلم على اكثر من اربع  
وامرأة المولي وامرأة المحسن بالنفقة واحد الزوجين اذا انشطر الصداق وهو  
زايد او ناقص والمشتري اذا ابق العبد قبل قبضه وولي الدم بين الحفر و  
القضا ص **الكشاف** ما فيه خلاف في الاصح انه على الفور كخيار التوقي  
الركبان والبايع في الرجوع فيما يباعه للمفسر ولاخذ بالشفعة والفسخ  
بعيب النكاح والتلف فيه واختار الحق والمقرر والاعزاز بالمهر الرابع  
ما فيه خلاف في الاصح انه على التراضي كخيار السلم افا نقطع المسلم فيه عند  
مجهله وخيار الردية اذا جوز بايع الغائب **الصداق** ينطرق اليه الفسخ  
بتلفه قبل القبض وتعيينه بالاقالة **الكشاف** بتلفه الفسخ الى  
الصحة بحجر المكاتب عن الاداء وغيبته عند الحول ولو كان  
ماله حاضر او امتنا عنه من الاداء مع القدرة ويخون العبد حيث لا  
مال فليس يد في الصداق الرابع وللعبد ايضا في غير ذلك خيرة وموت  
المكاتب قبل تمام الاداء ففسخ من غير فسخ واكل القاسد تخون  
السيد واغمايه وانجر عليه **ضابط** ليس لك عقد يرتفع بالا  
نكاح الا الوكالة مع العلم حيث لا عرض ولا انكاح الوصية على ما رجمه  
في الشرح والروضة في بابها **الفسخ** هل يرفع العقد من اصله او  
حينه فيه فروع **الاول** فسخ المبيع بخيار المجلس والشرط فيه في  
اختيما في شرح المذهب من حينه **الثاني** الفسخ بخيار العيب والتقرير  
ومحوها والاصح انه من حينه وقيل من اصله وقيل ان كان قبل القبض  
من اصله والا فمن حينه **الثالث** تلف المبيع قبل القبض والاصح الاشباح  
من حين التلف **الرابع** الفسخ بالتخالف والاصح من حينه **الخامس** اذا  
كان راس المال في الذقة وعيش في المجلس قد انقضى بسبب مقتضيه  
وراس المال باقي فقل مرجع الى عينه او يرد له وجهان **الاصح** الاول  
قال الغزالي والخلع يلتفت الى ان المسلم قيم اذا اراد بالعيب هل يكون  
نقضا للملك في الحال وهو مبني لعدم جريان الملك ومقتضى هذا التقريع ان

١١٧



الاصح هنا انه رفع للعقد من اصله ويجري ذلك ايضا في نجوم الكتابة  
 وبطل الخلع اذا وجد به عيبا فده يكن في الكتابة يرتد لعقد لعدم  
 القبض لمعلق عليه وفي الخلع لا يرتد لطله في بل يرجع الى بذل البضع  
**السادس** الفسخ بالفلس من حينه قطع **السابع** الرجوع في الفسخ  
 من حينه قطع **الثامن** فسخ النكاح باجر الغيوب والاصح انه من  
 حينه **التاسع** الاقالة على القول بانها فسخ والاصح انها من حينه  
**العاشر** اذا قلنا يصح قبول العبد الهبة يدون اذن السيد والسيد  
 الرد فهل يكون الرد قطعا للملك من حينه او اصله وجهان ذكرهما ابن  
 القاضى ويظهر اثرها في وصوب القطر واستبراء الحاربه الموهونه  
**الحادي عشر** اذا وهب المريض ما يحتاج الى الاجازة فسقطه  
 الوارث بعد الموت فهل هو رفع من اصله وحينه وجهان **الثاني عشر**  
 اذا كانت الشجرة تحمل حملين في السنة فلهن الثمرة الاولى بشرط القطع  
 فلم تقطع حتى اختلطت بالثبات وعسر التمييز فان كان قبل القبض  
 انفسح الرهن او بعد فقولان كالبيع فان قلنا يبطل فهل هو من  
 حين الاختلاف كتلف الموهون ام من اصله ويكون حدوت خلا  
 خلاط دا لا على الجماله في العقد وجهان حكاهما الماوردي فلو كان  
 مشروطا في بيع فللبايع الخيار في فسخه على الثاني دون الاول **الثالث**  
**عشر** فسخ الكوالة انقطاع من حينه **قاعدة** يغتفر في الفسوخ  
 ما لا يغتفر في العقود ومن ثم لم يرجع الى قبول وقيل انفسح  
 التعليقات دون العقود ولم يصح تعليق من اسلم على اكثر من اربع لانه  
 في معنى العقد ولا فسخه لانه يتضمن اختيارا باليا في وجاز توكيل الكافر  
 في طلاق المسلمة لا في نكاحها **القول في الفسخ والكتابة**  
**والتعريض** قال العلماء الفسخ اللفظ الموضوع لمعنى لا يفهم منه غيره  
 عند الاطلاق ومقابلته الكتابة **تدبر** اشهر ان ما عدا اللفظ  
 هل هو ورود الشرع به او شهرة الاستعمال فلو **قوله** السكلي الذي افق  
 له انها مرانبا احدها ما تكرر قرا ناوسنه مع الشياخ عند العلماء والامة  
 فهو صريح قطعا كلفظ الطلاق **الثاني** التكرار غير الشايح كلفظ

الزاق

الفراق والسراح فيه خلاف **الثالثة** الوارد غير الشايح كالاقتدا وفيه  
 ايضا خلاف **الرابعة** وروده دون ورود الثالثة ولكنه شايح  
 على ان حمل الشرع كالحال والمشهور انه صريح الخامسة ما لم يرد وله  
 يشع عند العلماء ولكن عند العامة مثل جلاء الله على حرام والاصح انه  
 كما به **قاعدة** الصريح لا يحتاج الى نية والكتابة لا تلزم لانيته **اما**  
**الاول** فيستثنى منه ما في الروضة واصلها انه لو قصد المكره ايقاع الطلاق  
 في فوجها من احدها لا يقع لان اللفظ ساقط بالاكراه والنية لا  
 تعمل وحدها والاصح يقع لغرضه بلفظه وعلى هذا فصرح لعظم الطلاق  
 عند الاكراه كناية ان نوى وقع والافلا **واما الثاني** فاستثنى منه  
 ابن القاضى صورة وهي ما اذا قيل له طلق فقال نعم فقبل بلزمه وان  
 لم يتوطلا ق او قيل يحتاج الى نية واعتراض بان ما اقتضاه الاتفاق  
 على ان نعم كناية وان القولين في احتياجه الى النية والمعروف ان القولين في  
 صراحته والاصح انه صريح فلم يسلم كناية عن الافتقار الى النية **د**  
**تنبيهات الاول** قد يتكلم على قول لم يصرح لا يحتاج الى نية  
 قولهم يشترط في وقوع الطلاق قصد حر وف الطلاق بمعنى وليس  
 يتكلم فان المراد في الكناية قصد ايقاع الطلاق وفي الصريح قصد معنى اللفظ  
 بحر وفه لا الايقاع يخرج ما اذا سبق لسأله وما اذا نوى غير معنى الطلاق  
 الذي هو قطع العصمة كالحل من وثاق ويدخل ما اذا قصد المعنى ولم يقصد  
 الايقاع كما لازل **الثاني** من المتكلم قول المنهاج في الوقف وقوله  
 تصدق فخطب لم يصرح وان نوى الا ان يضيف الى جهة عامة وينوي فان  
 طالع ان النية تصير صرحا وهو عجب كانه ليس لنا صريح يحتاج الى  
 نية وعبارة المحرر وهو نوى لم يحصل الوقف الا ان يضيف في حصة  
 فانه من الكنايات كذا عده في الكاوي والصغير وعبارة الروضة والشرع  
 يحرم عبارة المحرر **الثالث** قال الراعي في الاقرار اللفظ وان كان  
 صريحا في التصديق فقد تنظم اليه قران يعرفه عن موضوعه الى الاستهزاء  
 الكنية كحركة الراس الدالة على تحية التحي والاكراه فيشبه ان لا يجعل  
 اقرارا او يحصل فيه خلا في تعارض اللفظ والقرينة **الرابع** ذكر الراعي



في او اخر مسئلة انت على حرام فما لو قال انت على كالميتة او الم وقالا  
 اردت انهما حرام ان التسمية باحدا مد قال ان جعلناه صريحا وجبت الكفاية  
 او كناية فلا لا نه لا يكون كناية كناية قال الراعي وتبعه على هذا جماعة  
 لكن لا يكتفى بتحقيق هذا التصريح لانه يتوكل باللفظ معنى لفظ اخر لا صورة  
 اللفظ واذا كان المنوي الحرام فلا فرق بين ان يقال من نوى التخيير او  
 نوى انت على حرام قال السبكي وقد يقال من نوى باللفظ معنى لفظ اخر فلا  
 بد ان تجوز به عن اللفظ فلا تعلق اللفظ بالنية وتفسير النية  
 متجذره مع لفظ غير صالح فلا يجوز متى تجوز له عنه كان هو النية  
 عن النية به فهي كالمجاز والمجاز لا يكون له محاز **ومن فروع ذلك**  
 قال انا منك بائن ونوى الطلاق قال بعضهم لا يقع لا كناية به عن النية  
 ولو كتبت الطلاق فهو كناية فلو كتبت كناية من كناية يا ته فكذا لو كتبت  
 الصريح فهذا كناية عن النية **قاعدة** ما كان صريحا في بانه وجود  
 نفاذ في موضوعه لا يكون كناية في غيره **ومن فروع ذلك**  
 الطلاق لا يكون كناية ظاهرا ولا عكسه وقوله اجتنك كذا باللفظ لا  
 يكون كناية في البيع بل هو خلافه كما في شرح المهر قال لانه صريح في  
 الا باحة مجازا فلا يكون كناية في غيره **وخرج** عن ذلك صور وكذا  
 الزكشي في قواعد **الاولى** قال لزوجته انت على حرام ونوى الطلاق  
 وقع مع ان التخيير صريح في ايجاب الكفاية **الثانية** الخلف اذا قلنا  
 فسخ يكون كناية في الطلاق **الثالثة** قال السيد لعبد اعنت نفسك  
 قلنا به تجوز عتوقه انه صريح في التفرغ **الرابعة** اتى بلفظ المهر  
 وقال لاردت التوكيل قبل عند الاكثرين **الخامسة** راجع بلفظ التزوج  
 او النكاح فكذا يقال **السادسة** قال لعبد وهتك نفسك فكذا به عتوق  
**السابعة** قال من ثبت له الفسخ فختها حكر ونوى الطلاق طلقت  
 في الاصح **الخامسة** قال اعزتك بمالوي لتغير في فريسة فاجارة فاسده غير  
 مضمون له فوقع لا عارة كناية في عقد الاجارة **الثامنة** قال لعبد فسخك  
 لت اشتريت قلنا به خلق **قلت** لا تستثنى هذه فان البيع يحل  
 نفاذ في موضوعه **العاشر** صريح الطلاق كناية في العتوق وعكسه

المذهب

قلت

**قلت** لا تستثنى الاخرى لما ذكرناه **الحادية عشر** قال مالي طالق نوى  
 الصدقة لمنه **قلت** لا تستثنى ايضا لذكره فانه انما كان  
 صريحا في بانه ولم يجد نفاذا في موضوعه فانه يكون كناية في غيره **قاعدة**  
 كل ترجمة تنصب على باب ابواب بالترجمة فالمشتق منها صريح بل  
 خلا في الا في ابواب **احدها** النية لا يكون نية النية في الاصح  
**الثاني** الشركة لا يكون مجردا مشتركا **الثالث** الخلع لا يكون صريحا الا بغير  
 المال كما سياتي **الرابع** النية لا يكون كناية حتى يقول وانت حر اذا  
 اديت **الخامس** الموضوع **السادس** التخيير **قاعدة**  
 قال الاصحاب كل تصرف يستقل به الشخص كالطلاق والعتاق والابراء  
 يستقل بالنية مع النية كالتعاقده بالبيع وما لا يستقل به لا يقع  
 الى ايجاب وقبول صريحا ما يشترط فيه الاشهاد كالنكاح وبيع الوكيل  
 الشرط فيه فهذا لا يستقل بالنية لان الشاهد لا يعلم النية وما  
 لا يشترط فيه وهو نوعان ما يقبل مقصوده التعلق بالغير كالنكاح  
 والخلع فيستقل بالنية مع النية وما لا يقبل كالتبعية والاجارة في غيرها  
 وفي انعقاد هذه التفرقات بالنية مع النية وجهها ان انعقاد  
**السادس** الابواب وكناياتها **علم** ان الصريح وقع في الابواب  
 كلها وكذا النية الا في الخطبة فلم يذكر فيها كناية بل ذكر والغرض  
 والاف في النكاح فلم يذكر فيها كناية لاتفق على عدم انعقادها بالنية وبيع  
 قع الصريح والنكاح والغرض جميعا في القذف **صريح** في  
 الابواب بعثك ملكتك وفي ملكتك وجه ضيق كناية كادخلته في  
 حرامك فحتمل الادخال الحسي في شيء مملوك بخله وملكته وشرب بوزن  
 ص بصر صريح به الراعي والنزوي في شرح المذهب وفي التولية  
 والاشارة وملكته واشتركتك وفي بيع احد النقيضين بالآخر صار فكتك  
 وفي البيع ما تحتك قال لا سنوي ومنه عوضتك فاقضاه كلاءه  
 في مواضع **ومنها** التخيير والترك بعد الانفساخ بان يقول السابع  
 بعد انفساخ البيع فرددت على موصلي لعقد الا ولا يقبل صاحبه كما  
 اقتضاه كلاءه التبيين في القراض **وبله** صحة الكفاية ايضا لذكره

وقد الاول بان اخلته في ملكك





لو تكفل فابراه المتحقق ثم وجد ملازم الحضي فقال اترك وانما عا ما كنت  
عليه من الكفالة صار كغيره **قلت** اشترت اشتريت  
تلك وفيه الوجه السابق شريت صارفت توليت اشتركت تقرر  
قال الاسنوي **ومنها** بعثت عا ما نقله في شرح المذهب عن اهل  
اللغة والفقه **ومنها** نعم صرح بالرافعي في مسألة المتوسط  
غير انه لا يلزم منه اجواز فيما اذا قال بعثتك فقال نعم لان مدلولها جند  
وهي حالة عدم الاستفهام وقد صرح بالطلاق في وقوعها في  
جواب بعثتك العبادي في الريادات والامام ناقلا له عن الامام  
الرافعي جزم بالصحة في وقوعها بعد بعثتك ذكره في النكاح  
نظر انتهى كلام الاسنوي **ومن** صرايح القبول فعلت صرح بها الرافعي  
في جواب الشومني والعلابي في الزباد ان في جواب بعثتك **ومنها** رضيت  
صرح بها الروياني والقاضي الحسين **تيسر** طاهر كلامهم ان قبلت  
وحدوها من الصرايح اعني اذا لم يقل معها البيع ونحوه قال في المحقق  
وقد ذكر الرافعي في النكاح ما يدل على انها كناية فقال فيما اذا قال  
قبلت ولم يقل نكاحا ولا تزوجا فانها صحيحة الطرف ان المسئلة على قولين  
احدهما ان القبول ينصرف الى ما اوجبه فكان كالطهارة لظهورها  
اطمع لانه لم يوجد التصريح بواحد من لفظي النكاح والتزويج والنكاح  
لا ينصرف بالكنايات هذا لفظه وهو صريح في ان التقرير الواقع بعد قلته  
الحق هنا بالكنايات فيكون ايضا كناية في البيع قال فان قيل هو صريح  
لان التقرير قبلت البيع والقبول كما ملفوط قلنا فيكون اصطلاحا صريح  
في النكاح لان التقدير قبلت النكاح فينصرف به قال فالقول بان كناية  
في احد البابين دون الاخر تحكم لا دليل عليه **قلت** الذي يظهر انه صريح  
في البابين وانما لم يصح به النكاح لانه لا ينصرف بكل صريح للتعبير فيه  
بلفظ التزويج والنكاح وليس في كلام الرافعي ما يدل على انه كناية فيه  
وانما مراده ان لفظ التزويج والنكاح مقدر فيه ومكتفي ومضمون فصار حكما  
بالكنايات باعتبار تقديره فالكناية راجعة الى لفظ النكاح والتزويج  
المعتبر وجوده في صحة العقد باعتبار تقديره الا ان لفظ قبلت فتأمل

الكتاب

**الكتاب** جعلته كذا اخذه بكذا تسلمه بكذا ادخلته في ملكك وكذا  
سلطتك عليه بكذا اعلى الا صح في زوايا الروضة وفي وجه لا كقول  
المتك بالث وكذا ابا عبد الله وبارك الله لك فيه فيما نقله في زوايا الروضة  
عن فتاوى القزالي وضع اليد اقاله الله ورده الله عليك في الاقالة وزوجك  
الله في النكاح ونقل الرافعي في الطلاق في طلقك الله واعتقد الله وقول  
رب الدين للمدين ابراك الله وجهين بلا ترجيح احدهما انه كناية وبه  
قال ابو شيخي والثاني اعني مسألة انه صريح وهو قول العبادي قال في المهمات  
وهذه المسئلة البيع والاقالة مثلها **الخيار** جزم الرافعي بان قول المتعاقدين  
تخييرا صريح في قطع الخيار وكذا اخبرنا امضا والعقد امضاه اجزاه  
النماء وكذا قول احدهما لصاحبه اختره **القرص** منه ذكر في الروضة  
واصلها صيغته اقوضتك اسلمتلك خذها امثله خذها واصرفه في حيا  
بكم ورد بدله ملكتك على ان ترح بدله قال السبكي والاسنوي وكلامهم  
كلامه ان هذه اللفاظ كلها صرايح لكن سبق في البيع ان خذها كناية  
فبني ان تكون هناك كذلك ولو اقتصر على قوله واصرفه في حيا لم يكن  
فرضا وجها في المطلب والظاهر المنع لا حتم له **الوقف** الصحيح  
الذي قطع به الجمهور ان وقفه وجبت والمذهب وسبقت صرايح وقيل  
كنايات وقيل وقفه فقط صريح وقيل هو وجبت والمذهب ان حرمت هذه  
البقية للمساكين وابدتها كنايات وان تصدقت فقط لا صريح ولا كناية فان  
اضافة الى جهة عامة كقوله على المساكين فكنايته وان ضم اليه ان قال صرفه  
محمية او محبة او موقوفة او لا تباع ولا توهب او لا تورث فصرح قال السبكي  
جاني هذا الباب نوع غريب ميات مثله الا قليلا وهو انقسام الصريح الى ما هو صريح  
بنفسه والى ما هو صريح مع غيره ومن الصرايح جعلت هذا المكان مسجدا لله تعالى  
وتد جعلتها مسجدا فقط في الاصح وقوله وقفنا على صلاة المسلمين كناية كخارج  
الى قصر جعلها مسجدا **والسوال** عن رجل قال هذا العبد والراثة خرج عن  
ذمتي لله تعالى فقلت بواخذها مرارة في الحسرة عن ذمتي ملكته ثم هو في العبد  
يحمل العتق والوقف فان فسر باحد هما قبل وان لم يفسر فالجمل على العتق اظهر  
لانه لا يحتاج الى تعيين ولا قبول والوقف يحتاج الى تعيين الجهة الموقوف عليها



وقبول الموقوف عليه اذا كان معينا **واما** الدابة فان طانت من النعم احتملت  
الوقوف والا صحت والهدي ويرجع اليه فان لم يفسره فالجمل على الاضحية  
اظهر من الوقوف طاقنا ومن الهدي لا منه لا يحتاج الى نقل فان كان  
قابل ذلك مكة او غيرها استوى الهدي الاضحية وتحمل ايضا سرا  
ابعا وهو الذر وخامسا وهو مطلق ذكها والصدقة بها  
على الفقراء **والكائنات** من غيرها وهي مأكولة احتملت الوقوف  
والذر والصدقة **او غير مأكولة** لم يحتمل الا الوقوف فان قسر به الوقوف  
باطل لعدم تعيين الجهة وهو عامي قبل رسته وان قال صدقة انها  
لما يسه في قبول ذلك منه نظر قلت ذلك تحسب **الحطبة** صرح بها  
اريد نكاحك اذا انقضت عرسك فالحكم والتفريق رباح  
فيك من تحمك مثل انت جميلة اذا احللت فادني لا تنقي اهما ليست  
مرفوع عند الله سابق اليك خير **النكاح** صرح في الادب  
لفظ التزوج والانكاح ولا يبع بغيرهما وفي القبول قلت نكاحا  
او تزوجها او تزوجت او نكحت ولا يكفي قلت فقط ولا قد فعلت  
ولا نكح في الاصح بخلاف البيع وحكي ابن حنبل اجماع الائمة  
الاربعة على الصحة في وضعت نكاحا قال السبكي وجب التوقف  
في هذا النقل والذي يظهر انه لا يبع **الحال** ان قلنا انه طلاق وهو  
الاطهر فلفظ الفسخ كناية فيه قال في اصل الروضة واما لفظ  
الحال ففيه قولان قال في الام كناية وفي الاملة صرح قال الروايين  
 وغير الاول هو الاظهر واختار الامام والقضاة الى البقوي  
 والثاني ولفظ المقتضى كلفظ الحال في الاصح وقيل كناية قطعها  
واذا قلنا لفظ الحال صرح في ذلك اذا ذكر المال فان لم يذكر  
فكناية على الاصح وقيل على القولين وهل يقتض الحال المطلق  
الحالي بغير ذكر المال ثبوت المال اصحهما عند الامام والقضاة  
والروايين نعم للعرف والثاني لا لعدم الالتزام هذه عبارة الروضة  
وعبارتها طناح ولفظ الحال صرح في قول كناية فعلى الاول  
لو حصر بغير ذكر مال وجب مهر مثل في الاصح وهو صريح في ان  
لفظ

لفظ الحال صرح وان لم يذكر معه المال وهو خلاف ما في الروضة قال  
الشيخ والى الدين في كنفه والحق انه لا منافع بينهما فانه ليس في المنافع  
انه صرح مع عدم ذكر المال فلعلم من ان له جري بغير ذكر مال مع وجود  
صحة له وهو اقتران النية به انتهى **فالحاصل** ان لفظ الحال والفاد  
صرح به ذكر المال كناية ان لم يذكر ويصح بجميع كنيات الطلاق  
سواء قلنا انه طلاق او فسخ في الاصح **ومن** كناية لفظ البيع والشري  
بقتل نفسه فتقول اشتريت او قبلت **والا قالت** وبيع الطلاق بالظهر  
من جفته وبيع المهر بالطلاق من جهتها **الطلاق** صراحه الطلاق  
وكذا الفراق والسراح على المشهور كالمقتل وانت طالق وباطلق  
ونصف الطلاق وكل طلقة واقعت عليك طلاق وانت مطلقه وبأ  
طلقة وفيها وجه واما انت مطلقه وانت طلاق او الطلاق او  
القة واطلقتك فالاصح انها كناية وفي لك طلقه ووضعك عليك طلقه  
وجها ونجس ذلك في الفراق والسراح ايضا **والكنايات** انت خليت  
بريه بته بته بابت حرام حرة واجده اعترى اعترى رحمة الجحى  
اهلك حبلك على غاربك لا افده سيرك اعترى اعترى اخر جي اذهبي  
سافري تجدي تنقي تستري الرمي الطريق بيني ابعدى دعي  
ودعيني بريت منك لا حاجة لي بك وانت وشئت لعلا الله يسوي  
اليك خيرا بارك الله لك بخلاف بارك الله فيك تجرعي دوي تزودي  
وكذا طلي واشربي وانكحي ولم يبق بيني وبينك شي ولست بوجه  
لي في الاصح لا احنك الله وقومي واقهري واحسن الله جزاك  
ورود بني على الصحيح **نسبه** تقدم ان نعم كناية في قبول النكاح  
ولا ينقض به وفي القبول قبول البيع فينقض على الاصح وينقض  
به البيع في جواب الاستفهام جز ما في كانه صرح واما في الطلاق  
فلو قيل له اطلقت زوجتك او فارقتها او زوجتك طالق فقال نعم  
فان كان على وجه الاستخبار فهو اقرار بواخذه فان كان  
كاذبا لم يطلق في الباطن وان كان على وجه التماس الانشا  
فصل هو صرح وكناية قولان اظهرهما الاول وقطع به بعضهم



**صرح** الاصح ان ما اشتهر في الطلاق سوى اللفاظ الثلاثة القرنية  
 على الله على حرام او انت على حرام او اطلق على حرام كناية لا  
 يلتحق بالصرح فلو قال لزوجتي انت على حرام او حرام فانت  
 نوى الطلاق وقع رجعي او نوى عدم اوقع ما نوى او نوى  
 الظهار فهو ظهار وان ظهروا نواهما معا فعمل يتوون طلاق  
 لقوته او ظهروا لان الاصل بقاء النكاح ويخير ويثبت  
 ما اختاره اوجه اوجه الثالث وان نوى احدهما قبل الاخر قال  
 ابن الحداد ان اراد الظهار ثم اراد الطلاق صح وان اراد الطلاق  
 او لافان كان باينا فلا معنى للظهار بعده وان كان رجعي  
**فالظاهر** موقوف ان راجعها فهو صحيح والرجعة عود ولا فهو لغو  
 وقال الشيخ ابو علي هذا التفصيل فاسد عندي لان اللفظ الواحد اذا لم  
 يجر ان يراد به التصرفات لم يختلف الحكم بارادتهما معا او متعاقبتين  
 كذا في الروضة واصلها من غير ترجيح والراجح مقالة ابي علي لا طلاق  
 في الشرع الصغير والمحرم والمزاج والتحريم وان نوى تحريم غيرها  
 او فرجها او وطئها لم يجرم وعليه كفارة كفاية اليقين في المال وان  
 لم يطأ في الاصح وكذا اذا طلق ولم ينو شيئا في الاظهر فلفظ انت على  
 حرام صريح في لزوم الكفارة ولو قال هذا اللفظ لاسمه ونوى الحق  
 عتقت او الطلاق او الظهار فلفظ او تحريم لم يجرم وعليه الكفارة  
 وكذا ان اطلق في الاظهر فان كانت محرما فلا كفارة او معتدة او مكره  
 او مجوسية او مزوجة او الزوجة معتدة عن شبهة او محرمه فوجهان  
 لانها محل الاستباحة في الجملة او حايضا ونقيا او صائمة وجبت على  
 المذهب لانها عوارض او رجعية فلا على المذهب ولو قال لعدا  
 ثوب فحويه فلفظ لا كفارة فيه ولا غيرها **الرجعة** صرايح  
 رجعتك وارجعتك وراجعتك وكذا اسكتك وردت في الاصح وتزوج  
 جنك ونكحتك كنايةان وقيل من كان وقيل لغو واخترت رجعتك  
 كناية وقيل لغو وقيل ان كل لفظ ادى معنى الصريح في الرجعة صريح  
 نحو رجعت تحريمك واعدت حيك ولاصح ان صرايح مختصة بالطلاق  
 صريحة محصورة فالرجعة التي تحصل باحدة او لى شكل **بطل** صريحة

العتك وتعتب ذكر الحشفة بفرج والجماع تدكروا لا فتضا من ذكره  
 للبكر وكذا انطلق الجماع والوطي والاضافة والافتضاض للبكر  
 من غير على الصحيح **والكنايات** المتباشرة والمباشرة والملازمة والنسب  
 والافتضا والمبا على والدخول بها والمضي اليها والغشيان والقران و  
 الايتان والتقديم انها كلها صريحة والتفوق على ان لا يعذر عنك وسجل  
 جميع راسي وراسك وسادة ولا يجمع تحت سقف ولا تطول غيبتي  
 عنك ولا تسوتك في الجماع ولا اغضبتك كنايةات في الجماع والمبا معا  
 قوله ولتطولن **بطل** كذا لا سوتك في الجماع صريح فيه كناية في الملك  
**الظهار** صريحة انت علي او معي او عندي او مني او لي كظهر لي  
 وكذا انت كظهر لي بلا صلة وقيل انه كناية وكذا اجعلتك او تفعل او  
 انك او جعلتك كظهر لي وكذا اكذبك امي او جعلتها او ذاكها  
 وكذا اكذبها او جعلها او صدرها او بطنها او فرجها او شعرها على الاظهر  
 وكعبها كناية ان قصد ظهارا فظهارا او كرامة فلهو وكذا ان اطلق في الاصح  
 وقيل كزوجها كناية وقيل لغو وكذا صريح قطع به العواقبون وقيل كناية  
 قال في اصل الروضة وهو اقرب وقوله كما في او مثل امي كناية كعبها **القذف**  
 صريحة لفظ الزنا لقوله زنت او زنت او يازان او يازانية والشك في  
 ايداع الحشفة او الزكوة الوصف بغير اود بر وسائر اللفاظ المذكورة في  
 الايلاف صريحة صريحة هنا اذا انضم اليها الوصف بالتحريم ولطنت وط  
 بك وزنت في الجمل وفي وجهه كناية وزنا فرجك او ذكرك او فلك او  
 ذكرك ولا مراه زنت في قبلك ولرجل تفعل وتختني ذكرك وفرجك معا  
 ولولد غير الذي لم ينف بلعان لست ابن فلان **والكنايات**  
 يا فاجر يا فاسق يا خبيث يا خبيثه يا شقي انت تحمين الخلق لا ترد  
 يد لاسس ولقرشي يا بنطي اولست من قرشي ولولده لست ابني وللمنعي باللعان  
 لست ابن فلان ولزوجتي لمرادك عذرا في الجديد ولا خبيثه قطعا  
 وانت اذني الناس او اذني من الناس وانت في الناس او اذني من فلان  
 على الصريح في كل كنايةات في الجمل على الصحيح وكذا زناات فقط او يازاني  
 باللفظ في الاصح كناية في الجمل بالياء المنصوص ولرجل زنت في قبلك

والظاهر

البكر



ورئت يدك او رجلك او عينك واحد قبل المشكل وبالوطى على المرحوق في الذهب  
واختار في زوايد الروضة انه صرح لان احتمال ارادة غاير من لوط لا يفهم  
العوام اصلا ولا يسبق الى ذهن غيرهم **ومن الكتابات** يا قواد  
يا قواجر وفيها وجهان صريحان ويا نابون كما في قتا ويا النور ويا  
قحبه ويا علق كما في قتا ويا الشاشي وجزم ابن الصباغ والشيخ عز الدين  
بان يا قحبه صريح ويا قتا التبع عز الدين بان يا مخنت صريح للوقوف ووقوف  
ابن القطان ان يا قحبه كناية **والله** يا ابن الخلال اما انا فليست  
بزان وامي ليست بزانة ما احسن اسك في الجيران ما انا يا ابن خازولا  
اسكاف فله اثر لذك وان نوى به القذف لان النية انما تؤثر اذا احتمل  
اللفظ المنوي ولا دلالة في هذا اللفظ ولا احتمال وما يفهم منه مستبعد  
قراين الاحوال وفي وجه انه كناية لحصول الفهم والابتداء **ضابطا**  
قال الخليلي كل ما حرم النسخ به لعينه فالغرض به حرام كالغفر والقذف  
وما حلت النسخ به لعينه او حرم لا لعينه بل العارض فالغرض به جائز  
كخطبة المفسر **الغنى** صريح الحرير والاعتاق نحو انت حر او محررا  
وحررتك او عتقتك او عتقتك وكذا فكل الرقبة في الاصح **و**  
**الكتابيات** وهبتك نفسك لا ملك لي عليك لا سبيل لسلطان لا يد  
لا امر لا خدمه ازلت ملكي عنك حرمتك انت سايده انت لله وهبتك  
نفسك وكل صراج الطلاق وكما فانه كنايات فيه وكذا انت على ظهوري  
في الاصح **فرعان** الاول لا اثر للخطا في التذكير والتأنيث في الطلاق  
والعتق والعقد فلو قال انت طالق او انت حر او زان او زنت اوله انت  
حره او زانية او زنت فهو صريح **الثاني** لو قال لعبد انت ابني وقناه  
بحوزان يكون ابنا له ثبت نسبه وعتق ان كان صغيرا او بالغا وصدقه  
ان كذا به عتقا ايضا ولا نسب فان لم يمكن كونه ابنة بان كان اصغر منه عا حلا لا يتصور  
كونه ابنة لغيره لم ولا يصح لانه ذكر محال فان كان معروف النسب من غيره لم  
يلحقه لكن يعقوب في الاصح لتضمنه الاقرا من جنس بنته وفي نظره من المرأة لو قال له انت  
بنتي قال الامام الحكم في حصول الفراق وثبوت النسب في العتق قال في الروضة  
من تزوايد واختار انه لا يقع بغيره اذا لم تكن نية لانه انما يستعمل في العادة  
للملاطفة وحسن المعاشرة **التدبير** صريح انت حر بعد موتك اعتقتك حررتك

حل

وان

بعد موتك

بعد موتك اذا امت فانت حر او عتقت **والكتابية** خليت سبيلك بعد موتك  
ولو قال بترتك او انت مدبر فالنصر انه صريح فيعتق اذا مات السيد ونصر في  
الكتاب به ان قوله كابتك على كذا لا يكفي حتى يقول فاذا ادبت فانت حر او سوية  
فقبل فيها قولان احدهما صريحان لا شترها رها في معناه كما لبيع والمهنة والثاني  
كما تان لخلوها عن لفظ الحرية والعتق والمذهب يعز من النصين والغرقان التبرير  
سهرورد بين الخواص والعوام والكتابية لا يعرفها العوام **عقد الامان**  
صريحه اجرتك انت مجار انت من امتك انت في امان لا بأس عليك بالخوف  
عليك لا تخف لا تفرع **والكتابية** انت عما تحب كن كيف شئت **ولا به**  
**القضا** صريحه وليتلك القضا فله تكل استنتك استخلفتك اقض بين الناس  
احكم ببلد كذا **والكتابية** اعتمد عليك في القضا رددته اليك فوضته اليك  
اسنده اليك قال الرافعي ولا يكاد يتضح فرق بين القضا وقوضته اليك  
قال النووي الغرق واضح فانه وليتلك يعز لمجمله قاضيا وقوضت اليك  
محتمل لا يراد توكله في نصه قاض **ومن الكتابات** كما في اد بالقضا  
لا ين ابي الدم عولت عليك عهدت اليك وكلت اليك **القول في**  
**الكتابية** فيها مسائل **الاولى** في الطلاق فان كتبه الاخرى فواجه  
انها انه كناية فيقع الطلاق ان نوى وان لم يشتر **الثاني** لا بد من  
الاشارة **والثالث** صريح **واما** الناطق فان تلفظ بما كتبه حال الكتابة  
او بعد ما طلقت وان لم يتلفظ فانه لم ينو اطلاقا لطلاق لم يقع الصبح  
وقبل يقع فيكون صريحا وان نوى فاقول اظهرها تطلق **والثاني** لا  
التأنيث ان كانت غايته عن المجلس في اصل الروضة وهذا الملاءم جازي  
سائر التفقات التي لا تحتاج الى قبول كالا عتاق والابرا والعقود  
القضا من غيرها **واما** ما يحتاج الى قبول فهو نكاح وغيره  
فغير النكاح كالبيع والمهنة والامارة ففي انعقادها بالكتابة خلافا  
مرتبة على الطلاق وما في معناه ان لم يقع بها فمنا اولى فوجهان للملاءم  
في انعقاد هذه التفقات بالكتابيات ولان القول شتر فيها فبينا اخر عن  
الاجاب والامذهب الانعقاد ثم المكنون اليه ان يقبل بالقبول وهو  
اقوى وله ان يكتب القبول واما النكاح ففيه خلافا في مرتبة والمذهب منه سبب



الشهادة فلا اطلاع للشهود على النية ولو قالوا بعد الكتابة نوبنا كان شهادة  
على اقرارها لا على نفس العقد ومن جوزا عند الحاجة وجبت جوازنا انعقاد  
البيع ونحوه بالكتابة فذلك في حال الخيبة فاما عند الحضور فمختلف في مرتب  
والاصح الانعقاد ووجبت جوازنا انعقاد الكتاب بها يكتفى به وحكم ينشئ  
وخص الكتاب عزلا ولا يشترط ان يحضرها ولا ان يقول شاهد فاذ ا  
بلغه يعقل القضا ويكتب القبول ويحضره فيها هذا لا يحتاج ولا يلزم غيرهما  
في الاصح ولو كتب اليه بالوكالة فان قلنا لا يحتاج الى القبول فهو ككتابة الظاه  
والافصح البيع ونحوه وولاية القضاء كالوكالة فالمرتب صحته بالكتابة  
**كتاب بيع العزل** بالكتابة فان كتب اليها اذا اتاك كتابي فانت معزول لم يعزل  
قبل ان تحصل الكتاب قطعا كما اذا ووكيله وكذا في الطلاق وان كتب انت  
معزول او عزلتك فالظاهر العزل في الحال في الوكيل دون القاضي اعظم الضرر  
في نقض قضيتهم ولا خلاف في وقوع الطلاق في نظر ذلك في الحال وان  
كتب اذا قرأت كتابي فانت معزول او طالق لم يحصل العزل والطلاق محرم  
البلوغ بل بالقرأة فان قرى عليه او عليها وحما اميان وقع الطلاق والعزل  
وان كانا قاريين فالاصح انهما لا يقع لان الغرض اعلاه وعدم وقوعه  
الطلاق لعدم قرأتها مع الامكان وقيل لا يعزل القاضي ايضا وقيل يقع الطلاق  
كالعزل والفرق ان منصب القاضي يقتضي القرأة عليه دون المرأة **كتاب**  
قال ابن الصلاح ينبغي للمحيز في الرواية كتابه ان يلفظ بالاجارة ايضا فان  
اقتصرا على الكتابة ولم يلفظ مع قصد الاجارة صحته وان لم يقصد الاجارة  
قال ابن الصلاح غير مستبعد صحيح ذلك في هذا الباب كما ان القرأة على  
الشخص اذا لم يلفظ بما قرى عليه جعلت خيرا آمنه بذلك وقال الحافظ ابو  
الفصل العراقي الظاهر عدم الصحة **المسألة الثانية** قال النووي في الاذكار  
من كتب سلاما في كتاب وجب على المكتوب عليه والسلام اذا بلغه الكتاب  
قال المتولي وغيره وزاد في ثمره المذهب انه يجب الرد على العون **المسألة**  
هل يجوز الاعتقاد بالكتابة والمخط فيه **فروع الاول** الرواية  
فاذا كتب الشيخ بالحديث المحاضر او غايب او امر من كتب فان قرأت بذلك  
اجازة فان الاعتقاد عليه والرواية قطعا وان تجردت عن الاجازة فذلك لا يصح

المشهور

المشهور ويكفي معرفة خط الكاتب وعدالة وقيل لا بد من اقامة البينة عليه  
**الثاني** اصح الوجهين في الروضة والشرح والنهاية والمحرر جواز رواية  
الحديث اعتمادا على خط محفوظ عنده وان لم يتركه سماعه **الثالث** يجوز  
اعتماد الرواية على سماع جزء وحده اسمه مكتوب بآتيه انه سمعه اذا ظن بالعاصرة  
والثاني ونحوهما مما يغلب على الظن فان لم يتذكر وتوقف فيه القاضي حين **الرابع**  
**ب** عمل الناس اليوم على النقل من الكتب ونسبته ما فيها الى مصنفها قال ابن الصلاح  
فان وثق بصحة النسخة فله ان يقول قال فلان والافواه ياتي بصيغة الجزم قال  
الزركشي في جزمه حكم الاستاذ ابو اسحاق الاسفرياني الاجماع على جواز النقل  
من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند الى مصنفه وقال **الطبري** في  
تعليقه من وجد حديثا في كتاب صحيح جاز له ان يروي به ويحج به وقال قوم  
من اصحاب الحديث لا يجوزون لانه لم يسمعه وهذا غلط وقال ابن عبد السلام  
اما الاعتماد على كتب الفقهاء الصحيحة الموثوقة بها فقد اتفقوا على ما في هذا العصر على  
جواز الاعتماد على ما لا يستند اليها لان الثقة قد حصلت لها كما تحصل للرواية  
ولذلك اعتمادنا على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم  
لحصول الثقة بها وبعد التدليس ومن اعتقد ان الناس قد اتفقوا على الخطا  
في ذلك فهو ادلي بالخطا منهم ولولا جواز الاعتماد على ذلك لتعطل كثير من  
النصائح المتعلقة بها وقد رجع الشارع الى قول الاطباء في صور وليس كنههم  
ما خرد في الاصل الا عن قوم كفار ولكن لما بعد التدليس في اعتماد عليه  
في اللغة اشعار العرب وجمهم كفار بعد التدليس انتهى **الخامس** اخواني الا  
ما من رجل كتب له عهدا واشهد عليه عدلين فان لم يشهد فضل يلزم الناس طاعة  
وجوزهم الاعتقاد على الاعتقاد خلافه والمذهب انه لا يجوز اعتماد مجرد الكتاب  
من غير اشهاد ولا استفاضة **السادس** اذا راى القاضي ورقة فيها  
حكمه لرجل وطلب منه امضا وهوالعمل به ولم يتذكره لم يتعمده قطعا لا مكان التز  
ويرى وكذا التشاهد لا يشهد بمضمون خطه اذ لم يتذكر فلو كان الكتاب محفوظا  
عنده وبعد اتمال التزوير والتعريف كما المحرر والمجال الذي يكتب فيه فوجهاك  
الصحيح ايضا انه لا يقضى به ولا يشهد به لم يتذكر خلافا ما تقدم في الرواية لان  
بابها على التوسعة **السابع** اذا راى خطا يمينه ان يخطه فلان كذا او ادبته فلان



كذا قال اصحابه فله ان يحلف على الاستحقاق والاداء اعتمادا على خطابه اذا و  
 ثق خطبه وامانه قال القفال **وضا** وتوقد ان يكون بحيث لو وجد في  
 تلك المذكرة لقوله ان على كذا لا يجد من نفسه ان يحلف على نفي العليم بل يوجب  
 من التركة وفرقوا بين وبين القضا والشهادة بان خطرهما عظيم ولا يفتقران  
 به ويمكن المذكرة فيهما وخط المورث لا يتوقع فيه اجتناب اعتماد الظن  
 فيه حتى لو وجد ذلك بخط نفسه لم يحمله الملق حتى يتذكر قوله في التاميل و  
 اقره في اصل الروضة في باب القضا **الثامن** يجوز الاعتماد على خط  
 المفتي **التاسع** قال الماوردي والرواية في لو كتب له ورقة تلفظ الحوام  
 ووردت على المكتوب اليه لزمه اداؤها اذا عثر في يد من المكاتب وان  
 خطه اراد به الحوالة وبيد المكتوب له فانما تكرر من ذلك لم يلزم  
 ومن اصحابنا من ان لزمه اذا عثر بالكتابة والدين اعتمادا على العرق  
 ولتعد الوصول الى الارادة **الحاشية** شهادة الشهود على ما كتبه في وصية  
 لم يطلع عليها قال الجمهور لا يكفي وفي وجهه يكفي واخبار السبكي **الحادي**  
**عشر** اذا ولى مع القسط رقعة فيها ان تحتد دفينا وانه لو فني اعتمادها  
 وجعل احدهما عند الخزانة والآخر في كاهن وهو الموافق كلام الاكثرين  
**تدبر** حكم الكتاب على القسط والرق والموح والارض والنقش  
 على الحجر والخشب واحد ولا اثر لرسم الارض على الماء والهوا **القول في الاشارة**  
 الاشارة من الاخرى مضمرة وقاية مقام عبارة الناطق في جميع الحقوق  
 كالبيع والاجارة والهبة والرهن والنكاح والرجعة والظهار كالطلاق و  
 الخفاق والابراء والحلول وغيرها كالاقارب والاعاوي واللعان والنفقة  
 والاسلام **ويستثنى** صور الاولى شهادة لا تقبل بالاشارة في الاصح **المائة**  
 مائة لا تنعقد بها الا اللعان **الثانية** اذا خاطب بالاشارة في الصلاة لا  
 تبطل على الصحيح الرابعة حلف لا يكله فاشارة اليه لا يثبت **الرابعة** لا يصح  
 اسلام الاخرى بالاشارة في قول حتى يصلي بعدها والصحيح صحته وحمل النص  
 المذكور على ما اذا لم تكن الاشارة مفهومة واذا قلنا ما عتبر بها منهم من  
 اراد الحكم على اشارته المفهومة نوى ام لا وعليه البغوي وقال الآخرون اشارته  
 منقضية الى صريحه مغنية عن النية وهي التي يفهم منها المقصود كل ما وقع عليها

الامام

والى

والى كناية مفتقرة الى النية وهي التي تختص بفهم المقصود بها الخصوص بالظن  
 الذي كذا حكمه في اصل الروضة والترجيح من غير تصريح بترجيح وجزم بقوله  
 الامام في البحر والمنهاج قال الامام ولو بايع في الاشارة ثم ادعى انه لم يرد  
 الطلاق وانهم هذه الدعوى فهو كما لو فسر اللفظ الشايخ في الطلاق بغيره و  
 سوا في اعتبار رعا قدر رعا الكناية ام لا كما اطلق الجمهور فصرح به الامام  
 بشرط المتولي عجز عن كتابته مفهومة فان قدر عليها هي المقننة لانها اضبط  
 وينبغي ان يكتب معاذ لك اني قصدت الطلاق ونحوه **واما القادر**  
 على النطق فاشارته لغو الا في صور **الاولى** اشارة الشيخ في رواية الحديث  
 كنطقه وكذا المفتي **الثانية** اما الكفار فيعتقد بالاشارة تغليباً لحسن الدم  
 كما في تيسر مسلم الى كافر فينجأ الى صف المسلمين وقالوا لا بد بالاشارة الا ان  
**الثالثة** اذا سلم عليه في الصلاة يرد بالاشارة **الرابعة** قال انت طالق  
 واثارها صبيحان او ثلثة وقصد وقع ما اشار به فان قال مع ذلك هكذا في  
 بالنية ولو قال انت هكذا ولم يقل طالق ففي تحليف القاضي حسن لا يقع شيء  
 وفي فتاوى القفال ان نوى الطلاق طلق كما اشار وان لم ينو اصل الطلاق  
 لم يقع شيء وكل وجه انه يقع ما اشار من غير نية وما قاله القفال اظهر ولو  
 قال انت ولم يرد واثار لم يقع شيء اصله لا انه ليس من الفاظ الكنايات فلو  
 اعتبر كان اعتبار النية وحدها بل لفظ **الخامسة** الاشارة بالطلاق نية  
 كناية في وجهه لكن الاصح خلافه ولو قال لاحد من وجنتهم انت طالق وهذه  
 ففي اقتضا طلاق الثانية الى نية وجهان ولو قال اراي طالق واثار  
 الى احديهما ثم قال اردت بالآخرى قبل في الاصح **السادسة** لو اشار المحرم الى  
 صيد فصيد حرم عليه الاكل منه **الحديث** هل منكم احد امر ان يجعل عليها او اشار  
 اليه فلو اكل فهل يلزمه الجزاقر لان اظهرها **الفرع** من الشك ما نقله الرازي  
 عن التهذيب ان ذبيحة الاخرى محل ان كانت له اشارة مفهومة والافقولا ان  
 كالمجنون والذي ينبغي القطع بحل ذبيحته سواء كانت له اشارة مفهومة ام لا  
 لا مدخل لذلك في قطع الخلقوم والمري وقال الشافعي في المختصر ولا بأس بذبيحة  
 الاخرى **الفرع** قال لا تنوي اشارة الاخرى بالقران وهو حسب كالتطوق  
 صرح به القاضي حسن في فتاويه وعموم كلام الرازي في الصلاة يدل عليه وفي



المطلب ذكره في صفة الصلاة ان الاخرى يجب عليه تحريك لسانه قال فيحرم  
عليها اذا كان جنباً تحريك اللسان بالقرآن **ف** مع المتعقل لسانه  
واسطة بين الناطق والاخرى فلو اوصى في هذه الحالة بما شارة مغفلة  
او قرى كتاب الوصية فاشارة براسه ان نعم صحت **ف** مع اشتراط  
النطق في الامام الاعظم والقاضي والشاهد وفيهما وجه **ف** مع  
علق الطلاق بمشيئة اخرى فاشارة بالمشيئة وقع فان كان حال النطق نا  
طقاً فحرم بعد ذلك ثم اشار بالمشيئة وقع ايضا في الاصح اقامة لاشارة  
مقام النطق المجهود في حقه ولو اشار وهو ناطق لم يقع **ع** الاصح **تبيين**  
حيث طلبت الاشارة من الناطق وغيره لم يقع مفرها شي كالاشارة بال  
لسنة في التشهد والاشارة الى الحجر الاسود والركن اليماني عند الحج عن  
الاسلام **ق** **ع** اذا اجتمعت الاشارة والعبارة واختلفت مو  
جبتها غلبت الاشارة وفي ذلك فروع **منها** ما لو قال اصل خلف يداي  
وعا ريد هذا فبان عموماً فالاصح الصحة وكذا عا هذا الرجل فبان امرأه  
ولو قال زوجتك فله نه هذه وسماها بغير اسمها صح قطعاً وحكي فيه  
وجه ولو قال زوجتك هذا العلام واثارة الى بنته نقل الرويات عن  
الاصحاب صحة الزكاح لقوله عا الاشارة ولو قال زوجتك هذه  
العربية فكانت عجمية او هذه الجوز فكانت شامية او هذه البضام  
فكانت سوداً او عكسه وكذا تحكك المخالفة في جميع وصر النسب و  
الصفات والعلو والنزول ففي صحة النكاح قولان والاصح الصحة و  
لو قال بعنتك داري هذم وحدها وغلط في حدودها صح البيع  
بخلاف ما لو قال بعنتك الدار التي في المحلة الفلانية وحدها وغلط لان التعديل  
هناك عا الاشارة ولو قال بعنتك هذا الفرس فكان بخلافه او عكسه فوجاه  
والاصح هنا البطالة قال في شرح المذهب انها صح البطالة هنا تعليل  
خلافه في غرض المالك ومع الصحة في الباقي تعليل للاشارة  
هذه الصورة من القاعدة ويضم اليها من خلف لا يحكم هذا الصبي فكله شحيل  
اولا ياكل هذا الرطب فاكله ثم اولا لا يدخل هذه الدار فدخلها عرسه  
فالاصح انه لا يحث ولو قال اعها هذا الثوب لكتان فبان قطناً او عكسه

فبان

فالاصح

فالاصح فساد الخلع ويرجع بمهر مثل ولو قال خالعتك على هذا الثوب  
المهروي او هو مهروي فبان خله فيه صح ولا رد له بخلاف ما لو قال على انه  
مهروي فبان مهره فانه يصح ويملكه وله الخيار فان رده / مع الى مهر مثل  
وفي قول قيمته ولو قال **ان اعطيني هذا الثوب وهو مهر** فبان  
فت طالق فاعطته فبان مهره بالمر بقاء الطلاق لانه علقه بشرط ان يكون  
مهره ولم يكن كذلك فكانه قال ان كان مهره فطالق ولو قال **ان اعطيني**  
هذا المهر فاعطته فبان مهره فبان احداهما لا تطلق تنزلاً له  
عا الاشتراط كما سبق والثاني تقع البينة تعليل للاشارة قال الدافع  
وهذا اشبه وصح في اصل البروضة ثم فرق بين قوله وهو مهر في ان  
اعطيني حيث افاد الاشتراط فلم يقع الطلاق وفي خالعتك حيث لم يفده فله  
رد له بانه دخل في ان اعطيني على كلام غير مستقل فيستقيد بما دخل عليه  
وتما منه بالفراغ من قوله فانت طالق وما قوله خالعتك على هذا الثوب  
فكله م مستقل فجعل قوله بعده وهو مهر في جملة مستقل فاستقيد بها  
الاولى ولو قال **لا اكل الا من هذه البقرة** واشارة الى شاة حيث بكل  
لحمها ولا يخرب عا الخلاء في في البيع ونحوه لان العقود تراعى فيها شروط  
وتعديلات لا يغبو مثلها في الايمان فاعتبر هنا الاشارة وجها واحداً  
ولو قال ان اشتريت هذه الشاة فله على ان يجعلها اخصية فاشترها  
فوجها واحد لا يجب تعليل للاشارة فانه اوجب للعينة قبل الملك والثاني  
يجب تعليل الحكم العبرة فانه عبارة نذر وهو متعلق بالذمة كما لو قال ان  
اشتريت شاة فله على جعلها اخصية فانه نذر مضمون في الذمة فاذا اشترى  
شاة لزمه جعلها اخصية **القول في الملك** فيه مسائل الاولى في نفسه  
قال ابن السكيت هو حكم شرعي يقدر في عين او منفعة يقتضي عكر من ينسب اليه  
من انتفاعه والعوض عنه من حيث هو كذلك فهو لنا حكم شرعي لانه يتبع الا  
باب الشرعي وقولنا مقدر لانه يرجع الى تعلق اذن الشرع والتعلق  
عند من ليس وصفه حقيقة بل يقدر في العين والمنفعة عند تحقق الاسباب  
المفيدة للملك وقولنا في عين او منفعة لان المنافع تملك كالايمان و  
قولنا تقتضي انتفاعه يخبر تصرف الفصاة والاوصياء فانه في اعيان



أو منافع لا يقتضي انتفاعهم لا ينفصلون لا تنفع أنفسهم لا تنفع  
 المالكين وقولنا والعوض عنه يخرج الأبحاث في الصفات قال  
 الضياء فما ذون فيها ولا تملك ويخرج أيضا الاختصاص بالمساجد و  
 الربط ومعاهد لا سواق اذ لا ملك فيها مع التمكن من التصرف وقولنا  
 من حيث هو كذا إشارة الى انه قد يتخلف المانع لغرض كالمحور عليهم  
 له المملك وليس لهم التمكن من التصرف كما مر خارجي **الثانية** قال  
 في الكفاية اسباب التملك ثمانية المعاوضات والميراث و  
 الهبات والرضايان والوقف والغنمة والاحياء والصدقات  
 قال ابن السبكي وتبقت اسباب اخرى منها **تملك القطر بشرطه**  
**وهي** ادية القتل بملكها او لا تم تنقل لو رثته عا الاصح **وهي**  
 الخس ان يملك الغرة **وهي** خلط العاصب بالعضوب بماله او  
 بماله آخر لا يتميز فانه يوجب ملكا ياه **وهي** الضيق ان الضيق  
 يملك ما ياكله وهل يملك بالوضع بين يديه او في العذر والاولا  
 زدراد تبين حصول الملك قبله او وجه **وهي** الوضع بين  
 يديه الزوج الخالع عا الاعطاء **وهي** ما ذكره الجرجاني في  
 العاياة ان السابى اذا وطئ المسبية كان ممتلك لها وهو غير مجتبت  
 انتهى **قلت** الاخير ان ضح داخل في الغنمة والذي قبله داخل  
 في المعاوضات كما بر صور الخلع وكذا الصداق واما ملكة الضيف  
 فينبغي ان يعبر عنها بالاداء باحة لتدخل هي وغيرها من الاباحات التي  
 ليست لهبة ولا صدقة ويعبر عن الدية والغرة بالخيانة تشمل ايضا  
 دية الاطراف والمنافع والخرج والحكومات وقد **قلت** **وقد**  
 وفي الكفاية اسباب التملك **الثالثة** ثمانية وعليها زاد من حقها  
 الارث والهبة الاحياء الغنمة والمعاوضات الوصايا والوقف والصدقة  
 والوضع بين يدي زوج مخالفا **والضيف** والخلط بالعضوب والرقبة  
 كذا الخيانة مع تملك لقطنة **والوطئ** للمسبية فيما قال من سبقه  
 قلت الاخير ان ضحت فداحلة في الغنمة والخالع في التعويض كالصدقة  
**الثالثة** قال العلاء لا يدخل في ملك الانسان شي غير اختاره الا في

الملك

وعق مشاي هذا فاني لم اخرج اشرا ولا بطرا  
 ولا رياء ولا سمعة حزبت اتقاء سخطك واتقاء  
 برصانك استملك ان تنقذني من النار وان تنقذ  
 لي ذنوبي انه لا يغفر الذنوب الا انت ويقول اللهم  
 اجعل في قلبي نوراً وفي لساني نوراً واجعل في بصري  
 نوراً ومن تحتي نوراً ومن فوقي نوراً ومن عيني نوراً  
 را وعن شمالي نوراً واجعلني كل نوراً اللهم  
 اعطني نوراً وذرني نوراً فاذا دخل المسجد استجب  
 له ان يقدم رجله اليمنى ويقول بسم الله اعوذ  
 بالله السميع العليم وبوجهه الكريم وسلطانه  
 القديم من الشيطان الرجيم اللهم صل على محمد  
 اللهم اغفر لي ذنوبي وانفتح لي ابواب رحمتك  
 ويقول اذا خرج وانفتح لي ابواب فضلك

الغنىم



واذا دخل المسجد فلا يجلس حتى يصل ركعتين  
 عليه السلام اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس  
 حتى يركع ركعتين ويستغل بذكر الله او يستسكت  
 ولا يغمض في حديث الدنيا فادام كذلك فانه في  
 صلاة والملائكة تستغفر له ما لم يورثي او يورث  
**باب** صفة الصلاة يستحب ان  
 يقوم اليها عند قول الودان قد قامت الصلاة  
 سمان الامام في المسجد والا اذا راوه قيل للامام  
 احد يقول شيئا قبل التكبير قال لا اذ لم ينقل  
 النبي صلى الله عليه وسلم والاعراب اصحابه ثم يسلم  
 الامام الصفوف بمحاذات للنائب والاكعب وبين  
 تكبير الصف الاول فالاول وتراص المأمومين  
 ومحنة كل صف افضل وقرب الافضل من الامام  
 لقوله عليه السلام ليبيني منكم اولوا الالهة  
 والنهر

في الارث اتفاقا والوصية اذا قيل انها تمك بالموث لا بالقبول والعيد  
 اذا ملك شيئا فانه يصح قبوله بغير اذن السيد في احد الوصيتين فدخل في  
 ملكا لسيد بغير اختياره وكذا كل غلة الموقوف عليه ونصف الصداق اذا  
 اطلق قبل الدخول والمعدة اذ ارادع البائع به وارث الحيا به وتمن الشقص  
 اذا ملكه الشفع والمبيع اذ اتلف قبل القبض دخل الثمن في ملك المشتري  
 وكذا كل نهي ملكه من الثمار والمال النابع في ملكه وما يسقط فيه من الثلج او  
 يثبت فيه من الكلبة ونحوه **قلت** وما يقع فيه من صيد وصيافق  
 عليه بتوكل وغيره على وجهه ولا يبرأ من الدين اذا قلنا انه ملك لا  
 يحتاج الى قبول في الاصح المنصوص ولا يرتد بالردع الاصح في رواية  
 الروضة **باب** البيع ومعه من المعاوضات يملك تمام العقد  
 فلو كان خيا رجلا او شرط فصل الملك في من الحيا للبائع استصفا با  
 لما كان او المشتري تمام البيع بالاجاب والقبول او موقوف ان تم البيع  
 بان انه للمشتري من حين العقد والا للبائع اقول وصح الاول  
 فيما اذا كان الحيا للبائع وحده والثاني اذا كان للمشتري وحده  
 الثالث اذا كان لهما وهذه المسألة من غريب الفقهاء فانها ثلاثة  
 احوال وفي كل حال ثلثة افعال وصح في كل حال قول من اثنائه ويقرب  
 منها الاقوال في ملك المرتد فالظاهر انه موقوف ان مات مرتدا بان  
 نزول من الردة وان اسلم بان انه لم يزل لان بطلان اعماله يتوقف على  
 موته مرتدا فكذا ملكه والثاني انه يزول بنفس الردة لزوال عصمة  
 الاسلام وقباص النكاح والثاني لا كذا في المحض قال الرافعي  
 الخلا في قول ملكه بغير ايضا في ابتداء التملك اذا اصطاد واحط فعلى  
 الزوال لا يدخل في ملكه ولا يثبت الملك فيه لانه لا يقع على الاباحة  
 كما لا عكس الحرم الصيد اذا اصطاد وبقي الاباحة وعاقبائه يملكه كالحري  
 وعلى الوقف موقوف ويقرب من ذلك ايضا ملك الموصى له الموصى به وفيه  
 اقوال احدها يملك بالموت والثاني بالقبول والملك فيه للورثة وفي وجه  
 للميت والثالث وهو الاظهر موقوف ان قبل بان انه ملكه بالموت والا  
 بان انه كان للوارث ويقرب من ذلك ايضا الموهوب وفيه اقوال اظهرها يملك

ل



بالقبض وفي القديم بالعقد كالبيع والمالك موقوف ان قبضه بان الله ملكه  
بالعقد ويقرّب من ذلك ايضا الاقوال في ان الطلاق الرجعي هل يقطع  
النكاح ففي قول نعم وفي قول لا وفي قول موقوف ان راجع بان نقول ان  
ولا بان زواله كن حين الطلاق **فوايد** الخلافة ينسب عليه في المبيع  
والموصى به كسب العبد وما في معناه كالسكن والبيض والثمره ومهر الحارة  
الموطورة بشبهة وسائر الزوايد فهي مملوكة لمن له الملك وسوقه عند  
الوقف وينسب عليه ايضا النفقة والفطرة وسائر المومن كما صرح به  
الرافعي في الموصى به وابن الرفعة في المبيع خلافا لقول الجبلي انها على قول  
الوقف عليها وينسب على الخلافة في المرتد صحت تصرفاته فعلى الزوال  
لا يبيع منه بيع ولا شرائا ولا اعتاق ولا وصية ولا غيرها وعامق الله  
هو ممنوع من التصرف في ماله على حجر المجلس فتصم منه ما يبيع من المجلس  
دون غيره وعلى الوقف يوقف كل تصرف بمنزلة الوقف كالتعق والتدبير  
والوصية وما لا يقبله كالبيع والهبة والكتابة وكحوها باطله ولا يبيع  
نكاحه ولا انكاحه لسقوط ولايته وفي وجه يجوز ان يزوجه امته بناء  
على بقاء الملك وعلى الاقوال كلها يقضى منه دين لزمه قبلها وقال  
الاصطخري لا بناء على الزوال وينفق عليه من ماله وفي وجه لا بناء  
على الزوال وينفق على زوجات وقف نكاحهن وقريب ويقضى منه غرامة  
ما اتلفه في الردة وفي وجه لا بناء على الزوال **باب** دخل في  
ما ذكرناه او لا الاحارة فتدلك الاجرة ايضا بنفس العقد سواء كانت معينة  
او في الذمة كما صرح به القاضي حسن وغيره ويملك المستاجر المنفعة  
في الحال ايضا وتحدث على ملكه وفي البحر وجه غريب انها تحدث على ملك المورث  
جروبي عماد ذلك اجازة العين من مخرجها بعد القبض فان قلنا تحدث  
على ملك المورث لم يجز ليل يودي الى انه يملك منفعة ملكه كما يتزوج با  
منه وان قلنا تحدث على ملك المستاجر حاز **فصل** فيما عدا  
به القرض قولان مستنبطان لا منصوبان اظهرهما القاصم الثاني بالتلف  
قال الكرافعي ومعناه انه اذا تصرف بغير ثبوت ملكه قبيله كذا تجزم به  
وفي البسيط وجه انه يستند الملك الى العقد **قلت** على هذا

في

فيه ايضا ثلاثة اقوال ثلثها الوقف بان تصرف بان الله ملكه بالعقد  
ولا فله ثم المراد كل التصرف يزيل الملك فقبل يتعلق بالرقبة وقبل سبيل  
الملك وقيل يبيع / جوع البايع عند لا فله من اهلها هل فعلى لا وجه  
يكفي البيع والهبة ولا اعتاق ولا تلف ولا يملك الرهن والتزوج ولا جارة  
والنكاح والخبر والزوج على الاول ويكفي ما سوى ذلك فان الثاني فما  
سوى الرهن على الثالث **فصل** في ملك العامل حصته في  
المساقاة بالظهور على المذهب في القراض قولان احدهما كذا ظهر  
بالقسمة والوقف ان الترخ في القراض وقاية لرأس المال بخلاف الثمن  
وينسب على القولين الزكاة فعلى الثاني يلزم المالك زكاة الجميع فان  
اخرجها من ماله حسبت من الربح وعلى الاول يلزم المالك زكاة زكاة  
راس المال وحصته من الربح ويلزم العامل زكاة حصته للمخالطة ولو  
كان في المال جارية فوطئها العامل واصلها فعلى الثاني لا يثبت الا  
سبيل ودرا على الاول يثبت في حصته ويقوم عليه الباقي ان كان  
موسرا **فصل** في ملك بالاحياء باب واسع والكتاب الخامس  
به اجدر **فصل** في الملك في رقة الموقوف اقوال اربعة  
الله ينتقل الى الله والثاني انه للموقوف عليه والثالث باق على ملك الواقف  
وقيل ان كان الوقف على معين فهو ملكه قطعا **فصل** دية القاتل  
هل تثبت لورثته ابتداعا عقب هذا لا يقتول او يقدردخولها في  
ملكه في اخره من حياته ثم تنتقل الى ورثته قولان اظهرهما الثاني  
قال الرافعي لانها تنقسم الى وصايا وديون فلو كانت للورثة لم تكن كذلك  
قال الشيخ برهان بن المرحوم وكل من يقتضي الاتفاق على انه يقضى منها الديون  
والوصايا وفي البيان ان الشيخ ابا اسحاق صرح بانه لا اتفاق وان الذي يقتضى  
المذهب انه ينسب على القولين مني تجب الدية ومن العزوع المبينة عليها مال  
اذ لم يبق قتله فقتله او في قطعه فشرع فان قلنا يجب للورثة ابتداء وصية  
الدية والافواه ولو جنى المرحوم على نفسه من يرثه الميراث خطأ او عني على مال  
فان قلنا يجب للورثة ابتداء لم يثبت مال فيبقى رهنه والافواه ان يجازيان  
فيما لو جنى طرفه وانتقل الى سيدة بالارث وقد نقل في الشرح والروضة



اد اصبها عند الصداق ولا ما دام انه لا يثبت كما لا يثبت بدا وان العاقل قطعوا  
بالثبوت وسواء فيه وصح الرافعي في الزكاة الثاني وفي الشرح الصغير الاول  
**فصل** في ميراث الارث بمجر الموت وعلى كل من على التركة دين على الصحيح  
والقديم ان الدين يمنع انتقال التركة الى ميراث وارث وهل يمنع انتقال  
قدره او كلها قولان في الشرح بلا ترجيح ويبنى على القولين ما لو حدث  
في التركة زوايد على الصحيح لا يتعلق بحق الغرماء وعلى الاخير يتعلق  
ويبنى عليها ايضا مسئلة وقعت في ايام ابن عبد لان وابن اللبان و  
ابن القحاج والسكي والسبكي في وابن الكتاني وابن الانصار وابن  
الغلفياني **وهي ما لو كان** الله ينزل الوارث فضل سقط منه بقدر  
ما يلزمه اذ اقرضه من ذلك الدين لو كان لاجنبى حتى لو كان جازيا والدين بقدر  
التركة سقطت كل فاقية جماعة بان لا يسقط وبانه اخذ التركة  
ارثا والدين باق في ذمة الميت لان التركة دخلت في ملكه بمجرده  
الموت اذ الدين لا يمنع الارث فله يثبت له في ملكه شي واقتى جماعة  
بالسقوط وقالوا انه يؤثر في نقصان مجموع الماخوذ فيكون اخذ  
قدرا من عن ذمته لا ارثا والباقى ارث وهو لا يستند وال  
قديم الدين على الارث مع القول بان يمنع الارث واقتى السبكي بالسقوط  
وعدم التأثير بالنقصان والفكاتب منية الباحث عن دين الوارث  
ولخصه في فتاويه فقال يسقط من دين الوارث ما يلزمه اذ اقرضه من ذلك  
الدين لو كان لاجنبى وهو يثبت ارثه من الدين على التركة وما يلزم  
الوارث اذ اقرضه منه ان زاد ويرجع على بقية الورثة بقية ما يجده اقرضه  
منه على قدر حصصهم وقد يفيض الاسر الى التقاضي اذا كان الدين لو  
ارثن فاذا كان الوارث جازيا ولا دين لغیره ود بينه مسا وللتركة  
او اقل سقط وان زاد سقط مقدارها وبقي الزايد وياخذ التركة  
في الاحوال ارثا ونقدر انه اخذها وبنا لان جهة الملك أقوى وسلا  
تتوقف على شي وجهه الله بن يتوقف على اقتضا وتقويضهما فتعذر ان  
لان التركة ملكه لكن تقدر احدى اولا لما برت ذمة الميت تقديرا  
حضا لا وجود له ولو كان مع دين الجازي دين اجنبى قدرنا الدينين

لا جنبى

لا جنبى فاحضر بن الوارث سقط واستقر نظره كدينارين له ودينار  
لا جنبى والتركة ديناران فله دينار وثلاث اربا وسقط نظره وتبقى له  
في ذمة الميت ثلاثا دينارا وياخذ لاجنبى ثلثي دينار ويبقى له ثلث ولو  
كان الوارث اثنين لاجنبى لاجنبى ديناران ولا اهردينار فله صاحب الدينارين  
من دينار المبرورث ثلثاه ومن دينار اخصيه ثلثه والثلث الباقي من ديناره  
تقاصص به اخاه فيجتمع له دينار وثلث ولا جنبى ثلثان ومجموعهما د  
ديناران وهو اللازم كلها لان الذي يلزم الورثة اداؤه اقل الا  
مدين من الدين ومقدار التركة ولو كان روضة واحد والتركة  
اربعون والصدوق عشرة فلها عشرة اربا وسبعة نصف  
من نصف الاخذ دينار وسقط لها دينار ونصف نظره اربا  
ازدحم عليهم جهتان الارث والده بن ولو قلنا بان السبعة والنصف  
من اصل التركة يسقط بربعها المختص بها وهلم جرا الى ان لا يبقى شي ولا نه لو عاد  
اليه ثلاثة ارباع الاثنين ونصف لكان يغير نسب ولذا دارته ونقص اربعا  
تمامها وقد بان بهذا انه لا يختلف الماخوذ وسواء اعطى الدين او لا امر بعد  
القسمه والحاصل لها على التقديرين سبعة عشر ونصف والطريق الاول هو  
الذي عليه عمل الناس وهو واضح واسهل ويتمشى على قول من يقول ان التركة لا  
تنتقل قبل وفاء الدين والطريق الثاني ادق وهو مبني على ان التركة تنتقل  
قبل وفاء الدين وهذا الصحيح ويرتب عليه انه لا يجوز لها ان تدعى ولا تخلق الا على  
النصف والربع وكذا لا تسقوض ولا تقبض ولا يري الا من ذلك قال واما ما زاد  
على قدر التركة فلا تسقط ومن تخلد كمن فهو غلط فان قلت ما ادعته  
من السقوط لا بد فيه من الاستناد الى شي من كلام الاصحاب ولا فقد ينقص  
الناس ان بالسقوط تنفاوت الماخوذ وطرف اخر وان لا سقط اصله قلت  
اما من ظن ان لا سقط بكماله منه متحه اذا قلنا التركة لا تنتقل فان قلنا بان  
الاتقال فلا واما من ظن لتفاوت فليس شي واما كلام الاصحاب الدال على  
ما قلناه ففي موضعين احدهما في **الحراج اذا خلف** من وجته حاملا واخا  
لاب وعبد جنبى على ما جهضت قال لو سقط من حق كل واحد من الغرة ما يقابل  
ملكه لانه لا يثبت الا نسان على ملكه حتى وذكرنا طريقين في كيفية السقوط



احدها طريق الامام والرافعي انه يسقط نصيب الاخ كله لانه اقل من ملكه ومن نصيب  
الام ما يقابل ملكها وهو الربع ويبقى لها نصف سدس الغرة يرجع به على الاخ  
واحد من طريق الغزالي انه يسقط من حقها من الغرة ربعه لانه المقتل لملكها ومن  
حقه ثلاثة ارباعه يبقى لها سدس الغرة ولها عليه نصف سدسها والواجب في  
القدا اقل الامر بنور بما لا يفي حصتها بارشها ونفي حصتها بارشها فاذا سلمت لغير  
عليه ما زاد ولم يتعطل عليها **مسألة الغرة سنون** وفيه العبد  
عشرون وسما صاغ عليه خمس وصار له خمسة ولها خمسة عشر **الموضع**  
**الثاني** في الاجارة اجردا راي ابنه باجرة قبضها واستنفقها ومات  
عقب ذكر وعن ابن ابي خروقة انما تنسخ الاجارة في نصيب المستاجر تمضي الا  
نفسا في الرجوع بنصف الاجرة سقط منها اجرة تارئة وهو الربع ويرجع  
على اخيه بالربع فمن هذين الموضعين يؤخذ ما ذكر من السقوط انتهى كلامه  
السكنى في قبا وبه **فصل** في ملك الصداق بالعقد لا اعاد في ذلك  
خلافه عندنا فلو مات او افلس عليه صداق تزوجته دخل بها وصداق  
الاخرى لم يدخل بها لم يقدم المدخول بها بل يستويان كما افنتت به في  
من هذه القاعدة **واما النصف** العائد بالطلاق وفيه وجهان  
انه يملكه بنفس الطلاق والثاني انه لا يملكه الا باختيار التملك والثالث  
يملكه لا بقضاء القاضي ويذهب على الوجه الاول الحادثة بعد الطلاق  
**فصل** في ملك الغائب الغيبة اوجه التحريم لا يملكه الا بالقسمة  
او اختيار التملك لانهم لو ملكوا لم يصح اعرضهم ولا ابطال حقهم عن نوع غير  
رضاهم ولا شك ان للامام ان يخص كل طائفة شئ من مال والثاني يملك  
بالحيارة والاستيلاء التام لان الاستيلاء عما ليس بمخصوص من المال سبب  
للملك ولان ملك الكفار زال بالاستيلاء ولو لم يملكوا زال الملك الى غير  
مالك لكنه ملك ضعيف يسقط ما لا عرض في الثالث هو قولنا ان ملك الغيبة  
حق قسموها بان انهم يملكون بالاستيلاء وان تلفتوا واعرضوا بغير اذن الملك  
وهذه المسئلة من نظائر المسائل المتقدمة المسئلة الخامسة في الاستقرار  
يستقر الملك في البيع وخوفا السلم في المصالح عليه والصداق المعين بالسلم ويستقر  
الاجرة في الاجارة بالاستيفاء وقبض العين المتأجرة وامساكها حتى مضت مدة

الاجارة

الاجارة او مدة امكن السير الى الموضع الذي استاجر لكونه باليه وان لم ينتفع  
وسا اجارة العين والذمة ويستقر في الاجارة القاسدة اجرة المثل بذكره **قال**  
الاصحاب ويستقر الصداق بواحد من شيئين الوطى والحوت واور في المهمات عليهم  
انه لا بد من القبض في المعين ايضا لان المشهور ان الصداق قبل القبض مضمون ضمان عقد  
كالبيع فكما قالوا ان البيع قبل القبض غير مستقر وان كان الثمن قد قبض فكذلك  
الصداق وواجب بان المراد بالاستقرار ههنا الا من يسقط المهر او بعضه النسيئة  
وفي البيع الا من من الا نفسه فالبيع اذا تلف انفسح البيع والصداق المعين اذا تلف قبل  
القبض لم يسقط المهر بل يجب بدله البضع فافترق البابان وذكر الشيخ ولي الدين  
في تكملة وقال القاضي جلال انه ين البقضي لم يبين الاصح اب على الاستقرار في باب  
الصداق حتى خفي معناها على بعض المتأخرين فاورد عليهم انه لا بد من قبض العين  
وليس الامر كذلك فان معنى الاستقرار في الصداق عينه كان او دينا الا من من  
تسقطه بالطلاق قبل الدخول ومن سقوطه كله بالفرقة من جهتها قبله وهذا لا  
يستقر ان يكون في الصداق المعين والذمة في الذمة وجميع الدينون التي في  
الذمة بعد لزوم قبض المقتضى بل مستقرة الا دينا واحدا وهو دين السلم فانه  
وان كان لازما فهو غير مستقر وانما كان غير مستقرا لانه يصدر ان انظر  
انقطاع السلم فيفسخ العقد فعني الاستقرار في الدينون اللازمة والجايلين  
الامن من فسخ العقد يجب تعذر حصول الدين المذكور لعدم وجوده وجوب  
واقتران الاعتياض عنه وذلك مخصوص بدين السلم دون بقية الدينون  
واما دين الثمن بعد قبض المبيع فانه امن فيه الفسخ المذكور وان تعذر  
حصوله بانقطاع جنس جاز الاعتياض عنه وكذا الفسخ بسبب رد العيب او  
اقاله او كماله انتهى **المسئلة السادسة** الملك اما للعين والمنفعة معا وهو الغالب  
او للعين فقط كالعبد الموصى بشفعة امدار فبشر ملك للوارث وليس له شئ من  
منفعة وعينه بشفعة وموته فلا يصح بيعه لغير الموصى له ويصح له ويصح باعتاقه  
الا عن الكفاية ولا كفاية وله وطء ان كانت مما لا تحل والافلا وفي كل  
من ذلك خلا في واما المنفعة فقط كمنافع العبد الموصى بشفعة امدار  
كالمتاجر والموقوفات معين وقد يملك الانتفاع دون المنفعة كالمسكن  
والعبد الذي اوصى بشفعة مرة حيا ثم الموصى له بعد موته وسكنها



فان ذلك ابا حه له لا تمليك وكذا الموقوف على غير معين كالربط والطعام المقدم  
للنصف وكل من ملك المنفعة فله الاجارة والاعارة ومن ملك الانتفاع فليس له  
الاجارة قطعا ولا الاعارة في الامور **ونظير ذلك** الامنة المروجة اذا  
وطئت بشبهة او اكره فان مهرها للسيد لانه ما ملك البضع لا للزوج لانه لم  
يملك بل ملك الانتفاع به وكذلك الحرة اذا وطئت بشبهة مهرها لها لا لزوجها  
فانه ملك الانتفاع ببعضه **وقال العلوي** ومن ذلك ايضا الاقطاع  
على الراي المختار فان المقطع لم يملك الا ان ينتفع به ليل الاسترجاع منه  
متى شاء الامام فليس له الاجارة الا ان ياذن له الامام او يستقر العرف بذلك  
كما في الاقطاعات بدو يارم قال وهذا هو الذي كان يعني به شيخنا  
برهان الدين وكالمرين وهو اختار شيخنا تاج الدين الغزالي والذي  
افتي به النووي في حق اجارة الاقطاع وشبهة بالصدوق قبل الدخول  
**قال العلوي** وفي ذلك نظر لان الزوجة ملكة الصدوق بال عقد ملكا تاما  
واذا اقتضت كان لها المتصرف فيه بالبيع وغيره والاقطاع ليس كذلك وقد  
قال الرازي ان الوصية بالمنفعة اذا كان مطلقا او مقيدة باثنا بيدا او  
مدة معينة كالسنة مثلا يكون تملكها بعد الموت فيصح اجارتهما و  
اعارتهما والوصية بها وتنقل عن الموصي له بموته الى ورثته ثم قال اما  
اذا قال وصيت لك بمنفعة حيا تملك فهو با حرة وليس تملك وليس له  
الاجارة وفي الاعارة وجهان واذا مات الموصي له رجع الحق الى ورثة  
لموصي وهذه المسئلة اشبه شي بالاقطاع لانه مقيد بحد حياة المقطع واذا  
مات بطل بل هو اضعف من الوصية لانه قد يترجع منه في حياته بخلاف  
الوصية انتهى **خاتمة** في ضبط المال والموقوف اما المال فقال الشافعي  
لا يقع اسم مال الاعارة له قيمة يباع بها ويلزم منفعته وان قلت ومالا يورث  
عليك الثاني مثل الفلوس وما اشبه ذلك انتهى **واما** المتمول فذكر الامام له  
في ثلث اللقطة ضابطان احدهما ان كل ما يقدم له اثر في النفع فهو متمول  
وكل ما لا يظهر له اثر في الانتفاع فهو لقلته خارج عما متمول الثاني ان المتمول  
هو الذي تعرض قيمته عند غلوا الاسعار والخارج عن المتمول هو الذي لا  
تعرض فيه ذلك **القوانين الدينية** اختص باحكام لولها جواز الرهن به فلا

شخصه

يصح بالاعارة المضمون بحكم العقد كالمبيع والصدوق او حكم اليد كالمفصّل  
والمستعار وما اخذت عا حصة السوم او بالبيع الفاسد وفي وجهه ضعف يجوز  
كل ذلك لكن في حق وكى القفال الموقوف كما باوشرها ان لا يعار الا برهن  
اتبع شرطه وقال المبكي في تحلة شرح المذهب **ف** حدث في  
الاعصار العربية وقف كتب اشترط الواقف ان لا تعار الا برهن ولا يخرج  
من مكان تجسها الا برهن او لا يخرج اصله والذي ا قوله في هذا ان الرهن  
لا يصح بها الا انها غير مأمونة في يد موقوف عليه ولا يقال لها عارية ايضا  
بل الاخذ بها ان كان منها هل الموقوف استحق الانتفاع ويده عارية امانه  
فشرط اخذ الرهن عليها فاسد وان اعطاه كان رهنا فاسدا او يكون في يد  
خازنه التام امانة لان فاسد الحقوق في الضمان كصحة الرهن امانه  
هذا اذا اريد الرهن الشرعي وان اريد مدلوله لحة وان يكون تذكرة فصح الشرط  
لانه غرض صحيح واذا لم يقع مراد الموقوف فيحمل اذ يقال بالبطون في الشرط المذكور  
حلا على المعنى الشرعي ويحمل ان يقال بالصحة حلا على اللغوي وهو اقرب  
تصحح الكلام ما يمكن **و** لا يجوز اخراجها بدونه وان قلنا بطلانه  
لنخرج اخراجها به لتعذر ولا بدو نه اما لانه خلاف شرط الواقف واما لفساد الا  
ستنبأ فانه قال لا يخرج مطلقا ولو قلده لك صح لا يخرج طافيه عرض صحيح  
لان اخراجها مظن ضابطا بل يجب على ما في الوقف ان يمكن من قصد الانتفاع  
بتلك الكتب في مكانها وفي بعض اوقات يقول لا يخرج الا تذكرة وهذا  
باس به ولا وجه لبطوله وهو كما حملنا عليه قوله الرهن الا بالدول اللغوي  
فصح ويكون المقصود ان يجوز من الواقف الانتفاع لمن يخرج به مشروط بان  
يصح في قرانه الوقف ما يتذكر هي به عادة الموقوف ويتذكر الخازن به مطالبة  
فيستغنى ان يصح هذا متى اخذ على غير هذا الوجه الذي شرطه الواقف فيمنع ولا  
يقول بان تلك التذكرة تبقى رهنا بل له ان ياخذها فاذا اخذها طالبه الخازن برد  
الكتاب ويجب عليه ان يرده ايضا غير طلب ولا بعد ان يحمل قوله الواقف الرهن  
على هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن تنزل اللفظ على الصحة ما يمكن **و**  
يجوز اخراجها بالشرط المذكور ويمتنع بغيره لكن لا تثبت لاحكام الرهن ولا يستحق  
ولا بدل الكتاب بالموقوف اذا تلف بغير بطون ولو تلف بغيره ضمنه ولكن لا يتعين



ذلك المهر لو فاه ولا يمنع على صاحبه التصرف فيه انتهى الثاني صحة الضمان  
 لها اذا فاه الا عيان له فان لم يكن مضمونه عامن هي في يده كالموديعه والمال  
 في يد الشريك والوصي والمكيل فلا يصح ضمانها قطعا وان كانت مضمونه صح  
 ضمانه ودعاها المذهب ولا يصح ضمان قيمتها لتلفها على الصحيح لاها قبل  
 التلف غير واجبه الثالث قبول الاجل فلا يصح تأجيل الاعيان ولو قال  
 اشتريت هذه الدار عام ان اسلمها في وقت كذا لم يصح لان الاجل شرع وفقا  
 للمصطلح والمعنى حاصل **فوائد** **الاول** ليس في الشرع دين لا يكون الا  
 حالا الا راس مال البيع وعقد القرض والرهباني الذمة والقرض وكل مال متلف  
 قهري والاجر في اجارة الذمة وقرض القرضي مهر المثل على الممتنع في  
 المفوض وعقد كل غايب او ولي لم يؤذن له في التاخير لفظا او شرعا وليس  
 فيه دين لا يكون الا موجهه الا الكتابة والدية وليس فيه دين يتاخر  
 ابتداء بغير عقد الا في القرض للمفوضه اذا ترضينا الثانية ما في الذمة لا  
 يتعين الا قبض مطلق بصير الا في صورتيين الاولى اذا خالعت على طعام  
 في الذمة فاذا ن في صرفه لولده منها والاخرى السفقة التي في الذمة اذا  
 اتفق على زوجة صغيرة او محنونه باذن الولي بري والا لم يقبض المثل الثاني  
 كسبه الاجل لا قبل وقته لا بموت المديون ومنه موت العبد الماذون و  
 قتل المندوب واسترقاقه اذا كان حريسا وبما يكون عاما وقع في الروضه والا  
 مع خلافه **ويستثنى** من الموت السلم الحامي ولا عاقله له توخذ الدية  
 من بيت المال موجهه فلم مات لم تحل عوته ولو اعترف وانكرت الحاقلة  
 اخذت منه موجهه فلم مات لم تحل في وجهه ولو ضمن له من جلد ومات  
 لم يحل في وجهه والا مع فيهما الخلول ولا يحل بموت الدارين بخله خلا في  
 صورة على وجهه وبني ما اذا خالعت على رضاء ولد من طعام وصنع  
 في ذمتها وذكر تأجيله واذا ن في صرفه للصبى ثم مات المحتلم وكذا عمل بموت  
 الصبي على وجهه ولا يحل بموت ثالث غير الدارين والمدين على وجهه الا في هذه  
 الصورة الرابعة احوال لا يتاخر الا في مدة الخيار او ما بعد الزوم فلا  
**واستثنى** الروابي والمقولي ما اذا نذر ان لا يطاقيه الا بعد شهر او اوى  
 بذلك قال البلقيني والتحقيق لا استثنى فالخلول مستمر ولكن امتنع الطلب لعارض

كالاعمار

كالا عمار على ان صورة النذر استشكلت فانه ان كان معصرا فالانظار  
 واجب والواجب لا يصح نذره او موصرا قاصدا للداد لم يصح لان اخذه منه  
 واجب ولا يصح ابطان الواجب بالنذر وقيد في المطلب سبلة الوصية  
 بان يخرج من المثل لقولهم في البيع بوجله بحسب كل من الثلث اذا لم يحل منه شيء  
 قل موته **تدني** **قال** في الرواق الاجال ضربان اجل مفروب  
 بالشرع واجل مفروب بالعقد فالاول العدة والاشهر او الهدنة والمقطة  
 والزكاة والعنة والايلاء والحمل والرضاع والخيار واكيفض والطهر  
 النفاس والياس والبلوغ ومسح الخف والقصر  
 اقسام احدها  
 ما لا يصح الا باجل وهو الاجارة والكتابة  
 ما يصح باجل محمول ولا يصح معلوم وهو الرهن والقرض والرقي  
 والعمرى  
 ما يصح بهما وهو العارية والوديعة  
 بيع الدين بالدين قطعا  
 منه الحوالة للحاجة وما يصح من هو  
 عليه فهو الاستبدال وسياتي  
 زيد بانه ياتي عمر ونفيه قولان اظهرهما في الشرحين والحرز والمنهاج البطلان  
 لانه لا يقدر على تسليمه والثاني يجوز كالاستبدال وصححه في الروضه من زوايد  
 وشرطه ياتي ما قال البغوي ثم الرافعي قال المطلب ان يقبض كل منهما في مجلس الغفل  
 ما انتقل اليه فلو تفرقا قبل قبض احدهما بطل العقد قال في المطلب ومقتضى كلام  
 الاكرين خلافة من ذكر عليه مذهبهم فانه ان بيع الدين الحال على معصرا ومكرولا يستبد  
 له عليه لا يصح جزما وكما لا يصح بيع الدين لا يصح رهنه ولا هبته على الصحيح **ما يجوز**  
**الاستبدال** لا يجوز الاستبدال من دين السلم لاختصاصه بالاعتياض عنه  
 ويجوز من دين العرض وبدل المتلف مثله وقيمه وعن البيع والذمة والصدقات وعوض  
 الخلع وبدل الدم قال الله سنوي ركن الدين الموصي به والواجب بتقدير الحاكم في المنفعة  
 او بيع العتق وكذا زكاة الفطر اذا كان الفقير محصورين وغير ذلك قال وفي  
 الدين الثابت بالحوالة بغير عمل يخرج على انما يصح ام لا ويحتمل ان ينظر الى اصله وهو  
 الحاله فيعطى حكمه وصح جاز الاستبدال خارجا عن الموجد حالا لا عكسه جاز ثم ان استبد  
 مرفقا في علمه الراسط بقبضه في المجلس لا يمينه في العقد او غير طائفيته في المجلس  
 لا في العقد ولا قبضه قال في المطلب وعلى هذا فقولهم ان ما في الذمة لا يقبض الا بالقبض



صحوه على ما بعد الاروم اما قبله فيستعين برضاها وينزل ذلك منزلة الزيادة والخط  
قال الاسوي وهذا الذي قاله جيد وهو يقتضي الخاف من خيار الشرط في ذلك خيار  
المجلس الخامس لا يجب فيه الزكاة ان كان ماشية وعلوه بان السوم شرط وما في الزمة  
لا يوصف به واستشكله الراعي بان المسلم في اللحم يذبحه من راعيه او معلوم فكما  
ثبت في الزمة لحم راعيه فثبتت الراعي نفسه او اجاب العوفي بان المدعي النصف  
بالسوم المحقق وشوئها في الزمة سائمة امر تقديره ولا يجب فيه ايضا ان كان معسرا  
لان شرط الزهق في ملكه ولم يوجد ولا ان كان دين كتابه او ديناً اخر على المكاتب اعدم  
لزومه واما ان كان عرضا في كتب الشبهان انه كالنقد وسوي في النية بينه وبين الما  
بنيه لان ما في الزمة لا يتصور فيه التجارة وادعي في الخلف فيه ويدكر في الرهان  
القراري لو اسلم في عوض بينه التجارة لم يجب فيه الزكاة قال لان لم يملك ملكا  
مستقرا اما كون غير مستقر فواضح واما كون الاستقار شرط وجوب الزكاة فلفظهم  
في الاجرة لا يلزمه ان يخرج الزكاة ما استقر قال والسالم اولى بعدم الوجوب من  
الاجرة لانها مقبوضة بملك العرف فيها بخله فله قال وقول الراعي ان العرض يجب فيه  
الزكاة محمول على ما اذا ثبت في الزمة بالعرض انتهى وفي السبي والحاوي المسلم في التجارة  
لا يجب زكاته قولا واحداً فاذا قبضه استأنف المحرك قال في الخادم واذ اقتل بوجوب  
فله يدفع حتى يقبض وهل يقدم بحاله الوجوب او القبض فيه نظر والصواب اعتبار اقل  
القيمتين كالاثر فان الزكاة مواصلة انتهى واما النقد فالجديد وجوب الزكاة فيه  
بما ان كان حالاً وليس اخذه بان كان على مفرح حاضر بادل وجب اخراجه في  
الحال وان كان مؤجلاً او على معسر ومفكر او محاط لم يجب حتى يقبض قال الزركشي  
وهل يتعلق به تعلق شركة كالايمان او لا من صرح به فان قلناه فهل يسمع دعوي  
المالك بالكل لان له ولاية القبض لاجل اداء الزكاة واذ اختلف فهل يحل على الكافر نقول  
انه باق في ذمته وان يستحق قبضه يلحق الثاني

فيه الاول الما في الطهارة يمنع الدين وجوب سرائه قال في الكفاية ولا فرق  
بين الحال والموكل والثاني استره كذلك الثالث الزكاة وفيها اقوال اصحها لا يمنع وجوب  
لانها تتعلق بالعين والدين بالزمة فلا يمنع احدهما الاخر كالدين وارش الجناية  
يمنع لان ملكه غير مستقر لفساد المستحق على اخذه وقيل لان مستحق الدين يلزم الزكاة  
فلما وجبنا على المدين ان يرضى الزكاة في المال الواحد يمنع

في الاموال المباحة وهي النقد وعرض التجارة دون الطاهرة وهي الزرع والثمار والارض  
والعائد لانها تامة بنفسها وسواها من الدين طالا او مؤجلاً من جنس المال او غيره لا يبي  
اونه كالزكاة السابقة والكفارة والنذر زكاة الفطر نقل الامام الاتفاق  
على ان الدين يمنع وجوبها كما ان الما في صرفه في نفقة الغريب يمنع قالوا ولو ظن ان  
انه لا يمنع كما لا يمنع وجوب الزكاة ما كان يبعد وفيل القوي في نكته على التقييد منع  
الوجوب من الاحتجاب ومبني عليه في الحاوي الصغير كن صح الراعي في الشرع الصغير لا يمنع  
وهو مقتضى كل من في الكبير الحج يمنع الدين وجوب طاله كان او مؤجلاً وفي  
وجه ان كان الاصل ينقص بعد رجوعه من الما الزمة وهو ساذ الكفارة  
والظاهر ان الدين يمنع وجوب الاعتاق ولم ار من صرح به الا ان الاذري في الموت قال  
ينبغي ان يكون كالمقتل ويمنع تحمله ايضا فيظهر نفقة الغريب  
سراية الاعتاق لا يمنعها الدين في الاظهر فلو كان عليه دين بقدر ما في يده  
وهو قيمة الباقي فهو عليه لانه ما كان له فاذا تصرف به وهذا الواضح به عبداً واعتقه نقد  
والثاني انه غير موسر والاصح انه لا يمنع ملك الوارث الزكاة كما تقدم ولاحة  
الوصية ولا سراء الغريب ومنع نفوذ الوصية والبرع ونصف الوارث في الزكاة حتى يقبضه  
وجواز الصدقة ما لم يرج وفاء

في نزع المذهب المحقق الما له الواجب ثم ثلثة اضرب يجب لا يستحب  
من العبد زكاة الفطر فاذا اخرج عنه وقت الوجوب لم يثبت في ذمته فلو اسير بعد ذلك لم  
يجب بسبب من جهته على جهة البدل حجة آراء الصيد وفدية الخلق والطيب  
واللباس في الحج فاذا اخرج عنه وقت وجوبه وجب في ذمته تغليباً للمعنى الغرامة لانه انلاف  
محض وضرب يجب مباشرة لا على جهة البدل ككفارة الجناح في رمضان وكفارة اليمين  
والظهار والقتل ودم التمتع والقران والنذر وكفارة قوله انك على حرام فبها قولان مشهوران  
اصحهما يثبت في الزمة فتمت قدر عليه لزوم والثاني لا وتسببها بجزا الصيد اولى من  
الفطرة لان الكفارة مواخذة على فعله كجزا الصيد بخلاف الفطرة انتهى ولو  
لزم من الفطرة الفدية السبع المهر من الصوم وكان معسراً في الروضة واحملها قولان  
في بئس غاي ذمته كالكفارة قال في شرح المذهب وينبغي ان يكون الاصح هنا انها تسقط ولا  
يلزم اذا ايسر كالفطرة لانه ما جرح حال التكليف الفدية وليست في مقابلة جناية بخلاف  
الكفارة فالانقسام على هذا الربعة وفي الجواهر للفقهاء لو نذر الصدقة كل يوم بكذا فمرت ايام



وهو مسمى في ذمته ولو ماتت زوجته وهو غيب فمحمّد من مالها لم يثبت في ذمته الزوج  
أخي به القاضي جله لا الدين البلغيني من الغريب قول القاضي حسين ان  
الطلاق يثبت في الزمة قال المصنف حكيت مرة لان الرفعة ذلك فقال عمر بن الخطاب  
يؤت طلاق في الزمة قال ولا يثبتك ان ابن الرفعة سمعه وكنت مرارة ولكن لغرابته ومكار  
لم يبق لي ذمته ويتفرع على ذلك من ذمته  
الروضة وأصلها في الايمان اذا اوفت الزمة بحقوق الامنيين قضيت جميعا  
وان لم تنف وتعلق بعضها بالعين وبعضها بالزمة فدم المتعلق بالعين سبوا اجتماع النومان  
او انفرد احدهما وان اجتمعا وتعلق الجميع بالعين او الزمة فهل يقدم حق الله او الادبي  
او يستويان فيه اقول اظهرها الاول ولا يخرج هذه الاقوال في المحذور عليه بفلسف الاجتماع  
النومان بل يقدم حقوق الادبي وتفرع حقوق الله ما دام حيا انتهى  
يخرج في الاقوال اجتماع الدين مع الزكاة او الفطرة او الكفارة اداء التذرة او جزاء الصيد  
او المباح كالحرج به في سراج المطلب الاصح في الكل تقديمها على الدين وكذا سائر الصفات مع  
الدين وصح في اجتماع الدين المستوي لهما في معنى الاجرة فالتحت بين الدين الادبي  
اجتماع حقوق الله فقط الزكاة والكفارة والمال قال السبكي والوجه ان يقال ان كان النصاب  
موجودا قدم الزكاة والافستويان  
غير الدين اجتماع محرم وجنب وذو نجاسة وميت وهذا كما يباع او يوهب به لاصح الناس  
ولا يكفي الا اقدمه فثبت الميت على الجميع لانه خاتم امره فخص بالحل الطهارتين لان المقصد من  
غسله تطهيره ولا يحصل بالزب والقص من طهارة الاجزاء سبحة الصلاة وهو حاصل بالقيمة  
ويقدم بعده من عليه نجاسة لانه لا بد من الطهارة من الحارص لان حدتها اغلظ وفيه يقدم  
الخبر عليها لان غسله مخصوص في القرآن والاخلاف المصابة في صحة يتم جنب دونها وفي وجوب  
يستويان فيفرغ بينهما وقيل يعين وتقدم كنب على المحدثان لم يكن الماء والحد اثما وكفى كل  
منهما او كفى للجنب فقط وان كفى المحدث فقط قدم  
فلما غسل اجتماع الكفارة او غسل الميت قدم  
غسل الطيب بعد الوضوء فذاك والا قدم غسل الطيب لانه لا بد له من الوضوء لانه  
نجاسة وطيب قدمته نجاسة لانها اغلظ وبطل الصلاة بخل فيه  
كسوف وجمع او فرض اخر فان خيف فوت الغرض قدم لانه اهم والا قدم الكسوف في الاظهر لانه  
يخشى فواته بالاخلاق ثم يخطب الجمعة مشغورا للكسوف ثم يصلي الجمعة ولا يحتاج الى اربع خطب

**اجتمع** عده وكسوف وجنانه قدمت اجنانه خوفا من تغير الميت **ولو اجتمع**  
جمعة وجنانه فكله نكران لم ينفق الوقت فان ضاق قدمت الجمعة لانها فرض  
عين وقيل الجنان لا يمان للجمعة بدلا **اجتمع** كسوف ووتر او تراويح قدم  
الكسوف مطلقا او كسوف وعينه وخيف فوت العيد قدم والا فالكسوف  
**اجتمع** في زكاة الغنم رجل وزوجه وولده الصغير والكبير والاب والام  
ولم يجد الا بعض الصبيان ففي المسئلة عشرة اوجه حكاهما في شرح المذهب  
احدهما تقديم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الاب ثم الام ثم  
لده الكبير **والثاني** تقدم الزوجة على نفسه لان فطرتهما يجب عليه  
العاقبة **والثالث** تقدم الاب على نفسه ثم من شاء **والرابع** تقدم  
وكما من يخرجهم موزعا على الجميع **والسادس** يخرجهم عن اجمعهم  
لا بعينه **والسابع** يقدم الام على الاب **والثامن** يستويان  
فيخير بينهما **والتاسع** يقدم الابن الكبير على الابوين لان الضرر وده  
بنفقته **والفطرة** تتبعها **والعاشرة** تقدم الاقارب على الزوجة  
لانه قادر على ازالة نسب الزوجية بالطلاق في جلاء في القرابة ولو اجتمع  
المذكورون في النفقة قدموا عما ذكر الا ان الام تقدم من غيرها على الاب  
في الاصح لان النفقة شرعت لسد الخلة ودفع كاحجه والام اكثر حاجه  
واقل حيلة **والفطرة** لم تشرع لرفع ضرر الخبز عنه بل لتشريفه وتطهيره  
والاخر بهذا فانه منسوب اليه ومشرق بشرفه ولو اجتمع في  
الفطرة اثنان في مرتبة تخرج قال الرباعي ولم يتعرضوا للوقوع وله فيه  
بما لا يتطابق **اجتمع** على رجل حد ود فان كانت له قدم الاخر فالنصف  
فيقدم حد الشرب ثم جلد الزنا ثم قطع السرقة او الخمارية ثم قتل الردة  
وان كانت لادمي فكل ذلك فيقدم حد القذف ثم القطع ثم القتل ولو اجتمع  
من حق قطع او قتل قدم من سبقته جنايته فان جهل او خفي عليهم معاقرع  
**ولو اجتمع** الصنفان قدم حد القذف على جلد الزنا لانه حق ادمي وقيل  
لانه اخف ويبني عليها اجتماع حد الشرب والقذف فعلى الاصح تقدم القذف  
وعلى الثاني الشرب ويحذر في اجتماع القطع والقتل فصا مع جلد الزنا  
فعلى الاصح تقدمان عليه ولو اجتمع قتل القاص والردة والزنا قدم القاص



قطعا وقيل في الزنا يقتل رجما بادن الولي لئلا يأتى الحقان ولو اجمع  
 قتل الزنا والردة لم يحضر في فيه نفل والذي يظهر انه يرجح لانه يحصل  
 مقصودها بخلافه وما لو قتل بالسيف فانه يحصل قتل الردة ويكون الزنا  
**ف** ويقرب من هذه المسائل اجتماع الفضيلة والنقصه فنهى  
 الصلاة **اول** الوقت بالنيم واخره بالوضوء والاظهر استحبابا لتأخير ان يتقن  
 الوضوء والتقديم ان طنه ارجز وجوده او تروحه قال اما الحرمين وكلاهما  
 فمن **اول** الاقتصار على صلاة واحدة فان صلى **اول** له بالنيم واخره  
 بالوضوء فهو النهايه في تحصيل الفضيله **وهذه** الصلاة **اول** الوقت  
 منفردا واخره جماعة وفي **الافضل** طرق قطع اكثر العراقيين باستحباب  
 التأخير واكثر الخراسيين باستحباب التقديم وقال آخرون حكمه حكم  
 الاذان فييقن الجماعة اخره فالتأخير افضل ولا فالتقديم قال النووي  
 وقد ثبتت في صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر انه سمى ايمه  
 بآخرين الصلاة عن **اول** وقتها قال فصلوا الصلاة لوقتها واجعلوا  
 صلاتكم معهم نافله قال فالذي يجتاه ان يصل مرتين فان اقتصر على  
 احدى فان يفيق حصول الجماعة فالتأخير افضل لحصول شعارها  
 الظاهر ولا ينفى فرض كفايه وفي وجه فرض عين في تحصيلها فورد  
 من الخلاف قال ويجوز ان يقال ان خش التأخير فالتقديم افضل وان  
 خوف الانتظار افضل ومنها الصلاة **اول** الوقت عاريا او قاعدا واخره  
 مستورا او قاعدا وفي الخلاف في المتيمة ومنها الصلاة **اول** قاضا واخره  
 مقبلا يصل فاصرا بلا خلاف فثقله في شرح المذهب عن صاحب البيان  
**وهذه** الوضوء في وقت الجماعة ان ابسغ الوضوء فادراكها **اول** من  
**الاجناس** لا كما له ثقله النووي عن صاحب الفروع وقال فيه نظر  
 منها **لو** خاف فوت الركعة ان مشى الى الصل **اول** قال في  
 شرح المذهب لما رقبه لا محابا ولا لغرضه شيئا والظاهر انه ان  
 خاف فوت الركعة الاخرى حافظ عليها وان قاق فوت غيرها مشى الى الصل  
**الاول** لا محابا بيت العجوة في الامر بانما هو الازدحام عليه **وهذه** الو  
 قد ان يصل في بيته قايما منفردا او وصل مع الجماعة احتاج ان يتعدى بعضها

فالافضل

فالافضل لانفرادهما فظهر على القيام ذكرها الشافعي والاصحاب **وهذه** الوضوء  
 الوقت عن سنن الصلاة قال النووي في فتاويه ما حاصله ان السنن التي تجزى  
 بالسجوديات بها بلا اشكال **واما** غيرها فالظاهر الاتيان بها ايضا ثلاث  
 الصديق كان يطول القراءة في الصبح حتى تطلع الشمس قال ويجوز ان لا يأتي بها  
 الا اذا ذكر كل ركعة قال لا سنوي وفيما قاله نظر **وهذه** الوضوء **اول** الوقت  
**اول** الوقت عن استحباب سنن الوضوء وجب الاقتصار على الواجبات  
 صرح به النووي في شرح التبيين **وهذه** اجتمع في الامامة الفقه **اول**  
 قبل **اول** الوقت **اول** الوقت تقديم الفقه عليها لا حثية الصلاة الى من لا يفقه  
 لكنه عوارضها وقيل بالتسوي والتعادل فيفضل **لو** اجتمع السن  
 والنسب لا ظهر تقديم السن لانه صفي في نفسه والنسب صفي في ابيه  
**لو** اجتمعا مع الكهنة فالجديد يقدمهما واختار النووي تقديم الكهنة عليهما  
 وصححه في المذهب **لو** اجتمع **الاعمى** والبصر فقبل **الاعمى** **اول** لانه  
 اخضع لا ينظر الى ما لا يليه وقيل البصر لانه اكثر تحفظا من العفاسات  
**والاعمى** انما سوا التعادلهما **لو** اجتمع في الصلاة الجنان الجربعيين  
 والصلوات قريب او الحرة الفقير **والعمى** الفقير **والاعمى** فقيرهما تقدم  
 الحر والثالث استويا به لتعادلهما وقرب من هذه السبل الحصول المعقور  
 في الكفاة هل يقابل بعض بعضا **الاعمى** المنع فلا يكافى رفيق عفيف حره فاشقة  
 ولا حر معب رقيقه سلمه ولا عفيف في النسب فاسبقه شريفه وفي ظاهر  
 المسئلة من القصاص لا يقابل جز ما لا يقاد عبد مسلم بكافر حر لا خلاف **خا**  
**لو** تقدم في العمر التراجيح على الحقوق **الامير** حر وله اسباب احدها  
 سبق الجماعة ما توافقت كما في احد من اسبقهم موتا والمستحاضة  
 برتبة الدم بصفته مستويين فيخرج الاسبق وكلا لا زدام في الدعوى  
 الاجناس والدرج ولو وكل رجلا في بيع عبده واخر في عتقه قال لا يبلى من  
 سبق له حكم تايده القوة فلو اقر الوارث بدين واقام اخر بدينه بدين الزكاة  
 لا تنفي **لو** قال صاحب البيان في تقدم دين البينة ثالثها القرعة في مواضع كثيرة  
 كالا زدحام **اول** في الزكاة والعبيد في الحقوق والمقتضيين **الحاجي** عليهم  
**مع الفول** في مثل **واجرة** **المثل** **ومهر** **المثل** **وتوا** **بعها** اما في المثل

السن



فقد ذكر في مواضع في شرائها في التيمم وشرائها في البيع  
مال الحجور والمفلس والموكل والممتنع من اداء الدين وتحصيل المسلم فيه ومثل  
المضروب وابل الدية وغيرها وبحق كل اعتبار فيه القيمة فانها  
عامة عن ثمن المثل ونبدأ بذكر حقيقة فنقول يختلف باختلاف المواضع  
والتحقق انه راجع الى الاختلاف وفي وقت اعتبارها او مكانه **الموضع**  
**الاول** التيمم فذكرنا فيه ثلاثة اوجه احدها انه اجرة ثقل الماء  
الى الموضع الذي هذا المشتري فيه ويختلف ذلك بعد المسافة وقربها  
اكثر في انه قيمة مثله في ذلك الموضع في غالب الاوقات فان الشربة  
الواحدة في وقت غزاة الماء برغبها تدنا نير فلو كان في شراها بغيره في  
الحال الحق المشقة والخرج **الثاني** ان القيمة مثله في ذلك الموضع  
في تلك الحالة فان ثمن المثل يعتبر حالة التقريب وهذا هو الصحيح عند  
جمهور الاصحاب وبه قطع الدارمي وجماعة من العراقيين وقلة الامام عن  
الاكثرين قال والوجه الاول بناءه قابله على الماء لا يمكن وهو وجه  
ضعيف قال والثاني ايضا ليس بشي قال وعلى طريقة الاكثرين الاقرب ان يقال  
لا يعتبر ثمن المثل الماء عند الحاجة الى سدا الحق فان ذلك لا ينضبط و  
انما رغب في الشربة تدنا نير ويبعد في الرخص والتخفيفات انه يوجب  
ذلك على السافر ويعتبر الرمان والمكان من غير انهما الامر الى سدا الحق **المو**  
**ضع الثاني** الحجور والاصحاب بان ثمن المثل الزاد والماء القدر اللائق في ذلك  
المكان والزمان هكذا اطلقه عليهم الشيخان قال ابن الرفعة وهذا الاطلاق انما  
يسمى في الزاد اما لما فيه من حرمان الاوجه المذكورة في التيمم فيه وانما جرى في التيمم  
لتكرره وفي الواقي ينبغي اعتبار ثمن المثل بما حوت به غالب العادة من ما في السبل  
فان وجد ثمنه في الاقله وان عجز في الطريق غلبه وينبغي بالكثر من مثله  
الرجوع اما اذا كانت العادة غلبه ثمن الماء والزيادة فيلزمه الحج قال ويمكن ان يقال  
كل منته يعتبر بنفسها لكن بعسر مع قدر مقدار الثمن والزيادة قبل البلوغ الى المنزل  
**الموضع الثالث** الطعام والشراب حال الخمر منه وثلثه هو القدر اللائق  
به في ذلك الزمان والمكان قطعا وكذا ثمن مثل الشربة والرقبة في الكفارة والبيع  
بوكالة او نحوها والمسرف تعتبر فيه حال الشرا والبيع والسرقة ومكانه قطعا

الرفعة

**الموضع الرابع** المبيع اذا تخالفوا فسخ وكان تأليف يرجع الى قيمته وفي  
وقت اعتبارها اقول او وجوهها لهما يوم التلف لان مورد الفسخ هو القيمة  
والقيمة بدل عنها فاذا خالفنا لا مل تغير النظر في القيمة الى ذلك الوقت الثاني  
يوم القبض لانه وقت دخول المبيع في ضمانه وما يعرض بعد ذلك من زيادة  
او نقصان فهو في ملكه والثالث اقلهما الا انها اذا كانت يوم العقد اقل  
فالزيادة حديث في ملك المشتري وان كانت يوم القبض اقل فهو يوم دخوله  
في ضمانه والرابع اكثر القيم من القبض الى التلف لان يده ضمان والخامس  
اقلها من العقد الى القبض **الموضع الخامس** اطلع في المبيع على عيب  
واقضى الحال الرجوع بالارش وهو جز من ثمنه باعتبار القيمة وفي اعتبارها  
طريقان المذهب القطع باعتبار اقل قيمة من البيع الى القبض لما تقدم في  
تفصيل الثالث في المسئلة قبله والثاني فيه اقول احدها هذا والثاني يوم البيع  
لان الثمن قابل المبيع يومئذ والثالث يوم القبض لما تقدم **الموضع**  
قولي اقل قيمة تبعت فيه عبارة الزمان وظاهرها اقتضاء اعتبار النقصان  
الحاصل بين التبع والقبض وقد صرح به في الدقايق قال الاسوي ومو عريب  
فانه ليس بحكي في اصوله المبسوط ومنه فضلا عن اختياره وبعبارة الروضة والرحمن  
اقل القيمتين قال وايضا فلان النقصان الحاصل قبل القبض اذا انزل قبله لا يثبت  
للمشتري به انما ينبغي يكون مضمونا على البائع **الموضع** يوافق الاول قول الروضة  
واما فيما اذا تلف الثمر ورد المبيع بعيب او نحوه انه يأخذ مثله او قيمته اقل  
ما كانت من العقد الى القبض والافرق بينهما وهذا هو الموضع السادس **المو**  
**ضع السابع** اذا تقابلوا بالبيع تألفا ليعتبر اقل القيمتين من يوم العقد و  
القبض كذا جزم به في اصل الروضة **الموضع الثامن** المبيع فيه اذا قلنا ياخذ  
قيمتة للجيلولة ويعتبر به المطالب بالوضع الذي يستحق فيه التسليم كما صح في  
اصل الروضة وزايدة وجزم الراعي باعتبار رتبة العقد **الموضع التاسع** القرض  
اذا جاز له اخذ القيمة بان كان في موضع لا يلزم فيه رد المثل ويعتبر فيه بطلان القرض  
بعدم المطالبة واذا قلنا انه يرد في المنتقم للقيمة فالمعتبر قيمة يوم القبض بان  
تقلت بمكده وكذا ان قلنا بمكده بالتقريب في وجه وفي اخر اكثر قيمة من القبض  
الى التقريب وهو الاصح في الشرحين وشرح الوسيط على هذا **الموضع العاشر**



اعتبار  
القيمة

المستعارة اذا تلفت وفي اعتبارها وجهان قيمة يوم التلف اذ لو اعتبرت  
يوم القبض او الاقصى لاد الى تضمين الاجز المستحق بالاستعمال وهي ما دون  
فيها والثاني يوم القبض الى التلف كما ان الغصب لا يملكه الا في حال الزيادة كدونها  
فيمتد تلك الحالة **الحادي عشر** المقبوض على جهة السوم اذا تلف وفيه الوجه  
في المستعارة ان كان الامام الاصول قيمة يوم القبض وقال غيره في الاصح يوم  
التلف **الثاني عشر** الغصب اذا تلف وهو متقوم فالمعتبر أقصى قيمة من  
الغصب الى التلف بنقد البلد الذي تلف فيه ولا علم فيه خلافا وقولنا بنقد  
البلد الذي تلف فيه كذا اطلقه الرافعي وهو محمول على ما اذا لم ينقله فانما ينقله  
قال في الكفاية فيتمه ان يعتبر بنقد البلد الذي يعتبر القيمة فيه وهذا كثر البلدين  
قيمة كما في المثل اذا تلفه وقعة المثل فان غلب نقدان ونسأوا عين القاصي  
واحد اذ ان كان مثلهما وتعد المثل فذا القيمة وفي اعتبارها احد عشر وجها  
اهمها أقصى قيمة من الغصب الى نقد المثل لان وجود المثل كبقا عين الغصب كانه  
كان مأمورا بتسليمه كما كان مأمورا بتسليم العين فاذا لم يفعل غرم قيمة المثل  
كما ان المتقوم بغيره بأقصى قيمة كذلك ولا نظر الى ما بعد انقطاع المثل كما لا يظن  
نظرا الى ما بعد تلف الغصب المتقوم **الثاني** أقصىها من الغصب الى التلف  
**الثالث** أقصى من التلف الى التقدير وهو مبنيان على ان الواجب عند التلف  
وعند عوار المثل قيمة الغصب المتقوم يتعدن وفيه وجهان **الرابع** الا  
قص من الغصب الى المطالبة بالقيمة لان المثل لا يقط بالاعواز بدليل ان له ان  
يصير الى وجدنا **الخامس** أقصى من التقدير الى المطالبة لان التقدير هو وقت  
الحاجة الى العود والى القيمة فيعتبر الاقصى يومئذ **السادس** أقصى  
التلف الى المطالبة لان القيمة يجب **السابع** قيمة يوم التلف قال في المطالب  
ولعل توجهه ان الواجب قيمة المثل على راي يعتبر وقت وجوبه لانه لا يتعدى  
في المثل وانما يتعدى في الغصب فاشبهه لاحارنه **الثامن** قيمة يوم التقدير  
لان وقت الحدو الى القيمة **التاسع** يوم المطالبة لان الاعواز يتحقق  
**والعاشر** ان كان منقطعاً في جميع البلاد فقيمة يوم التقدير وان فقد هناك  
نقط فقيمة يوم المطالبة **الحادي عشر** قيمة يوم اخذ القرض حكما للرافعي  
عن الشيخ اني حامد وثوق فيه وقال لا سنوي انه ثابت فقد حكاه بهذا

السند بن

السند بنجي وسليم الرازي وحكي ابن الرفعة في الكفاية وجهان **ثاني عشر** وهو اعتبار  
الاقصى من الغصب الى يوم الاخذ ورجح عنه في المطالب قال السبكي وذلك لكونه غير  
منقول صرحا ولكنه ينشئ من كلام الاصحاب يقال وربما يرجع عما سار الوجه فلو  
باس بالمصير اليه انتهى وهذا اذا كان التلف والمثل موجودا كان المثل  
مختلرا قال الرافعي فالتقيا من ان يجب على الاول والثاني في الاقصى الغصب الى التلف  
وعلى الثالث والسادس والثامن يوم التلف وعلى الخامس الاقصى التلف الى المطالبة  
والاوجه الباقي كما لها **الموضع الثالث عشر** المتلف بغير غصب والمختلر  
قيمته يوم التلف لا علم فيه خلافا لان كان تلفه بمرأية جنانية سابقة فإ  
لمعتبر الاقصى منها نقلها الرافعي عن القفال واقره راجم به في المنهاج فان  
مثلهما موجود ولم يسلمهم حتى تعذر فعل الوجه الثاني قيمة يوم الاتلاف وعلى  
الاول والثالث الاقصى من الاتلاف الى التقدير وعلى الرابع من الاتلاف الى المطالبة  
لينة والقياس من عود الاوجه الباقي ووالمثل متعذر فعل الاول والثاني و  
الثالث والسادس والثامن قيمة يوم الاتلاف وعلى الرابع والخامس  
السادس الاقصى من الاتلاف الى المطالبة وعلى التاسع يوم المطالبة  
وعلى العاشر ان كان مفقودا في جميع البلاد وفي يوم الاتلاف والايوم  
المطالبة **الرابع عشر** المقبوض بالبيع الفاسدا اذا تلف والاصح انه ك  
لغصبوب يعتبر فيه الاكثر من القبض الى التلف والثاني يوم القبض والثالث  
يوم التلف **الخامس عشر** ابل الدية اذا فقدت قال في اصل الروضة و  
المفهوم من كلام الاصحاب اعتبار قيمتها يوم وجوب التسليم وقال الروياني ان  
وجبت الدية والابل مفقودة اعتبر قيمتها يوم الوجوب وان وجب وهي  
موجودة فلم يود حتى اعوزت وجب قيمتها يوم الاعواز وهل يعتبر قيمة يوم  
الوجود او موضع الاعواز لو كانت قيمته ابل وجهان **السادس عشر**  
اذا جنى على عبد او هيمة او صيد ثم جنى عليه اخر ولم يمته فان كان الثاني كانه  
جنى بعد الا ندم مال لزم كل نصف قيمته قبل جنائته ان كانت الجنائية تقطع يد  
العبد فلا وان كان قبل الا ندم مال لزم الثاني نصف ما وجب على الاول لان الجنائية  
الاولى لم تستقر وقد اوجب نصف القيمة فكانه استقص نصف القيمة وان كانت  
من الجرحين وكانت القيمة عند جرح الثاني ناقصة بسبب الاول كان جرح ما قيمته







هذه النظائر فالتك لا تجدها مجموعة في غير هذا الموضع **ما يجب تحصيله بالكثر**  
**من ثمن المثل وما لا يجب وما لا يجب بيعه بأقل منه وما لا قال**  
بعض المتأخرين الزيادة البسيطة عما نزل المثل لا أثر لها في كل الأبواب إلا في التيم  
إذا وجد المبيع زيادة بسيطة على ثمنه فله المثل في الأصح قال في الخادم ومثله  
شراء الراد ونحوه في الخ **وأمّا** الزيادة الكثيرة والتي لا يتغير الناس بمثلها فتمنعها  
**فروع** الأول المثل فيجب تحصيله ولو بالكثر من ثمن المثل إذا لم يوجد له غيره وكان  
ذلك منزلة الانقطاع جاز فيه الشك قال السبكي في فتاويه وعاقبه إذا لم يجد  
من يشتري ما لا بد من زيادة قيمته بما لو فاته منها إذا تلف الموضع المثل في  
شبهه إلا بالكثر من ثمن المثل ففي وجوب تحصيله وجهان أحدهما كونه مباحا في وجوب  
النودي عدم الوجوب كالأصوب بالكثر من ثمنه كالمعدوم كالرقبة وما بالظمان  
وتخالف البعض حيث يجب ردّها وإن لم يرد في موهبتها اضعا قيمتها فانه تعدى فيه دو  
المثل قال السبكي وفي تصحيحه نظر بعدية الثالثة لو سلم عبدك لغيره بزيادة المثل  
عنه ولو لم يجد من يشتريه إلا بأقل من ثمن المثل لا يتبعه من به لم يرهق اليه لانه  
لم يلزمه وخلافه في السلم واخصه لا يرد ولو انتدرك الكافر عبدا مسلما وقتلناه  
يوثر بزيادة المثل قال ابن البرقعة فلا يرهق ببيع بأقل من ثمنه وبينه إلى أن  
يتيسر من يشتريه بثلث مثله أو ينزل ملكه عنه كذا ذكره في الطلب في فرع من  
غير تغل عن أحد قال السبكي وفيه نظر يحمل أن يقال به إذا سلم في يده وإن كنت  
أره منقول أيضا ويحمل أنه يقال أنها بشرى متعرضة لذلك لو أمم إذا انتهت **الرابع**  
الرقبة في الكفارة لا يلزم شرائها بالكثر من ثمن المثل على المذهب واختار البغوي خلا  
**الخامس** بل لا يهية إذا لم يوجد إلا بالكثر من ثمن المثل لا يجب تحصيله بل يعود إلى قيمتها  
كناجزه في الشكاه ويحتمل بعضهم أن يجوز فيها خلافه في الغاص قال البلقي في لعل الفرق  
أن تعدى القاتل إنما هو في النفس وليس لهية مثل ما اتفق بخلاف صورة الغصب فإن  
المثل مثل ما تعدى فيه والتلف قالو فلو كان ثمن الزيادة يسير ومثل الموضع لم يخلو  
كالتيتم قال والاولا قرب ومن نظائره هذه الفروع لو طلب الأخير في الخ أكثر من مرة  
المثل لم يجز استجابه جزوا به ومنها لم يجد الأخرى فطلب أكثر من مرة فطلب  
له تكافؤ الأمانة عما قاله المتولي ووافق آخره وصححه في الروضة من زوائد  
وقال البغوي لا ينكح الأمانة وقال الإمام والغزالي أن كانت زيادة يبعد بذلها

كما

مقتل

الاما

اسرا ما حلت الأمانة والأقله وفروا بينه وبين ما في التيمم بالالحاجة لما لا يتكرر  
بأن هذا النكاح لا يعد مضمونا **وشبهه هذه التيمم ما يجب نقله وما لا يجب**  
وفيه فروع الأول المسلم فيه يجب نقله إن كان قريبا وفي ضبط الوضوء بخلاف  
الأصح يجب نقله مادون مسافة القصر والثاني من مسافة لوجه إليها يكن  
امكنه الرجوع إلى أهله ليله هذا في محل يجب فيه التسليم فلو طوّل في غيره  
فالأصح وجوبه إن لم يكن لنقله مونة والمنه أن كان الكفا في الوضوء وهو كالمسلم فما ذكر  
الثالث هو كالمسلم أيضا فيجب نقله فيما ينقل فيه المسلم اليه ولو طوّل بالتلف  
غير بلد لا تلافى كلف نقله إن لم يكن له مونة والأفلا على الأصح **الرابع** اتلف  
بلا غصب وهو كذلك **الخامس** بل لا يهية يجب نقلها إن قربت المسافة لا أن وجدت  
قال في الروضة وأصلها وضبطه بعضهم بمسافة القصر وقال لا ما زاد من مونة  
أخصا رهام القيمة على قيمتها في موضع الغرم لم يلزم نقلها ولا لزوم وضبطه المتول  
بالحد المعتبر في المسلم وهو معنى ضبطه بمسافة القصر فانه الأصح فيه كما سبق فإ  
كما صلا أن الفروع الخمسة على حدسوى **ف** لو قال المصوب منه لا اخذ  
القيمة بل انتظر وجود المثل فله ذلك نقله في الجليل كذا في زوائد الروضة قال  
ويحمل أنه يجزى فيه الخلاف في أن صاحب الحق إذا امتنع من قبضه هل يجبر ويكن الفرق  
انتهى وظاهر في السلم لو انقطع المسلم منه فقال المسلم اضربني بوجد ولا تسلم  
حيث على الصحيح وفي القرض كذا وكذا في الروضة لو قال المستحق عند العمل بالمال لا  
أما لئلا أن بشي وأصبر إلى أن يوجد قال أما فالكفا هو أن الأمر إليه الأول هو الجليل  
ويحمل أن يقال لمن هو عليه أن يطعم قبض ما هو عليه لتبرأ منه فالفروع خمسة على  
حدسوى في ذلك أيضا **ف** آخر قال الإمام لم يصر أحد من الأصحاب إلى  
أنه لاخذ له راجع ثم وجدت المثل برد المراجيع إلى المثل بخلاف ما إذا  
عزومة المثل في الغصب لا تلافى لا عوار المثل ثم وجد في الرجوع إلى المثل خلاف  
والأصح فيها إذا المثل ثم عاد إلى مكانه لا رجوع أيضا على الأصح فيهما وكذا في السلم  
أقولنا بأخذ القيمة في هذه الصورة وهذه النظائر الخمسة قد استوت في الأحكام الثلاثة  
تة وجوب النقل من دون بعد واجابة المستحق إلى أن الصبر وعدم الرجوع أن لم  
يقدر أخذ القيمة واستوى السلم والقرض والغصب والاتلاف على المختار وفي وجوب  
التحصيل بالكثر من ثمن المثل وفارقها في ذلك الدية **ف** من نظائير الفروع الخمسة



الذكورة في عدم الرجوع عند اخذ القيمة للتعددية بالمكان له يدان عاملتان ولم  
تترق الزايد فقطع قاطع احدهما فلا قصا من قبيل نصف دية يدور زيادة حكمه  
فلو عاد الجاني فقطع الاخرى فآراد الجاني القصاص لكانت حينئذ ورد ما اخذ غير  
قدر الحكومة فهل له ذلك وجهان احدهما لا لانه اسقط بعض القصاص فلا يعود اليه  
والثاني نعم لان القصاص لم يكن ممكن وانما اخذ الارض لتعذر الاستقاطه  
كذا في الروضة واصلها بل لا ترجح قلت احدهما الثاني **فأعلم** كل المتلفات  
يختبر في قيمة المثل لا الصيد المثل فانه يعتبر فيه قيمة قبله واختلف فيه البعض  
والدبة وقد اختلفوا في القول الى عقد فصلين **الاول** في التقويم وسياق  
انه لا يكفي تقويم واحد والذي يذكرونه من احكامها ان احدها انه خالص  
بالنقد فلا تقويم لغاير النقد المضروب **والثاني** لو سرق ربع من ذهب  
خالص غير مضروب كسبكه وحلي لا يبلغ ربعا مضروبا بالقيمة فلا قطع  
في الاصل كما لو سرق من غير الذهب ما يساوي ربعا من غير الذهب ولا يساوي  
به من المضروب وينقد البكر في اكثر المواضع بل كلها وانما يقع الاختلاف  
في اي بلد يعتبر وقد تقدم الكلام في الامثلة وفي الكلام في تقويم عروض  
التجارة فان كان المشتري به نقدا قوم به سواء كان ضايا ام دونه  
وفي الثانية وجه انه يقدم لغاير نقد البلد وحكي قولان في الاولى ولو  
ملكه بالنقد من قريتهما بليست بالنقسط او تغير تقديره في حال  
نقد البلد فان غلب نقدان استوفى باحد هاتين اذ دون الاخر قوم به  
وان بلغ بهما فواجه احدهما بقوميا لا عطا للفقراء او صحيح في الحر والمملوك  
والسائر في غير المال كفقيرهما شيا وصحة في اصل الروضة اخذت حكاية  
الرافعي له عن العراقيين والرواية في قال في المهمات وبه الفتوى والثالث  
تضمن التقويم بالبدل لا بفارق والمراجع يقدم بغاير نقدان بل بالبدل اليه  
وتظهر هذه الفروع ما اذا اتفق الوضآن كما يتبين بعينها ارجحها ارجح  
حينئذ لا يكون فان وجد على احدهما اخذ ولا يظن احقا على المذهب ان نقد  
فله تحصيل ما شاؤ ولا يتعين الا عطا الاصح وان وجدنا تعين الا عطا على الصحيح  
**ضابط** لا تقويم الكلاء بالافقصة ولا الحر الا في الخبايا فيفقد  
رقبها للحكومة ولا الحر والخمر في لا قيم وفي قول يقوم ان في الصداق فيصير الغدار

وزن

قيمتها عند من يربحها قيمة وقيل بقدر الخمر خله والخمر يشاة الاصل الثاني  
اذ اختلف القومون به يؤخذ فيه **فروع** منها اذا شهد عدلان سرقة  
فقوم احدهما المروق بضابا والاخر دون فلا قطع للشبهة وانما المال  
فان رضى باقل القيمتين فذاك وله ان يحلف مع الذي شهد بالاكثر واخذه  
لو شهدا بانه بضابا وقوما خزان الله بدونه فلا قطع ويؤخذ بالغرم بالا  
فل وله ما وجد ان احدهما والاظهر ان الاقل متيقن وانما لا يرد شكول فيه  
فلا يلزم بالشك والثاني ان التي شهدت بالاقل ربما اطلقت على غيب وقتها  
سئل ابن الصلاح عن ملك لينتم احتج الى بيعه فقامت بيته بان قيمته ما به  
وخصون فباعه القيم بذلك وحكم الحاكم ببيعة البيع ثم قامت بيته اخرى بان  
قيمتها ما يتاقل فهل ينقض الحكم ويحكم بفساد البيع **فاجاب** بعد  
التمهل ايا ما والاستحسان انه ينقض الحكم لانه انما حكم ببناء على البينة السالمة  
عن المعارضة للبينة التي هي مثلها او ارجح وقد بان خلافه في ذلك وتبين استناد  
ما يمنع الحكم الى حالة الحكم فهو كما قطع به صاحب المذهب من انه لو حكم للحاج على  
صاحب البيعة فان الحكم ينقض لعل العلة المذكورة وهذه الخلاه وما لو رجع الحكم  
بعد الحكم فانه لم يتبين استنادا مانع الى حالة الحكم لان قول الشاهد متعارض  
وليس احد قوليه باولي من الاخر ونارعه في ذلك السبل فتاويه ومنع النقص  
قال لان التقويم جرحي وتحيين ولا يتحقق فيه التعارض لانه كان في وقت واحد  
ان سلكا المعارضة من معارضة للبينة المتقومة وليست راجحة عليها حتى تكون مثل  
مسئلة المذهب وكفى بنقض الحكم بغير مستند راجح ومضاهي ثبوتان متعارضان  
من غير ترجيح فهو كما لو وجد دليلان متعارضان في حكم ليس لنا ان نقضه ولا  
يقال ان تعارض الدليلين مانع من الاقدام على الحكم فيكون موجب لنقضه لانتفاء  
نقول ليس كلما منع الابتداء منع الدوام وايضا قد يكون ترجيح عند الحاكم احدهما  
بحكمه لرجحانه عنده وكما انه لا يقدم على الحكم الا بمرجح لا تقدم بحسب نفسه الا بمرجح  
ولو وجد قوله وقد بان خلافه في منهج لم يبين خلافه بل اكثر ما فيه انه اشكل  
الا رجحانه يلزم من اشكال الامر علينا ان نوجب النقص ثم نبينه على انه لو قامت بينتان  
متعارضتان واحتج التمسك الى البيع فالوجه انه يجوز البيع بالاقل ما لم يوجد  
راغب زيادة بعدا شهادته والتفوق قول القيم في انه اشهد لانه امين قال والقول

فمنها



قوله ان في ذلك ثمن المثل كان الوكيل وعامل وعامل القراض والبائع على الخلف اذا  
عوى ليس لهم ان يبيعوا المثل ولو ادعى عليه لم ينعى باقل من ثمن المثل والقول في  
فيما يظهر لنا وان لم نجد منقول لا نعلم انما قال ولا يرد على هذا قول الاصحاب ان المبي  
اذا بلغ وادعى على القيمة والوصي بها لعقار على مصلحة قال لولا قوله لا نعلم انما يكون  
القيم والوصي قامة البينة على المصلحة التي هي مسوعة للبائع كما يكلف الوكيل قامة  
البينة على الوكالة واما ثمن المثل فهو من صفات البائع فانه ثبت ان البائع جاز قبل  
قوله في صفته ودعوى صحته ولا يقبل قول من يدعي فساد دأبه في نفسه  
هذه المسئلة يصلح ايرادها في قاعلة التقويم على صحتها وفي قاعلة التقدير  
في الدوام ما لا يخفى في الابتداء وفي قاعلة تصديق مدعي الصحة وفي فتاوى  
السكك ايضا انه سئل عن رجل عليه دين ما يتأد به وهو رهن عليه كى ما وحل الدين ولو  
غائب وانت صاحب الدين لا قبل رهنه والقبض وعليه الرهن المدينون  
وندد الحاكم من قومه الرهون وتثبت عنده ان قيمته ما يتأد به فاذن في  
تعويضه للرهن عن دينه ثم بعد مدة قامت بينة ان قيمته يوم التعويض  
ثلاثمائة وكان يوم التعويض يوم التقويم الاول **فاجاب** يستمر التعويض  
ولا يبطل بغيرها البينة الثانية هما كانا التقويم الاول تحتها **الفصل**  
**الثاني** في تقسيم المضونات **اعلم** ان الاصل في التلغاف ضمان المثل في المثل والمقوم  
بالقيمة في خرج عن ذلك صور يعرف بحاسن ذكره والحاصل ان المضونات انواع  
الاولى لعضف المثل في المثل والقيمة في المقوم لا علم فيه حله في الثاني والاولى  
بلا غصه هو كذا لكونه يخرج عنها صور احدها المثل الذي يخرج مثله عن ان يكون  
له قيمة كمن غصب او تلف ما في مفازة ثم اجتمع على شرط فهو في بلد او تلفه  
اجمال في الصنف واجتمع في التلغاف فليس للتلف بدل المثل بل عليه قيمة المثل في المثل ذلك  
المفازة او في الصنف **سها** الحل اصح لا وجه له نعمت مع صبغته بنف المثل  
وان كان من جنسه ولا يلزم من ذلك ان لا يجرى في العقود لاني انما اتاها  
الماشية اذا تلفها انما تكلفها بعد احوال قبل اقرارها لركاة فان الفقر اشركه ويلزم  
حيوان آخر لا قيمته جزم بها المافى وغيره بخلاف ما لو تلفها اجنبى **سها** طم المرفع  
جزم به المافى اذا تهمم بالحايطة له اعادة اقيمته كما هو مقتضى كلام  
المافى **واجاب** به النووي في فتاويه ونقله عن النص سادسها المافى

121  
لغيره بالقيمة كما صح المافى وغيره في باب الاصلية مع انه مثلي سابعها الفاكهة  
فاها مثليه على ما اقتضاه تصحيحهم في العصبه الاصح انها نفس بالقيمة فاعنيها الوضار  
المقوم مثليا بان غصبه وطبا وقلنا انه متقوم فصار ثمنه ثمنها قالوا العرايون يلزمه  
مثل الثمر وقال الغزالي يخبر بين مثل مثل الثمر وقيمة الرطب وقال البيهقي ان كان الرطب اكثر  
قيمة ولا لزمه المثل قال السبكي وهو انه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه  
التنوير تجزئ نصيب عليها اخرها اطفاء ففيله وجه حكمها الرطبي في السكك وغيره  
اودها يلزمه قيمة الخطب وليس ما غصب ولا قيمته لانه غصب خبر **الثاني** عليه ان سجر  
التنوير ويحميه كما كان **والثالث** عليه قيمة الجوز **والرابع** عليه الجوز واستكمل الاول  
بانه لم يمتدلك الخطب وانما اتلف الجوز بغير وجه فهو كمن اخرب ثوبا بالتمتد بها  
وهو اقل من تلفه لخل لا يجب عليه قيمته الثوب قبل الا حراق والثالث بان  
الجوز لا قيمته له معروفة لا يكال ولا يؤمن قال البيهقي ولا قرب وهو بغيره الجوز  
لان له قيمه **وهنا** الجوز وما في يوم صايف قال في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه في حوزة من يملكه  
هو برده فهو وجه لا شيء عليه لانه ما على هبته وبر بده ممكن وفي اخرها خذ للتعدي  
ويضمن مثله باردا وفي ثالث ينظر ما يدر القيمة في هذه الحالة ويجب التفاوضة في  
البيهقي ايضا **قلت** احسنها الثالث **وهنا** لو اتلف بل جيشا لينتفع  
به فادفع اقرارا تحت يدا لاحتى نشف قبل لا شيء عليه سوى الا ثم وقيل عليه قيمة الما  
الذي يملكه وقيل بل قيمته لا تتفق بعمدة بقوله باردا قال البيهقي وهذا اعلى لها  
**النوع الثالث** المبيع اذا اتلف وهو كذا وفيه المثل في المثل والقيمة  
في المقوم جزم بها **الرابع** ايضا **الرابع** الثمن اذا اتلف وفي المبيع يعيب  
او غيره قبل المثل في المثل والقيمة في المقوم جزم بها ايضا **الخامس** الملقط اذا جا  
ما للرب بعد التملك وهو بالقيمة فيها المثل في المثل والقيمة في المقوم جزم بها ايضا  
**سادس** المبيع اذا اتلف فخرج وهو كذا في المثل والقيمة في المقوم جزم بها ايضا  
المثل وغيره وهو وجه صحيح الماوردي كما قال في الملقط وجوب المثل في المثل **السابع**  
التقصير بالشر الفاسد اذا تلف اطلق الشرح وهو بغيره القيمة فيه فيسمل المثل وغيره وهو  
وجه صحيح الماوردي وادعى الروياني لا تتفق عليه وقال في الربا بانه غير مردود  
الذي يضمن عليه المافى وجوب المثل في المثل قالوه هو اقياس وقال في شرح المنهاج انه  
الصحيح وسبقه المافى السبكي **الثامن** القرض وفيه المثل في المثل وكذا في المقوم على الماص



مطلوب  
متعارف  
بعض

واستثنى الماوردي نحو الجوهر والخطبة المختلطة بالثعبران جوارنا فمنهما فانهما ينفصلان  
والقيمة وصوبه السبكي التماسع ما اداه الضامن عن المضمون عنه حيث ثبت الرجوع فانه  
حكمه حكم الغرض حتى يرجع في مثل المتقوم صورة العاشر الحارثية اطلق الشبان  
وجوب القيمة فيه فمثل المتقوم والمثل وصرح بذلك الشيخ في المذهب والماوردي في حوز  
بما بينا في عمرون في كتبه كل ما يوجب المثل في المثل وقال في بعض اقسام الطرقين  
وصح السبكي تليد **المتعارف** للرجوع بعض في وجه حكمه كما لا يفتي عن اكثر الا  
صحا بالقيمة وفي وجه صحه جماعة وصوبه النووي في الروضة بما يبيع به ولو كان  
اكثر من القيمة فليست في ذلك ضمان العاربه بالقيمة الحادى عشر المستام وفيه  
القيمة مطلقا كذا في عشر المحل في الزكاة اذا ثبت استرداده وهو تالف وفيه  
المثل والقيمة جزم به آلتان لكن صح السبكي انه يضمن للمثل وان كان متقوما كذا  
كث عشر الصداق اذا تضرع وهو تالف وفيه المثل او القيمة جزم به آلتان  
الرابع عشر اذا تضرع وهو متعذر فاطلاق الشبان وجوب القيمة سلمنا قال  
في الكهات **هذا في المتقوم** اما المثل ففيه نصف المثل صرح به ابن اصباع وغيره  
به في المطلب **الخامس عشر** الصداق اذا تلف في الحرم او الحرم وفيه المثل صورة وفيه  
فيما لا مثل له وسلب لقائل في صيد حرم المدينه على القدم واقتار النووي السا  
دس عشر لبن المراه وفيه النسي كالمثله وفيه قال بعضهم ليس لثاني شيء يضر  
النقد الا في سئلتين احدهما لبن المراه والاخرى اذا جنى على عبد فعتق ومات  
ضمن للسيد الاقل من كل الدية ونضوى القيمة من ابل الدية **سادس عشر**  
**المتقوم** في ضبط المثل وجه احدها كل من يبيع بكيل او وزن ونقص  
لمعجونات المتفاوتة لا جرا وما دخله النار والاواني المنخدة من الخاس فالتس  
موزونة وليست مثله الثاني ما حصل بكيل او وزن وجاز السليم قد وهو الذي  
مكحه في المنهاج والروضة واصله كذا كذا كل كيل او موزون جاز السليم في بيع  
بعضه ببعض فيخرج منه الدقيق والرطب والحناء واللبن والجامض ونحوها الى  
بح ما يفسد بين الثمن يكون من غير تفويم ونقص بالارض المتساوية فانهما تفسد وليست  
مثلية **الخامس عشر** لا يختلف جنس النوع الواحد منه بالقيمة وزعم اقبل في الحاشية  
والقيمة **وهو** سراج التلبسات في الجيوب والادهان والسمك  
والايمان والخبض الحالص والتمر والوردية ونحوها واما التماثل والورق واليفس الخ الذي

لاداء

ما فيه والدرهم والدينار الخالص وعلى الاصح والدقيق والبطن والفتل والحناء و  
ما يربط القوي والارطبة الخبيثا يربطوا كالمطبوخ والمطبوخ والفتل والحناء و  
والحناس والحديد والرماض والتمر والسبايك من الذهب والفضة والسمك والخبز  
والكافور والتبغ والجمد والقطر والسكر والفايد والمصل المصطنع بالنار والابريسم و  
الخل والصوف والشعر والوبر والنقط والعود والاجر والدرهم المفسر شهان  
بوزن المتماثل **كالمكسرة** هذا ما في الروضة واصله والمطلوب **تسعة**  
**ثاني** المضمونات قسام احدها ما يضمن ضمان عقد قطعا وهو ما عين في  
صلب عقد بيع او سلم او اجارة او صلح او كفا في ما هو ضمان يد قطعا كالقسط  
والغوارى ونحوها **الثاني** ما فيه خلاف والاصح انه ضمان عقد كعين  
الصداق والخلع والصلح عن المهر وصنع الجعالة الكرايع عكسه وذلك في صورة  
الصلح والفرق بين ضمان العقد والدينان ضمان العقد مرده ما اتفق عليه المعاي  
قد لا او بدله وضمن اليد مرده المثل او القيمة **قاعده** ما ضمن كليم من جوف  
بالارش لا في صورة احدها المحل في الزكاة الثانية الصداق الذي يغيث في يد  
الزوجة قبل الطلاق **ثالث** كذا كذا المبيع اذا تعجب في يد البائع واخذ المشتري  
ناقصا او اربش له في الاصح **الرابع** كذا كذا المبيع اذا رجع فيما باعه بافله من المشتري  
ووجهه ناقصا بافله واتم له في البائع فلا ارش له **الخامس** القرض اذا تعجب  
ورجع فيه المقترض لا ارش له بل يرضى ناقصا او مثله **قاعده** اسباب الضمان  
اربعة **احدها** العقد كالمبيع والتمن المعين قبل القبض والسلم والاحارة **ثاني**  
اليد معتمنة كانت كالدويعة والنمرة كمر لوكا له وانما رضى اذ حصل للتعدي ولا  
بغيره **الثاني** ما يوجب الضمان **الثالث** فاسد **الثاني** لا تلو ونفسا او  
ما لا يفرق ضمان اليه في ان يتعلق الحكم فيه بالباشرة دون السبب وضمان  
اليدين يتعلق بهما **الرابع** الخيلولة **ما يوجب الضمان** **الخامس** الخيلولة **وما لا يوجب**  
فيه **الاول** السلم فيه اذا وجد المسلم اليه في مكان لا يلزم فيه الا اذا  
وقيه وجهان **الاصح** لا يوجب ذلك اذا لم يرض عنه غير جائز **ثاني** اذا قطع  
مجهول الاغنى له سلم من لا غنى له مصل له طلت ارش الخيلولة وجهان **الاصح** لا  
يوجب **ثاني** اذا نقل المصنوع الى بلد اخر او نحو فلان كالمطالبة  
بالقيمة في حال الخيلولة قطعا فاذا اوردته ردها **الرابع** اذا ادعى غيبا غيبه عن

الضمان  
مطلوب



البلد وسمع القاضي البينة وكتبها الى قاضي بلد العين ليعلم المدعى فكيف لتشهد البينة  
على عينها ويؤخذ من المطالب القيمة للجيل لقطعها **الخامس** اذا جال بين من عليه  
القصاص ومستحق الدم لا تؤخذ قطعها **السادس** اذا قرع بين لزيد ثم بها عمرو  
غرم له قيمتها في الاصح لانه طال بينه وبينها باقرار الاول **الكلام في اجرة**  
**المثل** يجب في مواضع احدها الاجارة في صور **منها** الفاسدة **ومنها** الزهراء  
يعبر فيه ليعلمه او ليعبر فيه في سعة **ومنها** اذا حمل الدابة المستاجر زيادة على  
ما استاجر له يجب اجرة المثل للمزاد **ومنها** اذا اختلفا في قدر الاجرة و  
المنفعة او غيرهما وكالفا فسخ العقد ورجع الى اجرة المثل **الثاني** المساقاة  
في صور **منها** الفاسدة كان يساقه ودرى ليعبر فيه ويكون الشجر  
بينهما او ليعبر فيه في ارض نفسه ويكون الثمر بينهما او يدفع اليه لارضها ليعبر فيها  
والثمر بينهما او بشرط الثمرة كلها للعامل او بشرط له جزا منها او يتنازرا كما كان  
او غيرهما من صور الافساد ويستثنى ما اذا شرط الثمرة كلها للمالك فلا شيء  
للعامل في الاصح وكذا انظر في القراض **ومنها** اذا اخرج الثمر مستقرا  
فللعامل على المساقاة في اجرة المثل **ومنها** اذا فسخ العقد تجا لفاد هرب  
العامل وتعذر الاتمام **الثالث** القراض اذا فسد مسوانج المالك لا  
الا في الصورة السابقة واذا اختلفا وكالفا **الرابع** الجعالة اذا حدثت  
او فسخ الماعل بعد الشروع في العمل او كالف **الخامس** الشركة كذا في كل  
مناقص الاموال اذا فانت في فانت في بد عادية غصبا او شرافا سدا وغيرها  
يجب في اجرة المثل سواء استوفيت ام لا واما منفعة الحر فلا تضمن بها الا بالاس  
شيئا **السادس** اذا استخدم عبده المتزوج غرم له الاقل من اجرة مثله وكل امر  
والثفقه وقيل يلزم المهر والمنفعة بالغا ما بلغ لانه لو خلاه ربحا كسب طرقي بهما  
ولظير ذلك اذا اراد هذا العبد الجاني يلزمه الاقل من قيمته وارش الجناية وفي  
قول الارش بالغا ما بلغ لانه لو سلمه للبيع ربحا رغب فيه رغب المدعى به **الثاني**  
عامل الزكاة يستحق اجرة المثل عمله حتى لو حل اصحاب الاموال لزموا انهم الى الامام فلا شيء  
وان بعته استحقه بلا شرط فان زادهم العامل على ربحه وادفعه على الاضاق وان  
نقص كمل من مال الزكاة **ف** منهم افي ان الصلاح فيمن اجرو قفا باجر  
شهدت البينة بانها اجرة المثل ثم تغيرت الاحوال وطولت اسباب توجب زيادة

اجرة

اجرة المثل بانه تبين بطلان العقد وان الشاهد لم يصب في شهادته واحتج بان  
تقويم المنافع في مدة ممتدة انما يصح انما يصح اذا استمر كال الموجوده حاله التقويم انما  
اذا لم يستمر وطرا في اثنا المدة احوال مختلفين بقيمة المنفعة فتبين ان المقوم لها لم  
يطابق تقويمه المقوم قال وليس هذا التقويم السلخ الحاضرة قال واذا ضم  
ذلك الى قول من قال من الاصح بان الزيادة في الاخرة بنفس العقد كان  
قالها لا يستعبد **من** لم يشره صدره بما ذكرناه قال فكيف ذلك لانه  
من نفائس النكت وقال الشيخ تاج الدين السبكي ما افي به ابن الصلاح ضعيف  
فكان الشاهد انما يقوم بالنسبة الى حاله الراهنه ثم ما بعد ما تبع لها  
سوق عليه حكمه لا يصلح قال في التحقيق ان يقال ان لم يتغير القيمة ولكن  
ظهر طالب بالزيادة لم يفسخ العقد والقول بانفسا حه ضيق وان اجرت  
فالا جارة يحكي الى وقت التغيير وكذا بعد فيما يظهر ولا يظهر خلافه  
**الكلام في مهر المثل** لاصل في اعتبار حديث ابي سنان الاشجعي انه  
صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشق وقد نكحها بغير مهر فأتته زوجها  
بمهر فباعها اخرجه ابو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم  
وعنه وغيرهم وقال سعيد بن منصور في سننہ تناخا لدم عبد الله بن عباس  
عنه الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في امرأة توفي عنها زوجها  
ولم يقرض لها صداقا لها مثل صداق نسائها قال لا يصح ان مهر المثل هو  
الذي يرغب به في مثلها وركنه الاعظم النسب فيطراي نساء عصياتها ومن المثلث  
المن ثلث هذه اليه وثقه في القر في التقيفة فافترق الاخوات لا يوين ثم  
لا يثمنات الاخوة ثم الحات ثمنيات الاعوام كذا كان فقروا ففساء  
الارحام كالجارات والحالات والمراد بالعقد ان لا يوجد اصلا ولم ينكح او جمل  
مهرهن ولا يتعد اعتبارهن منهن فان فقد الارحام مثلها من الاجانب وتغير  
القيمة بعتقة مثلها وينظر الى شرف سيدها ووضعه وتغير البلد والصفات  
المرغوبة كالعفة والجمال والس والعدل واليسار واليكارة والعلم والعصاحة والبر  
وهي شرف لا يوين ومتى اختصت بفضل او نقص للس في النسوة المعهات مثل زيد  
او نقص قدرها يلق به كما في نظيره اذا كان الجاني مسلما والام ناقصه وخير  
قال عادة النساء لو ساهى مع احد لم يجب موافقته الا ان يكون للنقص دخل في النسب



و فتره الرغبات ولو خفض للعشرة دون غيرهم او عكسه دون اعتبر ذلك  
هذا ما في الروضة واصلها وفيه امور ينبغي ان لا يغفل عنها  
اعتبار رشا العصبة بقوله مهر نساها لان اطلاق هذا اللفظ ينصرف الى  
و نازع فيه صاحب الدخاين بان النسا من الجائزين نساها قال بل تقول هو  
عام فيهما وخص بالغي لان مهر المثل قيمة البضع ويعرف قيمة الشيء بالنظر الى مثاله و  
امثالها نساها عشرتها المساويات لها في نسبها لان النسب معتبر في النكاح و  
الغالب انه ثبت مقدار في عشرة جرات فكذلك من لا ينتمي الى نسبها لا يساويها  
فيه **ومنها** ان يقتضي ما تقدم لا يتناول بعدنيات الماخ الى العوان ولا  
تعتبر بنى الاخ وليس كذلك بل المراد تقديم جهة الاخوة على جهة العمومة كما  
صرح به الماوردي **ومنها** المراد بالارحام هنا قرابات الام لا المذكور  
في الفرائض لان المحنة ام الام ليست منهن قطعا **ومنها** ان الماوردي يسطر  
بين نساها العصبة والارحام بالام واجله **ومنها** اعتبر ابن الصباغ مع ذلك  
كونهن من اهل بلد هاو حكاها الماوردي عن النص لانه قيمة متلف فيعتبر محل  
الاتلاف والذي في الروضة واصلها اجاب رد ذلك اذا كان لها اقرار ببلد ها  
واقارب في غيرها فان لم يكن في بلد ها اقارب قدم اقارب غير بلد ها عا اجاب  
بلد ها **ومنها** يعتبر حال الزوج والواطي ايضا من السار والعلو والنفقة  
والنسب صرح به صاحب الكفاي وغيره **ومنها** ذكر ابن اربعة ان المعترة  
من الاقارب ثلثة وتوقف فيما اذا لم يكن لا واحدة او ثلثان **المواضع التي**  
**يجب فيها مهر المثل هي سبعة الاول** النكاح اذا لم يسم الصداق وانفق المهر  
قبل قبضه وبعضه او قبضه ووجدته معية واختارت الفسخ او بان مخطوبا  
او فسد كونه غير مملوك كحر ومخضوب او مجهول او شرط الحيا رقبه او شرط  
في العقد شرط تخل بمقصوده الاصل كان لا يتزوج عاها او نكح عاها فان لم  
يسافر بها والقبول ان سافر بها او ان لا يبرأ الفاء او يضي الر باكر وخنك بنتي  
وبعتك هذه المأية من ما لها بائنا المائتين او جمع نسوة بمهر واحد او بغيره  
ورفعه كان يزوجه ابنة با مراه او بصدقتها انه لانه تبين حوقها اولاني  
الابن فتعق ولا تنتقل الى الزوجة صداقا ولا عقدا لمجرد وولي السفينة باقل من  
مهر المثل ولا ابنة الصغير والسفينة بالكثر او نكحها امرت به الرشيد وبيع لجد

معتبر

الدخول

الدخول العيب وتغير مرا واختلغا في المهر او نكحها عا ما سفقان عليه  
في ثانی الحال او استلما وقد عقد اعل فاسد ولو يقبضاه او زوجه ابنته  
بمعتة جارية وجارية على ان يزوجه ابنته ورفقتها صداقا واطلق  
من وجهه على ان يزوجه ابنته ويصفها صداقا **الموضع الثاني** الخلع  
اذا فسد المسمى بقابل الصورة المذكورة **الثالث** الفوطي وعبر نكاح محرم  
اما فاسدا او شبهة او الكراه او امة ابنة او مشتركة او مكاتبه او زوجه  
رجعية او مرتدة موقوفه والعتة او امة المرهونة او المستزادة او سدا في  
نكاح المتعة **الرابع** الرضاع اذا الرضعت امة او اخته زوجه او زوجته  
الكبرى الصغرى انفس النكاح وله على المرفعة نصف مهر مثل لاجل الاظهر  
وكله والثاني ولو ارضعت ام الكبرى الصغرى انفسها وله على المرفعة مهر مثل  
لاجل الكبرى ونصف للصغرى **الخامس** في رجوع الشهود بعد الشهادة بطلاق  
باين او رضاع او لعان ورفق القامضي فان الفراق يدوم وعليه مهر مثل وفي  
قول بعضه ان كان قبل وطى **السادس** الدخول اذا اقتر لا حد المدعي بالسبق الزوجين  
ثم لا اخرج له عليها مهر المثل او للنزوح انه راجعها بعد ما تزوجت **السابع**  
**السابع** اذ جات المراه مسلمة من المديونية غرم المزوجه الكافر مهر مثلها  
على قول مرجوح **وقت اعكاس** **رمكانه** يقبض في الوطن بالشبهة يوم  
الوطن وكذا في النكاح الفاسد ولا يقبض يوم العقد اذ لا حرمة له وفي النكاح  
الصحيح اذا لم يسم فيه ووطى قبل يقبض يوم الوطن والصقدا والاكثر والفقد  
الذي الوطن وجه المحهما واصل الروضة الثلث وفي المنهاج والمهر والخرج  
الصغير الثاني ونقله الرافع وسراية الفتق عن الاكثرين وان مات واجبا  
مهر المثل وهو الاظهر فهل يقبض يوم الفتق او الموت والاكثر وجه في اصل الروضة  
بلا ترجيح واما مكانه فيجب منه نقد البلر حال القيمة المتلفات ما يتعد  
**في وسائر يتعد** لا يتعد ويتعد الوطن في نكاح محرم كما هو معلوم ولا  
نكاح فاسد او شبهة واحدة ومنه وطى جارية الامن والمكاتبه والمشرقة  
يعمل الاصح شيوا اتخذ المراسم لا يتعد ان زالت الشبهة ثم وطى لشبهة  
اخرى ولا كراه على الزنا لا يتعد لان الجهل بشبهة واحدة والعلم ومهر  
ملكه فقد تقدم انه يتعد وحيث قلنا بالانكاح باعتبار اعل الاحوال



ومحله لما قال الماوردي اذا لم يرد المهر فان ادى قبل الوطى الثاني وجب مهر  
جديد ومحله والمطابقة ما اذا لم يحمل فان حملت خبرت بين المهر والتعجيل فان  
اختارت المهر ووطيت مرة اخرى فلها مهر اخر نص على الشافعي كما  
نقله والمهمات وعبارته فان اصابها مرة او مرارا فلها مهر واحد لان  
تتخير فختار الصداق او العجز فان خبرت فعاد فاصابها السيد فلها مهر  
اخر كمال المراه نكاحا فاسدا يوجب مهر واحد فاذا فرق بينهما وقهر  
بالصداق ثم نكحها نكاحا اخر فلها صداق اخر **تليه** مهران في وطء  
زوجة الاصل او الفرع لينبئ به اذا كانت مدخولا بها مهر لها ومهر لزوجها  
لفواتها عليه بالنكاح وجب مهر ونصف في غير المدخول بها وهو غريب  
لا نظير له ويقرب منه الا والصيد المملوك في الحرم او الاحرام فان فيه الجرا  
بالمثل لحق الله والقيمة لما لكه وذلك قال **ابن الوردي** عند سواله عن  
مستطرف **فصرع** على اصلين قد تفرعا متلف مال برض مالكة ويضمن القيمة  
والمثل مقاي وتنبه هذا الفرع العبد المقتوب بحسن بغير قيمته فيتلفه الفاعل  
فانه يضمن فيه قيمته لكن الجناية بالقبض لا بالانلاق **مهر** في الشبان  
والعصب يشبهه او كراماته اذا انزل البكارة بالوطء وجب مهر ثيب وارث  
البكارة ووالد بالعيب مهر بكر فقط **ثريد** ارجح الارش وفي البيع الفاسد مهر  
بكر وارث البكارة قال السبكي العصب اولي بل في ذلك **المبيع** الفاسد  
وقال في المهمات هذا الذي قاله في غاية القرابة حيث حرما في المراء  
الفاسد بالحجاب زيادة لم يوجها في العصب ولو حكيا في الجباة اخلاقا  
مع اختلافهم في ان البيع الفاسد هل يفلط فيه كما يفلط في العصب او لا  
واما كونه اغلظ فلا يقلق بل به **ضابط** ليس لتمامه من يتلف باقتلاف  
الضاميين الامم المترا اذا خفض للعشيرة دون غيرهم وبالعسر ذكر الو  
يا في **القول في احكام الذهب والفضة** اختصا باحكام الاول لا يكره  
المشمس في او ايها على الامم لمعاجورها **الثاني** تحريم استعمال او ايها  
للحديث والمضني فيه الخبلا او تصديق الشهود قولان **الحكم** الاول الثاني  
تحريم الحمل منهما على الرجال اما استثنى **الرابع** اختصا بوجوب الزكاة  
**الخامس** في تحريم الريا فلا ربا في الفلوس ولو راجت رواج النقود

في الامم واختص المضروب منهما بكونهما قيم الاشياء فلا تقف بغيرهما ولا  
يباع الفاني والوجيل والول مال الفيرا لهما ولا يفرق من المثل استهما **القول**  
عقد الشراكة عليهما والقراض وبامتناع استيجارهما للترين واختص  
الذهب بحرمة التصيب منه حل الامم ومرة ما يجوز للرجل الحاد من  
الفضة كالحاتم وحيلة الات الحرب السن والاند والامثلة **قاعدة**  
الذهب والفضة قيم الاشياء الامم باب السرقة فان الذهب اصل والفضة  
عروض بالنسبة اليه نص الشافعي في الامم وقال لا اعرف موضع ترائفه  
الدرهم منزلة العروض الا في السرقة **القول في المسكن والخادم** قال  
السبكي اضطرب حكم المسكن والخادم في مواضع بياعان ووافر الا في  
موضع ان كانا لا يقين بقيام الا فلا وفي اخر بيد القياس ان اذا لم يولغا  
انتهى والمواقع التي ذكر فيها اثني عشر موضعا **الاول** التيم ولا يباعان  
فيه مرج به ابن سمي وقال التبايه انه المنجى وقال السبكي انه القياس قال  
الاسنوي انه الظاهر **الثاني** ستر الصورة ولا يباعان ايضا قال السبكي  
وفاقا لابن سمي وخلافا لابن القطان قال **الخادم** كل موضع اوجب  
الشرع فيه صرف مال في حق الله يجب كونه فاضلا عن الخادم كما في الفطرة والحج  
وكوها **الثالث** الفطر ولا يباعان ايضا على الامم كالصفاءة ووجه **١٤**  
نعم لان الكفارة بد لا وعلى الاول انما يقيد ذلك في الجدل فلو ثبتت الفطر  
فدمة انسان بفنا خادمه وسكنه فها لانها بعد الشبوت المحقة لا يرد  
قال في شرح المهذب وان تكون الحاجة الى الخادم كخدمته او لخدمة من تلز  
مه خدمته لنخرج ما لو احتاج اليه لعله وارضه او شينته فان الفطر تجب قال  
الحرة **الاسنوي** او محل ولا بد ان يكونا لا يقين به **الرابع** نكاح الامم وهما يباعان  
ويصرف منهما مال نكاح الحرة او تحلل نكاحها وبقيان وجهان **الحكم** **الثاني**  
في تراويد الروضة واسلمها **الخامس** العاقلة ولا يباعان فيها جرم به في الروضة  
واسلمها **السادس** العقليين ويباعان فيه سواء احتاج الى الخدم لزمان  
ومنصب ام لا في قول مخرج من الكفارة لا يباعان اذا احتاج اليهما الفرق  
على الاول ان الكفارة بد لا وان حقوق الادمين اصيف وفي الثالث  
يباع الخادم دون نطقه المسكن لانه اولا بالابقام الخادم **السابع**



نفقة الزوجة ويباعان فيها كالدين **الثامن** نفقة القريب ويباعان فيها وفيها الوجه كالدين الذي فيه وفي كيفية بيع العقار وجهان في الروضة واصلها لا يخرج احدهما يباع كل يوم جنز بقدر الحاجة والثاني يقترض عليه الى ان يجتمع ما يسهر ببيع العقار له لان ذلك يشق وزجج البلقيني الثاني فانه لا يخرج في نظيره من القبر قال الاذري ما علمنا ان النسوة بين نفقة القريب والدين مشكوكا ولم اجد له ليل ولا نصرا للشافعي في بيع ما لا بد منه من مسكن وخادم يستغنى عنه قال الازجج المختار ما قاله القاضي حسين انه لا يباعان هنا وان قلنا يباعان في الدين قال نعم لو اقتصر الحال عليه لغيره ونحوها صادرا ببيع عليه وبيان فيها كالدين جزم في الروضة واصلها **الحاشية** لا يباعان ان الاقارب بل كان معه نقد صرف اليهما كالنفقة وقيل يباعان كالدين فان كانا غير لائقين به ولو ابدلوا في التقاروت تموت الحق وجب ابداله كذا اطلقه الاحباب ولم يفرقوا بين المالين وغيرهما قال الرافعي ولا بد من ذلك كالنفقة بدلا لغيره قال الاسنور وهو مستقضى بالرتبة الاضحية منها فانه لا بد لها من الفطرة فانه لا بد لها مع انها كالحق فيما نقله عن الامام **الحادي عشر** النفقة فان الاقارب يباعان بالاخلاق ولا يجري الوجه الذي في الحج لان لها بدلا وان لم يكونا لائقين لزم ابدال وصرف التفاوت الى القنوق ان لم يكونا مالوين فالفاقلا في الآخرة مستقاة مفارقة المألوف **الثاني عشر** الزكاة ولا يسلان اسم الفقير كما نقله الرافعي والمسكن عن التهذيب وغيره وقال لم يفرقوا بين الخادم وهو في سائر الامور ملحق بالمسكن واستدل عليه في الروضة ان كرم في التجر يدبانه للمسكن وهو متعين قال في المهمات وصرح به ايضا في النهاية انه اعترفهما والمسكين دون الفقير فقال ان المسكن والخادم لا يبيع اسم المسكن بخلاف الفقير قال واعترف الرافعي لهما والفقير يلزم منه الاعتراف في المسكين بطريق الاول قال السبكي واطلاق المسكن والخادم يقتضي انه لا فرق بين الاثني وخبره قال ابن النقيب وفيه نظر ولو لم يكن لغيره ومسكن واحتاج اليهما ومعه ثمنهما قال السبكي لم ارفية نقله ونظره كونهما الدين وقد قال الرافعي فيما لو كان عليه دين ومعه ما يوفيه به

لا عبرة بما

لا عبرة بما يوفيه به كما في نفقة القريب والفطرة وقال ايضا في القارم الذي يعمل من الزكاة هل يعتبر في فقره مسكنه وخادمه ظاهر عبارة الأكثرين اعتبار ذلك وربها صرحوا به وبصرف يشرح المفتاح انه لا يعتبر المسكن والميسر والفرش والانية وكذا الخادم والمركوب ان اقتضاها حالة قال وهذا اقرب **تليها** الاول قال في المهمات في الحج يعتبر الرافع بالعبد للاخترا عن الجارية بنفسه الملووفة فانها ان كانت للخدمة فهي كالعبد وان كانت للاستمتاع لم يكتف ببيعها جز ما لا يودي اليه تعلقه به من الفرط الظاهر قال وهذا التفصيل لم اراه لكن لا بد منه **قلت** نقله الاذري عن تصريح الدارمي وزاد انه ان كان له اخر للخدمة فانما ملك التي للاستمتاع ان تخدم باع التي للخدمة ولا فلا **الثاني** قال في المهمات في الحج مقتضى اطلاق الرافعي وغيره انه لا فرق في اعتبار المسكن والخادم بين المرأة المكفية باخدام الزوج واسكانه وبين غيرها وهو متجه لان الزوجية قد تنقطع بغيرها قال في المهمات وكذا لكان اعتبار المسكن بالنسبة الى التفقصة وهم الصو لخدمة الدين يسكنون بيوت المداير والربط وقال السبكي في الزكاة لو اعتاد السكنى بالاجرة او المدرسة فالظاهر خروجه عن اسم الفقير ثمن المسكن **الثالث** قال البلقيني لا يباع المسكن والخادم في الحج الغريم قطعاً لا مكان الوفا من غيره وقد قلنا في الخلاصة جامعاً هذه النظم

- اضطرب المسكن والخادم في حكمهما فالمنع للبيع قبيح
- هنا وفي عاقلة والسترة وفي نكاح امة والفطرة
- والبيع في التعليل والاتفاق للزوج والفقير في الاعناق
- في الحج والتكفير لا فلا ثم لم يفرق في الفقيه ان ابدل
- ولو لما لوف وفي التكفير ان لم يكن مولف في الشهر
- وليس يباعان ومفق الفقير ولا التي للوطي في ذابحى

**القول في كتب الفقه وسلف الجندى والى الصانع** ذكرت في مواضع احدها الزكاة قال النووي في شرح المذهب والروضة نقله عن القرافي في الاحكام كان له كتب فقه لم يخرج عن السكنى يعني والفقير قال ولا يلزمه زكاة الفطر وحكم كتابه حكم اثاث البيت لانه يحتاج اليه قال لكن ينبغي ان يحاط فيهم الحاجة الى الكتاب ككتاب يحتاج اليه لثلاثة اغراض التعليم و

في



والتفرع بالمطالعة والاستفادة فالفرع لا بد حاجة كما فينا كتب الشعر و  
 التواريخ وكوحها مما لا ينتفع به في الآخرة ولا في الدنيا فهذا يباع في الكفاية  
 ونزكوة الفطر ويمنع اسم المسكن وأما حاجة التعلم فإن كان للمكسب كلود ب  
 والمدرس من حاجة هذه الله فلا يباع في الفطرة كالة الحيا وان كان يدرس لقيام  
 فرض الكفاية لم يبيع ولا يسلب اسم المسكن لأنها حاجة مهمة وأما حاج  
 الاستفادة والتعلم من الكتاب كادخاره كتاب طبليعالج به نفسه كالماب  
 وعطليطالعه ويتعظ به فان كان في البلد طبيب وواعظ فهو مستغن عن  
 وان لم يكن فهو محتاج ثم لا يحتاج المطالعة الا بعد مدة قال فينبغي  
 ان يضبط فيقال لا يحتاج في السنة فهو مستغن عنه فتقد راحة انا البيت  
 وثيا بل لبدن بالنسبة فلو يباع ثيابا للشتا في الصيف ولا ثيابا للصيف في  
 الشتا والكتب للثياب بسببه وقد يكون له من كل كتاب نسختان فلو  
 حاجة له الى احدهما فان قال احدهما مع والاخرى احسن قلنا الكف بالاحد وبيع الاخرى  
 وان كان له كتابا في علم واحد احدهما مبسوط والاخر وجيز فان مقصوده الا  
 ستفادة فليكتف بالمبسوط وان كان قصدا للتدريس يحتاج اليهما هذا اخر كلام  
 الخراي قال النووي وهو حسن الاقوله في كمال الوعظ انه يكتب بالواعظ فليكن  
 قال لانه ليس كل احد ينتفع بالواعظ كانتفاعه في خلوته وعلى حسب ارادته  
**قلت** وكذا قوله في كتاب الطب انه يكتب بالطبيب ينبغي ان يكون  
 محله اذا كان في البلد طبيب متبرع فان لم يكن فلا باخرا لم يظف بيع الكتاب  
 ولا يستثنى رعا الحاجة **الموضع الثاني** قال في شرح المذهب لو كان فقها  
 وله كتب فهل يلزمه بيعها الي قال القاضى ابو الطيب ان لم يكن بكتاب الا  
 نسخة واحدة لم يلزمه لانه يحتاج الى كل ذلك وان كان له نسختان لم  
 يبيع احدهما فانه لا حاج اليها وقال القاضى صير يلزمه الفقيه بيع كسبه  
 في الزاد والراحلة قال وهذا الذي قاله ضعيف وهو تفريع منه على طريقة  
 الضعيفة في وجوب بيع المسكن والخادم الي قال فالصواب ما قاله ابو الطيب  
 فهو الجارر على قاعدة المذهب وعلم ما قاله الاصحاب هنا والمسكن والخادم  
 وعلم ما قالوه في باب الكفاية وباب التفليس انتهى **الموضع الثالث** الذين  
 قال الاستوى في باب الفلس رابته وزيادات الهادي انه يترك للمعال كتب  
 العلم ولما يخالفه وذكر النووي في شرح المذهب ما يقتضيه ونقل كلام

العبادي

العبادي وقسم الصدقات وافر **القول في الشرط والتعليق**  
 قال الملقني الفرق بين الشرط والتعليق ان التعليق ما دخل على امر الفعل فيه بآفته  
 كان واذا والشرط ما جزم فيه بالاول وتشرط فيه امر **قاعدة** الشرط انما يتعلق  
 بالامور المستقبلية ما الما فيه فلا يدخل له فيها ولهذا لا يبيع تعليقا لقرار  
 بالشرط لانه خبر عن ما لم يضر عليه ولو قال يا زانية ان شئت الله فهو قاون  
 لانه خبر فلا يبيع تعليقه بالمشبهة ولو فعل شيئا ثم قال والله ما فعلته  
 ان شئت الله حنت كما قال الزلشر وقواعده وخطا البارز في فتواه بعدم  
**المستفاد** ابواب الشريعة كلها على اربعة اقسام احدها ما لا يقبل الشرط  
 ولا التعليق كالايان بالله والطهارة والصلاة والصوم الا في صور تقدم  
 استثنائها اول الكتاب والضمان والنكاح والوجعة والاختيار والقسوخ  
 والثاني ما يقبلهما كالتعلق والتبذير **والج الثالث** ما لا يقبل التعليق ويقبل  
 الشرط كالاتاق والبيع والجملة والاجارة والوقف والوكالة **الرابع** عكسه  
 كالطلاق والايلا والطهارة والخلع **قاعدة** ما كان مملوكا محضا لا يدخل  
 لتعليق فيه قطعا كالبيع وما كان حلالا محضا يدخله قطعا كالقنق وبيتهما  
 مراتب يجرى فيها الخلاف كالفسخ والابرايشبهان التماس وكذا الوقف  
 شبهه لبيير بالعتق فجرى وجه ضعيف والجملة والخلع التزام بشبه النذر  
 وان ترتب عليه ملك **قاعدة** ما قبل التعليق لا فرق فيه بين المأخر والمستقبل الا  
 في مسيله واحده وهو ان كان يريد ممر ما حرمت فانه يبيع بخلاف اذا احرم  
 امره فلا يبيع **قاعدة** ليس لنا خروج من عبادة الشرط الا في الاعتكاف **والج**  
**قاعدة** الشرط الفاسد يفسد العقود الا البيع بشرط البراءة من الصوب  
 والقرض بشرط رد المكسر عن محبب وان يقرضه شي اخر فلا يبيع فيه **قاعدة**  
 لا يقبل البيع التعليق الا في صور الاولى بعثك ان سبيته الثانية ان كانت  
 ملكا فقد بعثك ومنه مسئلة اختلاف الوكيل والموكل فيقول ان كنت  
 امرتك بعشرين فقد بعثك بما التامه البيع الصم كاعتق عبدك غنى على  
 مائة اذا جاز امر الشهر **قاعدة** لا يقبل الا في صور الاولى ان رددت  
 عبدك فقد ابرأك صرح به المصنوع الثانية اذا امتزجنت وحل فهو وصيته  
 كما وفتاوى ابن الصلاح الثالثة ان يكون ضمنا لا قصدا كما اذا علق عتقه



ثم كانت فوجدت الصفة عتق وتضمن ذلك الإبرام من الخوم حتى يتبعه الكسابة  
 ولو لم يتبعه تبعه كسبه **قاعدة** من ملك التخيير ملك التعليق ومن لا فلا ولا  
 التوكيد وقواعده من الأول الزوج بقدر على تخيير الطلاق والتوسيل فيه  
 ولا يقدر على التوكيد والتعليق إذا منعنا التوكيد فيه والثاني موريه فيها  
 التعليق عن لا يملك التخيير منها العبد لا يقدر على تخيير الطقة الثالثة ويملك  
 تعليقها ما سيقول الخا ومملكه كقوله ان عتقت فانت طالق ثلاثا مطلقا  
 كان ذلك فانت طالق ثلاثا ثم دخلت بعد عتقه فتقع الثالثة على الامم ومنها  
 يجوز تعليق طلاق السنة في الحيض وطلاق البدعة وطهر من كسها فيه وان  
 كان لا يتصور تخيير ذلك هذه الحالة **قاعدة** ما قبل التعليق من التفرقات  
 هي اضافته الى بعض محل ذلك التصرف كالطلاق والعتق والحيض وما لا كالنكاح  
 والرجعة والبيع واستثنى الامام من الاول الا يلا فانه يقبل التعليق ولا يصح  
 اضافته الى بعض المحل الا الفرج ولا استثنى في الحقيقة تصديق اضافته الى  
 البعض واستدرك البارز في الوصية يصح تعليقها والامم اضافتها الى بعض  
 المحل واستثنى من الثاني صور منها الكفالة والقذف **القول الاستثنائي**  
**فيه قواعد** الاول الاستثنائي من التفرقات ومن اثبات ثقل فلو قال انت طالق  
 ثلاثا الا اثنتين الا واحدة فما المشهور وقوع طلقين وظاير والطلاق  
 والاقرار بركن كثير **الاستثنائي** على القاعده مسئلة من قال والله لا يست ثوبا الا للذين  
 فعهده غير يانافانه لا يلزمه شي ومقتضى القاعده انه حلف على نفي ما هذا الكتمان  
 وعلى اثبات لغير الكتمان ومالبه **الجواب** ابن عبد السلام بان سبب  
 الجايف ان الايمان تتبع المنقولات دون الاوضاع اللغوية وقد اتفقت  
 الامم الاستثنائي في الحلف ان معن الصفة مثل سوا او غير في غير معن حلفه والله  
 لا يست ثوبا غير الكتمان ولا يكون الكتمان محال عليه فلا يقر تركه والله  
**ونظير** هذه المسئلة **مسئلة** والله لا اجامعك في السنة الامرة بمصت وتخلعها  
 املا محلي ابن كح فيها وجهان احدهما تلزمه الكفارة لان الاستثنائي من التفرقات  
 اثبات ومقتضى عين ان يجامع مرة ولم يفعل فيموت والظاهر لا وجهه  
 في الروضة لان المقصر باليمين ان لا يزيد على الواحدة فرج ذلك الى العرف بجملا  
 لا بمعنى غير **الثانية** الاستثنائي المجهول والعقود باطل **من روجه** بعتك  
 الصبر الامساغا ولا يعلم ميعانها وبعثك الجارية الاجملها فانه باطل اما

الاقارب والطلاق فيه ويلزمه البيان مثله على مائة درهم الاشياء وشيا  
 طلاقا واحدا فهو **ضابط** لا يصح استثناء مفعلة العين الا في الوصية يصح  
 ان يوصي بركة عين رجل ويمنعها **المراد** الاستثنائي المستغرق باطل  
 ووجه لا يخص ويلغ استثناء ذلك في الوصية فانه يصح ويكون رجوعا عن الوصية  
 فيما يظهر **المراد** الاستثنائي الحكمي هو كما لا يستثنى اللفظ على اربعة اقسام  
**احدها** ما لا تؤثر قطعا وتلفظ به فربما لو باع الموصي بها حدث من حملها وانها  
 فانه يصح وهو مستثناه شرعا **ولو باع** واستثنى ان يظالم يصح الثاني  
 ما يؤثر قطعا كما لو تلفظ به كبيع دار المقتد به لثراء والحمل الثالث ما يصح  
 في الامم ولو صح باستثنائها بطل كبيع دار المقتد به لثراء والغير المتاجر  
 الرابع ما يبطل في الامم كبيع الحامل بحر وتحمل الغير ما لا كما لو باع الحارث  
 الاجملها القول في الدور مسائل الدور هو التردد وتخيير القول فيها  
 الفساد واثباته الى نفيه وهو حكم واللفظ فاول ما نشأ الدور فيه من حكم  
 التشرع والثاني ما نشأ من لفظه يذكرها الشيخ صراحا اكثر ما يقع الدور  
 في مسائل الوصايا والعتق ونحوها وقد افرد فيها الاستاد البغدادي كتابا خوما  
 خلافا وافرد كتابا فيما وقع منه في سائر الابواب وهما ما اورد ذلك  
 منه نظاير مفتحة بمسئلة الطلاق المشهور مسئلة قال بها ان اوفا  
 او مني او متهما طلقك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها فتلا ثلاثا وجه  
 احدها لا يقع عليها طلاق املا على باليدور وتخيير له لانه لو وقع المهر  
 لوقع قبله ثلاثا وجنيد فلا يقع المهر البينونة وجنيد لا يقع الثلاث  
 لعدم شرطه وهو التعليق والثاني يقع المهر فقط والثالث ثلاثا تعليقا  
 المهر والفقهاء من المعلقين كانت ملاخولا بها واختلف الاصحاب في الرابع  
 من الاوجه فالمعروف عند ابن سريج الوجه الاول وهو انه لا يقع الطلاق  
 وبها اشهر المسئلة بالسريحية وبه قال ابن الحداد والقفالان والشيخ  
 ابو حامد والقاهر ابو الطيب والرديان والشيخ ابو علي والشيخ ابو  
 اسحاق الشيرازي والعزالي وعز المزي انه قال به في كتاب المنشور  
 وطاه صاحب الاقصاد عن نصر الشافعي وانه مذهب زيد بن ثابت  
 وزيد الثاني ابن القاض و ابو زيد وابن الصباغ والمتوك والشريف



في ناصر العري ورجع اليه العزالي قال الرافعي وشبهه ان يكون الفتوى به اولى  
 ونسجه في المحر روتابعه النووي في المنهاج ونسجه التبيين وقال الاسوي في  
 التبيين والمهمات في الوجه الاول اذا كان صاحب هذا قد نص عليه وقال به  
 اكثر الاصحاح خصوصا الشيخ ابو حامد شيخ العراقيين والفعال شيخ المراءون كان  
 هذا صحيح ونقله ايضا في النهاية عن معظم اصحاب وتصرح السبكي اولا وصفه فيه  
 تصنيف ثم يرجع عنه واكثر ما روي به ان فيه سدا باب الطلاق وليس به  
 تصحيح فان الحيلة فيه حينئذ ان يوكل ويكلف بطلانها فانه يقع ولا يعارضه  
 المعلق بل يخلو لانه لم يطلقها وانما وقع عليها طلاقه فان غير قوله اوقع  
 عليك طلاق في استنوت الصورتان وذكر ابن دقيق العيد ان الحيلة في حل  
 الدوران يكسر فيقول كلما لم يقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا فانها  
 طلقها وجب ان يكون يقع الملائكة لان الطلاق القبلي والحالة هذه معلق  
 التقيض وهو الوقوع وعدمه وكلا كان لازما للتقيض فهو واقع صولة  
 ويشبهه فزهم في الوكالة كما عرفت فانت وكيلي تعاذا العزالي يقول  
 كما عرفت وكيلي فانت معزول ثم يعزله **ذكر نظام هذه المسئلة** قال  
 ان التمسك منك او ظاهرت او فسخت بعيبك او عنتك او راجعتك فانت طالق  
 قبله ثلاثا فمردود جدا المعلق به لم يقع الطلاق وفي صحة الوجه قال ان  
 فسخت بعيني او عاري او استخفيت امر بالوطي او النفقة او القسم فانت طالق  
 قبله ثلاثا ثم وجد نقد القسم وثبت الاستحسان وان الغيب الطلاق  
 المنجز لان هذه فسوخ وضقوق كلفت فمردود ولا تتعلق بما شرته واخصان  
 فلا يصح تصرفه دا فعلا لها ومبطلو الحق غيره قال انه وطستك وطامها حالت  
 طالق قبله ثم وطى لم تطلق قطعا اذ لو طلق لم يكل الوطى بها خاويها  
 سدا باب الطلاق قال متى وقع طلاق في حصة فمرة طالق قبله ثلاثا  
 ومتى وقع طلاق في على عمره فحصة طالق قبله ثلاثا ثم طلق اخذها لم تطلق  
 هي ولا صاحبها فلو ماتت عمره لم تطلق فحصة طلق لانه لا يلزم من ثبات  
 الطلاق فيه قال لا يرد عمره متى وقع طلاق فكل ما امرت به حتى طالق قبله  
 وقال عمر بن الخطاب لم يرد عمره متى وقع طلاق فكل ما امرت به حتى طالق  
 في نكاحه قال لها متى دخلت واني زوجتي فبعدك من قبله وقال لعبد بن رطلت  
 وانت عبدك فاماني طالق قبله ثلاثا ثم دخلت معا لم يعق ولم تطلق قال

الامام ولا يخالف ابو بن في هذه الصورة لانه ليس فيه سدا بذكره فقال له  
 متى اعتقتك فانت حر قبله ثم اعتقه فعلى لثاني بعثت وعلى الاول لا قال ان  
 يعق او يعتقك فانت حر قبله ثلاثا فانت حر قبله فعلى لما في بيع ولا عتق وعلى  
 الاول لا قال لا غير مدخول بها ان استقر مهرها على فانت طالق قبله ثلاثا ثم  
 رطب على الاول لا يستقر كهر هذا الوطى لانه لو استقر بطل النكاح قبله وبطل  
 النكاح سقط نصف المهر وعلى الثاني يستقر ولا تطلق قال انت طالق ثلاثا قبل  
 ان اخا لعكر يوم عا الف تصح في ثمة خالها عا الف فعلى الاول لا يصح الخلع وعلى الثاني  
 يصح ويقع ولا يقع الطلاق المعلق قال ان وجب على نكاح فطر فانت حرة و  
 طالق قبل وجوبها فعلى الاول لا تجب نكاح فطره وقطرها وعلى الثاني يجب ولا يعق  
 ولا تطلق ذكره الاستاذ ابو منصور **مسائل** الدور في العبادات **مسائل**  
 الاستاذ ابو منصور قول الامام صاحب النجاسات لا تظهر بشي من المايعات سوى الماء  
 لان وقوع التطهير لا يودي الى وقوع التنجيس لان ابا خيفة وافق على ان  
 الخال اذا غسل به شي نجس صار الخال نجسا **مسئلة** منظران وجد بينهما مع  
 تمك كل واحد منهما في وجوده منهما فاكل ان يصلي منفردا او اما ما وليس احدهما  
 ان يعتد به بالاخر لا تألو حجتنا اقتدا به مع الحديث جعلنا امامه طاهرا  
 واذا كان الامام طاهرا تعين الحديث في الماموم لان احدهما محدث واذا صار  
 محدثا لم يصح اقتداؤه مع الحديث فكان في صحة الاقتدا فسادا وكذلك **مسئلة**  
 الانبياء واشباههم **مسئلة** هي امام الجماعة وعلم الله ان سجد للسهل اخرج  
 الوقت لا يسجد لان يصح سجد السجود حينئذ يودي الى ابطاله لان الجماعة  
 تبطل بخرجه وقتها واذا بطلت بطل سجود السهر **مسئلة** من دخل الحرم من غير  
 اهرام لا يلزم منه القضا لان نومه يودي الى اسقاط لزومه لانا اذا الزناه القضا  
 وجب عليه دخول الحرم فيلزمه اهرام يخص به فيقع ما اهرم به عنه لا عن القضا  
 فكان ايجابه موديا الى اسقاط ذكر هذه المسئلة الاستاذ ابو منصور في  
 كتابه **مسئلة** في امثلة من الدور الحكمي لو اذن لعبد ان يتزوج بالي ومن  
 السيد الا لو ثم باع العبد من الزوجة قبل الدخول نكاحا لا يوجب له بيع البيع  
 لاننا لو صحنا البيع ملكته واذا ملكته بطل النكاح واذا بطل النكاح من قبلها  
 سقط المهر واذا سقط بطل النكاح العقود عليه بعينه بطل البيع في اجابة

مطلب شطرا  
 وجد بينهما مع

السهو



رقيقين

البيع ابطاله قال ابو علي الزجاجي وهذه السبل نظائر كثيرة **منها** لو شهد  
رجلان على رجل انه اعتق عبده سألما وعا غنا حكما بعتقهما ثم شهد نفسا  
هدى لم تقبل لانها لو قبلت عادار فيقبحان واذا عادار قيقين بطلت شهادتهما  
فقبول شهادتهما يودي الى ابطالها فابطلتها **ومنها** لو مات وخلق ابنا  
وعبد من قيمتهما لو فاعتقهما الا بن فشهادتهما الميت لو دينا لم تقبل شهادتهما الا  
نهما لو قبلت عادار قيقين فيكون في اجازة شهادتهما ابطالها **ومنها** لو مات  
عناخ وعبد من فاعتقهما الا فشهدا ببن للميت لم تقبل لما ذكر **ومنها**  
لو تزوج امته من عبد واعتقها في مرضه مفرقه بعد فرض مهرها قبل الدخول  
ولا يخرج من الثلث الا بضم المهر الى التركة فلا ثبت لها خيار القتل لانه  
لو ثبت وجب رد المهر فلا يخرج كلهما من الثلث فلا يفتق كلهما واذا ه  
رق بضعها فلا خيار لها ففي اثبات الخيار لها ابطاله **ومنها** لو قال  
لاسته ان تزوجك فانت حرة فزوجها لم يفتق لان وعقها ابطاله لان  
لو قلنا بفتقها وذلك اليوم بطل تزوجها واذا بطل تزوجها بطلت عقها  
فثبت النكاح ولا عتق **قلت** وتطيرها ما لو قال ان يفتق فانت حرة قبله  
**ومنها** لو ادعى المقذوف بلوغ القاذق وانكر ولا بدنة لم يخلو القاذق  
انه غير بالغ لان في الحكم بيمينه ابطالها اذا اليمين من غير البالغ لا ينفذ  
بها **ومنها** لو دفع الرجل ركعة فاستغنى بها لم يرجع منه لان الا  
سترجاع منه يوجب دفعها ثانيا لانه يصير قهرا بالاسترجاع **قال**  
الزجاجي والاصل في هذه المسائل كلها قوله تعالى ولا تكونوا كالترققصت  
عن لهما من بعد فقة انما فاصير من تقصير شيئا بعد ان انتهت فذكر ان كل ما  
ادى اثباته الى تقصير باطل **القول في العدالة** حدها الاضمار بانها  
ملصقة اربعة راسخة في النفس تمنع من افتراق كبيره او صغيره دالة على  
الخسة او سباحة بالمرودة هذه اصعب عبارة في حدها واضعفها قول  
من قال اجتناب الكبائر والاصل على الصغار لان محرم الاجتناب من غير  
ان يكون عند ملكة وقوة تردعه عن الوقوع فيما يهواه غير كاف ومرد  
العدالة ولا التغير والكبائر بلفظ الجمع يوهم ان ارتكاب الكبيرة الواحدة

لا تضر

لا تضر وليس كذلك فلان الاضرار على الصغار من جملة الكبائر نذكره في الحدة  
تكرار ولا صغار الخسة ورفايل المباحات خارج عنه مع اعتباره قال والده  
وهذا الاضرار السباب للعدالة المدائمة على نوع من الصغار ام لا كثيرا من الصغار  
سواء كانت من نوع او انواع بينهما وجهان يوافق الثاني قول الجمهور من  
علية طاعته معاصيه كان عدلا وعكسه فاسقا ولفظ الشافعي والمختصر  
يوافقه فعلى هذا لا تضر المدائمة على نوع من الصغار اذا غلبت الطاعات  
وعلى القول بضر واعتراضه والمطلب بان مقتضاه ان مداومة النوع الواحد  
يضر على الوجهين اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان في ضمن حكمه  
قال ان الاكثر من نوع واحد كالاكثر من الانواع وصيغته لا يحسن مع التفتيل  
نعم يطير اثرهما فيما لو ان بانواع من الصغار ان قلنا بالاول لم يضر  
لشقة كف النفس عنه وهو ما حطاه في الابانة وان قلنا بالثاني ضرر نفسه  
في المهمات وقال يدل على ذكرناه انه خالف المذكور هنا وجزم في الكلام  
على الاوليا والرضاع بان المداومة على النوع الواحد تصير كبيرة **واجاب**  
الباقي بان الاكثر من النوع الواحد غير المدائمة فان المراد بالاكثارية التي  
تظلت بها معاصيه على طاعته وهذا غير المدائمة فالمورد على الثاني انما  
هو القلية المداومة والرجوع في القلية الى العرف فانه لا يمكن ان يراى مدلة  
المرء بالمستقبل لا يدخل في ذلك وكذا ما ذهب بالتوبة وغيرها **مميز**  
**الكبائر من الصغار** اضطرب في حد الكبير حتى قال ابن عبد السلام لم يفرق  
لها على ضابط يرضي سالم من الاعتراض وعدا امام الحرمين عن حدها واحد  
السالبة للعدالة له فقال كل جرعة تؤذن بقتل الثرات من تلكها بالدين  
وزنه الديانة فهو مطلق للعدالة وكل جرعة لا تؤذن بذلك بل تستحق حصر الظن  
بصاحبها لا تحيط للعدالة قال وهذا احسن ما عجز به احد الصوفيين من الاخر  
واما حصر الكبائر بالعد فلا يمكن استيفاءه فقد اخرج عبد الرزاق وتفسيره  
ابن ميمون عن ابن طاوس عن ابي قبلان عن عباس الكبار سبع قال هو السبعين  
اقرب ورواية عن ابي حاتم عن المسيحية اقرب **المجوز** والكثير من روايته  
قدما الشيخ تاج الدين السبكي وجمع الجوامع فاوردها من خمسة وثلاثين  
كبيرة الثماني في الروضة واصلها وقد اوردتها في نظره في مائة ابواب



**قلت** بالعدل القتل والزنا وشرب الخمر ومطلق المسكر مثل السحر  
والعصب والسرقه والشهارة بالزور والرشوة والقبالة  
من زكاة ودياته **فرا** خيانه في الطل والورن ظهار  
نميمة كتم شهادة محبت **فاجرة** على نبيها يحسن  
وسب محمد ورضي المسلم **سعاية** على وقطع الرحم  
خبرايه تقديم الصلاة **او** تأخيرها **او** مال ايتام **او** ورا  
**او** اخنبر بر وميت الربا **والفرا** وصغيرة **او** واطبا  
**قلت** واد في الروفة نسيان القرآن والوطر في الحضر نقله المحامل عن  
نصر الشافع وزاد ما حبس العدة احراق الحيوان وامتناعهما من زوجهما  
بلا سب وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة وزاد الفلار وقوله  
عدم التنزه من البول والتعرب بعد النهي والافرار في الوصية ومنع ارب السيل  
فصل المالور ودها والحديث والشرب في البية الذهب والفضة للتعود عليه بالنار  
**ما يشترط فيه العدالة وما لا يشترط** قال الفلار مدار هذه القاعدة على الفا  
عدة المشهورة في اصول الفقه ان المصالح المعتبرة اما في محل الضرورات او في محل  
الحاجات او في محل التتمات واما مستثنى عنها بالكلية اما لعدم اعتبارها  
او لقيام غيرها مقامها وبيان هذه ان اشتراط العدالة في صحة النكاح  
لحصول الضابطها من الخيانه والكذب والنقص في اذ الكاذب ليس له وازع  
فلا يوثق به باشتراط العدالة في الشهادة والرواية وفي محل الضرورات والضرورات  
تدعو الى حفظ الشريعة ونقلها وصونها عن الكذب وكذلك في الفروع اصول  
الحكام وحفظ دماء الناس واموالهم وايضا عنهم واغراضهم عن الضاع  
فلو قيل فيها قول الفسقة ومن لا يوثق به لصاحته وكذلك في الولايات  
على الغير كالامامة الكبرى والقضا وامانة الحكم والعصاية ومباشرة الاقاف  
والمسعاية في الصدقات وما اشبه ذلك لما في الاعتماد على الفاسق في شئ منها  
فمن الضرورة العظمى واما في محل الحاجات ففي مثل تصرفات ابناء والاجداد  
لا يثبت عليهم ويشتبه من طرفه الخلاف الا في النكاح والمودع المنصوب وعملا  
الناس على قوله في دخول الاوقات اذ لو كان غير موثوق به لحصل الخلل في  
ايقاع الصلوات وغيرها وانها واما في التتمات فخاصة الصلوات

وكذلك

وكذلك لو شترط فيها العدالة بخلاف عندنا اذ ليس فيه توقع  
خلل بالنسبة الى المصلين خلفه لان فيهم قلة مبالاة بالطهارة عن الحدث  
والجنب نادرا في الفساق وكذلك ولاية القريب على قريبه الميت في التجهيز  
والتقدم على العلة لان وط شقيقه القريب وكثرة حرته تمنعه عن الاحتياط  
في ذلك وقوة لتصرع في الدعالة فالعدالة فيه من التتمات واما المستثنى  
عنه بالكلية لعدم الحاجة اليه كالافرار لان طبع الانسان نزوح عن ان يعرض  
نفسه عما يقتضي قتلا او قضا او قتلهم مال فقيدت البر والفاجر التقا  
بالوازع الطبعي ولهذا يفضل اقرار العبد مما يقتضي القصاص دون ما يوجب المال  
الطبعي برعه عن اضرار نفسه بخلاف اقرار سيده والذي يقوم بغيره مقامه  
التزكيل والايديع من المال فان نظره لنفسه قاييم مقام نظر الشرع له في العتيا  
فيجوز له ان يوكلا الفاسق ويودع عنده لان طبع المالك نزوحه عن التلاف  
ماله بالتفريط ولذلك لو كان موكلا او مودعا مال الغير وجب الاحتياط بالوارع  
الشرعي وهذه **فرا** اختلف فيها الاول ولاية النكاح وفيها ثلاثة عشر ركان  
اشهرها واشترط العدالة فيها قولان في بعضها نعم فلا يلي الفاسق كسائر  
الولايات ولانه لا يؤمن ان يرضعها عند الفاسق مثله **الثاني** لان الاول  
لوضوح الفسقة من تزويج بناتهم الطريق الثاني يلي قطعا **الثالث** لا يلي  
قطعا **الرابع** يلي المحبرون غير لانه في محل شقيقه **الخامس** عكسه لان المحبر  
يستقل بالنكاح فربما رضى بها عند فاسق بخلاف غيره لان المحل فنظر  
هل تقبها وتاخذ **السادس** يلي ان فسق بغير شرب الخمر بخلاف ما اذا  
كان به لاختلاف نظره **السابع** يلي المعتد دون المصلين **الثامن** يلي القيود دون  
غيره **التاسع** يلي ان لم يحرك عليه **العاشرة** يلي ان كان الامام لا يحكم قطعا  
والا فقولان **الحادية عشر** يلي ان كان الامام نسا المسلمين لا مولياته  
**الثاني عشر** يلي ان كان تحت لوسلته الولاية انتقلت الى حاكم مثله  
والا فلا قاله الفراء واستحسنه المتوكل **الثالث عشر** قاله في التزكيل  
البتة ولا يقبل النكاح لانه **الفرع الثاني** الاحتياط في العدالة وكن  
فيه ولا يحل لغيره شرط القبول اخباره حتى يحجب عليه فلاخذ يقول نفسه  
**ما يشترط فيه العدالة الباطنية وما لا فيه** فروع منها في احوال



ان الشاهد بالبريد لا يجزى عليه معرفة عدالة الشهود له باطناً بل نكرو  
 العدالة ظاهراً **ومنها** فتشهود النكاح يكفي ان يكونوا مستورين ولا يشترط  
 فيه معرفة العدالة الباطنة على العمدة لان النكاح يقع بين اوساط الناس  
 ومن يشق عليه البينة عنهما فاكفر بالعدالة الظاهرة ولهذا لا يكتفى بها  
 لو اريد اثباته عند الحاكم او كان الحاكم الحاكم كما جزم به ابن الصراح **ومنها**  
 الرواية والامح فيها قبول المستور لا محجة في شرح المذهب وغيره **ومنها**  
 في النكاح والاب في مال وله لا يشترط فيه العدالة الباطنة **ومنها**  
 المضى لا يشترط **ومنها** من له الحصانة **ومنها** ما في فتاوى المسكر ان النظر  
 من جهة الرافق لا يشترط فيه العدالة الباطنة كالنظر من جهة القاصر  
 او تكفي فيه العدالة **ومنها** المحوثة التفرق الاب في مال وله لعله كعمل  
 والظاهر الثاني واذا حكم له الحاكم بالنظر هل يتوقف تبوء عدالة الباطنة  
 او تكفي عدالة الظاهرة كعمل ويحتمل ان يكون كالأب اذا باع شيئاً وارثاً  
 فلا تثبت له عند الحاكم وما عدا ذلك يشترط فيه العدالة الباطنة جزئياً  
**تليسه** والمراد بالمستور اوجه اعدائه من عرفت عدالة ظاهره  
 لا باطناً وهو الذي يحجج النور الثاني انه من علم اسلامه ولم يعلم نفسه وهو  
 الذي يحجج الرافق ونقله الرويان عن الضرر وصورة في المهمات وقال  
 المسكلي انه الذي يظهر من كلام الأكثرين ترجيح الثالث انه من عرفت له  
 عدالة باطناً والمأمن وشك فيها وقت العقد فتشبه وهذا ما في  
 المسكلي **ما يشترط فيه العدد** **ومنها** اتفقوا على قبول الواحد في جاس  
 لما وخو وفي دخول وقت الصلاة وفي الهدية والاذن في دخول الدار ونظر  
 ابن حزم اجماع الامم على قبول قول المرأة الواحد في هذا الموضع لزوماً  
 ليلة الزفاف مع انه اخبار عن تعيين مباح جزئي فكري فكان مقتضاه  
 ان لا يقبل في مثله كخراعتفل هذا بالقرينة المستمرة عادة التذليل  
 لا يدخل في مثل هذا ويبدل على الزوج غير تروجه وهذه **ومنها** جزئياً  
 خلاف **الاول** الشهادة ولا خلاف عندنا في اشتراط العددين فيها الا في  
 هلال رمضان ففيه قولان اجمعهما عدم اشتراطه وقبول الواحد  
**واختلف** على هذا هل هو جارح في الشهادة او الرواية قولان اجمعهما

الاول

الاول وينبغي عليهما قبول المرأة والعبد فيه والمستور والانيان بلغة  
 الشهادة والاكتفاء به بالواحد على الواحد والامح في النظر مراعاة حكم الشهادة  
 المستور وصحت قبل الواحد فذاك والصلوة الصوم وصلاة التراويح في  
 حلول الاجال والتعليقات والقضا العدد **ونظير** ذلك لو شهد احد  
 باسلام ذم مات قبل في وجوب الصلاة عليه على الارح دون ارض وفيه  
 المسلم ومنع قربه الكافر اتفاقاً **ونظير** ايضاً لو شهد بعد الغروب  
 يوم الثلاثين بروية الهلال الليلة الحاقية لم يقبل هذه الشهادة اذ لا فايه  
 لها لا تقويت صلاة العيد نعم تقبل في الاجال والتعليقات ونحوها **الثاني**  
 الرواية والجمهور على عدم اشتراط العدد فيها ومنهم من شرط رواية  
 اثنين وقيل اربعة وقد ذكرت حجج ذلك وقد ردها في شرح التقي  
 والتفسير مبسوطا **الثالث** الحارص وفيه قولان اجمعهما الاكتفاء  
 بواحد تشبهاً بالحكم **والثاني** غلب اشتراط حريته ودكونه كما  
 في هلال رمضان **الرابع** القاسم يكفي واحد الخامس المقوم  
 ويشترط فيه العدد بخلاف عند لان التقويم شهادة محضة والمالك  
 الحق بالحاكم **السادس** القاييف وفيه خلاف لترده بين الرواية  
 والشهادة والامح لاكتفاء بالواحد تغليباً لشبه الرواية لانه مستحب  
 اتصافاً عاملاً لالحاق النسب **السابع** المترحم كراهة الخصوم للقاضي  
 والمذهب اشتراطه لعدده فيه **الثامن** المسمع اذا كان القاض  
 والامح اشتراط العددين فيه **والثاني** غلب جانب الرواية **والثالث**  
 ان كان الخصمان احمين ايضاً اشتراط الاثلا واما سماع الخصوم كلام  
 القاضي وما يقوله الخصم فمحرم القفال بانه لا حاجة فيه الى العددين  
 وكانه اعتبره برواية فقط **التاسع** المقر ذكر الرافق في الوالة  
 في ما ادعى الوكيل لموكله القاييف وهو غير معروف ان العباد  
 قال لا بد وان يعرف بالموكل شاهداً ان يعرفهما القاض **ونظير**  
 بها قال هذه عبارة العبادي والذي قاله العراقيون انه لا بد  
 من اقامة البينة على ان فلان بن فلان وكله وقال القاض ابو  
 سعيد في شرح مختصر الشيخ ابو محمد ان تعريفة في تحمل الشهادة

العبادي يمكن ان يكفي عموماً واحد  
 اذا كان موثقاً به محاذي



عليها جعل عقوبته واحداً فيه وجهان لانه اخبار ولير بشهادة العاشر  
 بعث الحق عند العتاق هل يجوز ان يكون واحداً فيه وجهان اخبار  
 في المنع الظاهر لانه قال الرافعي وشبهه ان يقال ان جعلناه حكماً لم يشترط  
 فيه العدد او توكيلاً فذلك في الخلع فيكلف على الخلاف في توكيد الواحد طرفي  
 العقد الحادي عشر اذا اختلف المتابعان في صفة هل هو عيب قال  
 في التهذيب يرجع القول واحد من الخبره بانه شبهة بالشهادة كالنقود  
 ولو اختلف الزوجان في فرقة هل هو خدام او في بياض هل هو برص او شرط  
 فيه شهادة شاهدين عالين بالصلب كذا جرم به في اصل الروضة في النكاح  
 الثاني عشر الرجوع القول الطيب وذلك في مواضع احدها في الماء  
 المشمس على الوجه القابل بمراجعه اهل الطب قال والبيان ان قال طبيبان  
 انه يورث البرص كره والا فلا قال في شرح المهذب واشترط طبيبين ضعيفين يكلف  
 واحد غانته من باب الاخبار ثانياً في اعتمادها في المرض المبيح للتميم والذبح  
 قطع به الجمهور انه يكفى قول طبيب واحد وفي لا بد من اثنين وثالث يجوز  
 اعتماد العبد والمرأة وفي رابع والفاسق والرافع وخامس والقانونا ثلثها  
 اعتمادها في كون المرض مخوفاً في الوصية قال الرافعي لا بد فيه من الاسلام والبلوغ  
 والعدالة والحرية والعدد وغيره لانه يتعلق به حقوق قال ولا يبعد جريات  
 الخلاف الذهبي في التيمم وقال النووي المذهب الحزم باسقاط العدد  
 وغيره لانه يتعلق به حقوق ادميين من الورثة والموصيين لهم فاشترط  
 فيه شرط الشهادة كغيره بخلاف الوضوء فانه حق الله وله بد رابعها  
 اعتمادها في ان المحتور ينفعه التزوج وكذا المحسنة وبعبارة الشرح والروضة  
 يقتضى اشتراط العدد حيث قلنا عند اشارة الطبيب في موضع در باب الطب  
 وبعبارة الشامل اذا قال اهل الطب قال القلاوي ولم اجد احداً يعرض للاكتفاء  
 فيه بواحد ولا يفي لانه جار مجرى الاخبار تلك نيب مقدار الشريعة  
 على رتبة اقسام احدها ما يمنع فيه الزيادة والنقصان كاعداد الركعات  
 والحدود وفروض الموارث الثاني ما لا يمنعهما كالثلاث في الطهارة  
 الثالث ما يمنع الزيادة دون النقصان كخيار الشرط بثلاث وامهال  
 المرتد بثلاث والقسم بين الزوجات بثلاث الرابع عكسه كالثلاث

مطلب الثماني

في الاستحباب

في الاستحباب والسبع والولوع والطواف والخمس والرضاع والنجوم والكتابة  
 ونصف الركاة والشهادة والسرقة تذبذب المقدرات اربعة اقسام  
 احدها ما هو تقريظ قطعاً كسائر الرقيق الموكل وشرايه والاسلم فيه حتى  
 بشرط التحديد بطل العقد الثاني ما هو محدد قطعاً كتحديد كسرة  
 الخبز والجار الاستحباب وحصل ولوع الطيب والاربعين في الجملة ونصف الركاة  
 واستبانها وسن الاحية واجال الزكاة والجزية والدية وتقرير الزاني والظاهر  
 المولى والغني ومدة الرضاع ومقدار الحول ودون نصاب السرقة الثالث ما فيه  
 خلاف والراجح انه تقريظ كتحديد العاتين الخمساية وسو الخصى بسبع والساق  
 بين الصنفين بثلاثمائة ذراع ومساواة القصر ثمانية واربعين ميلاً الرابع  
 عكسه كتحديد الخمسة اوسن بالغ وسنماية رطل بالقياس قال في شرح  
 المهذب وسبب تحديده ما ذكر ان هذه المقدرات مصوفة ولتقديرها حكم  
 فلا يسوق محالفتها واما المختلف فيه فتشبهه ان تقديره بلا جهاد او الرخي  
 في تخرج محلي وذلك وما قارب المقدار فهو في المقنن مثله تذبذب قد  
 يقدّر الشيء كحد ولا يبلغ به الحد من ذلك القرب بما دون خمسة اوسن والهدنة  
 بما دون السنة والحكمة بما دون الدية والريح بما دون السهم والتغير بما  
 دون الحد حتر لو غير بان في لم يبلغ سنة والمتعة بما دون الشطر في رأيك بناء على  
 انها بدل عنه ومن ذلك خاتمة الفضة بما دون شقال لقوله صلى الله عليه  
 وسلم اتخذ من روق فلانتمه شقال تذبذب اكثر عدد اعتبره الشرع الثلاث  
 ثم السبعة فاعتبرت الثلاثة في مستحباب الاستحباب والطهارة وضوء وعسلاً  
 وسنة الحنف للمسافر والعادات غالباً وسنة الخيارات والقسم والحد اعلى  
 في الزوج والطلاق في حق والافراد لا شتر في العدة وامهال الزوجة للدخول  
 والمرتد وتارك الصلاة ان امهالها وما يتبينات الركوع والسجود وشهادة  
 الامامية في رأي الفوران والمتولى والعدد الذين يحضرون بيعة الامام وراي  
 واعتبرت السبعة في غسل الولوع وتكبيرات العيد والركعة الاولى والخطبة  
 الثانية واشواط الطواف والسعي وسن التمييز والامر بالصلاة والصوم  
 واعتبر الاثنان في الجماعة والشهادة غالباً واعتبرت الاربعه وعدد المكوا  
 وشهادة البراء والواط وبيان البهيمه والعد والذين يحضرون البيعة والركعة



وتكبيرات العيد في الركعة الثانية وأول نصاب ثلاث والعقد الذي يحضر  
 والبيعة في راي والتسعة وتكبيرات العيد في الخطبة الأولى وسن الحضر ولا تزال  
 والعشرة في سن الضرب على ترك الصلاة والثلاثون في أول نصاب القرباء لا يكون  
 في العدد الذي تنقده به الجمعة والذي يحضر من البيعة على راي وأول نصاب  
 الغنم والسبعون في الخطوات للاستبراء والمائة في الدية ضابطا ليس يتموه  
 يقرب فيه حضور أربعين كاملين في الجمعة والعدد الذي يبايعون الإمام على  
 راي القول في الأداة والقضا والتجديد للعبادة أن لم تكن لها وقت محدد  
 الطرفين لم توصف بأداة أو قضا ولا تجدد كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر رده  
 المفصوب والتعويذ من الذنوب وإن أشتم الموقر بها عن المبادرة إليه فلو تداركه  
 بعد ذلك لا يسمى قضا وإن كان فاما أن يقع في الوقت أو قبله أو بعده والذاتي  
 التجديد والثالث القضا والأول أن لم يسبق بفعلها مرة أخرى فلا دأ ولا  
 فلا إعادة ما يوصف بالأداة والقضا ومكلا فيه في دفع الأول الوصف والفضل  
 يوضعان بالأداة أو تردد القاض بالطيب في وصفهما بالقضا ولم يقو  
 الرفعه على نقل ذلك فقال يمكن وصف الوضوء بالقضا تبعاً للصلاة وصوته  
 بما إذا خرج الوقت ولم يتوضأ ولم يصل فلو توضأ بعد الوقت سمى قضا ويقوي  
 ذلك إذا قلنا يجب الوضوء بدخول تيل وفائدة ذلك تطهر ولا يسر خفا حدث  
 ولم يمسح وخرج وقت الصلاة فقيم كما قاله ابن إسحاق ثم سألوا الوضوء  
 قضا في المسح الواجب في الحضر فلا يمسح مقيم كما قاله أبو إسحاق فممن فاته صلاة  
 في الحضر قضاها في السفر فانه يمسح والجمهور منعوا ذلك وقال يمسح ثلاثاً وثلاثين  
 بانه الوضوء لم يستقر في الذمة بخلاف الصلاة وعمل هذا المراد بأداة الوضوء الاتباع  
 كالمقابل للقضا الثاني إلا أن هل يوصف بالأداة والقضا المراد من تعرضه وتبليغي  
 أن يقال إن قلنا الأداة للوقت ففعله بعده للمقتضية قضا يوصف بهما  
 وإن قلنا للصلاة وهو القديم المعتمد فلا الثالث والرابع والخامس  
 الصلوات الخمس وصوم رمضان والحج والعمرة كلها توصف بالأداة والقضا فإن  
 قبل وقت الحج والعمرة العمر كله فكيف يوصف بالقضا إذا شرع فيه ثم فسد  
 فالجواب أنه تنطبق بالشروع فيه ونظيرة قول القاضي حينئذ للمؤ  
 والرواية لرافدة الصلاة صارت قضا وإن وقعها في الوقت لأن الخروج منها يجوز

فلزم نوات

فلزم نوات وقت الاصرام بها نقله الرافعي الاستور سألنا عليه نحن صفه المقتضى  
 وقال يلزم عليه انه لو وقع ذلك الجمعة لم تعد لها لا تقضى وذلك ممنوع السائر  
 النوافل الموقته كلها توصف بها السابع صلاة الجمعة توصف بالأداة لا بالقضا  
 الثامن الصلاة التواضيع لا توصف بالقضا التاسع صلاة الجمعة لم  
 تقضى لها والظاهر انها توصف بالأداة وبالقضا إذا دخل قبلها فصل على القبر لانها  
 إن كانت **ح** إذا التحم التأخير اليه وهو حرام فدل على ان لها وقت محدد  
 العاشر الرمى إذا ترك رمى يوم تداركه في باقي الأيام وهل هو أداة أو قضا فيه  
 أحدهما قضا محض وبعده الوقت المضروب له وظهرهما إذا كان أحدهما محضه  
 موقته بوقت محدد والقضا ليس كذلك وعلى هذا لا يجوز تداركه ليلا ولا  
 قبل الزوال لأنه لم يشرع في ذلك الوقت رمى ويجوز تأخير رمى يوم ويومين  
 ليفعله مع ما بعده وتقديم اليوم الثاني والثالث مع اليوم الثاني والثالث  
 مع اليوم الأول ويجب الترتيب بين المتردد رمى اليوم وعلى الأول يكون الأمر  
 بخلاف ذلك هلنا فرع الرافعي وجزم في الشرح الصغير بتعجيله اغترس التدارك  
 ليلا وقبل أخراجها الزوال وجواب التأخير وحج النوى الجوار ليلا وقبل الزوال  
 الحادي عشر كفارة المظاهرة تصير قضا إذا جامع قبل أخراجها نص عليه  
 الثاني عشر نكاح الفطرة إذا أخرجهما عن يوم العيد صارت قضا  
 الحامل إن ماله وقت محدد يوصف بالأداة والقضا الجمعة وما قبلها ومن هذا  
 علم فساد قول صاحب المعايه كل صلاة تقوى في زمان الحضر لا تقضى  
 في سيلة وهي ركعتا الطواف لانها لا تتكرر بخلاف سائر الصلوات لأن ذلك  
 لا يسمى قضا إذا القضا إنما يدخل الوقت وهاتان الركعتان لا يقومان أبدا  
 مادام حيئا نعم يصور قضا وهما أو صورة الحج عن الميت إن سأل أيضا فلهما  
 يسمى قضا تنبيه من المتطرقين لأصحاب ويدخل وقت المراتب قبل الغرض  
 بدخول وقت الغرض وبعدة فصله وتخرج التوحيات الخروج وقت الغرض وجه  
 لا يتطرق الحكم على الرتبة البعدية الخروج وقتها وتخرج وقت الغرض وذلك شامل  
 لما إذا فعل الغرض ولما إذا لم يفعل مع أن الوقت في الصورة الثانية لم يدخل  
 بعد فكيف يقال بخروجه ويصير وقتها قضا وأقرب ما يحار به أن يقال  
 إن وقتها يدخل بوقت الغرض وفعله شرط تصحيحها في أحالة كل عبادة

وتم وجوب التكبير  
 في الزوال  
 في الصلاة



موقفة فلا فضل بغيرها اول الوقت الا في صور الظهر في شدة الحر حيث  
يشتد البراد وصلاة الصبح واول وقتها طلوع الشمس ويسن تأخيرها لربع  
النهار وصلاة العيد ليس تأخيرها لارتفاع الشمس والقطر اول وقتها  
مروء بشمس ليلة العيد ويسن تأخيرها ليوم ورمي حجر العنقة وطول  
الافاضة والحلق كلها يدخل وقتها بنصف ليلة النحر ويسن تأخيرها  
ليوم النحر وقلت في ذلك اول الوقت في العبادة او في ما عدا سبعة انا  
المستقر فطره والهي وحيد وظهره والطلوع والحلافة من النحر وان شئت  
نقل بدل هذا البيت الفهي العيد فطره ثم ظهر حيث البراد سامع بالحر وطول  
الحج ثم خلاف بعد ج ورمي يوم النحر **صاحب** ليس لنا في الايام  
احدها على اريضه في الرواتب قبل يقض فاية النهار ما لم تقرب ثمة  
وفاية الليل ما لم يطلع فجره وقبل كل تابع ما لم يصل وريضة مستقلة وتيل مال  
يدخل وقتها الثاني على ارياض وهو الرمي لا يقضي بالليل الثالث كفافة  
المظالم اذا جامع قبل التكفير ضارت قضا ونجبان بوضع القضا قبل اجماع اخر  
الرابع قضا رمضان موقت مما قبل رمضان اخر فاية من العبادات ما  
يقضى في جميع الاوقات كالصلوات والصوم ومنها ما لا يقضى الا في وقت  
مخصوص كالجمعة ومنها ما يقضى على الفور كالحج والعمرة اذا فسد اول الصلاة  
والصوم المتردد عمدا وما يقضى على التراخي كالتمر ولين بعد قايمة  
فيما يجب فقاروه بعد ففلة لخلل وملا يجب قال في شرح المذهب قال  
الاحباب الاعذار قسمان عام وناذر فالعام لا قضا معه للثقة ومنه  
صلاة المريض قاعد او سريعا او مقيما والصلاة بالايما في شدة الحر في اليوم  
في موضع يغلب فيه فقد الماء والناذر قسمان قسم يدوم غالبا وقسم لا يدوم  
فالاول كالمنحاضه وسلس البول والمذي ومن به جرح سائل او جاني دالم  
اذا استخرجت مفقده قدام جرح الحدث منه ومن اشبههم فظهر يصلون  
مع الحدث والخمس ولا يعيدون للمشقة والضرورة والثاني نوعان ياتي معه  
بيد للخلل ونوع لا ياتي فالاول لمن يتم في الحضر لعدم الماء والبرد مطلقا  
ولنسان المافر رحله او الجيرة الموضوعه على ظهره في الطريق وجوب الاعادة  
ومنه من يتم مع الجيرة الموضوعه على ظهره ولا اعادة عليه في الامم قال

في شرح

في شرح المذهب ومن الاحباب من جعل مسلة الجيرة من العذر العام وهو حسن  
والثاني لمن لم يجد ماء ولا ثوبا والزمن والمريض الذي لم يجد من يومئذ  
او من يوجهه الى القبلة ولا يحرك اثارها والمريض على خشية ومن وثاقه والفريق  
لا يعفى عنها ولا يقدر على اثارها والمريض على خشية ومن وثاقه والفريق  
ومن حوله عن القبلة والثره على الصلاة يستند بزاوية او قاعا فكل هو لا يجب  
عليهم الاعادة لندرك هذه الاعذار والصارى في المذهب انه يتم الركون في اما  
والجمود ولا اعادة عليه وقيل يومه ويعد ومن خاف فوت الوقوف فله  
وصل العشا قيل يصل صلاة شدة الخوف ويعد واختار البلقيني وقيل  
لا يعيد وقيل يلزمه الاتمام ويغفر الوقوف ويحجج الرابع وقيل يسادر  
الوقوف وتنقوت الصلاة لانها يجوز تأخيرها عن الوقت للجموع عشقه  
السفر ومثقه فوات الحج اصعب وهذا ما يحججه النور كقاية الامم ان  
العبادة بوقت القضاء دون الا اذا فتقض الصلاة الليلة نهارا سرا والنهارية  
ليلا جهرا ولو قضيت صلاة العيد فان كان في ايام التكبير في الحج او بعد انقضاء  
لم يكبر فيها السبع والخمس مرج به الحرام كما نقله ابن الرنفة في المقاييس  
وليس لنا في حكمة صلاة تقضى على غير هيتها الا في هذه الصورة ويستحب  
هذه القاعدة قايمة الامم ان العبادة في الكفارات الا اذا دون الوجوب بوقت  
تدنيه من المشقة قوله في الروضة من زايده صلاة الليل وان كانت نهارية  
فهي في القضاء جهرا لوقتها حكم الليل الجهر قال الاستوك قد فسر كثير الناس  
هذا الكلام على غير ما هو عليه وعملوا به الى بلية لهم المراد منه قايمة قوله  
فهر في القضاء جهرا فقد توهموا منه ان الصبح تقضى بعد طلوع الشمس جهرا  
وليس كذلك بل ستر على الصلح كما هو القياس ونقرر كلام الروضة ان الصبح وان  
كانت من صلوات النهار في حكمها حكم الصلوات الجهرية اذا قضيت حتى يجهر فيها  
بلا خلاف ان قضيت ليلا او في وقت الصبح ويكون الاول مستثنى من قولهم ان من  
فاية النهار بالليل ففي الجهر فيه وجهان والثاني من قولهم ان من قضى فاية  
النهار بالنهار يسر بلا خلاف وصح يسر على الصلح ان قضاها بعد طلوع الشمس  
فيكون ذلك مستثنى من قولهم ان من قضى فاية النهار بالنهار يسر بلا  
خلاف وقد عجز في شرح المذهب باولج من عبارة الروضة فقال صلاة الصبح



وان كانت نهارية فلها والقضاء في الجهر الليلة وصرح في شرح مسلم بان العباد اذا  
 قضت نهارا انقضت شرعا على الصحيح فوجه لهذا ما قرره كلام الروضة واما قوله  
 ولو قضت في الجهر فلهذا خلاف انما قضى فيها المغرب والعشاء فيكون مستحب  
 قولهم ان من قضى فائتة الليل بالنهار يسير على الصحيح وكذلك اذا قضى منها  
 الصبح كما تقدم وحتى يحجر على الصحيح اذا قضى فيه الظهر والعصر فيكون مستحب  
 من توليها اذا قضى فائتة النهار يسير بلا خلاف قاعة كل من وجب على شرا  
 ففات لزوم قضاءه استدراكا لمصلحة الا في صور منها من تدر يوم الهم  
 فانما اذا فاتته من شئ لا يتصور قضاءه فلا يلزمه ومنها نفقة القرب  
 اذا ماتت لم تجب قضاؤها ومنها اذا نذر ان يتصل لصلواته في وقتها  
 فخر واحد فصلاها في آخر الوقت ومنها اذا نذر ان يتصدق بالفاصل  
 من قوته كل يوم فالتلف الفاضل في يوم لا غرم عليه لان الفاضل من قوته بعد  
 ذلك يستحق التصرف به بالنذر لا بالغرم ومنها اذا نذر ان يعقوب كل عبد مملكه  
 فملك عبيدا او اخر عقهم حتى مات لم يعقوب بعد موته لانهم انتقلوا الى ورثته  
 ومنها اذا نذر ان يحج كل سنة في عمره ففاته من ذلك شئ ومنها اذا دخل  
 مكة بغير احرام وقتنا بوجوبه فلا يلزم قضاءه لا اذا خرج الى الحلوات  
 الثاني واصبا بالشرع كبا لقضاء ومنها رد السلام اذا تركه لا يفرض ولا يثبت  
 في الذمة ومنها ومما اقر من الرضا لا قضاء فيه ولا كفارة ومنها  
 ايام الاستسقاء اذا قلنا انها تجب صومها بامر امام ففاته ففاته فانما يظهر انها  
 لا تقضى لانها اذا تيسر وقد نزل كصلاة الاستسقاء ومنها المجاميع في  
 رمضان اذا كفر كل راي مرجوع ضابط ليس لنا نقل مطلق يستحب تقضى  
 الامم شرع في صلاة او صوم ثم اعيد فانه يستحب له قضاءه كما ذكره الرافعي  
 وباب صوم التطوع ما يجوز تقديمه على الوقت ومالا ضابطه  
 ان ما كان ماليا ووجب بسببين واحد هو جواز تقديمه على اداءهما  
 عليهما ومالا سبب واحد ولا ما كان بدنيا فمن ذلك الزكاة يجوز  
 تقديمها على الحول لاعلم ملك النصاب ولا على حولين في الامم وزكاة الفطر  
 يجوز تقديمها من اول رمضان لاقبله على الصحيح وفدية الفطر قال  
 في شرح المذهب لا يجوز للشيخ الهم والحامل والمرثي الذي لا يرجى تقديم  
 الفدية

الفدية على رمضان ويجوز بعد طلوع الفجر من ذلك اليوم وقبل الفجر ايضا على  
 المذهب وقال الرويان في احتمالان وقال الرويان للحامل تقدم الفدية  
 على الفطر ولا تقدم الا فدية يوم واحد انتهر وكفارة الجماعة فلا تقدم على  
 الجماعة والصحيح وفدية التاخير الى ما بعد رمضان اخر قال النور  
 في تعجيلها قبل مجي ذلك وجهان كتحديد كفارة الحنث بمقصية ودم القرب  
 يجوز بعد الاحرام بالنكاح لاقبله بالاضلاف ودم التمتع لا يجوز قبل الاحرام  
 بالعمرة قطعا ويجوز بعد الاحرام بالتحريم قطعا وفيما بينهما وجهان  
 يجوز بعد الفريضة من العمرة وان لم تحرم بالتحريم والثاني لا والثالث يجوز قبل  
 الفريضة منها ايضا ودم جبر الصيد يجوز بعد جرحه لوجود السبب لا قبل  
 لفقده على المذهب ودم الاستمتاع بالنكاح والطيب والحلق ان كان يفرض  
 جاز تقديمها على الصحيح ولا فلا على الصحيح والنذر المعلق مثل ان تسق  
 الله مريض ناله على كذا قال في شرح المذهب لا يجوز فعله قبل وجود  
 المعلق عليه في الامم وقال في الروضة يجوز تقديمه لاقتضاها قبل الفدية  
 على الشفاد رجوع الغايب وكفارة الظهار قال الرافعي التكثير بالمال  
 بعد الظهار وقبل العود جائز لان الظهار احد التسببين والكفارة  
 منسوبة اليه كما انها منسوبة الى اليمين ووجه وكفارة القتل يجوز تقديمها  
 على الزهوق بعد حصول الجرح في الامم كما جاز فيه احتمال تنزيل الفدية منزلة  
 احد التسببين وكفارة اليمين الامم جواز تقديمها بعد اليمين قبل الحنث لا بالصوم  
 ولا ان كان الحنث مقصية ومما قدم على وقته من العبادات البدنية اذا كان الصبح  
 وفيها وجهان جواز تقديمه في نصف الليل والثاني من خروج وقت الاحكام  
 للفتا الثالث او النصف الثالث من السدس الاخير والرابع من سبعة ومن  
 في جميع الليل ونظيره غسل الصبي الامم جواز تقديمه من نصف الليل كاذان  
 الصبح والثاني في جميع الليل والثالث عند السحر ونظيره ايضا السحر  
 فان وقته يدخل نصف الليل كذا جزم به الرافعي في كتاب الايمان والنور  
 في المذهب ولم يحكم فيه خلافا لقول الرافعي في كتابه روع منها  
 الجمعه تدرك بركعة قطعا ومنها الا اذا يدرك بركعة في الوقت على

لا يجوز تقديمها على الامم ولا على الجنب المنيست



والثاني بتكبيره والثالث بالسلام ومنها فضيلة اول الوقت وتذكر  
بان يشتغل بالسبب الصلاة كما دخل الوقت وقيل لا بد من تقديم السجدة على الوقت  
لان وجوبه لا يختص بالصلاة وقيل لا بد من تقديم كل ما يمكن تقديمه وقيل  
بحصول اداء ركعتي الوقت وقيل بغيره الاختيار ومنها فضيلة تكبيرة الام  
وتذكر بان يشتغل بالتحميم عقب تحريم امامه وقيل باءادراك بعض القيام وقيل  
بااءادراك الركوع الاول ومنها فضيلة الجماعة وتذكر بحزب قبل السلام وقيل  
بركعة مع الامام وهل تذكر بذلك فضيلة الجماعة التي هي التصفية الى قطع  
وعشرين ظاهرا كلامهم نعم لكن قال في المحامد ان عبارة الواقعي يدركه بركة  
الجماعة وان بين بركة الجماعة وفضلتها فرقا ومنها وجوب الصلاة بوزن  
الغدير وتذكر باءادراك تكبيرة من وقتها ووقت ما بعدها ان جعدها  
هذا هو الامم من ستة وعشرين وجهان والثاني كيف يقصو تكبيرة والثالث  
ركعة مسبوقة الرابع ركعة تامة والخامس قد الاول وتكبيرة الثاني والسادس  
قدراها يقصو تكبيرة الثانية والسادس قدراها وركعة تامة والثامن قدراها  
ركعة مسبوقة والتاسع قدر الثانية وتكبيرة الاخرى الاول والعاشرة قدراها  
وبعض تكبيرة والحادي عشر قدرها وركعة تامة والثاني عشر قدرها وركعة  
مسبوقة والثالث عشر قدر الثانية فقط وتعتبر الطهارة مع كل واحد  
منها فتصير ستة وعشرين ومنها وجوبها باءادراك جزء من الوقت فلا يحدوث  
الغدير وانما يحصل باءادراك قدر الفرصة فقط وقيل باءادراك ما يجيب به  
جزء القول في القدر قال امام الحرمين يدخل القدر اربعة اشياء  
احدها اداء الزكاة الى الغارم قال وهذا الحمل حقيق واراد على وجوب مستقر  
الثاني كفارة زوجته في نهار رمضان في قول انها عنه ومنها الثالث  
الحمل الدية على العاقله وهل يجب على العاقله ابتداء من حملها على العاقله  
في لاحا او وجوبها لهما الثاني ثم قلت ولهذا الخلاف نظاير منها القاء  
هل وجبت على المسبوق ثم تسقط او تحملها الامام عنه او لم يجب اصله ان  
الحمل الاول ومنها اذا تزوج امته بعبد لم يجب مهر وهل يجب ثم سقطا  
ولم يجب اصله وجهان احدهما الثاني ومنها من عرض له المانع وقد

في وجوبها على العاقله  
في وجوبها على العاقله  
في وجوبها على العاقله

ادرك من

ادرك من الوقت مثلا يسع الصلاة فهل يقول وجبت ثم سقطت او لم يجب  
اصلها فيه تردد الاصحاب وصرح في شرح المذهب الثاني قال السبكي وكل من  
الاصحاب يفتي بالاول فالجواب بالاول الوقت والاستقرار بانك في الزكاة  
اذا اخرج من مكة ولم يطف للوداع فعليه دم فان عاد قبل سباحة القصر سقط الدم  
على الصحيح هذه عبارة الاصحاب وظاهر السقوط انه وجبت ثم سقطت فانزع  
الشيخ ابو حامد في كونه وجوبه لكن في نظره من مجازة الميقات اذا عاد  
ومنها اذا قتل الواءالما لفرع فهل يقول يجب اقصاصه وسقطا ولو لم يجب اصله  
فيه وجهان حكاهما الامام وقال لا جلد في الخلاف ضابط قال ابن  
الفاخر لا امام عن المأموم للمسلم وسجود القرآن والقيام والقراءة للمسلمين  
والشهادة الاول اذا فاتته ركعة والسجدة في الجمعة ودعا القنوت القول  
في الاحكام المتعدية منها اختصا من الطهارة ببلا فيه رايك  
احدها انه تعدي لا يعقل مضاه وعليه الامام والكنيا والثاني انه معطل با  
اختصاصه بالمبالغة والطلافة والتفرد في جوهره وعدم التركيب وعلى الثاني  
ومنها اختصا من التعفير بالتراب قيل ان تعبدت وقيل معطل بالاستظهار  
وقيل بالجمع بين الطهوتين ومنها اسباب الحدث والحجبة تعبدت لا تقبل  
معناها فلا تقبل القياس قال بعضهم ولو لا انها تعبدت لم يوجب المني  
الدرك هو طاهر عند اكثر العلماء غسل كل الدرك ويوجب البول والغايطة  
الذات هما الختان باجماع غسل بعضهما ومنها انصب الزكوات ومقاديرها  
اسما تحريم الصلاة في الاوقات المكروهة قال الفقهاء انه يقدرك  
لا يدارك مضاه ويقب بان حديث مسلم الاشارة الى المص حيث قال  
فانها تطلع بين قرني شيطان حينئذ يسجد لها الفارس فاشعر بان النكاح  
لذلك مشابهة الفارس وقد اعتبر ذلك الشرع في مواضع ومنها لو حمل  
وضوءه الى احد الرجلين ثم غسلهما وادخلها الخف فانه يبرز الاوى لم يلبيها  
ومنها اذا مضطار وهو محرم ولم يرسله حتى حل والامتناع الصدفانه  
يرسله ثم ياخذ اذنا ومنها اذا كان المشترب الطعام ثم باعه والمصاغ  
لم يخرج حتى يلبسه ثانيا ومنها استحباب تسمية المهر في نكاح عبد بامته  
الكثير من اهل العدة والاستبراء ومنها اختصا من عقد النكاح بلفظ التزوج



والانقطاع **ومنها** حرمة الاسراف والساو كرامته عار النهر والطهارة ليست  
برطاف الصوم بدليل محبة صوم الجنب وان كان لكونه يصفها فهذا لا يقتضي  
التحريم بل عدم الايجاب بدليل ما لو تظلم المريض والمساقر فساما مع التفتة  
فانه يصح **ومنها** تحريم الزكاه بالسن والظفر **قال ابن الصلاح** لم اجد بعد  
البحث احدا ذكر ذلك معنى يقبل وكانه تعبدى فندهر **قد نفي** فربما من  
ذلك ما شرع لمسيب ثم زال فاستمر كالرمز فانه شرع لما يراه المشركين وقد  
رالت امرارها واستمر هو **وقرب** من هذا امرار الموسى على راسه لا وقع  
تشبيها بالخالفين **ونظير** امرارها على ذكر من ولد نحو ناذ كره بعض شراح  
الحديث **ونظير** ايضا امرار السواك على من ذهب استانه حديث في ذلك ولم  
ار من تعرض له من الفقهاء **خاتمة** قال بعضهم داخر الفقيه عن بعض الحكماء  
قال هذا تصدي داخر عنه النجاشي قال هذا مسموع واذا جرح عنه الحكماء قال هذا  
بالخاتمة **القبول في المواء** هي سنة على الامم في الوضوء والفصل او التيمم  
وطهارة والامر الحديث فواجبة وبين اشواط الطواف والسعي والجمع بين الصلاتين  
ووقت الثانية وايمان القسامة وسنة تعريف المقتطع وقيل واجبة والظن  
وواجبة على الامم في الجمع ووقت الاوك وبين طهارة دايم الحديث وصلاته وبين  
كلمات الاذان والاقامة وبين الخطبة وصلاة الجمعة والخطبة وايمان اللعان  
وسنة المغرب والزنا وقيل لا يجب في الظن يجب قطعاً بين كلمات الفاتحة  
والشهادتين والسلام والايحباب والقبول والعقود **قاعدة** ما  
يقتضي فيه المواء فالتخلل القاطع بها مفرغاً عما يرجع فيه الى الفرق وربما  
كان مقدار من التخلل معتقراً باب دون باب كما سنبينه **اما الطهارة** فلو  
تخللها القاطع اوجب **احدها** الرجوع فيه الى الفرق **والثاني** انه الطويل  
المتفاحش **والثالث** الزمان ما يمكن فيه تمام الطهارة **الرابع** وهو انه  
ان يحضر من تخاف فيه المفسود اخرام مع اعتدال الزمان والمزاج ويقدر المفسود  
مفسولاً **واما طهارة** دايم الحديث وصلاته **فقال** الامام ذهب ذاهبون  
الى المبالة في الامر بالبداية وقال اخرون يقتضي تكلل فصل يسير قال وضبطه  
على التقريب عند من ان يكون على قدر الزمن المتخلل بين الصلاتين **الجمع**  
في تكلل الصلاتين والجمع الى الفرق على الصحيح وقبل الفصل اليسير بينهما ما كان

بقدر الاقامة

بقدر الاقامة والطويل ما زاد وعلا **قال القائل ابو الطيب** هما منع  
من الشا على الصلاة اذا سلم ناسياً منع الجمع ومما لا فلا **نفيه** افتقر تاخير الصلاة  
لانظار الجماعة ولم يفتقر ذلك في الجمع والواو والفرق بخلافه صلاتي الجمع كالواجبة  
يفصل الفصل الطويل **ورجع** الى الفرق ايضا في صلاتي الفاتحة فيقطعها سكوت  
طويل عند او يسيراً فصد به قطع القراءة وذكر الان تعلق بالصلاة والامم ولا  
يقطعها تكرار اية منها من الفاتحة قال المتكلم لان يكون تلك الاية منقطعة  
عن التوقف عليها فانها تقطع بان وصل الى انعت ثم قرأ ملك يوم الدين  
نقط كذا نقله في شرح المذهب **قال السنوي** والذي قاله المتكلم فلا فرق  
حالا فانه عليه لا سيما ان الصورة المذكورة نادرة بعد ارادتها **ورجع**  
الى الفرق ايضا في موافقة الاذان فلا يقطعها الغير من السكوت والكلام والنوم  
والاغما والجنون والردة ويقطعه الطويل منها وقيل لا يقطعها الطويل ايضا  
وقيل يقطعها اليسير ايضا والكلام اول بلا يطال من السكوت والنوم اول به  
من الكلام ولا يحتمل اول به من الجنون ولا فاقه اول به من الاذان وحيث قلنا  
لا يقطعها الطويل فالمراد اذا لم يفشش الطويل بحيث لا يعدم مع الاذان  
**ورجع** اليه ايضا في الموالاة **الخطبة والطواف والسعي** **قال الامام**  
التقريب الكثير ما يقب على الظن تركه الطواف ووقت سنة تعريف المقتطع **قال**  
**الامام** فلا يلزم استيعاب السنة بل لا يعرف في الدليل ولا يستوعب الامام  
ايضا بل على المعتاد فيعرف في المبتدال كل يوم من بين طر في النهار ثم كل يوم  
مرة ثم كل اسبوع ثم كل شهر بحيث لا يفسد انه تكرار للاول **واما في البيع** والنكاح  
وخوهم ايضا بط الفصل الطويل فيها ما اشعر باعراضه عن القبول وفروجه  
ما خرج عن محاسن الاحباب وفي ثالث من لا يصلح حواجا للكلام في العاقبة وعلى  
الاول لو حصل الفصل بكلام اجنبى فغيره ذكر الرضى في البيع والنكاح ان  
يضر على الامم وذكر في الطلاق والخلع انه لا يقطع به الاتصال بين الاحباب  
والقبول على الامم ووافقه في الروضة على هذا الموضع **وقال في شرح المذهب**  
في البيع ولو تكللت كلمة اجنبية بطر العقد **قال السبكي** والفرق ان الخلع  
اوسع قليلا على ما اشار اليه بعض الاحباب فلم يشترط فيه من الاتصال  
القدر المشروط في البيع وخوهم **واما** رد السلام حكمه حكم الاحباب والقبول



**وقال الامام** في الاستئذان المقتصر في الاستئذان المبلغ منه بين الحجاب والقبول  
 فمصر و... من شخصين فلا يحد من راحه فلا يضر فيه سكتة تنفس وعبر  
**لكن** نقل النووي عن صاحب العلة والبيان انها حكما من الهدية  
 انه لو قال على اني استغفر الله الامانة مع واحتجابا به فصل يسير  
 فصا ركعته على اني يا فلان الامانة قال **الشيخ** وفي هذا الذي  
 نقله فيه نظر **وقال** السبكي في الجمع بينهما يظهر ان الكلام  
 اليسير ان كان اجنبا فورا الضار ولا فهو الذي يقتضيه قوله استغفر  
 الله يا فلان فليعمل كل واحد على الفصل اليسير استغفر الله ويا فلان  
 لا على مطابق الفصل اليسير **قال** السبكي ايضا بطي في التحلل  
 المضى في الابواب الى بعد الثاني منقطعا عن الاول وهذا يختلف  
 باختلاف الابواب فرب باب يطلب فيه من الاتصال بالابواب في غيره  
 وباختلاف التحلل نفسه فقد يغتفر من السكوت ما لا يغتفر من الكلام  
 المتعلق بالقول ما لا يغتفر من الاجنبى ومن التحلل يغتفر ما لا يغتفر من  
 غيره ولا بعده سكتة اليسير لعذر من بينهما مراتب لا تحفى  
**تنبيه** من المشكل هنا ما ذكره الرازي وعنه في الولي اذا  
 ذهب للجنى من يغتفر عليه ولم يقبله ان كما كره يقبله ان لم يفعل قبل  
 الصبر بعد بلوغه **قال** السبكي فهذا فصل طويل فلماذا لا يغتفر  
 ايضا في الاجاب صدر والى من غير اهل للقبول قال ولا يمكن ان يعمل  
 على قبول الاجاب بعد التلويح لان ذلك معروف لا مضمون له  
**القول** في فروع الكفاية وسننها قال الرازي وعنه  
 فروع الكفاية امور كلية يعلق بها مصالح دينية او دنيوية  
 لا يتخطى الامر الا بمصروفها فطلب الشارع محصلها لا تكليف واحد منها  
 بعينه بخلاف العن واذ اقام به من تيمم كفاية يسقط الخرج عن  
 التباقي او ازيد على من يسقط به فاكل فرض او تعطل التمسك من  
 قدر عليه ان علم به وكذا ان لم يعلم اذا كان قن بيا منه يلىق به البحث  
 والمراقبة ويخلق بكبير البلد وقد انتهى خبره الى ما من البلاد فيجب عليهم  
 والقيام به من رية على التام بالعين لا سقاط الخرج عن المسلمين بخلافه

في فروع الكفاية

ومن ثم

ومن ثم ادعى امام الحرمين ووالده والاستاذ ابو اسحاق الاسفاري انه  
 افضل من فروض العين وحكاها ابو علي السنجي عن اهل التحقيق والتميز ان  
 الاذهان خلافة وفروض الكفاية كثيرة منها تجهيز الميت غسله وتكفينا  
 وحمله وصلاة عليه ودفنا وتسقط جميعها بفعل واحد وفي الصلاة وجبه  
 انه يجب اثنتان واخر ثلاثه واخر اربعة ولا يسقط بالنسيان هناك حال  
**وهو** الجماعة في الاصح وانما يسقط باقامتها بحيث يظهر الشعار  
 في البلد فان كان صغيرا كفى اقامتها في موضع واحد ولا فلا بد من  
 اقامتها في محله **ومنه** الاذان والاقامة عاوجه اختار السبكي  
 وانما يسقط باظهارهما في البلد والقرية بحيث يعلم به جميع اهلها لو اصفوا  
 ففى القرية يكفي الاذان الواحد وفي البلد لا بد منه في مواضع وعلى  
 هذا قال في شرح المذهب الصواب وظاهر كلام الجمهور في اجاب  
 لكل صلاة وقيل يجب في اليوم والليلة مرة واحدة ولنا وجه انه فرض  
 كفاية وفي الجملة دون غيرها لانه دعا الى اجماعه واجبة في الجملة  
 مستحبة في غيرها فالدعا اليها كذلك وعلى هذا فلو اجب فيها هو  
 الذي ينبغي ان يخطب او يسقط بالاول فيها وجها **وهي** اقامة  
 القبلة عما صححه النووي **ومنه** صلاة العيد عاوجه **ومنه** صلاة  
 الكسوف عاوجه حكاها في الكاوي وعنه الحقا في الاختصار **ومنه**  
 صلاة الاستسقاء وجه حكاها في الكفاية **ومنه** احيا الكعبة كل  
 سنة بالحج قال الرازي هكذا اطلقوه وينبغي ان يكون العمرة كالحج بل الاعتكاف  
 والصلاة في المسجد فان التعظيم واجبة التعظيم يحصل بكل ذكر واستدراكه  
 النووي بان ذلك لا يحصل مقصودا بخلافه يتم على الرمي والوقوف والمبيت  
 ثم دفعه ونفى واجبة تلك البقاع بالاعطاع وغير ذلك قال في المهمات وكلام  
 النووي لا يلاقى كلام الرازي فان الكلام في احيا الكعبة لا في احيا هذه البقاع  
 قال وان كان المنع في الصلاة والا عتكا في ماء كرمه النووي فانه ليس فتهما  
 احيا الكعبة ولو كان لا اعتكا في داخلها لعدم الاختصاص قال والتمه ان  
 القوافي كالعمر **واجاب** السبكي عن بحث الرازي بان القصور والا  
 عظم ببناء البيت الحج فكان حيلوه به بخلاف العمرة والاعتكاف والصلاة



والطواف قال في شرح المذهب ولا يشترط عدد مخصوص بل الزمان جمعا  
 في الجملة وقال الاستوى وغيره التجه اعتبار عدد يظهر به الشعار  
**باب الأول** علم مما تقر بأن أحيا الكعبة كل سنة بالحج  
 فرض كفايه وان فرض الكفاية اذا قام به زيادة على من سقطه فالكل فرض  
 انه لا يتصور وقوع الحج نفل وان قاعدة النفل لا يجب اتمامه بالشر وغيره  
 منقوضه الثاني ان ثبت ما تقدمت الاشياء اليه من ان العمر لا يحصل  
 بها الاحياء زال الاشتكال في كون الطواف افضل من التطوع نفل  
 ومسئلة التفضل بين الطواف والعمرة مختلف فيها والنفير في الحج الطري  
 كما ما قال فيه ذهب قوم من اهل عصرنا الى تفضل العمرة وزاوان الاشتغال بها  
 افضل من الطواف وذكروا خطا ظاهر واول دليل على خطا به مخالف السلف  
 الصالح فانه لم ينقل تكرار العمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة  
 والتابعين وقد روي لا زرق ان عمر بن العزيز قال ان من مالكة  
 الطواف افضل من العمرة فقال الطواف **وقال طائفة** من الذين يعمرون  
 من التمتع ما اذري يوجرون ام يعذبون قيل لم قال لان احدهم يدعي  
 الطواف بالبيت ويخرج الى اربعة اميال فيحج وقد ذهب احد الى كراهية  
 تكرارها في العام ولم يذهب احد الى تكرار الطواف بل اجمعا على استحبابه  
 وهذا الذي اختلف من تفضل الطواف عليها هو الذي يرضاه ابن عبد السلام  
 وابوشامة وحكي بعضهم في التفضل بينهما احتمالات ان استغرق  
 زمان الاعتمار بالطواف افضل ولا يميز افضل **وقال** في الخادم بمقتل  
 ان يقال ان حكاية الخلاف في التفضل لا يتحقق فانه انما يقع بين منسولين  
 في الوجوب والندب في تفضل بين واجب ومندوب ولا شك ان العمرة  
 تقع من المتطوع لا فرض كفاية والكل في الطواف السنون لغير ان قلنا  
 ان احيا الكعبة يحصل بالطواف كما يحصل بالحج والاعتمار وقع الطواف ايضا  
 فرض كفايه لكنه اجيد انتهى **قال** الحج الطري والمراد بكون الطواف افضل الا  
 كما ومنه دون اسبوع واحد فانه موجود في العمرة وزيادة قلنا  
 ونظيره ما في شرح المذهب ان قلنا الصلاة افضل من الصوم المراد به الصلاة  
 كما روي بحيث يكون غالبة عليه ولا يصوم يوم افضل من صلاة ركعتين

يعتبرون

كراهية

بلى شك ومن فروض الكفاية المحمدا حيث الكفار مستقرون في  
 بلدانهم ويسقط بشي من احدهما ان يحضن الامام المتغون بحمل عذ  
 يكافون من بازا هم من الكفار الثاني ان يدخل الامام دار الكفر  
 غازيا بنفسه او بجيش او بامر عليهم من يصلح لذلك واقله مرة  
 واحدة في كل سنة فان زاد فهو افضل ولا يجوز اخلا سنة عن  
 جهاد الا لضرورة بان يكون في المسلمين ضعف وفي العدو كثرة  
 وخاف من ابتدائهم الاستيصال او لعذر بان يغر الزاد وعلى  
 الدواب في الطريق فيؤخر الى زوال ذلك او ينظر لحاق مدد  
 او يتوقع اسلام قوم فيستميلهم بترك القتال ومنها  
 التقاط المنبسط **ومنها** اللقطة على وجه ومنها  
 رد السلام حيث المساعلة جماعة ومنها ادفع ضرر الملين  
 عكسوة غار واطعام جريح اذا لم يندفع بركة وببيت مال  
 وهل يكفي سدا الرمي اذ لا بد من تمام الكفاية التي تقوم بها  
 من تلزمه نفقتها **وقال** في المهمات الاصح الاول  
 قال ومما وجب اهل الذمة كالمسلمين وصرح به القولي في الجواهر ويختص  
 الوجوب باهل الثروة ومنها **باب** اغالة المستغنيين في  
 النبايات ويختص به باهل القدرة ومنها **باب** قد تلو سري  
 ذكره الزركشي نقله عن الترمذي لا ينجح ومنها اقامة الحرف  
 والصنایح ومما تيم به المعاش كالبیع والشرى والحرث وما لا  
 بد منه حتى الحماة والكنس **ومنها** تحمل الشهادة وادائها  
 وتولي الامانة والقضا واعانة القضاء على استيفاء الحقوق  
 منها الا من بالمرورق والني عن المنكر ولا تختص بالصحاب لو لا  
 ولا بالعبودية بالحر ولا بالنال ولا سقط بطن انه لا يفيد او  
 يفتد علم ذلك عادة ما يحفظ على نفسه او ماله او على غيره مفردة  
 اعظم من ضرر المنكر الواقع **ومنها** النكاح عدة بعض ما لنا  
 فرض كفايه حتى لو امتنع منه اهل قطر اجبر واحكامه في الترح في  
 الروضة وجزم به الوسيط ومال السكي الى قتال كفرة وان قنعوا

نفقته



بالنسري مع تضعيف القول بأنه فرض كفاً به كثر قال القوي في الكلام  
الظاهر أن المراد بكونه فرض كفاً به ما إذا طلبه رجل فإنه يجب على  
البلد إجابته وتسقط بواحدة وكذا على الأولياء المجرب وخطاه  
في الخادم وقال المراد تركه للامة لا لقطاع التسليم **ومنها**  
تعلم الظالمين والافتناء ولا يكفى في اقله مفت واحد والضابط  
أن لا يبلغ ما تنفي مفتي مسافة قصر قال الكفاري ولا يستغنى بالقاضي  
عن المفتي لأن القاضي يلزم من رفع اليه محقق عند التنازع والمفتي يرجع  
اليه المسلم في جميع أحواله العارضة **ومنها** اسماء الحديث  
**ومنها** تصنيف الكتب أشار إليها البغوي في أول التهذيب وقال  
الزركشي في قواعد من فرض الكفاً به تصنيف الكتب لمن مذهباً  
وأطلقاً ولين تزال هذه الامة مع قصر أعمارها في ازدياد وترقى  
المواهب والعلاجل كتمه فلو ترك التصنيف لضيع العلم على الناس  
**ومنها** القيام بأقامة الحج وحل المشكلات في الدين وعلوم الشريعة  
وهي التفسير والحديث والفقه بحيث يصلح للقضاء والافتى وبالاتها كالامر  
والنحو والتصرف واللغة واسماء الروايات والحجج والتعديل واختلاف  
العلماء واتفاقهم والطب والحساب المحتاج اليه في المعاملات والآراء والروايات  
ونحوها وإنما كتوجه ذلك على أهل القضاء غير ملزم ما يكفيه ويهمل  
الفاصول والاستقط به ولا يدخل العبد والحي والمراة وفي سقوطها  
وجهاً **ومنها** حفظ القرآن وكذا كتب ذكره في شرح المذهب وغيره  
العبادي في الزوايات واجراحيات في الشافعي بحفظ صحيح القرآن وغيره  
ما ورد في نقل السنن وعد الشهور سائر في ذلك والعمل الاجتهاديين  
فروض الكفايات قال فلو اشتغل بمحصل واحد سقط الفرض عن الجميع وإن قصر  
فيه أهل عصره صواب تركه وإشرفوا على خطر عظيم فإن الأحكام الاجتهادية إذا  
كانت مترتبة على الاجتهاد ترتب السبب على السبب ولم يوجد السبب كانت  
الأحكام عاطلة ولا راكمها متماثلة فلا بد إذا من محمد انتهى قال  
الزركشي ومن فروض الكفايات جهاد النفس قال الشيخ علاء الدين الباجي  
جهاد النفس فرض كفاية على المسلمين البالغين ليرزق بها دهرهات

كالصواب

الظاهر

الطاعة وتظهر ما استطاع من الصفات يتقوم بكل اقله رجل من أهل  
الباطن كما يقوم به رجل من أهل الظاهر كل منهما يعين المنزلة  
على ما هو بصدده فالعالم يقتدر به والعارف يقتدر به وهذا ما لم  
يستول على نفس طغيانها وانتهى لها وأما كفايتها فإن كان كذلك  
صار جهادها فرض عين بكل ما استطاع فإن عجز استعان عليها بمن يحصل له  
المقصود من علمها بالظاهر والباطن بحسب حاجته وهو أكبر الجهادين إلى  
أن ينصر الله **خاتمة** العلوم تنقسم إلى ستة أقسام أحدها  
فرض الكفاية وقد مر والثاني فرض عين وهو ما يحتاج اليه العامة في  
الفرائض كالوضوء والصلاة والصوم وإنما يتوجه بعد التوجيب فإن  
كان بحيث لو صبر إلى دخول الوقت لم يتمكن لزمه التقاع قبله كما يلزم بعبد  
الدار السعي إلى الجمعة قبل الوقت **ومنها** كان على الفور فتعلمه على الفور  
وما لا فلا وإنما يلزم تعلم الظواهر لا الدقائق والنوادرو من له مال  
زكوي يلزمه تعلم أحكام الزكاة ومن بيع ويشترى يلزمه تعلم أحكام  
المعاملات ومن له من وجه يلزمه أحكام عشرة الفس وكذا من له  
أزواج وكذا معرفة ما يحل ويحرم من ما كول ومشر وب وملبوس وأما  
علم الكلام فليس عيناً قال الإمام ولوليتي الناس على ما هو عليه  
لهذا من التشاغل به أما إذا ظهرت البدع فهو فرض كفاية لا رالة أشبه  
فإن أتاب أحد في أصل منه لزمه السعي في إزاحته قال في شرح المذهب  
فإن فقد إلا موانع حرمة والواجب في الاعتقاد التصديق الجازم بما جاء  
به القرآن والسنة **وأما** علم الفلسفة ومعرفة أمراض من الحسد  
والعجب والرياء ونحوها فقال الغزالي إنها فرض عين وقال غيره من مذهب  
قلبا سلماً منها كفاية والأفان تمكن من تطهير غيره لزمه وإن لم  
يتمكن إلا بتعلم وجب التثاقل **ومنها** مندوب كالتبحر في العلوم  
النافعة بالزيادة على ما يحصل به الغرض الكرايم حرام كالفلسفة  
والشعبية والتنجيم والرجل وعلوم الطب يعين والسر هذا ما  
في الروضة ودخل في الفلسفة النطق وصرح به النووي في طبقاته وإن  
الصالح في فتاويه وخلايقه عزون ومن هذا علم الخرف صرح به



الذهبي وغيره والموسيقى نقل ابن عبد البر الاجماع عليه **الخامس** مكره  
 كاشعار المولى في الغزل والبطالة **السادس** من مباح كاشعارهم  
 التي لا تخفى تخفى فيها ولا تثبط عن الخير ولا يكت عليه ذكر هذه  
 الاقسام النووي في الروضة وغيرها فقد استكمل العلم اقسام  
 حكم الخمسة **ولطرس** في الاقسام المذكورة النكاح فانه يكون فرض  
 كفايه وفرض عين على فرجها لعنت وفردوب لمحتاج اليه واجد  
 اهنته ومكررها لها قد الهبه والحاجة او واجد الالهيه و  
 به غلة كهرم او لعين او مرض دارم وميا خال واجد الالهيه غير  
 محتاج ولا غلة وحراما لمن عنده اربع **ولطرس** في ذلك القتل  
 فانه يكون فرض عين على الامام في الردة واكرامه وترك الصلاة  
 والربا وفرض كفايه في الجهاد والصيال على بعض وفردوب في الحربي  
 اذا قدر عليه ولا مصلحة استرقاقه والصايل بل حيث الرفع اولي  
 من الاستيلاء ومكررها في الاسر حيث في استرقاقه مصلحة  
 وحراما في نساء اهل الحرب وصبياتهم ومنه القتل العمد وان و  
 مباحا في القصاص وله قسم سابع وهو ما لا يوصف بواحد البتة  
 وهو قتل الخطا وقريب من ذلك الطلاق فانه يكون واجبا وهو  
 طلاق الحكي في المولى ومندوب ر هو طلاق من خاف ان لا يقيم  
 حرد والله في الزوجية ومن راي ريبه يخاف معها على الفراش و  
 حراما وهو ابدعي وطلاق من قسم لغيرها ولم يوفها حقها من القسم  
 ومكررها وهو ما سوى ذلك **ففي الحدود** الخوض الحلال الى  
 الله الطلاق ولا يوجد فيه مباح مستوي الطرفين هكذا احكام النووي  
 عن الاصحاب في شرح مسلم قال العلاء ويكره ان يوجد عند تعارض مقتضى  
 الفراق ومنه في راي الزوج **فصل** قال الشافعي في الحلية  
 ليس للناسنة على الكفاية الا ابتداء السلام **فصل** ولو في جماعة واحدا  
 او جماعة فسلم واحد منهم كفي لاداء السنة واستدرك عليه اشياء منها  
 ثبتت العاطس صرح اصبغنا بانه سنة على الكفاية كاشد السلام و  
 منها التسمية على الاكل فلو نسي واحد عن الاكلين اجزأ عنهم نقله في الروضة

عن

عن نزل الشافعي **وهي** الاممية اذا ضحى بشاة واحدة من اهل البيت  
 تا دكا لشعاده بها والسنة عن جميعهم **وهي** ما يفعل بالبيت  
 نذرية **وهي** الاذان والاقامة على الاصح **قلت** الظاهر  
 انها كسنتها عيني والاعدت الجماعة على القول بانها سنة والعبد و  
 المكسوف والاستسقاء وما يصلح ان يعذر بها ما تقدم من العلم انه مندوب  
 وتلقين الامام اذا ارخ عليه وكما من تخرج من ذلك **الفصل في احكام**  
**السفر** قال النووي رخص السفر ما بينه القصر والجمع والفطر والاسم  
 اكثر من يوم وليلة ويختص بالطويل والتفعل على الراحلة واستقام  
 الجمعة واكل الميت واستقام الغرض بالتيمة ولا يختص به واستدرك  
 عليه اخرى وهي عدم القضاء ان سافر بها مع او قد تقدم بالتسليم  
 من ذلك في القاعة الثالثة من الكتاب الاول عند الكلام على التحقيق  
 ونريد هنا السفر اختصارا لمور اخرى على التحقيق **وهي** عدم  
 حصة الجمع **وهي** الحرمة على المرأة الامع زوج او محرمة الحديث وكذا  
 السفر الطويل والتقصير كما في شرح المذهب والمباح والواجب ومن  
 ثم لم يجب عليه الحج ولا التعريف في الزنا اذا اضع الزوج او المحرم من الخروج  
 لم اقم بقاها في الحج النسوة الثقات والتعريف بالثقات يخرج غيرهن  
 وبالنسوة يخرج المرأة الواحدة ولا يجب الخروج اليها مع كونها ان يخرج  
 معها لاداء حجة الاسلام على الصحيح في شرح المذهب قال الاستاذ في  
 مسئلته احدها شرط وصوب حجة الاسلام والثانية جواز الخروج  
 لامرهما وقد استشهدنا على كثير حتى توفوا اخلا في كلام النووي في  
 ذلك وليس لها ان تخرج الى النطق وغيره من الاسفار التي لا تخفى مع المرأة  
 الواحدة بل ولا مع النسوة الخالص عند اجتماعهم وروى عليه الشافعي كما قال  
 في شرح المذهب صححه في اصل الروضة قال الاستاذ في شرح المذهب  
 من يلهو بالكفر وحدها فلي هذا تستثنى هذه المسئلة من اصل القاعدة و  
 منها حرمة على الولد الابا ذن ابويه ويستثنى السفر في الفرض ولطم العلم  
 والجماعة **وهي** حرمة على المديون الابا ذن غريمه بشرط ان يكون  
 الدين ما لا يقل بمئتين في الرجل من سفر مخوف **وهي** وجوب طواف الوداع  
 على مريده من مكة قال في شرح المذهب وسوا الطويل والقصر **وهي**

عن الشافعي  
 في السفر  
 والجمعة  
 والاقامة  
 والجمع  
 والفطر  
 والاسم  
 والراحلة  
 واستقام  
 الجمعة  
 واكل الميت  
 واستقام  
 الغرض  
 بالتيمة  
 ولا يختص  
 به واستدرك  
 عليه  
 اخرى  
 وهي  
 عدم  
 القضاء  
 ان سافر  
 بها مع  
 او قد  
 تقدم  
 بالتسليم  
 من ذلك  
 في القاعة  
 الثالثة  
 من الكتاب  
 الاول  
 عند  
 الكلام  
 على  
 التحقيق  
 ونريد  
 هنا  
 السفر  
 اختصارا  
 لمور  
 اخرى  
 على  
 التحقيق  
**وهي**  
 عدم  
 حصة  
 الجمع  
**وهي**  
 الحرمة  
 على  
 المرأة  
 الامع  
 زوج  
 او  
 محرمة  
 الحديث  
 وكذا  
 السفر  
 الطويل  
 والتقصير  
 كما  
 في  
 شرح  
 المذهب  
 والمباح  
 والواجب  
 ومن  
 ثم  
 لم  
 يجب  
 عليه  
 الحج  
 ولا  
 التعريف  
 في  
 الزنا  
 اذا  
 اضع  
 الزوج  
 او  
 المحرم  
 من  
 الخروج  
 لم  
 اقم  
 بقاها  
 في  
 الحج  
 النسوة  
 الثقات  
 والتعريف  
 بالثقات  
 يخرج  
 غيرهن  
 وبالنسوة  
 يخرج  
 المرأة  
 الواحدة  
 ولا  
 يجب  
 الخروج  
 اليها  
 مع  
 كونها  
 ان  
 يخرج  
 معها  
 لاداء  
 حجة  
 الاسلام  
 على  
 الصحيح  
 في  
 شرح  
 المذهب  
 قال  
 الاستاذ  
 في  
 مسئلته  
 احدها  
 شرط  
 وصوب  
 حجة  
 الاسلام  
 والثانية  
 جواز  
 الخروج  
 لامرهما  
 وقد  
 استشهدنا  
 على  
 كثير  
 حتى  
 توفوا  
 اخلا  
 في  
 كلام  
 النووي  
 في  
 ذلك  
 وليس  
 لها  
 ان  
 تخرج  
 الى  
 النطق  
 وغيره  
 من  
 الاسفار  
 التي  
 لا  
 تخفى  
 مع  
 المرأة  
 الواحدة  
 بل  
 ولا  
 مع  
 النسوة  
 الخالص  
 عند  
 اجتماعهم  
 وروى  
 عليه  
 الشافعي  
 كما  
 قال  
 في  
 شرح  
 المذهب  
 صححه  
 في  
 اصل  
 الروضة  
 قال  
 الاستاذ  
 في  
 شرح  
 المذهب  
 من  
 يلهو  
 بالكفر  
 وحدها  
 فلي  
 هذا  
 تستثنى  
 هذه  
 المسئلة  
 من  
 اصل  
 القاعدة  
 و  
 منها  
 حرمة  
 على  
 الولد  
 الابا  
 ذن  
 ابويه  
 ويستثنى  
 السفر  
 في  
 الفرض  
 ولطم  
 العلم  
 والجماعة  
**وهي**  
 حرمة  
 على  
 المديون  
 الابا  
 ذن  
 غريمه  
 بشرط  
 ان  
 يكون  
 الدين  
 ما  
 لا  
 يقل  
 بمئتين  
 في  
 الرجل  
 من  
 سفر  
 مخوف  
**وهي**  
 وجوب  
 طواف  
 الوداع  
 على  
 مريده  
 من  
 مكة  
 قال  
 في  
 شرح  
 المذهب  
 وسوا  
 الطويل  
 والقصر  
**وهي**



جوارا بداء المودع الوديعة عند غيره اذا اراد سوا ولم يجد المالك  
**هذا** طمس في القصر في حكم التبديد وما في دونه حكم الحاضر الا  
 في صورته ولا في نقل الزكاة الثانية عدم وجوب الحج عما ينطبق المشي  
 لثمة احضار المكفر الرابعة اذا اراد احدا لا يوسى سفره فلاب اول  
 مطلقا **فائدة** الابنية تعتبر في الصلاة الجمعة ورضى السفر الثانية  
 وعدم تحريم الاستقبال والاستدبار لقاضي الحاجه وفي بيع التوبة وفي  
 حكم قاضي البلد **هذا** طمس حيث اطلق في الشرع على البعد فالمراد به  
 مسافة القصر الا في روية الهلال فالبعيد باختلاف المطالع عما في  
 النور وضابطه مسافة القصر في غير الصلاة في الجمع والفطر  
 والمسيح وروية الهلال على ما هي الرافعي وحاضر المسجد الحرام ووجوب  
 الحج ماشيا وتزويج الحاكم مولدة العايب **وخص** ركوب البحر  
 باحكام منها تحريمه واستقاط الحج حيث كان الغالب الهلاك وفي الفتا  
 وى البارز به انه لا يجوز لغير الاب والجدار كما با لطفل البحر وان غلبت  
 السلامة وانه يجوز لها لو فور شفقها **في القول** في احكام الحرم  
 اختص حرم مكة باحكام الاول لا يدخل احد الا مح او عمرة او جوبا  
 واستحبابا الثاني لا يقا تل فيه البقاء على راي التكاكث  
 صيده الرابع يحرم قطع شجرة ويشاركه فيها حرم المدينة الخامس  
 يمنع كل كافر من دخوله مقيما كان او مارة **سادس** لا يحل القطن  
 للمالك **سابع** يحرم اخراج الحجارة وترايه الى غيرة الشا من يملك  
 ادخال الحجارة وترايه اليه **ثامن** يحرم تحريك الهدايا والهدايا  
 العا شرب تصدق بالذرة والذرة وما سواه **الحادي عشر** تعلية  
 الدية لو بذرت الذبح فيه تعين كبله ولو نذر في غيره فبذبح حيث  
 نسا **ثاني عشر** لا يودن فيه المشرك ولا يدفن فيه فان دفن  
 نبش واخرج **ثالث عشر** تعلية الدية عما قل الخطا فيه  
**الرابع عشر** لا دم على اهله في متع ولا قران **الخامس** لا يجوز اقام  
 القيمة في نج خارجة السادس عشر لا يكون فيه نافله لوقت الباع  
 عشر من غسل دخوله ويشاركه فيه حرم المدينه كما صرح به النووي في  
 مناسكه الثامن عشر مضاعفة الصلاة فيه **الثاسع عشر** مضاعفة

البيان

السيات فيها كما تصافق الحسنات **البعث** والحق بالسية فيه مواخذ  
 ولا يواخذ به في غيره **القول** في احكام المساجد كمن  
 جد او قد افرد بها الزكوى بالتصنيف وانا اسردها هنا لمختصة **منها**  
 بحر المكث فيه على الجنب والحائض ودخوله على حائض وذهابها منه مخاف  
 منها التلويث ومن لم يحرم ادخاله للصبيان والمجانين حيث غلب  
 تحريمهم والا فيكره كما في زوايا الروضة والشهادات وحرام الصلاة  
 ذلك الكنعلة به لانه يجلس بحرم قتل او تعذيب ذكره في شرح كمن  
 في الصلاة وذكر فيه ايضا انه يحرم ادخاله النجاسة وفي فتاوي بحر  
 قتل قملة والقها فيه وفي الروضة يحرم البول فيه ولو في انا مخلوق  
 الفضل فيه في انا فيكره ولا يحرم وفي فتاوى القفال يمنع من تعلمه  
 الصبيان فيه **منها** يحرم اخذ شي من اقرابه وحرم وحصاه و  
 تراه وزنيه وتحمه ذكره في شرح المذهب **وهذه** يحرم الصا  
 فيه كما في شرح المذهب والتحقيق والقوي في الجواهر وفي المهمات ان الوجوه  
 لا صحاب هو كراهته قال في شرح المذهب ومن يده البصاق فيه  
 بصق في طرف ثوبه من جانب لا يسرق قال ويسر لمن راي بصاق فيه ان  
 ينزله بدنه في تراب المسجد فان لم يكن له تراب اخذ من يده او عود وعود  
 واخرجه من المسجد **منها** كراهة دخوله لما قل ذارح كراهة  
 والبيع والترافيه وسائر العقود وان قل الحاجة وتشره الضالة ولا  
 شعا الا ما كان في الزهد ومكارم الاخلاق وعمل الصنعة فيه كالحياطة  
 ونحوها ان جعل معقدا لها واكثر ورفع الصوت فيه والحضور فيه والجلوس فيه  
 للقضا **منها** انه بين كنيسة وتنظيفه وتطيبه وفرشه والصايع  
 فيه وتقديمه ليمني عند دخوله واليسرى عند فراقه **منها**  
 انه لا يمنع ستره بالمرصع به الغزالي وابن عبد السلام **احكام**  
**يوم الجمعة** اختص باحكام صلاة الجمعة والجماعة في اماكنها باربعين  
 وكلمة وقراءة السور المخصوصة ولباوت حرم السوفيلها وتخل بها والطيب في  
 لبس حسن الثياب عازاله الظفر والشعر ونحوه المحرم والتكبر والاستغفار  
 بالعبادة حتى يخرج الخطيب ولا يسر الا برادها وقراءة المئين قل وهما في

وتشده

عند

البيان



صحيحة والحجة والمناقبين في عشا ليلة والكافرين والاحلاد من مغرب  
ليلة وكراهة افرادة بالصوم وكراهة افراد ليلة بالقيام وقراءة الكهف  
وتقي كراهة لنا فله وقت الاستوى وهو خير ايام الاسبوع ويوم عيد  
وفيه ساعة الاجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار فيه القبور ويأتي من الميت  
نفس من عذاب القبر ولا تسبح فيه جهنم ويوزر اهل الجنة فيه ربهم سبحانه  
وتعالى **كتاب الخامس** في نظائر الابواب **كتاب الطهارة**  
المياه اقسام ظهور وهولاء المطلق وطاهر وهو المستعمل والمتغير بما يصير  
ويجس وهو المتغير بخاسة او الملاء في حاله هو قليل ومكروه وهو المشتمل  
حرام وهو مياه ابار الحجر الاير النافقة والمطلق انواع مطلق اسما وحكما  
وهو الباقي على وصف خلقته وحكما لا اسما وهو متغير بما لا يمكن صوته و  
عكسه وهو المستعمل ان قلنا انه مطلق منح تعبد اضابط ليس لنا طاهر  
لا يستعمل الا المستعمل والتغير كثيرا لظواهر مستغن عنه ولا ما ظهر  
لا يستعمل الا البير التي تعطت بها فان وما وها كثر ولم يتغير فانه طاهر  
ومع ذلك يتعذر استعماله لانه سامد لولا ذلك لخلو من شعرة ضا  
**بط** قال الجرجاني في العايات والمرعي وغيرهما لا يعرف ما طاهر في انا  
بحسب في صورتي الاولى جلد ميتة طهر فيه ما كثر ولم يتغير والثانية  
انما فيه ما قليل ولا فيه كل شئ كثر حتى يبلغ قلنس ولا تغفر فالما طاهر  
والا نأجل لانه لم يصب ولم يتغير وهذه المسئلة من مهمات المسائل التي  
غفل عنها الشيخ في فقهنا اربعة اوجه اهمها هذا وهو قول  
ابن الحداد وصحة السج في شرح النزوع والثاني يظهر لانا كما في نظره من  
الحرم اذا تحللت فان لا نأجل في الطهارة **والثالث** ان من الكلب  
الما وحده طهر الا نأجل من لانا ايضا قلنا قال السكي وهذا الشبهة الوجه الفصل  
في الضب من ان يلو في الخ الشارب ام لا **والرابع** ان ترك الما فيه  
ساعة طهر ولا فلا قلنا وهذا الشبهة مسئلة الكور وقد بسطها  
في شرح منظومتي المسماة بالخلع صبر وعبارتي فيها وان بلغ في دونه فكونا  
نظهر قطعنا لانا لن يظهر **فايد** قال البقعي ليس في الشرع اعتبار  
قلنس الا في باب الطهارة وفي باب الرضاع على طريقه ضعيف اذا استخرج اللبن  
بالما فان استخرج بقلنس لم يحرم ولا احرم **فايد** اختلف في كراهة

الشمس في الاواني هل هي شرعية او طهارة على وجهين حررت المقصود منها  
في حواشي الروضة ويتفرع عنها فروع **احدها** ان قلنا طهارة بشرط  
حرارة القطر والطحاع الا نأجل والا فلا **الثاني** ان قلنا شرعية بشرط  
القدر والا فلا ان قلنا طهارة كره سقي البهيمة منه والا فلا **الثالث** ان  
ان قلنا شرعية لم يشترط فيه شدة الحرارة والا اشترط السادس ان  
قلنا طهارة وفقد غيره بقية كراهة ولا فلا **السابع** ان قلنا شرعية  
على عدد مائة في الكياض والركب لصراصون او طهارة على عدم حقوق  
الحذورات **الثامن** ان قلنا طهارة تعدت الكراهة الى غير الما من  
الماءات والا فلا **ضابط** ليعلم لنا ان يصح الوضوء بكل منهما  
منفرد او لا يصح الوضوء بهما فخلطتا الا المتغير كما لا يستغني الما عنه  
فانه اذا صب على ما لا تغير فيه فغيره ضالا مكان الاحتراز عنه بنية عليه  
ان الصف اليمنى في نكت التذنية قال الاستوي وهي مسئلة غير بدنية  
والذي ذكره في منحة قال **والثاني** صورة اخرى تكثرت في الجواز لا في  
الصحة وهي ما اذا كان لرجلين ما ان واما ج له كل منهما ان يتوضا  
بما به فان انما لم يخرج لم يخرج عن ملكهما بذلك فانه خلطهما فقد تعد  
لانه لم تصرف فيهما بغير لكمة الما دون فيها **فايد** اذا غمس كثر فيه  
ما نجس في ماء طاهر فله احوال **احدها** ان يكون واسع الرأس ويكت  
زمننا نزول فيه التغير لو كان متغيرا فيطهر **قطعا** **الثاني** ان يكون  
ضيقة فلا يكت فلا **قطعا** **الثالث** واسع الرأس ولا يكت **الرابعة**  
ضيقة ويكت وفيها وجهان **الاصح** لا يطهر **فايد** لانا ماء هو الف  
قله وهو نجس من غير تغير وصورة الماء الجاري على الخاسة وكل جرنة لا  
تبلغ قلنس **فايد** قال الاستوي في الخان شخص يجب عليه تحصيل بوله  
ليطهر به عن وضوئه وغسله وازالة نجاسته وصورة في جماعة  
معهم قلنا فضا عدا من الما فذكر لا يكفيهم لطهارتهم ولو كملوه يقول  
قدرون مخالفا لما في اشكال الصفات لم يغيره فانه نجس علم الخلط على الصحيح و  
يستعملون جميعه كما بسطه الرازي في اول الشرح **المسائل التي لا نجس فيها**  
الما قليل والماء بالملاقاة عشرة **الاولى** البينة التي لا دم لها سائل بشرطها



الثانية ما لا يدركه العقل وفيه تسع طرق احدها يعنى عنه في الماء  
 ثم شرب والثاني لا فيها والكاكت ينحس الماء دون الثوب لان  
 الثوب اخف حكا في الجاسه والكرامع عكسه لان الماء قوة في دفع النجاسه  
 والثالث من ينحس الماء والثوب قولا في السادس عكسه والسابع لا  
 ينحس الماء في الثوب قولا في الثامن عكسه والتاسع وهو اوضح  
 الطريق فيهما قولا ان اظهرها عند التبول والعفو وهذه السبل نظير  
 ولاية القاسق النكاح في كثرة طرقها وقد تقدمت التالفة الهرة  
 اذا اكلت نجاسة ثم غابت بحيث يحتمل طهرها فيها فانه باق على نجاسته  
 ولو لغت في ماء قليل او مائع لم ينحس والحق المتولي بها السبع اذا اكل جيف  
 وخالفه الغزالي لا تنفك المشقة بعد الاختلاط اكرامه افواه الصبيان  
 كالهرة قاله ابن الصلاح في فتاويه الخامسة السير من خالفه  
 صرح به الرافي في صلاة الخوف السادسة اليسير من الشعر ينحس  
 صرح به في زوايد الروضة قال في الخادم وينبغي ان يحكم به الرش قال  
 الا ان اجزا الرش الواحد بكل جزء منها حكم الشرة الواحدة الكس  
 نجاسة الحيوان الذي على منفذ نجاسة غير الادوية اذا وقع في الماء والمائع  
 لا ينحس على الاصح لشقة الاحتراز صرح به الشرحان وسواء فيه الطاهر  
 وغيره **الثامن** غيا لا يسجد صرح به الرافي واسقط من الروضة  
**التاسعة** ذرق ما تشوه من الماء والمائع وبوله قال الاذري في القدر لا  
 تنك في العفو عنه ولم انه منصوصا قل قال القاضي حسيث لو جعل سركا  
 في جيب ماء فمعلوم انه يبول فيه ويروث فيعفى عنه للضرورة وكذا في تعليق  
 البندنجي ونقل القبول في الجواهر عن ابي حامد الكاشغري في غساله  
 النجاسة جثروا طهارة ماء قليل في نجاسة ومع ذلك لا ينحس وقد صرح  
 باستثنائها في العجايب والمهمات وابن الملقن في تلك التنبيه وقد جمعت  
 هذه الصور في الخلاصة فقلت بعد قول في افرق بين مادة وهما صلا  
 نجاسة ينحس الا في صور ما قل عرفا وذكرا او شعر  
 ومن غبار وقليل ما يضر يدركه ومنفذ لا من بشر  
 والغزالي في الصبيان او في الهرة غابت بحيث قد طشت طهره  
 والميت ما منه دم لم يطرح ولم يكن تغير في الارح

حكا

ج

لما لا

اما الذي يطرح في حياته والنشومنه فاعفلا مما ته  
 وذرق تاش والعضالات كما حرر والمائع والثوب كما  
**باب السواك** المواضع التي يتأكد فيها السواك تسعة  
 نظمتها في بيتين وهم **باب** يسر استياك كل وقت وقراءة  
 مواضع بالتاكيد حق الملبس وضوء صلاة والقرآن وخولته  
 لبنت ونوم وانتباه تغير **باب** اسباب الحلات  
**صا بط** قال ابن القاض في التخصيص لا يبطل شيء من العبادات بعد  
 انقضاء وعمل لا الطهارة اذا انقضت ثم احدث تبطل صا بط قال  
 ابن القاض ايضا لا تبطل الطهارة طهارة الا في المستحاضة والسلس  
 وعبد السنوي في الغارفة عن ذلك بقوله لنا طهارة لا تبطل بوجوه الحلات  
 وتبطل بعده وهي طهارة دايم الحلات **باب** قال الاسنوي رجل الس  
 في صلاة يحرم عليه ان ياتي بنوع من الذكر والقرآن كونه محدثا حدثا  
 اصغر صورته في خطبة الجمعة بناء على اشتراط الطهارة فيها قال وقل من  
 صرح بذلك وقد تظن له الجرح في فعهدها في الملبس من الحرمان فائدة  
**باب** المحن الطهري والاسنوي اذا مست المرأة ختانها لا ينتقض  
 وضوءها لان الناقض من فرجها ملتقى الشفرين خاصة **باب**  
**الاستنجا** قال الاسنوي لنا صورة لا يشترط فيها طهارة المحر المستنحي  
 به وذلك عند اراة اجمع بين الماء والمحر صرح به الجليلي في الاعجاز نقله عن  
 الغزالي في بعض كتبه فتظن لذلك وقيد به ما اطلقه الرافي وغيره قلت  
 لكن البلقيني ضعفه في فتاويه وقال انه غير معتد به قال انه يكفي مرة  
 ولا يحتاج الى الثلاث **باب** الوضوء ضابط لا يسهط الترتيب  
 الا في صورتين احدهما اذا اغتسل في الماء بينه يرفع الحلات ولم  
 يملك كما يحى النووي الثانية جنب غسل يديه فيغسل الاجليل  
 وعضوا من اعضاء وضوءه ثم احدث لم يوتر الحلات في بقية غير غسل  
 فيغسل عن نجاسة مقدما وموحرا ومتوسطا ويقال وضوء حال غير غسل  
 الرجلين وهذه صورته التاسعة السبكي ونظيره ذلك ان يقال لنا وضوء  
 مشتمل على الرجلين ومع ذلك لا يحسب وصورة في لا يسر الخف اذا



مسح ثم غسل رجله وهما في الخوف البغوي ذكر في فتاويه ان لا يصح غسلها  
عن الوضوء لو انقضت الماء او نزح لزما اعادة غسلها لان لم يغسل  
الرجلين غسل اعتقاد الفرض فان الفرض سقط بالمسح قال ويحتمل خلاف لا تا  
رأى الترخيص اذا انقضى الاصل لا يقال ان لا يرد الفرض وروى ابن السكيت بان الفضل  
لم يقع الا وقد مرتق حد فمما الموانع التي يستحب فيها الوضوء وقت في الخلا  
في ثمانية ايمان وهي: ويندب الوضوء للقرعة. والغلبا شرعا وللرواية. ولد  
خولك مشددا وان غيب. وغيبته وكل زور كذب. والسعي والوقوف والوقاية  
والنوم والتدريس والاقامة. وحنت للمشي والظلم. والقعود للجماع والتمتع  
مع غسل فرج لا لذات الرميا. لم ينقطع ذكره تركه انتم. ويميل مع غسل المياطل  
وجسد على المعين الواهن. وتضر بشارب ونقل الخطية. وتشتد وجمل للميت.  
وكل ما قتل بقتل الوضوء. ومن يرد عاده يعترض شروط الوضوء قلت  
فيها نظما. وللناس في شروط الوضوء خالف. وحصره نظمي فخذيل  
فاولها الماء الطهور وعلمه. او الظر. والتميز والعقد للعرض. واعدام ما  
نافي ونقد لما منع. فشمع ودهن في ارتداد الكلب خسر. وطهر محل فانها  
التدا. وحصر محل الحلف في ايها حجر. وتمن فرضا من النفل ولكن  
كما حرمه في الصلاة والنجس. وفي امر انقاء حضر وشرعه. وارتد في  
اوقات في حود في الضر. وتقديم الامتناع وحشو لمنفذ. وتقيد بغير  
عن الحجب المدبر. وابلان بين الوضوء وحشوه. وابلان في  
ابلا بالذكر. واعلم ان جميع شروط الوضوء لغسل وقد اوضح ذلك  
في كتاب الخلاصة. فقلت شروط الوضوء كالغسل مطلقا.  
وطهر. والعقل والاسلام لكن حيث عزم ثنائ في الردة الخ ما بقي وقد  
مانع كفي التشقق ضابطا لما ورد في ليس في اعضاء الظاهرة  
عضوان لا يستحق تقديم الامن منها الا في. فان يستحق مسحهما  
قال ابن الرفعة في رد علي العظمي حديث بان مسح الحنف لا يحل الا في  
في صورة واحدة وهي ان يكون لا يسا لشركا ودخل وقت الصلاة  
ومو ما يكف لو مسح ولا يكف لو غسل فالظاهر كما وكراه ان  
الرفعة في الكفاية وجوب المسح. لقد مرته علم الطهارة الكاملة

قال الاسوي وما ذكره تعقها ولم يظفر به بنقل نقل الروياني في البحر  
الاتفاق عليه. ولو ابرهق المتوضي حديث وهو ما يكف ان مسح لا ان  
غسل لم يجب ليس الحنف للمسح عليه كما صحح التبحران والقروا واصله  
فان الاول نقوبت ما هو حاصل بخلاف الثاني فائدة قال اسوي  
التلفين نظير مسح الحنف المعصوب غسل الرجل المعصوب وصورتان  
يجب قطعا فلا يمكن من ذلك بان الفضل قال النووي وغيره لا يفي  
جلب تحريم عليه الصلاة والطواف وحف همدون القراءة واللبث الا  
من يتم عن الحنابلة ثم احدث باب التيمم قال ابن القايه القديم النووي  
كل شيء يبطل الظهارة في الصلاة وعنه اسوا لاروية الما في الصلاة  
للمتم فزاد في القديم اليوم في الصلاة ضابطا لا يجمع بين فرضين يتم  
الحنابلة والوطي فايها يجوز ان مع فرض وتكون مرات في كل يوم  
فائدة قال الاسوي شخص لا يصح تيممه حتى يتم الميتم او يغسل فائدة  
متا فر سفر ما احل صلوات بعضها بالوضوء وبعضها باليتم  
ويلزمه قضا ما أصلاه بالوضوء دون التيمم وصورة ان يكون اجنب  
وكان يصل بالوضوء اشارة واليتم اخرى فانه يجب قضا ما أصلاه بالوضوء  
او دون التيمم لان التيمم يقوم مقام الغسل ضابطا قال في الروضة  
نقل عن الجرجاني كل من وضع احراما بالفرض وضع احراما بالنفل  
الا ثلاث. فاقل الطهورين وفاقا للستره ومن عليه غناسة عن  
امر لها ويزاد رابع على وجه ضعيف وهي المنجزة ضابطا قال في  
المعاينة ليس لنا وضو يتيم النفل ون الفرض الا في صورة وذلك  
لحديث التيمم وحديث حدثنا اصفر ووجد ما يكف للوضوء ففتوا  
ضافان يباح للنفل دون الفرض بان النجاسات الحيوان طاهر  
الا الكلب والخنزير وفرعها والنبات نجسة الا السمك والحرايا  
الجماع والاذية على الاصح والحسين الذي وجد في رطب المذكات  
والصيد الذي لم تذرك ذكاته والمقنول بالضغط والبع النارة  
ولا حاجة الا استثنائها في الحقيقة لا انها مذكرة شرعا والستر  
علم رايه ما لا اوم له شيا بل ضابطا الدم نجس الا البند والنظ حال



والمسك والعلق في الاصح والدم المحبوس في من السمك والجراد  
 والجحش والميت بالاضطحة والسمك والميت والليل اذا خرجا عن دون  
 الدم والدم الباني على اللحم العرق لانه ليس بمسفوح ودم السمك  
 على وجهه وللميت من الكبد والطحال على وجهه والبيض اذا صارت  
 دما على وجهه صارت قال ابن تشریح في كتابه تلك كرتة لعالم  
 جميع ما خرج من النفل والدم الخمس الا الولد المني قلت ويضاهيه  
 لشمه على الاصح واعدت قال القوي في كواهر الخمس اذا قاسنا  
 طاهرهما حاقان لا يخسره قال وتبينت صورة وهو ما اذا لصف  
 الحز على دخان الخاسية في التوفان طاهر سقطت الخمس  
 فيغسل بالما قال وفي ذكر القوي ان دخان الخاسية لو اصاب ثوب  
 بارطبا خسر وباسا فوجها صارت قال الجرجاني في الشافعي  
 ليس في الخاسيات ما ينزل الخمس غير صورتين احدهما الوباء  
 بخور الخس والثانية قلت من الماء خمسة مغرفة وقلت اخرى  
 خمسة مجعا ولا تغير طهرنا فقد بوضعت في انزلة الخاسية بالخاسية  
 تقسيم الخاسيات اقسام احدها ما يغفر عن قليله وكثيره في  
 الثوب والبدن وهو دم البراغيت والعماء واليعوض والبرسات والقيح  
 والضرب والرمائل والمزوح وموضع العصب والحمامة وكذلك  
 شرطل احدهما ان لا يكون بفعل فلو قيل برغوثا قتلان  
 به وكثر يصف ولا خزان لا يتقاسم بالاهم ان الناس عادة  
 في غسل الثياب فلو تركه سنة مثلا وهو يزك لم يغفر قاله  
 الامام وعلى ذلك حمل الشيخ جلال الدين المحامي قول المزاج ان لم يكن  
 بمرحلة دم كثر الثاني ما يغفر عن قليله دون كثيره وهو دم الك  
 خير وطير الشارع المتين خمسة الثالثة ما يغفر عن اشياء دون  
 عنه وهو اسر الاسماء وقامز ح اولون عشرين والاربع ما  
 لا يغفر عن غيره ولا اثره وهو قاع ذلك تقسيم فان ما يغفر عن  
 من الخاسيات اقسام احدها ما يغفر عن في الماء والثوب وهو ما لا  
 يدركه الطرف وعبار الخمس لحاق وقليل الدخان والشعر ونم

المرق

المرق والصبان ومثل الماء المايع ومثل الثوب لبدن الثاني ما يغفر  
 عنه في الماء والمايع الطير وروث السمك في الحب واللدن انما يغفر  
 في المايع الثالث عكسه وهو الدم اليسير والطير الشارع ودود القمل اذا لم  
 فيه لا يحس غسل صرح به اجمعي وصرح القاضي حسين بخلاف الرابع ما  
 يغفر عنه في المكان فقط وهو دود الطيور في المساجد والمطاف  
 كما وضعت في ينبوع ويلاحظ به ما في جوف السمك الصغار على القول  
 بالعفو عنه الحسب تبعها وهو الرابع الصور التي استثنى فيها الكلب  
 والخنزير من العفو ولا في الدم اليسير من كالعفو ان يغفر عنه لانها  
 ذكر في البيان قال في شرح المهذب ولم ارفع ولا نصري بما وافقه ولا  
 مخالفة قال اسوي وقد وافقه الشيخ نظر المقدس في المقصود الثانية  
 يغفر عن الشعر اليسير لانها ذكر في الاستقصا الثالثة يغفر عنه  
 الخاسية التي لا يدركها جلد الطريق لانها ذكر في الخادم بخلاف  
 الرابعة الذي يطهر كجلد لا جلد هما بل خلاف عند الخامسة  
 يغفر عن كون الخاسية او تركها اذا عسر ربالا منها ذكر في الخادم  
 بخلاف السادسة في الخادم يغفر استثناء دخان الخاسية الكلب والخنزير  
 يغفرهما فلا يغفر عن قليلهما فاذا نظر التوفيق بين اصل ذلك لم  
 ياكروا الذي قلل في غيره في البول التفرق بين السيل والكلية  
 لم تاكل غير الذئب والتي اكلت غيره في الكف في الحيض يتغلبون عشرون  
 حكما اشاع حرام تسعة عليها الصلاة وسجود التراويح والشد كروا  
 والطواف والصوم والاعتكاف ودخول المسجد حجاب ثلثه و  
 قرة القرن ومسه وكتابه على وجهه وفراد في المهذب الطهارة  
 وفراد في الحائض حضور المني وثلاثة على الزوج الوطى والطلاق وما بين  
 السرة والركبة على الاصح وثاني غير حرام البلوغ والاعتساف والعتك  
 والاستبراء وبراءة الرحم وقبول قولها في وسقو الصلاة والطواف  
 الوداع ضابط حيث انحب الصلاة ايح الوطى الى الميت والتي  
 انقضت دما ولم تحم ما ولا ترانا فصل ولا توطأ ضابط حيث اطلق  
 الشهر في الشرع فالمراد به العليل الذي المبتدأ غير التميز في المحرم

دون الثوب والبدن وهي  
 الميت التي لا دم لها سائر من قبل



وفي الاثر السنه المعينه في اقل مدة لكل ما يقع فيه تطعا قاله الملقن  
**باب** فصل في اقل مدة الصلوة وهو بركتين لا يجزئ احد من اهل  
فرض الصلوة في آخرها عن الوقت الا نائم وناس ومن نوى الحج بسفر  
او مرض ومكر على آخرها ومشتغل بانقاد غلظ او دفع صابلا وصلوة  
على ميت خيف بجانة ومن خشى فوت عرفه على راي وفاقد الماء وهو  
على فخر لا ينتهي اليه النوبة حتى يخرج الوقت وعار في عارة لا يصل اليه السنه  
حتى يخرج ومضى عجز عن المأخوذ خرج الوقت **باب** فصل في اقل مدة  
قال الصمعي كل من اصاب عبادته يقبل اجر بركتها اذا مضى معتقدها الا الصلوة  
شبهها بالايامان **باب** فصل في اقل مدة الصلوة اقسام قسم يؤذن  
لها ويقام وهي الصلوات الخمس واجمعها وقسم لا يؤذن لها ولا يقام وهي  
المنذورة والنوافل والحناء وقسم يؤمر بها ولا يؤذن وهي الغزوات والجمعة  
غير الاولى والاولى على قول وجع التأخير اذا قدم الاولى على قول وقسم لا  
يؤذن ولا يقام ولكن ينادي بها الصلوة جامعة صابطة قال الامام لا  
يتوالى ذنان الا في صورة وهي ما اذا اذن للفائتة قبل الزوال فلما فرغ من ذلك  
فانه يؤذن للظهور واستدرك النوى اخرى وهي ما اذا اذن الوقت في  
اخره ثبادهن وصل فلما فرغ دخل وقت صلاة اخرى **باب** فصل في  
الاذان في غير الصلوة الا في اذن المولود وعند تغسل المخلون كما في الحديث  
ولا تنال اقامة الصلوة الا في اذن المولود بالسري **باب** فصل في  
القلبة هو شرط في صحة الصلوة الا في شك الخوف ونقل السفر وغيره على  
لوح لا يمكنه ومربوط لغير القبلية وعاجز لم يجد موحيا وخائف من زواله  
عن راحلته عن نفسه او ماله او انقطاع رفقته واستثنى من نقل السفر  
ما ينذر ولا يسكر كالعدين والكسوفين والاستسقاء لانها نادرة  
فلا تدع الحاجة الى ترك القبلية فيها وهو استثنى حسن لان الامام خلا  
فه **باب** فصل في اقل مدة الصلوة الا في مسألة على وجه  
ومى النقل الى القبلية قال القاضي احسن قال في الفتاوى يحتل وجهين يجوز  
لكنه مستغنى والنع لان قبله وجه دابته والعادة لم تجز بركوب  
الحمار وعليها **باب** فصل في الصلوة **باب** فصل في النوى

بكر

نوى

في شرح البند نوى وصاحبها كاي العبادات ثلثة اضرب احدها بغير  
الى نية الفعل دون الوجوب والتعيين وهو الحج والعمرة والطهارة لانه لو نوى  
نفلا في هذه المراضع وقع عن الواجب الثاني يفتقر الى نية الفعل والوجوب  
دون التعيين وهو الزكاة والكفارة والثالث يفتقر الى نية الفعل والوجوب  
والتعيين وهو الصلوة والصيام **باب** فصل في اقل مدة الصلوة  
الا صابغ في الصلوة لهاست حالات احدى حاله الرغ في صلاة حرامها الرغ  
والاعتدال والقيام من التشهد ولا فبسته التفرق فيها على الركبتين  
المراسية حالة السجود يستحب فيها وتوجهها للقبلة الخامسة  
حالة الجالس بين السجودتين فالاصح السجود السادسة انها كسجود التشهد  
فالنهي بضمومها صابغ الا المسحبه والسري مبسوط والاصح فيها الضم  
**باب** فصل في النظر في كل الصلوة الى موضع سجودها الاحالة الاشكال  
بالسجدة فابدا **باب** فصل في سجود المأموم في نية الصلوة الا بالتمام ولا  
بشيء يقارنه الامام في شيء الا في **باب** فصل في الصلوات التي يستحب فيها قراءة  
سورة الكافرون والاخلاص احد عشر سنة الفجر وسنة المغرب وسنة  
الطواف واحادتها عن مسلم وصرح بها الامام وصحح المسافر حديث رواه  
الطبراني وصرح به الجوزي والغزالي ومغرب ليلة الجمعة حديث رواه البيهقي  
سنة الفجر حديث رواه العقيلي وسنة الاحرام ذكرها النووي في مناسكه  
وسنة الاستحابة ذكرها في الاذكار وسنة السجود ذكرها في الاذكار والوتر  
حديث رواه ابوداود والترمذي وسنة الزوال ذكرها ابو حامد في الترتيب  
**باب** فصل في السهو في الصلوة ما ابطال عمده الصلوة اقتضى سهوة هي  
السجود وما لا فلا **باب** فصل في من الاول من الخوف جابته عن مقصده في  
نقل السفر وعاد عن قرب كان عمده مطل والاصح في شرح المعذب والتقيي  
انه لا يسجد لسهوه ومن الثاني تكرير الركعتين ونقله والقنوت قبل الركوع  
والعمل بالقليل والقنوت في وتر غير نصف رمضان الاخر خالم يندب فيه  
تفريقهم في خوف اربع فرق فانه لا يبطل عمده ويسجد للسهو في كل قاله  
يستثنى من السهو للقنوت ما اذا اقتدى بخفي لا يراه فتركه تبعا لامامة فانه  
لا يسجد له السهو وقاله القفال فيناويه وجزم به الاسنوي **باب** فصل في  
تكرير سجود السهو الا في سبيل السهو ويسجد مع امامه ثم في آخر صلاته ومثله



المستحق المسبوق اذا سجد موضع سجود امامه ثم اخر صلاته ومن سجد بطن  
 سهو فبان غدره سجد في الاصح ولو سجد وا في الجمعة وخرج الوقت انظر  
 وسجد فامثله الما فاذ سجد تعرض من موجب انما قبل السلام ومن سجد  
 لله يوم سجد ثانيا على وجه واحد اكثر مما يكن تكره ست سجرات على الاصح بان  
 سجد المسبوق مع امامه في اخر الجمعة او الما فتر سجد معه اذا اتم ثم سجد  
 في اخر صلاة نفسه وذكر الاسوي انه يتصور عشر سجرات بان يقدي في  
 الرابعة بثلاثة اية كل في الاخير وسجد كل امام منهم وسجد معه فله ست  
 ثم قام وسجد فانه سجد فله ثمان فان كانا قد سجد في اول صلاة فاد  
 ركة في التشهد الاخير وسجد معه فله عشر سجرات **باب صلاة**  
**النفل** **صايط** النجبة مندوبة الا في مواضع الخطيب اذا خرج للخطبة  
 اذا دخل والامام في المكتوبة ثم اذا دخل والامام في اخر الخطبة او في بقية  
 الصلاة بحيث يغويها ثم اولها عم اذا دخل المسجد الحرام **صايط** ليس لنا  
 نفل يجب الاحرام له الا قايما الاتحة المسجد فانه متى جلس عامدا فانت قاله  
 القوي في الجواهر **قالب** قال الاسوي يخص ليس له الاغتسال للصلاة الفصحى  
 في مكان خاص وحضوره ما ذكره المحامي في اللباب حيث قال ومن دخل  
 مكة واراد ان يصلي الفصحى ادل يوم اغتسل وصلاتها كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم  
 فتح مكة **باب صلاة الجماعة** قاعدة قال في الخادم كل  
 مكره في الجماعة يسقط فضيلة ما انتهى وفي ذلك من منقولة **الاول** اذا  
 قارن الامام في الافعال وهي في الشرح والروضة **الثاني** اذا تقدم عليه من باب  
**الاول** **الثاني** اذا فارق ذكر الشيخ ابو اسحاق الشيرازي وجزم بما يتبع جلال  
 الدين المحلي **الرابع** اذا نوي القدوة في اثنا صلاة ذكره الشيخ جلال الدين  
 اخذ من كراهة ذلك **الخامس** اذا وقف منفر خلفا لصف ذكره في كشي  
 في الخادم وابن العباد والشيخ جلال الدين اخذ من كراهة ايضا **قلت** ورواه  
 البهقي عن سلف **السادس** صلاة القضاء خلف الاداء عكسه صرح بها في  
 الخادم اخذ من كونه خلافا لاولي **السابع** صلاة التوافق المطلق في الجماعة ف  
 بها لا تتخلف كما في الروضة قال الاسوي في الاقارن واذا لم تكن مستحبة فلا  
 ثواب فيها فانه لو كان فيها لزومه استجابه حياته لذلك الثواب وهو ليس  
 بمنقول الشرع في صف قبل انما امامه وقد اجبت فيه بعدم حصول الفضيلة

ايضا

ايضا اخذ من كراهة وقد الفت في ذلك كراهة بينت فيها الامور التي استندت  
 اليها في ذلك فلتراجع الا عندا لمن خصه في ترك الجماعة بخوار عين المظن بطلان  
 والشيخ ان بل الثوب والنجع العاصف بالليل وان لم يظلم والوجل الشديد والزلازل  
 والسموم وشدة الحر في الظهر وشدة البرد ليلا اولها او شدة الظلمة ذكرها المحقق  
 الطبري هذه عامة والباقي خاصة للمرض والخوف على نفسها او منه ان يكون  
 ذنبه في التنوير وقد كفا النار ولا يستعمل والنجوى من مائة مرة غرمة  
 وهو محسب والخوف من عقوبة تقتل العفو بوجوبها ان غاب اياها وما وافقه  
 الزرع او احد الاختيار والجوع والعطش الظاهران وحضور طعام يتوق اليه  
 والتوق الى شيء ولم يخضر ماله في الكفاية وفقد لها من يلق به والناهي لسفر  
 لفرح رفقته ترحل واكل ذي ربح كمن يوقل يمكن زالة بعلاج والخبر  
 والصنان ذكرهما الاسوي وزاد الاذرع صاحب الصفة القدر كالمسالك  
 والمرض والجذام وصرح الاسوي بان الاخيرين ليسا بعذر في المرض وحضور  
 قريب مختص او مرض بالنبوة ياتس به وشدة الصلاة ووجود من غصب ماله  
 واراد رجة هو غلبة النوم والشمس الموطنة نقله في المهمات عن ابن حبان وكونه  
 منها قاله في التذاير وفي طريقه من يؤذيه بلحق ولو شتم ولم يمكن دفعه  
 نقله الاذرع **باب الامامة** **صايط** الناس في الا  
 مامة اقسام **الاول** من لا يجوز امامته محال وهم الكافر والمجنون والمأموم  
 والمشكوك في انه مأموم **الثاني** من يجوز مع الجمل دون العلم وهم الخبيث والمحدث  
 ومن عليه نجاسة لا يعفى عنها **الثالث** من يجوز لغيره دون قومه والاني واللائحة  
 ولا يرت بمثله والمرأة المحتل للنساء **الرابع** من يصح لصلاة دون صلاة وهم السافر  
 والعبد والصبي لا يصح امامتهم في الجمعة اذا اتم العدد بهم وتصح في غيرها **الحامس**  
 من تكدر امامته وهو ولد الزنا والفاسق والمتدبر والاحسن والتمام والافاقا  
 وغيره **السادس** من يختار امامته وهو من سلم عنه ذلك **صايط** لا يقدر  
 مأموم تقدم احرام مأموم الا في صورتين احدهما ان يكون بينه وبين الامام  
 مأموم لولاه لا يحصل الاتصال ذكره القاضي حسين واقرب الشرح **الثاني**  
 في الجمعة لا يتعد به لا يتعد احرامه بها حتى يحرم اربعون كما يملون ذ  
 ذكره القاضي حسين ايضا واستشكله البلقيني فايدع قال الاسوي في الاقارن



شخص يجوز ان يكون اماما ولا يجوز ان يكون مأموما وهو الاعلى  
 يجوز ان يكون اماما لانه مستقل بافعاله نفسه لا امرقا لانه لا طريق  
 له الا العلم بانتقالات الامام الا ان يكون الى اجنبية فقد يعرفه بالانتقالات  
 ذكره الجويني في الفروق ونقله عن بعض السافعي **باب صلاة المسافر**  
**صاحب** قال الملقيني في المذهب لا يقصر في سفر قصر الا في موضع  
 على الاصح وموضعين على راي الاول خرج قاصدا سفر طويلا ثم تولى الاقامة  
 في وسط الطريق اربعة ايام فصارت ايام في مرحلة متلافا لا يصح ان يترخص  
 ما يدخل البلد الثاني ان يكون سفر مرحلة وقصد الذهاب والرجوع بلا اقامة  
 ففي وجه يقصر الثالث اجاز الشافعي قول القصر في السفر القصير  
 مع الخوف **صاحب** قال في التحريض الجوز الاحد ان يصلي اربع ركعات  
 في كل ركعة سجدة الا في مثله واحد وفي مسافر يصلي الظهر بينة القصر  
 فسوى وصلى اربع ركعات سجدة اجزائه وعليه بعد ثلث السهو وكذلك صلاة  
 الجمعة مثلها **صاحب** قال في التحريض كل من احرم خلف مقبلا لزمه الاتمام  
 الا في مثله واحد وفي ما اذا بان الامام محدثا او حيا **باب صلاة**  
**الجمعة صاحب** كل عذر اسقط الجماعة اسقط الجمعة الا الزرع العاصف فان  
 شرطها البيل والجمعة لا تقام ليل **صاحب** الناس في الجمعة اقسام الاول من تلزمه  
 وتنفق به وهو كل ذكر صحيح **صاحب** من وطن مسلم بالغ عاقل حر لا عذر له الثاني من لا  
 تلزمه ولا تنفق به ولكن يصح منه وهو العبد والمرأة والمجنون والصبي والمجانن  
 الثالث من تلزمه ولا تنفق به وذلك اثنان من دان خارج البلد **صاحب**  
 الذافر من رادن اقامته على اربعة ايام وهو على نية السفر الرابع من لا تلزمه ولا  
 تنفق به وهو المعذورون بالاعذار السابقة **صاحب** قال في المعايير  
 من لا يجب عليه الجمعة لا تنفق به الا المريض ومن في طرفة مطر او حبل ومن يجب  
 عليه تنفق به الا اثنين وذكر السابقين **صاحب** قال في المكنون في الغان  
 ليس لنا صلاة تدخل الكفار في تركها استحبابا الا الجمعة فانه يجب لمن تركها  
 بغير عذر ان يقصد في بدنه او نصف دينه الحد بذلك قاله الماوردي  
**صاحب** قال في شرح المذهب قال القاسمي ابو الطيب لا ينصرون العقاد  
 الجمعة عند الشافعي في غير يوم الا في مثله واحد وفي ما اذا تقدمت البلية

لغيره

القية فاقام اهلها على عمارتها فانهم تلزمهم الجمعة فيها لانه على استيطانهم سوا  
 كانوا في سفاف ومطال احرام **باب صلاة العيد** **صاحب** ليس  
 لما وضع السن فيه صلاة العيد الا الحاج **صاحب** صلاة الاستسقا  
 قال ابن القطان ليس فيها باب الاستسقا مسئلة فيها قولان غير مسئلة واحدة  
 وهي ما اذا لم يسقوا في المرة الاولى وارادوا الاستسقا ثانيا فصل يخرجون  
 من الغداة يتباهون بصيام ثلاثة ايام وغير مرة اخرى فيه قولان الشافعي  
 قال في شرح المذهب وبصيامه مسئلة تكسب الرد فان فيها ايم فيكون  
**باب صلاة الجنازة** **صاحب** قال في الباب الموق اقام  
 الاول من لا يغسل ولا يصلي عليه وهو الشهيد في المعركة الثاني من يغسل  
 ولا يصلي عليه كالكاور والسقط اذا لم يستعمل ولم يخرج الثالث من يصلي  
 عليه ولا يغسل وهو من تغدر غسله للموت من تغدر فيتم وكذا من مات  
 وليس هناك الا جنبه او عكسه الرابع من يغسل ولا يصلي عليه وهو من عدا هو لا  
**باب الركاة** **صاحب** قال الاصحاب الركاة امانا ان تغلق بالبدن او  
 بالمال فالاول ركاة الفطر والثاني ان تغلق بمالته ففي المغلقة بالقيمة وهي  
 ركاة التجارة وان تغلق بذاته فالمال ثلاثة اقسام حيواني ومعدني  
 ونباتي فالحيوان لا ركاة في شيء منه النعم والمعدن لا ركاة في شيء منه الا في النقديتين  
 والنباتي لا ركاة في شيء منه الا في المعنات **صاحب** لا يعتبر العول في الركاة  
 في سبعة اشياء ركاة الزروع والثمار والمعدن والركاير والفطر وركاة الزرع في  
 التجارة والسخال اذا امهاتها ركعت المضاب **صاحب** قاحل المبادلة توجب استيا  
 الحق الا في موضعين احدهما في التجارة اذا ابدل سلعة التجارة بسلعة او استبدل  
 في التجارة بغير المضاب من التبدل سلعة لها الثاني في المرفي اذا ابدل احد  
 النقدين بالآخر على الصحيح قاحل لا يحتمل كانه في مال الا في ثلاث مسابله  
 الاولى عند التجارة بغير ركاة ثانيا الفطر الثاني نخل التجارة بركاة التمر وركاة  
 الخدم وفوقه بالقيمة الثالث من اقرض مضابا فاقام عند حوله ركاة وكاهو على  
 ماله ومثله النقطة اذا امتلكها حولا قاحل لا تؤخذ القيمة في الركاة الا في اربعة  
 مواضع احدها ركاة التجارة الثاني الحيوان الثالث اذا وجد في مائتي من الابل  
 الحقائق وبنات البون فاعتقد الساعي ان الاربعة الحقائق فاحدها ولم يقم ولا طعن







الدما أربعة أضرب أحدها تخير وتقدر أي قدر الشرح البدل وذلك  
دم الحلق والقلم والطيب والبس والذهن ومقدّمات الجماع وشاه  
الجماع بين التخللين الثاني تخير وتعديل أن يعدل فيه إلى الأكل  
وذلك جزا الصيد وما ليس بمفلي يتصدق بقيمة طعاماً أو يصوم عن  
كل يوم ما كان قد يوماً فإن لم يصام يوماً كاملاً الثالث ترتيب وتقدر  
وهو دم التمتع وترك المأمور كالإحرام من الميقات عند العراقل  
الرابع ترتيب وتعديل وهو دم الجماع والإحصار وترك المأمور على المخرج  
قاعله كل الدما يتغير في الحرم الإحصار حيث أحصر قاعله  
بتعدد الجزأ بتعدد سببه إلا استتاعاً غير جماع الخدوعه ومكانه  
وزمانه أو موضعين للتنبيه كلبس ثوب مطيب على النض ولربما يشق  
ثم جامع دخلت الشياه في البدنه في الأصم **باب الصلاة**  
قاعله من ملك صيداً حرم عليه إرساله إلا في صور أن الحرم أو يكون  
له فرج يموت أو لم يجد ما يطعمه وما يدعه **باب الأكل**  
الحيوان أربعة أقسام أحدها ما فيه نفع ولا ضرر فيه ولا يجوز قتله  
الثاني ما فيه ضرر فلا نفع فينبذ قتل كالحيات والفواسق الثالث  
ما فيه نفع من وجه وضرر من وجه كالصقر والياري فلا يذبح ولا يكره  
الرابع ما لا نفع فيه ولا ضرر كالردود والخنافس فلا يجرم ولا يذبح ضابط  
ليس للتأنيص محرماً أكله واستغنى بعضهم ببعض الحيات والخنافس ولا شك  
فيه وليس للتأنيص الحيوان في بول فوعده ولا بول كل أصله إلا الكلب إلا دمي وبعض  
مما لا يؤكل لحمه وغسل النمل وما الزلال إذا في الخادم والزيادة من شئ  
بري ولا يمتنع أكله كالأسمك **باب البيع** البيع أقسام صحه قول  
واحد أو قاسد قولاً واحداً أو صحه على الأصح وقاسد على الأصح وحرام أو  
وحرام مكره فالأول عشرة كل بشرط بيع الأيمان والمطهر ممتك والعرق  
والعرايا والتولية والأشراك والمرأحة وشري ما باع وبيع الخيار والعبد المالك  
والسلم والثاني بيع المعلوم ومنه حمل الحمل والمضاميتي واللاقية وما لا  
منفعة فيه وما لا يقدر على تعليم وكل جنس وما تعلق به حق الله أو لادمي كالوق  
والأصحية والرهن والربا وبيع بشرط مفسد والمناقب والملاسة والخصاة

وعسب

وعسب الفحل والمجهول ومالم يقتض من غير الباع والمحاولة والمراسنة  
والثالث البصالح من غير بشرط القطع والفرز والسلاح للمخبر والطعام  
حتى يجري فيه الصاعان والكالي الكالي والثالث كالبيع بالكاتب وبيع  
المأول على الشطرنج المزاج بالصور والعلق لا مخصص الدم والعبد الذي  
عليه قتل والفحل خارج الكوار وما تم إليه عقداً وبطل بعض صفته  
وبشرط العتق وبشرط البراءة من العيوب الرابع بيع المعاطاة والخس  
من المايئات وحمام البرج الخارج والصبر تحتها ذلك مع العلم والفضول  
والجاني المتعلق برقبته مال والمفلس ماله المعين وام الولد والمكاتب ومالم يري  
والعبد المسلم للكافر إلا أن عتق عليه بقرينة واعتراف وما استقرت الرصية  
منافعه لغير الموصي له وبيع حامل مع استئناس حملها لفظاً أو شرعاً أو لمصحف  
والحديث وخروج من الكافر والعرايا غير الرطب والعنب أو في خمسة أسواق  
فأكثر والحيوان **باب الرهن** الرهن المبرور وبيع اثنين عشرين كحل واحد  
يتم واحد ولم يعلم ما يخص كلا منهما أو ما ضم إلى الكاتبة ومالم يقتض من الباع  
وبيع ما لا يحلف له بمثل وما استرطفيه رهن أو كسب مجهول والخامس بيع  
الحاضر للباقي وتلقى الركبان والخس وعلى بيع غيره والشري عليه وبيع العنب  
لمزعل من بعصر ثم أو بيع وقت النداء يوم الجمعة والسادس بيع الصبرة  
جزأاً والهرم والعينه وموطاة رجل في الشري منه بذابيد ليخبر به ضابط  
قال صاحب النخبة يبيع مال الغير امام أو حلم أو ولي أو وصي أو وكيل أو مستحق ظفر  
بغير جنس حقه أو الهدى إذا قصص الهدى وقبضه أو قبضه أو قبضه أو قبضه  
هلاك النقط الصور التي يدخل فيها العبد المسلم في ملك الكافر ابتداءً أو ارت  
استرجاعه بالاولايس المشتري يرجع في هيبته لولاه يرد عليه بالعيب إذا عجز  
مكاتبه عن الخدم فله نكاح إذا استترى من يعتق عليه لقرابته ذكره  
السبعة القوي في الرضعة إذا استترى من يعتق عليه باعترافه كان أقر بحرية  
مسلم في يد غيره ثم استتراه أن يرجع إليه بثلث قبل القبض إن رجع إليه بأقالة  
الطهرته أن يرد المثل الذي باعه به لعيب وستر جعه إن يتابع كافر بالعبد  
كافر فليس قبل القبض فيضيق القبض وينت المشتري الخيار فإذا فسح فقد دخل  
في ملكه الباع الكافر يتابعه بشرط الخيار فاسم دخل في ملك الكافر بانقضاء



١٤  
 خيار البايع اذا باعه بشرط الخيار للشري ففسخ دخل بالفسخ في ملك الكافر بعد  
 ان كان في ملك من له الخيار ان يرد عليه لغوات شرط كتابته وخطاؤه اذا  
 اشترى ثمارا بعبد كافر فاسلم واختلط وفسخ العقد اذا باع الكافر عبد  
 المسلم المعصوب ممن يقدر على انتراعه فحق قبل قبضه وفسخ المشركي باعه  
 من مسلم لاه قبل العقد ثم وجده متغيرا عما كان وفسخ باعه المسلم ماله غائب في سافة  
 القصر وفسخ باعه بصره من طعام ثم بانا تحتها كة وفسخ جعله راس مال سلم  
 فانقطع المسلم فيه وفسخ اقضيه ثم رجع فيه قبل القبض ورثه وبعاه ثم ظهر  
 على التركة دين ولم يقض يفسخ البيع ويعود الى ملكه الشري العامل الكافر عبدا  
 للفراض واقسم بعد اسلامهم فقياس المذهب صحة وحيد فدخل في ملكه  
 لان العامل لا يملك حصته الا بالقسمه ان يجعله اخره او جلا ثم يقضي الحال ففسخ  
 ذلك بسبب من الاسباب المقط وخلفا بغيره فاسلم وانبت ككافرا انه كان  
 في ملكه فان يرجع فيه فانهم صرحوا بان التملك لا ينافي التملك بالفرض وان يقف  
 على كافر امته كافر ففسخ ثم ياتي بولد من تكاح او زنا فانه يكون مسلما تبعا لامه  
 وتدخل في ملك الكافر لان نتاج الموقوفه ملكا للموقف عليه على الصحيح ان يوي  
 كافر بما تحمله امته الكافر فيقبل ثم يسلم وتاتي بولد ان يزوج المسلم امته مسلمة  
 لكاتب فانه يصح وولدها منه مسلم مملوك لسيد الامه وطى كافر جارية مسلمة لولد  
 واولدها انتقلت اليه وصارت مسنولة له وطى مسلم امته كافر من ظن انها زوجته  
 الامه فالولد مسلم مملوك كافر اصدق الكافر زوجته كافر فاسلم واقتضى الحال رجوعه او  
 بعينه الى الزوج بطلاق او فسخ بعيب او عسار او اسلام او فوات شرط او فالف  
 خالف زوجته الكافر على كافر اسلم واقتضى الحال فسخ الخلع بعيب او فوات شرط الكافر  
 بعد ان جنى جنايته لوجوب مالا يتعلق برقيقته وبعده بعد اختيار القدا ففسخ  
 تخصيل الفدا او نكاح لافلامه او غيبته او بصره على الحسن فانه يفسخ البيع ويعود الى  
 ملك سيد الكافر ثم يباع في الجانية اذا حضر الكافر الجهاد بادل الامم وكانت  
 الغنمه اطفالا او نساء او عبيدا فاسلموا بالاستقلال او بالتبعية ثم اشكر الغنائم  
 التملك فقياس المذهب ان الامم يرجع للكافر ما وجدته تقدم سبب الاستحقاق  
 وهو حضور الرفقة وحصول الاختيار المقتضى للملك على الصحيح ان يكون بين  
 كافرين او كافر ومسلم عبيد مسلم او بعضهم مسلم فيقسمون وقلنا القسمه

طالع  
 على كافر امته كافر  
 ففسخ ثم ياتي بولد  
 من تكاح او زنا  
 فانه يكون مسلما  
 تبعا لامه

افراز فقياس المذهب يقتضي الجواز وحيد فدخل المسلم او بعضه في ملك  
 الكافر ان يقتضى الكافر نصيبه من عبد مسلم فان الباقي يدخل في ملكه ويقوم  
 عليه نفعه في شرح المذهب من البغوي واقدم السمت امته الكافر ثم ولدت من عين  
 تكاح او زنا قبل زوال ملكه فانه يدخل في ملكه كات عبده المسلم اشترى المكاتب  
 عبدا مسلما ثم عجز فان امواله تدخل في ملكه السيد ومن جعلها عبدا المسلم اسلمت  
 مسنولة ثم انت بولد من تكاح او زنا فانه يكون مملوكا له هذه الصور كلها في الماه  
 وفاته ما اذا فسخ البيع فيه بخلاف وما اذا اشترى مسلما بشرط العتق على وجه  
 وفاد ذكر ان السبكي في الاستنباه والنظائر اكثر الصور المذكورة وعد صورته الصلة  
 باعتبار اشياهاست صور وفعل في غيرها ايضا كذلك وهذه الاعيان تزيد الصور  
 على الحسن **قلت** فذهبت هذه الصور في احرف سيرة في مختصر  
**فقلت** لا يدخل المسلم في ملك كافر ابتداء **الابار** او بشري بقبضه  
 القبة العتق لقراءة او اعتراف او سوال او شرايه او شرط على وجه او فسخ  
 بعيب او بتمتع او فوات شرط او خالف او اقاله او تلف مقابله قبل القبض او اقاله  
 منازلة او غيبة ماله او طهر دين على التركة او فسخ ما جعله مسلما او اخره او جعله  
 اوصدا او خلعا او قسمته في تركه او تراض او كره او نتاج امته الفقة والمسئلة  
 والموصى ماله والموقوفة عليه من زوج او زنا او وطى بسببه لا تقتضي الخدم او رجوع  
 في مرض او هبة او التقات او كتابه **فقلت** ما يجوز عن تسليم شرع الا حق الغير هل  
 يسلم القدر التسليم او يصح بطلان التبري حار خافه خلاف في صور **منها**  
 التبري عن التبريق بين الامم وولدها وبيع من ماله مما يقض بالقطع وكما قولنا او  
 السلام للجهري وبيع الما او هبته في وقت الصلاة وبيع حرم معين مما يقض بالقطع  
 في كل قولان او جهان اصحهما البطلان **ومنها** حيث منع الحاكم من قبول الهدية  
 فاحقدها خلع فيه لكن يسلم الما اليه ممنوع منه شرعا قبل بيعه ويمنع فيه وجهان  
 والاصح البطلان من الجهر فيه المالك على بيع ملكه وفيه فروع ملها  
 الكافر يجزى على بيع عبده المسلم ومنها المدين يجزى على بيع ماله لو كان دينه  
 ومنها مال الرقيق او البهائم اذ لم يتيق عليه ولا ماله غير مجزى عنه



ومنها افق ابن الصلاح في معنيته استرث جاريه وحملتها على الفساد  
 انما يتبع عليها فقرا اذا اتفق ذلك طرفا الى خلاصها من الفساد وقد كنت  
 اقبلت بذلك قبل ان افق عليه عمر كما من مسئلة عبد الكافر ثم رايته في قمار  
 ابن الصلاح ونظرهما في القايحين فبين كلف عبده ما لا يطيقه الله بيع  
 عليه خليفته من الذل **باب** بيع وشروط البيع في البيع اربعة  
 اقسام الاول يبطل البيع والشروط المتنافية بطلت العقد كما لا ينسلم  
 ولا يتفق به الثاني يصح البيع دون الشروط ما لا ينافيه ولا يقتضيه والآخر  
 فيه بيع غير الجوان بشرط برائه من العيوب **الثالث** يصح البيع والشروط  
 كشرط خيار او حله او رهن او كميل واستهاد وعنف ووصف مقصود والبراه من العيوب  
 في الحيوان الرابع شرط ذكر شرط كبيع الثمار المتفق بها قبل الصلاح بشرط في  
 صحة البيع بشرط القطع ولو بيعت من مالك الاصل لكن لا يجب الوفاء به في هذه  
 الصورة وليس لنا شرط يجب ذكره لتنصيص العقد والجب الوفاء به في هذه  
**باب** تفريق الصفقة قاعده الصفقة في ابواب البيع تنقسم  
 تفصيل الثمن وتعدد البايع قطعا وتعدد المشتري على الاصح الا في القرافا  
 تعدد بتعدد المشتري قطعا والبايع على الاصح **باب** الخيار يثبت خيار المجلس  
 في انواع البيع كالصرف والطعام بالقطعة والسلم والتولية والشرك وصلح المعاوضة  
 ولا يثبت في الشراء والقرض والوكالة والتولية والمعاينة والصفاء والكتاب  
 والرهن والابراء والاقالة والجره وصلح الحطيطه وصلح المنفعة ودم العود والمنفعة  
 والوقف والعنف والقسمة الا ان كان فيها رد والتكليف والصدق وعوض الخلع والفا  
 والمساكنة واجارة العين والذمة والجهة ولو شرط ثواب على ما صح في الروضة والمنهج  
 تعللها في باب الخيار قال المصنف في باب الجهة ثوابها في ذات الثواب  
 وحمل السبكي والبلقيني ما في باب الخيار على ما اذا اطلق او شرط ثواب بمجهول وقتنا  
 بدوها ضعيفان **باب** ليس الامر كما قاله ولم يفرج في باب الجهة بتقصي  
 بثوابها على كونه بيعا ولا يلزم من البناء بتقصي **صابط** ثبت فيه خيار  
 المجلس ثبت فيه خيار الشرط الا ما شرط فيه القبض وهو الرهن والسلم وما يصرح اليه

الفساد ومن يعتق على المشتري كما في الحاروي الصغير وجرم به المكنون والبلقيني  
 في التدريب وما لا فلا **صابط** لا ينعض خيار المجلس ابتداء فيقع لواحد دون  
 آخر الا في صور **الاولى** اذا اشترى من اعترف بحريته الثانية اذا اشترى من يعتق  
 عليه وقتنا الملك في زمن الخيار للمشتري تخير البايع دونه وهو ضعيف الثالثة  
 في الشفعة اذا اتفقت الخيارات للشفيع وهو ضعيف **القاعدة** اذا اجتمع  
 الشئ والاجازة بطلت الاجارة الا في صورتين الاولى اذا اشترى عبدا اجازة  
 اعتقها واجازة مقدمه في الاصح الثانية اذا اشترى احد الوارثين واجازة الآخر  
 اجيب **قاعده** كل عيب يوجب الرد على البايع يمنع الرد اذا حدث عند المشتري  
 اما كان لا يستلزم العيب القديم وكل عيب لا يوجب له لا يمنع الرد الا اذا اشترى  
 عبدا لما صبح رايده فقطعه واندمل فانه يمنع الرد ولو وجد ذلك في يد البايع لم يرد له  
 المشتري **صابط** العيب الثابت للخيار مانع من العين او القيمة نقصا يفتوت  
 به عرض صحيح والغالب في جنس المبيع عدمه كالحضاسو كان في الرقيق كما في كلام  
 الشيخين ام في البهائم كما صرح به المرحلي وعنه الزنا والرقبة والاباق والبحر الثاني  
 من الملعنة والقصان السخيم وكون الارض منزلة الجند ونقيل الخراج حق العاد ونقيلها  
 خزانة نفد الزرع او قمارون يزعمون الابنية او لها خراج حيث لا يخرج لمثلها  
 والبول في الفراش غير اوانه والمرض والبله والبرص والجذام والبهق وكونه ام او افرع  
 او اعور او احفش او احم او اعشى او احم او ابل او اوت لا يفهم او فاقد الذوق او  
 اعملة او ظفر او شفا او بيضه في غير اوانه او الاصبغ او ين رايده او مقطوعه  
 او ذاق فرج او تامل كثيره واصطكاك الكعبين وانقلاب الفدين واثار القروح والكم  
 والشحام وسواد السن وجفها وكونه نائما او ساعرا او قاذفا او مقامرا او نارا كالاغصاه  
 او شارب الخمر او ممكنا من نفسه او خنثي ولو فاضحا او محتشا او رقا او قونا او احدا  
 ثديها كبر او مخفلا او مزوجا او مزوجا او برقتة دين لادمية او مزنا او كناية او لا  
 تحيق وهي في سنة او جاوز طرها العلوات الغالبة وقلة الاكل في الدابة الا الرقيق  
 والجر في الدابة كالبهائم وجماع الدابة وعصها ورفسها وخشونة مسنها بحيث  
 يخاف السفوط وبشرها بسوها وتشمس لها وجنا سته المبيع وترب الارض حيث ضر

طلب العيب للخيار



والرمل تحت ارض البناء والمج تحت ارض الزرع وحموض البطيخ لا الرمان هذا ما  
في الروضة واصطفا وبراد عليها الوشم واختلاف الاصطلاع والاسنان وركوب  
بعضها على بعض والحول وعدم نبات العانة والعنه في الصوت والعشر  
الا ان عمل باليمن ذكر ذلك شرح والهروي وعنه رواه النجاشي وهو غير راجح  
الفرج وظهور قتاله بالموقف والابنه ذكرها الروياني وكونها ممكنة من ذروها  
ذكر البقليني والكذب تقلم في الكفاية وجناية تشبه العمد في ما تحته  
في المطلب والعدا اذ اتاب في ما صحح السكوت وفيه وجهان في الروضة  
والشرح بلا ترجيح وفيها ان جنايته الخطا غير عيب ما لم تكن وليس من العيوب  
كونه رطب الكلام او غلبت الصوت او سبى الادب او غلبت الجور نحو ما اوضح  
ولدرنا او عيننا او مغنيا او حجاما او كولا او عينا او عقيما او غير مخون او يعق  
عليها واحته من رضاع او نسب او موطوءة ابيه او البائع وكيل او ولي او قطع  
من فخذ او ساقه فله يسير الا في الجور ان النضحية حيث منعها **باب**  
الاقالة بخور في البيع والسلم والمهر الى قما صحح البلقيني تنعاه الخرمي وقد مرت  
في الفسوخ والصدائق فيما ذكره القاصي حسين في فتاويه بناء على ضمان العقد  
**باب** يصح قبل قبض المبيع اعتاقه واستلاده ووقفه وفتيمته واباحته  
المطعام للفقراء والاقالة فيه وكزوجته لابيعة وكتابته ورهنه واقرضه و  
المضد به واجارته وجعل اجرة او عوض صلح والتولية والمهر اكر فيه **باب**  
**التقليد** والا شرأك قاعده لا يشترط العلم بالثمن قبل العقد الا في التقليد  
والا شرأك ولا كون الثمن مثليا الا فيها وفي الرويات ومن الشفقة حيث كان الاول  
مثليا **صاحب** ليس له عقد بيع يستقط فيه جميع الثمن بغير اشتراط بعد  
اللزوم الا في التقليد اذا حط من الاول **باب** السلم صابط لا يجوز  
السلم فيما دخلته النار الا الذبس والعسل المصفى بها والسكر والفانيد واللبا  
والجص والاجر على ما صح في النسخة وما ورد على ما روي في المصنفات  
**باب** الغرض في قاعده ما جاز السلم فيه جاز قرضه وما لا فلا ويستثنى  
من الاول الجارية التي عمل للمقترض كما ذكره الشيخان والدرام المغشوشة كما

ذكر

ذكره الروياني في البحر ويستثنى من الثاني الحجر كما صح في المخرج الصغير وقص  
الدار كما نقله في المطلب عن الاصحاب ومنافع الاعيان فيما ذكره المنوفي  
والجزم به في الروضة عن القاصي حسين منع من منعها السلم فيها ما منافع  
الذمة فالمنع به في الشرح واكرهه جواز السلم فيها في الجوز فمن منعها  
**باب** الرهن قاعده ما جاز بيعه جاز رهنه وما لا فلا ويستثنى من الاول  
المنافع بخور بيعها بالاجارة وذرهنه لعدم بقول القنص فيها والدين ببيع  
من هو عليه ولا برهن عند والمدبر بخور بيعه ولا برهن وكذا المعلق عتقه بصفة  
يمكن سبقه لحلول الدين والمرهون يصح بيعه من المثلين ولا يصح رهنه عنده  
عنده بدن اخر على الجديد **ويستثنى** من الثاني رهن المصحف والعبد المسلم  
من الكافر والسلاح من الحر والام دون ولدها وعكسه والمبيع قبل القبض قاطعه  
قال في الرواق والباب الرهن غير ان مضمون الاي ثمانى مسائل المرهون اذا اخول غنيا  
والقبض اذا اخول رهنا والعارية اذا اخول رهنا والمرهون اذا اخول عارته والمقبوض  
على السور اذا اخول رهنا والمقبوض بالبيع الفاسد اذا اخول رهنا والمبيع الفاسد اذا  
رهنه منه قبل القبض والمخاض عليه اذا رهنه منها قبل القبض **باب** الحجر انواعه  
ذكر منها في الروضة ثمانية حجر الصبي والمجنون والسفيه والراهن للرهن والمركن للورثة  
والمعتل لحق الغريم والعبد لسيد والمرتكب للمسلمين وزاد في الكفاية الحجر على السيد  
في المكاتب وفي الجاني وعلى الورثة في التركة وزاد في المطلب الحجر الغريب على المشتري في  
جميع ماله حتى يوفي الثمن وعلى الاب اذا عفه عنه بجارته حتى لا يبيعها قال القاصي  
حسين والمنوي وزاد السكوت على الممنوع من وكا دينة وماله زابا اذا تمسه  
الغريب الا لامر وزاد الامور اذا رد بعيب فله حبس السلعة ويحرر على البايع في بيعها  
حتى يودي الثمن قال المنوي وعلى من غنم ماله حربي مذبوح قد اسرق حتى يوفي  
وعلى المشتري في البيع قبل القبض قاعده الحجر جاني وعلى العبد الماذون للعرقا وعلى  
السيد في نفقة المراجعة حتى يعطيهما بدنها وعلى مالك دار قد استوفت العدة  
فيها بالخل والاقرا وعلى من اشترى عبد البتة العتق وفي المستوفاه وفيما اذا اعتق  
شريكه المورس نفسه اذا قلنا لا يبرى الا بدفع قيمته وفيما استوفى على العمل فيه حتى



يفرغ ويعطى اجرته وفي ما اذا قال شريكان لعبد بينهما اذا ما شافا فانت  
حرفات احدها فليس لوارثه التصرف فيه بالبيع وفيه نحوه ونصيب  
الاخر مدبر حتى يموت فيعتق كله وفي ما اذا فعل المشتري الدابة ثم اطعم  
على عيسها وقلعه لعيسها فزدها ونزله النفل اجبر على قبوله وهو امر  
عنه في الاصح فيكون للمشتري لو سقط او تمسح عليه ببعده كذا المقتضى وفيما  
اذا اعاد راضا للدفن فيمنع بيعها قبل بلا الميت وفيما اذا اخلط المقتضوب  
بمالا يميز فعليه بدله وحجر عليه فيه الى رد اليد وفيما اذا اوصى بعين محرر  
من الثلث وبقى ماله غائب فيحجر على الموصي له في الثلثين لاحتمال التلف وفي  
الثلث على الاصح لعدم تمكن الوارث من الثلثين وفيما اذا اقام شاهدان على ملك  
ولم يجد لا فممنوع على صاحب البدن البيع ونحو بعد حيلولة الحاكم وقبله على احد  
الوجهين وفيما اذا اشترى عبد ابنته وشرط الخبار بالملك العبد فالملك  
له فيه وسقط الثوب على ملك الاخر لاجتماع في ملك واحد ولا يجوز مالكة  
التصرف فيه وفيما اذا اقبل الراهن الموهوبة وهو مفسر فلا ينفذ الاستيلاء  
ومع ذلك لا يجوز بيعها في الاصح لانها حامل تحرر ولا بعد الولاء حتى تسقى  
اللبا وتجدر موصفة خوفا من سفر المشتري بها فيملك الولد وفيما اذا اعطا  
الفا صيب القيمة للحيولة ثم ظم المعضوب فله حبسه الى استرداده الفدية فيلزم  
من حبسه امتناع تصرف مالكه فيه بطريق الاولى وفي بدل العين الموصى منه فحقها  
اذا تلفت فيمنع على الوارث التصرف فيه لانه يستحق عليه الدالة لم تكن له ملك  
ان يشترى به ما يفيق مقامه وفيما اذا اعطى لعبد فوقه ثم اراد عبده اكل ابداله  
لم يكن له ذلك قاله الروايات وقيل له الماوردى مما اذا ضمن الابدال اكل وفي ما  
اذا اندر اعتاق عبده فليس له التصرف فيه وان اخرج من ملكه وفيما اذا دخل وقت  
الصلاة وعنده ما يتطهر به لم يصح بيعه ولا هبته وفي ما اذا اوجبت عليه كفارة على الفور  
وفي ملكه ما يكره فحقها سنة ما سبق امتناع تصرفه فيه وفيما اذا كان عليه دين لا رجوع  
قراه او وجبت عليه كفارة لا يحل له المضد مما سمعه ولا هبته ولكنه لو فعل فحق  
صحة نظر هذا من ما ذكره في المهمات قال الشيخ ولي الدين في النكت وبقية

مسائل

مسائل اخر منها الحجر على المالك قبل المخرج الزكاة وعلى الوارث في العين الموصى بها  
قبل القبول وعلى السيد في ما يبد العبد المأذون اذا ركب دين واذا اشترى بشرا  
فاستأجر او افترض الثمن فله الحبس للاسترداد على راي ويلزم منه امتناع التصرف  
وحجر القاضي على من ادعى عليه بدني في جميع ماله اذا اقام المدعي شاهدين  
ولم يركب على راي والحجر على النائم قاله القاضي حسين وعلى المشتري اذا حرس في  
مجلس البيع فان الحاكم ينوب عنه فيما له قاله الرافعي وعلى الوارث في الوقوف ان قلنا  
انه ملكه **صاحب** قال المحامي في المجموع الحجر اربعة اقسام **الاول** ثبت بلا حكم  
وبتلك بدونه وهو حجر المجنون والمغمى عليه **الثاني** لا يثبت الاحكام ولا يرتفع  
الابنه وهو حجر السفه **الثالث** لا يثبت الاحكام وفي انفكاه بدونه وجهان  
وهو حجر الصبي المفقوس **الرابع** ما يثبت بدونه في انفكاه بدونه وجهان وهو  
حجر الصبي اذا بلغ رشيدا **باب** الصلح هو اقسام احدها ان يكون  
بعبان نصلح من العين المدعاه على عين اخرى ثانياً ان يكون اجارة بان يباع  
منها على سكنى كان او شئ من منافعه سنة ثانياً ان تكون عارية بان يكون نصلح  
منها على سكنى ما كان عين مدعاه كانت عارية موقتة والا فطلقه وانعها ان  
يكون هبة بان يصلح من العين على عوضها خاسها ان يكون ابراء بان يصلح من الدين  
على عوض ذكر هذه الخمسة الرافعي سادسها ان يكون قضائي بان يصلح من المسلم  
فيه على راس المال قبل القبض قاله ابن جرير الطبري قال في المتهات وهو صبي ماله  
على القواعد قاله الاصحاب ان بيع المبيع قبل القبض للبائع مثالي الاول لانه  
يلغى البيع بما يبعها ان يكون سالما بان يبيع على المدعاه راس مال يملكه لا يتوحي  
عن ابن حزم ثانياً ان يكون جماله لقوله صاحبك من كذا على راد عدي  
ثالثاً ان يكون خلعاً لقوله صاحبك من كذا على ان تطلقني طلقه عاشرها  
ان يكون معاوضة عن دم العبد لقوله صاحبك من كذا على ما استحق عليك من فضايل  
نفس او طرفي حمادي عشرها ان يكون قد ايقول للمخري صاحبك من كذا على اطلاق  
هذا الاسير ذكر هذه الاربعة في المهمات وقال اهلها الاصحاب وهي واردة عليهم  
جزء **باب** **الحالة** في حقيقتها عشر اوجه احدها بيع ديني بدني جور



للحاجة وقيل عين بعين وقيل عين بدين وقيل ليست بيها بل استيفاء وقرض  
وقيل لا تجوز واحدا وانما الخلاف في المقلب فان غلب البيع جرت الاوجه  
السابقة فلهذا لتسعه والعاشرون ضمان باب **الضمان**  
قاعد ما مع الرهن به مع ضمانه وما لا فلا يستثنى من الثاني ضمان العهد ورد  
الاعيان المضمون به بضم ضمها لا الرهن بها **ضابط** ليس لثمان دين يعقد  
في عين معينة لا نتعدى الى غيرها الا فيما اذا اعان شيئا له رهنه قاعد  
من ضمن بالاذن رجوع وان ادى بلا اذن ومن لا فلا وان ادى اذى باذن  
يستثنى من الاول صور احدها ان يكون الثمان بالاذن قد نعت بالينة وهو  
منكر كما اذا ادى على ريد وعلى غائب القاء وان كان ضمن ما على الاخر فانكر ريد  
فقام المدعى بنية بذلك واخذ من ريد فلا رجوع له في الغائب في الاعمال مظلوم  
بزعمه فلا يثبت غير ظالمه **باب** الاثر اقله لا يصح الاثر  
من المجهول الا في صورتين اولى الدية وما لا ذكر غايته بتحقيق ان حقه ووضعا  
فاعد له لا يصح الا برام الحجب ولو جرى بسبب وجوبه في الاصل الا في صورة وهي  
ما لو حفر يورا في ملك غيره بلا اذن وابعاه المالك ورعى ببقائها فانه يبرأ مما  
يقع فيها قاله صاحب البيان في فتاويه **باب** الشركة ضابط اذا  
انفرد احد الشركيين بقبض شيء فشاركه فيه الاخر هو اقسام الاول ما يشاركه  
فيه قطعا كربع الوقف على جماعة لانه مشاع الثاني لا قطع كما لو ادى على ورثة  
ان موته او مولى له ولا يدرك اوقافا شاعدا وحلف معه فاخذ نفسه لا يشاركه  
فيه الاخر قطع به الا في الثلث كسب ما يشاركه فيه على الاصح كما لو قبض احد الورثة  
من الدين قدر حصصه فلاخر يشاركه في الاصح واحدا للشركيين باذن صاحبه من دين  
في الدية على ان تحقق به في اربعة اقسام على الاصح كما لو ادى الورثة شيئا للموتم  
واقاموا شاعدا وحلف بعضهم فان الحاكم ياخذ نصيبه ولا يشاركه فيه غيره على  
الصحيح المنصوص لان الدين لا يخرج فيها النيابة **باب** الوكالت  
قاعد من صحت من مباشرة الشيء فهو وكيل فيه غيره وتوكل فيه عنه ومن لا  
فلا ويستثنى من الاول العبادات البدنية الا في الصور عن الميت والمعصية والامان

اقدام

والندور

والندور واللعان والايلا والفسامه والشهادات تحلا واذا او بعليق الطلاق  
والعتق والتدبير والظهار والافراز وتعيين المطلق والمعتق والاختيار  
والظافر له الاخذ وكسر الباب دون التوكيل فيه والتوكيل والعبد الماذون  
يقدران على المصروف ولا يوقلان اذا لم يودن لها والاولى اذا اهلكه من التوكيل  
والسفيه الماذون له في النكاح ليس له التوكيل فيه حكاة الراجع عن ابي كمال  
يجوز لم يرتفع الا عن مباشرته قال في الكفاية والعبد كذلك والمرأة لا يجوز ان  
توكل المبرأ من زوجها قاله الماوردي والرواية في ذلك امر يخرج الى الزوج ويستثنى  
من الثاني مسائل **منها** الا اعمى توكل في العتق فان لم يقدر عليها **ومنها**  
المحرر في كل في النكاح من يعقد له بعد التحلل ومنها المعلق الطلاق في الدور  
له لا يقدر على ايقاعه بنفسه ويقع من وكيله ومنها الامام الاعظم اذا كان  
فاستقلا لا يزوج الابامي ولا ينفق ولا يشهد ولكنه ينصب القضاء حتى يزوج حكاة  
الموتى عن القاضي حين وعلمه بانا امام نخر له بالعسق خوف الفتنة وليس  
في منعه من القضاء والتزويج اشارة فتنه وصحة **البكال** ومنها المرأة توكلها  
الرجل لتوكل رجلا عنه في تزويج ابنته فان دبر على النكاح **ومنها** ما كسبه  
فما من طرف وحد فذ في توكل فيه ولا يباشر بنفسه خوف الحيف ومنها المرأة  
توكل في الطلاق في الاصح ولا يباشر بنفسها ومنها توكل الكافر في شرا المسلم يصح  
في الاصح مع استناع شرايه لنفسه ومنها توكل في طلاق المسلم في الاصح ومنها  
توكل بمصر موصرا في نكاح امته يجوز كما في فتاوى البغوي ومنها توكل شخص في  
القبول نكاح اخته وفروعها **باب** الافراز **ضابط** قال في الرواق الافراز  
اربعة اشياء **الاول** لا يقبل محلا وهو افراز المحفون **الثاني** لا يقبل في الحال  
ويقبل في ثاب حال وهو افراز المقتلس **الثالث** لا يصح في شيء ويصح في غيره وهو افراز  
الصبي في الوصية والتدبير والعبد والسفيه في الخدود والعقاص والطلاق  
**الرابع** الصحيح مطلقا وهو ما عدا ذلك **قاعد** من ملك الانثى ملك الافراز  
ومن لا فلا ويستثنى من الاول الوكيل في البيع وقبض الثمن اذا اقر بذلك وكذا  
الوكيل لا يقبل قول الوكيل مع قدرته على الاشياء وفي السفيه يملك تزويجه لا لا قدر

بها



به والذين والموسر ملك الله نشا العتق لا الاقرار به ومن الثاني المرأة  
يقبل اقرارها بالنكاح ولا تقدر على استايله والمريض يقبل اقراره لنفسه  
واقصا في التوارث في الصحة فيما اختاره الرافعي والاسان يقبل اقراره لرق  
ولا تقدر على ان يرق نفسه بالاستا ذك الامام والقاضي اذا عزل فاقتر  
امين انه تسلم منه المال الذي في يده وان لم يزل فقال القاضي بل هو لقان  
فمن القاضي ولم يقبل من الامين والاعمى يقر بالبيع ولا يشبهه وانفس كذلك  
ولورد المبيع بعيب قال كنفيا عتقته قبل ورود انفسه ولا يملك استا  
حيث ولو باع الحاكم عبدا في وقاد بن غايب فحضر وقال كنت عتقته  
قبل مع انه يملك استا حيثما عده قال من حذر ان في اللطيف اقرار  
الانسان على نفسه مقبول وعلى غيره غير مقبول الا في صورة وهي ما اذا اقر  
جميع الورثة بوارث بنت لسهة ولحق من اقر واعليه فقد يرضى بها  
صورة ثانية وهي ما ذكره النووي ان اقرار الامام بمال بيت المال نافذ  
خلاف اقرار الوصي والقيم على محضه قال ابن حنبلان وكل من اقر بشئ يرضى به  
غيره لم يقبل الا في صورة وهي ان يقر العبد بقتل او قطع او سرق فيقبل وارث  
سيده باقامة الحد عليه فكل من اقر بشئ ثم رجع انفس الا في حدود الله تعالى  
يضمن الى ذلك ما اذا اقر الاب بعين لابن فانه يقبل جوعه  
كما صحح النووي في فتاويه وليس في الروضة نص في قاعده قال في التلخيص  
كل من له على رجل مال في ذمته فاحر به لغيره قبل الا في حالات صور اقرار  
المرأة الجذاف الذي في ذمته زوجها او اقرار الزوج بما خالع عليه في ذمته  
امراته واذا اقر بما وجب له من الرق جنايته في بدنه قال الرباعي في الزوف  
هذا اذا منعنا مع الدين في الذمة واوجبنا رضى المحال عليه الحر والافيه  
الاقرار بما ذكره رجل الرافعي ما ذكره صاحب التلخيص على ما اذا اقر به باعفت  
ثبوتها بحيث لا يحل جريان اقراره كغيره من الديون ايضه فلا ينظم الا  
الاستثناء قاعده الاقرار لا يقوم مقام الاستا لانه خبر يخص بدخله الحد  
والكذب نعم بواحد ظاهر مما اقر به ولا يقبل منه دعوى الكذب في ذلك

كذلك

ومن

ومن فروعها اذا اقر بالطلاق فقد ظاهر لا باطنا وحكي وجهه انه اذا اقر  
بالطلاق صار استا حتى يحرم عليه باطنا ومنها اختلاف في الرجم والعلم  
باقية فادعها الزوج فالقول قوله ثم اطلق عليه جماعة منهم النووي انه قام  
مقام الاستا ومنها لو قال تزوجت هذه الامه وانا اجد طول حرة في  
نصف انها تبين بطلقة فلونز وجهها بعد عادت بطلقتين وقال العراقي  
هي حرة فسخ لا يفسخ الحد وما اليه الامام والعراقي في فتاوي الفقهاء  
لو ادعت عليه انه انكحها وانكر من الاصحاح من قال لا يخل بغيره وهو الطام  
ولا يجعل انكاحه طلاقا خلاف ما لو قال نكحها وانا اجد طول حرة لانه هناك  
اقرار بالنكاح وادعى ما يمنع صحته وهناك بقر اصلا او قيل بل يتلطف لما لا  
يقول ان كنت نكحتا فقد طلقها انقله الرافعي ومنها لو قال طلقك ثلاثا بال  
فقات بل سالت ذلك وطلقة واحدة فلك ثلث الالف قال الشافعي ان لم يطل  
الفضل طلقت ثلاثا وان كان طالا ولم يملك جملة جوايا طلقت ثلاثا اقراره ومنها  
لو اقر الزوج بمفسد من احرام او عدة او رقة وانكره لم يقبل قوله عليها في المهر  
ونفي بينهما بقوله قال اصحاب الفعالي وهي طلقة حتى لو نكحتا عادت اليه  
بطلقتين **قاعده** اذا ادعى عليها رقة فقاتت من انكر حقها لغيره اقراره  
قبل الا في صور **منها** اذا ادعى عليها رقة فقاتت زوجي الولى بغير ادعى  
ثم صدقته قال الشافعي لا يقبل واحذبه النزال العراقيين وقال غيرهم يقبل ويصحح  
العراقي **منها** لو قالت انقضت عدي قبل ان ترا جعني ثم صدقته فقبولها  
قولان قاعده كل من اخبر عن فعل نفسه قبلناه لانه لا يعلم الا من ختمه الاجت  
بثبوت به شهادة كشهاده المصنوع وروية الهلال وخو او ادعى عمرى كولاية الولد  
الولد المجرول واستلحا من المرأة وسياق لهذا التمهيد في باب الشهادة  
**قاعده** كل ما لا يثبت في الذمة لا يصح الاقرار به ومن فروعها ما في فتاوي  
النووي لراقر بان في ذمته لزيد مائة نكاح لم يصح لان الشرايات لا يقصو  
بوتها في الذمة لا سيما لعدم صحة التسليم فيها ولا بدل متلف لانها غير مثلية  
**باب** القارية قاعده لا تجب الاعارة الا حيث تعينت لدفع



مفسده كد في ميت حيث تعذر الاستيجار جزما وفي وضع الجدوع على القدم  
وفي كتاب كتب عليه سماع اخرا بادن صاحبه على رأي الزبير وصحح ابو الصلاح  
والتووي في كتابيهما في علوم الحديث واللقني في محاسن الاصلاح **قاعده**  
العابريه لا تلزم الا في صور **احدها** ان يعجز له من ويدفن فلا يرجع حتى  
يندرس **الثانيه** اذا كفه اجني فانه باق على ملكه كما صحح التووي  
وهو عابريه لا رمة كما قاله القرطبي **الثالث** قال اعبروا اذا ربي بعد موتي  
لنريد شهر البس للوارث الرجوع قاله الواقي **الرابعه** اعارة سفينه فوضع  
فيها ما لا يملكه الرجوع ما دام في البحر **الخامسه** اعارة موضع الجدوع  
لم يرجع على راي والاصح ان له الرجوع بمعنى انه مختار بين التيقية باجره والتمتع  
مع ضمان النقص **قاعده** العابريه مضمونه في يد المستفيد الا في ثلاث صور  
اذا احرمت في يده صيد وقلنا بزياد ملكه عنه قاعده لم يضمنه مستفده ذكرها  
الرويان في الفروق واذا استعار شيئا لم يضمنه يد من قبله في يد المرفوع فلا ضمان  
واذا استعار من المستأجر او الموصي له بالتمتع فلا ضمان على الاصح لان المستأجر  
لا يضمن وهو نائب عنه **صابط** ليس لنا عارنه عين لعين الا في اعارة  
الحمل للضراب فظفا والشاه لاخذ لبيتها والشجر لاخذ ثمرها عند الفاجي  
الى الطبيب وما يتبعه **باب الوديعة** صابطا الخواص المقتضية  
لضمانها عشرة قال الترمذي في منقول من عوارض النظم عشر وديعتها **قاعده**  
وسفر ونقلها ومجدها وترك ايضا ودفع مملكه ومنع ردها وتضمين  
والاقتفاء وكذا الخالفه في حفظها ان لم يزد من حاله **قاعده**  
كل من ضمن الوديعة بالانلاقضت بما بالتفريط الا الصبي المميز فانه يضمنه بالانلاقض  
على الاظهر ولا يضمنها بالتفريط قطعا لان المفريط هو الذي اودع عنده  
**باب الغصب** قاعده كلما جاز بيعه فغلبت منقبة القيمة الا في  
صور العبد المزدحم والمجارب ونائب الصلاة والزاني المحصن وينصون الاحسان  
في كافر زنا وهو محصن والحق بدار الحرب فاسترق قال المرغشوي وكل ما  
وجبت فيه القيمة على شلوه جاز بيعه الا في صور لم ولد والحرق والوقف

والمسجد والهدية الواجب والفيايا والعقيقة وصيد الحرم وشجر وسنور الكعبة  
**قاعده** قال في التذريب كل من غصب شيئا وجب رد الا في صور مسئلة  
الخط واللوح والخط حيث لا يميز والخمر غير المحترمة والعصير اذا تخربيل  
**والسادسه** حرى غصب مال حرى قال ولا يملك بالغصب الا في هذه  
الصور واذا احترام هنا **قاعده** قال في التذريب مونة الرد واجبة على الغاصب  
بلا خلاف الا في صور واحدة وهي الحر المحترمة فالواجب فيها التخليع عند المحققين  
**باب الاجارة** قاعده لا يجوز اخذ الاجرة على الواجب الا في صور متها  
الارضاء ومنها بذل الطعام للمضطر ومنها الحرى حيث تعلم القزان ومنها  
الرزق على القضا وهو محتاج حيث تقبى ومنها الحرى حيث تقبى ومنها  
من دعى الى تحمل شهاده تعينت عليه بخلاف ما اذا جاء المحمل وخلاف الادافانه  
ومن توجه عليه وهو ابيهم كالم سيد الاجرة فيه لثمة مع له اجرة على الكون  
وتجوز اخذها على فرض الكفاية الا للعهاد وصلاة الجان **صابط** قال البلقه  
لا يقابل شي مما يعلق بيد الحر بالعوض اختيارا الا في ثلاث صور منفقة ولحق  
المراه وبضعها **باب الهبة** قاعده ما جاز بيعه جاز هبته وما لا  
فلا ويستثنى من الاول ثلاث صور المنافع تباع بالاجاره ولا توهبه وما في الذمه  
يجوز بيعه سلما لا هبته كوهبتك الف درهم في ذمتي ثم يعينه في المجلس صرح  
به القاضي حين والامام وغيرهما والمال الذي لا يضمن التبرع به ويجوز بيعه  
كالم المرفوع ويستثنى من الثاني صور **منها** ما لا يبيع بغيره كحبة حنطة  
وهو ما قال التووي كحبة هبته بلا خلاف لكن وقع في كلام الرافعي ما لا يبيع  
كحبة حنطة وزبيبه لا تباع ولا توهب واستقطب في الرضه لوقوعه في ضمن  
عنه قال الشيخ في الدين والحق الجواز اليه مال السبي فانه الصدقة  
بمنه تجوز وفي نوع من الهبة ومنها لو جعل شاة اطمعته لم تجز بيعها  
من الصوف واللبس وتضم هبته قاله في البحر ومنها جلد الميتة قبل الاباح  
يجوز هبته على الاصح في الروضة في باب الاباح لا يخاف من البيع ومنها لا يبيع  
بيع المتجر ما تجز في الاصح لان حق الملك لا يباع ويجوز هبته صرح به الدارمي



وعبان الروضة عن الاصحاب لو نقله الى غير صار الثاني احق به ومنها  
الدهن النجس نجور هبته كما قاله في الروضة تفقهها وصرح به في البحر ومنها  
الكلب تصوم هبته نص عليه الشافعي ومنها تصوم هبته احد الضميرين بفتح  
لاخره قطعها ولا يصح بيع ذلك ولا مقابلته بغيره ومنها الطعام اذا غم في دار  
الحرب بيع هبته المسلمين له بعضهم من بعض لياكلوه في دار الحرب لاننا بيعهم اياه وصح  
**فاعله** لان تصوم هبته المجرى الا في صور منها اذا لم يخل الورثة مقدار ما لكل منهم  
من الارث كالف خالف ولدين احدهما خنوخ الرافعي في الفرائض فقال لو اصاب طلع  
الدين وقف المال بينهم على تساوي وتفاوت جاز في كل الامام ولا بد ان يجري بينهم  
نواصبه والابن على صورة الوقف وبهذا التواصب لا يكون الا عن جهال لكنها  
تحتل للضرورة ولو اخرج بعضهم نفسه من البنين ووجهه لم ينع جماعه حتى الهبة  
وان كان مجهولا القدر والصفة للضرورة قاله الرافعي في بلك الصيد ومنها  
احتلاط التمار والحج ان المدفونة في البيع والصبي وخوف على ماله من  
جد ما هو اضعف **كتاب الفرائض** صابط الناس  
اقسام قسم لابن ولابن ولابن وهو العبد والمرثوق قسم بورت ولا يرث وهو المبيع  
وقسم بورت ولا يرث وهم الانبياء وقسم بورت وهو من ليس به مانع مما ذكر  
الامور التي تقدم على مائة التحريم خمسة عشر **الاول الزكاة الثاني حق الجانية**  
**الثالث الرهن الرابع المبيع** اذ امان المتري مفلسا الخاص حصه العامل  
في ربح الفراض السادس سكنى المقتد عن الوقف بالمال السابع نفقة الامة  
المزوجة الثامن كسب العبد بالنسبة الى زوجته التاسع القدر الذي يستحقه  
المكاتب من مال الكتاب العاشر الفاضل اذا اعطى القيمة للحيوان ثم قدر عليه  
وجوه اعطاه فان كان ثانيا فقلو حقه بالمعصوم وقدم به نص عليه في الام  
وحكاة في المطلب الحادي عشر المال المتبرع في الثاني عشر نصف الصدق  
المعين للمطلق قبل الوطى الثالث عشر المندور المقصود بعينه الرابع عشر  
مرد الشراء والبيع بعين ومات البايع قبل قبض الثمن قدم به المشتري **الخامس**  
**عشر** الشفع مقدم بالشفع اذ دفع عنه الورثة حكم استنفاؤها عن كفاية

الى منصور

الى منصور **صابط** الوارث يقوم مقام الموروث قطعاً في الاعيان و  
الحيوان وبيان الطلاق المهرم واليمين المتوجه عليه وعلى الامم في جناز المجلس  
واستيفاء المستاجر اذ امانت في ثلث الاجارة ولا يقوم مقامه قطعاً في تعدين  
الطلاق المهرم ولا على الامم في البناء على حوله الزكاة واعمال الحج واليمان القسامه  
والقبول في البيع **صابط** المحقق الموروثه اقسام لا يثبت لجميعهم على  
الاشتراك وكل واحد منهم حصه سواء ترك شركا حقيقا ام لا وهو المال وما  
يثبت لهم على الاشتراك ولا يملك احدهم على الاخر اذ سببا منه وهو القصاص وما  
يثبت لكلهم وكل واحد منهم استيفاء بتمامه وهو جلد القذف وما يثبت له واد  
عن بعضهم لو خرجوا باقين وهو حق الشفع **لطيفة** امر ورثت السديس وليس  
لهما ولد ولا ولد ابني ولا عدد من الاخوة والاخوات وذلك في مسلمة زوج وابوين  
ورثت الزوج كذلك في زوج وابوين اخري لنا جده ورثت مع امها بالجد ووجهها  
ان تكون ام ولد الميت وامها ام امه بان يزوج ابني بنت خالته وامها ام موجود  
وتختلف ولد افيقوت الولد فتختلف امه ابني ام ام امه فيرثان السديس  
ذكرها القاضي ابو الطيب ولا نظير لها صابطا يقع التوارث من الطرفين في النسب  
الا بن الاخ بورت عمته ولا توت وهو كذلك العم بورت ابن اخيه وابن العم بنت  
عمه والجد للام ولد بنتها والعكس وفي الزوجية الا المبنوة في القدم ترثه  
ولا يرثها ولا يقع التوارث في الولام من الطرفين الا فيما اذا ثبت لكل منهما الولد  
على الاخر كان اعتق وكان الذي عبد اثم حق بدار الحريم اسم العبد المعتق والمترق  
بسيده سمي او لم يترقا عتقه وكان تزوج عبد بعتقه فاولدها ذلك امر لو حررت بعتقا  
لامر فليد واشترى عبد افا عتقه فاشترى هذا العتق بلسيد واعتقه فقد حرر  
عتقه للاب ولا ابني من مولاي الام الى هذا المولى الذي اعتق اياه فاولاد لاثبات لكل  
منهما على الآخر لابن على المعتق مما شرت عتقه وللمعتق على الابن بعتقه اياه وكان  
اشترى كاختان امها وعنتت عليها ثم اشترت الام ابا البنتين واعتقته فلبنتين  
الاولا على امها بالمباشرة والامها عليها الولد باعتق ابنيها **صابط** لا يساوي الذكر  
والانثى من الاخوة الا في الميراث **صابط** الاخوة لام خالفوا غيرهم في اشياء

ابا



يرتون مع من يدلون به وحي الام وتجبون بها من الثلث الى السدس ويرث ذكرهم  
 المنقر كما تنام المقرن ويسفويان عند الاجتماع ويشاكلهم الاستغاني المترك وذكورهم  
 يدلي بحسن اني ويرث **ضابط** كل جلد في وارثه مدنيه بذكره بن انثى ضابط  
 لا ينقلب احدا الى التقصيب بعد ان يفرض له الا الجد في الاكثريه **قاعد**  
 لا يجمع احد بين فرضين اصل او فرع بين الفرض والتقصيب الا في بنت هاجت الاب  
 فانها يرث بالبنوة فقط في الامم ضابطه شخص ولو مسلما وورث من كافر  
 وصورته ان يموت الذي عن روجه حامل فتم الام قبل الوضع ذكره الراجعي  
 اخرى قال الجنوي رجل تله حق نكحها حاصيا او مع ذلك لا يرثه اذ امان  
 وصورتها ما ذكر الفقهاء في قضاويه انه لو طلق رجعا او ادعى ان عدتها انقضت  
 بولان او سفقا قبل منه وجازله نكح احتما واربع سواها فلو كذبته لم يورثها  
 نكحها في ذلك نعم بوزن بالنسبة الى حقتها حتى انكحها بالانكاح عليها ولو مات  
 ورثته المطلقة خاصة **ضابط** اولاد الاخوة منزلة ابا لهم الا في مسائل  
**الاولى** ولد الاخوة للام لا يرثون بخلاف ابا لهم **الثانية** في اخوان  
 الام من الثلث الى السدس على اولادها **الثالثة** يشارك الاخوان الاستفا  
 الاخوة للام في الميراث ولا يشاركهم اولاد الاشقاء الاربعة الجد لا يجزى الاخوة  
 ويجزى اولادهم الخامسة الاخ يعصب اخيه وابي الاخ لا يعصب اخه لانها  
 من ذوي الارحام السادسة الاخ للاخوين يجزى الاخ للاب والجد وله بل  
 يجزى له بالاخ للاب السابعة اولاد الاخ اذا كانت عماتهم عصيات لا يرثون  
 نسايا واما وهم ميرثون **باب الوصايا** ضابط الا في الوصية  
 لكل المال الا في صور **الاولى** له عبيد لاماله غيرهم واعنتهم وما توارثوا  
 في قول ابي العباس ونقل الراجعي ترجحه عن الاستاد ولم يذكر شيئا من ذلك  
 غيره **الثاني** فيهما المستامن اذا اوصى بكل ماله مع **الثالثة** من ليس له وارث  
 خاص فاقوصه بكل ماله يصح في وجهه **كتاب النكاح**  
 قال البلخي ليس لنا عيبا كشرعت مما عهد ادم الى الان ثم ستم في الجنة الى الان  
 والنكاح ضابط كل عضو حرم النظر اليه حرم مسه ولا عكس الا الفرج فانه محرم

نظرو

نظره في وجهه وفجوز منه بلا خلاف **قاعد** لا يباشر مسلم عند كافر بغير وكالة  
 الا الحاكم والمالك وولي المالك المسلم او الخنثى وولي الخنثى عليه السلام قاعله  
 لا يدخل الوصي في تزويج الانثى الا في امة السفيه ضابط الوصي في الاخيار  
 اقسام احدها المخير والمخير وهو الاب والجد في البكر والمجنون والمجنون  
 الثاني لا يجزى ولا يجزى وهو السيد في العبد على المخرج فيهما الثالث  
 يجزى ولا يجزى وهو السيد في الامة الرابع عكسه وهو الوصي في السفيه الصور  
 التي يزوج فيها الحاكم **عشرون الاولى** عدم الوصي حث او شرعا بان يكون فيه  
 مانع من صفات جنون او سفقا او سفه ولا ولى بعد منه الثانيه فقد عجزت لا يعلم  
 موته ولا حياته ولم يمتد الى امة يحل فيها موته الثالثه احرامه الرابعه عضله  
 الخامسة سفر الى مسافة قصر السادسة حبسه حيث لا يصل اليه الا الشحان  
 السابعة والثامنة توارثه وتفرزه التاسعه والعاشره والحاجي عشر اذ اراد  
 نكاحها لنفسه او طلقها العاقل او ولد وله وهو غير مجبر فانه يقبل في الصور  
 الثلاث ولا يتولى الطرفين **الثانيه** عشرة امة المحجور حيث لا اب له ولا جد  
**الثالثه** عشر المجنونة البالغة حيث لا اب لها ولا جد الرابعه عشر امة الرشيد  
 التي لا ولى لها الخامسة عشر امة بيت المال السادسة عشر الامة الموقوفة  
**السابعة عشر الى عشرين** مسئوله الكافر ومدينه ومكاتبته ومن علق عنقها  
 نصقة اذ ادين مسلمات وقد الفت في هذه الصور كراسه سميتها الزهر الباسم  
 فيما يزوج فيه الحاكم **باب** محرمات النكاح ضابط مجرم من الرضاع ما  
 مجرم من النسب الاربعة امر مرفعة وكذا وبنتها ومرفعة اخيك وحفذك  
 وقد نظرها بعضهم وقولهم امر من الرضاع من خلال واذ اما شبيتهن حرام  
 حلة ابن واخذت ثم امره **الاخيه** وحافظ **والسلام** وراعي النعمه ام  
 العم وام الخلاء واخا الابن وصورة في امراه لها ابن الرضيع من اجنبية لها ابن  
 قد اك ان اخوان امراه المذكورة ولا يحرم عليها ان تنكح به وهو اخو  
 ابنها وقد دلت على اليقين **فقلت** واخوان وام عم وخال **باب** زاده بعد امام همام  
**باب** الحمار ضابط العيوب الموحية للفسخ في النكاح اذا علمت

ففر



بها المرأة قبل النكاح فلا خيار لها الا العنة على الاصح **باب** الصداق قاعده  
يجوز اخلاص النكاح عن ثمنه المهر الا في اربع صور المحرمه والرشيده اذا لم تقوى  
والوكيل عن الوالي حيث لا تقوى بين الزوجين المحرم اذا ارفقوا على ستمى اقل من  
مهر مثل الزوجه **قاعده** لا يفسد النكاح بفساد الصداق الا في صورتين  
نكاح الشغار واذا تزوج العبد محرمة على ان تكون رقبته صداقها باذن السيد  
**باب** القسم قاعده قال البلقيني كل من استحققت النفقة من زوجته  
غير جعينة استحققت القسم الا الموصية ومن تخلفت لمز من وقد سافر جميع شبابه  
والجعينة التي تخاف من الاقسام لها واذا اظهر منها شور ولا امتناع فالنفقة واجبة  
فلمن تخاف ان تنهى **باب** الطلاق ضابط قال في الرواق **باب**  
كل من علق الطلاق بصفة لم يقع دون وجودها الا في خمس مسائل **احدها**  
اذا قال انا انا الهلال فانت طالق يطلاق بروية غيرها **الثانية** انت طالق  
لرضي فلان **الثالثة** انت طالق امس **الرابعة** انت طالق لفسد البدن **الخامسة**  
انت طالق طلقه حسنة فيجوز تطلق في الحال في الاربع **ضابط** لا يقع طلاق  
على اختنين معا الا في المسكر اذا اتم اختنين وطلقها في الكفر ثلاثا لانها فانه  
ينفذ فلو اسلم بنية واحد الا في الحال وزاذا البلقيني اخرجي تحرجا وهي مالم يطلو  
زوجته رجعا ففقا شرها فان العدة لا تنقضي والى اربع بعد مضي قدرها ولو لم ينفقها  
الطلاق وله نكاح اختها وحسنه يمكن ايقاع الطلاق عليها معا **باب**  
الا بلا ضابط قال البلقيني لا يوقع الا بلاء الا في مواضع منها اذا اتي من صغير  
لا يمكن وطئها فانه يوقع حتى يمكن فيضرب له الدية ومنها البلاء المرد من الرتبة  
في زمن العدة **ثالث** وبلاء المطلق من الرجعية موقوف على الرجعية  
**باب** الظهار ضابط يقولنا امره بيمين ظهارها ولا تنقض رجعتها  
الا ثلاث الا في الجعينة في احد كما طالق لا يجر رجعتها مع الاطعام ويمنع ظهارها  
الثانية والثالثة المحرمه البائن الحامل من الزنا لا يجر رجعتها على راي الصنفين  
فيها ويمنع ظهارها قطعا **باب** اللعان ضابط اللعان لا يكون  
الا واجبا والاحراما فالاول لغير النسب ودفع حده قذف والثاني الكاذب

والقذف

والقذف يكون واجبا وحراما وجائزا وينفرد اللعان للنسب بكونه على الوجه  
الا في موضعين الحمل له الناحية الى وضعه وما اذا احتاج الى قذف فانه  
يؤخر عنه وكل لعان غير ذلك لا يؤخر فيه **ضابط** ليس لنا امره نكح بالملقة  
لا تأتي تحتها قبل زوج وحملها بعده الا الملاءمة على وجه ضعيف ضابط  
ليس لنا مجتول لا يستلحقه الا واحد معين غير المسمى باللعان عن قرائن نكاح  
صحيح لا استلحقه الا نافية **باب** العدة **قاعده** العدة ضابط العدة اقسام  
الاولى معق محض وهي غلة الحال الثاني تعبد محض وهي علة الموتى عنها ولم يخال  
ها وقع عليها الطلاق يبين برأه الرحم وموطنة الصبي الذي لا يولد  
لمنكح والنفقة التي لا تحل قطعا **الثالث** ما فيه الامران والمغني اعلى  
وهي عند الموطنة التي يمكن حملها من بول لمثله سواء كانت ذات اعضاء او اشهر  
وان معبر برأه الدم اغلب من التعبد بالعدد المعبر الرابع ما فيه الامران  
فالنفقة فيها اغلب وهي عند الوفاة للمدخول بها التي يمكن حملها وهي  
اقراؤها في اشهر فان العدد الخاص اغلب في التعبد **قاعده** كل فرقة  
من طلاق او فسخ بعد الوطى ولو في الدبر واستدخالها الى المحنزم توجب  
العدة الا في موضعين احدهما الحرمة اذا سببت وزوجها حربي لا يلزمها  
العدة بل الاستبراء فان كان زوجها مسلما فقال والاربع عدي الاستبراء المحض  
في السر وجوب العدة لحرمة ما المسلم قال والاربع عدي الاستبراء المحض  
لعموم الاخبار في استبراء النساء او ذميات رتب على ما سبق واولى في  
الاتفاق خيفة **الثاني** الرضيع مثلا اذا استدخلت زوجته ذكره ثم فسخت  
النكاح فلا عدة ضابط كل من انقضت عدتها بالا فراقا فلا يبطل اذا اظهر حملها  
مما غير زنا والمختبره اذا زال خبرها بعد انقضاء عدتها فظهر انه بوي عليها  
بقية نكاحها او مالا شتر فكذلك الا بالجملة المذكور وجود الحيض في الاسبعة  
على ما ترجمه جماعة **ضابط** لا تنقضي العدة بالاقرا والاشهر مع وجود الحمل  
الا في حمل الزنا وفيد الواجب حلية بسببه ثم نكحها ووطئها وطلقها فلا  
تدخل تحت عدتها بعد وضع الحمل فلو ان الدم وجعلناه حبيضا انقضت به عدة



الفراق على الارح وكذا بالاشهر قاله البلقيني **صاحب** لا يعتبر في العدة  
 اقصى الاجلين الا فيما اذا اطلق احدي نسائه وما نجهل البيان او  
 اسلم على اكثر من اربع ومات قبل الاختيار او مات زوج ام الولد وسيدها  
 ولولده السابق **صاحب** ليس لنا حرة تعتد بغير بين الا الموطوع لشبهة  
 على ظن انصار وجنة الامه ولا امة تعتد بثلاثة اقرا الا الموطوع لشبهة على ظن  
 انها من جنة الحرم في الاصح **صاحب** ليس لنا امراه تعتد للطلاق وخوف بثلاث  
 فروع وللموت شهرين وخمس ايام الا لقيطة التي تزوجت ثم اقرت بالرق فان  
 اولادها قبل الافراق احرار وبعده ارقا وتعتد بثلاثة فروع للطلاق وخمس  
 وللوفاء شهرين وخمس ايام لان عدة الوفاة لا تتوقف على الوطء فلم يثر ظن  
 الحرية في زيادتها وسنيليلها وفارقا لحره وسيافرها بغير اذن مالكها  
 وقد الغر بعضهم في ذلك فقال **في**  
 مثل الحر عن حر تزوج حرة حسنا ترك الشمس من طلعة البدر  
 بتولية القاصي على مهر **منها** ومن طلب الحسنام تعل بالمهر  
 فاولدها حرة او عبدا او حرة **على** سبق في عقد ما السابق الذكر  
 على انه دو الطول والبس والغنى **وللموت** حريم من حياة على فقيرة  
 وعدتها لو طلقته وهي خايل **ثلاثة** اقرا عدة الكا من الحر  
 على انه لو مات عنها نفقت **خمسة** ايام وبشهر الى شهرين  
 وقيل بقر وواحد وهي حبيصة **وذلك** من ذات المرقق شتهري  
 نعم وله تسليمها دون خرفة **فارقا** اوليا باتفاق او في الامور  
 ويوطئها شرق البلاد وغربها **بلا** اذن مولي نافذ النهي والامر  
 ولا يجلي ان اعوز الحبر حكمها **فان** خفايا الشرع تنبوا عن الحضر  
**وللشعر** **الذي** **البارك** **كان** ايا فقها العصر هل من مخ  
 عن اقراة حلت لصاحبها اعتدا **اذا** طلقت بعد الوطء تزوجت **بثلاثة**  
 وان مات عنها زوجها فاعتد لها **بقر** من الاقرا **اياتي** **فردا** **فاحل** **بالح**  
 الذين يونس وكما عهدنا النبي بعد نواه **فما** باله **قد** **الهم** **العلم** **الفردا**  
 سالت فخذ عني قنك القيطه **اقر** **برق** **بعد** **ان** **تكن** **عكدا**

**باب** الرضا قال في التخصيص الرضا اقسام احدها ما لا حرم  
 لا على الرجل ولا على المرأة وهو لبن الرجل والحشي والميتة والمرصوب  
 من له حلال الثاني ما حرم على المرأة دون الرجل وذلك ابن الزنا  
 والبر والتب لم يتزوج والملا عنه والمرحمة غير المدخول بها الثالث  
 ما حرم الرجل دون المرأة وهو ما لورضع من خمسة اخوات او بنات  
 لرجل خمس رضعات حرم عليه دونهن الرابع ما حرم عليهما وهو واضح  
**باب** النفقات **فاعلم** **الباب** **الحامل** **لها** **النفقة** **بمضي** **القران**  
 وهل هي للمحل تحت لوجوه ولا نفقة سقط بعد مده او لها بسببه لانها تحت  
 على الميسر وعلى غيره قولان اصحهما الثاني ويخرج على القولين اثنا وثلاثون  
 فروع **الاول** **يجب** **على** **العبد** **ان** **قلنا** **لها** **والا** **فلا** **الثاني** **يسقط** **بمضي** **الزمان**  
**ان** **قلنا** **لها** **والا** **فلا** **الثالث** **المعتد** **عن** **وطئ** **مكاح** **فاسد** **او** **شبهة** **ان** **قلنا** **لها**  
**وجبت** **والا** **فلا** **فمنع** **منها** **او** **بسببها** **ان** **قلنا** **لها** **وجبت** **والا** **فلا** **الرابع** **لا** **اعنها**  
**ونفي** **الحمل** **كذب** **نفسه** **ان** **قلنا** **لها** **اعما** **اخذت** **الصل** **والا** **فلا** **الخامس** **المعتد**  
**عن** **وطئ** **مكاح** **فاسد** **او** **شبهة** **ان** **قلنا** **لها** **والا** **فلا** **السادس** **مطلقها** **ناشرا** **ان**  
**قلنا** **لها** **وجبت** **والا** **فلا** **السابع** **تشرن** **بعد** **الطلاق** **ان** **قلنا** **لها** **وجبت** **والا** **فلا**  
**الثامن** **ان** **تدبت** **بعد** **الطلاق** **لذلك** **التاسع** **يعم** **ضمان** **النفقة** **ان** **قلنا** **لها** **والا**  
**فلا** **العاشر** **اعترفت** **بما** **استقرت** **في** **دمته** **ان** **قلنا** **لها** **والا** **فلا** **الحادي** **عشر** **هي** **مقدرة**  
**ان** **قلنا** **لها** **والا** **فلا** **الثاني** **عشر** **كان** **الزوج** **حر** **او** **امته** **والولد** **حر** **وقلنا** **لها** **النفقة**  
**للأمة** **الحامل** **اذا** **طلقت** **ان** **قلنا** **لها** **وجبت** **والا** **فلا** **الثالث** **عشر** **كان** **الحمل** **رققا**  
**لرق** **الأم** **ان** **قلنا** **لها** **وجبت** **والا** **فلا** **لان** **نفقة** **الولد** **الرقيق** **على** **مالكه** **لا** **على** **ابيه**  
**الرابع** **عشر** **مات** **الزوج** **قبل** **وصيته** **ان** **قلنا** **لها** **سقطت** **لان** **النفقة** **القريب** **سقط**  
**بالموت** **والا** **فلا** **فهي** **ان** **الحام** **من** **عشر** **مات** **الزوج** **من** **ترك** **فان** **قلنا** **لها** **وجبت** **في**  
**حصته** **من** **التركة** **والا** **فلا** **السادس** **عشر** **مطلق** **مالا** **وخلف** **ابا** **وجبت** **عليه** **ان**  
**قلنا** **لها** **والا** **فلا** **السابع** **عشر** **ايراث** **الزوج** **منها** **مع** **ان** **قلنا** **لها** **والا** **فلا** **الثامن** **عشر**  
**اعتق** **لم** **ولد** **الحامل** **منه** **فان** **قلنا** **لها** **وجبت** **والا** **فلا** **التاسع** **عشر** **عجل** **لها** **النفقة**

السادس  
 وجبت



بغير امر الحاكم العشرة بغير اليقين الزكاة ان قلنا له والا فلا الحادية والعشرون  
 ساقين باذن لغيره ان قلنا له وجبت والا فلا الثاني والعشرون احرمت  
 باذنه كذلك **البايع والعشرون** يجوز الاعتياض عنها ان قلنا لها والا فلا **الحامس**  
 والعشرون اسلم في لها وجبت ان قلنا له والا فلا **الحامس والعشرون** اسلم لها  
 نفقة يوم فخرج الولد ميتا في اوله استرد ان قلنا له والا فلا **السادس والعشرون**  
 ملك النفقة بالسلم ان قلنا لها والا فلا **الثامن والعشرون** **السادس والعشرون**  
 عليه فطرها ان قلنا لها والا فلا **الثامن والعشرون** ان تلفها فلف بعد تسليمها  
 لها لبدل ان قلنا له والا فلا **الثامن والعشرون** فقدر المعسر على الاكتساب وجب  
 ان قلنا له والا فلا **الثامن والعشرون** عملت الامه من رفيق في صلب النكاح فانفق  
 على سيدها ان قلنا له والا فلا **الحامس والعشرون** النكاح والصورة السابقة صورها في  
 المبتوتة الحادي والثلاثون سرت في النكاح وهي حامل سقطت نفقتها ان قلنا  
 لها والا فلا الثاني والثلاثون اختلفت المبتوتة والزوج في وقت الوضع  
 فقالت وضعت اليوم وطالبت نفقة شهر فقال لا وضعت من شهر  
 فالقول قولها وعليه البينة لان الاصل عدم الفلانة ونفا النفقة ولاها  
 اعرف بوقت الولادة **الثاني** وهذا ظاهر على قولنا ان النفقة للمحمل  
 فان قلنا للمحمل لم تطالبه بسقوطه بمعنى الزمان **باب**  
 الحضانة **صابط** قال المحامي الام اولى بالحضانة الا في صور اذ  
 اختص كل من الابوين في كفالته فانه يلزم به الاب وان كان الاب حرا او مسلما  
 او مومنا وهو خلاف ذلك **صابط** او يتردد سفر نكاحه او تزوجت راد غيره  
 او كانت الام مجنونة او لا لبن لها او امتعت من ارضاعه او عيانتها فاختص  
 ابن الرفعة او بها برص او جذام كما افق به جماعة **صابط** اذا اختلفت  
 نسبا الفريضة فبنا الام اولى الا في صور واحدة وهي اذا اختلفت الاخت  
 للاب ولاحت للام فان الاخت للاب اولى على الجريد **كتاب**  
 القصاص **صابط** القتل اربعة اقسام احدها ما يوجب القصاص  
 الدية والكفارة وهو القتل العداوان طبا في ولا مانع الثاني ما لا يوجب

٢٣  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٣٠

واحد منها وهو قتل المرتد والزاني المحصن وخبرها الثالث ما يوجب  
 الدية والكفارة دون القصاص وهو الخطا وشبهه العمد وبعض انواع  
 العمد الرابع ما يوجب القصاص والكفارة والدية وهي ما اذا وجب  
 للرجل على آخر قصاص في النفس لقتل مورثة محني المقتض على القاتل  
 بقطع يدية فانه ليس له بعد ذلك الدية لو عفي ولو اراد القصاص  
 فله **صابط** قال في التخييص كل عاقل بالغ قتل عمدا وجب القود  
 اذا كانا متكافئين الا في الاصول واذا ورث القاتل بعض قصاص من المقتول  
**قاعله** قال في الروث لا يجب القصاص بغير مباشرة الا في المكرم والشهادة  
 اذا رجعوا **قابلة** المقاتل الدماغ والعين واصل الاذن والحلق  
 وتقرع النحر والاخذع والخاصرة والاحليل والافقيين والمثانة والحنان  
 والصدر والبطن والصرع والقلب **قاعله** يعتبر في القصاص التساوي  
 بين الجاني والجاني عليه في الطرفين والواسطة حتى لو اختلفت حاله لم يكن  
 المقتول فيها كفوا للقاتل لم يجب القود لانه ما يدرا بالشيعة ونظيره  
 في ذلك حل الاكل يشترط فيه كون راي الصيد مما اختلف به في الطرفين  
 والواسطة لان الاصل في الميثان الحرمه وكذا في تحمل العاقلة يعتبر الطرفان  
 والواسطة لاها من اخلة بجناية العين فهي معدولة عن القياس فاحتيط  
 فيها كما احتاط في القود واما الدية فيعتبر فيها حال الموت لاها لادل متلف  
 فيعتبر بوقت التلف **قاعله** من قتل شخص قطع به ومن لا فلا واستنق  
 في الشرح الصغير من الاول البدن اختلفا فان صاحبها يقتل قاتله ولا يقطع  
 لان شرطها ان يكون قصفا من صاحبها وليست الشلا كذلك واستنق  
 البليغ من الثاني ما اذا جنى المكاتب على عبده في الطرف فله القصاص منه كما  
 نص عليه في الام سوا كاتب عليه امر لامع انه لا يقتل به على الاصح قاله ولم ارض  
 لاستثنائها **قاعله** ماله مفصل واحد مضبوط من الاعضاء جري القصاص  
 فيه وما لا فلا من الاول اليدين والرجلين من الكرم والكتب والمرفق والركب  
 والمكب والفخذ واما من الاصابع ومن الضبوط العين والجفن والمارن والاذن



والذكر والانتين والاليتين والشفرين والسفة واللسان وقلم السن وبرام  
اهل الحرم في مثل الانتين واخذها ودفعها ومن الثاني كسر العظام  
ودق الانتين فيما حجة الرابع والطمة والفرج **باب استيفاء**  
القصاص قال الماوردي يعتبر في استيفاء القصاص عشرة اشيا احدها  
حضور الحاكم او نايبه ثانيها حضور شاهد من ثلثها حضور الاعوان  
فخرجوا الى الكفر رابعها يوم القصاص بقضاء عليه من الصلاة خامسها  
يوم الوصية فيما له وعليه سادسها يوم التوبة من ذنوبه سابعها  
سياق الى موضع القصاص برقوق ولا يشتم قاصها تشدد عورته بشد احمي  
لا تظهر تاسعها تشدد عينه بعصا نه حتى لا يرى القتل عاشرها يمك عنقه ويمن  
بسيغلا كال ولا سموم **قاعله** لا يستوفى قصاص الا باذن الامام ويستثنى  
صور الاول كالمسديم على عهد حد السرقة القصاص كما هو مقتضى تصحيح  
الشحن انه يقيم عليه حد السرقة والحاربة وان جماعة اجروا الخلا والمذكور  
في القتل والقطع قصاصا الثانية قال ابن عبد السلام في فواعله لو افر دبح  
لا يرى ينبغي ان لا يمنع منه لا سيما اذا عجز عن اثباته وبوافقه قول الماوردي  
ان من وجب له حد فذ او تعزير وكان بعيدا عن السلطان له استيفاء  
اذا قدر عليه بنفسه الثالثة قال في الخادم القاتل في الحاربة لكل من الامام  
والولي الامر يقتله دون مراجعة الاخر صرح به الماوردي **قاعله** من قتل  
شي قتل مثله ويستثنى صور يتبعين فيها السيف الاولى اذا اوجر حر احمي مان  
الثانية اذا قتله بالواط وهو ممن يقتله غالبا الثالثة اذا قتله سيم الزعيم  
اذا شهدوا ابننا محصن فزعم ثم رجعوا على وجه صوبه في المهاد الخامسة  
اذا انقضت افعى او حية مع سبع في مضيق فمهل يتبعين السيف او يقتل مثل  
ما فعل وجهان حكاهما الماوردي ونقله ابن الرفعة والقوي بلانزج وخضية  
كلام الاذرعى ترجيح الثاني في الصور التي يثبت فيها القصاص دون الدية  
لو سقى منها الميت اذا قتل الميت في القصاص ولو سقى فلا دية **صابط من**  
استحق القصاص فعفى عنه على مال فهو له الا في صورة وهي ما لو سقى على عيب فاعفقه

السيد

السيد ثم مات بالسرية وله ورثة غير المعتق وارث الحانية مثل الدية  
او اكثر فان للورثة القصاص ولو عفو على مال كان للسيد لان ارث الحانية  
التي وقعت في ملكه **باب الديات** هي انواع الاول ما تجتبه  
ديه كاملة وذلك النفس واللسان والكلام والصوت والذوق والمضغ  
والعقل والسمع والبصر والشم والحشفه والجماع والاحبال والامنا والاتضا  
والبطش والمشي وسلم الجملد والحم الثاني على الظاهر على ما في التنبيه وفسر  
ابن الرفعة بالسلسلة وقال انه لا ذكر لذلك في الكتب المستنيرة قال الاذرعى  
ولا في المذهب وهي عن به جدا قال نعم ذكرها المرحاني في الثاني و  
الخير واتباعه للثنية وافرقة المستدركون قال والظاهر خلافة وزاد الامام  
له الطعام فله عتقون الثاني ما يجب في نصف الدية وذلك في كل عضو  
في البدن من اثنا عشر اعضاء الدية فيهما وذلك عشرة اليد والرجل والاذن  
والعين والسففة واللمح والحلمة والالية واحدا الانتين والشفرين  
والثالث ما يجب فيه الثلث وذلك اربعة احدى طبقات الانف  
والامانة والدامغة والجائفة الرابع ما يجب فيه الربع وهو الجفن خاصة  
الخامس ما يجب فيه العشر وهو الاصابع **السادس** ما يجب فيه النصف  
العشر وهو خمسة اتملة الابهام والسن وموصحة الراس والوجه والشم  
لكل والبقل **التابع** ما يجب فيه عشر العشر وهو كسر الضلع والرقبة  
في القدم من كتابي الخلاصة اسقط القصاص كالمصان بالقتل  
في الحرم للمعافي **باب العاقلة** قاعله كل من جن جنابه  
فهو المطالب بها ولا يطالب غيره الا في صورتين العاقلة تحمل الدية في طلبة  
وشبه العمد والصبي المحرم اذا قتل صيدا او ارتكب موجب كفارة فالجمل  
على الولي الا في ماله **كتاب الرقة** قال النووي في تهذيبه الكفر  
اربعة انواع كفر انكار وكفر محمود وكفر عناد وكفر نفاق من اتى الله بواحدة منها  
لا يغفر له ولا يخرج من النار **قاعله** قال الشافعي لا تكفر احدا من اهل القبلة  
واستثنى من ذلك ما تكفر قطعا كقاذف عابسه ومكروم الجذبات وحشر



الاجساد والمجسمه والقابل بقدوم العالم الثاني ما لا تكفر قطعاً كلقايل  
بفضل الملائكة على الانبياء وعلى ابي بكر الثالث والرابع ما فيه خلاف  
والاصح التكفير او عدمه كلقايل خلق القرآن صح البلقيني التكفير والاكثرون  
عدمه وسأكت الشحين صح الحامي التكفير والاكثرون عدمه  
**صابط** منكر الجمع عليه اقسام احدها ما تكفره قطعاً وهو ما فيه نص  
وعلم من الدين بالضرورة بان كان من اموال الاسلام الظاهر التي تشترك  
في معرفتها الخواص والعوام كالصلاة والزكاة والصوم والحج وغيره الزنا وقوم  
الثاني ما لا قطعاً وهو ما لا يعرفه الا الخواص ولا نص فيه كفساد الحج  
بالجماع قبل الوقوف الثالث ما تكفره به على الاصح وهو المشهور المنصوص عليه  
الذي لم يبلغ رتبة الضرورية كحل البيع وكذا غير المنصوص على ما صحه الغروي  
الرابع ما على الاصح وهو ما فيه نص لكنه حتى غير مشهور كاستحقاق بنت  
الابن السادس محبت الصلب **صابط** كل من صح اسلامه صحته رده جزماً  
الا الصواب المميز اسلامه صحته على وجه مرجح ولا نص رده فاعده ما كان  
تركه كفراً ففعله ايمان وما لا فلا **باب التعريف فاعده** موافق  
معصية لاحد فيها ولا كفارة عزروا فيها احدها فلا يستثنى من الاول صور فيها  
الاولى ذوات الهيات في عزرائيم نص عليه الشافعي الحديث وحكي الماوردي في ذوات  
الهيات وجهين احدها انهم اصحاب الصفات بدون الكبار والثاني انهم الذين  
اذا اقر الذنوب لموا عليه وتابوا منه ونص عليه الشافعي على انهم الذين لا يعرفون بالسنة  
**الثانية** الاصل لا يعزروا حتى الفرع كما لا يخفى فانه وان لم يسقط حق الامام من  
ذلك صرح به الماوردي **الثالثة** اذا اقر على حليته في دبرها لا يعزروا اول مرة بل يسمي  
فان عاد عرخص عليه في المختصر وصرح به جماعة الرابعة اذا راي من يري بزوجته  
وهو محصن فقتله في تلك الحالة فلا تعزير عليه وان اختلفا على الامام لاجل الحجة  
والغيظ حكاه ابن الرفعة عن ابي داود ونقل الماوردي والخطابي عن الشافعي  
انه يجزله قتله باطناً وان كان يقاد به ظاهر **الخامسة** اذا نظر الميتة غيره  
ولم يرتدع بالرمي صريه صاحب البيت بالسلاح ونال منه ما ورد في قال الرازي عن النص

ولو لم ينل منه صاحب الدار عاقبه السلطان هذا العظم ومقتضاه عدم التعزير  
اذا نال منه وكانه حذره المعصية وقد يقال هذا من تعزير شرع لصاحب المنزل  
وان لم يستوفه فلا امام استيفاء **السادسة** اذا دخل واحد من اهل القوم الى  
الحمي الذي حماه الامام للضعف وخوفهم من عيسى بن قيس قال القاضي ابو حامد ولا تعزير  
عليه ولا عزيم وان كان عاصياً كذا في الهام وكلام ابو حامد في بيان الروضة ليس  
فيه وان كان عاصياً قال البلقيني ليس هذا بعاص وانما فعل مكرهاً ولا تعزير فيه  
**السابعة** اذا نذرتم اسلم فانه لا يعزروا اول مرة تغل ابن المنذر الاتفاق عليه  
**الثامنة** اذا كف السيد عبده ما لا يطبق الا يعزروا اول مرة يقال له لا تعذ فان  
عاد عزر ذكره الرازي **التاسعة** اذا طلبت الزوجة نفقتها بطلوع الفجر قال في الهام  
الذي اراه ان الزوج ان قدر على اخراجها فوجبه ولا يجوز تاخيرها وان كان لا يجس  
ولا يוכל به ولكن يقتضي منه العاشرة اذا عرخص اهل البقي بسبب للامام لم يعزروا  
على الاصح زوايد الروضة لانه ربما كان مهيماً لما عذرهم فيفتح سببه **باب**  
**القتال** وسبقني من الثاني صور الاولى الجماعة في رمضان فيه التعزير مع الكفارة  
حكي البغوي في شرح السنة الاجماع عليه وفي شرح المسند للرافعي ما يقتضيه وجوبه  
ابن يونس في شرح التقيي وقال البلقيني ما ادعاه البغوي غير صحيح فانه عليه السلام  
لم يعزروا الجماعة في نهار رمضان ولم يذكر ذلك احد من الائمة القدامى خصوص المسألة  
فالمعتمد انه لا يعزروا جرمه ابن الرفعة في الكفاية **الثانية** جماعة الخاضعين يعزروا على  
بلا خلاف مع ان فيه الكفارة نداء ووجوب **الثالثة** المظاهرة يجب لتعزير مع الكفارة  
**فصل** اقر البلقيني وقد ظاهر في عهد النبي صلى الله عليه وسلم جماعة ولم يرد انه  
عزروا احدا منهم **الرابعة** اذا قتل من لا يقاد به كانه وعبد وجب على التعزير كما نص  
عليه في الامم مع الكفارة **الخامسة** الجاني العنوس فيها التعزير مع الكفارة **ثم**  
ويكون التعزير في غير معصية في صور منها الصبي والمجنون يعزروا اذا اضلأ ما  
يعزروا عليه البالغ وان لم يكن فعلها معصية نص عليه في الكفاية وذكره القاضي  
حسين في الجواب ومنها في الجنون نص عليه الشافعي مع انه لا معصية فيه  
اذا لم يتقصده انما فعل المصلحة ومنها قال الماوردي يمنع المحتسب من يكتسب

ذلك



باللهو ويؤدب عليه الأخذ والعطي وظاهر يشمل اللهو المباح ومنها قال  
البلقيني حبس الحاكم من ثبت عليه الدين وادعى الاعتسار لا وجه له إلا أن يدعي  
أن هذا طريق في الظاهر بين الناس إلى خلاص الحق فيفعل هذا عملاً  
بأن الظاهر الملاء **باب المحامد قاعده** قال الشيخ أبو حامد  
وغيره لا يجوز للسلم أن يدفع مالا إلى الكفار المحاربين إلا في صور إذا أحاط الور  
بالمسلمين من كل جهة ولا طاقة بهم وإذا كان في أيديهم أسرى من المسلمين يجب  
افتداؤهم وإذا جاءت امرأة مسلمة في زمن الهندية وجب دفع مهر إلى زوجها  
في قول ضعيف **باب القضاء** ضابط قال الكافي قال العبادي  
لا يحبس المريض والمخدر وابن السبيل بل يؤكل لهم ولا يحبس الركب ولا القيم إلا في  
دين وجب معاملة قال يترج ولا تحبس الكفيل إذا غاب الكفول حيث  
لا يجب عليه احضاره ولا تحبس الممنوع من أداء الكفارة في الأصح لا يفتاؤدى بغير  
المائة بخلاف الزكاة والعشور **قاعده** من حبسه القاضي لا يجوز إطلاقه  
إلا برضى خصمه أو بثبوت فليسه وزيد عليه أن يؤدي ما عليه من الحق واستشكل  
بأنه قد يتلف قبل وصوله إلى المستحق فيفوت حقه ولو ادعى شخص أنه له على  
مسيون حاراً أحد من الحبس لسمع الدعوى بغير إذن الذي حبسه **باب**  
**الشهادات** قال الصدوق وهو الحارثي يشهد بالسمع في اثنتين وعشرين  
موضعاً النسب والموت والنكاح والولاية الولي وعزله والرضاء ونفقه  
الزوجه والصدقات والاستيلاء القديم والوقف والتقدير والتجريح  
لغيره بذكره الشاهد والاسلام والكفر والرشد والسفه والجهل والولان والوصا  
والحرية والقسامة وزاد الماوردي فاقن النووي بأن شرط الواقف لا يثبت  
بالاستفاضة قال ابن الصلاح نفقها الظاهر بثبوت ضمها إذا استهدده معاصر  
الوقف لا استقلالاً ولا رضاً ما لا يبرهان الدين ابن الفرج وهو غير الشهادة  
برؤية الهلال اعتماداً على الاستفاضة قال السبكي لم أره ذكره ذلك وما لا  
إلى خلافه **قاعده** كل ما شرط في الشاهد فهو معتبر عند الأدلة لا التحمل إلا في  
النكاح ضابط قال الإمام قال الأئمة الجهر الباطنة تغرق في ثلاث الشهادات

وصحح في قوله وقاله

على الاعتسار وعلى العداله وعلى ان لا وارث له **قاعده** الشهادة على النفي  
لا تقبل الا في ثلاثة مواضع احدها الشهادة على ان الامال له وفي شهادة الاعتراف  
الثاني الشهادة على ان لا وارث له الثالث ان يصفه الى وقت مخصوص كان  
يدعي عليه قتل او اطلاق او طلاق في وقت كذا فثبت له بان ما فعل ذلك  
في هذا الوقت فانها تقبل في الأصح **ضابط** قال ابن أبي الدم لا تقبل الشهادة  
في الحقوق المالية الا بشرط احدها تقدم الدعوى بالحق المشهود به الثاني  
استدعاء المدعي ادائها من الثالث اصفا الحاكم اليه واستماعها منه  
وهل بشرط اذنه في الادافه نظره وهو من الادب الحسني الرابع لفظه شهد  
فلا يكفي غيرهما كعلم واحرم والحق على الصحيح قال ومقابلته وان كان منقاساً  
من طريق المعنى لكنه بعيد من جهة المذهب لأن باب الشهادة ما يدل على التقيد  
فلا يدخل فيه القياس الخاص الاقتصار على ما ادعاه المدعي فلو ادعى بالحق شهد  
بالغير لم تثبت الزيادة قطعاً وفي ثبوت الالف المدعي بها خلاف فعدم في تفريق  
الصفقة **الحاشية** ان يؤدي كل شاهد ما تحمله من حجاب حتى لو قال شاهد  
بعد اداعته وبذلك اشهد او اشهد بمثل ما شهد به لم تسمع حتى يقر بما تحمله  
صرح به الماوردي قال لأن هذا اخبار وليس ياد الشاهد قال ابن أبي الدم  
وهو كلام صحيح حسن قال وغندي ان قوله اشهد بما وضعت به خطي لا تسمع  
ايه **قاعده** صرح بهذا الاخبار ابن عبد السلام السابع ان يقبل ما  
سمعه اولاه الى الحاكم فلو شهد باستحقاق زيد كذا على عمرو لم يسمع الموضع  
التي يجب فيها ذكر السبب منها الاخبار او الشهادة بجاسته الى وبالر  
وبالجرع وقد اجابوا فيها بثلاثة اجوبة مختلفة مع ان مدركاها واحد وهو  
اختلاف العلماء في اسبابها فقالوا انما يجب بيان السبب من العامي والفقير  
المخالف ويقبل الاطلاق من الفقيه الموافق ومحمول في الرد قبول الاطلاق  
من الموافق وغيره في الجرح بيان السبب في الموافق وغيره واعتذر بذلك  
في الجرح بأنه منوط باجتهاد الحاكم لا بعقيدة الشاهد فلا بد من بيان السبب  
الحاكم اقادح هو امر لا وفي الرد بأنه انما يقبل الاطلاق فيها لأن الظاهر من





العدل الاضباط في امر الدم مع ان المشهود عليه قادر على التكذيب  
 بان ينطق بالشهادتين والمجروح لا يقدر على التكذيب **تنبيه**  
 صرح الماوردي والرواية في وعدها بان لو قال الشاهد انا مجروح قبل  
 قوله وان لم يقصر الجرح ومنها الشهادتان باستحقاق الشفعة يجب بيان  
 سببها من شره او جوار بلا خلاف ومنها الشهادتان بان هذا وارثه لا  
 تنفع بلا خلاف حتى يبين الجهة من ابيه او بنوه او غيره ذلك لا خلاف  
 المسألة اصب في توارث ذوي الارحام ومنها لو شهد بصفديع او غيره من  
 العقود لم يبين صورته فهل تسمع اولاد من التفصيل فيه خلاف ومنها  
 لو شهد انه ضرب بالسيف فوضع رأسه قال المجروح تقبل وقال القاضي  
 حسين لا بد من الغرض لا يصح العظم لان الابحاح ليس مخصوصا بذلك  
 وتبعه الامام ثم تردد فيما اذا كان الشاهد فقيها وعلم الحاكم انه لا يطلق  
 لفظ الموصحة الاعلى ما يوضح العظم ومنها لو شهد بان يقال هذا الملك عن  
 مالكه الى زيد فالراجح ان لا يسمع الا ببيان السبب وقيل لا يحتاج اليه وقيل  
 ان كان الشاهدان فقيهين موافقين لمذهب القاضي فلا حاجة الى بيان  
 السبب والا حجت ومنها اذا شهد ان حاكما حكم بكذا فلم يبينه فالصحيح  
 القول وقيل لا بد من تعيينه لاحتمال ان يكون الحاكم عدوا للمحكوم عليه او لا المحكوم  
 له ومنها اذا شهد ان بينهما رضاء محرما فالجرح انه لا بد من التفصيل و  
 اختيار الامام وطائفة عدمه وتوسط الرازي فقال ان كان الشاهد فقيها موافقا  
 قيل والا فلا ومنها الشاهد بالاكراه لا تقبل الا بمقتضى العقل والدين والفقهاء  
 الموافق وغيره ومنها الشهادتان بشرط الجرح والاصح الاكراه بالطلاق وقيل لا بد  
 من التعرض لكونه كان مختارا عالما بانها حرة ومنها لو باع عبدا ثم شهد ان كان له  
 رجع ملكه اليه قالوا لا تقبل ما لم يبين سبب الرجوع من اقاله وغرها ونحوها  
 ومنها الشهادتان بالبرقة بشرط طيها ببيان كيف اخذ وهل اخذ من  
 حرز وبيان الحرز وصاحب المال ومنها الشهادتان بان نظر الوقف الفلاني لفلان  
 فانه يجب بيانه سببه ولا تقبل مطلقة كما افق به ابن الصلاح كمسئلة انه وارثه

مطلب انتقال الملك

ومنها الشهادتان ببراءة المدعى عليه من الدين المدعى به قال المجروح لا تقبل مطلقة  
 للاختلاف في اسباب البراءة وخالفه العبادي ومنها الشهادتان بالبراءة بشرط  
 بيان الاختلاف فيه ومنها الشهادتان بانقضاء العدة للاختلاف العلامية ومنها  
 لو شهد بان يوم البيع ويوم الوصية مثلا كان زيدا العقل بشرط ان قاله  
 الزباني ومنها الشهادتان بان هذا يستحق هذا الوقف ومنها الشهادتان بان فلانا  
 طلق زوجته لا يقبل حتى يبين اللفظ الواقع من الزوج لانه يختلف الحال بالفرج  
 والكنية والتجيز والتعليق قاله في الاقوال ومنها الشهادتان بان بلغ بالنسب  
 لا يقبل حتى يبينه للاختلاف العلامية بخلاف ما لو لم يقل بالنسب فانها تسمع ومنها  
 الشهادتان على الزنا لا بد من بيان انه راى ذكره في فرجها ومنها الشهادتان ان عدا  
 من رمضان هل تقبل مطلقة اولاد من النضر يحرم وبه الهلال لاحتمال ان يكون  
 مسئلة الحساب المتجه الثاني وصرح ابن ابي الدم وغيره بالاول ثم بعد ان اخترت  
 الثاني فاختار ابي السبكي قوله الجلبات فقال قوله الشاهد ان الليلة اول  
 الشهر ليس فيه الغرض للهلال أصلا فيحتمل ان يقال لا يقبل لان الشاهد انما  
 بالروية او استحتمال العدد واستحتمال العدد يرجع الى روية شهر قبله حتى لم يتغير  
 الشاهد في شهادته الى ذلك ينبغي ان لا تقبل او تجري فيه الخلاف فيما اذا شهد  
 الشاهد بالاستحقاق من غير بيان السبب فحينئذ خلاف لان ذلك وظيفة الحاكم  
 ووظيفة الشاهد الشهادتان بالسبب فقط قال وهذا احتمال اخر لا بد من وجوب  
 التوقف وهو احتمال انه اعتمد الحساب كما ذكر احد الوجهين في جواز الصوم  
 بالحساب اذا دل على طلوع الهلال وامكان رويته فلهذا يحتمل ان يقال لا يقبل  
 الحاكم شهادته حتى يستفسر ويحتمل ان يقال ان عدالة تمنعه من اعتماد الحساب  
 ومن التوسط المانع من ادراك الشهادتين ومقتضى الحمل على ما راى وانما توارثه  
 الخبر برويته قال وهذا هو الاظهر وجوبه ابن ابي الدم انتهى ومنها قال السبكي  
 اذا تقضى الحاكم حكم احد من مستند وانما يلزم القاضي بيان السبب اذا لم  
 يكن حكمه نقضا ومنها لو مات عن اثنين مسلم ونظري فقال كل مات علي ديني فقام  
 كل دينه اشترط في بيته النظري ان نفس كلمة التصرع مختص به النصاري

تفسير

مطلب الشهادتان بان

18



كالتمثيل وهل يشترط في بيعة المسلم تبين ما يقتضي الاسلام فيه وجهان  
 لا اتم فديوهون ما ليس بسلام اسلاما ومنها اذا ادعى دارا في يد رجل واقام  
 بيعة بملكها واقام الداخل بيعة انما ملكه هل يسمع مطلقا او لا بد من استناد  
 الملك الى سبب الاصح الاول ونرجح على بيعة الخارج اليد **ومنها** قال ابن ابي ادم  
 شاع في لسان ائمة المذهب ان الشاهد اذا شهد باستحقاق زيد على عمرو وهما  
 مثله هل يسمع هذه الشهادة فيه وجهان والمشهور فيما بينهم انها لا تسمع  
 قال وهذا لم اظفر به منقولا مصرحاً به **مسألة** اعتراف الذي تلقينته من كلام  
 المراءنة وفهنته من مدارج مباحثهم ان الشاهد ليس له ان يترتب الاحكام على  
 اسبابها بل وظيفة ان يفعل ما سمعه منها من اقرار او عقد تباع او غير ذلك  
 او ما شاهد من التقويض والاذعان فينقل ذلك الى القاضي ثم وظيفة الحاكم ترتيب  
 المسيات على اسبابها فالتشاهد تفسير والحكم مصرف والاسباب الملزمة بخلاف  
 فيها فقد دطن الشاهد ما ليس بملزم وسبب الا ازام فكل نقل ما سمع او رآه والحكم  
 مجتهد في ذلك انتهى وقال في المطالب حتى نقضي الفقهاء المواضع التي لا يحتمل فيها  
 الخبر الا مفصلاً فبلغت ثلاثة عشر ان الماحس وان فلانا سفيه وانه وارث  
 فلان وان بين هذين رضاء وانه يستحق النفقة والزنا والافوارة والردة و  
 الجرح والاكراه والشهادة على **شهادة** غيره وانه قد فقه وانه المقدور فمحض وانه  
 شفيع وانها مطلقة ثلاثا وقال الشيخ عن الذين ضابط طه هذا اكله ان الدعوى في  
 الشهاد والرواية المنزدة بين ما يقبل وما لا يقبل لا يجوز الاعتماد عليها  
 اذ ليس جملها على ما يقبل اولى من جملها على ما لا يقبل والاصل عدم ثبوت الشهود به  
 والمخبر عنه فلا يترك الاصل الا بيقين او ظن يعتمد الشرع على مثله الشهادة على  
 فعل النفس فيه **فروع منها** قول المرصعة امتهن اني ارصعته وفي الاكراه ذلك  
 وجهان اصحهما القول والثاني لا لانها شهادة على فعل النفس فليقل انه الرصع  
**ومنها** قول الحاكم بعد عزله امتهن اني حكمت بكذا وفيه وجهان الصحيح  
 عدم القبول **ومنها** القسم اذا استواء ثم شهد البعض اشركا على بعض ايم فموقوف  
 واستوفوا حقوقهم بالقسم والصحيح عدم القبول ايضا **ومنها** لو شهد الاب واخر

انه زوج ابنته من رجل وهي تنكر قال السبكي قياس المذهب انها باطلة وقد  
 فرق الاصحاب بين مسئلة المرصعة ومسئلة الحاكم والقاسم بان فعل المرصعة  
 غير مقصود وانما المقصود حصول اللين الى الجوف واما الحاكم والقاسم ففعلها  
 مقصود ويزكيان انفسهما لانه يشترط فيه عدلتهما قال السبكي وزادة اخرى  
 في شرح كون الحاكم والقاسم مقصودا انه انشا حديث حكما لم يكن لان حكم الحاكم  
 الزام ويرفع الخلاف وقسمة القاسم تتميز الحقين وهذه الاحكام حدثت من  
 فعلها من حيث هو فعلها واما فعل المرصعة فليس بانشا بل هو محسوس ولم يترتب  
 عليه حكم الرضاء من حيث هو فعلها بل ولا يترتب عليه اصلا بل على ما بعده وهو حصول  
 اللين الى الجوف حتى لو وصل غير ذلك الطريق حصل المقصود فبان الفرق بين المرصعة  
 والحكم والقاسم قال والذي **يسمى** فعل الحاكم والقاسم تزويج الاب فانه انشا لعقد  
 النكاح يترتب عليه فاذا شهد به كان كشهادة الحاكم والقاسم سواء قال وكذلك  
 لو ان رجلا وكل وكيلاً في بيع داره ومضت مدة يمكن فيها البيع ثم عزله ثم شهد به  
 اخر انه كان باعها من فلان قبل العزل ينبغي ان يكون مثل الحاكم وماله منقول  
 وقد ذكر الاصحاب حكم اقراره ولم اراهم ذكر واحداً شهادته انتهى كلام السبكي **ومنها**  
 الشهادة على الزنا قال الهروي في الاسراق يقول امتهن اني رايت فلان ابن فلان  
 زنى فلانة وغيب فرجته في فرجها وقال الرازي في الجرح يشترط البصر لسبب روية  
 الجرح او سماع فلا بد ان يقول رايت في نفسي وسمعتة يقدى ومقتضى ذلك الاتفاق  
 على قبول هذه الصيغة **ومنها** قال ابن الرفعة في الكفاية اذا كان محل الشاهد  
 على الاقرار من غير استرعا والاحصون عنده قال في سعادته امتهن اني سمعتة يقر  
 بكذا او لا يقول امتهن اني سمعتة يقر وهو في الجاوي لما ورد في هكذا قال وراية  
 ايضا في ادب القضا للكرابيبي صاحب الشافعي **ومنها** قال ابن ابي ادم يقول  
 شاهد النكاح حضرت العقد الجاري بين الزوج والمزوج والشهدين ومن الناس  
 من يقول امتهن اني حضرت في لفظ الاصول اصوب ولا يبعد تصحيح الثاني وهو  
 قريب من الخلاف في المرصعة قال ومثل هذا شهادته المبرور بولاية الملال ان يشهد  
 ان هذه اول ليلة تم امره فان فيمكنني به استناد اي روية الملال وان قال امتهن



اني رأيت فيه النظر المتقدم قال ابن السبكي وخرج منه ان في استعداي  
 رأيت الهلال خلافا كالمربعة والصحيح القول قال ولما توافق على ذلك  
 بل يقبل قطعا وليس كالمربعة قال وممن خرج لقبول استعداي **رأيت**  
 الهلال القاضي **حسين** والامام والرافعي والهروري في الاشراق وابن شراقة  
 من مقدمي اصحابنا قال ولا ريب في ذلك ولا اعلم احدا من العلماء قال انه  
 لا يقبل وانما هو بحث تجري بين الفقهاء وهو بين الفساد دليل لا نقلا قال  
 السبكي الذي اوجب له ذلك ظن ان مثل هذه المربعة من جهة انه امر محسوس  
 يرتب عليه حكم قال وليس كذلك وجه الالتباس ان فعل المربعة على الجملة  
 فعل يرتب عليه انزوا مارونية الشاهد فليست فعلا وانما هي ادراك والادراك  
 من نوع العلوم لا من نوع الافعال ونصيص الشاهد عليه تحقيق ليقينه وعله  
 قال وقد ذكر الاصحاب تعرضوا للشاهد للاستفاضة اذا كانت مستقلة واختلوا  
 في قوله ولا يتوهم جريان ذلك هنا لما في القرض للاستفاضة من الايدان بعد التحقيق  
 عكس القرض للروية فانه يؤكد التحقيق انتهى **صاحب** لا تقبل شهادة التائب  
 قبل الاستبراء الا في صور **احدها** يشاهد الزنا اذا اوجب عليه الحد لعزم تمام الحدود  
 وثاب قبل في الحال من غير استبراء على المذهب **الثاني** قاذف غير المحض الثالث  
 الصبي اذا فعل ما يقتضي تقسيم البالغ ثم تاب وبلغ بايما لم يعتد فيه الاستبراء  
 الرابع مخوف الفسق اذا تاب وافر وسلم نفسه للحد ذكره الماوردي والرويان  
 وقال في **المهمات** وهو ظاهر قال البلقي وهو مذهب **الخامس** المرتد ذكره  
 الماوردي ومما لا يحتاج فيه الى الاستبراء في غير هذه القاضى اذا اتقى عليه  
 القضاء واستعصى فلا جاب بعد ذلك ولي ولم يستبرأ الا لا يمنع الامتناع والاولي  
 اذا عصى عصى فلو زوج بعد ذلك مع بالاستبراء والعازم في معصية يعطى اذا تاب  
**قال** لنا صور في بعضها على شاهد الزنا ان يودي الشهادة به وذلك اذا  
 خلق بتركه حد كما اذا شهد ثلاثة بالزنا ذكره الماوردي والرويان وقيل في  
 الكفاية قال الرضوي وهو ظاهر **باب الدعوى والبيات** قال الماوردي  
 في الحاوي الدعوى على سنة ارضي لمحيي وفاسده ومجمله وزايله وكاذبه والصحي

ما اجتمعت فيها شروط الدعوى والفاصد ما اخل منها شرط في الدعوى كما اذا ادعى  
 السلم نكاح مجوسيه او الحر الموسر نكاح امته او المملوك كما اذا ادعى كدعوى المتيه  
 او سب الدعوى كدعوى الكافر شر المصحف والمسلم وطلب تسليمه وكذلك من ذكر  
 سبنا باطلا لا صحاقه والمجمل كقوله في عليه شي وهي الدعوى بالمجهول  
 فلا تسمع الا في صور متباينة والناقصة اما النقص صفة كقوله في عليه الف ولا  
 بين صفتها او شرط كدعوى النكاح من غير ذكر الزوج وشهود وكذا ما لا تسمع الا في  
 ومالك العذر وحقا جبراما فلا يشترط تعيين ذلك عند ادعاء بل يكفي تحذير الارض  
 والاراضة اذ لا تسمع الا في صورة متباينة ولا تسمع الا في صورة متباينة ولا تسمع الا في  
 وجد وتارة تقصد حق ابقته على ان يقبلني اذا استقلت وكاذبه وهي  
 المستحيلة كمن ادعى ملكه انه تزوج فلانه امس بالصر **قاعدة** كل امين  
 من مرفق ووكيل وشريك ومقارض وولي محجور ومثله في يملك ومثله في  
 لقيط ومساجر واجير وغيرهم يصدق باليمين في التلف على حكم الامانة ان لم يذكر  
 سبنا او ذكر سبنا خفيا فان ذكر سبنا ظاهرا غير معروف فلا يحد من اثباته  
 او عرف عموم لم يجز الى يمين او عرف دول عموم صدق بيمينه وكل امين  
 يصدق في دعوى كدعوى **اليمين** على من ابقته اما جزا او على المذهب الا المرفق  
 والمشاف **قاعدة** اذا اختلف العازم والمفروض في القيمة فالقول قول  
 العازم لان الاصل براءة ذمته **قاعدة** اذا اختلف الدافع والقاضي في الجهة  
 فالقول قول الدافع الا في صور الاولى بعث الى بيت من لادين له عليه شئ  
 قال بعثته بعض وانكر المبعوث اليه فالقول قوله قال الرافعي في الصداق الثانية  
 عمل ركاة وتنازع هو والقاضي في اشراط التحجيل صدق القاضي على الامم **الثالثة**  
 سأل سائل وقال اني فقير فاعطاه ثم ادعى دفعه قرضا وانكر الفقير صدق  
 المقلان الظاهر معه خلاف ما اذا لم ينل اني فقير فالقول قول الدافع  
 قال القاضي **مسائل** الدعوى بالمجهول خمس وثلاثون مسئلة  
 جمعها قاضي القضاة الفضل جلال الدين البلقيني ونقلها في خطا شيخنا  
 قاضي القضاة علم الدين **الاولى** دعوى الوصية بالمجهول صحيحة فاذا ادعى

مطاله قال بعض  
 بعضه وانكر المبعوث



على الوارث ان مو ترك اوصى لي ثوب او شي سمعت **الثانية** اقر  
بالمجهول نسمو الدعوى به على المتقاضي قال الراعي منهم من تنازع كلامه فيه وفيما  
ذكر نظر فان الارح عنه انه اذا اقر مجهول حبس لتفسيره ولا حبس الا مع  
صحة الدعوى **الثالثة** المفروضه اذا حضرت لطلب الفرض من القاضي فترضا  
على انه لا يجب المهر بالعقد فانما يدعي مجهول **الرابعة** المتعده فيها اذا حضرت  
المفارقة بسبب من غير جهتها التي لا شرط لها اولها الكل بطلبها فانها تدعيها  
من غير احتياج الى بيان ثم القاضي يوجب لها ما يقتضيه الحال من سائر اعيان  
وتوسط **الخامسة** النفقة تدعي بها الزوجه على زوجها من غير احتياج الى بيان  
ثم القاضي يوجب ما يقتضيه الحال من سائر اعيان وتوسط **السادس** الكسوم  
كذلك الادام كذلك **السابعة** الممك ذلك ويلحق هذه الاربعه سائر الواجبات  
للزوجات **الثامنة** نفقة الخادم **التاسعة** كسوته وادامه الحاديه عشر الدعوى على  
الحاقله بالديه ختلف فرضها بحسب السبار والتوسط فيجوز الدعوى بها من غير  
احتياج الى بيان والقاضي يوجب بعض ما يقتضيه الحال **الثانية عشر** الدعوى  
بالفرع لا يحتاج فيها الى بيان والقاضي يوجب غرض متفق منه نخس من الابل **الثالثة عشر**  
عشر الدعوى بنفقة الغريب لا يحتاج الى بيان والقاضي يفرض ما يقتضيه الكفايه  
**الرابعة عشر** الدعوى بالخلوه **الخامسة عشر** الدعوى بالارش عند امتناع الزوج العيب  
القدم **السادس عشر** الدعوى بان له طليق في ملك غيره او احراما في ملك  
غيره قال الهروي الاصح انه لا يحتاج الى علام قد الطريق والمجرى ويلحق خدي  
الارض التي يدعي فيها **السابع عشر** الواحد من اصناف الركاهة في البلد المحصور  
اصنافه يدعي على مالك استحقاقه ثم القاضي يعين له ما يراه ما يقتضيه حاله  
شرعا وقد تنعده هذه الصور بحسب الاصناف من جهته ان العامل يدعي استحقاقه  
والقاضي يفرض له فيه اجرة المشاورة **الثاني عشر** يفرض ما يراه لا يفتأ حاله فتسلم ثمانية  
صور **الثامنة عشر** شاهد الوقعت بطلب حقه من الغنيمه ويدعي بذلك  
على امير السريه والامام يعين له ما يقتضيه الحال **الثانية عشر** مستحق الرخ  
بطلب حقه من الغنيمه كذلك وكذلك فيما اذا انفرد النساء والصبيان والعبد

بغزوة

بغزوة العشرون الشروط له جارية مبهمه في الدلالة على القلعة يدعي بها  
على امير السريه والامام يعين له جارية من الموجودات في القلعة **الحادية عشر**  
والعشرون مستحق السلب اذا كان للمسلمون جنائب فانه يدعي على امير  
السريه عند الامام حقه من جنبيه قتيله والامام يعين له ما يراه على الارح  
**الثانية والعشرون** مستحق النفي يدعي على عمال النفي والغنيمه حقه والامام يعطيه  
ما يقتضيه حاجته **الثالثة والعشرون** من يبيع الحق الخس سوى المصالح وذوي القرى  
يدعي واحد منهم على عمال النفي حقه والامام يعطيه ما يراه مما يقتضيه حاله شرعا  
وقد تنعده هذه الصور الى ست بحسب نقيه الاصناف والنفي والغنيمه **الرابعة عشر**  
والعشرون من سلع عينا الى شخص في حياضها وشك صاحبها في نقيه فلا يدري ايطالب  
بالعين او بالقيمة فالاصح ان يدعي على الشك ويقول لي عنده كذا فان بقي فعليه  
رد وان تلف قيمته ان كان متقوما او مثله ان كان مثليا **الخامسة والعشرون**  
الوارث الذي يورث في حقه بالا حياط يدعي على من في يده المال حقه من الارث والقاضي  
يعطيه ما يقتضيه الحال وقد تنعده هذه الصور بحسب المفقود والحق والحمل  
الى **الثلاث** **السادس والعشرون** المكاتب يدعي على السيد ما اوجب الله اياه وحطم  
والقاضي يفعل ما يقتضيه الشرع **السابعة والعشرون** من خسر لطلب المهر وهذه غير المفوضه  
لان المفوضه تطلب وقد تنعده هذه الصور بحسب الاحوال من فساد الصداق ووطي  
الشبهة ووطي الاب جارية ابنه ووطي الشريك والمكره الى خمس صور وان قيل هذه  
لا يحتاج فيها الى تعيين لان الذي سبق في المفوضه انما هو تفريع على انها لا يجب لها  
بالعقد فدل على انه اذا قلنا يجب بالعقد فجب بالتعيين قلنا ليس كذلك بمراد وانما  
بذلك ان على قول العوجوب بالعقد تطلب بالمهر لا بالفرض على احد الوجهين قلنا للظالمه  
بالفرض فان اوصياه بالعقد فمن قال يتشطر بالطلاق قبل المهر وهو الرجوع  
قال ليس لها طلب الفرض لكن لها طلب المهر نفسه كالووطيها ووجب مهر المثل  
تطلب به لا بالفرض ومن قال لا يتشطر قال لها طلب الفرض وطلب المهر والمهر  
كلاهما لا ينفك عن جهالة والقاضي ينظر في مهر المثل ما يقتضيه الحال **الثانية عشر والعشرون**  
زوجه المولى تطلبه بالنفيه والطلاق **الثانية عشر والعشرون** جنائنه المستولى



بعد الاستيلاء يدعي فيها على الذي استولها بالفد الداجب والقاضي يعطي باقل  
الامر من من قمتها والارش وكذا اذا قيل السيد عبد الجاني او اعتقه اذ كان مرسرا  
فانه يلزمه الفدا ويدي به والقاضي يقضي باقل الامر من واذا اقرت الصور ان انتقلت  
الى ثلاث **الثلاثون** اذا اجتمع على عبد في حال رقه فقطعه يله مثلا ثم عتق ومات  
بالسرايه فوجب دية حرة وان السيد فيها على الاصح القولين اقل الامر من من كل الدية ونصف  
القيمة فاذا ادعى السيد على الثاني بطلان حقه من جهة الجانية والقاضي يقضي له ما يقتضيه  
**او الثلاثون** اذا قطع ذكر حنث مكل وانثبه وشفره وقال يعقوب عن القضاة  
وطلب حقه من المال فانه يعطي المتيقن وهو دية الشرفين وحكومة الذكر والانثيين فهذه  
يدعي به مبهما والقاضي ما يقتضيه الحال وفيه صور اخرى فيها اقل بعد ادها بكثر العدد  
**م والاربعون** دعوى الطلاق المبهم جائز ويلزم الزوج بالبيان اذا ادعى  
معينه وبالتعيين اذا لم يعرف ان امتنع حبس **س والاربعون** حتى على من قطع يله  
خطا مثلا ثم ارتد المزوج ومات بالسرايه فانه يجب المال على اصم القولين والنصوص  
انه يجب اقل الامر من الارش ودية النفس فيدعي **م** حتى ذلك على الجاني  
بالحق والقاضي يقضي ما يقتضيه الحال ويلحق بهذا ما ينظرها من الجانيات مما فيه  
اقل الامر من **س والاربعون** اذا استقدم عبده المزوج المكنس فان عليه  
اقل الامر من من النفقة واجرة الخدمة فتدعي زوجت على السيد نفقتها والقاضي  
يوجب لها ما يقتضيه الحال **و الثلاثون** اذا اوصى لزيد والفقر بالفد درهم  
مثلا فان لزيد ان يدعي على الوارث حقه مبهما والقاضي يقضي له مذهب بناء على  
انه المستحق له اقل متمول وكما فيه اقل الامر من في غير الجانيات يستفاد حكم  
ما سبق وكما فيه اقل متمول من غير ما ذكر وحكم ما ذكر والله تعالى اعلم **قال**  
العزيمي في ادب القضاة دعوى بالجهول تقضي في سائل منها كمالا كان المطلوب فيه  
موفقا على تقدير القضي فان الدعوى بالجهولة تسمع فيه كالمفروض بطلب الفرضي  
والواهب يطلب التواب اذا قلن بوجوبه ومنه الحكم مات والمنفعة ودعوى  
الكسب هو والنفقة والادام من الزوج والفرس ومنها الوصية والاقرار ومنها  
ما ذكره الفقهاء في قنونه انه لا تسمع الدعوى بالجهول الا الاقرار والغصب اذا ادعى

انه غضب منه ثوبا مثلا ومنها دعوى المستر فيما صحه الطردي وحزم به شرع الزواني  
وقال ابو علي الثقفي لا بد من ذكر قدره **قال العزيمي** وقد يقال ان كان المرو مستحقا في  
الارض من كل الاراضيها فالامر كما قال الطردي وان كان حقه منحرا في جهة من  
الارض وهو قدر معلوم فينتج ما قاله الثقفي **ومنها** قال ابن ابي الدم اذا ادعى ابلا  
في دية او جسيما في غرة ما يترط ذكر وصفها لان اوصافها مستحقة شرعا **ومنها**  
ذكر الرفع في الوصايا انه لو بلغ الطفل وادعى عليه وليه الاسراف في النفقة فلم يعط  
قدرا فان الولي يصديق بيمينه وظاهر سماع هذه الدعوى بالجهولة لكنه قال في المسألة  
اذا ادعى المالك خيانة العامل فان بين قدر ما خان به سمعت دعواه **وصدق**  
العامل بيمينه والا فلا تسمع الدعوى للجها له انتهى **قال العزيمي** وينبغي ان يكون كذلك  
في المسألة قبلها **قاعدة** اذا انكل المدعي عليه ردت اليه من على المدعي ولا يجزئ بجره ذلك  
الذي صور **منها** اذا طلب الساعي الزكاة من المالك فادعى انه باذل في ائثار الحول والحقه  
الساعي خلفه ندبا وقيل وجوبا فعلى هذا اذا انكل والمستحق غير محصور اخذت منه  
الزكاة ولا يخلف الساعي ولا الامام **ومنها** الدعي اذا غاب وعاد مسلما وادعى ان  
اسلم قبل السنة وانكر عامل الجنب فيه ما في الساعي **ومنها** اذا مات من لا وارث له  
فادعى الحاكم او مضوبه على جيب انسان يدين للبيت وحديث تذكره فانكر وكل فقيل  
يقضي بالكل ولا يصح الرفع في ان تجس حق يقرأ وخلف **ومنها** قيم السيد والوقف اذا ادعى  
السيد او للوقف وكل الدعي عليه ففيل رد على المباشرة او جدها ربحها عند الرفعي  
التقرنه يمين ان يكون باشر بسبب ذلك بنفسه **قاعدة** والا فلا فلو ادعى ائلاف مال الوقف  
ونكل لا ترد ثم قيل يقضي بالكل وقيل تجس حتى يقرأ وخلف **ومنها** لو ادعى الاسير استعمال  
الانبات بالاد وحلف فان ادعى ان يقرأ ففيل وهذا يقضي بالكل **صاير** كل من  
ثبت له يمين فأت فافها تثبت لوارثه الذي صوره وهي ما اذا قالت الزوجه نقلتني فقا  
بل اذنت الحاجة فانه يصدق فان مات لم يصدق الوارث بل دعي على المذهب **قاعدة**  
قالا الزواني في الفروق كل ما جاز للانسان ان يشهد به فله ان يخلف عليه وهذا الاجر  
له العكس في صور **منها** ان يخبره نفقة ان فلا تقتل اباه او غضب ماله فانه  
خلف ولا يشهد وكذا الوارث **قاعدة** امورته اناله دينا على رجل او انه قضاه فله



الحلف اذا قوى عنده صحته ولا يشهد بمثل ذلك لان باب اليمين اوسع من  
باب الشهادة اذا حلف الفاسق والعبد ومن لا يقبل شهادته ولا يشهدون  
**قاعدة** اليمين في الاثبات على البت قطعا وفي النفي كذلك ان كان على نفي  
فعل نفسه او عبده او دابته الذين في يده وان لم يكونا ملكا والا فعلى نفي العلم  
وقال في المطلب كل يمين على البت الا نفي فعل الغير وهو ضبط مختص ومع ذلك  
نقض ما اذا ادعى الموضع التلف ولم يحلف فان المذهب ان الموضع يحلف على نفي العلم  
**قاعدة** لا تسمع الدعوى واليمين ملك سابق كقولهم كانت ملكي اس ملاحضتي يقولون  
وم يزل او لا يعلم من لا الا في مسائل **مسألة** اذا ادعى انه اشترى من الخصم من سنة  
مثلا او انه اقر له به من سنة او يقول المدعي عليه لادعي كان ملكك اس وهو الان  
ملك فيؤخذ باقراره **ومنها** اذا شهدت بيمينه احدكما بان هذه الدابة ملكه تحت  
في ملكه فانها تقبل وتقدم على بيمينه احدى بان هذه الاخر اذا شهدت بالملك  
المطلق لان بيمينه التنازع تنفي ان يكون الملك لغيره والفرق بين ذلك وبين مالوك  
ملكه من سنة مثلا ان تلك الشهادة باصل الملك فلا تقبل حتى تثبت في الحال والشهادة  
بالتنازع شهادة بيمين الملك وانه حدث في ملكه فلم يفتقر الى اثبات الملك في الحال  
فلو شهدت انها بنت دابته فقط لم يحكم له بها الا انها قد تكون بنت دابته وفي ملكه  
لغيره بان يكون او هي لغيره وفي محل ومثل ذلك هذه بان هذه الثمر حصلت  
من شجرة في ملكه وان هذا الثمر حصل من قطنه والفرق بين بيضه والخمر من  
دقيقه والاثبات هنا ان يقولوا وهو ملكه كما شرطناه في الدابة **ومنها** لو شهد  
بان اشترى اها من فلان وهو ملكها فالراجح قبول هذه البينة بخلاف الشهادة بملك  
سابق وان لم يقولوا انها لملك المدعي ويقوم مقام قولهم وهو ملكها قولهم وتسلمها  
منه او سلمها اليه **ومنها** اذا ادعى مورثه ثوبي وترك كذا اوقام بيمينه به في الامم  
انها تقبل وليس كالشهادة بملك سابق **ومنها** لو شهدت بان فلانا ملك  
للمدعي باليمين ولم يردوا على ذلك فانه يحكم له باليمين لان الملك ثبت بالعلم فيستحق  
الى ان يعلم زواله وقيل ان يشهد بالملك في الحال **قاعدة** لا تلقى الشهادة الا  
الا ان يطابقا لفظا ومعنى ومحاكما اذا شهد واحد بالابدل واخر بالتجليل فانها

سطلب لو تعدى رجل  
الى ناقة رجل فركب عليها  
فغار لعدوى وخزها  
وان كان وصل لعدو  
الى مير لفاقه لذي اظنه  
اطلقه الرجل منه فلا  
تلتزمه وان كان لعدو  
لم يصل اليه واو  
لطالب الى العدو وفي  
عليه فتمسك طاقا لعدو  
لان ملك

تلق

تلق وتسمع **ومن فرق** عدم التلقيق مالو شهد واحد بالبيع واخر على اقرار  
به او واحد بالملك والاخر على اقرار ذي البت به له **قاعدة** ما لا يجوز للرجل  
فعله باقراره الا يجوز له ان يطلب استيفاء بان يدعي كالفقاص المشرك  
بين اثنين وكا ستر اداد نصف ود بعه استودعها اثنان في احد القولين  
ومنه مسئلة الدعوى في الاوقاف وحق سبب الزم وغيره قال الاذري  
الظاهر فقها لا نقلا انها تسمع واليمين على الناظر دون المسمى كقولنا لطف  
قال فلوكا الوقف على جماعة معينين لاناظر لهم بل كل واحد يقدر في حصته شرط  
الواقف فلا بد من حصول الجميع فلوكا الناظر عليهم القاضي فلا بد من حصول  
هم لكون الدعوى والحكم في وجه المسمى **قاعدة** كل من كان قرا لغيره لم تسمع  
دعواه بما يكدب اصله فانه لو ثبت اقرار رجل بانه من ولد العباس ابن عبد  
المطلب ومات قاضي وله انه من نسل علي ابن ابي طالب لم تسمع دعواه كما اقر به  
ابن الصلاح **من تسمع دعواه في حالة ولا تسمع في اخرى فيه فرج مسها**  
لا تسمع دعوى العبد على سيده انه اذن له في التجار فان اشترى شيئا وجال بالبيع  
يطلب ثمنه فانكر السيد الاذن حلف فللعبد ان يدعي على سيده من اخرى رجاء ان  
يقرب سقطا الثمن عن دمنه **ومنها** لا تسمع دعوى الامه الاستيلاء من السيد  
قال الاذري قال السبكي في الحليات وعمله اذا ارادت اثبات النسب للولد فان  
تصدت اثبات الولد ليمتنع بيعها وتعتق بموته سمعت **ومنها** اذا حضر شخص من  
بيته وصينية من شخصين وحيثما اقرار بزوج وصايا سمعت دعواه لاثبات انه وصي  
فقط فاما الوصايا والاقرار بزوج فلا تسمع دعواه فيها للمسمى بان لانه ولا يثبت عليه حرج  
به الزبلي **ومنها قال** سراج الروابي اذا ادعى شخص على اخر انه يدعي عليه مالا  
او عضيا او شري مني منه لم تسمع لانه اخبار عن كلام لا يضر فلوكا انه يدعي ذلك  
ويقطع عن استغاله ولا زمه وليس له عليه ما يدعيه ولا تنفي فيه او يطالبه  
بذلك بغير حق سمعت **وقال الاذري** من ادعى له لغيره حرجا حلالا وادعى  
كل منهما اذرا وانما في يده لم تسمع الدعوى فان قال احدهما في يده وهذا  
بغير حق على غيره حرج او منعني من سكنها سمعت وقال الاذري اذا ادعى



بها بعارضه في ملكه لم تسمع الا ان يقول انه يتضرر في بدنه فلا ريب له او في ملكه يمنع المقر فيدأ في جاهد بشياع ذلك عليه فتسمع وشروط بيان ما يتضرر به من هذه الوجوه وان بعارضه في ذلك ابعثر حتى فيوجه الحاكم المنع اليه قال الغزي ويوجد من هذا ادعوى المعارضه في الوضائف بغير حق فتسمع بالشرط المذكور فاذا ثبت ذلك بظرفه منع الحاكم من المعارضه **قاعدة** لا بد في الدعوى على الغائب من يمين مع اليقين وجوباً على الاصح **ويستثنى** مسائل منها لو كان للغائب وكيل حاضر فلا حاجة الى يمين مع اليقين على الاصح ومنها لو ادعى وكيل وغائب ديناً له على ميت ولا وارث له الا يثبت المال وتثبت وكالته والدين فيسقط اليمين هناك قالوا فيما لو ادعى وكيل غائب على غائب او حاضر قاله **الشيخ** ومنها لو وكل وكيلاً بشرع عقار في بلد اخر فاشتراه من مالك هناك وحكم به حاكم وفنده اخرم احضر الى بلد التوكيل فطلب من حاكم بلده تنفيذ فانه ينفذ ولا يمين وعلى الموكل كما افنى به جمع من عاصر النووي مع انه قضى على غائب **ومنها** لو شهد احسبه على اقرار غائب انه اعتق عبد له حكم عليه بالعقود غير سؤال العبد ولا احتياج الى يمين قاله ابن الصلاح قال الغزي وبجي مثله في الطلاق وحقوق المتعلقة بشخص معين **ومنها** لو كانت المحبة شاهداً وبين في وجهه انه لا احتياج الى يمين اخرى والام خلافة **الصواب الذي** تسمع فيها دعوى من ليس بوكيل ولا ولي حقاً لغير قصده الاصل الحق **ومنها** لو استركي امته ثم ادعى على البالغ انه عصيها هل فلان واقام بينه على اقراره قبل البيع بذلك سمعت لانه يثبت حقاً لنفسه وهو فساد البيع **ومنها** لو احضر شخصاً الى مجلس القاضي وقال لي علي فلان الغائب دين وهذا وكيله وعرضي ان ادعي في وجهه وانكر الحاضر الوكالة فني وجهه تسمع لان له فيه عرضاً وهو الخلاص من اليمين للحكم ولكن الاصح خلافه **قاعدة** في الحديث اليقين على المدعي واليمين على منكر اخرجه به **قاعدة** اللفظ من حديث ابن عباس **قال الرازي** وضابط من خلف انه كل من يتوجه عليه دعوى محيية ويقال ايضاً كل من توجه عليه دعوى لو اقر مطلقاً الزم به فانكر خلف عليه ويقبل منه وحرم هذه العبال

في المنهاج والمحرو ويستثنى من هذا الضابط صور منها القاضي لا يخلف على تركه الظلم في حكمه ومنها التا هـ لا تخلف انه لا يكدب ومنها لو قال المدعي عليه امنا صبي لم تخلف ويوقف حتى يبلغ ومنها في جد ودا لله تعالى ومنها منكر ان المدعي وكيل صاحب الحق ومنها الوصي ومنها القيم ومنها السفينة في ائلاف المال لا يخلف على الاصح ومنها منكر العتق اذا ادعى على من هو في يده انه اعتقه واخر انه باعه منه فاقتر بالبيع فانه لا يخلف للعبد اذ لو رجع لم يقبل ولم يغرم ومنها اذا ادعت الجارية الاستيلاء وانكر السيد اصل الوطى والاصح في اصل الروضة انه لا يخلف وحمله **الشيخ** على ما اذا كانت المنازعة لاثبات النكاح كما تقدم ومنها من عليه الزكاة اذا ادعى سقوطها لا يخلف وجوباً على الاظهر مع انه لو اقر بالدعوى الزم ومنها لو حضر عند القاضي وادعى على اميه انه بلغ رشده او ان اباه يعلم ذلك وطالب بمسئله لا يخلف الاب على الصحيح مع انه لو اقر بذلك انزل عنه ما لا يثبت الا بالاقرار ولا يمكن ثبوته باليمين فيه فروع منها القتل بالسحر يثبت بالاقرار دون البينة لعدم امكان اطلاقها كذا قاله الرافعي وغيره وقال ابن الرقعة يمكن ثبوته باليمين بان يقول سمعته بالسم الفلاني من السم فثبت هـ عدلان كانا من اهل السم ثم اتانا ان هذا السم يقتل ومنها قال الرافعي انما تثبت شهادته الزور يا فلان اراك هـ او علم القاضي بان تشهدوا بشي يعلم خلافه ولا يثبت بقيام البينة لانها قد تكون زوراً ومنها وضع الحديث لا يثبت باليمين بل باقرار الواضع ومنها النسب والجمع عن الغير لكن صحيحاً بانه لو قال لعبد ان تحت في هذا العام فانت حر فاقام بينه على حجة سمعت وعتق قال الغزي ولعل المراد اقامتها على انه روى بعرضه وذلك من المشاهد لانه **حج ما لا يثبت** الا باليمين ولا يثبت باقراره على موضع ادعى فيه على ولي او وصي او وكيل او قيم او ناظر وفق **من يقبل** قوله بلا يمين فيه فروع منها من ادعى سقوط الزكاة كما تقدم ومن صور هـ ان يقول المالك هذا التساج بعد الحول او من غير الضابط وقال السامعي قبله او منه قال قول المالك لان الاصل برات فان اقمه السامعي خلفه وعلى اليمين مستحقة او واجبة وخلفان اصحهما الاول وكذا لو قال لم تحل الحول او بعت المال اثنا ثم اشتريته او فرقت الزكاة

في المنهاج والمحرو



كتاب  
الطلاق

بنفسى او هذا المال ودعيه عندي لا ملكي وكتبه الساعى في الصور كلها  
ومنها لو اكرى من مح عن ابيه متلا فقال الملكى تحت قال الربى يقبل قوله  
ولا يمين عليه ولا يمينه لان نصيبه ذلك باليمين لا يمكن قال وكذا الوفا  
للاجير قد جازعت في احرامك فاسدته لم تخلف ايض ولا تمنع به الدعوى  
فلو اقام بينة بجماعه فقال كنت ناسيا قبل قوله ولا يمين عليه ولا يمين  
الاجر وكذا لو ادعى انه جاوز الميقات بغير احرام او قتل صيدا في احرامه  
وخوف ذلك لم يخلف لانه من حقوق الله وهو امين في كل ذلك انتهى ومنها  
اذا طلب الاب او الجد الاعفاء وادعى الحاجة فانه يصدق بلا يمين ولا يلق  
بمنصبه تخلفه في مثل ذلك ومنها لو ادعى على القاضي انه حكم لعبدين فانه يصدق  
بلا يمين فيما صحه الرابع ووافقه النووي في الروضه في الدعوى وخالفه في القضا  
واختار السبكي والبلعيني ما صحه الرابع **من يقبل قوله** في شئ دون شئ  
فيه فروع منها المطلقه ثلاثا اذا كانت زوجا وادعت انه اصابها فقبل في حلها  
للزواج الاول لا في استحقاق المهر على الزوج الثاني ومنها القاضى اذا ادعى الوطى  
قبل قوله لدفع القسم لا لثبوت العده والرجوع فيها لوطا ومنها المتروجه بشرط  
المكان فادعت زواله بوطيه تقبل لعدم القسم ويقبل الزوج لعدم تمام المهر ومنها  
مذبح الاتفاق وقد علق الطلاق على تركه يقبل في عدم وقوع الطلاق وتقبل  
الزوج في عدم سقوط النفقة على ما قال القاضي ومنها المولى اذا ادعى الوطى قبل  
في عدم الطلاق عليه ولا يقبل في ثبوت الرجعة لو طلق وان ادعى على القسم  
لانا انما قبلنا قوله في الوطى للضرر وقد رتب البينة ومنها الوكيل يدعى قبض الثمن  
من المشتري وقسمه الى البايع يقبل قوله حتى لا يلزمه الغرم اذا انكر الموكل  
ولو استحق المبيع ورجع بالعمده عليه لم يكن له ان يعزم الموكل لانا انما قبلنا  
امنا وقبلنا قوله في ان لا يعزم شيئا بسبب ما اوتى فيه فاما في ان يعزم  
المؤمن شيئا فلا ومنها اذا اوصى موصيتان ورفع الحاجز وقال دفعته  
قبل الاندك الفداء الارشان الى واحد وقال المحنى عليه بل بعده فعليك  
ارش ثالث صدق المحنى عليه في استقرار الارشيين ولا يصدق في ثبوت الثالث

على

على الصحيح لانا انما قبلناه في عدم سقوط ما وجب فلا يقبل في ثبوت  
مال على الغير لم يثبت بوجه **باب** الكتابه ضابط المكاتب اقسام  
الاول كالحزب ما في ما هو مقصود الكتابه كالبيع والشراء ومعاملة  
السيد والنفقة عليه من كسبه الثاني كالقن حرة ما في بيعه برضاه  
وقتله الثالث كالحزب على الاصح في منع بيعه وعدم الحث اذا حلف  
لا ملك له وله مكاتب الرابع كالقن على الاصح في نظام لسيدته حيث  
الواقعة **كتاب** الكتابه الفاسده كالصحة الاقامه راجد الحظ  
الثاني يمنع من السفر الثالث لا يفتقر الى البر الرابع لا يختص بالفسخ  
بالفسخ والموت والحج والجنون **السادس** من هو الوصية بوقتة السابع لا يهرس السيد  
سهم المكاتبين الثامن على السيد وطرفه التاسع يصح المقر فيه ببيع او غلام  
العاسر لا يملك لسيد ما ياحله بل يرد ويجمع الى قيمته ان كان متقولا الى اذ  
عشر لا يباع من السيد الثاني عشر لا يفتقر باء العجز لان الصفة لم توجد على  
جهها **عشر** لا يجب استناده او حاله عجز او فسخت ذكر ذلك في الروضه واصلا  
وما بعده من تصحيح المنهاج للبليغني **عشر** لا تقطع ركة النجاء فيه  
لكنه من الدعوى فيه **عشر** له منعه من صوم الكفار حيث يمنع القن **٤**  
**عشر** له منعه من الاحرام وخيله **عشر** لا يلقى ازاله سلطنة سيده الكافر  
عنه **عشر** ليست في ز من الحيا رخصا ولا احا **عشر** لا يمنع ربه بالعجب  
العشرون لا اقاله فيه الحادي والعشرون ولا يحله راس مال سلم لزمه ولا اداة  
عن سلم لزمه **٢٢** ولا اقراضه **٢٣** لا يجوز ان يكون وكيل من الموهن في قبضه  
العين الموهونة من سيده في صرف او سلم او غيره **الرابع** والعشرون لا يبع  
فسخ البيع اذا افسس المشتري وكان قد كاتبه كتابه فاسد وبيع في الدين  
الخامس والعشرون لا تصح الحول عليه بالحجر السادس والعشرون لا يصح  
التوكيل بالفاسده من السيد فلا تضدر من الوكيل لغلبة التعليل وتحل الجوار  
لشائيه المعارضه السابع والعشرون لا يوكل السيد من قبض له العجز ولا  
العبد من يود بها عنه رعايه للتعايق الثامن والعشرون يصح اقراره لسيد



به كعبه الفل **التاسع والعشرون** لا يصح اقراره بما يوجب ما لا متعلقا  
 برقبته بخلاف المكاتب كتابه صحبه الثلاثون يقبل اقرار السيد على  
 المكاتب كتابه فاسده بما يوجب الارش خلاف الصحيح الحادية والثلاثون  
 للسيد ان جعلها جرة في الاجارة وجعله في المعالة ويكون ذلك في **الثانية**  
**والثلاثون** اذا كانت القرع ما وهبه له اصله كتابه فاسده بعد قبضه باذنه فلا  
 الرجوع فيه ويكون في **الثالثة** والثلاثون لا تصح الوصية بان يكاتب عبده  
 فلا كتابه فاسده **الرابعة** والثلاثون الفاسده الصادر في المرض ليست من الثلث  
 بل من راس المال لاخذ السيد القيمة من رقبته الخامسة والثلاثون لا يمنع نظره  
 الى مكاتبه كتابه فاسده **السادس** والثلاثون المعنى في الفاسده جواز خطتها  
 من السيد خلاف الصحيح فان المعنى جوازها **السابعة** والثلاثون السيد يزوج  
 المكاتبه كتابه فاسده اجبارا او يكون فسحا ولا خير المكاتبه كتابه صحبه  
**الثامنة** والثلاثون للسيد منع الزوج من تسليمها فاسده **الثانية** والثلاثون  
 والثلاثون للسيد السافر فاسده وله منع الزوج من سفرها **الرابعة** والثلاثون ليس لها حبس  
 نفسها للفرق وتسلم المهر **الحال الحادية** والثلاثون للسيد تفويض بعضها  
 وله حبسها للفرق وتسلم المفروض لها **الثانية** والثلاثون اذا زوجها بعقله يجب  
 مهر **الثالثة** **والاربعون** يجوز جعلها صداقا ويكون فسحا **الرابعة** والثلاثون اذا كانت  
 الزوجه العبد الذي اصدقها الزوج اياها ثم وجد في الفرقة قبل الدخول ما يقتضي  
 رجوع الكل او المصنف الى الزوج فلا يرجع بذلك في الصحيح ولها غرام بدله ويرجع به  
 في الفاسده ويكون فسحا **لكتابته** **الخامسة** **والاربعون** خالف على المكاتبه كتابه فاسده  
 ويكون فسحا **السادس** **والاربعون** لا يجب لها مهر زوجي سيدها واستمر ختم احتها وظلها  
 وعتمها في الوطى ملكا اليمن وفي عقد النكاح **الثانية** **والاربعون** ان من حنابة يتعلق  
 برقبته ابتداءا لغيره ولا ارش له فيما اذا جنى عليه السيد **الثامنة** **والاربعون** لا يبيح في قتل  
 عبده في محل اللوث ولا غيره ولا يقسم وذلك يتعلق بسيد خلاف المكاتب كتابه صحبه  
**التاسعة** **والاربعون** اذا جحر على السيد بالرد وقتلناه جحر فليس وماله لا يفي بدونه  
 فلبا بعد الرجوع فيه ولا يمنع من ذلك كتابه الفاسده **الحسون** اذا سرق سارق وهو

نাম

نائم وكان بحيث لو اتقنه لم يقدر على دفع السارق فانه يثبت الاستيلاء عليه  
 والارش ان يقطع لانه مال احد من حرر خلاف المكاتب كتابه صحبه فانه  
 ليس بمال فلا يقطع فيه الحادية **الحسون** تخت السيد المكاتب كتابه فاسده في حلقه  
 ان لا مال له ولا عبده ولو حلف لا يكاتب اولادك ابني او لا يكاتب مكاتب فلان تغلق  
 البر والحنث بالكتابته الصحيح دون الفاسده **الثانية** **والحسون** لا يعتق باذنه **الحسون**  
**السيد** **الحسون** حال **الحسون** **الثالثة** **والحسون** له اعتاقه عن الكفار عن النصوص **الرابعة**  
**والحسون** يعتق باخذ السيد في حال جنونه كذا ذكره قال الرازي ينبغي ان لا يعتق  
 لانه لا يأخذ من العبد الخامسة **والحسون** اذا كانت عبدا اصفه واحده كتابه  
 فاسده وقال اذا ادعى لي كذا فانه احرار لم يعتق واحد منهم باذنه احضه على الاقبس  
**السادس** **والحسون** يتنفس بموت غير السيد وغير المكاتب وهو من جعل القبض  
 منه او قبضه بشرط في العتق **السابعة** **والحسون** له حمل المكاتب كتابه فاسده  
 الى دار الحرب اذا كان كافرا **الثامنة** **والحسون** لا يجب اذا طلبها العبد بل حرم  
 اذا طلبها على عمن محرم **الثانية** **والحسون** يكتفي في الصحيح بيمينه قوله اذا ادعت  
 اليقات حر وان لم يتلفط به خلاف الفاسده لا يكتفي فيها بيمينه ذلك لان التعلين لا يصح  
 باليمين وانما تصح في الصحيح لطلبه المعاوضة **الحسون** لو عين في الفاسد موصو للبيعة  
 فمن مطلقا لا حل التعلين خلاف الصحيح فانه اذا حضر في غير المكان المعين فقبضه  
 وقع العتق **باب** **ام الولد ضابط** ولدام الولد يعتق بموت  
 السيد الابي ضرر ان المهر هونه المقبوضه واجباية تتعلق بالرقبة اذا استولدها مالها  
 المفسر لا ينفذ الاستيلاء فتياع فاذا ولد بعد البيع من زوج او نائم اشترها السيد  
 الاول مع ولدها ثبت لها حكم الاستيلاء دونه فتعتق عنه دونه في **الامر الصور**  
 التي لا ينفذ فيها الاستيلاء المهر هونه اذا اولدها الرهن وهو معسر والجانية التي سعلت رقبته  
 مال اذا اولدها المالك وهو معسر وجارية الزكاة التي تعلق بها دين اذا اولدها الولد وهو  
 معسر ومستولن المكاتب ومستولن البعض فيما صحه البلقيين والتي تذر مالها المضاف  
 بها او بنتها لا ينفذ استيلاء فيما ذكره البلقيين تحريم والموصي بعتقها اذا اولدها الولد  
 فيما ذكره البلقيين ايضا **باب** **الولا** ضابطه لا ينفذ ان يكون الولد حرا اصليا ولا



عليه والابوين رقيقين الا في ثلاث صور التقبيل تقر بالرف بعد الولادة والغور  
بحرمة امة فاذا ولاد احرار والسبي بان يترك والابوان والاولاد احرار  
**الكتاب السادس** في ابواب منسابة وما افتقرت فيه ما  
افتقر اللبس والمس افتراق في سبعة اشياء **الاول** ان شرط المس اختلاف النوع  
**الثاني** شرطه تعدد الشخص **الثالث** يكون باي موضع كان من البصر والمس  
يختص بطن الكف **الرابع** يفتق الممسوس ايضاً خلاف الممسوس **الخامس**  
لا يختص بالفرج **السادس** يختص بالاجانب **السابع** لا يفتق الوضوء المان خلاف  
الذكر المان في الامم ما افتقر فيه الوضوء الفسل افتراق في احكام **الاول** يصح  
الوضوء بنية فقط ولا يصح الفسل بنية فقط حتى يظلم اليه العرض او الاد **الثاني** يصح الوضوء  
بنية رفع الحدث الاكبر عا لظا ولا يصح الفسل بنية رفع الحدث الاكبر عا لظا برفع  
عن الوجه واليدين والرجلين فقط **الثالث** يسجد بدين الوضوء والفسل **الرابع**  
يصح فيه الحلق خلاف الفسل **الخامس** يجب فيه الترتيب لخلاف الفسل **السادس** يستحب  
التسمية فيه بالاتفاق وفي الفسل وجهه ان لا تتكلم للجنب **السابع** يسجد ان لا يفتق ما  
الوضوء عن مبدد للفصل صاع **الثامن** التثنية فيه اتفاقاً وفي وجهه لا يسجد الفسل  
قال في الاقليد ولا اصل له في غير الرأس ولم يذكر الشافعي **ما افتقر** فيه غسل الرجل ومسح  
الحق افتراق في امور **الاول** لا ينافى الفسل بنية فحلاف المسح **الثاني** يرفع الحدث بلا خلاف  
وفي المسح قول انه لا يرفع **الثالث** خور غسل الرجل المعصومة بلا خلاف وفي المسح قول الحنف  
المعصوم قول انه لا يصح وضوءه لاجل المعصومة ان يستحق قطع رجله فلا يمكن منه ذكره  
السلفي **الرابع** غسل الرجلين ثلث خلاف المسح الحنف **الخامس** يجب تعميم الرجل دون الحنف  
**السادس** لا يستغنى الحنابلة خلاف المسح **السابع** انه افضل من المسح **ما افتقر** فيه الرأس  
والحق افتراق في ثلاثة امور **الاول** لا يكره غسل الرأس ويكره غسل الحنف **الثاني** يسجد تثليث  
الرأس ويكره تثليث الحنف **الثالث** يسجد استيعاب الرأس ويكره استيعاب الحنف والعلمه  
في الثلاثة انه يفسد **ما افتقر** فيه الغرة والتخميل افتراق في انه اذا تقدر غسل  
اليدين والرجل لقطع وخو استحب غسل موضع التخميل لئلا يخلو الموضع عن طهارة خلا ما  
اذا تقدر غسل الوجه لعله لا يستحب غسل موضع الغرة كما خرج به الامام اتفاقاً بمسح

الرأس

الرأس والاذنين والرفقه ولم يخل الموضع عن طهارة **ما افتقر** فيه الوضوء  
والفصلين قال الملقيني في التدرج ينقص التيمم عن الوضوء احد عشر  
مسألة **الاول** كونه في الوجه واليدين فقط **الثاني** لا يجب ايصاله منبت  
الشعر الخفيف **الثالث** لا يجمع به بين الغرضين **الرابع** لا يجوز قبل الوقت **الخامس**  
لا يجوز الا بعد **السادس** لا يدمى تقدم الاستنسا **السابع** لا يدمى تقدم ازاله الحائض  
على اري من **الثامن** لا يدمى تقدم الاجتهاد على اري **التاسع** لا يرفع الحدث **العاشر**  
لا يصح به الحنف الحادي عشر **الاباح** به الفرض حتى ينويه **قلت** ويراد  
عليها انه يبطل بالركن ولا يسقط الفرض مطلقاً ولا يسجد لجديده ولا تثليث  
وسن فيه التقصير ولا يصح بنية الفرض ولا غير هاتين الاستباحه ويستوي  
فيه الحدث الاكبر والاكر ولا تكفي التيمم فيه عند الوجه بل يجب عند التقصير  
ايضاً وجب فيه ترك الحائض وهو في الوضوء ستة فكلت عشر **ما افتقر** فيه  
مسح الجبهة والحلق افتراق في امور **الاول** يجب غسل عضو الجبهة مع مسحها  
خلاف عضو الحلق وفيها قول قياساً على الحنف **الثاني** يجب تعميمها بالمسح ويكره في  
الحلق اقل جز وفيها وجه قياساً عليه **الثالث** يجب مسحها بالتراب في وجهه  
ويستحب على الامم كما في شرح المهذب خروجهما من الخلاف ولا يجوز ذلك في الحنف  
بحال **الرابع** لا تقدر رمة بخلافه وفيها وجه قياساً عليه **الخامس** شرط الحنف ان يلبس  
على ظهره ثياب ويكنى في الجبهة ظهر محلها في وجهه قال في الحاشية انه الاستبداد وصرح الامام  
وصاحب الاستقصا باستراط الظاهر التام فيها ايضاً **السادس** لا يجب ترك  
الجبهة للحنابلة خلاف الحنف والفرق في الحجاب التزم فيها مشقة ذكر في شرح  
المهذب **السابع** ذكر الرويان في البحر ان ظاهر المذهب انه يجوز شد الجبا وبعضها  
على بعض والمسح عليها وان قلنا لا يجوز المسح على الجرموقين ثم ابداه احقاً لا بالاعان  
**الثامن** حكى صاحب الوافي عن شيخه مسح الجبهة برفع الحدث كالحنف ووفق بنية  
وبين التيمم بانه وجدي بعض الاعضاء مقبول ارفع حدثه فاستنقع  
المسح بخلاف التيمم فانه لم يوجد فيه ذلك فاعتبر بنفسه وقال ابن الرضا  
الخلاف في كونه يرفع الحدث لم انه منقول لا كونه مخرج فيما سلف فان غلب فيه شائبة



مسج الحفر رفع او التيمم فلا **التاسع** ذكر ابي الرفع وعينه ان شرط الطهارة  
 في وضع الجبهة لاجل عدم الاعادة لا يجوز المسح بخلافه في الخف فانه يجوز المسح  
**العاشر** قال في شرح المذهب لو كان على عضو جديرات فرفع احداهما الى البرص  
 مرفع الاخرى بخلاف الخفين لان لابسهما جميعا بشرط خلاف الجديرتين **ما افرق**  
 فيه المني والحبيض افرقا في امور **الاول** لا ينقض المني الوضوء على الصحيح وينقضه  
 الحبيض على الصحيح **الثاني** المني لا يحرّم عبور السجدة والحبيض يحرمه ان خافت  
 التلوّث **الثالث** **الرابع** المني لا يحرّم الصوم ولا يبطله اذا وقع فيه بلا اختيار  
 والحبيض يحرمه ويبطله **الخامس** المني طاهر والحبيض نجس **عما افرق** فيه الحبيض  
 والنفاس افرقا في امور احدها ان اقل الحبيض معدود ولا جواز لقله النفاس وقاله  
 الحبيض مستأوسع وغالب النفاس اربعون واكثر الحبيض فمستأوسع وما واكثر النفاس  
 سنون **الثاني** والثالث ان الحبيض يكون بلوغا واستبراء بخلاف النفاس الواجب والنفاس  
 الحبيض لا يقطع صوم الكفارة ولا ملة الايلاء في النفاس وجهان ذكر هذه الخمسة في رسم  
 المتقدم **ما افرق** فيه الاذان والاقامة **افترقا في امور الاول** ان الاذان يجوز قبل  
 الوقت في بعض الصلوات ولا يجوز الاقامة قبله قال ولو اقام قبله لم يحطه فدخل  
 الوقت عليه فشرع في الصلاة لم يجد لها نص عليه **الثاني** انه يجوز اول الوقت وان اضر  
 الصلاة الاخرى ولا يجوز في الاقامة الاعتذار بالصلاة فان اقام واخر حيث طال  
 الفصل بطلت **الثالث** تنفي الاقامة للثانية من صلاة في الجماعة وغير الاول من القوافل  
 ولا يسن الاذان لها ولا الاول انما على الجديرتين **الرابع** انه متى وادى **الخامس** يسن  
 الاذان للمصلي مرتين ولا تنفي الاقامة الا من **السادس** يسن فيه الترتيب دونها **السابع**  
 يكره للمرأة ان تودع ويسن لها ان تقيم لان في الاذان رفع الصوت ودفع هذا هو  
**الثامن** **والثاسع** يسن الاقامة للمنفرد ولا يسن الاذان في قول وهو الجديرتين **العاشر**  
 اقامت المحوئ اشد كراهية من اذانه المحادي **الحادي** يسن في الاذان الالتفات في  
 الخطينين وفاقا في الاقامة وجهه انه لا يسن فيها واخر انه يكره المسجد والافلا  
 الثاني عشر يسن فيه الترتيب وفيها ادراج **الثالث** عشر يجوز الاستنجاء على الاذان  
 على الاصح ولا يجوز الاقامة وحدها اذا لا كفها فيها بخلافه **ما افرق** فيه سجود السهو

النفاس  
 طلب كل كيف

والسلاوة

السلام

والتلاوة ما افرقا في امور **الاول** انه سجدة تان وسجود التلاوة واحدة **الثاني** انه  
 في اخر الصلاة بخلافه **الثالث** يكره رغلا **الرابع** المني لا يفسد سجدة واحدة وان  
 لم يسجد ولا يسجد لتلاوته انه اذا لم يسجد الخامس ان الذكر المبرور في سجود  
 التلاوة لا يشرع في سجود السهو **ما افرق** فيه سجود التلاوة والشكر افرقا  
 في امرين احدهما ان سجود الشكر لا يدخل الصلاة بخلافه الثاني ان في سجود  
 على الرحلة وجهين وسجود التلاوة الصلاة يجوز عليها قطعا ما افرق فيه الامام  
 والمامور افرقا في امور **الاول** ان نية الايتام واجبة ولا تجب على المأمور ولا  
 تجب على الامام الذي بالجمعة والخصم الفصل الثاني ان الامام لا يبطل صلاته  
 بطلان صلاته **الخامس** بخلاف العكس **الثالث** اذا عين الامامة واحدا بطلت  
 صلاته واذا عين الامام المقتدى واحدا فلا الرابع نية الايتام في اول الصلاة  
 جزءا في نية الامامة خلاف من في الكتاب **الاول** **ما افرق** فيه الفصل والجمع  
 افرقا في امور **الاول** تنفي القصر بالسفر بطولها في الجمع قول **الثاني**  
 القصر فعليه افضل والجمع تركه افضل خروجا من خلاف ابي حنيفة فان وجب  
 القصر مع الجمع ولا ان الجمع فيه اخلا وقت العبادة عنها خلاف القصر **الثالث**  
 لا يجوز القصر خلف المتم وخير الجمع خلف من لا يجمع الرابع شرط القصر في الاجرام  
 وخير منه الجمع بعده **الخامس** لا يجوز القصر في السفر وخير الجمع في الاقامة  
 بالطر والمريض **ما افرق** فيه الجمعة والعيد افرقا في امور **الاحد** واجبة وحسب  
 عين ووقتها وقت الظهر ولا يقضي بشرطها العدد واربعون كاملا ودار الاقامة  
 وان لا تتعدد والخطبة قبلها وشرطها القيام والطهارة والستر والعربية والجلوس  
 بين الخطبتين ويندب كونهما قصيرا والاخرى غسلا قبل الف وقرا فيها الجمعة  
 والمنافقين والعيد قالهما في كل ذلك وما ذكرته من كون القيام والجلوس سنة  
 في خطبة العيد مخرج **الاول** في الروضة وفي الثاني في شرح المذهب واما الطهارة  
 والستر والعربية فصرح به الاسود وقال ابن القاض في التلخيص غسل الجمعة كالعيد  
 الذي يشبه عموم من حضر غيره وجوازه قبل الف **ما افرق** فيه العيد والاستسقاء  
 افرقا في امور احدها نجس العيد بوقت وهو ما بين ارتفاع الشمس والزوال لا نجس



صلاة الاستسقاء في الاصح الثاني صلاة العيد تقتضي خلاف الاستسقاء الثالث  
يقول في العبد وقرب وفي الاستسقاء قبل يقرأ في الثانية سور موع المذبح صلاة  
العيد في المسجد افضل في الاصح والاستسقاء في المسجد افضل في خطبة العيد  
تقع بالتكبير وخطبة الاستسقاء بالاستسقاء السادس في خطبة الاستسقاء استسقاء  
الناس ونحن في الاما ليس في خطبة العيد ولا غيرها من الخطب **ما افرق فيه**  
عسل الميت وعسل النحل افرق في عدم وجوب السجدة واستحباب التثنية ووقع  
في المنهاج واقله التثنية بدنه بعد ازالة النجاسة مع نفيهم في غسل الحصى وعدم وجوب  
ازالة النجس منهم من قال انه احواله على ما تقدم فلم يستدل على افرق ومنهم  
من قال بان هذا احواله فاسب ان يكون على احوال فليقل هذا افرق فان  
**ما افرق فيه** ركعة الفطر غيرها افرق في امور **احدها** ان وجوبها محدود  
**ثانيها** ان الدين يمنع وجوبها **ثالثا** ان ثابتهما عن اول وقتها اليوم العيد  
افضل والا فضل في سائر الركعات المبادى بها **ما افرق فيه** زكاة المعدن والركاز  
الواحد في وجهه والآخر في غيرها اتفاقا **ما افرق فيه** زكاة المعدن والركاز  
افترقا في امور **احدها** ان في الركاز الخمس وفي المعدن ربع الفضة على الاصح **ثانيها**  
تصرف زكاة المعدن مصرف الركاه قطعاً وفي الخمس قولان **ثانيها** تصرف مصرف  
التي **ما افرق فيه** التمتع والقران افرق في امور **احدها** وهو ان اشراط  
التمتع وجهين ولا خلاف في بنية القران **ما افرق فيه** حرم مكة وحرم المدينة  
افترقا في امور **احدها** ان على قاصد حرم مكة الاجرام حج او عمره نذراً او حياً وليس  
ذلك في حرم المدينة الثانية ان في صيده وشجره الجواز خلاف حرم المدينة  
على الجديد وعلى القديم فيه الجواز **سلب** القاتل والقاطع خلاف حرم مكة فان فيه  
الدم او بدله صفة فان ايضا **الثالث** لا تلزم الصلاة في حرم مكة في الاوقات المأذونة  
خلاف حرم المدينة الرابع ان المسجد الحرام يتعين في نذر الاعتكاف به بلا خلاف  
وفي مسجد المدينة قولان الخامس كون نذر اتيان المسجد الحرام لزماً ابتداءً بحج أو عمره  
خلاف كون نذر اتيان مسجد المدينة فان لا يلزم ابتداءً في الاصل السادس  
الصلاة تضاعف في مسجد الحرام زيادة على مضاعفتها في مسجد المدينة فانه صلاة

كما في حديث اخرجه احمد بسند صحيح السابع ان التضعيف في حرم مكة لا يخص المسجد  
بل يقع جميع الحرم وفي المدينة لا يقع حرمها بل ولا المسجد كله فانما يخص بالمسجد الذي  
كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم **الثامن** صلاة التراويح لاهل المدينة ست وثلاثون  
ركعة وليس ذلك لاهل مكة ولا غيرهم **التاسع** تكرار الجوارح بمكة ولا يلزم بالمدينة بل  
تتبع **ما افرق فيه** السلم والقرض افرق في امور **الاول** ان السلم يصح حالاً او مؤجلاً  
والقرض لا يصح تأجيله **الثاني** يجوز السلم في الجارية التي تحل للسلم ولا يجوز قرضها  
للابيع المسلم فيه لا يجوز الا في الدمنة والقرض لا يلزم للمعينة وفي رواية الروضة  
عن المذهب لو قال اقرضتك الفاد قبل وتفرق فام دفع اليه الفاد فان لم يطل الفصل  
جار ولا فلا لانه لا يملك البناح **الطويل** الفصل وهذا يقتضي جواز ايراد القرض على  
ما في الدمنة فالسبكي وهو عن سب ان لا يغيره الخامس يجوز السلم في المنافع فيما نقله في  
اصل الروضة في باب السلم عن الرواية واقرة وفي قرضها وجهان والمجوز فيه في رواية  
الروضة عن القاضي حسين المفع السادس من الاجور السلم في العقار وفي قرضه وجهان **ما**  
**افترق فيه** حجر الفلوس وحجر السفة افرق في امور **الاول** في الفلوس يرفع من اوجه في الذمه و  
تكاثره بلا اذن وفضله عوض الخلع والسفة لا يصح منه شيء من ذلك **ما افرق فيه**  
البيع والبيع قال في الروضة الصلح مخالف البيع في صور **احدها** اذا صالح الخطيئة  
تلفظ الصلح على الاصح ولو كان بلفظ البيع لم يصح قطعاً **ثانيها** لو قال من غير سبق  
خصوم بعيني حارك بكذا فباع صح ولو قال والحال هذه صالحي عن حارك بكذا لم يصح على  
الاصح لان لفظ الصلح لا يطلق الا اذا سبقت خصومة قال وهذا اذا لم يكن بينه والا  
فكونا في البيع بلا شك **الثاني** لو صالح عن الماشي صح ولا مدخل للفظ البيع فيه **ثالثها**  
لو صالحنا اهل الحرب عن اموالهم على شيء تأخذ منهم جاز ولا يقوم مقامه البيع **رابعها**  
قال صاحب التلخيص لو صالح من ارتكب الفحشاء على شيء معلوم جاز اذا علم قدر ارتكابه ولو  
باع لم يخو وخالف الجمهور في افرق اللفظين وقالوا ان كان الارث محرماً او كالحكومة التي  
انقدر لم يصح الصلح عنه ولا بيعه او معلوم القدر دون الصفة كذا راجع اذا اضطرت  
صالح الصلح عنه وبيعه عن من هو عليه او معلوم القدر دون الصفة كالا في الواجبة  
في البيع في جواز الاعتياض عنها بلفظ الصلح ولفظ البيع وجهان اصحهما المنع

قوله السلام





**ما افرق فيه الهبة والابرا** افرق في امور احدها ينشر في الهبة الفلوس ولا ينشر في الابرا الا في الاصح الثاني له الرجوع فيما وهبه لفرعه ولو ابراه فالرجوع له وان قلنا ان الابرا تملك ولو شرط كما ذكره النوى **ما افرق فيه الفراض والمساقة** افرق في ان المساقة لازمة موقته خلاف الفراض ولو شرط في الفرائض ان يكون اجماع من يعمل معه من الزوج جاز خلافا في المساقة **ما افرق فيه المساقة والاجارة** افرق في الاجارة في غير الثمن من دراهم وغرها خلاف الاجارة **ما افرق فيه الاجارة** افرق في امرين احدهما تعيين العامل يستتر في الاجارة دون الجعالة والاخر العلم بمقدار العمل في الاجارة دون الجعالة **ما افرق فيه الاجارة والبيع** قال بعضهم الاجارة كالبيع الا في وجوب الثاقبت والانفساح بعد الغيب بثلث العين وان انعقد ود على النفقة وفي البيع على العين وان الهوى بملك في البيع ملكا مستقرا وفيها ملكا مرعى لا يستقر الا بمضي المدة والاختيار فيها على الاصح **ما افرق فيه الروضة والامه** افرق في امور لا قسم للامه ولا حصص في المدة ونفقة غير مقدرة ولا سقط بالفسخ ولا فطر الا انها للملك وهو باق مع الشور ونفقة الزوج وفطره لا يمكن وهو مثل مع **ما افرق فيه العداق والنفقة** افرق في امور احدها ان الصداق يراعى في حال المراه وقطعا والنفقة يراعى فيها حال الزوج على المختار وحال كليهما على الزوج عند النسخ الثاني ان الصداق يمتنع بالتقصير عن عشر دراهم والعنف يستحق ان لا يتقصير عن ثلاثين درهم الثالث ان الصداق يجب على الزوج وغيره ولا يجب المنفعة الاعليه واوصها القدم على نفقته وطلاق المفوض قبل الدخول اذ الرجوع وان المراه على مرفعة وحقه الامه المفوضه **ما افرق فيه الطلاق** افرق في الرجعة قاله الملقية الرجعة تعلق عقد النكاح في امور اشراط كونها في العدة وتقع فلا ولو لا شهود ولا ارضى وبغير لغة النكاح والزوج وفي الاحكام ولا توجب مهر **ما افرق فيه الطلاق** افرق في اظهر افرق في امور احدها بيع الظهار موقتا بخلاف الطلاق **ما افرق فيه العدة والاستبراء** افرق في امور احدها ان العدة لا يجب الا في الموطوع والاكبر ان يكون الموطوع وبغيرها **الثاني** ان الاستبراء يحصل بوضع حمل او لا ينصرف انقضاء العدة به **ما افرق فيه نفقة الزوج** افرق في القريب القريب افرق في امور احدها نفقة الزوج من ماله ونفقة القريب القريب الثاني نفقة الاستبراء يعني الرمان خلاف نفقة الزوج الثالث شرط نفقة القريب اعساره وسائر النفق ولا يشترط ان في نفقة الزوج الرابع يباع في نفقة الزوج المسكن والى دم دون نفقة القريب

طالب ونفقة لزوجته  
وطريقها للتمكين

على ما اختاره طائفة وقد تقدم في مبناها **ما افرق فيه جنائفة النفس والاصراف** افرق في امور احدها المستحق النفس الاستغناء بنفسه دون مستحق الطرف لانه قد جبره يورد الحديده ويؤذي في الايام خلاف ان هاق النفس فانه مضبوط الثاني في النفس الكفار بخلاف الطرف **ما افرق فيه المرتد والكافر الاصل** قال الحلبي المرتد يفرق الكافر الاصل في غير حكم الايعر والاجرية ولا يملك في الاستثابة ويؤخذ باحكام المسلمين ومنها قضا الصلوات ولا يقع تكاحه ولا حمل وبجنته ويهدر دمه ويؤخذ ملكه وتعرفاته وزوجته تعد الدخول ولا يسي ولا يقدى ولا يمن عليه ولا يرق ولا يورث وله مسلم في قول وفي اسرقاق اولاده اذ قتل على الذم اجمعه ويضمن ما اتلف في الحرب في قول **ما افرق فيه قتال الكفار والبغاة** افرق في ان البغاة لا يتبع مدبرهم ولا يدفع على جرهم ولا يقتل اسيرهم ويرد سلاحهم وخيلهم البهم ولا يستعان عليهم بكافر ولا يمن بركبهم مدبرين **ما افرق فيه الجزية والهدنة** افرق في امور احدها ان عقد الجزية لازم وعقد الهدنة جائز الثاني ان عقد الهدنة لا يجوز اكثر من اربعة اشهر الثالث ضعف فجزء عشر فقط خلاف الجزية **الثالث** الهدنة تعقد بغير مال والخير عقد الجنب بدونه ولا باقل من دينار **ما افرق فيه الاصلحة والعقيقة** افرق في ان الاصلحة تكون من الاب والبن والعم والعقيقة لا تكون من الابل **ما افرق فيه الامامة العظمى والقضا** سائر الولايات افرق في امور **الاحكام** افرق في الامام ان يكون قريبا للحدوث ولا يشترط ذلك في غيره من الاحكام **الثاني** لا يجوز تعدد الامام في عصر واحد وجوز تعدد القاضين في امكن مقدما **الثالث** لا يعزل الامام بالفسخ ولا يعزل به القاضي والعرق ضخامة شأن الامام وما يحدث في عزله من القتل بالفسخ ولا يعزل الامام بالاغنى ولا يعزل به القاضي **تغيب** من المشطات ما وقع في قتلي النوى انه لو امر الامام الناس بصوم ثلاثة ايام في الاستسقا وجب عليهم ذلك بامر حتى يجب عليهم بقيت السنة قال القاضي جلال الدين البلقيني في حاشية الروضة هذا كلام لا يقوله احد من الاصحاب بل اتفقوا على ان هذه الايام تستحب الصوم فيها لا خلاف في ذلك وكيف يمكن ان يجب شي بغير اجاب الله

طالب والحقيقة  
لا تكول من الابل



او ما اوجه المكلف على نفسه تقرنا الى الله تعالى وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 للاعرابي الذي سال عن الفرائض وقال هل علي غير ما قال لا فدل ذلك على انه لا يجب  
 نفي الابا في باب الله في كتابه او على لسان نبيه وقد امر صلى الله عليه وسلم  
 بصوم عاشر ايام من كل سنة او يوم واحد من كل سنة مع ان امره صلى الله عليه وسلم  
 ثم ان نفي الامام الشافعي دال على ذلك ايضا فانه قال في الامور بلغنا من الامة انه كان  
 اذا اراد ان يستنفي امر الناس فضا مواثله ايام متتابعة وتقرنوا ما استطاعوا  
 من خير ثم خرجوا في اليوم الرابع فاستسقى ثم وانا اوجب ذلك لهم وامرهم ان يخرجوا  
 في اليوم الرابع صبا مما من غير ان اوجب ذلك عليهم ولا على امامهم انتهى  
 من الشك ايضا قول الروضة في السجود المنهي عنها ومنها التسعير وهو حرام  
 في كل وقت على الصحيح والثاني في جوار في وقت الغلا حيث حوزناه لتسعير ذلك  
 في الاطعمه ويلحق بها عكف الدواب على الاصح واذا سقر الامم عليه في الفاسق  
 المقر بوجوب صحة البيع وجهان **فصل** في البيع والبيع صحة وجوبه  
 الاشكال ان ظاهره استحقاق الغير بمخالفة التغير والتسعير مع قولنا بان  
 حرام وقد قدم ذلك بعض اصل العسر واخذ يتكف بوجبه ذلك وليس الامر على ما فهم  
 بل المسئلة مبنية على جواز التسعير كالتقيل قبلها وقد صرح بذلك ابن الرفعة  
 وبني عليه صاحب الحاشية **ما اثير** فيه القضاء والحسبه قال الماوردي  
 احسبه توافق القضاء في جواز الاستفاد او سماع الدعوى على العموم بانما يتعلق  
 بحسن او تطفيف او غش او مظل او الزام الله المدعي الا اذا اعترف ويتحقق عنه  
 في انه لا يسمع البينه ولا الدعوى الخارجة عن التكرار كالعقود والفسوخ ويريد  
 عليه جواز الخص والبعث بلا استفاد **ما اثير** فيه الحكم والتفقد قال ابن الصلاح  
 لا يحتاج التفيد الى دعوى في وجه حرم ولا اشياء غيبية ان كان غايها قال الغزالي  
 ولا شرط فيه الخلاف اذا كان الغريم غايها او مستاكما افاقي به جمع من عاصر الفوري  
**ما اثير** فيه الحكم بالصحة والحكم بالموجب قال الملقيني بينهما فوقف  
**الاول** ان الحكم بالصحة ينصب الى اثر ذلك الصادر من بيع ووقف وخوفا والحكم  
 الموجب ينصب الى اثر ذلك الصادر **الثاني** ان الحكم بالصحة لا يختص باحد الحكم

بالموجب

بالموجب لخصص المحكوم عليه بذلك **الثالث** ان الحكم بالصحة يقتضي بمصدره قال  
 الشيخ ولي الدين وعمل الناس الآن على هذا الفرق وطريقه الحكم لان انه اذا قامت  
 عند البينه العادلة باستيفاء شروط العاقد شرطا ذلك العقد الذي يراد الحكم به  
 حكم بصحته وان لم تقم البينه باستيفاء شروطه حكم بموجبه الحكم بالموجب **حط**  
 موثقه من الحكم بالصحة **قال** الملقيني ويفترقان في مسائل يكون في بعضها بالصحة  
 اقوى في بعضها الحكم بالموجب اقوى **من الاول** ما لو حكم شافعي بموجب الوكالة بغير رضى  
 المحكم فالحق في الحكم بابطالها ولو حكم بصحتها لم يكن الحق في الحكم بابطالها لان موجبها  
 المتخاصمة صحته او فسدت لاجل الاذن فلم يفر من الشافعي للحكم بالصحة وانما يفر من  
 لا مفساد في الحق في الحكم بابطالها لانه يقول للشافعي جردت حكمك الارام ولم يفر من  
 الصحة المزوم ولا علمه وانا اقول بابطالها فليقع الحكم في محل الخلاف ومن الثاني  
 ما لو حكم الحق بصحة التدبير لم يستع على الشافعي الحكم بالبيع لانه عند الشافعي صحيح ولكن  
 بيع ولو حكم بموجب التدبير لم يكن للشافعي الحكم بالبيع لان من موجب الحكم بالتدبير عند  
 عدم البيع ومنه ما لو حكم شافعي بصحة بيع الدار التي لها جارية فانه يبيع الجارية ان يحكم باخذ  
 الجارية بالتفدية لان البيع عنه صحيح فتسقط لاجل الجارية كاي قول الشافعي في بيع العبد  
 الشركا ولو حكم الشافعي بموجب سر الدار المذكور لم يكن الحق ان ياحكم باخذ الجارية لان  
 من موجبها الدوام والاستمرار قال الضابط ان المتنازع فيه ان كان صحيح ذلك الشيء  
 وكانت لوازمه لا تترتب الا بعد صحة كان الحكم بالصحة مانعا للخلاف واستحقاقا جديدا  
 وان كانت آثاره تترتب مع قساد وفوق الحكم بالصحة على الحكم بالموجب وذكر بعضهم  
 ان الحكم بالموجب يجوز نقضه بخلاف الحكم بالصحة فيفتقران في ذلك لكن حطاه السبكي  
 كما تقدم في القاعده الاولى من الكتاب **الثاني** **ما اثير** فيه الشهادة والرواية  
 اثير في احكام الاول العدد يشترط في الشهادة دون الرواية **الثاني** الذلولة لا يشترط  
 في الرواية مطلقا بخلاف الشهادة في بعض المواضع **الثالث** الغيبة يشترط في الشهادة  
 مطلقا دون الرواية **الرابع** تقبل شهادة البدع الا الخطابية ولو كان داعية  
 ولا تقبل رواية الداعية **الخامس** تقبل شهادة القاي من الكلاب دون روايتهم  
**السادس** من كذب في حديث واحد رده جميع حديثه السابق بخلاف من تبين شهادته





الزور في حرة لا ينفذ ما شهد به قبل ذلك **السابع** لا تقبل شهادة من حرت شهادته  
الى نفسه نفقا او دفعت عنه حرزا او يقبل من رواه ذلك **الثاني** لا تقبل الشهادة لاصل  
وقرعه ورفيق خلاف الرواية **الثاسع** والعاشر والحادي عشر الشهادة انما  
تصح بدعوى سابقة وطلب لها عند حكم خلاف الرواية في الكل **الثاني عشر** للعالم  
الحكم بعلية في التعديل والتجرح قطعا مطلقا في الرواية خلاف الشهادة فان فيها  
ثلاثة اقوال اصحها التقصيل بين حدود داللة وغيرها **الثالث عشر** يثبت  
الجرح في الرواية بواحد ون الشهادة على الاصح الرابع **عشر** الاصح في الرواية قبول  
الجرح والتعديل غير مفسر من العالم ولا يقبل في الجرح في الشهادة من الاقوال **الخامس عشر**  
يجوز اخذ الاجرة على الرواية خلاف اذا الشهادة الا اذا احتاج الى مركب **السادس عشر**  
**عشر** الحكم بالشهادة تعدل بل قال القرافي بل اقوى منه بالقول خلاف عمل العالم اوفيه  
بموافقة الروي على الصحيح لاحتمال ان يكون ذلك لدليل اخر **السابع عشر** لا تقبل الشهادة  
على الشهادة الا عند تعذر الاصل بموت او عيبه او غيرها خلاف الرواية **الثامن عشر**  
اذا روي شيئا ثم رجع عنه سقط ولا يعمل به خلاف الرجوع عن الشهادة قبل الحكم **الثاسع عشر**  
عشر لو شهد بموجب ثم رجعا وقال لا تعدنا لزمها المقصود ولو اشكت حادثة على حاكم  
فتوقف فروي شخصي جازا عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها وقيل الحكم به رجلا ثم رجع الراوي  
وقال كذبت وتوقفت فغنى فتاوي البيهقي ينبغي ان يلج المقصود كالثبت هدا ارجع قال  
الداقعي والذي ذكره النقال والامام انه لا قصاص من خلاف الشهادة فانها تنطق بالاداة  
والخبر لا يفتقر بها **العشرون** اذا شهد دون اربعة بالزنا حدهم في الظاهر  
ولا تقبل شهادتهم قبل التوبة وفي قبول روايتهم وبيان المشهور منها القول بكونه الماوردي  
في الحاوي وتقدم عنه ان الرقة في الكفاية والاسنوي في الالفار **ما افترق** فيه العتيق  
والوقف افترقا في امر منها ان العتيق يقبل التعليق خلاف الوقف وان الوقف شايبة مطلقا  
خلاف العتيق وان الوقف على معين يشترط قبوله في وجهه ويرتد بده بلا خلاف ولا يشترط  
قبول العتيق العتيق ولا يرتد بده جرتا وبهم وقف بعض العبد ولا يسوي ومن عتق بعض  
عبد سركا الى باقية **ما افترق** فيه الدبر وام الولد قال الحاصلي ام الولد تغلق الدبر  
في ثمانية احكام لا يتابع ولا نوهب ولا ترهن وعتقها من راس المال ويتبعها ولدها

ولا اخرى فيها الوصية ولا خبرها السيد على النكاح في قول ولا يضمن حيايتها في قول  
**الكتاب السابع في نظاير مسئلة** ودعا الشراء باستعمال الماشي  
طهار في الحدث والخت وبالنزاع في القيم والتعفير والمحرم في الاستحجار وروى  
الحجاز **الفصل في الدباء** وتعين الماشي الطهارتين وتعين التراب في التيمم والتعفير  
والجواز يقيد بالاستحجار ثم به البلوى ومقصود قلع النجاسة وهو حاصل بغسل المحرم  
**والدباء** ايضاً ثم به دونه والمقصود من الغضلات وهو حاصل بكل حرف ذكر ذلك النووي  
في شرح المذهب **قلت** ومن نظاير ذلك تغيير السيف في قتل المرتد فلا يجوز رميه  
بالاحجار ولا السبل وتعين المحرم في قتل الزاني المحض لان المقصود التمثيل به والرجوع عن  
هذه الفاحشة فلا يجوز قتله بالسيف في القصاص نراعي المماثلة ويجوز الحد والحد في القصاص  
لانه اشمل واوجب وتعين السيف في الاصح في قتل تارك الصلاة وفي وجهه ينقض بالحد حتى  
يصلي او يموت وتعين الشخص بالمجدي في الاستماع من تبار الواحد حتى يعطى او يموت  
ذكره الراعي في الشرح وقال البيهقي الاتفاق في عدمها ورد الشرع في الفطر بالتمر **مسئلة**  
الاختلاف الاصولي فان النسخ رفع اوبان نظيره في الفقه الخلاف في ان الطهارة بعد  
الحدث هل تقول بطلت او انقضت والاول قول ابن القاسم والثاني قول الجمهور فعلى  
الاول قال ابن القاسم في التخيير ليس لنا عبادة تبطل بعد عملها الا الطهارة بالحدث **فائدة**  
الخلاف الاصولي في مسئلة احداث قول ثالث هل يجوز مطلقا او بشرط ان لا يرفع مجعاً عليه نظيره  
في اربعة الخلاف في ادخل المذنبين هل يجوز مطلقا او بشرط ان لا يودي الى استعمال الفطر مطلقا  
كما حكى **قاعدة** الواجب الذي لا يتقدر كسره الا ان مثلاً اذا اراد فيه على القدر المحرم هل ينقص  
الجميع بالوجوب فيه خلاف بين ائمة الاصول والاكثر منهم على المنع قال في شرح المذهب اذ استمع جميع  
الواجب فيه صحان مشهور ان اصحها ان العزم من مائة مائة على الاسم واليا في سنة والثاني ان الجميع  
ينقص فرضاً فان جماعة الوضوء في سنة واحدة اما من منعه فمعتاقاً هو الغالب فماتوا  
الاول سنة قطعاً والاكثر ان طلقوا الوجهين ولم يفرقوا ومن نظاير المسئلة ما لو طوى القيام في  
الصلاة او الركعة او السجدة فهل الواجب الكل او القدر الذي يجزى للاقتصار عليه او اخرج  
بعيراً عن خمس من الابل هل الواجب خمسة او كله او لزمه فخرج شاة فخرج بدنة فهل الواجب  
سبعها او كلها فيه الوجهان والاصح ان الواجب القدر المحرم ونظيره في اربعة الوجهين في المسئلة والاطالة  
في تكثير الثواب فان ثواب الواجب اكثر من ثواب النفل في الركاة في الرجوع اذا اجعل الركاة



ثم جرى ما يقتضي الوجوه فانه رجع في الواجب الى النفل وفي التذرية فحور  
 الاكل من الاصحية والهدايا المتقوى بها الامن الواجب انتهى وكلامه في باب  
 الوضوء من شرح المذهب وجرى بذلك في التحقيق فيه في الروضة في باب الاصحية  
 الا انه لم يذكر كراهة وضوحها ايضا في باب الكراهة بالنسبة الى دفع البقرة والبدن  
 عن الشاة فقال قلت الاصح سبعا صحتها صاحب البحر وغيره وصح ايض  
 في باب التذرية شرح المذهب لكن في باب الكراهة ان الزايد في غير الكراهة فحور في  
 باقي الصور نفل ولدي اتفاق الاصحاب على تخصيص هذا النقص وصح في هذه الصلاة  
 من زوايد الروضة وشرح المذهب والتخصيص بالجميع يرفع واجبا في الكل قال في المهمات  
 ومن فوايد الخلاف غير ما تقدم عليه السنة في البغية المخرج عن الكراهة فان قلنا اكل  
 فلا بد من بيته الكراهة وحقها وان قلنا الخمس كفاة الاقتصار عليه في البيه والحسان  
 من الثلث اذا اوصى بذلك او فعله في مرض موته فان جعلناه فلا حسب منه او فرضا  
 الحجة بخبره على الخلاف فيها اذا اوصى بالتعاقب في الكفارة المجزئة فلا ومن نظاير ذلك ما اذا  
 زاد في الخلق او التقصير على ثلاث شعرات والقبض على هذا الخلاف واما اذا اراد  
 بعرقان على قدر الوقوف الواجب وقد خرج منه في الكفارة عليه واما اذا اراد على  
 قدر الكفائية والحكم فيه انه يقع نظوفا جزمه الرافعي في باب التذرية ونبه عليه  
 في الروضة قل والزكوة والنذر والديون بمثابة الكفارة والتوق بينهما وبين من  
 الراس ونظيره ان الكفارة وخبرها قدر محدودا منصوصا عليه ومنها اذا صلى  
 على جنازة اكثر من واحد ولا شك انه الاصح يخرجها على هذا الخلاف لا سيما حصول  
 ثواب الواجب لها احدا لا يعينه خلاف باقي الصور فان النفل فيها حصل من واحد  
 فيصير ان يثاب على بعض ثواب الواجب وعلى بعض ثواب النفل قال ابن الوكيل  
 وخرج معهم على هذا الخلاف وان من كشف عورته في الخلا زايده على قدر المحتاج  
 هل يائمه على كشف الجميع او على قدر الزايد قال فان صح ذلك اتسع بهذه الصور نظاير  
**قابلة** هل المغلب في الضمان ما يفتي الطلاق او اليمين وجهان وله نظاير  
**منها** هل المغلب في قتل القاطع معنى القصاص والخلافان **ومنها** هل المغلب  
 في الاقالة معنى البيع او الفسخ قولان **ومنها** هل المغلب العيب في المنقاره للرهق  
 معنى العارية او الضمان قولان **ومنها** هل المغلب في شر العبد نفسه معنى البيع  
 او العذا وجهان **ومنها** هل المغلب في التدبير معنى الوصية او التعليق بصفة قولان

ومنها

**ومنها** هل المغلب في الخطبة معنى الصلاة او الذكر **ومنها** هل المغلب في الثعان معنى الايمان  
 او الشهادة **ومنها** هل المغلب في اليمين المردودة شايبه الاقرار واليمين قولان **قابلة**  
 في الشوبه في الفقه اقسام **الاول** زوال العذر مطلقا بجماع او غيره قطعاً وذلك  
 في الرد للبيوع وما لو تزوجها بشرط البكارة **الثاني** كذلك على الاصح وذلك في العلم  
 والكفالة والوصية **الثالث** زوالها بالجماع فقط وذلك في الاذن في النكاح والاقالة في  
 الابتداء **الرابع** زوالها بالجماع في نكاح صحيح وذلك في الرجم في الزنا **قابلة** البناء على فعل  
 الغير في العبادات فيه نظاير **منها** الاذان والاصح الجوز البناء **ومنها** البناء على فعل  
 الخطبة والاصح جواز البناء فيها **ومنها** الصلاة والاصح الجواز والاستغلاف **ومنها**  
 الحج والاصح الجواز والخلاف في المسائل الاربع قولان **قابلة** للمقايي بدر الدين بن  
 جماعة في الاموال التي في اصول بيت المال **منها** اسواق بيت سقيا في بيت شعروها فيه  
 حصر وفي خراج حريه عشر وارث فرضي ومال صل صاحب **قابلة** الواسطة لاعلاها  
 في الفقه الا في مسئلة واحدة وفي الطلاق بسني ويدي وهل بينهما واسطة وجهان احدهما  
 نعم وهو طلاق غير الموطوع والحاصل والصغيرة والاسنة فليس بسني ولا يدي والثاني لا وجعل  
 الاربعه من قسم السني بناء على انه ليس بمحرور ذكر ابن الوكيل فرعا اخر وهو الختي هل هو واسطة  
 اذا ما ذكره التي وجهان الاصح الثاني يوجد الواسطة في الاصول والعربية كثير من ذلك  
 الواسطة بين الحسن والحسين قبلها في فعل غير المكلف والكفر والمباح والواسطة بين الحقيقة  
 والمجاز قبلها في المفطر قبل الاستعانة وفي المشاكلة والواسطة بين المعرب والمبني قبل  
 بها في المضاف كذا المنظم والاسما قبل التركيب والواسطة بين المنصرف وغيره قبل والواسطة  
 بين النكرة والمعرفة قبلها والواسطة بين المعدي واللازم قبلها والاشغال النافضة كان وكاد  
 واحوا قها والواسطة بين الصدق والكذب قبلها فيما طابق الواقع **قابلة** او كان سادحالا  
 اعتقاد معه طابق الواقع ام لا وفي الحديث الحسن واسطة بين الصميم والضعيف **قابلة**  
 ابتداء المدة في الحق من حين حدث بعد البس لامن البس ولا من المسم وابتداء مدة الغنا من العقد  
 لامن الفرق على الاصح وابتداء مدة التقضية من الموت اولدكن وجهان صح في شرح الميركا  
 الثاني وابن الرضعة في الكفاية الاولى وابتداء مدة الوفي من الايلاد والوقف الى الحكم بخلاف لا يها  
 محتمل فيها او ابتداء مدة الوفي في الحكم مضمومة وابتداء مدة الفسخ من الوقف الى الحكم بخلاف  
 لا يها محتمل فيها وابتداء ابل الدية في الخطا وشبه العمد من الزهوف لامن الجرح

كاتبه

قيل لها فاطمة الاشواق  
 ووزن الواقع او غيره



**الصورة التي وقع فيها اعمال الصديق منها المتخاضة** تجعل في العبادان كالطائر  
وفي الوطي كالحايض ومنها العبد المفقود يجب اخراجه وطرده ولاخري عنقه عن الكفار ومنها لو  
وجد لم يلق في بلده مجوسا ولا كفرا مكشوف فله حكم الميتة في حرمان الاكل لاني نجس ما لاقاه  
ذكره في شرح الملهذ ونظيره ما ذكره ابن الوكيل لورس صيدا اغتصب ثم وجد ميتا في ماردون  
القلبتين حكم لحمه الصيد وبطهران لما اعطى اكل اصل حقه قال ابن الوكيل هكذا ذكره شارح  
المقنع من الخائبة وهي نواقض اعداها ومما لو وجد الامام من قبله من الامة باحدون الخارج من  
بلد واهله يتنايعون املاكم فمقتضى اخراجه ان يكون وقفا ولا يصح بيعه ومقتضى بيعه ان لا  
يوجد منه الخارج وقد مضى ان نفي على ان الامام باحد الخارج ويكتمهم من بيعهم اعطى اكل يد حقه  
ومنها اذا اجاننا من المهادين صبيبه نصف الاسلام فانها لا ترددها الى الكفار وان قلنا لا يصح  
اسلام الصبي لان الاصل بقاءها على ما تلفظت به اذا بلغت ولا يخطبهم الا ان همها ان قلنا  
به لان الاصل عدم وجوبه الى ان يحكم الاسلام ويقتل منها **ومنها** لو عاشر الرجعية معاشر  
الازواج لم تنقض العدة ويحلها الطلاق وليس له الرجوع احتياطا في الحايض ومنها الخمر  
يصح استقباله ولا الطواف فيه احتياطا **ومنها** غسل شهاد رجل وامرأتين في الرقة فيما  
يتعلق بالضان دون القطع **ومنها** الدر الذي تراه الحامل له حكم الحيض في الوطي والعدا وخروج الاثني  
انقضاء العدة **ومنها** اللقيط الذي اقرت بالرق بعد النكاح لها حكم الاقر في علة الطلاق وحكم الاماني  
علة الوقف **قاعدة** تقويت الخصال منوع خلاف فصيل ما ليس خالص ومن ثم من اراق ملو في الوقت  
سقطها ياتم بالاتفاق وفي وجوب الاعادة اذا اصاب بالتيقن وجها خلاف من اجاز تمامي الوقت فلم  
يتوضا فلم يعد عنه صلا بالتيقن فانه لا ياتم كما استمر به كلام الرازي وللذهب القطع بعدم الاعادة ومن دخل  
عليه الوقت وهو لا يبرح في التراب ومعه لا يكتفي لوسم ويكفيه لغسل وجب عليه الميم وعمر من الخف  
والخالة هذا بالاتفاق كما ذكره الروابي في الخمر خلاف من كان غير لابس ومعه خف وقدره حقه **قاعدة**  
وهو متطهر ومعه كاذك لا يجب عليه البس **قاعدة** كما ذكره في الشرح والروضة **الصورة التي تقوم فيها**  
معنى الزمان مقام الفعل جمعها المحب لطهر في شرح التبيين بضعة عشر كثرها على صعيد الاولى  
علة الميم توجب التزيم وان لم يمس **قاعدة** لا يبرح في ترحيبه بضعة عشر كثرها على صعيد الاولى  
**قاعدة** اقامته من غير صحتها على كل وج الغايب مقام الوطي حتى تجب النكحة بمضية **قاعدة** معنى  
**قاعدة** ان يمكن فيه التيقن بكنى في العدة والرهن وان لا يقتض **قاعدة** اقامته وقت الجذاذ مقامه عند  
من يرى الام **قاعدة** دخل وقت الصلاة في الحضرم سافر مع مقيم في جهة **قاعدة** الصبي والعبد  
اذا وقفا بعرفة ثم دفعا بعد الغروب ثم خلا قبل الفجر سقطت صحتها عند ابن شرح **قاعدة** اذا انت

الليل

معنى زمن

و

الليل دخل وقت الرمي وحصل التخلل عند الاصطري التاسعة **قاعدة** اقامته وقت التادير  
وبدو الصلاح مقامهما في وجه الحادية **قاعدة** اقامته وقت الخرص مقامه ان لم يستمره الميم مع بالنقض  
وهو وجه الثانية **قاعدة** خروج الوقت منع فعل الصلاة على قول الثالثة **قاعدة** اذا سافر بعد الوقت لا يقتصر  
البدن مع مبدله انقسام احدها يتعين الابتداء بالبدن منه وهو الغالب كالتيقن مع الصور  
والوجوب في الزكاة مع الجبر ان الثاني يتعين الابتداء بالبدن كالحجعة اذا اقتضى بدلا عن الظاهر الثالث جمع  
بينهما لو اوجد بعضهما والآخر الرابع يتخير كسب الخلق مع غسل الرجل **قاعدة** هل يدخل الميم في ملك المشتري  
باخر لفظ من الصيغة ام لا يقتضيها اثنين دخول باوله وجهان ونظيره ما ذكره الروابي بكبير الاحكام  
هل يدخل في الصلاة بالواو بالفتح متناهيين منه دخل من اولها وجهان **قاعدة** هل يدخل الميم في ملك المشتري  
الحاقيل الغراء ونظيره ايضا في الحجعة ويتبين المعنى في السابق اخر الكسوة او اوله وجهان **قاعدة** الغم والالتف  
لها حكم الظاهر في الصور وان رآه النجاسة والنجاسة وحكم الباطن في الغسل ونظيره ذلك القلفة فالاصح  
انه يجب غسل ما ختمها في الغسل والاستنجاء اجزا لها مجرى الظاهر ومقابلة مجرى الباطن وقدر  
عليهما العبادي انه لو بقي داخل القلفة مبي راغسل وم غسله وعلى الاصح لا يركن الكفاية وغيره لو  
غيب الاقل حشفه داخل القلفة داخل المرأة قطعا فاجرى مجرى الباطن ولو كانت كظاهرة فيها  
الخلاف فيما رواه وعليه خروقة **قاعدة** صح ان الاستنجاء بيد نفسه وبغيره يدل على الاجزى ومحمي ان  
الاستنجاء باصبع نفسه للاخرى وباصبع غيره فخرى قطعا **قاعدة** صح ان ستر عورته بيده وبغيره جزي ومحمي  
ان ستر راسه وبغيره لا يوجب الفدية وكذا ايدي نفسه جز ما لو لم يجد على نفسه لم يمس جز ما لو لم يجد  
غيره جز ما **قاعدة** الوكيل في النكاح يجب عليه ذكر الموكل لان اعيان الزوجات مقصود ان في النكاح  
ولا يجب فيه في البيع لا انتفا المعنى ولو وكل شخص عبدا غيره حتى ستر نفسه من بيده او وكل العبد غيره في ذلك  
فلا بد من التيقن بالنسقاء لما فيه من الرد بين البيع ومعنى التيقن وفي الشرح عن قنابوي فقال ان وكيل  
المتقرب يجب ان يصرح باسم الموكل والا وقع العقد له جريا منه فلا يبرح الى الموكل باليمين لان الواهب قد  
يقصده بالبيع خلاف البيع فان القصور مع حصول العوض **قاعدة** نظير الوجهين في قمر من سلك الطريق  
لا بعد لغير عن احتمال ان للقاضي حسي في اداسك الجب في خروجه من المسير **قاعدة** لا بعد لغير عن  
نظر الخلاف في التفصيل بين الصلاة والطواف والوجه القابل بان الطواف للمفطر افضل والصلاة لغيره  
افضل الخلاف في التفصيل بين الصلاة والصوم والقول المفصل القابل بان الصلاة افضل بمكة  
والصوم افضل بالمدينة ترجحا لكل موضع نزوله والخلاف في السلم الثانية للمتقدمين **قاعدة**  
الشرطت الجماعة في الحجعة لان لفظها يعطى معنى الاجتماع ونظيره اشتراط القصد في التيمم لانه يبنى  
عن القصد والتقاضي في العرف لان اللفظ يقتضي الاضمار ونظيره ذلك في العريضة والشرط

يصلي



الانتقال في الحال لان لفظ الحال مأخوذ من التحول والانتقال في التمرين لان لفظه يقتضي ذلك ومن  
 ثم قال الاكثرون انه لا يلحق للوكل **فان** الفقيه والمسكين حيث اطلقا احدهما شمل الآخر كما ذكر  
 احقر كل معناه قال السلف ونظير ذلك الكافر والمشرک **قلت** ونظير ذلك في العربية النذر  
 والجور ومن نظير ذلك ايضا الايمان والاسلام **فان** قول الوقت كقول الامور لان الاصل في مهلة  
 النظر نادى في الفقه لان حاجة الفقيه ناجحة وما حكم فيه قول الوقت من الفقه **مسئلة** ظهوره  
 اما المستعمل في الصباغ فيها قول لان بالوقت اي لا يقول ظهور ولا غير ظهور **مسئلة** تعليق  
 المطلق قبل النكاح ذكر الشيخ ان الشافعي توقف فيه في الاملا القديمة ثم ازاله وقال بالنع **فان** فرق  
 بين مطلق الماء والمطلق فالاول هو الماء لا يعيد ويحل فيه الطاهر والطهور والجسم والثاني هو  
 الماء البقيد الاطلاق ذهب السبكي الى انه لا فرق بين العائنين ونظير ذلك قولنا طلاق البعض  
 ونعيق البعض والطلاق ونعيق البعض ونعيق البعض ونعيق البعض عند غسل الوجه لا عند غسل او الوجه  
 ولا ولا المعنى الاب مع ابد المعنى وقوله الامام كمالا يتبين حكم الحلو في اليدين حكم اليدين بالمحلو  
 عليه **السيال** التي تعني فيها على القدم بصفة عشو ذكرها في شرح المهدب **مسئلة** الشوب في اذان  
 الصبح القدم استجابته **مسئلة** التباعد عن التي سمع في الماء الكثير القدم انه لا يشرط **مسئلة** قرأه السور  
 في الركعتين الاخيرتين القدم لا يستحب **مسئلة** الاستنجا بالماء فيما جاوز المخرج القدم جواره **مسئلة**  
 لمن انحاز القدم لا يقص **مسئلة** تقدم العشا القدم انه افضل **مسئلة** وقت المغرب القدم امتداده الى  
 عزوب الشقوق الاحمر **مسئلة** المقر اذا نوى الاقدا في اثنا الصلاة القدم جواره **مسئلة** اكل الجلد المدبوع  
 القدم تحميمه **مسئلة** تقليم اظفار الميت القدم كراهته **مسئلة** بشرط التحلل من الاحرام ثم وضوء  
 القدم جواره **مسئلة** الجهر بالتأمين للمأمور في صلاة جهنم القدم استجابته **مسئلة** من مات  
 وعليه صور القدم يصوم عنه وليه **مسئلة** الخط بين يدي المصلي اذا لم يكن معه عصي القدم  
 استجابته **مسئلة** اذا جازا بشرق فليقلقه والله الحمد والمسلم ثم كتاب **الاجابة**  
 والسطا برب نفع الله مصنعا وناطحا  
 وعن عكايفها ولم يرد على لها ولقار  
 وصل الله على محمد وآله وصحبه وسلم لما كبر الابلاد لانها لم تزل  
 70

في القدم على

بهم لذي ليس من شي محتشع وبغزة كنه للولا قضاء وكما هو  
 وبصطانه الملمحتة تحت واسباه حسن كلها عاينته  
 من الا بالسة ومن شرفا طين الانس ولحن ومن شر كل  
 ومسرف ومن شر ما يمكن باليل ويخرج بالنهار ويكفي  
 بالنهار ويخرج باليل ومن شر ما فر وبرا ومن شر ابليس  
 وجنوده ومن شر كل ديات الا ما خذته بنا حيثما  
 ان ربي على شرط مستقيم اعوذ بالله اعداها مستحاة  
 به موسى وعيسى وابراهيم بن شيطان الرجيم لسم الله الرحمن الرحيم  
 ولصافات صفا والزجر حرا فتليات ذكر ان الله  
 لكم لو حذر من السموت والارض وبينها ورب المشارق  
 الى قول فاقب



انشاء عرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم طلقه  
 امرائي الى حين فقال له سر الى ابي بكر رضي الله عنه فلما انتد قال له  
 اني طلقه امرائي الى حين فقال له لصدوق اصر الى يوم لقياسه  
 وسألتهم معهما فرجع فقال يا رسول الله ارسلني الى رجل ابعدني  
 عن زوجتي فقال له سر الى عمر لقارو و... فلما انتد قال ارسلني  
 اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم اني طلقه امرائي الى حين فقال احبر  
 اربعين سنة فرجع فقال ارسلني الى رجل ابعدني عن زوجتي  
 فقال سر الى عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال اني طلقه امرائي الى  
 حين فقال احبر الى كحول فقال ارسلني الى رجل ابعدني عن زوجتي  
 فقال سر لعلني ابن ابي طالب رضي الله عنه فقال اني طلقه امرائي  
 الى حين فقال احبر الى غروب الشمس فلما حضره ضي كعنه  
 فقال صلى الله عليه وسلم فقال لا ابي بكر اتاك لعرابي ما قلت له  
 قال قلت له اصبر الى يوم لقياسه بضرة لقول كما لتعلمين نياه الى  
 حين من لقياسه قال عمر بضرة لقول كما لتعلمين نياه الى  
 من كدهم اربعين سنة قال عثمان بضرة لقول كما لتعلمين نياه الى  
 ناتي اكلها كل حين ليه قال علي بضرة لقول كما لتعلمين نياه الى  
 حين تمسوء وحين يصكون فقال صلى الله عليه وسلم اصحابي  
 نجوم بالهم اقتديتم اهتديتم وصيكم على خير فليكن وسلم

[illegible]